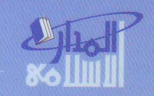
Turkey: A Modern History | Erik-Jan Zürcher

تاريخ تركيا الحديث

إريك زوركر

ترجمة: د.عبد اللطيف الحارس

مراجعة: سعد ضاروب





إريك زوركر

يعمل أُستاذاً للدراسات التركية بجامعة ليدن - هولندا.

درَّس اللغات التركية، العربية، والفارسية والتاريخ الحديث في جامعة ليدن.

تولى منصب إدارة المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي (IISH) عام 2008.

من مؤسسي المعهد الهولندي للتعليم العالي (NIHA) في أنقرة عام 2006.

عمل في جامعة نيجميغن كأستاذ محاضر، ومن ثم ترأس معهد لغات الشرق الأوسط وثقافاته فيها.

التحق في عام 1990 بالمعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي (IISH) كزميل باحث، وأسّس قسم الدراسات التركية التابع له.

قام بتأسيس مجموعة دولية من الأرشيف التركي والدوريات التركية وقام بالعديد من مشاريع البحث، ومع الوقت توسعت دائرة البحث لتشمل مجموعات فارسية ومصرية وأذربيجانية.

عُيّن زوركر في عام 1993 كأُستاذ خاص بجامعة أمستردام.

من مؤلفاته:

الرجال النافذون: التحديث الاستبدادي في عهدَي أتاتورك ورضا شاه، بالاشتراك مع طوراج أتاباكي، أيلول/سبتمبر 2004.

Men of Order: Authoritarian Modernization Under Ataturk and Reza Shah.

تسليح الدولة: التجنيد الإجباري في الشرق الأوسط و أواسط آسيا (1775 - 1925)، كانون الأول/ديسمبر 1999.

Arming the State: Military Conscription in the Middle East and Central Asia, 1775-1925.

الكيانات السياسية في أواسط آسيا والعالم الإسلامي، مكتبة العلاقات الدولية، المجلد 13، بالاشتراك مع ويلهام فون شاندل، تموز/يوليو 2001.

Identity Politics in Central Asia and the Muslim World, (Library of International Relations, Vol. 13).

إريك زوركر

تاريخ تركيا الحديث

ترجمة

د. عبد اللطيف الحارس

مراجعة

سعد ضاروب

دار المدار الإسلامي

Original Title:
Turkey A Modern History
by **Erik J. Zürcher**

نُشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية سنة 1993 في دار توريس - نيويورك/لندن
تُرجم الكتاب إلى اللغات التالية: التركية، الألمانية، اليونانية، العبرية والأندونيسية بالإضافة إلى العربية.

الطبعة الأولى
كانون الثاني/يناير 2013

تاريخ تركيا الحديث
ترجمة عبد اللطيف الحارس
موضوع الكتاب دراسات عثمانية
الحجم 17 × 24 سم
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
التجليد برش مع ردّه

ردمك **ISBN** 978-9959-29-479-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)
رقم الإيداع المحلي 2009/336

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني **oeabooks@yahoo.com**

مدخل

إنَّ أفضل طريقة كي تفهم موضوعاً ما فهماً كاملاً هو أن تحاول تدريسه. إنّها حقيقة اكتشفتها منذ سنوات عندما عُيِّنت، عقب تخرُّجي مباشرةً من الجامعة، لتدريس اللغة التركية لطلاب بالكاد يصغرونني سِنّاً. لقد جعلني الوقت وهؤلاء الطلاب، أدرك كم كانت معرفتي ضئيلة بتعقيدات اللغة التركية. وبعد مضي 15 سنة أعدتُ اكتشاف تلك الحقيقة عندما دعاني الدكتور ليستر كروك لتأليف هذا الكتاب، وكان الهدف الأساسي منه استخدامه كمادَّة تعليمية. وعلى الرغم من أنَّني قد قمت حينها، ولسنوات طويلة بالكثير من الأبحاث والكتابات حول فترة الانتقال من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية، إلاّ أنَّني أدركت مجدَّداً كم كان هناك من معلومات لم أكن أعرفها، وكم كان هناك أيضاً من معلومات لم تكن معروفة على الإطلاق. ومجدَّداً، لقد تعلَّمت في أثناء الكتابة. ولذلك، أيُّها القارئ، إذا استفدت أنت، نصف استفادتي أنا المؤلِّف، من كتابته، فسيكون هذا الكتاب قد أدَّى هدفه بشكل كامل.

لقد أدركت أنَّ الكثير من الاكتشافات المفيدة في المجال الأكاديمي تتأتّى، في الغالب، نتيجة نقاشات عابرة مع الزملاء والطلاب، الذين تبقى إسهاماتهم بمعظمها مجهولة المصدر لأنَّها تدخل عالم اللاوعي، وتعود للظهور مجدَّداً على أنَّها أفكارٌ ذكيّةٌ نيِّرةٌ خاصّةٌ بالكاتب. وإلى جانب هؤلاء المساهمين المجهولين، فإنَّ عملاً توليفياً مثل هذا الكتاب، قد اعتمد بالطبع وإلى درجة كبيرة على نتاج مؤلِّفِي الدراسات والمقالات العلمية المستخدمة في هذا البحث. وسنذكر أسماء هؤلاء وعناوين أعمالهم في العرض الشامل للمصادر والمراجع في نهاية هذا الكتاب، وهذا ما يظهر مدى امتناني وعرفاني بجميلهم.

لقد قدَّم لي بعض الأشخاص إسهامات محدَّدة من خلال تعليقاتهم على أجزاء من هذا النص: من أبرز هؤلاء ديك دوويز من الجامعة الكاثوليكية في

نيميغن، والبروفسور جين لوكاسين والبروفسور رينوس بانينكس من جامعة أمستردام، والدكتور ويليام هال من قسم الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن. كما تعكس بعضُ الأجزاء في هذا الكتاب أيضاً أعمالَ عدد من الطلاب السابقين، وبالأخصّ رسائل الماجستير الخاصّة بـ نيكول فان أوس، جاكلين كويبرس وإنكا فويتين.

وقد ساهم الدكتور ليستر كروك وبشكل كبير في كلٍّ ما يمكن أن يحتويه هذا الكتاب من ميزات عن طريق القراءة المتأنية، لقارئ مطّلع، لهذا النصّ والتعليق عليه.

لقد جاء الاقتراح الأوَّل لفكرة هذا الكتاب من صديقي العزيز الدكتور كولين هايوود من قسم الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، الذي أشار إلى أنَّه يمكن أن يكون هناك حاجة لمثل هذا الكتاب، بعد مضي ثلاثين عاماً على صدور كتاب البروفسور برنارد لويس، قيام تركيا الحديثة، الذي شكَّل بداية عهد جديد في الكتابات التاريخية. وأنا آمل أن تكون النتيجة فقط، وإلى حد ما، كما كان يُتوقَّع لها أن تكون.

أمّا إسهامات ساسكيا فقد كانت أعظم كثيراً من مجرَّد الصبر والتحمُّل اللذين تمتدح بهما الزوجات والشريكات عادة في مقدمات الكتب.

نيميغن/ أمستردام

آب/ أغسطس 1992

مقدّمة المؤلِّف للطَّبعة العربيّة

إنّ إصدار كتابي حول تاريخ تركيا الحديث باللغة العربية لم يكن ليأتي في وقتٍ أكثر ملاءمةً من الآن؛ فخلال جيلَيْن تقريباً، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتَّى أوائل تسعينيات القرن العشرين، دفعت ظروف الحرب الباردة تركيا، التي كانت تشعر بخطر الاتحاد السوفياتي إلى السعي إلى أفضل اندماج ممكن مع الكتلة الغربية. وقد تمّ التعبير عن ذلك بشكل رئيسي من خلال عضويَّتها في «حلف الناتو» منذ عام 1952 وارتباطها بالمجموعة الأوروبية، ولاحقاً الاتّحاد الأوروبي منذ عام 1963. لم تعطِ تركيا سوى القليل جدّاً من الانتباه للدول العربية التي قامت على أراضٍ كانت سابقاً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وعندما تورَّطت في شؤون المنطقة، كما في «حلف بغداد» المشؤوم والاجتياح الأميركي للبنان، فإنَّ هذه التدخُّلات لم تؤدِّ إلى تقارب تركيا مع جيرانها العرب. وحقيقةُ أنَّ الكثير من الدول العربية قد أصبحت حليفةً للاتّحاد السوفياتي لم يجعلها محبوبةً في تركيا.

وقد أدَّت مساعي تركيا للالتحاق بالغرب إلى حصول البلاد على قَدْر كبير من الانتباه الإيجابي من قِبَل أوروبا وأميركا، أوّلاً خلال فترة الإصلاحات الغربية لأتاتورك (في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين) ولاحقاً خلال الاندماج في الكتلة الغربية (في خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين). كان الوضع بالنسبة للعرب مختلفاً؛ فلقد بدت تركيا ولعقودٍ، مع توجُّهاتها الأوروبية وقواعد «الناتو» فيها، بعيدةً في أفضل الأحوال وخطرةً في أسوإها بالنسبة للشعوب العربية. وحقيقةُ أنَّه ليست تركيا وحدها، وإنَّما أيضاً الدول العربية التي تدين بحدودها إلى «معاهدة سيڤر» للسلام قد انخرطت في برامج بناء قوميَّتها داخل الحدود الجديدة والتي تضمّنت إعادة كتابة لتاريخها لم تساعد أيضاً. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، تمحورت كتابة التاريخ التركية حول مقولة تاريخية رئيسية تركِّز على عظمة الأمّة التركية وجذورها القديمة التي «حجبتها» حضارة عربية إسلامية وكان عليها أن تتحرَّر منها، بينما قامت الدول العربية بإعادة تعريف القرون الأربعة للحكم العثماني باعتبارها نوعاً من الحكم الاستعماري الظالم وكانت المقولة التاريخية

الرئيسية هي «اليقظة العربية». وقد تركت هذه الكتابات التاريخية التقليدية بصماتها الراسخة في الوعي التاريخي للأتراك والعرب.

وكان على تركيا أن تسعى بعد نهاية الحرب الباردة إلى دورٍ جديدٍ لها؛ فقد تراجعت أهمّيتها كسدٍّ منيع للغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي في أعين أعضاء الاتحاد الأوروبي، الذين أخذوا يركِّزون على توسيع الاتِّحاد باتّجاه الشرق في التسعينيات. ومن ناحية ثانية، نمت أهمّية تركيا كشريك في التخطيط الاستراتيجي «للشرق الأوسط الكبير» في أعين الولايات المتحدة. ولم يغيِّر وصول حزب ذي جذور إسلامية، كـ«حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة عام 2002 هذا الوضع بشكل مباشر. وإنَّه لصحيح أنَّ رفض الحكومة الجديدة السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها في احتلال العراق قد سبَّب فتوراً في العلاقات التركية-الأميركية، إلاَّ أنَّه وفي السنوات الخمس الأولى من عهدها، بقيت حكومة «حزب العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيِّب أردوغان تركِّز جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان الدعم الأميركي مهمّاً جدّاً في هذا المجال. وكانت مفاوضات عضويّة تركيا قد بدأت منذ تشرين الأول/أوكتوبر عام 2005، إلاّ أنَّها لم تحرز أيَّ تقدُّم؛ وفي الوقت الذي ذهبت فيه تركيا إلى الانتخابات مجدداً عام 2007، كان الدعم من أجل قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي قد تآكل على نحو خطير في كلٍّ من أوروبا وتركيا. وعندما بدا أنَّ مفاوضات العضويّة تراوح مكانها، قرَّرت القيادة السياسية تغيير اتّجاه سياستها الخارجية بشكل جوهري. واختارت تركيا بقيادة وزير خارجيّتها الجديد، البروفسور داود أوغلو، والذي كان مؤيِّداً ومنذ وقت طويل لمثل هذا التوجُّه، سياسةً خارجيةً متعدِّدة الأوجه، تستند إلى دورها كمركز نفوذ إقليمي. لقد انشغلت مع جيرانها في الشرق الأوسط، في محاولة لحلِّ المسائل العالقة (ما أُطلق عليه في تركيا «سياسة اللامشاكل») وللعب دورٍ فاعلٍ في الصراعات المختلفة التي مازالت ومنذ وقت طويل تمزِّق الشرق الأوسط. ويبدو أنّه في أثناء كتابة هذه الأسطر قد تمّ الإعداد لتعزيز العلاقات الاقتصادية، الثقافية والسياسية بين تركيا ودول «المشرق» العربي.

هذا، بالطبع، تطوُّر طبيعي يمكن أن يؤدِّي أيضاً إلى تعديل الرؤى التاريخية السائدة في كلٍّ من تركيا والعالم العربي؛ كما يمكن أن يؤدِّي إلى تجديد الإدراك بأنّ هناك ماضياً مشتركاً هامّاً، في الحقيقة: 400 عام من هذا الماضي؛ وهو إدراك

أنّ الحدود التي أُنشئت في العشرينيات بموجب معاهدتَيْ «سيڤر» و«لوزان» تتقاطع وبشكلٍ اعتباطيّ مع الطُرُق القديمة التي كانت تربط وإلى حدٍّ بعيد، مثلاً، بين مدن أورفة، ماراش وعينتاب ومدينة حلب؛ وأنّ الأعيان المدينيين في أماكن مثل دمشق والقدس كانوا جزءاً من النُخبة العثمانية الحاكمة التي كان فيها لأولئك المتحدِّرين من أصول عربيّة حقُّ الوصول إلى أعلى المراكز في الإمبراطورية تماماً مثل الأناضوليين وشعوب البلقان؛ وأنَّ تاريخ مدينة مثل بيروت له في الحقيقة ماضٍ مشترك مع تسالونيكي، إزمير والإسكندرون أكثر بكثير مما له مع بغداد، الكويت أو الرياض.

ليس الماضي المشترك وحده هو ما يجب أن يجعل من تاريخ تركيا الحديث مهمّاً للقرّاء العرب؛ فلقد تطوّرت تركيا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية من بلد فقير تُسيطر الدولة على اقتصاده ويُسيطر الجيش على سياسته إلى «نمر» اقتصادي ديناميكي ينمو بسرعة مع مجتمع مدني له صوتٌ مدوٍّ وينبض بالحياة والنشاط، ويقوم على طبقة وسطى عريضة. يعمل المقاولون الأتراك في مناطق تمتدُّ من بغداد والقاهرة إلى موسكو وطشقند، والبضائع الاستهلاكية التركية قد أصبحت حديث العائلات في أوروبا. وكما سيُظهر القسم الثالث من هذا الكتاب فإنَّ تركيا مازالت تواجه الكثير من المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. فالفروقات في الدَّخْل ما تزال كبيرة جدّاً، والفساد مستشرياً، والقضية الكردية لم تُحلَّ بعدُ، وهناك انقسام عميق حول دَوْر الدين في المجتمع كما أنَّ المعركة للسيطرة على الدولة بين السياسيين المُنتخَبين من جهة والجيش والقضاء من جهة أخرى ما تزال مستمرة. ومع ذلك، فليس بإمكاننا أن ننكر أنّ الدولة التي أُنشئت من بقايا الإمبراطورية العثمانية ليست اليوم دولة قويّة فقط وإنّما هي أيضاً دولة ديمقراطية مع اقتصاد سوق فاعل ونسبة نموّ عالية. قد يقدِّم هذا الكتاب رؤية جديدة للقارئ العربي حول تطوُّرات القرنين الماضيين اللذين أنتجا تركيا المعاصرة. في وقت يبدو فيه أنَّ تركيا على مشارف إعادة اكتشاف جيرانها العرب. فلنأمل أن يكون الاهتمام مشتركاً.

هولندا (Oegstgeest)

كانون الأول/ ديسمبر 2009،

إريك جـ. زوركر

مُقدّمة المترجم للطبعة العربية

إنَّ فهم واستيعاب ملامح الحاضر والإحاطة به، هدفٌ لا يمكن بلوغه إلاّ عبر المعرفة الصحيحة لوقائع الماضي. ومهما تنوَّعت النظرات إلى هذا الماضي وتباينت، فإنَّ الدليل التاريخي يحتوي، وكما يؤكِّد وولش، على شيء «حقيقي»، «يقيني» موثوق، وهو ليس من صنع المؤرِّخ بالتأكيد(1).

تعاني المنطقة الجغرافية الواسعة التي نشكِّل جزءاً منها، إنْ على صعيد العالم العربي أو الإسلامي، في تاريخها الحديث، عدم الاستقرار السياسي والصراعات الدولية والمحلية المتعددة. إنَّ الحروب التي لا تزال مستمرَّة إلى الآن، كما الأزمات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتكرِّرة، تدفعنا إلى الشعور بالحاجة إلى تحرِّي التطوُّرات التاريخية المتشعِّبة التي أسهمت في ولادة الواقع البائس، الحاضر الذي نعيشه.

ولعل ما يُعوِّق عملية البحث التاريخي هذه، هو أنَّ بعض الشعوب الإسلامية والعربية تتبنَّى في حقِّ بعضها البعض، لا بل وتعتنق أحكاماً مسبقة لأفكار تقوم على معلومات مفترضة أو مبتورة وناقصة. وينعكس ذلك في عرضها للأحداث المتعلقة بتاريخ الشعوب الإسلامية الأخرى، وبخاصة الدولة العثمانية، بشكل جائر وغير منصف إنْ في الدراسات التاريخية الصادرة، أو في الكتب المدرسية التي تُسهم في صياغة ثقافة الأجيال الناشئة، فتعيد إنتاج أسس الإنتاج الفكري لتلك الأفكار المتحيِّزة، ما يؤدّي إلى تعميق الهُوَّة التاريخية والثقافية بين أبناء الأمّة الواحدة.

إنّ الإمبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تؤسِّس، في التاريخ الحديث، أطول الدول عمراً في العالم فوق أراضٍ ذات أهميّة استراتيجية

(1) W. H. Walsh, *Philosophy of History: An Introduction*, (Harper & Row Publishers, New York, London, 1967), p.87.

عظيمة، امتدّت من الأناضول لتشمل البلقان والأراضي العربية. لقد وحّدت الدولة العثمانية بين عالمَي الشرق والغرب، وهو تحدٍّ لا يزال العالم المعاصر اليوم يتساءل، ويجهد في البحث عن إمكانية تحقيقه. وعاشت تلك المناطق حقبة طويلة تحت الحكم العثماني في جوٍّ من السلم والاستقرار والتعايش، في ظلِّ مجتمع متعدِّد الأديان والثقافات واللغات. وكان هذا المجتمع، المثال الفعلي الأساس للمجتمع الإنساني المتعدّد الثقافات الذي تتفاخر به الثقافة الغربية المعاصرة اليوم. إنَّ تجاهل الغرب وتابعيه لهذه الحقيقة يصبُّ في الاتِّجاه العامّ الذي يسعى إلى طمس الإنجازات العربية/الإسلامية وإسهاماتها الحضارية على مدى التاريخ الإنساني بأسره. ومن هنا تبرز الأهمّيّة التي ينطوي عليها الفهم الجيِّد لهذا التاريخ من قِبَل الباحثين والمفكرين في الشرق والغرب على السواء إظهاراً للحقيقة التاريخية من جهة، وترسيخاً لأُسس السلام والتعايش الدوليين، من جهة أخرى.

أمّا على الصعيد العربي، فقد أدّى قيام الدولة العثمانية إلى إيجاد وحدة طبيعية بين الولايات العربية التي دخلت تحت سيادة الدولة العثمانية، التي حافظت على المقوِّمات الأساسية لهذه الولايات: الدين، اللغة، الثقافة والعادات والتقاليد العربية الإسلامية المتوارَثة. واجتمع العرب جميعاً، وذلك لأول مرّة في تاريخهم الحديث إن لم تكن الأخيرة، في ظلِّ دولة إسلامية واحدة هي الدولة العثمانية. وكانت هذه الوحدة أوَّل وحدة سياسية تتحقَّق للعالم العربي في التاريخ الحديث بعد تفتُّت وحدته بسقوط الدولة العباسية. ولعلَّنا اليوم أكثر تفتُّتاً مما كنّا عليه في ذلك الحين.

يقدم لنا إريك زوركر في كتابه الهامّ هذا، عرضاً تاريخيّاً هامّاً لمساعي الدولة العثمانية التحديثية والإصلاحية لترسيخ دعائم الدولة من جهة، ولضمان المشاركة الفعّالة لشعوب الإمبراطورية في بناء مستقبلها وتقرير مصيرها من جهة أخرى، انطلاقاً من مبادئ العدالة والمساواة وباتِّباع نهج الديمقراطية السياسية الغربية. وهكذا فإنَّ اختيار عام 1789 كمنطلق لهذا الكتاب في تفسيره لقيام دولة تركيا الحديثة من جهة، ولتبيان الفرصة التاريخية التي قدَّمها العثمانيون الشبان لشعوب الإمبراطورية لإقامة دولة ديمقراطية نموذجية من جهة أخرى، يعطي الكتاب أهمّيّة خاصّة تميِّزه عن معظم الدراسات التاريخية الأخرى التي تجعل من حركة مصطفى كمال أتاتورك منطلقاً لتاريخ تركيا الحديث. ويمكن تقسيم الكتاب إلى حقبتين

أساسيّتين: من عام 1789 وحتى الحرب العالمية الأولى، ثم مرحلة ما بعد الحرب وصولاً إلى عام 2002 الذي تنتهي معه فصول الكتاب.

تتناول المرحلة الأولى «حركة الإصلاح» في الدولة العثمانية. وتتميَّز بحدثين رئيسين: ثورة عام 1909، ودور «لجنة الاتِّحاد والترقّي». لقد شكَّلت ثورة عام 1909 وما تلاها من إقامة دولة ديمقراطية تعدُّدية حُرّة تسودها المساواة والعدالة، النموذج لإقامة دولة عصرية حديثة لم يشهد العالم نظيراً لها من قبل. إذ تميَّزت هذه الدولة بتنوُّعها الديني والإثني والثقافي الواسع. كما أنَّ ثورة الأتراك الشبان هذه قد ضخَّت دماءً جديدةً في شرايين السلطنة وذلك على الصعيدين البشري والفكري: لقد تدفَّق مناضلو «لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي» من أوروبا ومن القوقاز والبلقان، كما اجتذبت الثورة أيضاً مثقفين من أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، من الولايات العربية، ومن مصر وفارس، وكذلك اجتذبت وبشكل خاصّ أتراكاً من روسيا (التتار والأذريين) الذين وجدوا جميعاً في الدولة العثمانية في تلك الفترة حُرّيّة متزايدة فريدة من نوعها. وتغلغلت في الإمبراطورية، ومن خلال هؤلاء الرجال، ذخيرة كاملة من الأفكار الجديدة. لقد أدَّت ثورة الاتِّحاديين إلى انفجار في المجتمع العثماني. فالقوى الاجتماعية وجدت نفسها فجأة وقد تحرَّرت. واكتشف المجتمع العثماني، لأوَّل مَرّة في تاريخه، حُرّية التعبير والصحافة والاجتماع. وفي خلال بضع سنوات أصبحت إستانبول من جديد العاصمة الفكرية للعالم الإسلامي. وكان لانهيار هذه التجربة آثار بعيدة المدى على شعوب الإمبراطورية. لقد صُدم المثقفون الأتراك وأصابهم إحباط شديد تجاه العالم الغربي، الذي تجاهل ما حَمَلَتْه هذه التجربة من مفاهيم ديمقراطية غربية، واستمراره في مساعيه لتحطيم الإمبراطورية وتشجيع الثورات القومية ضدها. وسيظهر أثر ذلك في السياسة التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك بعد انتصار حركة المقاومة الوطنية التركية وقيام دولة تركيا الحديثة. كما كان لهذه التجربة أيضاً آثارها العميقة في الحركة القومية العربية والخيارات التي انتهجتها.

وعلى الرغم من الدور الرائد الذي لعبته «لجنة الاتِّحاد والتَّرقّي» في خلال هذه الأحداث، إلاّ أنَّ دورها الفعلي كان أبعد من ذلك بكثير. فهذه النخبة المثقفة من جيل الشباب العثمانيين من الأتراك وغيرهم، كان لها دور هامّ تخطّى وجود الإمبراطورية العثمانية نفسها، ليترك بصماته القوية في عملية تأسيس تركيا الحديثة.

لم يترك قادة «لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي» الإمبراطورية العثمانية، أو ما تبقّى منها بعد الحرب العالمية الأولى، قبل أن يحضّروا لحركة مقاومة مسلَّحة عبر تشكيل «جمعيات مناطقية للدفاع عن الحقوق الوطنية»، التي كان مقدَّراً لها أن تلعب دوراً حيوياً في إنشاء حركة المقاومة الوطنية في الأناضول بعد الحرب. كما قام عدد من التنظيمات الثقافية والاجتماعية، التي كانت قريبة جدّاً من لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي، بإسهام هامّ لكسب تأييد الرأي العام الإسلامي لقضيتهم القومية. وكان معظم البارزين من رجالات تركيا بعد الحرب هم من أعضاء «لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي»، كما سنرى في مطالعتنا لصفحات هذا الكتاب.

العلمنة والإسلام: الميزتان الرئيستان لتاريخ تركيا الحديث والمعاصر

لقد انطلقت «حركة الإصلاح والتحديث» على الطريقة الغربية من قِبَل أناس مؤمنين، لا بل يشكِّلون رموزاً لإمبراطورية إسلامية؛ فقد استطاعوا أن يقاربوا ما بين الإسلام والحداثة، فكانوا السبّاقين إلى تبنّي التكنولوجيا والأفكار السياسية الغربية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنَّهم أعطوا للمرأة دوراً رائداً في المجتمع. فكيف نفهم إذاً العلمانية التي تبنّاها أتاتورك، وإلغاءه للمظاهر الإسلامية، واعتباره العلمانية عقيدة رسمية للدولة؟

أوّلاً لا بُدّ من الإشارة إلى أنَّ عملية التحديث، إنْ في الإمبراطورية العثمانية أو في فترة انطلاقة تركيا الحديثة، كانت قد سبقت كلَّ هذه الإجراءات، حتّى إنَّ أتاتورك نفسه لم يطرح مسألة العلمانية إلاّ بعد حرب الاستقلال، وبعد استقرار السلطة بين يديه. فماذا كان هدف هذه الإجراءات إذاً، التي يعتبر البعض أنَّها كانت أساس تحديث تركيا، مع أنَّ الوقائع التاريخية تؤكد عكس ذلك؛ إذ لم يكن لهذه الإجراءات تأثير في عمليات الإصلاح الجارية في المجتمع العثماني منذ وقت طويل. وكما نرى اليوم فإنَّ وصول الإسلاميين إلى السلطة لم يقف عائقاً أمام استمرار تقدُّم تركيا الحديثة. لماذا اختار مصطفى أتاتورك إذاً التركيز على العلمانية، وماذا كانت آثارها الفعلية في المجتمع التركي؟

لقد اختبر أتاتورك بنفسه ردّة الفعل الغربية اللامبالية على الثورة الديمقراطية الليبرالية التي قامت بها «لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي» في عامي 1908 و1909. والدرس الذي تعلَّمه هو عدم قناعة الغرب بأيّة ثورة إسلامية تحديثية حقيقية. وهكذا لم

تكن إجراءاته العلمانية إلا استرضاءً للغرب. وبالفعل حصل أتاتورك على ما أراده. فلقد رحّب الغرب بإجراءاته العلمانية، وتعاطى مع تركيا بشكل أكثر جدِّيّة، وتمّ قبولها كدولة حديثة متطوِّرة في «حلف الناتو» وغيره، كما أنَّ مسألة قبولها في عضوية «الاتِّحاد الأوروبي» أصبحت مطروحة على الأقلّ. لقد وُلدت إجراءات أتاتورك من الرغبة في إقناع الغرب بقيام دولة تركية علمانية حديثة بعيدة عن الإسلام، حيث إن أتاتورك افترض، على ما يبدو، أن لا حداثة مع الإسلام من وجهة نظر الغرب. وربَّما كان محقّاً في ذلك. فردّة فعل الدول الغربية على إجراءاته كانت إيجابية جدّاً، لا بل مشجعة. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل إنَّ الغرب لا يؤمن فعلاً بقيام دولة إسلامية ديمقراطية عصرية حديثة؟

أمّا على الجانب الآخر، فقد كانت لإجراءاته في الداخل التركي انعكاسات سيِّئة للغاية؛ فلقد استُخدم شعار عدم استغلال الدين في السياسة لقمع المعارضين وبعض الحركات التي كان لها شأن هام في قيام تركيا الحديثة. كما أنَّ أوَّل قمع فعليّ للأكراد، كان عبر قمع حركة دينية إسلامية، (ثورة الشيخ سعيد نورسي عام 1925)، والتي صادف أن كان الأكراد من أكبر مؤيِّديها. وإذ تداخلت المسألة العلمانية مع مساعي التتريك التاريخي القائم على وضع جذور لقومية تركية مفترضة، فإنَّ هذا ما أدّى بدوره أيضاً إلى تزايد وتيرة تحول بعض الحركات الدينية نحو القومية وخاصّة الكردية منها، الأمر الذي أوجد مشكلة لا تزال تركيا تعاني منها إلى اليوم، على الرغم من أنَّ وصول الإسلاميين إلى السلطة قد خفَّف كثيراً من تطرُّف وتصاعد حدة الحركة القومية الكردية في داخل تركيا.

ولعلَّ كمال أتاتورك نفسه كان يدرك أنَّ الإسلام لا يتناقض مع الحداثة، إلاّ أنَّه رأى في العلمانية ضمانة غربية لتحصين الداخل التركي. لقد شكَّل الحفاظ على الدولة المستقلة هاجس القائد الذي شهد أقسى وأبشع أنواع المحاولات الأوروبية لتقويض الإمبراطورية العثمانية أوّلاً، ثم تركيا الناشئة لاحقاً بعد الحرب العالمية الأولى، وما كان ذلك ليتمّ في رأيه من دون استرضاء الغرب. فلم يجد غير العلمانية وسيلة لتحقيق تلك الغاية. إلاّ أنَّ ذلك لم يغيِّر من طبيعة المجتمع التركي. فعاد الإسلام تدريجياً وعبر الأحزاب الحاكمة نفسها، العقيدة الفعلية للدولة التركية حكومة وشعباً.

لقد شكّل صعود حزب الرفاه إلى السلطة المؤشّر الأبرز الدّال على انبعاث الإسلام السياسي في تركيا. غير أنَّ هذا الإسلام السياسي ليس، بأيِّ حال من الأحوال، ظاهرة جديدة بالنسبة إلى الجمهورية التركية، فالعواطف والكيانات الدينية ظلَّت على الدوام فعّالة سياسياً تحت الغلاف العلماني الخارجي للجمهورية. وكما أوضح عدنان مندريس في مؤتمر الحزب الديمقراطي عام 1958، «. . . إنّ تركيا دولة مسلمة وسوف تبقى كذلك». إنَّ الربط بين العلمانية وتركيا الحديثة، هو ربط خاطئ وغير تاريخي؛ إذ لم يسبق للإسلام من جهة والدولة التركية من الجهة المقابلة، أن كانا منفصلين قطّ بالوضوح الذي يحلو للكماليين المتشدِّدين تصوره. وعلى الرغم من أنَّ مصطفى كمال قد تصوَّر الجمهورية التركية دولة قومية علمانية، فإنَّ الإسلام لم يَكُفَّ قطّ عن أن يكون عنصراً مهمّاً في حياة البلاد السياسية والعامّة. ومنذ البداية كان ثمّة علاقة ساكنة بين كلٍّ من سياسة الدولة والإسلام. فلولا استنفار المشاعر الدينية لجماهير الريف في الأناضول وتعبئتها، لما أصبح النجاح في حرب الاستقلال التي قادها أتاتورك ممكناً. وليس الخيار الحقيقي بالنسبة إلى الأتراك هو خيار بين كمالية علمانية من ناحية، وإسلام سياسي أصولي من الناحية الثانية. إذ لا يمكن تصوير الأوضاع التركية بتلك الطريقة البسيطة، التي تميل إلى تجاهل تطوُّر ديمقراطي أكثر تميّزاً من شأنه أن يكون أكثر حرصاً على أخذ الواقع الإسلامي لتركيا بعين الاعتبار. كما أنَّه لا يمكن أيضاً، وكما أثبتت التجربة التركية، استئصال قوّة سياسية قادرة على الاستناد إلى قيمٍ وعاداتٍ ذات جذور عميقة لدى قطاعات لايستهان بها من سكان البلاد.

إنّ تركيا اليوم، وكما يرى إريك زوركر، «على عتبة أن تصبح جزءاً من مجموعة الدول الصناعية، الديمقراطية والإنسانية التي تشكّل العمود الفقري للعالم الحديث». وهو يرى أنَّ حكومة «حزب العدالة والتنمية»، يمكن أن تشكِّل بداية تحوُّل تركيا إلى مجتمع مدني حقيقي، فبرنامجها المعتدل الذي، «يقبل النظام العلماني وتوجُّه تركيا الغربي»، يكتسب أهمّيّة خاصة في زمن تزايد الهلع من الإسلام في الغرب، فهو يثبت «أنَّ الديمقراطية التعدُّدية ممكنة في مجتمع إسلامي». إلاّ أنَّ المؤلِّف يتساءل إلى أيِّ حدٍّ يمكن لهذا النموذج أن يُتَّبع من قِبل دول الشرق الأوسط الإسلامية الأخرى؟ ويُبقي زوركر هذا التساؤل مفتوحاً بسبب ما يعتقده من اختلاف في بُنية المجتمع التركي، الذي يرى أنَّه يختلف كثيراً عن

بُنية مجتمعات الدول العربية أو دول آسيا الوسطى. وللإجابة عن ذلك لا بُدَّ من إعادة التوضيح بأنَّ الحركة التحديثية الإصلاحية قد انطلقت من الدولة العثمانية التي تشكّل قاسماً مشتركاً بين كل الشعوب الإسلامية. فالتحديث انطلق من دولة إسلامية كانت تضمّ أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي في حينه. ولم يكن هذا الإصلاح محصوراً بالأتراك وحدهم، الأمر الذي يؤكّد على أنَّ النموذج التركي هو نموذج إسلامي في جوهره. إنَّ الظروف والأوضاع التاريخية الخاصّة التي مرَّت بها الدول الإسلامية الأخرى هي التي فرضت على هذه الدول مسارات معيّنة، كما أنَّ التدخُّلات الأجنبية قد أسهمت في انحراف هذه المسارات عن خطِّها الطبيعي القائم على خلفية عقائدية إسلامية منفتحة وديمقراطية.

لم تكن التجربة التركية خالية من الشوائب، إلاّ أنَّ التوجُّهات الدكتاتورية وقمع الحركات المعارضة كان، وإلى درجة كبيرة، بتأثير التطوُّرات التي شهدتها أوروبا نفسها، فالنظام التركي في ثلاثينيات القرن العشرين كان يشابه ومن نواحٍ متعددة الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي انتشرت في كلّ أنحاء أوروبا في هذه الفترة (مثل نظام سالازار في البرتغال، فرانكو في إسبانيا، وماتكساس في اليونان)، كما يوضح الكاتب. ومع ذلك لم يلبث أن عاد المجتمع التركي إلى مساره الحقيقي الملتزم بالديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وبالإسلام عقيدة أساسية للحزب الحاكم وللشعب.

إنَّ تركيا اليوم تشكّل نموذجاً مثالياً للإسلام السياسي في العصر الحديث. ومع عودتها إلى لعب دور رائد في العالم العربي والإسلامي، سيكون لتجربتها التاريخية تأثير إيجابي في تطور المفاهيم السياسية والحضارية والإنمائية في بقيّة دول العالم العربي والإسلامي. وتأتي الطبعة العربية لكتاب إريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، لتقدم عرضاً منصفاً مميّزاً لهذه التجربة التي يحتاج مثقفونا فعلاً إلى التعمُّق في دراستها علَّها تُسهم في دفع عجلة التقدُّم في المجتمعات الإسلامية من جهة، وفي إظهار الصورة الحقيقية للإسلام من جهة أخرى. وإذا كان الخليفة محمود الثاني يشكّل الرمز الفعلي لِ«حركة الإصلاح» في الإمبراطورية العثمانية، فإنَّ رجب طيِّب أردوغان هو الوجه الآخر لعُملة الإنماء والحداثة الإسلاميين في تركيا المعاصرة.

د. عبد اللطيف الحارس

مُقدّمة الطبعة الثالثة*

لقد مرَّت عشر سنوات منذ أن أنهيت العمل في الطبعة الأولى من هذا الكتاب: **تاريخ تركيا الحديث**. من الواضح أنَّ الكتاب جاء استجابة لحاجة قائمة، لأنَّه وفي خلال هذه السنوات العشر، قد أُعيدت طباعته خمس مرّات (أحياناً مع بعض التعديلات)، وتُرجم إلى اللغة التركية، والألمانية، واليونانية، والعبرية والإندونيسية، واعتُمد كمقرَّر دراسي في عدد من جامعات دول مختلفة. وفي الوقت نفسه، وفي خلال هذا العقد، ظهر فعلاً الكثير من الدراسات حول تاريخ الإمبراطورية العثمانية السابقة والجمهورية التركية. وقد كان التاريخ الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي للإمبراطورية السابقة من جهة، والتاريخ المعاصر للجمهورية التركية من جهة ثانية، من الميادين التي شهدت الكثير من الأبحاث الهامّة بشكل خاصّ. في الحالة الأولى جاء ذلك نتيجة تزايد المجموعات الأرشيفية الهامّة المتوفِّرة. أمّا في الحالة الثانية، فكان الدافع إليها التحدِّيات الأساسية التي واجهتها الجمهورية الكمالية كالحركات الكردية والإسلامية، وكذلك من محاولات تركيا الانضمام إلى الاتِّحاد الأوروبي.

ونتيجة لكلٍّ هذه الأبحاث المنشورة أصبح بالإمكان فعليّاً وضع كتاب أفضل عن تاريخ تركيا الحديث، وبدلاً من انتظار شخص آخر للقيام بهذا العمل، حاولت أن أتصدَّى له بنفسي. إنَّ البنية الأساسية للكتاب لم تتغيَّر، إلاّ أنَّني قمت بأكثر من مئة تعديل وإضافة. كما أنَّني قد سعيت إلى دعم النصّ بإحالات إلى المصادر (والتي لم تكن في أكثر الأحيان تتوافق مع شخصية الكتاب الأساسية)، كما أنَّني قد قمت أيضاً بتوسيع لائحة التعريف بالمصادر والمراجع.

ليس هناك أيُّ معنىً لأن نلهث وراء آخر المستجدّات التاريخية، إلاّ أنَّه من

(*) مقدمة الطبعة الثالثة من النسخة الإنكليزية. [المترجم].

المفيد، في فترات معينة، أن نحاول ردم الهوة بين آخر مستجدّات البحث التاريخي وبين ما هو متوفِّر للطلاب وللقارئ العادي في شكل كتاب مدرسي. وطموحي في هذا الكتاب هو تحقيق هذا الهدف بحدِّ ذاته.

إنَّ التحسينات [التي أدخلت على الكتاب] لم تكن بالطبع نتيجة القراءات الإضافية والأبحاث لوحدها، بل جاءت لتعكس أيضاً النقاشات المتقدِّمة مع الزملاء. ومن بين الزملاء الكثيرين الذين ساعدوني على رؤية الأشياء بشكل أوضح، أودُّ أن أذكر بشكل خاصّ ـ ومن دون أيِّ ترتيب معين ـ أيكوت قانصوه، ميتي تونشاي، ظافر طوبراق، بيل هالي، فكرت أدانير، حميد بوزأرسلان، فرنسوا جورجون، هيلمار قيصر، هانز لوكاس كيزير، محمد أمين يلدريم وأندرو مانغو.

كما أوجِّه كلمة شكر خاصّة إلى طلاّبي في الدكتوراه، وبالأخصّ نيكول فان أوس، أُوموت أزاك، أوزغور غوكمن، سشيل درين، وأُوزغور موتلو أُولوس. لقد تعلَّمت الكثير من أعمالهم. وأشكر فانجليس كاشريوتيس، سقراط باتمازاس وياسمين غونين من أجل مساعداتهم لي في الترجمات إلى اللغتين اليونانية والتركية، ما ساعد في تحسين النصّ الأصلي. وبالطبع، أتقدَّم بالشكر مرّة أخرى إلى ليستر كروك لتوجيهاته المتعلِّقة بالنصّ الإنكليزي.

ليدن،

كانون الأول/ ديسمبر 2003

المقدّمـــة

تقسيم التاريخ إلى عصور: النَّظريّة والمنهج

إنَّ العصور التاريخية، التي تقسم الماضي، بشكل واضح، إلى عهود تتباين في ما بينها بشكل يمكن تمييزه وإدراكه، هي موضوع نقاش لا ينتهي. والشيء نفسه ينطبق على تعريف الأحداث الهامّة والمنعطفات الأساسية التي يفترض أن تفصل بين هذه العصور. إنَّ ما يجعل من هذه الأحداث موضوعات جدل بين المؤرِّخين هو الحقيقة البيّنة من أنَّ كلَّ منعطف أو مَعْلَم تاريخي هو في الوقت نفسه، بداية تطور جديد وبلوغ ذروة تطور سابق.

ومع ذلك، فإنَّ التقسيم التاريخي، ومهما كان اعتباطياً ويخضع للتفضيلات الشخصية للمؤرِّخ، فإنَّه وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجنُّبها لإعطاء شكل للماضي، الذي من دون هذا التقسيم يمكن أن يصبح مكوَّناً من مجموعة لا يمكن تمييزها من الأحداث والشخصيات.

يوحي العنوان الفعلي لهذا الكتاب بأنَّ هناك شيئاً مثل التاريخ الحديث (أو حتى **تاريخ تركيا الحديث**)، وهذا التعبير هو نتيجة التقسيمات التاريخية.

ولكي تؤدّي التقسيمات التاريخية النتيجة المطلوبة منها ينبغي أن تستجيب لمطلبين منفصلين. أوّلاً، يجب أن تكون لها قيمة تفسيرية. ومثل المقارنات، فإنّ التقسيمات التاريخية من ناحية المبدأ هي غير محدودة العدد، إلاّ أنَّها لا تخدم هدفها إلاّ إذا سمحت لنا بتقسيم الأحداث المتدفِّقة بطريقة تصبح معها التطوُّرات الهامّة واضحة. ثانياً، ينبغي أن تعكس هذه التقسيمات التاريخية التطوّرات الفعلية

للفترة التاريخية الخاضعة للدراسة. وهي لا يمكن أن تكون عملية استقرائية بشكل كامل. وهذا ما يلزمنا أن نتساءل عن التطورات التي يراها المؤرخ هامّة بما فيه الكفاية ليجعل منها الأساس الذي يبني عليه تقسيم فتراته التاريخية، أو بعبارة أخرى، أيّة حقائق، من بين الكمّ الهائل أمامه، يعتبرها المؤرِّخ «حقائق تاريخية».

بالطبع، هناك تقسيمات تقليدية في أيّ حقل من حقول الاختصاص، أصبحت واسعة الانتشار لدرجة أن القارئ البريء يميل إلى قبولها كحقائق تاريخية بحدّ ذاتها، إن لم نقل كظواهر طبيعية. وليس من المستغرب أن هذا التوجُّه قويّ بشكل خاصّ عند الطلاب الذين يستخدمون الكتب المدرسية، إذ يفترض في أغلب الأحيان، أن مثل هذه الكتب، في الأساس، لا تناقش وإنَّما تقدِّم حقائقَ لا تقبل الجدل.

في بعض الحالات يتبع هذا الكتاب التقسيمات التقليدية للتاريخ التركي؛ وفي حالات أخرى لا يفعل ذلك. ولذا فإنَّه من الأفضل أن أناقش هذا الجانب مع القارئ وأن أبيِّن الأسباب وراء الطريقة المعتمدة في تنظيمه، وذلك بدلاً من افتراض أنَّها وبطريقة معيَّنة، عمل التاريخ الحتمي بحدٍّ ذاته.

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام. ويشكِّل ذلك ما يعتبره المؤلِّف التقسيم الأساسي للتاريخ التركي الحديث. إنَّ التطور الأهمّ، برأيي، في القسم الأول من هذا الكتاب، والذي يتناول المرحلة الأولى من ظهور تركيا الحديثة في القرن التاسع عشر، هو النموُّ المتزايد للنفوذ الأوروبي في الدولة العثمانية، وردّة الفعل التي أحدثها في الدولة والمجتمع العثمانيين.

لقد توسَّع النفوذ الأوروبي في ثلاثة مجالات مختلفة، مع أنَّها أيضاً مترابطة داخلياً: دَمْجُ أجزاء متزايدة من الاقتصاد العثماني في النظام الرأسمالي العالمي؛ النفوذ السياسي المتزايد للدول الأوروبية العظمى، والذي عبَّر عن نفسه في السعي إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية والسيطرة عليها من دون إحداث تصادم أوروبي، بينما يتمّ الحفاظ عليها ككيانات سياسية مستقلّة؛ وأخيراً، تأثير الأيديولوجيات الغربية مثل القومية، الليبرالية، المجتمع المدني والوضعانية.

كانت هذه الأشكال الثلاثة للنفوذ الأوروبي المتزايد متداخلة، وقد تفاعلت بطرق بارعة. وهذا صحيح أيضاً في الاستجابة العثمانية لهذا التحدّي الأوروبي.

ويمكن تبيُّن اتّجاهين لهذه الاستجابة في القرن التاسع عشر: برز الاتّجاه الأوّل من خلال مساعي الحكومة المركزية وموظّفيها الكبار لتقوية جهاز الدولة وفرض مركزية الإدارة في الدولة، أمّا الآخر فقد برز من خلال رَدّات فعل السكان، في الأنحاء المختلفة من الإمبراطورية، على الضغوطات التي تعرَّضوا لها. في خلال القرن التاسع عشر، أدَّت ردّات الفعل هذه تدريجيّاً إلى نتائج فرّقت بين رعايا السلطان المسلمين والمسيحيين.

وتشكِّل هذه التطوُّرات الإطار الذي ستُشرح من خلاله أحداث تاريخ الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر في القسم الأول من هذا الكتاب. كما أنَّها ستشكِّل أيضاً أُسس التقسيمات التاريخية لهذه المرحلة. فما هو الشكل الفعلي لهذه التقسيمات التاريخية الآن؟

إنَّ أوّل سؤال يتبادر إلى أذهاننا في هذا المجال هو ما الذي يمكن اعتماده كنقطة انطلاق لدراسة تاريخ تركيا الحديث؟ هناك الكثير من الأجوبة الممكنة والصحيحة بطريقتها الخاصّة، إلاّ أنَّ أكثر الحلول تقليدية يبدو الأفضل في هذه الحالة: أي الانطلاق من فترة الثورة الفرنسية والآثار التي ترتبت عليها. لقد تزايد الاندماج الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي بشكل ملحوظ في أواخر القرن الثامن عشر، وتدريجيّاً أخذ يكتسب سرعة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، كما أدَّت حروب نابليون إلى تورُّطٍ متزايد للإمبراطورية في السياسة والدبلوماسية الأوروبية، كما أنَّ الأفكار الثورية والقومية والليبرالية قد وصلت إلى الشرق للمرّة الأولى في هذه المرحلة.

إنَّ المشكلة في التقسيمات التاريخية العامّة الأخرى للقرن التاسع عشر (وفي الحقيقة، لأيِّ فترة تاريخية أخرى) هي الأشكال الثلاثة للنفوذ الأوروبي وردّات الفعل المختلفة من داخل الإمبراطورية العثمانية التي تجري متوازية مع بعضها البعض بشكل عامّ، إلاّ أنَّ التطورات لم تكن بالضرورة متزامنة في المجالات كلها. ومع ذلك، وبسبب الطبيعة المتداخلة لها فقد أصبح من الممكن، وإلى حدٍّ ما، وضع تقسيمات تاريخية متماثلة:

- شهدت الفترة الممتدة من حروب الثورة الفرنسية وحتى نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر تنامي الاندماج الاقتصادي للمقاطعات البلقانية وبروز التجار

اليونانيين كعامل مسيطر؛ تزايد تورُّط الإمبراطورية العثمانية في السياسة البريطانية والروسية؛ ظهور أولى الحركات القومية؛ وأُولى المساعي الجدية للإصلاح على الطريقة الغربية.

- إنَّ خاصّيّة الفترة الممتدّة من نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى أواسط سبعينيات هذا القرن، والتي تزامنت دوليّاً مع فترة السيطرة السياسية والاقتصادية البريطانية، تضمَّنت التوسُّع السريع للتجارة وللقروض المقدَّمة للإمبراطورية بعد فرض نظام التجارة الحُرّة عام 1838؛ الدعم البريطاني والفرنسي لاستمرارية وجود الإمبراطورية؛ الإصلاحات المستمرّة (أقلّه على الورق) والشاملة في حقول القانون، التعليم، المالية والمؤسسات الحكومية، بدءاً من قانون الإصلاح (منشور الكلخانة) الصادر عام 1839؛ استبدال القصر بجماعات الموظَّفين الإداريين كمركز للسلطة، بدء الحركة الدستورية العثمانية وبدايات ردّة فعل المسلمين على المراكز المميّزة للمسيحيين؛ وقد انتهت هذه الفترة بأزمة سياسية واقتصادية عميقة في سنوات 1873-1878.
- وشهدت الفترة الممتدّة من أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى الثورة الدستورية عام 1908 توسُّعاً اقتصاديّاً أبطأ بكثير، على الأقلّ حتى نهاية القرن، وكذلك أيضاً أُولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والجدية في الإمبراطورية؛ بالإضافة إلى استمرار الإصلاحات التقنية والإدارية، بالتزامن مع قمع الأيديولوجيات الليبرالية والقومية وإعادة التركيز على التراث الإسلامي للإمبراطورية؛ كما استعاد القصرُ من البيروقراطيين مركزَ السلطة الرئيسي في الدولة مجدَّداً. وفي نهاية هذه الفترة، استعاد كلٌّ من الاندماج الاقتصادي العالمي والمعارضة السياسية الداخلية تسارعهما مجدداً.

وسيطر على القسم الثاني من هذا الكتاب أعمال جمعية الأتراك الشبان [أطلق الأوروبيون عليها اسم «تركيا الفتاة»]، وهم مجموعة من البيروقراطيين والضبّاط المثقفين على الطريقة الغربية الحديثة، وقد أصبحوا ناشطين في تسعينيات القرن التاسع عشر ونظَّموا الثورة الدستورية عام 1908 لتحديث، وبالتالي تقوية، الدولة والمجتمع على أساس مجموعة من الأفكار الوضعية الإيجابية والموجَّهة بشكل متزايد نحو القومية. وحقيقة أنَّ القسم الثاني من الكتاب يشمل السنوات من عام 1908 إلى عام 1950 يعكس الاعتقاد بأنَّه، وعلى الرغم من تقسيم الإمبراطورية

عام 1918 وإقامة الجمهورية التركية عام 1923، كان هناك قدر عظيم من الاستمرارية السياسية والأيديولوجية والاقتصادية.

وتحت حكم الأتراك الشبان تعرَّضت تركيا للدورة السياسية نفسِها مرَّتين، أوَّلاً تحت حكم لجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي (من عام 1908 إلى عام 1918)، ومجدَّداً عندما حُكِمَت من قِبَل «الكماليين»، ولجنة الدفاع عن الحقوق الوطنية للأناضول والروملّي وخليفتها حزب الشعب. وفي كلّ مرّة تضمَّنت الدورة مرحلة تعدُّدية ليبرالية (1908-1913 و1919-1925 على التوالي)، يتبعها مرحلة قمعية استبدادية، والتي جمعت تحت نظام الحزب الواحد الفاعل، قومية ثقافية، اقتصادية وسياسية، وإصلاحات مدنية تحديثية (1913-1918 و1925-1950 على التوالي). هناك ضرورة لتقسيم ثانٍ لعهد تركيا الفتاة بناءً على التطوُّرات السياسية، لأنَّ هذه التطوُّرات بما فيها الحرب العالمية، وتقسيم الإمبراطورية وإقامة دولة قومية جديدة، قد سيطرت على المشهد لدرجة أنَّ أيَّ تقسيم منفصل قائم مثلاً، على التطوُّرات الاقتصادية سيصبح بلا معنى. وأيّ نقاش جانبي يطال مثلاً نموّ البورجوازية التجارية والصناعية في الإمبراطورية العثمانية وبداية الجمهورية هو بلا معنى من دون الإشارة إلى اختفاء الأرمن واليونان، الذي حدث بسبب تطوُّرات أيديولوجية وسياسية، وليس بسبب قوانين اقتصادية ضمنية.

ويصبح بالضرورة بناءً على ما ذُكر أعلاه، تقسيم فترة حكم تركيا الفتاة بشكل أساسي إلى الفترات التالية:

- 1908-1913: وهي الفترة التي كان يتمّ السعي فيها إلى إحياء الإمبراطورية استناداً إلى عدد من الأيديولوجيات والبرامج السياسية المتصارعة؛
- 1913-1918: حكم الحزب الواحد للجنة الاتِّحاد والتَّرقِّي وانتصار القومية التركية؛
- 1918-1922: الفترة التي استعادت فيها تركيا الفتاة حكمها عبر حرب الاستقلال الناجحة التي خاضتها، والتي تمكَّنت من خلالها حركة المقاومة الوطنية تدريجياً من اكتساب شخصية خاصّة بها؛
- 1922-1926: فترة ما بعد الحرب الهامّة جدّاً حيث تغيَّرت هيكلية الدولة وأُعيد حكم الحزب الواحد مجدَّداً؛

- 1926-1945 : أوج الكمالية،
- 1945-1950 : الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية، والذي بلغ ذروته في الإبعاد السلمي لحزب الشعب الجمهوري عن السلطة.

عنوان القسم الثالث من هذا الكتاب، «الديمقراطية المتعثِّرة»، يتناول الفترة منذ عام 1950. والعنوان يفسِّر نفسه. ففي مقابل فترة حكم تركيا الفتاة، كانت هذه الفترة بمعظمها عهد ديمقراطية تعددية حقيقية وانتشار للسياسة الشعبية. وفي الوقت نفسه، تميَّزت هذه الفترة بثلاثة انقلابات عسكرية (عام 1960، 1971، و1980)، أمّا منذ أواخر الستينيات فصاعداً، فقد تعرَّضت الديمقراطية البرلمانية التركية إلى هجوم ثابت من قِبَل اليمين واليسار. وتمَّ تقسيم القسم الثالث من الكتاب على الشكل التالي:

- 1950-1960 : فترة حكم الحزب الديمقراطي، وتميَّزت بالاندماج السياسي والعسكري لتركيا مع التحالف الغربي؛ تقدم اقتصادي سريع (وخاصّة في الضواحي)؛ تزايُد الاعتماد المالي على الولايات المتحدة؛ وتراجع التوجُّهات العلمانية للحكومات السابقة.
- 1964-1980 : الجمهورية التركية «الثانية» بعد إقرار دستور عام 1961 الأكثر ليبرالية، والذي سمح ببروز أحزاب وحركات سياسية ابتعدت أكثر فأكثر عن المركز السياسي. وفي الوقت نفسه، شرَّع الدستور الجديد تدخُّل الجيش في المسائل السياسية. أمّا على الصعيد الاقتصادي، فشهدت هذه الفترة بناء وحماية صناعة محلِّيّة لتحلَّ محلَّ الاستيراد، واكتسب كلٌّ من الرأسماليين والنقابات العمّالية أهمّيّة كبرى. وفي الوقت نفسه، هاجر الملايين من الأتراك إلى أوروبا كعمال صناعيين أو كأقرباء لهم. وفي السبعينيات من القرن العشرين أدَّت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى عدم استقرار اجتماعي وإلى تطرُّف سياسي. أمّا فترة القمع بعد الانقلاب العسكري بموجب مذكِّرة عام 1971، فقد كانت فترة قاسية، إلاّ أنَّها لم تغيِّر مجرى الأحداث بشكل جوهري.
- فترة ما بعد الانقلاب العسكري عام 1980، استُخدمت فيها سلطة القوّات المسلَّحة لقمع كلِّ التشكيلات السياسية والاتِّحادات العمّالية، ولوضع سياسة اقتصادية جديدة هدفت إلى نموٍّ قائم على التصدير وعلى سوق داخلية حُرّة، وخفضت الأجور والتقديمات. وحتى بعد مرحلة الليبرالية التدريجية ابتداءً

من عام 1983 وما بعده، فقد بقيت الحياة السياسية محصورة في داخل الحدود الضيقة جداً لدستور عام 1982. أمّا على الصعيد الدولي، فقد أصبحت تركيا أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة. ومنذ عام 1991، أكَّدت أنماط سياسات ما قبل عام 1980 هيمنتها من جديد، وتمَّت وبشكل تدريجي إزالة البنى التي أُنشئت بعد انقلاب عام 1980، إلاّ أنَّ الاتجاهات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لم تتغير.

إنَّ التفسير الذي ورد أعلاه هو لتبرير هدف ومحتوى هذا الكتاب. ومن الواضح أنَّ هناك سؤالاً آخر ينتظر جواباً: كيف يفهم المؤرِّخ «التاريخ الحديث» بمعنىً منهجي؟

سيلاحظ القارئ الفَطِن وجود آثار للكثير من الفرضيّات التاريخية الهامّة. إنَّ مفهوم النفوذ الأوروبي وردَّة الفعل العثمانية مدينان تماماً لنظرية «التحدّي والاستجابة» عند توينبي. كما أنَّ معظم الشروحات عن تأثير الاندماج الاقتصادي المتزايد للإمبراطورية العثمانية وتركيا في الاقتصاد الأوروبي تستند إلى أعمال الباحثين الذين تبنّوا ودعموا الجزء الخاصّ من رأي فيلرشتاين المتعلّق بنظرية التبعية، وذلك لشرح كيف أنَّ تركيا أخذت تحتلُّ مركزاً ثانويّاً على أطراف نظام رأسماليّ عالميّ. هذا وينظر المؤرخون المطّلعون على مفهوم الحداثة إلى التطورات في الإمبراطورية العثمانية وتركيا، كصراع بين شعوب ألهمها النظام الغربي العقلاني، الذي ما إنْ وُضِع موضع التنفيذ حتى تقدَّم بشكل متين لا يمكن إلغاؤه من جهة، وبين التقليديين والانفعاليين الذين يقفون بوجه التقدُّم من جهة أخرى. كانت أعمال هؤلاء المؤرِّخين في بعض الأحيان على جانب من الأهمّيّة عندما يتعلَّق الأمر بالتحولات الأيديولوجية والسياسية، حتى ولئن كانت قائمة على مبدأ التفوُّق الغربي الممقوت. إنَّ هذا الكتاب، انتقائي، من الناحية النظرية، وذلك بشكل متعمَّد. فأنا أشعر بأنَّ كتاباً أكاديمياً مثل هذا الكتاب ينبغي أن يحتل منزلة رفيعة في مجاله لاعتماده على النتائج الفعلية للأبحاث، إلاّ أنَّ النماذج النظرية المستخدَمة من قِبَل الباحثين للوصول إلى هذه النتائج، والتي ليست في نهاية المطاف سوى أدوات المؤرِّخ في مساعيه لوصف ما حدث، لا ينبغي السماح لها أن تضع تفسيراتنا للماضي في قوالب جامدة.

إنّ ادعاء هذا الكتاب بأنه يتناول «تاريخاً حديثاً»، قائم على محاولة عرض صورة متكاملة لتاريخ تركيا في المئتي سنة الأخيرة، مركّزاً بشكل كبير على التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وكذلك الأيديولوجية ـ السياسية. أمّا المجال الوحيد الذي لم تتمّ تغطيته بشكل كامل فهو حقل الفنون (الهندسة المعمارية، الأدب، الفنون المرئية والموسيقى)، ليس لأنّها تعتبر غير مهمّة، وإنّما لأنّ المؤلّف يشعر بأنّه لا يمتلك الكفاءة للتعاطي مع هذه المجالات بشكل ملائم. لا يدّعي هذا الكتاب وبأيّ شكل من الأشكال بأنه عمل بحثي جديد. إلاّ أنّه، في المقابل، يسعى ليقدم عملاً رائعاً لجهة تعاطيه مع الأبحاث المنشورة في هذا المجال. ولهذه الناحية أهمّيّة خاصّة لأنّها واحدة من خصائص دراسة تاريخ تركيا الحديث التي تفتقدها الكتب الجامعية المستخدمة بعيداً عن النتائج التفصيلية المنشورة في المقالات والرسائل العلمية.

وينطوي هذا الكتاب، من ناحية معينة، على مفارقة تاريخية. فهو يدّعي بأنّه تاريخ تركيا في العالم المعاصر، إلاّ أنّ أيّ تاريخ لتركيا حتى عام 1922، هو في الحقيقة تاريخ للإمبراطورية العثمانية. ولذا فإنّ تاريخ الإمبراطورية قد أصبح ضمن هذا الكتاب طالما أنّه وثيق الصلة بفهم تاريخ ظهور تركيا الحديثة. وأنا لا أرى أيّ بديل لهذه المقاربة لأنّه لا يمكن فهم تاريخ تركيا من دون العودة إلى ماضيها العثماني، إلاّ أنّ المؤلّف والقارئ على السواء ينبغي أن يدركا وجود مشكلة في هذا المجال، هي أنّ عثمانيي القرن التاسع عشر لم يَرَوا أنفسهم حتماً كجزء من المرحلة التاريخية التالية التي شهدت ولادة الجمهورية التركية.

القسم I

النفوذ الغربي
وأُولى محاولات التحديث

الفصل الأول

الإمبراطوريّة العثمانيّة
في أواخر القرن الثامن عشر

كانت الإمبراطورية العثمانية، في أواخر القرن الثامن عشر، مباشرة قبل الانتفاضات التي سبَّبتها الثورة الفرنسية، تتكوَّن تقريباً من البلقان (حالياً صربيا، البوسنة، كوسوڤو، مقدونيا، ألبانيا، اليونان، بلغاريا وأجزاء واسعة من رومانيا)، والأناضول (حالياً تركيا) ومعظم العالم العربي (مثل الدول العربية الحالية سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، الكويت، وأجزاء من المملكة العربية السعودية، مصر، ليبيا، تونس والجزائر). وقد كانت السلطات الفعلية للسلطان هزيلة في أنحاء واسعة من ممتلكاته؛ وغير موجودة عمليّاً في بعض المناطق (شمالي أفريقيا والجزيرة العربية).

سُكّان الإمبراطورية

ليس هناك من إحصائيات موثوقة لسكّان الإمبراطورية، إلاّ أنَّ أعداد القاطنين غالباً ما كانت تُقَدَّر بخمسة وعشرين مليوناً، وهو رقم صغير بالنسبة لمنطقة بهذا الاتساع (حوالي ثلاثة ملايين كيلومتر مربع)[1]. وبالفعل، فقد شكَّل نقص القوى

(1) للاطلاع على مختصر مفيد، يعتمد على الأبحاث الحديثة، للمشاكل المتعلقة في تقدير السكان، راجع:
Donald Quataert (1994) «The age of reforms, 1812-1914», in Halil İnalcik with Donald Quataert (eds) *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, p.777-98. =

العاملة أحد المعوّقات الأساسية للإمبراطورية العثمانية اقتصادياً وعسكرياً في خلال القرن التاسع عشر، في الوقت الذي شهد فيه سكّان أوروبا نسبة نموّ عالية. وكان 85 بالمئة من سكّان الإمبراطورية يعيشون في الضواحي، بينما يعيش i5 بالمئة فقط في المدن التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف نسمة أو أكثر. لقد كانت هناك فروقات مناطقية كبيرة في كل من الكثافة السكانية ودرجة التمدن، وكان البلقان أكثر المناطق المأهولة كثافة. وحوالى عام 1800، كانت المناطق البلقانية تأوي أيضاً معظم السكان، إلاّ أنَّ هذه النسبة تقلَّصت بشكل كبير في القرن التاسع عشر[(2)]. وربَّما كان سكّان الإمبراطورية في انخفاض خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلاّ أنَّ نسبة هذا الانخفاض غير معروفة. كان هذا الانخفاض، والكثافة السكّانية المتدنية جدّاً الناتجة عنه، نتيجة ضوابط مالتوس المتعلِّقة بالحرب، والمجاعة والأمراض. لقد أدَّت الحروب، وخاصة الصراعات الداخلية المحدودة والتي كانت نتيجة غياب السلطة المركزية وانعدام القدرة على الحفاظ على القانون والنظام، إلى عرقلة عملية الإنتاج الزراعي والاتصالات. كما أدت المجاعات الناتجة عن هذه العملية بدورها إلى جعل السكان عرضة للأوبئة التي كانت تفتك بضعاف السكان نتيجة النقص الغذائي.

كانت الأكثرية الساحقة من السكّان في المقاطعات الآسيوية من المسلمين (بأغلبيتهم من الأتراك، العرب، والأكراد)، مع أقليّات مسيحية ويهودية هامّة. أما في البلقان فكانت الأكثرية من المسيحيين (اليونان، البلغار، الصرب، وسكان الجبل الأسود، والفلاس) مع أقليّات إسلامية هامّة (البوسنيون، معظم الألبان، الأتراك والبوماك أي المسلمون البلغار بالتحديد). كانت هذه التقسيمات الطائفية للسكّان مهمّة لأنَّ الإمبراطورية، على الأقلّ نظرياً، كانت إمبراطورية إسلامية، تُحكم على أساس الشرع الإسلامي. من المعروف سابقاً كحقيقة ثابتة أنَّ الإمبراطورية العثمانية لم تكن تميِّز بين الدين والدولة، إلاّ أنَّ الأبحاث الحديثة

= صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس، عن دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.
المشكلة الأساسية هي في عدم التأكد من المعدل الوسطي لعدد أفراد العائلة. إنَّ مجرد إضافة شخص واحد إلى كل عائلة يضيف 5 ملايين إلى المجموع العام.

(2) Quataert, op. cit., p.779.

تميل إلى التركيز على مدى تفرقة العثمانيين بين السياسة والدين، على الأقلّ في التطبيق. فمن الناحية النظرية، كان الشرع الإسلامي المرجعية القانونية في الإمبراطورية، إلاّ أنّه في الواقع كان خلال القرن الثامن عشر مقتصراً على المسائل المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية والمُلكية. أمّا القانون المدني، وبخاصة القانون الجنائي فقد كان قائماً على القرارات المدنية للسلطان، المعروفة بالعُرف أو القانون.

ومع ذلك، فإنّ إرضاء الجماعات غير المسلمة ضمن مجتمع إسلامي بأكثريته قد طرح الكثير من المشاكل. وكما في الدول الإسلامية السابقة، فقد دُمجت المجموعات المسيحية واليهودية في داخل المجتمع بوضعهم كذميين («محميين» في الواقع دافعي جزية). وهذا يعني أنّه، وفي مقابل دفع ضريبة معيَّنة، يُسمح لهم أن يستمرُّوا في حياتهم العادية في داخل الدولة الإسلامية، من دون إجبارهم على تغيير دينهم، إنما كمواطنين من الدرجة الثانية. وقد تمتَّعت جماعات الذميين بقدر من الاستقلالية في ممارسة شؤونهم الخاصة وكانوا ممثَّلين بزعمائهم الروحيين في تعاملاتهم مع ممثِّلي الدولة. وكما هي الحالة في الكثير من مظاهر الدولة والمجتمع العثمانيين، فإنّ طبيعة هذا النظام، المعروف غالباً بنظام الملّة، قد أُسيء فهمُها منذ وقت طويل. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الباحثين كانوا يبنون أعمالهم على كتابات ممثِّلي الحكومة المركزية، الذين كتبوا عن الطريقة التي يجب أن تكون عليها الأمور، وليس عمّا هي عليه بالفعل. وفي السنوات العشرين الأخيرة، أظهرت الأبحاث المفصّلة عن وقائع الحياة المحلّية والإقليمية بأنّ النظام، لا يتكوَّن من مجموعات مستقلّة على نطاق الأمة يرأسها مثلاً بطريرك الروم الأرثوذكس في القسطنطينية، كما كان مفترضاً، وإنّما من مجموعات محلِّية تتمتّع بقدر معيَّن من الاستقلالية في مقابل الممثِّلين المحلّيين للحكومة. وكذلك يبدو أنّ الفصل الطائفي كان أقلَّ بكثير ممّا كان مفترضاً في السابق[3].

(3) Benjamin Braude and Bernard Lewis (ed.) (1982) *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, New York: Holmes, 2 vols.

وغالباً ما تظهر الأبحاث المعتمدة على سجلات المحاكم الشرعية المحلية (قاضي سجلاّري)، والتي أصبحت متداولة جداً في خلال العشرين سنة الأخيرة، أنّ المسيحيين واليهود كانوا يرفعون قضاياهم أمام المحاكم الشرعية العثمانية.

لم تكن الأكثرية الساحقة من السكان المسلمين الأصليين تُكوِّن، وبأيِّ شكل من الأشكال، وحدة متراصّة. كانت الأكثرية العظمى منهم تنتمي إلى المذهب السُنّي من الإسلام، وبالنسبة للمعتقد الرسمي فإن الدولة العثمانية كانت الحامية للإسلام السُنِّي في العالم. وقد حاربت رسميّاً أصحاب البِدَع من المسلمين بحماسة أكبر من محاربتها للمسيحيين. وقد كان هذا منطقيّاً لأنه، بينما يعترف الشرع الإسلامي بوجود «أهل كتاب» آخرين (المسيحيون واليهود الذين يتبعون أيضاً رسالات سماوية)، كان الإسلام رسميّاً واحداً لا يتجزّأ. في الواقع، كانت هناك أقليّات شيعية هامّة تعيش في البلقان، والأناضول، وسوريا والعراق وقد تسامحت معها السلطات العثمانية.

تمتَّع المسيحيون الأجانب المقيمون في الإمبراطورية كذلك «بالأمان»، وهو حقُّ المرور الآمن في ظلِّ الشرع الإسلامي. وكان يمثِّلهم سفراؤهم وقناصلهم، الذين تمتعوا بقدر كبير من الاستقلالية في التعاطي مع القضايا المتعلقة بشؤون أفراد جاليتهم. وقد تمَّ ضمان هذه الحقوق في بنود ما يسمى «بالامتيازات». في الأصل، كانت هذه الامتيازات عبارة عن تنازلات طوعية قدمها السلطان لرعايا الدول الصديقة، إلا أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومع تغير ميزان القوى بين أوروبا والدولة العثمانية، اكتسبت الامتيازات صفة المعاهدة، مع إصرار الدول الأوروبية على أنَّه ليس بإمكان العثمانيين تغيير هذه الامتيازات من جانب واحد. وأكثر من ذلك، لقد مُنح المزيد والمزيد من المسيحيين المحلّيين (وأكثرهم من اليونان والأرمن وأيضاً الموارنة وآخرين) في القرن الثامن عشر وخاصّة في القرن التاسع عشر، وضعية رعايا دولة أجنبية من خلال حصولهم على البراءة من الحكومة العثمانية. وقد بدأوا من حينها يشعرون بأنهم قد أصبحوا مشمولين بامتيازات الدول الأوروبية، ومع تزايد قوة تلك الدول، اكتسبوا أفضلية متزايدة على رعايا السلطان من المسلمين. وفي الوقت نفسه، تزايد نفوذ القوى الغربية أكثر بسبب تزايد أعداد رعاياهم في الشرق.

نظام الحكم العثماني: بين النظرية والواقع

كان المجتمع في الإمبراطورية منظَّماً، حسب الأيديولوجية العثمانية، على أساس تفريقٍ (صارم نظريّاً)، بين نُخبة حاكمة، لم تكن تدفع الضرائب ويحقُّ لها حمل

السلاح، وعامّة الناس، أي الرعايا في التعبير العثماني، الذين لم يتمتَّعوا بهذه الحقوق. وتكوّنت النخبة الحاكمة من فئتين: ممثِّلي السلطان وحُماة النظام الأخلاقي. أما النخبة الحاكمة، التي كان يطلق عليها العسكري، فكانت تتكوَّن من جميع خدم السلطان: الجيش، الكُتّاب، وأفراد أسرة السلطان. وانتمى العلماء كذلك إلى النُّخبة الحاكمة، وهم القادة الدينيون المُؤْتَمَنُون على حفظ النظام الأخلاقي وبالتالي مؤتمنون على التعليم الرسمي والعدالة. وعلى الرغم من امتيازاتهم الكبيرة بالمقارنة مع عامّة الناس، فإنَّ خدم السلطان لم يشكِّلوا عندها نُخبةً إدارية/عسكرية مستقلة بعد، كما أصبح عليه الأمر في القرن التالي؛ لقد كانوا أدوات السلطة الإمبراطورية، وكانوا يُنقلون من مراكزهم، ويُفصلون أو يُعدمون بإرادة السلطان. وكان هذا صحيحاً حتى بالنسبة لأعلى رتبة في الدولة، الصدر الأعظم، الذي كان يعتبر الوجه الآخر للسلطان، وكان مكلَّفاً بكل سلطات الحاكم طالما أنه يحتفظ بمنصبه، إلا أنه وفي الوقت نفسه، كان يخضع وبشكل كامل لإرادة هذا الأخير[4].

عام 1800 كان ما زال بالإمكان أن يُطلق على نظام الحكم، نظام «الوصاية»: وكان في الأساس امتداداً لأسرة السلطان الخاصّة. لقد شكَّل نمط الحكم من خلال أسرة واسعة تتكوَّن ليس فقط من أفراد الأسرة الحاكمة وإنَّما أيضاً من الخدم والعبيد والتابعين، الخاصية المميزة للنخبة العثمانية على كافة مستوياتها. وكان الانضمام إلى نظام الوصاية هذا من خلال الولاء للأسرة الحاكمة يعتبر من المتطلبات الأساسية للحصول على أية وظيفة حكومية.

لم تكن النخبة تمارس السلطة فحسب، وإنَّما كانت أيضاً تحافظ على حضارة تقليدية، وهو «تقليد عظيم» قائم على المصادر الإسلامية المكتوبة (حيث كان العلماء قائمين عليه وكان يتمُّ إعادة إنتاجه من خلال نظام المعاهد الدينية التي تدعى مدرسة)، وعلى أساس أكثر مدنية يتعلق بقواعد السلوك والذوق يدعى أدباً (والذي كان مختصّاً بالنخبة الإدارية/العسكرية ويعاد إنتاجه من خلال التعليم غير الرسمي والتدريب). شكّلت هذه الحضارة، التي كانت بالفعل مجموعة من القيم والآراء

---

(4) وبإمكاننا أن نجد وصفاً ممتازاً لتركيبة النخبة الحاكمة العثمانية عشية إصلاحات القرن التاسع عشر في الفصلين الأولين من كتاب:

Carter V. Findley (1980) *Bureaucratic reform in the Ottaman Empire: the Sublime Porte 1789-1922*, Princeton: Princeton University Press.

التي جعلت العثماني عثمانياً، قوة دمج فاعلة في إمبراطورية مكوّنة من عناصر كثيرة التنوع. لقد كان هناك تباين كبير متزايد بين هذه الحضارة ورؤية السكان المزارعين الذين كانوا تقريباً بمجملهم جاهلين، وكان أفقهم محصوراً بالقرى المجاورة، وفي أفضل الحالات، بسوق المدينة. كان الرابط بين حضارة النخبة وثقافة الجماهير يتشكّل من خلال الأخويات والطرق الصوفية، مثل الطريقة المولوية، والطريقة النقشبندية والرفاعية والبكتاشية، التي أقامت شبكة مترابطة من التكايا في كل أنحاء الإمبراطورية. وكانت العضوية في هذه التكايا تجمع أعضاء من الطبقات الاجتماعية المختلفة، وكان لكبار المشايخ نفوذ كبير حتى على أعلى هيئاتها.

كما تشكلت الروابط الأخرى بين العامة من السكان والنخبة الحاكمة من كبار التجار ومصرفيي المدن، الذين وإن لم يكونوا فعلياً من أعضاء طبقة العسكري، فقد قدموا خدمات أساسية لهذه المجموعة، وللمسلمين عن طريق العلماء، الذين كانوا يشكلون مجموعة تصل ما بين القضاة الموالين في مدن المقاطعات وبين أعلى المراتب الدينية في إستانبول. وشكل المُفْتُون أهم فئة بين العلماء. وكان هؤلاء مجموعة من الخبراء الشرعيين الذين كانوا يقدمون الفتاوى الشرعية (القائمة على أساس الشرع الإسلامي) بناء على الطلب ومقابل بدل مالي. وعلى الرغم من أن هذه الفتاوى ليست إلزامية (لأنها ليست أحكاماً)، فقد تمتع المُفْتون باحترام كبير. وحقيقة أن الدولة العثمانية قد أخذت شرعيتها من كونها دولة إسلامية تعني أن آراء القيِّمين على الشرع الإسلامي كان لها دور كبير جداً. كان شيخ الإسلام يحتل المرتبة العليا بين المفتين، وكان يطلب منه بانتظام تقديم تغطية شرعية لأعمال الحاكم (وكذلك في الحقيقة، لأعمال أولئك الذين يتمردون عليه).

وبحسب الأيديولوجية الرسمية، فإن الواجب الأساسي للحاكم ومساعديه هو الدفاع عن الجماعة الإسلامية ضد العالم الخارجي والحفاظ على العدل في داخل المجتمع الإسلامي. إن العدالة ودور الحاكم في تأمين ديمومتها، ركيزة أساسية في الرؤية العثمانية للمجتمع. وكانت في أعين رجال الدولة العثمانيين، وفي المقام الأول، رمزاً للاستقرار والتآلف. وكانت تعني أنه ينبغي على كل مجموعة وعلى كل فرد في داخل المجتمع أن يلتزم حدوده من دون الاعتداء على حقوق الآخرين. وعلى الحكومة أن تحكم ضمن نطاق القانون وأن تفرض الحدود. فالحاكم (أو ممثله) الذي لا يطبق الحدود يتهم بالظلم والاستبداد. ويَفترض

التركيز على أهمية الاستقرار رؤية سياسية محافظة، حيث يتضمن أي تغيير في النظام الاجتماعي دلالات سيئة. وكان الكتّاب العثمانيون يطلقون وبسرعة على أي احتجاج اجتماعي أو ديني اسم الفتنة. وبحسب المصادر العثمانية في القرن التاسع عشر، فإن علماء الإسلام وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر قد تبنوا اتجاهاً شديد المحافظة وظلامياً أحياناً. ويعود هذا إلى حقيقة أن تعيينات العلماء كانت تخضع للمحاباة، وليس للكفاءة العلمية[5]. إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن القليل من الأبحاث قد أجريت حول العلماء في تلك الفترة.

لقد ركزت الأيديولوجية العثمانية على العلاقة التامة بين الحاكم وحاشيته ورعاياه. كان السلطان يمثل السلطة المطلقة، بينما كان الكثير من مساعديه عملياً، وعلى الرغم من نفوذهم كمفوَّضين لفرض سلطته، عبيداً له. كان نظام الحكم العثماني ونظام ملكية الأرض يهدفان دائماً إلى منع ظهور مراكز سلطة منافسة، مثل الطبقة الأرستقراطية، التي سيكون بإمكانها كسب جزء من فائض إنتاج السكان، الذي يصل في الوضع الراهن إلى خزائن الدولة على شكل ضرائب. وكانت الحكومة المركزية العثمانية ناجحة جداً، ولوقت طويل في هذا المجال، ولكن وكما سنرى لاحقاً، فإن هذا لم يعد صحيحاً في نهاية القرن الثامن عشر.

وبالمقارنة بحكومة الدولة ـ القومية الحديثة (ولكن بالطبع ليس مع تلك الدول التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر)، كانت الدولة العثمانية، في القرن الثامن عشر بالطبع، مختلفة في ثلاثة أوجه. أولاً، كانت حكومتها صغيرة جداً. وكان هذا صحيحاً بالمعنى المطلق للكلمة: كان جهاز الحكومة المركزية في إستانبول (الباب العالي) يتكون من ألف وخمسمئة موظف[6]. وكان هذا صحيحاً

(5) وقد رُسمت هذه الصورة بشكل رئيسي من قبل رجل الدولة والباحث، أحمد جودت باشا، الذي أصبحت كتاباته التاريخية شديدة النفوذ. راجع:
Christoph K. Neumann (1994) *Das indirekte Argument: ein Plädoyer für die Tanzimat vermittels der Historie. Die geschichtliche Bedeutung von Ahmed Cevdet Paşas Ta'rih*, Münster: Lit, p.108-21.

(6) Carter V. Findley (1988) *Ottoman civil officialdom: a social history*, Princeton: Princeton University Press, p.47.
يُعطي العدد 2000 كعدد إجمالي. ويبدو هذا الرقم عالياً عند مقارنته بأعداد الموظفين الرسميين الوارد في كتاب فندلي «Bureaucratic reform»، إلاّ أنّه ربما كان يتضمن الأعداد الزائدة من الموظفين التي لا تلحظها الأعداد الرسمية.

أيضاً بالنسبة للجزء من الناتج القومي الذي كان يذهب إلى الخزينة المركزية، وعلى الرغم من أنه لم يكن معروفاً بالتحديد أو حتى تقريبياً لهذه الفترة، إلاّ أنّه وبالتأكيد لم يتجاوز ثلاثة بالمئة(7). وهذا لا يعني أن أعباء الضريبة على السكان، وخاصة سكان الأرياف، كانت خفيفة: بل على العكس تماماً. كانت تعني في الحقيقة أن العائدات لم تكن تصل إلى الخزينة المركزية، لأن الوسطاء كانوا يستغلونها إلى حد غير طبيعي. وبحسب بعض التقديرات، فإن الدولة كانت تحصل فقط على ما بين 2,25 إلى 4 مليون جنيه استرليني من أصل عشرين مليوناً كانت تُحصّل سنوياً من الضرائب. وإذا كان هذا صحيحاً فإنه يعني أن الخزينة العثمانية كانت تحصل فقط على ما تتراوح قيمته بين عُشْر أو سُدْس الخزينة الفرنسية(8). ولربما كان السبب أن بُنية الإمبراطورية، في ذلك الوقت، كانت إلى حد بعيد لامركزية، وكانت خزائن المقاطعات تستخدم جزءاً كبيراً من مداخيل الضرائب لتغطية تكاليف الحكومات المحلية(9).

كانت الأعمال التي تقوم بها الحكومة، أو التي يُتوقَّع لها أن تقوم بها، بحسب المعايير الحديثة، هي الأدنى. كانت الحكومة مهتمّة وبشكل رئيسي بالدفاع عن الوطن والحفاظ على القانون والنظام (بما في ذلك العدالة الجنائية)؛ كانت تشرف على الأسواق، والأوزان والمقاييس؛ تسكّ النقود؛ تموّن المدن الأساسية، وخاصة إستانبول، بالطعام، كما كانت تقوم ببناء بعض المنشآت العامّة الأساسية وتحافظ عليها. وكي يكون بإمكانها تنفيذ هذه المهمات، فرضت الحكومة، بقدر استطاعتها، جباية الضرائب. لقد كانت الخدمات التي يُنظر إليها اليوم كأعمال عادية للحكومة، مثل التربية والتعليم، الرعاية الصحية، السكن والإنعاش

(7) Malcolm E. Yapp makes a convincing case for such a low percentage in the excellent introduction to his (1987) *The making of the modern Near East 1792-1923*, London: Longman, p.40-1.

(8) Bruce McGowan (1994) «The age of the Ayans, 1699-1812», in Halil İnalcik with Donald Quataert (eds) *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, 714.

(9) Dick Douwes (2000) *The Ottomans in Syria: a history of justice and oppression*, London: I.B. Tauris, p.154-5.

ويعطي دوويز تفاصيل دقيقة عن مداخيل الضرائب في ناحية حماه التابعة لولاية دمشق، والتي كانت تتكون من أكثر من أربعين نوعاً مختلفاً من الضرائب.

الاجتماعي، تحظى باهتمام ضئيل من قبل الحكومة الإمبراطورية العثمانية.

ثانياً، كان جهاز الحكومة المركزية الصغير يعني أنه، وبعكس الحكومات المعاصرة التي تتعاطى مباشرة مع مواطنيها في الكثير من المجالات، على الحكومة العثمانية، في كثير من الأحيان أن تتعاطى مع ممثّلي مجموعات السكّان: كهنة الأبرشيات، أئمة الأحياء، رؤساء الطوائف الحرفية، القناصل الأجانب المقيمين ومشايخ القبائل. وقد كان السبب الرئيسي لذلك بالطبع أنَّ الدولة تفتقر إلى الإمكانيات للتعاطي مع كل فرد، إلاّ أنّه كان صحيحاً أيضاً، وفي معظم مجتمعات ما قبل الحداثة، أن الفرد يحتل مرتبة ثانوية بالنسبة للمجموعة أو المجموعات المختلفة، التي ينتمي إليها.

ثالثاً، لم يكن مفهوم المساواة أمام القانون قائماً. وحتى في الدول القومية الحديثة كان مبدأ المساواة أمام القانون مثاليّاً، وليس واقعيّاً. إلاّ أنّه لم يكن حتى مثالاً أعلى في الإمبراطورية العثمانية. كان سكّان المدن يُعامَلون بطريقة مختلفة عن سكان الريف؛ كما كان المسيحيون واليهود يُعامَلون بطريقة مختلفة عن المسلمين، والبدو بشكل مختلف عن الحضر، والنساء بشكل مختلف جدّاً عن الرجال. وقد حافظت المدن، الطوائف الحرفية، القبائل وحتى الأفراد بجشع على الامتيازات القديمة القائمة.

كانت الإمبراطورية العثمانية دولة بطيئة الإيقاع وغير حديثة، ولم تتعرَّض للمركزية التي تبنتها فرنسا في القرن السابع عشر، والتي ألهمت القادة المستبدين مثل جوزيف الثاني في النمسا، وفريدريك العظيم في بروسيا أو كاترين العظمى في روسيا فطبَّقوها في خلال القرن الثامن عشر. في عام 1800 كانت الحكومة العثمانية قد فقدت جزءاً كبيراً من السلطة التي كانت تمتلكها في السابق. لقد خسرت الدعامتان التقليديتان الأساسيتان للقوة العسكرية العثمانية منذ القرن الرابع عشر، أي المشاة الإنكشارية العاملين براتب (بالأساس يني تشري «الجيش الجديد») والفرسان السباهية شبه الإقطاعية، أهميتهما منذ وقت طويل. كانت أعداد جنود الإنكشارية، الذين أصبحوا يقيمون في القرن الثامن عشر، في حصون مراكز المقاطعات الأساسية وكذلك في العاصمة، كبيرة ومكلفة، أمّا عسكريّاً فكانوا بأكثريتهم جماعة غير ذات نفع، كانوا أقوياء بما فيه الكفاية لإرهاب الحكومة والسكان على حد سواء، ولكنهم ضعفاء جداً في الدفاع عن الإمبراطورية، وذلك

كما أظهرت سلسلة من الحروب الكارثية مع الجيوش الأوروبية المتفوقة تكنولوجياً وبتكتيكاتها العسكرية في خلال المئة سنة الأخيرة. لقد تحوَّلت الإنكشارية الآن إلى ميليشيا بدوام جزئي. لقد اندمجوا من خلال مشاركتهم في ملكية المحالّ التجارية وأموال الحماية المفروضة في نقابات الأسواق التجارية. لقد أعطتهم أوراق تعييناتهم في أفواج الإنكشارية والمحالّ التي كانوا يحمونها مكانة مميزة. لقد أضحت بطاقات الدفع للإنكشارية، والتي كانت أعدادها تفوق بكثير أعداد الجنود الفعلية، نوعاً من العملة البديلة. بينما اضطر السباهيون، الذين كان يدفع لهم، في أيام مجد الإمبراطورية، وبشكل غير مباشر عبر منحهم التيمار، للتخلي عن أراضيهم بسبب التضخم، لأن مداخيلهم كانت تتكون من مبلغ محدد، بينما كانت تكاليف الذهاب إلى الحملات العسكرية ترتفع بشكل تصاعدي. وقد تضاءلت أعدادهم بشكل كبير عام 1800. إضافة إلى أن هذا النوع من الفرسان الذي يعود إلى العصور الوسطى لم يعد بالطبع ذا فائدة في حروب ذلك الزمن. اعتمد الجيش العثماني في حروب أواخر القرن الثامن عشر على تجنيد مسلمي الأناضول وفلاحي البلقان ورجال العصابات الشباب في المدن والمعروفين بشكل عام باسم المرتزقة. وكان الجنود الأكثر فعالية هم «الجنود المعاونون»، وتقدِّمهم المقاطعات والإمارات التابعة للإمبراطورية[10].

التطورات الاقتصادية والمالية

ترافق الضعف العسكري مع الأزمات المالية المستمرة (التي كانت من أسبابه الجزئية). أصبحت الحرب، التي كانت يوماً من مصادر الدخل الهامّة للإمبراطورية، صناعة خاسرة. وحقيقةُ أنَّ الحرب لم تعد تقدِّم عائدات للدولة عن طريق الغنائم، الجزية وربما ضرائب جديدة، ألزمت الدولة بزيادة الأعباء الضريبية على السكان المقيمين[11]. وتراجعت تجارة الترانزيت عبر الأراضي العثمانية مع

(10) وقد شرحت وقائع الأعمال العسكرية في أواخر القرن الثامن عشر في كتاب:
Virginia H. Aksan (1999) «Ottoman military recruitment strategies in the late eighteenth century». in Erik-Jan Zürcher (ed.) *Arming the state: military conscription in the Middle East and Central Asia, 1775-1925*. I.B. Tauris. p.21-39.

(11) وقد طرحت هذه الفرضية أولاً من قبل وليم ماكنيل:
William H. MacNeill (1964) in his *Europe's steppe frontier 1500-1800*. Chicago: University of Chicago Press.

توسُّع خطوط المواصلات البحرية الأوروبية منذ القرن السادس عشر، كما خسرت الحكومة العثمانية سيطرتها على معظم المصادر من عائدات ضرائب المقاطعات. لقد شهد القرن الثامن عشر، في المقاطعات الآسيوية والأوروبية على حدٍّ سواء، صعود طبقة الأعيان. وكان هؤلاء رجالاً نافذين (وفي أكثر الأحيان عائلات نافذة) من أصول متنوِّعة. بعضهم كان من الحكّام العثمانيين الذين أقاموا قاعدة محليّة لسيطرتهم؛ وبعضهم الآخر كان من أثرياء التجار أو المصرفيين؛ وآخرون كانوا من مالكي الأراضي أو الزعماء الروحيين. وفي معظم الحالات فإنَّ أعضاء عائلات الأعيان قد جمعوا أعمالهم في كلِّ هذه المجالات. وكان القاسم المشترك بينهم أنهم كانوا أثرياء وكانت لهم قاعدة لسلطة مناطقية، ما أجبر الحكومة، وخلافاً لمبدئها الرسمي، أن تقبل هؤلاء كوسطاء بينها وبين سكان المقاطعات.

وفي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أخذت الحكومة المركزية تعتمد وبشكل قوي على الأعيان للتجنيد ولجباية الضرائب (كان الكثير من الأعيان يحتلون مناصب رسمية كجامعي ضرائب). وفي الكثير من الحالات كان وضعُ عائلات الأعيان الكبرى، كعائلة العظم في حماه ودمشق، وحسن باشا وابنه أحمد باشا في بغداد، وأحمد باشا الجزار المشهور في عكا (والذي تمكّن من الانتصار على نابليون)، وعائلة قره عثمان أوغلو في غربي الأناضول، يميل نحو الاستقلال، وكانت علاقة الحكومة المركزية بهم تماثل تلك القائمة مع الإمارات التابعة لا الرعايا. وقد أقام البعض منهم، مثل علي باشا في يانينا، الذي حكم ألبانيا وشمال اليونان لجيل كامل، حتى علاقات خارجية مستقلّة.

اقتصادياً، كانت الدولة العثمانية دولة ما قبل رأسمالية. وكانت السياسات الاقتصادية للدولة، على ما هي عليه، تهدف إلى دعم السكان، وتأمين الطعام للمراكز السكانية الكبرى وجباية الضرائب نقداً وعيناً. ولم تطور الحكومة العثمانية سياسات يمكن أن نطلق عليها صفة المركنتلية[*] حتى أواخر عهد الإمبراطورية، حيث دعمت بشكل فعّال، أو شجعت قطاعات معينة من الاقتصاد العثماني.

كان الاقتصاد العثماني اقتصاداً زراعياً، وكانت خاصّيته المميزة تقوم على

(*) نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في خلال تفسُّخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني.

ملكية الأرض، وكانت معظم أرجاء الإمبراطورية تتكوَّن من ملكيات صغيرة. أما كبار ملاكي الأراضي والفلاحين الذين لا يملكون أية قطعة أرض فقد انتشروا في أراضي الأناضول القاحلة وفي بعض المناطق العربية. وكان المزارعون في كلِّ المناطق يعتمدون بكثافة على السكّان الذين يستطيعون تأمين ثور الحراثة والبذور في مقابل جزء من المحصول. كانت معظم الأراضي الزراعية، اسمياً وإلى حدٍّ بعيد، ملكاً للدولة، بينما كان جزء صغير منها ولكنه هامّ يحتفظ بوضعية الأوقاف الشرعية (أي أنه تابع للمؤسسات الدينية أو الخيرية)، وكانت عائداتها تستخدم لتأهيل المباني الدينية والعامة (المساجد، المستشفيات، المكتبات والمدارس وكذلك سُبل الماء والجسور). كانت معظم الأوقاف تحت سلطة العلماء، ما أعطى هؤلاء ثروة وسلطة كبيرتين. كانت هناك ملكيات خاصة للأرض (أرض مُلك)، إلاّ أنّها كانت بشكل رئيسي محصورة ببساتين الفاكهة، وكروم العنب، وبساتين الخضروات القائمة في ضواحي المدن. وبعد انحطاط نظام التيمار (الإقطاعية)، انتشرت المِلكيّة الخاصّة على نطاق أوسع بشكل مزارع الجفتلك، التي أصبحت نموذجية في البلقان وغربي الأناضول. ولم تكن الجفالك في معظمها، كما كان مفترضاً، مزارع موجَّهة نحو التصدير الزراعي على نطاق واسع (على الرغم من أنه وبنهاية القرن الثامن عشر بدأت هذه الظاهرة بالانتشار في البلقان)، وإنَّما هي ملكيات لقطع صغيرة من الأراضي[12]. وشكّل الإنتاج الزراعي القاعدة الضريبية الأساسية للدولة وأصبحت جباية هذه الضرائب تتمُّ في كلِّ مكان عبر نظام الالتزام، وهو نظام اعتيادي في المقاطعات العربية وحتى في العصر الكلاسيكي للإمبراطورية. وكان نظام التزام الضرائب يعني أن حقَّ جمع الضرائب في منطقة معيَّنة وفي فترة معيَّنة كان يُباع عبر مزاد علني من قِبَل الدولة، وكان المبلغ يُدفع مقدَّماً من قِبَل الأفراد الملتزمين. وبدورهم، كان هؤلاء الملتزمون يحصلون عادة على قروض لتمويل عملية اكتساب حق الالتزام عبر واحدة من المؤسسات المصرفية اليهودية أو الأرمنية في المدن الكبرى. وكان لهذا النظام الكثير من الميزات بالنسبة للحكومة المركزية: فقد كان مدخوله مضموناً، ولم يعد يعتمد على

(12) Bruce McGowan (1994) «The age of the Ayans, 1699-1812», in Halil İnalcik with Donald Quataert (ed.) *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, p.681.

موسم حصاد جيِّد وكانت الضريبة تُدفع مسبقاً. أما بالنسبة للفلاحين، فالسيِّئة الأساسية لهذا النظام هي أنَّ كلاً من الملتزم نفسه والمؤسسات الدائنة كانت ترغب في تحصيل ربح على استثمارها، الأمر الذي كان يزيد من الأعباء على الفلاحين. وحيث تكون الضرائب عَيْنِيّة (وهي القاعدة بدلاً من أن تكون الاستثناء)، كان الملتزمون يحتكرون أسعار السِّلَع مثل القمح. لقد أصبحت صكوك الالتزام لمدى الحياة، وتدعى المالِكانة، في القرن الثامن عشر، وبشكل متزايد أكثر انتشاراً. فالسيطرة المحكمة على نظام الالتزام هي التي أعطت الأعيان معظم نفوذهم.

أما الإنتاج غير الزراعي فكان محصوراً في مؤسَّسات صغيرة في المدن، تسيطر عليها بشكل تامّ الطوائف الحِرَفيّة. كانت هذه الطوائف، مثل سائر الطوائف الأوروبية في العصور الوسطى، تمنع غير الأعضاء من الدخول إلى الحرفة وبالتالي كانت تحمي معيشة أعضائها. وكانت تضمن في الوقت نفسه جودة العمل والموادّ المستخدمة لمصلحة الزبائن. وكانت هذه الطوائف تتبع نظاماً موحَّداً عبر تراتبية صارمة يصبح من خلالها المتمرِّن عاملاً بارعاً ولاحقاً يصبح معلماً. بشكل عام، كانت الطوائف تنظر بعين الازدراء للمنتوجات وطرق الإنتاج الجديدة. وكمثيلاتها الأوروبية، كانت الطوائف تعتنق مجموعة من القيم والأخلاقيات، يُقِرّها الدين (العلاقات الوثيقة بين الطوائف الحرفية والطرق الصوفية كانت ملاحظة بشكل دائم)، ما كان يؤثر وبشكل كبير في مجتمعات المدن والحواضر. كان التنظيم وطرق التدريب لكل من الجيش والإدارة مقتبساً من تلك المعتمدة عند الطوائف. وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك عمل خارج نطاق الطوائف: في الحقيقة كان هناك الكثير من مثل هذا العمل. فقد كان الكثير من الطوائف الحرفية يعتمد على منتجات نصف مصنعة تؤمِّنها النساء في القرى المجاورة. لقد أظهرت الأبحاث الحديثة العديد من النماذج لأنظمة إنتاج معقدة[13].

---

(13) راجع مثلاً مساهمات كل من ثريا فاروقي (للقرن السابع عشر) ودونالد كواترت (للتاسع عشر)، في كتاب إينالجك وكواترت، المصدر السابق. لقد عالج كواترت هذه الظاهرة في العديد من دراساته عن الصناعة العثمانية، وكذلك فعلت شيري فاتر.
Sherry Vatter (1995) in her «Militant textile weavers in Damascus: waged artisans and the Ottoman labour movement 1850-1914», in Donald Quataert and Erik-Jan Zürcher, *Workers and the working class in the Ottoman Empire and the Turkish Republic 1839-1950*, London: I.B. Tauris, p.35-57.

أما التجارة فقد كانت بمعظمها محلية: من القرية إلى سوق المدينة أو بين المقاطعات المتجاورة. كانت التجارة الخارجية البعيدة محدودة وتقتصر على المنتجات الغالية الثمن والخفيفة الوزن نسبياً. وقد جعل انعدام الأمن من الضروري نقل هذه البضائع مع القوافل. كانت شحنات البضائع الكبيرة (مثل الحبوب والخشب) تنقل عموماً عبر البحار. وكانت التجارة العالمية تشكل جزءاً صغيراً فقط من مجموع حجم التجارة. ولعب التجار ووكلاء النقل البحري المسلمون دوراً هاماً في تجارة البحر الأحمر والخليج العربي، وحتى عام 1774، كانت تجارة البحر الأسود، الأساسية لتموين العاصمة، محصورة بالسفن الأجنبية. أمّا في البحر الأبيض المتوسط، فكانت التجارة الخارجية في أيدي الدول الأوروبية، وكانت البحرية التجارية الفرنسية قد أعادت فرض سيطرتها في القرن الثامن عشر على حساب الهولنديين والإنكليز، الذين كانوا بدورهم قد أخذوها من الفرنسيين في القرن السابع عشر.

ولأن الدولة العثمانية كانت تمر بأزمة مالية عميقة وعسيرة، فغالباً ما كان يفترض أن القرن الثامن عشر كان أيضاً فترة أزمة اقتصادية للإمبراطورية. إلا أنه لا يوجد دليل فعلي على هذا الافتراض، فمن المشكوك فيه أن الإمبراطورية ككل يمكن اعتبارها وحدة اقتصادية، إذ إن التجارة بين المقاطعات لم تكن ذات أهمية. كانت هناك فروقات مناطقية هائلة وبعض المناطق، وخاصة البلقان، كانت تشهد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نمواً اقتصادياً مدفوعاً جزئياً بعمليات التصدير. لقد عرفت هذه المنطقة وغيرها، مثل سوريا وفلسطين، ولوقت طويل، تجارة حبوب مزدهرة (وبشكل أدق تجارة تهريب، لأن الحكومة العثمانية كانت تمنع تصدير الحبوب). ومنذ منتصف القرن الثامن عشر عرفت هذه التجارة ازدهاراً ملحوظاً بسبب الارتفاع الدوري في أسعار القمح.

أدى بروز الصناعات ونمو السكان في غربي أوروبا أيضاً إلى ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية مثل القطن، الذي أخذ يزرع للتصدير بشكل خاص. كانت فرنسا والنمسا هي الأسواق الرئيسية للمنتجات العثمانية (كان تصدير القطن لفرنسا والخنازير عبر الحدود لأراضي آل هابسبورغ يكتسبان أهمية خاصة). أوجد الاضطراب السياسي العالمي في نهاية القرن الثامن عشر فرصاً جديدة للتجار

العثمانيين وللقائمين بأعمال الشحن البحري. كان معظم هؤلاء يونانيين من الساحل وجزر بحر إيجه. لقد دفعت اهتمامات الجالية اليونانية التجارية النامية ببعض أعضائها إلى فرض أنفسهم في المراكز التجارية الكبرى خارج الإمبراطورية، مثل مرسيليا، وتريستا والمدينة ـ المرفأ الروسية أوديسّا المنشأة حديثاً على البحر الأسود، فأنشأوا بذلك شبكة عالمية أدت إلى ازدهار أعمالهم التجارية(14).

لم يستفد جهاز الدولة العثمانية من هذا التحسن الاقتصادي. فقد كان انعدام سيطرة الدولة على المقاطعات يعني انعدام قدرتها على تحسين وضعها المالي بفرض الضرائب على الأرباح الجديدة، بينما وفي الوقت نفسه، فإن تصدير المواد الغذائية كان يعرّض تموين مدن الإمبراطورية للخطر.

الدولة العثمانية في السياسة الدولية

كان وضع الإمبراطورية العثمانية في السياسات الدولية عام 1800، في حالة ضعف متزايد تدريجياً ولقرنين من الزمان. فمنذ أواخر القرن السادس عشر وما بعده، سبقت الدول الأوروبية، وبخاصة الدول القومية التي ظهرت حديثاً في أوروبا الغربية، الدولة العثمانية اقتصادياً، تكنولوجياً وعسكرياً. وانتقلت التقنيات الحديثة إلى الإمبراطوريات المسيحية في أوروبا الشرقية بسرعة فاقت انتقالها إلى الأراضي العثمانية. وأصبح هذا واضحاً في سلسلة طويلة من الحروب، انتهت كلها تقريباً بخسارة مدوية للعثمانيين وخسارة لأراضي الدولة. كانت النمسا في عهد آل هابسبورغ العدو الأساسي للدولة العثمانية، في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، إلا أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت روسيا بقيادة الإمبراطورة كاترين الثانية كخطر رئيسي. لقد حاولت روسيا السيطرة وبثبات على شمالي سواحل البحر الأسود ـ ولاحقاً ضمتها ـ فاصطدمت لذلك مع العثمانيين الذين كانوا يحرسون هذه المناطق التي كانت خاضعة لخانات تتار القرم التابعين للدولة العثمانية، وكان ذلك ضمن الاستراتيجية الحيوية لروسيا. انتهت الحرب التي وقعت لتحقيق هذه الغاية عام 1768 ـ 1774 بهزيمة عثمانية ومعاهدة

(14) See Reşat Kasaba (1988) *The Ottoman Empire and the world economy: the nineteenth century*, Albany: SUNY Press, p.18-23.

سلام يمكن اعتبارها، من عدة نواحٍ، حداً تاريخياً فاصلاً في التاريخ العثماني. لقد اعترفت معاهدة كوتشك قينارجي (وهي قرية تقع جنوب نهر الدانوب في بلغاريا الواقعة تحت السيطرة الروسية) باستقلال القرم، وأعطت روسيا موطئ قدم آمناً على سواحل البحر الأسود بين نهري الدنيبر والبوغ، وأعطتها أيضاً الحق في الملاحة في البحر الأسود. كما تنازلت الدولة العثمانية لإمبراطورة روسيا عن الحق في حماية كنيسة الروم الأرثوذكس في إستانبول، وفسر الروس ذلك بإعطائهم الحق في حماية الروم الأرثوذكس في كافة الأراضي العثمانية[15]. وقد استغلَّت كلٌّ من الحكومة الروسية ورعايا السلطان من الروم الأرثوذكس هذه التنازلات إلى أقصى حدّ. وكانت النتيجة أنه، وفي العقود التالية، تم تعيين قناصل روس في كل أنحاء البلقان وفي الجزر اليونانية، وقد منحت روسيا بدورها الجنسية (بحسب نظام البراءة)، وبكثير من التساهل، إلى السكان المسيحيين المحليين، وبعد فتح البحر الأسود أمام السفن الروسية، سيطر البحارة اليونانيون الذين يرفعون العلم الروسي على تجارة البحر الأسود.

وثبت أن معاهدة السلام عام 1774 لم تكن مرضية لكلا الطرفين، الروسي الذي كان يتوقع أن يكسب أكثر، والعثماني الذي وجد صعوبة في خسارة الإمبراطورية لأراضٍ إسلامية لأول مرة في تاريخها (ما ألحق ضرراً كبيراً بمصداقية وشرعية حكم السلطان). أولاً خاض الطرفان الروسي والعثماني حرباً بالوكالة في القرم، وقام بعدها الروس رسمياً بضم القرم عام 1779. لقد قبلت الحكومة العثمانية وبامتعاض هذا الأمر عام 1784، إلا أنها أعلنت الحرب على روسيا بعد ثلاث سنوات. وانتهت مجدداً حرب 1787 ـ 1792، التي دَعَمَتْ فيها النمسا روسيا في البداية ثم تراجعت عن هذا الدعم، بانتصار كبير لروسيا حيث ثبتت سيطرتها على السواحل الشمالية للبحر الأسود وتوسعت حتى نحو نهر الدنيستر في الغرب وجورجيا في الشرق.

---

(15) وقد أوضح رودريك دافيسون الطبيعة الزائفة للادعاءات الروسية في دراساته التالية:
Roderick H. Davison (1990) «Russian skill and Turkish imbecility»: the treaty of Kuchuk Kainardji reconsidered", in his *Essays in Ottoman and Turkish history, 1774-1923: the impact of the West*, Austin: University of Texas Press, p.29-50.

الفصل الثاني

بين التقليد والتجديد:
السلطان سليم الثالث و«النظام الجديد»،
(1807-1789)

شهدت الفترة ما بين نشوب الثورة الفرنسية ونهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر تزايداً في سرعة التغيير في جميع المواضيع التي سنتناولها هنا (الأراضي، السكان، الأيديولوجيا، الإدارة، الاقتصاد والعلاقات الدولية)، وكانت معظم مظاهره مرتبطة بطريقة أو بأخرى بتغير العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا.

كان السلطان سليم الثالث، الذي تربع على العرش عام 1789، أول حاكم قام برعاية هذه التغييرات. لقد أظهر هذا السلطان اهتماماً بالعالم خارج القصر وبأوروبا حتى قبل وصوله إلى السلطة. فمن المعروف أنه تبادل المراسلات عندما كان أميراً مع ملك فرنسا لويس السادس عشر، الذي شكل «مثالاً» لدوره، كما جمع حوله حلقة من الأصدقاء والخدم الذين شاركوه اهتماماته في الأشياء الأوروبية. وعندما وصل إلى العرش عَيَّن معظمهم في مراكز ذات نفوذ. وفي خلال السنوات الثلاث من عهده، كان على سليم التركيز على إدارة الحرب ضد روسيا. وفي عام 1792، وبسبب الوضع العسكري العثماني الميؤوس منه، قبل العثمانيون والروس وساطة بريطانية وبروسية، أدت إلى معاهدة سلام ياشي، وهي بالأساس تثبيت لمعاهدة سلام كوتشك قينارجي (1774)، مع مكاسب إضافية لروسيا في أراضٍ على شواطئ البحر الأسود.

وبعد توقيع معاهدة السلام مباشرة تقريباً، أطلق السلطان برنامجه الإصلاحي، والذي دُعي رسمياً نظامي جديد (النظام الجديد). وهَدَفَ هذا البرنامج إلى زيادة قوة الهيئة الإدارية للحكومة المركزية، في وجه كل من أعدائها في الخارج (وبشكل أساسي روسيا، التي قد برزت وبعد حربين كارثيتين كأكبر خطر يهدد السلطة العثمانية)، والداخل (الأعيان شبه المستقلين). وكانت هذه المشاكل مصدر إزعاج لأسلافه في القرن الثامن عشر، ولذا تعتبر مساعيه لحل تلك المشاكل مساعيَ تقليدية بالأساس: لقد حاول تقوية جهاز الدولة (وبالأخص القوات المسلحة وجباية الضرائب) بمحاربة الظلم والفساد وإعادة بناء النظام التقليدي، وبالتالي العدالة. لقد فرض على كل المجموعات والأفراد الالتزام بالحدود الشرعية في مسعى لإظهار أن الحكومة متمسكة بالشرع الإسلامي. وتظهر قرارات سليم المتعلقة بفرض الزي التقليدي، وتقليص عمليات البناء، وخاصة بالنسبة للرعايا غير المسلمين، بوضوح هذا الجانب من سياساته.

إن ما يجعل من سليم مهماً كشخصية انتقالية بين المحاولات الإصلاحية التقليدية منذ زمن آل كوبرولو من الصدور العظام، الذين أعادوا بناء السلطة المركزية في منتصف القرن السابع عشر من جهة، وتنظيمات القرن التاسع عشر من جهة أخرى، هو مدى استعداده لقبول الممارسات الأوروبية (والمستشارين الأوروبيين) لتحقيق أهدافه والطريقة التي افتتح بها عهده بقنوات اتصال بين أوروبا والنخبة العثمانية الحاكمة.

إصلاحات النظام الجديد (نظامي جديد)

بدأ برنامج الإصلاح العسكري بالقيام بمحاولات لجعل الفرق العسكرية القائمة، الإنكشارية، والفرسان السباهية الإقطاعيين والوحدات الخاصة، مثل المدفعية والآليات العسكرية، أكثر فعالية. لقد فصل هذا البرنامج الوظائف العسكرية البحتة عن الوظائف الإدارية لضباط الجيش في محاولة لتجنُّب فرص الفساد، وخفَّف من عديد القوات المسلحة من خلال تسريح الأشخاص الذين يحملون بطاقات راتب (عصامي) إلاّ أنَّهم لا يخدمون فعلاً في الجيش، كما أنّه

فرض قوانين أكثر صرامة وضمن رواتب نظامية لأفراد الجيش الآخرين. وسرعان ما تبين أن العقبات من داخل النظام جعلت هذا النوع من إعادة التنظيم غير فعّال بشكل كامل تقريباً. ولذا قرر السلطان ورجاله اللجوء إلى حل أكثر راديكالية: بناء جيش جديد من خارج الهيكلية الموجودة. وقد بدأ العمل على هذا الجيش الجديد في عام 1794، وفي نهاية عهد سليم عام 1807، وصل عديد هذا الجيش إلى 30,000 من الرجال الأقوياء، المدربين والمجهزين بشكل جيد نسبياً، بحسب المراقبين المعاصرين. كما تمت إعادة تنظيم البحرية أيضاً.

بالطبع، تطلب هذا البرنامج إضافة إلى نظام جديد للتدريب والتعليم، قدراً كبيراً من المال. ولتأمين الاحتياجات الأولى، سعى السلطان إلى جذب ضباط أجانب كمستشارين ومعلمين. وكان معظم هؤلاء من الفرنسيين، تمَّ استقدامهم عبر الحكومات الفرنسية المتعاقبة لكل من النظام القديم، والجمهورية والإمبراطورية النابوليونية. وقد تمَّ إنشاء مركز صحي حديث ومدرسة للطب، وتم تحديث مدرسة الهندسة البحرية وإنشاء مدرسة مماثلة للجيش عام 1795. ولم تكن حكومة سليم الثالث فعّالة في تمويل هذه الإصلاحات، إذ إنها لم تحاول وضع ميزانية نظامية، حيث يمكن موازنة المداخيل والمصاريف بدلاً من فوضى النظام المالي القائم على مبدأ «صرف الموجود على ما يطرأ أولاً»، وفشلت محاولاته الخجولة لإصلاح النظام الضريبي التقليدي غير الفعّال، أو حتى تفعيل النظام القائم. لقد لجأت الحكومة إلى وسائل تقليدية لزيادة عائداتها المالية: كالمصادرة وتخفيض قيمة النقد، ما أدى على المدى الطويل إلى تفاقم هذه المشاكل فقط. وتركزت مساعي سليم لزيادة فعالية مؤسسات الإدارة المركزية على تخفيض الأعداد الفائضة للموظفين في المكاتب (وهم بحد ذاتهم مصدر للفساد). ومن أجل تعزيز الأعمال المتعلقة بقضايا الدولة الهامة أُنشئ «مكتب القضايا الهامة» (مهمي أوداسي) في محاولة للحفاظ على حد أدنى من السرية. إلا أنه كان من المستحيل إلغاء البطالة المقنّعة، المحاباة والفساد من دون دفع رواتب نظامية وإصدار تشريعات واضحة تحدِّد المراكز والمهمات؛ وعلى الرغم من أن إصلاحات القرن التاسع عشر قد نفَّذت ذلك، إلا أن الدولة العثمانية قد استمرت في معاناتها من هذه المشاكل حتى نهاية عهدها تقريباً.

قنوات جديدة للاتصال

ربما كان الأكثر أهمية من الإجراءات الفعلية التي اتخذها سليم، هو تزايد الفرص التي أوجدها لتدفق الأفكار الغربية إلى الإمبراطورية العثمانية. لقد شكل المعلمون الأوروبيون، وأكثريتهم من الفرنسيين، الذين التحقوا بقطاعات الجيش المختلفة التي أوجدها سليم أو قام بإصلاحها، إحدى قنوات الاتصال. لقد درس تلاميذهم الفرنسية وبدأوا وبحماس في مناقشة كل أنواع الأفكار الجديدة مع أساتذتهم الأجانب. إضافة إلى أنه قد سمح لهؤلاء الأجانب بحيِّز أكبر من الحرية في المجتمع العثماني، عما كانت عليه الحال أيام أسلافهم من الجيل السابق. لقد أقام هؤلاء علاقات اجتماعية منتظمة، ليس فقط مع الأعضاء البارزين للطوائف المسيحية المحلية، وإنما أيضاً مع أعضاء من الطبقة الحاكمة العثمانية[1]. كما شكلت السفارات العثمانية الجديدة في أوروبا قناة اتصال أساسية أخرى. كانت البعثات العثمانية المتفرقة ترسل إلى العواصم الأوروبية لأهداف محددة، سابقاً في القرن الثامن عشر، إلا أن العلاقات الدبلوماسية الأساسية كانت ما تزال تمارس عبر المترجمين اليونانيين في إستانبول، كما كانت الحال أيام عزّ الإمبراطورية. أما الآن فإن سليم قد افتتح، وللمرة الأولى، سفارات عثمانية دائمة في لندن (1793)، وفيينا (1794)، وبرلين (1795) وباريس (1796). وكانت الصلات الأولى مع أوروبا للكثير من الإصلاحيين اللاحقين في الإمبراطورية عندما كانوا مسؤولين في تلك البعثات العثمانية. لقد كان أوائل السفراء العثمانيين، وبكل المقاييس، عديمي الفعالية. في الأساس، لم يكن لهم أية تجارب في هذا المجال وكان عليهم أن يتعلموا اللعبة الدبلوماسية الأوروبية من لا شيء. إلا أنه ومهما كان هؤلاء الدبلوماسيون العثمانيون الأوائل الحديثون غير بارعين كسفراء عثمانيين إلى أوروبا، فإنهم وخلفاءهم في الجيل اللاحق كانوا وبكل تأكيد فعالين كسفراء لنمط الحياة الأوروبي في المجتمع العثماني.

---

(1) لقد نوقش مدى التأثير الغربي في النخبة العثمانية في كتاب:
Stanford J. Shaw (1971) *Between old and new: the Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807*, Cambridge, MA: Harvard University Press, p.180-99.

سقوط السلطان سليم الثالث

لقد جلبت سياسات سليم له الكثير من الأعداء. لقد نفرت منه المؤسسة العسكرية نتيجة مساعيه لبناء جيش جديد، وكره معظم العلماء التأثير الفرنسي في المحاكم وبين أعضاء النخبة من الشباب. كما أن السلطان لم يكن أيضاً محبوباً من أكثرية عامة الشعب، التي لم تستفد من مساعيه الإصلاحية إذ إنه فرض عليها تحمل عبء تمويل الجيش والبحرية الجديدين من خلال الضرائب الجديدة على البُنّ والتبغ إضافة إلى السلع الأخرى. أما في المقاطعات، فإن سليم وعلى الرغم من مساعيه لتعزيز السلطة المركزية، فقد شهد عهده ازدياداً في نفوذ واستقلالية كبار الأعيان. وكان هذا بسبب أن السلطان لم يعتمد عليهم فقط في جباية العائدات الضريبية وتموين العاصمة، وإنما أيضاً لأن هؤلاء الأعيان قد قدموا للجيش معظم أفراده في الحروب النابوليونية. وحتى الجيش النظامي الجديد الأساسي فقد تمَّ تأسيسه من فرق أرسلها عدد من الأعيان. لقد كان موقف الأعيان تجاه السلطان وسياساته متناقضاً. من ناحية دعموا مساعيه لإضعاف مركز العلماء والإنكشارية، الذين كانوا المنافسين الرئيسيين لهم على السلطة في مراكز المقاطعات؛ ومن ناحية ثانية، لم يرغبوا وبالتأكيد بتزايد نفوذ الحكومة المركزية. وقد ظهر ذلك عام 1805، عندما أصدر السلطان أمراً بإنشاء فيلق بحسب النظام الجديد في أدرنة. إذ عندما وصلت هذه القوات إلى أدرنة عام 1806، هدد أعيان المقاطعات الأوروبية بالزحف إلى العاصمة ما لم يتم انسحاب الجنود. ما اضطر السلطان للتنازل، وزاد من إكثاره في دعم موقع الأعيان.

ومما لا شك فيه أن أي سلطان مثل سليم، بفهمه المحدود للنماذج الأوروبية التي أراد تقليدها، وموارده المالية غير الكافية، واصطدامه بمصالح المؤسسات التقليدية النافذة، ما كان في إمكانه تحقيق إصلاحات جذرية. وربما كان صحيحاً أيضاً، أن سليم كانت تعوزه الصرامة والبراعة الضروريتان لهذه المهمة. عندما تمردت الفرق الاحتياطية للحامية الإنكشارية في إستانبول في أيار/ مايو 1807 (وهي انتفاضة كانت من دون شك مدبّرة من حلقات المحاكم الشرعية المحافظة) وطالبت بإلغاء فرق النظام الجديد وإقالة أهم الإصلاحيين، تراجع السلطان حتى من دون أن يحاول استخدام فرقه العسكرية الجديدة. ومع ذلك فإنه لم يتمكن من الحفاظ على مركزه. لقد تمت تنحيته في اليوم نفسه بناء على فتوى

صادرة من أعلى شخصية دينية، شيخ الإسلام، الذي صرح بأن إصلاحاته لم تكن تتوافق مع الشرع الإسلامي.

العلاقات الدولية: الثورة الفرنسية وحروب نابليون

بغض النظر عن المعارضة الداخلية، فإن مساعي السلطان الإصلاحية قد عرقلتها وبالتأكيد حقيقة أن فترة حكم سليم قد ترافقت مع الاضطرابات الدولية التي سببتها الثورة الفرنسية وحروب نابليون.

شكلت علاقات الصداقة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا، العدو اللدود لآل هابسبورغ، حجر الزاوية في السياسة الخارجية العثمانية لأكثر من قرنين. وكما ذُكر سابقاً، فإن سليم نفسه كان على علاقة مع الملك الفرنسي، وقد استمرت العلاقة مع فرنسا بعد الثورة الفرنسية وحتى بعد إعدام الملك لويس السادس عشر - وفي الواقع حتى حطّ نابليون بونابرت فجأة في مصر عام 1798. كانت حملة نابليون ولا تزال موضوع دراسات واسعة. لقد كانت نتيجة كل من المنافسة التجارية والاستعمارية بين فرنسا وإنكلترا، والتي كانت ما تزال تخاض في الهند، ونتيجة إدراك باريس أن الوسائل المتاحة لا تسمح بهجوم مباشر على إنكلترا بحد ذاتها. وربما كانت تساور نابليون نفسه أحلام رومنسيّة بغزو الشرق الاوسط كإسكندر عظيم جديد، إلا أن أهداف السياسة الفرنسية كانت بحد ذاتها أقل طموحاً: إضعاف مركز إنكلترا في الشرق بشكل غير مباشر بتحويل مصر إلى قاعدة فرنسية. لقد صدمت الحملة الفرنسية الحكومة العثمانية ودفعتها إلى عقد تحالف مع بريطانيا وعدوتها القديمة روسيا، إلا أن هذه الحملة لم تستمر لأكثر من فترة الظروف الطارئة بحد ذاتها. شهدت معاهدة صلح أميان عام 1802، إعادة للعلاقات الودية القديمة بين فرنسا والباب العالي. لقد أدى رفض العثمانيين، تحت ضغط النمسا، الاعتراف بتتويج نابليون كإمبراطور إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1805، ولكن وفي خلال عام واحد عاد العثمانيون وتحالفوا من جديد مع فرنسا. وأصبحوا في حالة حرب مع بريطانيا وروسيا، ما أدى إلى احتلال روسي جديد لأراضٍ عثمانية. كما أن تغيير نابليون المفاجئ لسياسته في خلال مفاوضاته مع القيصر في تلسيت عام 1807، ترك العثمانيين يواجهون أعداءهم لوحدهم.

الأثر الأيديولوجي للثورة الفرنسية

على الرغم من الإجماع على أن التعقيدات الدولية للثورة الفرنسية وما رافقها من نتائج قد أثرت وبشكل كبير في الدولة العثمانية، إلا أن مدى الأثر الأيديولوجي للثورة على المجتمع العثماني أقل وضوحاً.

لم تكن الثورة الفرنسية بالتأكيد هي الملهم للسلطان سليم الثالث عندما أطلق نظامه الجديد، على الرغم من أن التعبير بحد ذاته ربما يكون مشتقاً من الفرنسية[2]. لقد أُعجب سليم بالسلطة الملكية المطلقة للويس السادس عشر، الذي رمى به الثوار إلى المقصلة، وبالمهارات العسكرية والإدارية الفرنسية. إن السلوك الفاشل للجيش التقليدي العثماني في الحرب الروسية، هو الذي جعل سليماً يفكر بالإصلاح العسكري. أما أثر الثورة وأفكارها في حلقات النخبة الحاكمة العثمانية المسلمة فيبدو محدوداً. وليس هناك ما يؤكد أن الطبيعة العلمانية للأيديولوجية الثورية قد جعلت من أفكارها أسهل تقبلاً بالنسبة للمسلم العادي مما لو كانت القضية مغلّفة بأفكار دينية. وقد رفض المراقبون العثمانيون، الذين أشاروا إلى الخاصية المعادية للدين في الثورة، ومن دون استثناء، هذه الخاصية[3]. كذلك فإن الاحتلال الفرنسي لمصر، وعلى الرغم من صدمة أنه كان اعتداء على أرض إسلامية، فقد أوجد نوعاً من الوعي للقوة الفرنسية العسكرية، وليس للفلسفة الفرنسية. إن تعرض أعضاء من الطبقة الحاكمة العثمانية للأفكار الأوروبية، الناتج عن فرص الاختلاط الفعلي مع الأجانب الذي سمح به نظام سليم، كان له وبالتأكيد أثره، وبالأخص في توجهات الإداريين الشباب في البحث عن حلول عقلانية بدلاً من الحلول التقليدية، وبالتالي في البحث عن تشريعات جديدة. لقد تأثر أولئك العثمانيون الشباب الذين خدموا في سفارات أوروبا بالأخص وبشكل عميق بفعالية الإدارة التي تعاملوا معها هناك. بينما كان أصحاب السيادة العثمانيون يحافظون على مستوى معيشتهم بدعم مرتباتهم (التي غالباً ما تكون متأخرة أشهراً إن لم يكن سنوات) بمدخول إضافي من رسوم «هدايا التعيينات»، وكان عليهم أن

(2) Bernard Lewis (1961) *The emergence of modern Turkey*, London: Oxford University Press, p.57.

(3) Bernard Lewis (1953) «The impact of the French revolution on Turkey», *Journal of world history*, 1 (1) p.105-25.

يضمنوا إعادة تعيينهم في السنوات القادمة. كان مستخدمو الدول الأوروبية يتقدمون نحو البيروقراطية الإدارية الحقيقية التي بلغوها في القرن التاسع عشر: موظفون برواتب، وظائفهم وواجباتهم وإمكانياتهم المستقبلية مضمونة وبوضوح من قبل القوانين. ولم تؤثر الأفكار الأكثر تجريدية مثل تعابير الليبرالية، الدستورية والوطنية في أعضاء النخبة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر.

كان الأثر الواسع لأفكار الثورة الفرنسية بين أفراد الطوائف المسيحية المثقفين في الإمبراطورية. كان اليونانيون أول المتأثرين بسبب ارتباطاتهم التجارية مع معظم المرافئ الأوروبية، وكذلك الصربيون أيضاً، الذين كانوا على احتكاك دائم بوسط أوروبا من خلال صادراتهم إلى النمسا. ومن بين شعارات الثورة الفرنسية الثلاثة، (حرية، إخاء، مساواة)، كانت الحرية هي التي تمسكت بها تلك المجموعات؛ إلا أن الحرية بالنسبة إليهم لم تعنِ ضمان الحقوق المدنية وإنما الاستقلال القومي. دخلت القومية إلى الإمبراطورية العثمانية بعد الحروب الثورية، إلا أن قومية الطوائف المسيحية العثمانية كانت من النوع السائد في وسط أوروبا وليس في أوروبا الغربية. لقد اختلق مثقفو البلقان رؤىً رومانسيّة لماضيهم التاريخي، في بحثهم عن أمة يقيمون لها دولة، معتبرين الحكم العثماني «احتلالاً» في خلال هذه العملية[4]. شهدت سنة 1808 بداية العصيان الصربي المسلح، والذي لم يكن في البداية سوى احتجاج على تجاوزات أصحاب الأراضي المسلمين المحليين والإنكشارية، إلا أنه تطور نحو حركة حكم ذاتي ولاحقاً استقلال. ولم يكن من المصادفة أن القائد الأول للحركة كان تاجر تصدير خنازير غني يدعى قره جورج. وتعود ولادة الحركة القومية اليونانية إلى جمعية «فيليكي إيتريا» أي الجمعية الأخوية، السرية التي أسسها التجار اليونانيون في أوديسا منذ عام 1814، وكانت تهدف إلى إعادة بناء الإمبراطورية البيزنطية. ويعد نمو القومية في القرن التاسع عشر، أولاً في البلقان ولاحقاً في المقاطعات الآسيوية، من أكثر العوامل أهمية في تفكك الدولة العثمانية.

(4) ومن بين الدراسات الكثيرة حول القومية، ما زلت أعتقد أنَّ دراسة:
Elie Kedourie's (1960) *Nationalism* (London: Hutchinson).
هي الأكثر تنويراً لطالب التاريخ العثماني. إلاَّ أنَّها أيضاً شديدة التشاؤم.

التغير الاقتصادي

كان التطور الاقتصادي الرئيسي لسنوات الثورة في الشرق هو تعزيز وضع التجار والبحارة اليونانيين. لقد أضرت حروب الثورة وحروب نابليون وبشكل جدي، بوضع التجار البحارة الفرنسيين في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأخذ اليونانيون الدور الفرنسي الرائد في التجارة البحرية الدولية، وكانت أعمالهم قد بدأت بالازدهار منذ أواخر القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، فإن الحصار البريطاني لأوروبا النابوليونية، والحصار المضاد المعروف باسم «النظام القاري»، والذي ابتدعه الفرنسيون، قد زادا من أهمية الدولة العثمانية في تجارة الاستيراد والتصدير من أوروبا الوسطى(5). لقد حاول سليم الثالث، وبشكل جدي، تحسين ظروف التجار العثمانيين في منافستهم مع الأوروبيين بإنشاء قنصليات في المراكز التجارية الرئيسة على البحر الأبيض المتوسط. ولأن القناصل لم يكونوا معززين بنظام للامتيازات، مثل الذي منحه السلاطين العثمانيون للدول الأوروبية، فإنهم لم يتمكنوا من أن يلعبوا دورهم بفعالية توازي فعالية نظرائهم الغربيين.

البيرقدار مصطفى باشا: سلطة أعيان المقاطعات

بقي السلطان سليم الثالث، بعد إقالته، مسجوناً في القصر. تحالف العلماء المحافظون وضباط الإنكشارية، الذين قاموا بانقلاب عام 1807، وعيَّنوا مكانه على العرش ابن عمه مصطفى الرابع. ولأن دافعهم كان دافعاً سلبياً (كرههم المشترك لسياسات سليم)، فإنهم قد فشلوا في تطوير سياسة متماسكة. إلا أنه، وفي أثناء ذلك فإن عدداً من قادة النظام، الذي تمَّت الإطاحة به، قد لجأوا إلى أحد قادة الأعيان، البيرقدار مصطفى باشا في روستشوك. كان لمصطفى باشا، مثله مثل الكثير من قادة الأعيان، علاقات متقلبة مع السلطان المقال، داعماً له ضد الإنكشارية والعلماء حيناً، ومخرباً لمساعيه بتوسيع السيطرة المركزية على المقاطعات أحياناً أخرى. إلا أنه تقرّب من السلطان عندما هدد التقدم الروسي عام 1806 منطقة نفوذه على الدانوب، التي أصبحت منطقة مركز المعارضة للتحالف

(5) Reşat Kasaba (1988) *The Ottoman Empire and the world economy: the nineteenth century*, Albany: SUNY Press, p.20-2.

المحافظ المسيطر على السلطة في إستانبول، وبعد أقل من سنة، في تموز/ يوليو عام 1808، زحف إلى العاصمة، وفي نيته إعادة سليم الثالث إلى العرش. فقام محتجزو السلطان بقتله قبل أن يتم تحريره، ولكن وفي خلال أسبوع كانت قوات البيرقدار مصطفى باشا قد سيطرت على الدولة بشكل كامل. فعزلوا مصطفى الرابع وعينوا مكانه ابن عم سليم الآخر، محمود الثاني المعروف بتأييده لنظامي جديد.

ويا للمفارقة، كيف أن عهد أول سلطان حاول أن يعيد السلطة المركزية إلى الإمبراطورية قد انتهى بوصول أعيان المقاطعات إلى السلطة في العاصمة. واستمرت فترة سلطة البيرقدار مصطفى باشا حوالى أربعة أشهر، إلا أن ما حاول تحقيقه في تلك الفترة كان مهماً. فإضافة إلى محاولته إرهاب خصومه، الذين قاموا بانقلاب عام 1807، ودفعهم للخضوع، حاول أيضاً إحياء إصلاحات السلطان سليم وإعادة تشكيل «نظامي جديد» تحت اسم تقليدي هو السكبان (وقد اندمج لاحقاً في فرق الإنكشارية كواحد من 34 سرية). لقد شكلت المجموعات التي أُرسلت إلى العاصمة من قبل الأعيان الموالين نواة هذه الفرقة.

وأكثر من ذلك، لقد اتخذ مصطفى باشا مبادرة لافتة بدعوته معظم أعيان الإمبراطورية إلى إستانبول للمشاركة في مؤتمر حول مشاكل الإمبراطورية، حضره أيضاً كبار رجال الحكومة المركزية.

حضر معظم قادة أعيان الأناضول أيضاً، إلا أن عدداً من أعيان البلقان المتنازعين ومحمد علي باشا من مصر تخلفوا عن الحضور، بينما أرسل علي باشا من يانينا، وهو أكثر الأعيان نفوذاً في غربي البلقان ممثلاً عنه. ناقش الذين حضروا المؤتمر برنامجاً أعده مصطفى باشا، ووافقوا على «وثيقة اتفاق» (سندي اتفاق)، وُقعت في تشرين الأول/ أكتوبر 1808. وقد وعد كل من السلطان والأعيان في هذه الوثيقة أن يحكموا بعدالة، وأن تفرض الضرائب بعدالة من قبل الحكومة وتجبى بعدالة من قبل الأعيان. كما وعد الأعيان بدعم الإصلاحات وإنشاء جيش جديد. لقد أعلنوا ولاءهم للسلطان وحكومته ووعدوا بحمايته ضد أي تمرد. كما وعدوا أيضاً باحترام أراضي بعضهم البعض واستقلالية كل منهم. لقد عُرضت تلك الوثيقة المميزة، سندي ـ اتفاق، أحياناً كوثيقة تشكل ضمانة أساسية للحقوق (ماغنا

كارتا)(*)، أو كمحاولة أولى لإقامة حكومة دستورية. وهذه الوثيقة أكثر مصداقية لأنها في الواقع معاهدة بين الحاكم وأعيانه، وليست إعلاناً لحقوق المواطنين. ولذلك فإنها قد شكلت أعلى درجات تأثير الأعيان في الإمبراطورية، والذين تمَّ الاعتراف الرسمي بهم في هذه الوثيقة كشركاء للحكومة. لم يوقع السلطان بنفسه الوثيقة، ولكنه سمح لحامل الطُغراء بوضع الطُغراء(**) عليها(6).

ولكن بعد مضي شهر على توقيع هذه الاتفاقية من قبل الأعيان، تمرد الإنكشارية في العاصمة مرة أخرى بسبب شائعات تقول إن مصطفى باشا ينوي حلّ الإنكشارية. واضطر الباشا، الذي كان قد أرسل أفضل قواته إلى روستشوك للدفاع عنها ضد خصومه في بلغاريا ولم يبق عنده دعم كافٍ في إستانبول، إلى اللجوء إلى مستودع للبارود. وعندما دخل الإنكشارية إلى المستودع فجر نفسه. وأصبح الإنكشارية بالتحالف مع الطوائف الحرفية والعلماء مرة جديدة أسياد العاصمة. وكانت ردة فعل السلطان سريعة: إذ أعدم مصطفى الرابع وهو آخر أقربائه الذكور المتبقين، وأمر السكبان بالعودة إلى القصر. وتبع ذلك حالة من الترقب الحذر، حُلّ الأمر في النهاية بتسوية نصت على أن يبقى السلطان على العرش مقابل أن يحلّ فرق السكبان.

(*) وثيقة الحقوق التي أكره النبلاء الإنكليز الملك جون على إقرارها في عام 1215.

(**) الطُغراء: الخاتم الرسمي للسلطان الذي تمهر به الوثائق الرسمية.

(6) ويعطي خليل إينالجك (1964) تحليلاً هاماً للوثيقة في مقالته، «سندي اتفاق وكلخانة خطي همايوني:
«Sened-i ittifak ve Gülhane hatt-i humâyunu», *Belleten*, 28 (112), p.603-22.

الفصل الثالث

أوائل عهد السلطان محمود الثاني: المركز يحاول إعادة السيطرة

لقد كان محمود الثاني شاهداً على كل من النجاحات المحددة لنظامي جديد ولسقوط ومقتل ابن عمه سليم. ويبدو أنه قد تعلم دروسه جيداً، كما أنه كان أيضاً بارعاً في تكتيكاته. لقد بدأ من وضع سيء جداً. لقد وُضع على رأس السلطة من قبل البيرقدار، الذي هو نفسه لم يعد هناك، والسبب الرئيسي لبقاء محمود الثاني على العرش هو أنه لم يكن هناك وريث آخر متوفر. ولذلك كان عليه التحرك بحذر وَأمضى الخمس عشرة سنة الأولى من عهده في بناء قاعدة لسلطته. وقد عنى هذا تعيين مؤيدين موثوقين في المراكز الإدارية الأساسية، وفي هرمية قيادات العلماء والجيش. أما هدفه الثاني فكان تخفيض عدد الأعيان شبه المستقلين الذين ساعدوه في الوصول إلى السلطة. وقد تمكن إلى حدٍ بعيد من تحقيق هذا الهدف. إذ أصبح معظم أعيان الأناضول، بين سنوات 1812 و1817 تحت سيطرته، وبين سنوات 1814 و1820 حدث الشيء نفسه في البلقان. واستغرقت هذه العملية فترة أطول في كردستان، إلا أنه تحطمت هناك أيضاً في النهاية سلطة أمراء الأكراد المستقلين عملياً والذين كانوا يتزعمون تحالفات قبلية واسعة. وقد أدى التركيب القبلي الاجتماعي القائم هناك بعد إزاحة الأمراء وعدم قدرة الحكومة المركزية العثمانية على الحلول مكانهم عبر سيطرة مركزية فاعلة، إلى فترة فوضى طويلة، عادت فيها السلطة إلى زعماء القبائل وإلى كبار رجال الدين الذين بنوا سلطتهم

كوسطاء لحل الصراعات في داخل القبائل[1]. وقد جرت إعادة إحياء سلطة الحكومة المركزية العثمانية في المقاطعات العربية على حساب الأعيان لاحقاً في أربعينيات القرن التاسع عشر.

كانت الطرق التي استخدمت في إخضاع الأعيان، في التقاليد العثمانية الطويلة المدى، سلمية قدر الإمكان (الرشاوى كانت تدفع، وتقدم الألقاب، وتؤخذ الرهائن، وتستغل الانقسامات بين الأعيان ببراعة). أما الحرب المفتوحة فكانت تستخدم فقط كملاذ أخير، وقبل عام 1826 كانت تستخدم فقط من قبل المؤسسة العسكرية التقليدية: الإنكشارية بشكل رئيسي. ومن المهم أن ندرك أنه، بينما كان السلطان يعزز وببطء سيطرته على الحكومة، لم يقطع علاقته بعد مع المؤسسة العسكرية أو الإدارية. وبينما كان مؤيدو الإصلاح يعيَّنون في مراكز أكثر وأكثر أهمية، كان أكثر السياسيين نفوذاً في تلك السنوات الأولى من عهد محمود الثاني هو محمد سعيد خالد أفندي، وهو من العلماء وسفير سابق في باريس، وصاحب رؤية محافظة بشكل عام. كان قريباً من الإنكشارية كما أن مساعيه ونجاحاته في إخضاع الأعيان يمكن النظر إليها أيضاً، على أنها كانت بدافع الرغبة في تعزيز وضع حاميات الإنكشارية في المقاطعات، والتي كانت أعظم المنافسين للأعيان[2].

الأراضي الضائعة: صربيا، اليونان، مصر

لقد نجح محمود ومساعدوه في إعادة السيطرة على معظم أراضي وسط الإمبراطورية العثمانية، إلا أنهم فشلوا في بعض الحالات الهامة. كالانتفاضة التي

---

(1) لقد تمَّ قمع الإمارات الكردية تدريجياً في العقدين اللذين تليا سحق محمود الثاني لفرق الإنكشارية عام 1826. كانت الإمارة الهامة الأخيرة التي أُخضعت هي بوتان، التي كان مركزها جيزره وكانت تحكمها عائلة بدرخان، التي استمرت إلى اليوم من أعيان العائلات الكردية الهامة.

Cf. Martin van Bruinessen (1992) *Agha, shaikh and state: the social and political structures of Kurdistan*, London: Zed Books, p.175-80 (original edition 1978).

(2) Bernard Lewis (1961) *The emergence of modern Turkey*, London: Oxford University Press, p.103.

يصف خالد بأنه «رجعي ملتزم» يكره كل ما هو أوروبي.

قادها قره جورج في صربيا حديثاً ضد تجاوزات حاميات الإنكشارية المحلّية عام 1804. لقد تسامحت حكومة سليم الثالث، التي كانت منخرطة في صراعها الخاص مع الإنكشارية، مع المتمردين، إلا أنه وبعد إزالة الحاميات، تطورت الحركة إلى المطالبة بحكم ذاتي صربي. وعلى الرغم من بعض الدعم الروسي المتواضع للصرب، تمكن الجيش العثماني من قمع الحركة عام 1813. إلا أنه وبعد سنتين انفجرت الانتفاضة من جديد، وتوصل هذه المرة القائد الصربي الجديد ميلوش أوبرانوفيتش إلى معاهدة مع العثمانيين تقضي بحكم ذاتي لإمارة صربية تقع بين بلغراد ونيش. واحتفظ العثمانيون بحق حماية القرى الأساسية وحصلوا على جزية سنوية (وينبغي أن نتذكر أن هذه التنازلات قد وصلت إلى مستوى النفوذ نفسه الذي كانت تتمتع به الحكومة المركزية مثلاً، في كردستان أو في بعض المقاطعات العربية في القرن الثامن عشر).

كانت الثورة اليونانية، التي اندلعت عام 1821، أكثر أهمية لأسباب ثلاثة. أولاً، لقد لعبت الجالية اليونانية دوراً هاماً في علاقات الإمبراطورية الخارجية على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي. ثانياً، منذ بداية التمرُّد سعى قادته إلى الاستقلال التام؛ وثالثاً، تورطت كل القوى الأوروبية الرئيسية في الأزمة التي تلتها مباشرة.

كانت جمعية «فيليكي إيتريا» أي الجمعية الأخوية، وهي جمعية وطنية يونانية تأسست في أوديسا عام 1814، مشغولة في خلال السنوات القليلة القادمة في إنشاء خلايا تابعة لها في كل أنحاء البلقان. وكان قره جورج في مرحلة معينة عضواً فيها. ترأس هذه الجمعية منذ عام 1820 ألكسندر إبسلانتيس، وهو أحد أعضاء نخبة العائلات اليونانية الفناريوت (أطلق عليهم هذا الاسم لإقامتهم في حي الفنار في إستانبول) في الإمبراطورية العثمانية، وهو نفسه جنرال في الجيش الروسي. واعتبر إبسلانتيس ومجموعته أن الوقت قد حان عام 1821 من أجل القيام بثورة شاملة، وكانوا يأملون بأنها ستكون الحافز لاحتلال الأفلاق والبغدان (حالياً رومانيا). كان هدفهم تمرداً عاماً في البلقان من أجل إقامة إمبراطورية بيزنطية جديدة بقيادة يونانية، وليس فقط مجرد دولة قومية يونانية. انتهى الغزو الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تحقيق هذا البرنامج الطموح إلى كارثة. كان الجيش الغازي صغيراً جداً (حوالى 3000 رجل) كما أن السكان المزارعين في الأفلاق والبغدان لم يقفوا أبداً إلى جانب الغزاة، لأن كبار مالكي الأراضي وحكام هذه

الإمارات كانوا تقليدياً ينتمون إلى عائلات الفناريوت أنفسهم التي جاء منها إبسلانتيس. ومن جانبهم عارض العديد من العائلات اليونانية الغنية النافذة فعلياً التطلعات القومية لجمعية إيتريا[3].

وترافق فشل الغزو مع ثورة يونانية مختلفة تماماً بدأت بالانتشار في معظم الأجزاء الجنوبية من شبه جزيرة البلقان وفي جزر بحر إيجه. وعلى الرغم من أن الثوار قد تأثروا بدعاية جمعية إيتريا، إلا أنها كانت ثورة شعبية حقيقية ضد سوء الحكم العثماني. عانى الثوار سوء التنظيم وكانوا منقسمين على بعضهم البعض، ومع ذلك فقد فشل الجيش العثماني في أعوام 1812 ـ 1824 وبشكل لافت في هزيمتهم. وبحلول عام 1824 كانت الموره (البيلوبونيز) بأكملها تقريباً مع الكثير من الجزر في أيدي الثوار. ويرى البعض أن نجاح الثورة يعود جزئياً إلى حقيقة أن الحكومة العثمانية كانت مشغولة في سنوات 1820 ـ 1822 في القضاء على أكثر أعيان البلقان نفوذاً، علي باشا من يانينا. وبإزالته، أزالوا أيضاً القوة الوحيدة القادرة فعلياً على أن تسيطر على المنطقة[4].

كان إقليم مصر المأهول بحوالى أربعة ملايين نسمة، أكثر المناطق التي خسرتها الإمبراطورية أهمية في هذه الفترة. كانت هذه الخسارة نتيجة عمل رجل واحد، حاكم مصر العثماني محمد علي. ففي السنوات التي كان يعزز فيها محمود الثاني تدريجياً سلطته على جهاز الدولة بإسناد المناصب الرئيسية فيه إلى رجال مخلصين له، كان حاكمه في مصر يقدم نموذجاً لما يمكن أن يحققه تجميع السلطات كلها بشكل فعّال في أيدي السلطة المركزية. كان محمد علي ألبانياً من كافالا (حالياً في شمالي اليونان)، جاء إلى مصر كضابط في الفرقة الألبانية من ضمن قوات الحملة العثمانية ضد الفرنسيين. وأصبح عام 1803 قائد هذه الفرقة وفرض نفسه كحاكم فعلي على مصر. وتم الاعتراف به رسمياً كحاكم لمصر من قبل السلطان عام 1808.

لقد أضعف الاحتلال الفرنسي لمصر وبشكل حاسم مكانة المماليك، وهم

---

(3) Matthew S. Anderson (1966) *The Eastern Question 1774-1923: a study in international relations*, London: Macmillan, p.51-2.

(4) Anderson, op. cit., p.54.

النخبة العسكرية الحاكمة وكانوا من الشركس والأتراك. لقد تمَّ طردهم من مصر السفلى من قبل الفرنسيين، وفي خلال الحروب النابوليونية لم يتمكنوا من سد النقص في أعدادهم عن طريق جمع العبيد من مناطق شمالي القوقاز، وهي الطريقة التي كانوا يتبعونها منذ مئات السنين. ولذا، وبطريقة معيَّنة، فإن الاحتلال الفرنسي قد قدم لمحمد علي سجل أحداث يمكن أن يحتذى به. لقد استخدم محمد علي هذه الفرصة للقضاء على ما تبقى من أثر للمماليك، فارتكب مجزرة بحق قادتهم في قلعة القاهرة عام 1811. ومنذ ذلك الحين، تبنى برنامجاً طموحاً للإصلاح هدف إلى تقوية حكومته.

وكما بالنسبة لنظامي جديد الذي أطلقه سليم الثالث، فإن العنصر الأساسي لهذا البرنامج هو بناء جيش كبير وحديث على الطريقة الأوروبية، وهذا ما أوجد الحاجة إلى مدخول دولة أكبر من خلال الضرائب، وإلى إدارة أكثر كفاءة لتنظيم مصادر البلد، وإلى تعليم حديث على النمط الأوروبي من أجل إيجاد كوادر للجيش والإدارة الجديدين. لقد واجه الإصلاحيون العثمانيون منذ زمن سليم الثالث ومحمود الثاني وما بعدهما المأزق نفسه، إلا أنه لم يتيسر لهم وضع مصر الملائم نفسه، حيث تمَّ تدمير المؤسسة القديمة بتدخل خارجي. وأكثر من ذلك، فإن محمد علي قد اتخذ مواقف أكثر قساوة من تلك التي اتخذها أو كان يمكن أن يتخذها الإصلاحيون العثمانيون لحل المشكلتين الرئيسيتين اللتين يستلزمهما تحديث الجيش: نقص الدخل ونقص القوة البشرية التي يمكن الاعتماد عليها من خارج المؤسسة العسكرية (الإنكشارية والفرق التابعة لها في الحالة العثمانية، والقوات الألبانية والمملوكية في مصر). لقد لجأ محمد علي أولاً إلى الحصول على العبيد من السودان عام 1820 ـ 1821، ولكن عندما تبيَّن له أن هؤلاء العبيد يموتون مثل الذباب عندما ينضمون إلى الجيش، قرَّر أن يحلّ مشكلة القوة البشرية بابتداع جذري: فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على المزارعين المصريين عام 1822[5].

(5) Khaled Fahmy (1997): «Conscription in Mehmet Ali's Egypt», in Erik Jan Zürcher (ed.) *Arming the state: military conscription in the Middle East and Central Asia 1775-1925*, p.59-77. Also, by the same author, see *All the pasha's men: Mehmet Ali, his army and the making of modern Egypt*, Cambridge: Cambridge University Press.
كانت هيئة الضباط في جيش محمد علي تتكون من «الأتراك» (عثمانيون يتحدثون اللغة التركية ولدوا في الأناضول أو البلقان)، بينما كان المجندون يتكلمون اللغة العربية.

أما المشكلة المالية فإنها لم تحلّ أبداً بشكل كامل، إلا أن محمد علي كان أكثر نجاحاً من عثمانيّي عصره في زيادة مداخيله لتأمين تكاليف الجيش الجديد الباهظة (والأسطول). لقد استبدَلَ نظام الالتزام بضرائب مباشرة؛ كما شجع تطوير الزراعة، والاستثمار في مشاريع الري وشبكات الطرق وأجبر المزارعين على زراعة المحاصيل النقدية، ومن بينها القطن الذي أصبح الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري. كما وسَّع محمد علي أيضاً من احتكارات الدولة المربحة جداً، وبالتحديد في الوقت الذي أُجْبر فيه العثمانيون على التخلي عنها.

ومما لا شك فيه أن نموذج محمد علي كان كبير الأثر في إستانبول، كمُلْهِم وكمصدر للمنافسة معاً. في السنوات الأولى من عهده، لم يكن من خيار للسلطان في وضعه الضعيف سوى أن يطلب المساعدة من رعاياه الأكثر نفوذاً. وعندما وسَّع الزعيمُ القَبَلي لمنطقة وسط نجد في شبه الجزيرة العربية، والذي كان قد تبنى تعاليم الحركة الوهّابية المتشددة كعقيدة لحركته السياسية، سيطرتَه نحو الحجاز واحتل حتى المدينتين المقدستين مكة والمدينة، كان محمد علي هو الذي أعاد نفوذ السلطان هناك بعد حملة صعبة ومكلفة شنها ضد الوهّابيين بعد سنوات 1811 و1818. وعندما ثبت عدم قدرة جيش الإنكشارية العثماني على قمع التمرد اليوناني، لجأ السلطان مجدداً إلى حاكم مصر.

المرحلة الأخيرة من التمرد اليوناني، الحرب مجدداً مع روسيا

حطت القوات المصرية في المورة عام 1825 بطلب من حكومة السلطان. وحيث فشلت الإنكشارية، نجح المصريون نجاحاً مذهلاً، وفي خلال السنتين التاليتين تمكنوا من فتح معظم الأراضي البرية الرئيسية. وما منع انهيار المتمردين الكامل هو فقط سيطرة بحرية التجار اليونان التي استطاعت أن تزود المتمردين بالسلاح والمؤن. وفي مواجهة الكارثة العسكرية، تمَّ إنقاذ الثورة اليونانية بالتدخل الأوروبي. كان هناك قدر كبير من التعاطف مع المتمردين في أوروبا، وبالأخص في بريطانيا وروسيا. كان مصدر هذا التعاطف مع الحضارة الإغريقية تعاطفاً ليبرالياً مع الطموحات القومية اليونانية وتقديراً للحضارة اليونانية الكلاسيكية، التي كان سكان جنوبي البلقان المعاصرون يعتبرونها الخلفية التاريخية لهويتهم السياسية. أما في روسيا فكان الدافع الأساسي وراء هذا التعاطف مع اليونانيين قائماً على

التضامن الديني في داخل الكنيسة الأرثوذكسية. ولم يُترجم التعاطف الشعبي مع المتمردين إلى دعم سياسي سوى في دولة واحدة: روسيا. لقد حاول القيصر ألكسندر الأول دفع القوى الأوروبية العظمى الأخرى للموافقة على التدخل في النزاع دعماً لإقامة دولة يونانية مستقلة. إلا أن القوى الأخرى لم تكن متحمسة، خوفاً من أن تتحول اليونان المستقلة إلى دولة دُمية بيد الروس. لقد أعطى القيصر ألكسندر، أحد المهندسين الرئيسيين للنظام العالمي عام 1815، حيزاً كبيراً للنظام العالمي ومبدأ عدم قانونية وشرعية التدخل من طرف واحد وضد إرادة القوى الأخرى.

ثم تغير هذا الوضع مع موت ألكسندر واعتلاء نيقولا الأول العرش في كانون الأول/ ديسمبر 1825. لقد جعل القيصر الجديد معلوماً للجميع أنه إذا لم يتم التوصل إلى توافق مع القوى الأخرى حول أمر معين فإن روسيا ستمضي به لوحدها. حظي هذا التهديد أخيراً بنتائجه المرجوة، وبدلاً من رؤية روسيا تتدخل لوحدها، وافقت بريطانيا أولاً على استقلال اليونان (عام 1826)، ثم لاحقاً في حزيران/ يونيو 1827 قررت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مجتمعين التدخل لفرض وقف لإطلاق النار على الأطراف المتقاتلين (وهذا في الواقع إنقاذ للثوار).

وعندما رفض السلطان وساطة القوى الأوروبية، قامت بحريتها أولاً بحصار البحرية العثمانية والمصرية في مرفأ نافارينو على الساحل الغربي للموره (البيلوبونيز)، ثم قامت بتدميرها كلياً في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، الأمر الذي أدى إلى قطع الإمدادات عن قوات الحملة المصرية. وهذا ما أدى إلى حسم الصراع، ولكن وعلى الرغم من أن محمد علي قد وافق على سحب قواته من البلقان، فإن حكومة إستانبول قد رفضت مواجهة الحقائق، ما أدى إلى حرب شاملة مع روسيا. بعد الانتصارات الأولية، انهارت المقاومة العثمانية في صيف عام 1829. واحتلت القوات الروسية أرضروم وأدرنة. وفي معاهدة أدرنة، التي عقدت في أيلول/ سبتمبر من عام 1829، اعترف العثمانيون باستقلال اليونان وبالحكم الذاتي لإمارتَي الأفلاق والبغدان ولصربيا التي ضمت إليها مقاطعات عثمانية عدة. وأما كون اليونان قد ظهرت على الخريطة كدولة صغيرة فقط لا تلبي مخططات القوميين اليونان فيعود لحقيقة أن كلاً من بريطانيا، فرنسا والنمسا كانوا يفضلون إمبراطورية عثمانية مطواعة على دولة يونانية قوية تقع تحت النفوذ الروسي.

الفصل الرابع

سنوات السلطان محمود الثاني الأخيرة: انطلاق الإصلاحات

الأزمة المصرية

في زمن معاهدة أدرنة (1829)، بدأ موضوع استقلال اليونان ينحسر أمام تطور أزمة كانت الأشد خطراً على الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ألا وهي الصراع بين السلطان وبين أكثر رعاياه نفوذاً، حاكم مصر.

لقد خرج محمد علي من الأزمة اليونانية من دون مكاسب تذكر على أعماله خاصة أنه تكبد الكثير من الخسائر في الرجال والأموال. لقد خسر عام 1827 أسطوله البحري في عملية التسوية. ولذا فإنه من المنطقي أن يسعى إلى التعويض في مناطق أخرى. لقد حاول أولاً التوصل إلى إتفاقية مع الحكومة الفرنسية. إذ إنه كانت لمصر تقليدياً علاقات ودية مع فرنسا. فقد كانت البعثة الكاثوليكية الفرنسية تمارس نشاطاتها في مصر منذ وقت طويل، وما زال احتلال نابليون في الذاكرة الحيّة، وقد لعب الضباط الفرنسيون دوراً رئيسياً في بناء وتدريب جيش محمد علي الجديد. لقد ناقش محمد علي مع القنصل الفرنسي، دروفتي، احتلالاً مصرياً للمقاطعات العثمانية في شمالي أفريقيا (طرابلس الغرب، تونس والجزائر) بدعم فرنسي وإذعان عثماني؛ وفي المقابل يحصل الفرنسيون على امتيازات سياسية واقتصادية في المنطقة. لم يتحقق شيء من هذه المشاريع. وبدلاً من ذلك قررت فرنسا احتلال الجزائر لوحدها.

تحول محمد علي الآن إلى بريطانيا بمقترحات مماثلة. وعندما رفضت بريطانيا التعاون قرر العمل بمفرده. استغل خلافاً بسيطاً مع حاكم عكا العثماني الذي رفض إعادة فلاحين مصريين فَرُوا من مصر (في الأساس هرباً من التجنيد الإجباري) كذريعة لحملة عسكرية شاملة لاحتلال سوريا عام 1831. وبعد مقاومة عنيدة من واليها سقطت عكا في أيار/مايو 1832. وفي تموز/يوليو تمكن ابنه (بالتبني) إبراهيم باشا، الذي كان قائداً للجيش المصري من الانتصار مرتين على العثمانيين، وأكمل احتلال سوريا. عزلت الحكومة العثمانية الآن محمد علي رسمياً واعتبرته متمرداً. حاول محمد علي الدخول في مفاوضات، ولكن عندما رفض العثمانيون، أمر جنوده بالتوجه نحو الأناضول حيث ألحق في 27 كانون الأول/ديسمبر 1832، هزيمة منكرة بالقوات العثمانية بالقرب من قونيه.

فتحت هذه الكارثة للمصريين الطريق إلى العاصمة العثمانية. سعى محمد علي الآن إلى التهدئة وحاول إعادة فتح المفاوضات مع العثمانيين. وقد سعى العثمانيون اليائسون من جهتهم للحصول على دعم خارجي ضده. رفضت بريطانيا إعطاء أي شيء عدا الدعم المعنوي. وكان مستشار النمسا ميترنيخ أيضاً غير مُبالٍ. وتحول السلطان يائساً إلى عدوه التقليدي القيصر طلباً للمساعدة. لقد وجد الروس، الذين لم يروا في محمد علي إلا مجرد دمية في يد الحكومة الفرنسية المكروهة (ملكية تموز/يوليو للويس فيليب، الذي كان هو نفسه غير شرعي في أعين حكام سان بطرسبرغ)، فرصة لانتصار دبلوماسي كبير فقدموا للسلطان دعماً دبلوماسياً وعسكرياً.

وعندما فشلت المفاوضات مجدداً بين محمد علي والسلطان وبدأت قوات إبراهيم باشا زحفها نحو إستانبول، نزلت القوات الروسية في البوسفور في الخامس من نيسان/أبريل عام 1833. لقد أحبطوا عملياً أي هجوم لإبراهيم باشا ضد العاصمة، إلا أن عددهم لم يكن كافياً لمهاجمته. ولذا لم يكن أمام السلطان أي خيار سوى أن يقبل مضمون المطالب التي تقدم بها محمد علي وتعيينه حاكماً على سوريا في أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، عين ابنه إبراهيم باشا جابياً للضرائب في مقاطعة أضنه. وحصل الروس على المكافأة الدبلوماسية التي كانوا يتمنونها عن طريق معاهدة خونكار إسكله سي، التي وقّعت في تموز/يوليو 1833، والتي كانت

في الأساس حلفاً دفاعياً بين روسيا والإمبراطورية العثمانية لمدة ثماني سنوات. وكانت المعاهدة تتكون من ستة بنود معلنة وبند سري واحد. البند السري أعفى الإمبراطورية العثمانية من واجب دعم روسيا عسكرياً، إلا أنه أوضح، أنه في حالة الحرب بين روسيا وأي دولة أخرى، فإن الإمبراطورية العثمانية سوق تغلق الدردنيل في وجه كل السفن الحربية ما عدا الروسية منها[1].

تركت المعاهدة انطباعاً سيئاً عميقاً في بريطانيا، حيث بدأ الخوف يتصاعد من الروس وخاصة في الحلقات الليبرالية. حتى إن الحكومة البريطانية أيضاً أصبحت الآن قلقة جداً من خطر تغلغل النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. لقد أصبحت محاربة خطر التوسع الروسي، كما كان ينظر إليه في لندن، واحدة من العناصر الرئيسية للسياسة الخارجية البريطانية في العقود المقبلة. وفي الوقت نفسه، أصبحت بريطانيا تعادي بقوة الرجل الذي سبب كل هذه المشاكل، محمد علي.

لم يقبل محمود الثاني أبداً فكرة خسارة الولايات السورية، وكان ينتظر الفرصة المناسبة للانتقام. وأرسل عام 1838 وزير خارجيته النافذ، مصطفى رشيد باشا، إلى لندن للحصول على دعم الحكومة البريطانية لأي هجوم ضد محمد علي. لم يكن هذا الدعم وشيكاً على الرغم من عرض، ثم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة فتحت الأسواق العثمانية (بما فيها المناطق التي ستتم استعادتها من المصريين افتراضياً) أمام التجارة البريطانية. وعلى الرغم من ذلك، شعر السلطان في نيسان/ أبريل عام 1839، أنه يمتلك القوة الكافية فأمر بهجوم على القوات المصرية شمالي سوريا. وكانت النتيجة خسارة عثمانية مدوية في نصيبين في 24 حزيران/ يونيو. وزاد الأمور سوءاً إقدام أميرال عثماني، وهو قائد الأسطول في البحر الأبيض المتوسط، على الإبحار إلى الإسكندرية، وتسليم الأسطول العثماني إلى المصريين، بعد أن علم بأن أحد منافسيه الرئيسيين قد أصبح صدراً أعظم وبأن أسطوله قد تمَّ استدعاؤه، وذلك بعد عدة أيام من المعركة.

(1) Enver Ziya Karal (1973) *Osmanli Tarihi. V. Cilt, Nizam-i Cedid ve tanzimat devirleri (1789-1856)*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, p.137 (originally published 1947).

المسألة الشرقية

شهدت السنوات الأخيرة من عهد محمود الثاني ازدياداً ملحوظاً في اهتمامات القوى الأوروبية العظمى بالإمبراطورية العثمانية. لقد أظهرت أزمتا اليونان ومصر نقاط ضعف الإمبراطورية، ونبهت بريطانيا للخطر الاستراتيجي لوقوع الإمبراطورية العثمانية ضمن دائرة النفوذ الروسي، ما يسمح للروس بتهديد مكانة بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط وآسيا. وكان خوف النمسا من السيطرة الروسية على البلقان يتزايد أيضاً. وبدأ التنافس الاستعماري بين بريطانيا العظمى وفرنسا، يظهر مجدداً، بعد جيل من حملة نابليون على مصر.

لقد كان التساؤل حول كيفية التوفيق بين القوميات البلقانية المتناحرة والطموحات الاستعمارية للقوى العظمى من دون التسبب في تدمير الإمبراطورية العثمانية، أو، في حال كان هذا التدمير حتمياً (وهو شيء كان معظم رجالات أوروبا مقتنعين به) كيف يمكن تقسيمها من دون الإساءة إلى توازن القوى في أوروبا، الأمر الذي قد يسبب حرباً شاملة، هذا التساؤل كان معروفاً في خلال القرن التاسع عشر بـ «المسألة الشرقية»[2]. لقد كانت هذه المسألة تحتل رأس القائمة السياسية والدبلوماسية في كل عاصمة أوروبية ـ وكان الأوروبيون مُحِقِّين في ذلك أيضاً، لأن استياء القوميين الصرب أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، وأدى إلى تدمير ليس فقط الإمبراطورية العثمانية وحسب وإنما أيضاً النمساوية، والروسية والألمانية.

لقد شكلت التطورات السياسية الدولية التي توضحت هنا الخلفية لتطورين متناقضين جزئياً حددا وجهة الدولة العثمانية منذ أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر وما بعدها. من جهة، أدى الاندماج المتزايد لأجزاء من الاقتصاد في النظام

---

(2) لقد دخل تعبير «المسألة الشرقية» عالم الدبلوماسية في زمن مؤتمر فيرونا عام 1822. للاطلاع الشامل على هذا الموضوع، راجع:
Matthew A. Anderson (1972) *The Eastern Question 1774-1923: a study in international relations*, London: Macmillan (first edition 1966). For an excellent brief summary, see also Walter Alison Philips's (1962) «Eastern Question», in *Encyclopaedia Britannica*, Chicago/London, vol. 7, p.861-8, based on the same author's contributions to the *Cambridge modern history*.

العالمي الرأسمالي وما نتج عنه من نموّ متوقَّع في التجارة إلى تقوية مركز أولئك الذين استفادوا من هذا التطور، وهم التجار المسيحيون العثمانيون، والصناعيون والمصرفيون. ومن جهة ثانية، فإن حكومة محمود الثاني، وفي مواجهة هذه العملية وبتوجيه شخصي من السلطان، زادت من مساعيها لتقوية الدولة من خلال الإصلاحات العسكرية، الإدارية والمالية. وتدريجياً توزع النفوذ السياسي والعسكري والقوة الاقتصادية بين قطاعين منفصلين عن المجتمع العثماني: الجيش المسلم بأكثريته الساحقة/والنخبة الإدارية من جهة، والبورجوازية المسيحية الناشئة من جهة أخرى.

كان دور القوى الأوروبية في هذا المجال متناقضاً: فهي، وبخاصة بريطانيا كانت قد شجعت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى سبعينيات هذا القرن، الإصلاحات التحديثية الهادفة لتقوية الدولة العثمانية، لكن وفي الوقت نفسه حافظت هذه القوى وبحسد على مصالحها التجارية وعلى حقوق المسيحيين إخوانها في الدين، الذين تحول الكثيرون منهم إلى تابعين في ظل نظام البراءة. لقد طالبت الدول الأوروبية بحقوق متساوية لرعايا السلطان المسيحيين، واعتبرت هذا المطلب المحك لمصداقية الإصلاحات، إلا أنها دعمت أيضاً رفض الطوائف المسيحية التنازل عن حقوقها التقليدية في ظل نظام الملّة مقابل حصولها على المساواة.

سيطرة السلطان: انطلاق حركة الإصلاح

حددت سياسات السلطان محمود الثاني منذ عام 1826 وما بعده الوجهة التي ستتخذها حركة الإصلاح العثماني في الثمانين سنة المقبلة. ومثل سياسات سليم الثالث وتلك العائدة لخصمه الكبير وملهمه محمد علي باشا، فقد هدفت إصلاحات محمود الثاني في النهاية إلى تقوية السلطة المركزية من خلال إنشاء جيش عصري. ويمكن فهم كلّ إصلاحاته كوسيلة لهذه الغاية: إنشاء جيش جديد يكلف مالاً؛ المال يجب أن يجبى من خلال ضرائب أكثر فعالية، والضرائب بدورها يمكن أن تتحقَّق فقط من خلال إدارة فعّالة في المركز والولايات. كانت الاتصالات الأفضل ضرورية لتوسيع سيطرة الحكومة، وكانت الأنواع الجديدة من التعليم ضرورية لتأمين مستخدمين مدنيين وعسكريين على الطراز الحديث، وهذا ما احتاجه السلطان. ذهب محمود الثاني بعيداً في إصلاحاته أكثر بكثير من سابقيه

(ولكن ليس إلى الدرجة التي وصل إليها محمد علي) وخاصة في مساعيه لاجتثاث الدولة القائمة، وإلغاء أو ترويض مؤسساتها، وكذلك الأمر في أهداف إصلاحاته. فحيث حاول سليم الثالث بالأساس محاربة الفساد في النظام القائم، أوجد محمود بُنىً إدارية وقانونية جديدة.

كان المنعطف الأساسي في السيطرة على الدولة المواجهة بين السلطان محمود والإنكشارية عام 1826. شجع السلطان، خلال الفترة الأولى من عهده، على زيادة وتيرة تطوير وحدات عسكرية صغيرة متخصصة (المدفعية، الهندسة العسكرية، الخدمات اللوجستية) والتي كان البعض منها قد أنشئ حتى قبل وصول سليم الثالث إلى العرش، إلا أنه قد أحجم وبعناية عن تكرار محاولة سليم الثالث بإيجاد فرق مشاة حديثة. وقد أصدر، ممتعضاً من إخفاقات الإنكشارية في الحملات اليونانية، في أيار/مايو 1826 «خط شريف» يقضي بإنشاء جيش جديد وكان ذلك في الواقع إعادة إحياء لجيشِ النظامي جديد، رغم أنه قد أطلق عليه الآن اسم العساكر المنصورة المحمدية. كان على كل مئة وخمسين رجلاً من كل كتيبة إنكشارية الانضمام إلى الفرق الجديدة. وكما كان متوقعاً ـ ومن دون شك ـ، فإن الإنكشارية قد تمردت ضد هذا الإجراء واعتبرته إضعافاً لمكانتها، إلا أن السلطان كان مستعداً، فعندما تجمع الإنكشارية للزحف إلى القصر، قامت مدفعية السلطان بدك مواقعهم وأشعلت ثكناتهم. وفي خلال ثلاثين دقيقة انكسرت مقاومة الإنكشارية، الذين يبدو أنهم في هذا الظرف لم يكونوا مدعومين من مجموع سكان العاصمة. وفي اليوم التالي تمَّ إلغاء فرق الإنكشارية، وفي الأسابيع التالية تمَّ حلّ حاميات المقاطعات أيضاً، إلا أن البعض منها قاوم مقاومة شرسة.

بعد واقعة القضاء على الإنكشارية، والتي عرفت في التاريخ العثماني بـ «وقعة خيرية»، ضمن السلطان سيطرته السياسية المستقبلية على الجيش بتعيين السرعسكر رئيساً للفرق المنصورة الجديدة، أي قائداً للجيش، وبذلك أنهى الاستقلالية التقليدية لمختلف الفرق في الجيش العثماني. ومع مرور الوقت، تطور مركز السرعسكر ليتحول إلى وزير للدفاع. وعلى أثر الوقعة الخيرية، تمَّ إلغاء الطريقة الصوفية البكتاشية بشكل رسمي، وكانت مرتبطة بالإنكشارية بشكل قوي منذ القرن الخامس عشر. وتم تدمير الكثير من تكايا هذه الطريقة ووضعت الأخرى تحت

إشراف الطرق النقشبندية السُنّية. ومع مرور الزمن تمَّ إعادة إحياء معتقدات البكتاشية وثقافتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد فقد العلماءُ، الذين عارضوا بشكل قوي السلاطين المصلحين السابقين من خلال تحالفهم مع الإنكشارية، يدَهم الطولى الآن، واستغل السلطان ضعف مكانتهم لتحجيم سلطتهم في مجالين رئيسيين: لقد جعل أملاك المؤسسات الدينية، الأوقاف، تحت سلطة الدولة عبر مؤسسة إدارية مستقلة (لاحقاً وزارة الأوقاف الدينية)، كما وضع هرمية للعلماء على رأسها شيخ الإسلام، كبار المفتين وأعلى سلطة دينية في الإمبراطورية، وبذلك أوجد سلطة مركزية على المؤسسات الدينية بالطريقة نفسها التي طبقها على الجيش.

بالطبع تركت الحلول المأساوية لعام 1826 الإمبراطورية من دون أية قوات مسلحة نظامية تقريباً، ولذا كان على السلطان تكريس قدر كبير من اهتمامه لإعادة إنشاء جيش جديد، فكان جيش العساكر المنصورة الذي أعلن عن قيامه في أيار/ مايو من العام نفسه. وتمكن السلطان مدعوماً من خسرو باشا، القائد العسكري في هذه الفترة الحرجة، من بناء جيش وفقاً للنظم الغربية على الرغم من الصعوبات الكبيرة. كان أعظم هذه الصعوبات هو عدم وجود ضباط مناسبين. لقد اهتم محمد علي ببناء كادر صغير ولكنه فعّال قبل الإقدام على توسيع قواته، إلا أن السلطان لم يتمكن من القيام بذلك بسبب الجو السياسي السائد قبل عام 1826، وكان عليه أن يبدأ فعلياً من الصفر. مباشرة بعد القضاء على الإنكشارية، طلب السلطان من عامله على مصر أن يرسل إليه مدرسين عسكريين، إلا أن محمد علي ولأسباب واضحة رفض بتهذيب. ولذلك، وكما حدث في مصر سابقاً، تمَّ استدعاء خبراء أجانب لتدريب ضباط الفرق العسكرية. لقد بدأت الحكومة العثمانية بدعوة الضباط البروسيين لأنه لم يكن هناك شكوك سياسية تدور حولهم مثل الضباط الفرنسيين، أو البريطانيين أو الروس، وبذلك بدأت تقاليد النفوذ البروسي (ولاحقاً الألماني) على الجيش العثماني، والتي استمرّت لحوالى قرن من الزمان. إلا أن الحساسيات الإسلامية قد منعت من وضع الضباط الأجانب أنفسهم في قيادة الجنود العثمانيين، وحدّت من فعاليتهم. كان هناك مشكلة كبرى تتعلق بلباس وعتاد الجيش الجديد. لقد تمَّ استيراد كميات كبيرة من اللوازم من دول أوروبية

مختلفة، إلا أنه وفي الوقت نفسه بُذلت مساعٍ كبيرة لإنتاج المستلزمات في داخل الإمبراطورية.

وبكل الأحوال، لقد استغرق الإمبراطورية وقتٌ طويل في بناء جيش فعّال، وربما كانت الإمبراطورية في العشرين سنة التي تلت حادثة عام 1826 أضعف من أي وقت مضى، وهو ما بدا واضحاً في الحرب الروسية ـ العثمانية الكارثية عام 1828 ـ 1829، وفي فترة الأزمة المصرية في أعوام 1831 ـ 1833 و 1839 ـ 1840. كانت الخطوة الهامة في تحديث الجيش عام 1834 هي إنشاء احتياط عسكري (رديف) على النمط البروسي. وكان الهدف إيجاد بحر كبير من الرجال المدربين في المقاطعات، من أجل تعزيز القانون والأمن من جهة، وكرافد كبير للجيش النظامي في أوقات الحرب. ورغم أنهم كانوا ضعيفي التنظيم والموارد، فقد تطورت قوات الرديف لاحقاً في هذا القرن إلى وسيلة هامة في سيطرة الحكومة على المقاطعات[3].

لقد أدرك محمود الثاني أن وجود جيش حديث غير كافٍ بحد ذاته، ولذا كانت هناك حاجة لهيئة إدارية فعّالة لضبط الوطن ولضمان جباية العائدات. على المستوى المركزي، اعتمدت محاولات السلطان لتحقيق هذا الهدف على ثلاثة عوامل. أولاً، لقد اتخذ السلطان مجموعة من الإجراءات لإعطاء إدارييه، فردياً وجماعياً، وضعاً أكثر أماناً. لقد أبطل عام 1826 العادة القديمة القائمة على مصادرة أملاك كبار الموظفين المطرودين. وألغى عام 1834 عادة تجديد التعيين السنوية لكبار المستخدمين جميعهم (مع عادة هدية التعيين المتبعة التي كانت تشكل عبئاً كبيراً على معظم الإداريين العثمانيين)، واستبدل رسم (البخشيش) الذي كان يعتمد عليه الإداريون في دخلهم، بمرتبات نظامية. وأدخل في العام التالي نظاماً هرمياً حديثاً للرتب العسكرية، كما حاول استبدال النظام المشابه لنظام الطوائف الحِرَفية حيث يتم التدريب على العمل في الأقسام، بنظام تعليم رسمي. وتم اعتماد هذا التغيير تدريجياً في خلال نصف القرن القادم. ثانياً، لقد استبدل نظام الحكومة التقليدي، الذي لا يعتمد على الأفضلية، والقائم على الصدر الأعظم، بتقسيم للعمل يتناسب مع طموحات الدولة المركزية.

(3) Erik-Jan Zürcher (1999) «The Ottoman conscription system in theory and practice, 1844-1918», *International review of social history*, 43 (3), p.437-9.

من خلال هذه العملية، توزَّعت المهام المختلفة للصدر الأعظم، والذي كان يعتبر تقليدياً الصديق الموثوق للسلطان والمفوّض من قبله بجميع السلطات، على مساعديه. لقد أصبح أمين سره، كخيه بك، الوزير الأول للشؤون المدنية ولاحقاً عام 1837 وزيراً للداخلية. وتطور مركز رئيس الكتّاب إلى وزارة الشؤون الخارجية. كما تطورت أيضاً المؤسسات المشابهة لوزارة المالية ووزارة العدل. ثالثاً، اتخذت السلطات المبادرة في إقامة مجموعة من المجالس الاستشارية، في كل من القصر وعند الباب العالي، للتعاطي مع الأعباء المتنامية للتشريعات التي تقتضيها إصلاحاته. وكان أهمها على الإطلاق المجلس الأعلى للقضاء (مجلس ولايتي أحكامي عدلية)، الذي لعب، إضافة إلى عدد من الهيئات الأصغر المتخصصة، دوراً هاماً جداً في السياسات الإصلاحية في خلال الثلاثين سنة القادمة.

المشاكل المالية

لقد كلفت الإصلاحات، وخاصة الإصلاحات العسكرية، أموالاً على مستوى غير مسبوق. وكانت واحدة من أكثر المشاكل الدائمة الضاغطة على السلطان وحكومته هي رفع مستوى دخل الدولة للخزانة الخاصة التي أنشئت من أجل الجيش، خزينة العساكر المنصورة، (منصورة خزينسي). ومنذ عام 1826 تمَّ تحويل المزيد والمزيد من العائدات إلى هذه الخزينة: تلك العائدة لنظام الالتزام، وأموال المؤسسات الدينية، الأوقاف، التي أصبحت تحت سيطرة الدولة، وأموال الأملاك المصادرة وأموال الضرائب الجديدة التي وضعت لهذا الهدف، وأموال ما يسمى بالرسوم الجهادية (رسوماتي جهادية).

إنه لمؤشر واضح للدافع العسكري وراء الإصلاحات أن خزينة العساكر المنصورة قد تطورت لاحقاً إلى وزارة المالية. لم تنجح الحكومة العثمانية في رفع فعالية نظام الضرائب بشكل جوهري في خلال حياة محمود الثاني. كما أنها لم تتمكن من جمع مداخيل عبر الاستخدام الفعّال لاحتكارات الدولة أو السياسات المركنتلية الشبيهة بتلك التي اعتمدها محمد علي في مصر. وعلى العكس من ذلك، فقد تمَّ إلغاء الاحتكارات القائمة في أواخر عهد محمود الثاني. واضطرت الحكومة للجوء إلى الممارسة القديمة بتخفيض قيمة النقد (إنقاص وزن الفضة فيه) من أجل تمويل العجز المالي. لقد كانت النتيجة بالطبع، تضخماً سريعاً. وفي

مقابل العملات الأوروبية الأساسية المستخدمة في الشرق، هبطت قيمة القرش العثماني، الذي ظل مستقراً نسبياً في خلال القرن الثامن عشر، بما نسبته حوالى 500 بالمئة خلال عهد محمود الثاني[4]. ومن البديهي أن أثر ذلك في الموظفين الرسميين كان خطيراً. لقد كان وبلا شك أحد الأسباب للانتشار الواسع للفساد الذي اشتكى منه معاصرو تلك الفترة، وللاضطرابات الاجتماعية المستمرة في السنوات الأخيرة من عهد محمود.

كانت الحاجة إلى المزيد من العائدات الضريبية موازية لمحاولات الإصلاح، أو على الأقل لمحاربة أكثر مساوئ إدارات المقاطعات. لقد حاول السلطان انتزاع المزيد من السلطات المالية والعسكرية التي تمتع بها الأعيان عبر تعيين موظفين رسميين يدينون بالولاء لإستانبول، وبخاصة جباة الضرائب وقادة العسكر. لقد تمَّ تطبيق هذه السياسات أولاً في منطقتين على سبيل التجربة، مقاطعة بورصة (التي كانت تدعى هودافنديغار في ذلك الوقت) وإقليم غاليبولي؛ وبالكاد تأثرت المقاطعات الأخرى في خلال حياة محمود الثاني. ولتعزيز قبضته على المقاطعات، بدأ السلطان أيضاً تحسين الاتصالات من خلال إدخال نظام للبريد وإنشاء الطرق، على الرغم من أن هذه الإجراءات كانت أيضاً محصورة في المناطق الأقرب إلى العاصمة. ولخدمة الهدف نفسه تمَّ إطلاق صحيفة عثمانية، أو بشكل أدق جريدة رسمية، واحدة باللغة الأجنبية المونيتور العثماني (The *Moniteur Ottoman*)، ومثيلتها باللغة العثمانية «تقويمي وقائي» (روزنامة الأحداث) في عام 1831.

لقد أمر محمود بإجراء إحصاء سكاني من أجل جمع العائدات عبر نظام ضريبي أكثر فعالية، ومن أجل تجنيد المزيد من الجنود. بدأ العمل بهذا الإحصاء عام 1828 ـ 1829، إلا أن هذا العمل توقف بسبب الحرب الروسية، وجرى تعداد

---

(4) من الصعب جداً الحصول على أرقام دقيقة للتضخم في هذه الفترة، إلاَّ أنَّ قيمة النقد العثماني الأساسي، القرش، قد انخفضت من ثمانية قروش للدوكا البندقي عام 1800 إلى 45 قرشاً للدوكا عام 1834. كما أنَّ المحتوى الفضي للنقد قد انخفض أيضاً من 5.4 إلى أقل من غرام واحد في خلال العقود الثلاثة من حكم محمود. راجع:
Şevket Pamuk (1994) «Money in the Ottoman Empire, 1326-1914», *in Halil İnalcik with Donald Quataert, An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, p.967, 970 and 975.

السكان فقط في عدد محدود من المقاطعات. لقد جعلت التقارير الإحصائية التي وضعت عام 1831 عدد السكان الذين خضعوا للإحصاء 3,7 ملايين. ولأنه تمَّ تعداد الرجال فقط، فإن هذا العدد ينبغي مضاعفته على الأقل للحصول على أرقام حقيقية، إلا أنه ومع ذلك فإن هذا الرقم يمثل فقط نصف عدد السكان الإجمالي. لقد أهمل مسؤولو الإحصاءات تعداد المسلمين، لأن هدفهم الأساسي كان أعداد المسيحيين الذين يدفعون ضريبة الرأس (الجزية) ونادراً ما جازفوا بالخروج من البلدات. ويرجّح أن العدد الواقعي الأدنى لسكان الإمبراطورية ككل (باستثناء شمالي أفريقيا) هو 23 مليون نسمة(5). استمر الإحصاء في السنوات اللاحقة، إلا أنه تمّت في عام 1844 المباشرة بإحصاء جديد كلياً وخاصة بهدف جمع مجنّدين. ولم تُعرف النتائج إلا بطريقة غير مباشرة (عبر كتّاب معاصرين اطّلعوا عليها)، إلا أن المجموع متضمناً شمال أفريقيا ومصر بلغ 35,350,000 نسمة(6).

التعليم

الشرط الأساسي الضروري الثاني الذي يلي تأمين الاعتمادات المالية أهمية لنجاح إصلاحات محمود، كان تأمين كادر قادر على تنفيذ الإصلاحات. لقد كانت هناك حاجة ماسّة للعثمانيين الذين يمتلكون معرفة بأوروبا وبعلومها وتكنولوجيتها، وبالتالي معرفة باللغات الأوروبية.

وبالنسبة للتعليم الرسمي بمعناه الحديث، فإن الجيش كان متقدماً كثيراً عن المؤسسات العثمانية الأخرى. لقد تمَّ إنشاء مدرسة عسكرية للطب، حيث يتم تعليم الطب الحديث: وهو ابتكار ذو مستقبل ثوري في مجتمع ما زال فيه الطب العلمي يقوم أساساً على أفكار اليونانيين القدماء. لقد أدّت دراسة الطب الحديث، والفيزياء والطبيعيات وبشكل حتمي تقريباً إلى قيام ذهنية عقلانية وإيجابية (علمية) عند الطلاب، وخرّجت مدرسة الطب العسكرية أعداداً استثنائية من المفكّرين والكُتّاب والناشطين الإصلاحيين لاحقاً في هذا القرن. وتم تأسيس مدرسة

(5) Kemal H. Karpat (1985) *Ottoman population 1830-1914: demographic and social characteristics*, Madison: University of Wisconsin Press, p.21-2.

(6) Kemal H. Karpat, op. cit., p.116.

للموسيقى العسكرية عام 1831، كما تَمَّ إنشاء أكاديمية عسكرية في مجقه في نواحي إستانبول عام 1834. وقد لعبت هذه الأكاديمية التي نُقِلَت لاحقاً إلى مقاطعة بانغلته وضمت الكثير من المدارس الأخرى، دور القوة الدافعة في تكوين الكوادر في أواخر عهد الدولة العثمانية والدول القومية المختلفة التي تلتها. وكان دور المدرّسين الأجانب، في كل هذه المدارس الجديدة، حاسماً، وكانت معرفة لغة أجنبية (الفرنسية في العادة) من المتطلبات الأساسية.

وعلى الصعيد المدني أيضاً، دفعت الحاجة إلى كوادر يتمتعون بمعرفة أوروبا وإحدى لغاتها إلى استحداث أنواع تعليم جديدة. لقد أرسل السلطان، ولأول مرة عام 1827، مجموعة صغيرة من الطلاب في بعثات دراسية إلى أوروبا، اتباعاً للمثال الذي وضعه محمد علي. إلا أنه من الطبيعي أن يكون الدور الرائد في تأمين الكوادر الجديدة محفوظاً لمكتب رئيس الكُتّاب القديم، ومكتب الخارجية الجديد. ففي هذا المكتب كان هناك على الأقل بقايا معرفة بأوروبا منذ زمن سفراء السلطان سليم. وكان هناك أيضاً مركز «مكتب الترجمة» (ترجمة أوداسي)، حيث بدأ الكثير من كبار رجالات الدولة العثمانية عملهم. وكما لاحظنا سابقاً، فإن المعاملات الدبلوماسية كانت تتم بشكل تقليدي في إستانبول من خلال الاتصال المباشر بين السفارات الأجنبية والباب العالي. وبسبب مشكلة اللغة، فإن كل المفاوضات كانت تتم بين المترجمين الرسميين للديوان الإمبراطوري ومترجمي السفارات المختلفة. وكان أعضاء من عائلات الفناريوت اليونانية في إستانبول يحتفظون بمركز المترجم للمجلس الإمبراطوري منذ القرن الثامن عشر. إلا أنه وبعد الثورة اليونانية لم يعد الباب العالي يعتبرهم مُوَالين وموثوقين، وتم إعفاء آخر مترجم يوناني من منصبه في عام 1821.

لقد ترك هذا الإجراء الحكومة العثمانية في أزمة اتصالات جدّية في وقت كانت فيه الاتصالات الدبلوماسية قد أصبحت أكثر فأكثر أهمية لاستمرارية الإمبراطورية. وقد تمّت عملية الترجمة بين أعوام 1821 و1833 عبر إجراءات بديلة مؤقتة، إلا أنه في عام 1833 تمَّ إنشاء مكتب الترجمة الجديد رسمياً. ولم يكن مجرد مكتب، بل كان أيضاً مؤسسة للتدريب، حيث تَعلّم صغار الإداريين القراءة والكتابة وتكلُّم اللغة الفرنسية ـ التي كانت اللغة الدبلوماسية في تلك الأيام. وقام السلطان في عام 1834 بإعادة تأسيس السفارات العثمانية في العواصم الأوروبية

الأساسية. واصطحب السفراء الجُدُد معهم حاشية من الكتّاب العثمانيين الشبّان، فساعدوا بذلك أيضاً على إيجاد كوادر حديثة منفتحة على الخارج. ونعثر على عنصرين أساسيين عندما نتفحص السير الذاتية للإداريين الإصلاحيين العثمانيين في القرن التاسع عشر، وهما الخدمة في مكتب الترجمة، وفي واحدة من السفارات العثمانية في الخارج.

معوّقات الإصلاحيين

لم يشهد عهد السلطان محمود الثاني سوى بدايات عملية الإصلاحات التي غيّرت الإمبراطورية في القرن التاسع عشر. وليس صحيحاً على الإطلاق أن الإصلاحات لم تكن سوى شكليّات، وأنها وُلدت ميتة أو أنها توقفت على عتبة الباب العالي. ففي النهاية، ومع إيجاد جيش وجهاز إداري على النمط الأوروبي، مدعومين بمؤسسات تربوية حديثة، تمَّ تحقيق قدر كبير من السيطرة المركزية الفعّالة على الإمبراطورية، إلا أن ذلك استغرق 50 سنة إضافية لتحقيقه.

إذا نظرنا إلى المشكلات التي أعاقت مساعي الإصلاح، في خلال عهد محمود وعهديّ خليفتيه عبد المجيد (1839 ـ 1861)، وعبد العزيز (1861 ـ 1876)، نرى أن هناك خمسة عناصر رئيسية قوّضت هذه المساعي.

أولاً، كان هناك نقص في الأشخاص المدرّبين بما فيه الكفاية والموثوقين. ولم تتجاوز أعداد الاشخاص المزوّدين بالمعرفة الضرورية للتقنيات الإدارية والعسكرية الجديدة المئات، حتى في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر. لقد كانت مؤسسات التدريب الجديدة قادرة فقط تدريجياً على إمداد الدولة بالمتخرجين المناسبين، وابتداءً من أربعينيات القرن التاسع عشر. وفي خلال ذلك الوقت، حتى الابتكارات الأكثر راديكالية، مثل إلغاء نظام الالتزام عام 1840، أو إدخال النظام الجديد لإدارة المقاطعات كان يجب تنفيذها عبر الأشخاص أنفسهم، مثل أعيان المقاطعات، التي هدفت الإصلاحات لإنهاء مفاسدهم.

ثانياً، كانت الإصلاحات نتيجة خيار سياسي مدروس اتخذ من القِمّة. لقد كانت مبنية على افتراض من جانب السلطان وبعض كبار مساعديه، أنه ينبغي إنقاذ الدولة عبر اعتماد الطرق الأوروبية. لم تكن سياسات الإصلاح مطلقاً نتيجة ضغط

شعبي ولذلك فقط افتقدت إلى قاعدة آمنة في المجتمع العثماني. وهذا ما يعني أنه كان من الممكن دائماً لتلك الفئات في داخل الطبقة الحاكمة، والتي تعارض الإصلاحات الغربية، أن توقفها أو تعطلها، ولو بصورة مؤقتة. ورغم أن الإداريين الإصلاحيين المرتبطين بشكل وثيق بفرنسا وبريطانيا كانت لهم اليد الطولى في الحكم في خلال معظم الفترة حتى عام 1878، إلا أنهم لم يحتكروا السلطة على الإطلاق. ولقد استغل محمود الثاني الصراع بين الفئات المختلفة ليبقى سيد الموقف، وفي السنوات الأخيرة تمكّن السياسيون الأكثر محافظة أو معاداة للغرب في بعض الأحيان من طرد الإصلاحيين بمساعدة السفارة الروسية أو القصر.

ثالثاً، ورغم أن التشريعات العقلانية قد حلّت تدريجياً محل التقاليد في الأعمال الإدارية، فإن نظام المحسوبية، الذي كان من خاصية النظام «الكلاسيكي» العثماني حيث يقوم كبار الموظفين الرسميين في الوقت نفسه برعاية الكثير من الأتباع الذين يعتمدون عليهم في معيشتهم من جهة، ويدعمونهم في صراعاتهم السياسية الداخلية المستمرة في المحاكم من جهة أخرى، كان لا يزال في مكانه. وهذا ما أدى إلى تعطيل الأعمال العقلانية للمؤسسات الجديدة وبخاصة في قسم «التعيينات والاستغناء عن الخدمات».

رابعاً، بعيداً عن الاختراق الذي حصل عام 1826، فقد انحصرت الإصلاحات في القرن التاسع عشر بوضع قوانين جديدة، وتنظيمات جديدة ومؤسسات جديدة، بدلاً من إلغاء القديمة منها. وقد أوجد ذلك في حينه نوعاً من الثنائية، فمثلاً، تعايش نظام التعليم التابع للعلماء والذي يعود بالأساس إلى العصور الوسطى مع التدريس الحديث باللغة الفرنسية في معاهد التدريب الجديدة، وعلى الرغم من أن التشريعات المعتمدة على القانون الأوروبي قد حلّت تدريجياً محل القانون العثماني في القرن التاسع عشر، إلا أنها تواجدت جنباً إلى جنب مع الشريعة الإسلامية المقدسة. ولم تكن الصلاحيات القانونية للمؤسسات القديمة منها أو الجديدة محدّدة دائماً بشكل واضح.

وأخيراً، يمكن القول ومن دون أدنى شك إن نقطة الضعف الأساسية للإصلاحات كانت في عدم وجود قاعدة اقتصادية ومالية لها. كانت الإصلاحات مكلفة مالياً، فقد أدخلت وللمرة الأولى نظام «الحكومة الكبيرة» إلى الإمبراطورية

(وليس هذا بالمقاييس الحديثة). لم تكن المصادر المالية الرسمية وببساطة كافية وتعرّضت المساعي لزيادتها لسوء الإدارة إلى أبعد حدّ. لقد ظلّت المشاكل المالية من دون حلّ طوال فترة الإصلاحات. ونتيجة لذلك، ظل مستخدمو الدولة يتلقون رواتب متدنية وغير منتظمة وبقي الفساد سائداً.

التوجهات الاقتصادية في السنوات الأخيرة من عهد السلطان محمود

يجب فهم التطورات الاقتصادية لعهد محمود الثاني وخلفائه المباشرين ضمن مجال الاتجاهات الاقتصادية العالمية. لقد خرجت بريطانيا من الحروب الثورية وحروب نابليون من دون أي منافس حقيقي لها كدولة تجارية عالمية وكقوة صناعية، وفي مواجهة هذه الوحدة الاقتصادية البريطانية، الشريكة التجارية التقليدية للأوروبيين في القارة الأوروبية وفي أميركا في أوائل القرن التاسع عشر، فقد دافع الأوروبيون عن أنفسهم بإدخال سياسات حماية لاقتصادهم الوطني. فرضت هذه السياسات بدورها على بريطانيا تكثيف مساعيها لفتح أسواق جديدة في أميركا الجنوبية وآسيا. وعقدت لهذا الهدف سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرّة مع عدد من الدول، التي فتحت بذلك أسواقها للمنتجات البريطانية ومنحت الصناعة البريطانية الاستخدام الحُرّ لمواردها الأولية.

لقد تمَّ حلّ شركة الشرق القديمة منذ عام 1825. وكانت نهاية احتكاراتها التجارية في الإمبراطورية العثمانية تعني أن التجار البريطانيين قد أصبحوا الآن أحراراً في ممارسة تجارتهم كما يشاؤون. وكانوا يتمتعون في الأراضي العثمانية بحماية الامتيازات، التي حصرت رسوم الاستيراد والتصدير بثلاثة بالمئة. وأكثر من ذلك، تمكن الروس في معاهدة أدرنة عام 1829 من انتزاع عدد من التنازلات التجارية من العثمانيين، والتي أخذت القوى الأوروبية الأخرى تطالب بها. ومع ذلك، بقيت بعض القيود التجارية سارية المفعول. وقد تضمنت احتكارات الدولة العثمانية لعدد من السلع المتنوعة، وتحديد الرسوم الجمركية الداخلية المدفوعة عن التجارة في داخل الإمبراطورية، وقدرة الحكومة المركزية على فرض رسوم طارئة، كتلك التي تفرض مثلاً في أوقات الحرب. عندما سعت الدولة العثمانية للحصول على دعم بريطاني ضد الخطر الذي مثله محمد علي عام 1838، عرض مصطفى رشيد باشا، مهندس التحالف مع البريطانيين، على الحكومة البريطانية معاهدة

للتجارة الحرة التي تستبدل كل الرسوم القائمة (بما فيها الرسوم الداخلية) بتعرفة جديدة واحدة للتجّار البريطانيين، قيمتها 12 بالمئة على التصدير وخمسة بالمئة على الاستيراد[7]. في غضون ذلك، استمرّ التجار العثمانيون بدفع الرسوم الداخلية الإضافية وقيمتها ثمانية بالمئة. وإضافة إلى ذلك، تمَّ إلغاء كل احتكارات الدولة، وكذلك الحق بفرض ضرائب طارئة. وفتحت المعاهدة المعروفة باسم بالطه ليمانه (على اسم القرية القائمة على البوسفور حيث كان قصر رشيد باشا)، الأسواق العثمانية بالكامل للتجار البريطانيين. وكالعادة، طالبت الدول الأوروبية الأخرى بالحقوق نفسها، وتم توقيع معاهدات تجارة حرّة مماثلة مع عدد من الدول الأخرى بين سنوات 1838 و1841.

كانت التجارة، وخاصة تصدير المنتجات الزراعية، قد تمّت بوتيرة أسرع منذ أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. كان أحد الأسباب أن الثورة الصناعية في إنكلترا قد أدت إلى انخفاض في أسعار السلع الصناعية وبالتالي إلى شروط تفضيلية لمصدري السلع الزراعية للدول الصناعية. وبالعكس، فإن انخفاض أسعار البضائع الصناعية البريطانية المستوردة جعلت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للحرفيين المحليين[8]. كان أحد نتائج معاهدات التجارة الحرة لأعوام 1838 ـ 1841، والتي تزامنت مع بداية التوسع الاقتصادي السريع في أوروبا والمعروف بـ «الازدهار الاقتصادي لمنتصف القرن»، أن التجارة الخارجية للإمبراطورية، والتي كانت قد زادت بنسبة حوالى 80 بالمئة بين عامي 1780 و1830، قد ازدادت بحوالى خمسة أضعاف في سنوات 1830 ـ 1870[9]. كانت النتيجة الأخرى للمعاهدة أن الحكومة العثمانية قد حُرمت وبالضبط من تلك العوامل المركنتلية (الاحتكارات والضرائب المتميزة) التي شكلت القاعدة المالية لإصلاحات محمد علي. وبقيت السياسة الاقتصادية للإمبراطورية في خلال القرن التاسع عشر كله سياسة ليبرالية تقليدية من دون أية محاولة لحماية الإنتاج الوطني. وبكل الأحوال فمن المشكوك فيه أن القوى الأوروبية كانت ستتساهل مع مثل هذه السياسة.

(7) Şevket Pamuk (1987) *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913: trade, investment and production*, Cambridge: Cambridge University Press, 19-20.

(8) Pamuk, op. cit., p.11.

(9) Pamuk, op. cit., p.149.

بالطبع، حمل التغيير في الوضع الاقتصادي للإمبراطورية معه رابحين وخاسرين. كان الرابحون تلك المجموعات المنخرطة مباشرة في التجارة العالمية المتوسعة. بشكل عام، لم يكن هؤلاء هم منتجي المحاصيل المصدرة أنفسهم: كان المنتجون الزراعيون المتجهون نحو التصدير على نطاق واسع نادرين نسبياً في الإمبراطورية العثمانية، حيث ساد مالكو الأراضي الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولم يكن في مقدور صغار المزارعين التصدير كلٌّ على حدة. ومن جهة أخرى، فإن وجود الكثير من المزارع الصغيرة قد جعل من الصعب على الأجانب أن يخترقوا الشبكات الاقتصادية. لقد كان الوسطاء بين صغار المزارعين والصناعة الأوروبية هم المستفيدين[10]. في المجال العثماني، كان هؤلاء الوسطاء تجاراً يونانيين بمعظمهم، وبدرجة أقل تجاراً أرمن لهم ارتباطاتهم الدولية. وقد موّلت أعمالهم المتوسعة شبكة من المصرفيين الأرمن بمعظمهم. كان الكثير من التجار اليونانيين والمصرفيين الأرمن يتمتعون بوضع الأجانب الفخري في ظل نظام البراءة فكان مسّهم من قبل الحكومة العثمانية لذلك محظّراً عملياً. وأصبح مركزهم قوياً في خلال القرن التاسع عشر، ليس فقط مقارنة برعايا السلطان المسلمين وإنما أيضاً مقارنة بالشركات الأجنبية التي حاولت اختراق أسواق الشرق الأدنى بمفردها، إلا أن محاولاتها غالباً ما كانت تُحبط بنجاح من قبل المسيحيين المحليين.

كان هناك أيضاً خاسرون، نجدهم في الصناعات الحرفية التقليدية، المنظمة في طوائف حرفية، وخاصة في المدن والبلدات، مثل المرافئ الأساسية التي كان لها صلات مباشرة بالعالم الخارجي. وتُظهر الوقائع أن بعض هذه الحرف على الأقل، كالإنتاج الهام لخيوط القطن، قد تأثرت بشكل كبير بمنافسة البضائع الأوروبية المنتجة صناعياً، كما تأثرت صناعة الملابس ولكن بشكل أقل. وكانت النتيجة انخفاضاً في الدخل وبطالةً.

إلا أنه لا يجب المبالغة في آثار اندماج الإمبراطورية العثمانية في النظام الاقتصادي الأوروبي. إذ تشير التقديرات إلى أنه حتى في عام 1870 لم تصل

(10) وهذا هو في الحقيقة الاستنتاج الرئيسي لرشاد قصبة:
Reşat Kasaba's (1987) *The Ottoman Empire and the world economy: the nineteenth century*, Albany: SUNY Press.

التجارة الأجنبية إلى أكثر من 7 أو 8 بالمئة من مجمل الإنتاج (وإلى حوالى 12 إلى 16 بالمئة من الإنتاج الزراعي)[11]. وقد وصلت حصة الاستيراد من الناتج القومي العام للإمبراطورية إلى حوالى 3 إلى 4 بالمئة في عام 1840[12]. وأكثر من ذلك، فقد انتشرت آثار الاندماج بشكل عشوائي، وقد كانت المناطق الساحلية والمدن الكبرى الأكثر تأثراً بينما تأثّر الداخل المتعذر بلوغه بشكل أقل بكثير. ولكن وحتى في المناطق الأكثر انعزالاً، كان للاندماج الاقتصادي آثاره غير المباشرة: فقد تقلّبت أسعار القمح في الأسواق الداخلية مثلاً، مع تغير الأسعار في السوق العالمية.

لم تلعب القروض الأجنبية للإمبراطورية العثمانية، أو الاستثمارات في البنى التحتية أو في الصناعة أيَّ دور بعد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. كانت هناك بعض المحاولات الأولى لإنتاج صناعي محلي على شكل معامل لإنتاج الألبسة، والمعدات والأعتدة العسكرية للجيش الجديد. كانت هذه المعامل محصورة أو بأكثريتها مقاولات حكومية وكانت تحت إشراف هيئات حكومية مثل دار الضرب أو مكتب السرعسكر. وكان العمال في هذه المعامل يشكلون جزءاً من الجيش. وأشهر مثال من بين هذه المعامل جميعاً كان الفيزانة (معمل فاز). والفاز هي عبارة عن قبعة حمراء من دون حرف أصلها من المغرب (الطربوش)، وقد تمَّ اختيارها كلباس رسمي للرأس في الجيش الجديد وللمستخدمين المدنيين بعد القضاء على الإنكشارية عام 1826. ولفترة معينة كانت الطرابيش تشترى من تونس، إلا أنه عام 1835 تمَّ إحضار عدد من الحرفيين التونسيين إلى إستانبول. وفي عام 1839 (بعد وفاة محمود الثاني)، توسعت صناعة الفاز وتمركزت في جناح من القصر على رأس القرن الذهبي. وفي ذلك الوقت بدأت هذه المعامل أيضاً بإنتاج الألبسة، إلا أنها كانت ما تزال تعتمد على قوة الحيوان. وفي منتصف الأربعينيات تمَّ إدخال المحركات البخارية. وقد تمَّ فتح معامل مشابهة في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت مخصصة للجيش ولم يكن لها أي نشاط تجاري.

---

(11) Pamuk, op. cit., p.40.

(12) Pamuk, op. cit., p.26.

الفصل الخامس

عصر التنظيمات
(1871-1839)

توفي السلطان محمود الثاني بالسلّ في 30 حزيران/يونيو عام 1839، قبل أن تصل أخبار خسارة العثمانيين أمام المصريين في نصيبين إلى إستانبول. وقد حكم ابنه الأكبر عبد المجيد، الذي خلفه، من عام 1839 إلى عام 1861. لم تسجل وفاة محمود بداية فترة ردّ فعل، كما فعل موت سليم الثالث عام 1807. لقد استمرت السياسة المركزية والإصلاحات التحديثية جوهرياً في الاتجاه نفسه لجيل آخر. في الواقع، تُعرف الفترة من عام 1839 إلى عام 1876 في التاريخ التركي بعصر التنظيمات (الإصلاحات) بامتياز، على الرغم من أن البعض قد يرى في الحقيقة أن فترة الإصلاحات قد انتهت في عام 1871. كان التعبير تنظيماتي خيرية يستخدم حتى قبل عام 1839، كما في القرار الإمبراطوري لإنشاء المجلس الأعلى للأحكام العدلية[1]. وهذا ما يُظهر الاستمرارية بين عهد محمود الثاني وعهود خلفائه. كان الاختلاف الرئيسي أن مركز النفوذ قد تحول الآن من القصر إلى الباب العالي أي الإدارة. ومن أجل إيجاد جهاز قوي وحديث يمكن إدارة الإمبراطورية بواسطته، ساعد محمود في البدء بتحويل مؤسسة الكتّاب إلى شيء يماثل الإدارة الحديثة، وبذلك جعلها قوية جداً حتى أن خلفاءه الأضعف قد فقدوا السيطرة على الجهاز الإداري في معظم الوقت.

---

(1) راجع، من أجل تعبير التنظيمات.
Roderic H. Davison (1973) *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*, New York: Gordian, p.42 (originally published by Princeton University Press in 1963); for the High Council, see Davison, op. cit., p.28.

منشور الكلخانة الإصلاحي

ازداد النفوذ الأجنبي وبقوة في عهد خلفاء محمود، وبخاصة البريطاني، على صنّاع السياسة في إستانبول. وقد دعمت بريطانيا، ولجيل كامل بعد الأزمة المصرية الثانية، استمرار وجود الإمبراطورية العثمانية كحاجز أمني في وجه ما كانت تراه لندن على أنه سياسة توسعية روسية خطيرة. لقد لعب ستراتفورد كاننغ المبغض للروس (أصبح منذ عام 1852 اللورد ستراتفورد دي ردكليف)، والذي كان سفيراً لبريطانيا في إستانبول منذ عام 1841 إلى عام 1858 وكان على علاقة طيبة جداً بالكثير من القادة العثمانيين الإصلاحيين، دوراً حاسماً في هذا الدعم البريطاني.

لقد تزامنت بداية التنظيمات مع محاولات حلّ الأزمة المصرية الثانية. فقد صدر، عندما كانت الدولة العثمانية في أسوأ أيامها، مرسومٌ سلطاني في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1839، وضعه الإصلاحي القيادي ووزير الخارجية رشيد باشا، إلا أنه نُشر بإسم السلطان الجديد، وقد تمّت قراءته خارج أبواب القصر (في ساحة حديقة الورد ومن هنا جاء اسمه كلخانه خطي شريف، الخط الشريف لحديقة الورد)[*]، أمام تجمّع من كبار الرسميين العثمانيين والدبلوماسيين الأجانب. لقد كان بمثابة بيان نوايا من جانب الحكومة العثمانية، وَعَدتْ فيه، في الواقع، بأربعة إصلاحات أساسية:

- وضع ضمانات لحياة رعايا السلطان ومعتقداتهم وممتلكاتهم.
- نظام ضريبي منهجي يحل محل نظام الالتزام.
- نظام تجنيد للجيش.
- مساواة جميع الرعايا أمام القانون، بغض النظر عن انتمائهم الديني (على الرغم من أنه قد تمّت صياغة هذا البند في الوثيقة بطريقة غامضة)[2].

(*) يرى البعض أن كلمة كلخانة تعود إلى قصر كلخانة حيث تمّت قراءة المنشور.

(2) وقد كان ما قاله السلطان حرفياً هو: «إنَّ موضع رعايتنا هم ومن دون استثناء السكان من المسلمين والملل الأخرى من رعايا السلطنة الإمبراطورية». ولم يذكر المسلمون بشكل منفصل في النسخة الفرنسية من النص الذي وزع من قبل الباب العالي. (Davison, op. cit., p.40).

ومنذ إعلانه احتدم الخلاف حول خاصّية، وبالأخص مصداقية، هذا المنشور وسياسات التنظيمات القائمة عليه. لا شك في حقيقة أن الإعلان عن هذا المنشور في هذا الوقت بالذات كان تحركاً دبلوماسياً، هدف إلى كسب دعم القوى الأوروبية، وخاصة بريطانيا، للإمبراطورية في صراعها مع محمد علي. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن النص كان يعكس الاهتمامات الحقيقية لمجموعة الإصلاحيين وعلى رأسهم رشيد باشا. كانت الإصلاحات الموعودة استمراراً وبوضوح لسياسات محمود الثاني. إن المطالبة بضمانات لحياة ومعتقدات وممتلكات الرعايا، إلى جانب كونها صدى للأفكار الليبرالية التقليدية كما فهمها رجال الدولة العثمانيون الذين زاروا أوروبا وعرفوا اللغات الأوروبية، فقد عكست أيضاً رغبة الإداريين العثمانيين بالتخلص من وضعهم الحسّاس كعبيد للسلطان. كانت الضرائب، والتجنيد بالطبع اثنين من الاهتمامات الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمحمود. كان الوعد بالحقوق المتساوية للمسيحيين العثمانيين، وبالطريقة الغامضة التي صيغ بها، مُعَدّاً وبالتأكيد من جهة للاستهلاك الأجنبي. ومن جهة أخرى، كان واضحاً أن رشيد باشا وعدداً من زملائه اعتقدوا ـ أو على الأقل أَمِلوا ـ، أنه سوف يوقف نمو الحركات القومية والانفصالية بين الطوائف المسيحية، وأنه سوف يلغي ذرائع التدخل الأجنبي، وخاصة الروسي.

على المدى القصير، حقّق منشور الكلخانه وبالتأكيد هدفه على الرغم من أنه من الصعب تحديد مدى إسهامه في قرار القوى العظمى لإنقاذ الإمبراطورية.

حلّ للأزمة المصرية

لو لم تتدخل القوى العظمى لتركت الإمبراطورية العثمانية عملياً غير قادرة على الدفاع عن نفسها بعد خسارتها في نصيبين، ولكان عليها الخضوع لمطالب محمد علي (حكم وراثي على مصر، وسوريا وأضنه). ردّة فعل بريطانيا كانت سريعة، فأعطت أوامرها لأسطولها البحري بقطع الاتصالات بين مصر وسوريا، واتخذت المبادرة للاتصال بالقوى الأساسية الخمس (روسيا، النمسا، بروسيا، فرنسا وبريطانيا نفسها). استمرت المفاوضات الدبلوماسية لأكثر من سنة، كانت كل من روسيا وبريطانيا تضغطان معاً من أجل جلاء المصريين عن سوريا، بينما خرجت فرنسا بدعم متزايد لمحمد علي. وفي النهاية، يئست الدول الأخرى من

الحصول على تعاون فرنسي، فوقَّعت كل من روسيا، بروسيا، النمسا وبريطانيا في 15 تموز/يوليو 1840 اتفاقية مع الباب العالي تتعهد فيها بدعم عسكري للسلطان. وقامت البحرية البريطانية في أواخر عام 1840 بقصف المواقع المصرية في داخل وحَوْلَ بيروت وأرسلت حملة عسكرية نزلت فيها، وأدى ذلك، بالتزامن مع الثورات التي انتشرت ضد حكم إبراهيم باشا التعسّفي، إلى إجباره على الانسحاب من سوريا. استمرت المفاوضات الدبلوماسية لوقت أطول، إلا أن القضية كانت قد سُوِّيت في الأساس. فقد قبل محمد علي في تموز/يوليو 1841 خسارة مقاطعاته السورية في مقابل حكمه الوراثي لمصر، والتي بقيت اسمياً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى عام 1914.

الاضطرابات الداخلية والسياسات الدولية

مع نهاية الأزمة المصرية الثانية تناقصت وبشكل ملحوظ التوترات في الشرق الأوسط. لم تنتهِ المشاكل الجوهرية للإمبراطورية الناشئة عن الاضطرابات المتزايدة بين القوميات والمجموعات المختلفة، والتي لم تتمكن الحكومة المركزية من حلها أو السيطرة عليها، إلا أنها ولحوالى 15 سنة لم تؤدِ إلى تدخل على صعيد واسع من قبل القوى العظمى في أوروبا.

لقد انفجر الصراع الطائفي الداخلي الأكثر عنفاً لهذه السنوات في لبنان. كان الأمير بشير الثاني هو الرجل القوي في هذه المنطقة، وكان ينتمي إلى طائفة الدروز[3] الدينية الصغيرة[*]، إلا أنه تحول إلى المسيحية وحكم جبل لبنان من موقعه الحصين في جبال الشوف لحوالى 50 عاماً. لقد ربط مصيره إلى حد بعيد بمصير قوات الاحتلال المصرية، وعندما أُجبرت هذه الأخيرة على الانسحاب من سوريا، أصبح وضعه صعباً وتم طرده من قبل رؤساء العشائر الدرزية. وبعد انتقال السلطة عام 1843، طبقت الحكومة العثمانية نظام القائمقاميَّتين، حيث أصبح جبل

---

(3) الدروز هم جماعة تتكلم اللغة العربية وتعيش في جبال الشوف في لبنان وفي منطقة حوران في سوريا. وهم يعتنقون ديانة «سرية»، تفرعت من طائفة الشيعة الإسماعيلية في مصر القرن الحادي عشر.

(*) والأصح أنه كان ينتمي لطائفة المسلمين السُنّة قبل تحوله الديني إلى المسيحية، وبالتحديد الطائفة المارونية.

لبنان شمالي طريق بيروت ـ دمشق محكوماً من قبل قائمقام مسيحي ماروني، بينما كانت المنطقة جنوبي الطريق تحكم من قبل حاكم درزي، وكان الاثنان تابعين لوالي صيدا، الذي انتقل مركزه الآن إلى بيروت.

ولأن هذا التقسيم لم يأخذ بعين الاعتبار الخاصية المختلطة للسكان في الشمال والجنوب، لم تلبث أن وقعت الاضطرابات، التي تطورت في عام 1845 إلى حرب واسعة النطاق، حيث قام الدروز بإحراق عدد من القرى المسيحية المارونية. وتحت ضغط القوى العظمى ـ الفرنسيون كانوا قد فرضوا أنفسهم حماة للمسيحيين الموارنة في لبنان (الذين كانوا يعترفون بالبابا ولذلك كان ينظر إليهم رسمياً على أنهم كاثوليك)، والبريطانيون حماة للدروز، والروس حماة للمسيحيين الروم الأرثوذكس ـ عاقب العثمانيون قادة الدروز بقسوة وأقاموا مجالس استشارية تمثل الطوائف المختلفة في كل قائمقامية. وقد أحجمت هذه المرة القوى العظمى عن التدخل المباشر.

حرب القرم

كانت حرب القرم واحدة من الصراعات الدولية في ذلك الوقت، (1853 ـ 1856)، وكان لها سبب ظاهري هو التنافس حول ما إذا كانت الكنيسة الكاثوليكية أو الأرثوذكسية هي التي يجب أن تشرف على الأماكن المقدسة في فلسطين، وبخاصة كنيسة القيامة في بيت لحم. توسطت فرنسا لصالح الكاثوليك، بينما دافعت روسيا عن حقوق الأرثوذكس. خُوّلت الكنيسة الكاثوليكية بوضع متميز عام 1740، إلا أن حقيقة أن أضعافاً مضاعفة من الحُجّاج الأرثوذكس لا الكاثوليك قد زارت الأراضي المقدسة عبر الزمن، أدت إلى تقوية مركز الكنيسة الأرثوذكسية. فأخذت فرنسا مدعومة من النمسا، تطالب الآن بإعادة تأكيد الوضع المتميز للكاثوليك. أما روسيا فقد أرادت إبقاء الوضع القائم على حاله بالقوة. وحاول الباب العالي المرتبك إرضاء كل الأطراف في الوقت نفسه.

كانت الأسباب الحقيقية خلف المواقف العدوانية لفرنسا وروسيا بمجملها تقريباً محلية. فقد كان كل من نابليون بونابرت رئيس الجمهورية الثانية القائمة حديثاً في فرنسا (الذي سيصبح لاحقاً الإمبراطور نابليون الثالث)، والقيصر الروسي يحاولان كسب دعم شعوبهما باللجوء إلى استغلال المشاعر الدينية.

وقد بدأ التدهور الخطير عندما طالب المبعوث الروسي في إستانبول في الخامس من أيار/ مايو 1853، بالحق في حماية ليس فقط الكنيسة الأرثوذكسية (إدعاء قائم على قراءة متحيزة للامتيازات التي منحت عام 1774) وإنما أيضاً سكان الإمبراطورية الأرثوذكس، وهم يشكلون أكثر من ثلث سكان الإمبراطورية العثمانية. رفض الباب العالي الخضوع لروسيا مدعوماً من قبل قناصل كل من فرنسا وبريطانيا. فأعلنت روسيا أنها سوف تحتل إمارتي الأفلاق والبغدان إذا لم يقبل الباب العالي مطالبها، وفي تموز/ يوليو عبرت قواتها إلى الإمارتين. وفشلت مساعي وساطة الساعة الأخيرة من قبل فرنسا، بريطانيا، النمسا وبروسيا. طالبت الدولة العثمانية بإخلاء الإمارتين، وعندما لم يحدث ذلك، أعلنت الحرب على روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر. وتحت ضغط الرأي العام المعادي لروسيا بقوة، وضغط الحكومة الفرنسية، آثرت الحكومة البريطانية الآن الحرب رسمياً في 28 آذار/ مارس 1854. لم تكن أي من القوى العظمى ترغب في الحرب، إلا أنهم جميعاً قد حشروا أنفسهم في الزاوية ولم يعد بإمكانهم الخروج منها من دون خسارة معنوية خطيرة.

لقد كان موقف النمسا من الصراع متأرجحاً منذ البداية، إلا أنه تدريجياً أصبح معادياً للروس أكثر فأكثر، حتى أن مجرد المخاطرة بالتعرض لهجوم من النمسا أجبرت روسيا على الانسحاب من الإمارتين في تموز/ يوليو. وهكذا فإن الحملة العسكرية الفرنسية/ البريطانية، التي كانت قد أرسلت إلى الشرق وكان متوقعاً لها أن تحارب في البلقان، تُركت من دون هدف فنزلت في القرم بدلاً من ذلك، وهكذا وقعت «حرب القرم».

لم تجلب الحرب لأي طرف أي إنجاز أو ربح. كان الانتصار الرئيسي الوحيد للحلفاء احتلال المدينة الروسية المحصنة سباستبول، إلا أن الثمن لناحية المعاناة والإصابات في خلال شتاء عام 1854 ـ 1855 (عندما أعاد فلورنس نايتنغال تنظيم المستشفى الذي أسسه الجيش البريطاني في ثكنة السليمية في أشقودره من ضواحي إستانبول) كان باهظاً جداً.

ولذلك كانت جميع الدول المحاربة عام 1855 مستعدة للمفاوضات. وعقد مؤتمر للسلام في باريس في شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) عام 1856، نتج عنه معاهدة تضمنت المطالب الأساسية لفرنسا، وبريطانيا والنمسا.

ورغم أن الحرب قد حصلت دفاعاً عن الإمبراطورية العثمانية، فإنه لم تتم استشارتها رسمياً في شروط معاهدة السلام وكان عليها قبولها كما هي. أكثر النقاط أهمية في معاهدة السلام هذه كانت:

- تجريد البحر الأسود من السلاح (وكذلك الجانب التركي منه!)؛
- إنهاء النفوذ الروسي في الأفلاق والبغدان؛
- ضمان وحدة أراضي واستقلالية الإمبراطورية العثمانية من جانب كل القوى الأوروبية الرئيسية.

وبتوقيعها على معاهدة باريس، قُبلت الإمبراطورية العثمانية رسمياً في «المجموعة الأوروبية»، أي في نظام «القوى العظمى» الذي حاول منذ خسارة نابليون ومؤتمر فيينا الحفاظ على توازن القوى الأوروبية. إلا أن الضعف المالي والعسكري للعثمانيين كان يعني بقاءهم هدفاً للمؤامرات الدبلوماسية الأوروبية بدلاً من كونهم مشاركين فاعلين في هذه المجموعة. وتم وضع مرسوم إصلاحي يتضمن وعوداً مدروسة في عام 1839، وتم إملاؤه بالكامل من قبل قناصل فرنسا وبريطانيا في إستانبول، وقد نُشر بالتزامن مع مؤتمر السلام لتعزيز هيبة العثمانيين. وتم إعلام القوى الأوروبية رسمياً بالإعلان، وأعلنت هذه الدول أن ذلك يزيل أي سبب للتدخل الأوروبي في العلاقات بين السلطان ورعاياه[4]. ولم تكن هذه الضمانة، كما سيتضح، سوى رسالة ميتة.

لقد كان لحرب القرم نتائج بعيدة المدى في الإصلاحات في داخل الإمبراطورية وفي ماليتها، إلا أننا سنعرض لهذه المسائل لاحقاً. أما الآن فقد تمَّ الحفاظ على وحدة الإمبراطورية بالفعل وسيمر عشرون عاماً قبل أن يتعرض وجودها للخطر مجدداً.

المسألة الشرقية مجدداً

وفي أثناء ذلك فإن النمط القديم لسياسات المسألة الشرقية ودبلوماسيتها عاد للظهور مجدداً. وكما في صربيا، واليونان والأزمات اللبنانية، كان الجوهر في

(4) Davison, op. cit., Appendix A, p.413.

الأساس هو نفسه دائماً: عدم رضى مجموعات من السكان (مسيحية بمعظمها) في الإمبراطورية يتفجر بشكل انتفاضات مناطقية، يكون سببها جزئياً حكومة سيئة وجزئياً أيضاً القوميات المختلفة التي كانت منتشرة في ذلك الوقت. وقد تدخلت واحدة من القوى العظمى دبلوماسياً، وحتى عسكرياً، للدفاع عن قضية المسيحيين المحليين. وبسبب حالة التنافس الداخلي السائدة بين هذه القوى، فإن هذا التدخل قد دفع القوى الأساسية الأخرى للتدخل للحفاظ على «توازن القوى». وعادة ما تكون النتيجة النهائية خسارة السيطرة من قبل الحكومة المركزية العثمانية.

وهذا ما حدث بالضبط عندما تطورت المشاكل بين المسيحيين الموارنة والدروز في جبل لبنان إلى حرب أهلية جديدة عام 1860. لقد ثار الفلاحون الموارنة، مدعومين من قبل رجال دينهم، ضد الإقطاعيين (الموارنة والدروز معاً)، وتدخل المقاتلون الدروز، وقتلوا الآلاف من الفلاحين الموارنة. وبعد ذلك بوقت قصير، في تموز/يوليو 1860، قام بعض الغوغاء المسلمين بقتل أكثر من 500 مسيحي محلي في دمشق دعماً للدروز. وهذا ما دفع القوى العظمى للتدخل بمبادرة من فرنسا. وصلت حملة عسكرية، نصفها من الفرنسيين، إلى بيروت، على الرغم من المساعي العثمانية لمنع وصولها باتخاذ إجراءات تأديبية صارمة. لقد تمَّ التصدي للمساعي الفرنسية الهادفة لإعادة تنظيم الإدارة في سوريا بكاملها من قبل الباب العالي بدعم من بريطانيا. وفي النهاية، أصبحت الأجزاء المسيحية من الساحل وجبل لبنان بأكثريتها مقاطعة تحت الحكم الذاتي بإدارة متصرف مسيحي [عثماني]، يعين بموافقة القوى العظمى.

وتجدَّد هذا المثال عندما وقعت ثورة في جزيرة كريت عام 1866. بدأت الثورة كاحتجاج ضد سوء الإدارة العثمانية في الجزيرة، ثم تحولت إلى حركة قومية للوحدة مع اليونان. أدّى الصراع إلى تأجيج الرأي العام في كل من اليونان، حيث تمَّ تجنيد المتطوعين وإرسالهم لدعم الثوار في الجزيرة، وبين المسلمين في الإمبراطورية العثمانية (في جزيرة كريت أقلية هامة من المسلمين)، وأصبحت الدولتان في عام 1867 على حافة الحرب. وحثَّت روسيا، حيث الدعم الكبير لرعايا السلطان الروم الأرثوذكس، الدول الأوروبية على التدخل إلى جانب الثوار وعلى ضم كريت إلى اليونان، إلا أن تردد بعض الدول الأوروبية منع القوى العظمى من اتخاذ عمل مباشر. لقد أجبر الضغط الأوروبي المشترك الباب العالي

على إعلان عفو عن الثوار وتبني إصلاحات في إدارة مقاطعة كريت تعطي المسيحيين المزيد من النفوذ، إلا أن التدخل الأجنبي لم يذهب إلى أبعد من ذلك وانتهت الثورة بنهاية عام 1868.

وفي أثناء ذلك كان الحماس القوي ينتشر أيضاً في البلقان، مدفوعاً بنهوض الحركة المؤيدة للسلافية في روسيا (التي كان القنصل الروسي القوي في إستانبول، إغناتياف من مؤيديها المتحمسين) وكانت صربيا مركز هذه الاضطرابات. وعندما ثار الفلاحون المسيحيون في البوسنة والهرسك ضد الإقطاعيين المسلمين المحليين، حوّل الصرب ومتمردو الجبل الأسود هذه الانتفاضات إلى حركة قومية. وقد حدث هذا في عام 1853، وفي سنوات 1860 ـ 1862، ومجدداً في عام 1875. دعم الجبل الأسود عام 1860 وبشدة ثورة في البوسنة والهرسك. وعندما قمع الحاكم العثماني في البوسنة الثورة واحتل الجبل الأسود، تدخلت القوى العظمى لإنقاذ وضع الحكم الذاتي للإمارة الجبلية الصغيرة. وأدَّت ثورة عام 1875، إلى تفجر سلسلة من الأحداث كادت أن تؤدي إلى إنهاء الوجود العثماني في أوروبا.

التنظيمات

مما لا شك فيه أن استمرار الضغوطات الأجنبية كان دافعاً هاماً للإصلاحات القانونية والإدارية الداخلية التي أُعلنت في خلال فترة التنظيمات (1839 ـ 1871). وهذا صحيح بشكل خاص فيما خصَّ الإصلاحات المتعلِّقة بوضع الأقليات المسيحية في الإمبراطورية. لقد ضغطت القوى الأوروبية لتحسين أوضاع هذه المجموعات، التي كانت في التركيبة العثمانية التقليدية بمرتبة رعايا من الدرجة الثانية. وقد استطاعت تدريجياً وبالتأكيد من تحقيق المساواة مع الأكثرية الإسلامية، على الورق على الأقل. إلا أن هذا لم يدفعهم (ولا دفع القوى العظمى) إلى التغاضي عن الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظل نظام الملّة القديم. كانت القوى العظمى مدفوعة جزئياً بالتأكيد في توسيع نفوذها من خلال تطوير علاقاتها مع المجموعات الطائفية ـ الكاثوليك والرسوليون (أعضاء الكنائس الشرقية التابعين للكرسي الرسولي) تابعون لفرنسا والنمسا، الأرثوذكس لروسيا، الدروز والبروتستانت للبريطانيين ـ إلا أن التضامن المسيحي الحقيقي قد لعب دوراً

هاماً أيضاً. شهد العصر الفيكتوري ازدياداً ملحوظاً في التعصب الديني وفي نشاط الإرساليات الدينية والحركات المسيحية المتطرفة. لقد تزايدت نشاطات الإرساليات الدينية في الإمبراطورية العثمانية وقدمت لأنصارها في الوطن معلومات ـ متحيزة غالباً ـ عن الاحداث الجارية في الإمبراطورية، فأوجدت بذلك قدراً كبيراً من التدخل من قبل الرأي العام.

إلا أنه سيكون من الخطأ أن نعزو الإصلاحات إلى الضغط الأوروبي لوحده. فمرسوم الكلخانه الصادر عام 1839، الذي استخدم لكسب التأييد الأجنبي أو لتجنب التدخل الخارجي، قد كان أيضاً نتيجة اقتناع حقيقي بأن الطريقة الوحيدة لإنقاذ الإمبراطورية هي في إدخال إصلاحات على النمط الأوروبي.

كما غطت إصلاحات ما بعد عام 1839 المجالات نفسها التي تضمنها برنامج محمود الثاني: الجيش، الإدارة المركزية، وإدارة المقاطعات، الضرائب، التعليم والاتصالات. وما كان جديداً هو تركيز أكبر على الإصلاحات القضائية وعلى الإجراءات الاستشارية.

الإصلاحات العسكرية

لقد توسَّع الجيش، الذي أخذ يُطلق عليه الآن القوات النظامية، وجُهِّز بمعدات أوروبية حديثة في خلال هذه الفترة. وقد حاول السلطان محمود إدخال نظام التجنيد الإجباري مستلهماً التجربة المصرية. وقد تمّ الآن ومنذ العام 1845 وما بعده، إدخال هذا النظام رسمياً في معظم مناطق الإمبراطورية[5]. وأصبحت الخدمة العسكرية مطلوبة رسمياً من المسيحيين أيضاً (أو بالمفهوم العثماني، مسموحاً لهم بها)، وبما أنه كان من المتوقع أن يسبب هذا الأمر توتراً لا يمكن السيطرة عليه في داخل الجيش، فإن العثمانيين سرعان ما أعطوا خيار دفع بدل

(5) استغرق فرض التجنيد الإجباري بعض الوقت. لقد نوقش في نهاية عهد محمود، وكان واحداً من بنود مرسوم الكلخانة. وقد صدرت تشريعات الجيش الجديد التي تضمنت نظاماً للتجنيد الإجباري في أيلول/سبتمبر 1843. وتمّ تنفيذ نظام التجنيد بالقرعة في عام 1848.
Cf. Erik-Jan Zürcher (1999) «The Ottoman conscription system in theory and practice 1844-1918», in Erik-Jan Zürcher (ed.) *Arming the state: military conscription in the Middle East and Central Asia 1775-1925*, I.B. Tauris, p.82.

عسكري (بدلي عسكري)، والذي كان المسيحيون بأكثريتهم يفضلونه. وكان بإمكان المسلمين أيضاً اللجوء إلى الدفع بدل الخدمة، إلا أن المبلغ المطلوب كان باهظاً جداً بالنسبة لمعظم الناس. كانت بعض الفئات، مثل ساكني إستانبول والبدو، معفاة من الخدمة، إلا أنه أصبحت الخدمة الإلزامية بالنسبة لتلك المجموعات التي كان عليها تقديم المجندين للجيش، عبئاً مكروهاً ومخيفاً. كانت الخدمة العادية لمدة خمس سنوات، إلا أنه إذا تمَّ ضم الأشكال المختلفة للخدمة مع الاحتياط المحلي، فإن المجموع قد يصل إلى 22 عاماً.

كان التطور الأكثر أهمية، من الناحية التنظيمية (بعيداً عن الإحصاء الجديد الذي شرحناه سابقاً) هو إنشاء جيوش المقاطعات مع قياداتها المحلية الخاصة عام 1841. وقد وضعت هذه الجيوش تحت إمرة السرعسكر في إستانبول، ما أنهى سيطرة حكام المقاطعات والأعيان على الحاميات المحلية. والأكثر إثارة لناحية المعدات العسكرية كان بناء أسطول بحري جديد مزود بسفن حربية مدرعة، فقد تطورت البحرية في خلال عهد السلطان عبد العزيز (1861 ـ 1876)، الذي كانت له اهتمامات خاصة في كل ما يتعلق بالمعدات العسكرية، وأصبحت في المرتبة الثالثة من ناحية الحجم في أوروبا. إلا أن نوعية العاملين في البحرية كانت متخلفة كثيراً عن العاملين في معظم الأساطيل الأوروبية، ولذا لم تتحول البحرية العثمانية أبداً إلى قوة فعّالة.

إصلاح الإدارة المركزية

كان التطوُّر الأساسي في النظام الإداري على مستوى المركز في هذه الفترة تطبيق العقلنة والتخصُّص، حيث تمَّ التأسيس التدريجي لمجموعة كاملة من الوزارات والمجالس على النمط الأوروبي.

وكما أشرنا أعلاه، فإن مركز النفوذ في داخل الحكومة في هذه الفترة قد تحول بشكل واضح من القصر إلى الإداريين المتحررين الجدد التابعين للباب العالي. كما كان دور وأهمية وزير الشؤون الخارجية في داخل التركيبة الإدارية الكاملة للباب العالي مميزاً. كان رجال الدولة الأساسيون في التنظيمات، رشيد باشا وتلميذه علي باشا وفؤاد باشا معاً، قد عُيِّنوا وزراء للخارجية 13 مرة، وقد احتفظوا بهذا

المركز وبشكل مستمر تقريباً في خلال الفترة بكاملها (باستثناء سنوات 1841 ـ 1845). لم تقم الوزارة بمتابعة الشؤون الخارجية فقط، وإنما لعبت دوراً رائداً في إعادة تشكيل إصلاحات الإدارة الداخلية، والقضاء والتربية. وهناك عدة أسباب لهذا الأمر. كان عمل الوزارة العادي، أي متابعة العلاقات الخارجية بحد ذاته ذا أهمية متنامية منذ القرن الثامن عشر بسبب تزايد الضغط الأوروبي وتناقص فاعلية القوى المسلحة في الإمبراطورية. لقد نبع دورها المتنامي في حركة الإصلاح من حقيقة أن الكفاءة الضرورية (معرفة اللغات الأوروبية، والتجربة في المجتمعات الأوروبية) كانت تتركز في الوزارة، وأيضاً من العلاقة العميقة بين الضغط الدبلوماسي الأجنبي والتدخل من جهة، ومحاولات الإصلاح من جهة أخرى. وكان هذا واضحاً في جميع المسائل المتعلقة بطريقة أو بأخرى بوضع المسيحيين العثمانيين.

وإلى جانب تنامي الوزارات الجديدة، فإن التوجُه الهامّ الآخر على مستوى المركز كان تطوّر نظام المجالس واللجان الاستشارية. لقد نمت في الكثير من الوزارات هيئات متخصصة متعلقة بمسائل محددة مثل الإعمار أو التجارة. كانت مهمتها المساعدة في تحضير الإجراءات والقوانين الجديدة. وقد لعب المجلس الأعلى للأحكام العدلية (مجلسي ولائي أحكامي عدلية) دوراً رئيسياً، وقد وضعت له عام 1839 شرعة جديدة ونوع من الإجراء البرلماني (حيث كانت تؤخذ القرارات بأكثرية الأصوات، ووعد السلطان باحترام قراراته). إلا أنه من المهم الإشارة، إلى أنه وعلى الرغم من إجراءاته البرلمانية، فإن المجلس والمجالس اللاحقة لم تكن برلمانات مصغرة. لقد كانت هيئات استشارية من كبار رجال الدولة ولم يكونوا منتخبين بأيّ طريقة من الطرق، وكانت سلطتهم لإدارة الحكومة، إذا استثنينا السلطان، في الحقيقة محدودة جداً. وقد جمع المجلس الأعلى بين وظيفتين: لقد كان يحضّر ويناقش التشريعات الجديدة من جهة، كما كان يعمل كمحكمة استئناف في القضايا الإدارية من جهة أخرى. وسرعان ما أصبحت كمية العمل الملقاة على عاتقه كبيرة جداً لدرجة أن المجلس قد أصبح عاجزاً عن التقدم على مرّ السنين. وإضافة إلى ذلك، بدأت تظهر في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر اختلافات في الرأي بين أعضاء المجلس، الذي كان معقلاً للجيل الأول من الإصلاحيين، وعلى رأسهم مصطفى رشيد باشا، ورجالات الدولة من الجيل الثاني، وعلى

رأسهم تلميذه المحظي من قبله علي باشا وتلميذه فؤاد باشا، اللذان أرادا التحرك بوتيرة أسرع ومدى أبعد ببرنامج الاقتباس من الغرب.

ولهذه الأسباب حدث تغيير عام 1854. لقد بقيت الشؤون القضائية من صلاحيات المجلس، بينما أصبحت الأعمال التشريعية من امتياز هيئة جديدة، المجلس الأعلى للإصلاحات (مجلسي عالي تنظيمات) والذي كان تحت سيطرة الجيل الثاني من الإصلاحيين، وكان رئيسه فؤاد باشا. أزاح هذا التغيير بعض الاختلافات إلا أنه لم يحل مشكلة أعمال المجلس الزائدة. ولذلك، تمَّ في عام 1860 (بعد وفاة رشيد باشا) إعادة دمج المجلسين مرة أخرى جديدة، إلا أن العمل قد أصبح الآن منقسماً بين ثلاث إدارات، واحدة للتشريع، واحدة للتحقيقات الإدارية، وواحدة تعمل كمحكمة استئناف.

وأخيراً، وفي عام 1868، واتّباعاً للنموذج الفرنسي وتحت ضغط الدولة الفرنسية، تمَّ فصل المجلس مجدداً إلى مجلس شورى الدولة (شوراي دولة) بمهام تشريعية ومحكمة استئناف منفصلة[6]. كان الاختلاف الهامّ الوحيد بين ترتيبات 1868 والإجراءات اللاحقة هو أن مجلس شورى الدولة كان هيئة تمثيلية، وعلى الرغم من أنها لم تكن منتخبة، إلا أن أعضاءها من المسلمين والمسيحيين كانوا يُختارون من لوائح يقدمها حكام المقاطعات.

إدارة المقاطعات ونظام الضرائب

ربما كان تقدّم الإصلاحات في إدارة المقاطعات بالتزامن مع محاولات إقامة نظام ضرائب أكثر عدالة وفعالية (كما أعلن في مرسوم الكلخانة) أكثر أهمية من التطورات على صعيد المركز. ففي عام 1840 تمَّ الإعلان عن إعادة تنظيم جوهرية لنظام الضرائب، ولم يبقَ سوى ثلاث ضرائب: الجزية أو ضريبة الرأس على غير المسلمين، العُشْر والمُرْتَبِط (الضرائب المحدَّدة)، وهي في الحقيقة ضريبة الخدمات. وفي الوقت نفسه، تمَّ الإلغاء الرسمي لعادة تقديم القرى وسكانها

(6) ونجد وصفاً واضحاً وجدولاً متنوعاً لتاريخ المجلس في كتاب:
Mehmet Seyitdanlioğlu (1991) *Tanzimat devrinde Meclis-i vâlâ (1838-1868)*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, p.64.

للمأوى والغذاء للموظفين الرسميين الزائرين أو المارّين عبر هذه القرى وحاشياتهم، والأعلاف لأحصنتهم ـ وقد كانت بمثابة الكارثة الكبرى للضواحي ـ (وقد جرت محاولات عدة لإلغاء هذه الضريبة سابقاً).

ومن الإصلاحات الأكثر أهمية أيضاً استبدال نظام الالتزام بالجباية المباشرة عبر محصّلين يعينون مركزياً ويقبضون رواتب. وكان من المؤمل أن يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة دخل الحكومة المركزية من جهة، وتخفيف الأعباء عن الفلاحين من جهة أخرى؛ إلا أن النتيجة كانت كارثة تامة. إذ لم يكن عند حكومة رشيد باشا ما يكفي من الموظفين الرسميين الأكفاء لتعيينهم كمحصّلين، كما أن الأعيان المحليين الذين كانوا مسؤولين عن نظام الإلتزام قاموا بتخريب عملية الجباية، إضافة إلى أن نقص المعلومات الدقيقة (لم يكن هناك إحصائيات لمعظم المناطق؛ في الحقيقة، إن الإحصاء الواسع على مستوى الإمبراطورية، والذي ابتدأ عام 1858، لم ينته إلا في عام 1908) جعل عملية الجباية الملائمة مستحيلة. لقد انخفض دخل الدولة بشكل درامي في الوقت الذي طبق فيه نظام الرواتب النظامية في الإدارة. وكنتيجة لذلك، خسر رشيد باشا مركزه وأعيد اعتماد نظام الالتزام. ولم يتم استبدال نظام الالتزام بالجباية المباشرة في معظم أنحاء الإمبراطورية حتى نهاية القرن التاسع عشر، وظل الملتزمون يجمعون 95 بالمئة من العشر حتى نهاية الإمبراطورية[7].

من الإصلاحات الضريبية الأخرى التي أثّرت في عامة الناس في الإمبراطورية في هذا العهد، كان أولاً إلغاء الجزية، والتي من الواضح أنها لم تكن تتناسب مع السياسة المعلنة بإعطاء حقوق متساوية لغير المسلمين. إلا أن بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية (بدلي عسكري)، والذي كان يساوي عملياً قيمة الجزية نفسها، قد حل محلها. ثانياً، كان إصلاح ضريبة الأغنام والتي توسعت في عام 1856 لتطال كل حيوانات المزارع، حيث اعتمد نظام الضرائب المختلفة بحسب قيمة الحيوان في السوق. ثالثاً، صدر قانون الأراضي عام 1858، والذي أدخل نظاماً جديداً

---

(7) Donald Quataert (1994) «The age of reforms, 1812-1914», in Halil İnalcik with Donald Quataert, *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, p.855.

لتسجيل الأراضي المملوكة استناداً إلى صكوك الملكية. وفي ظل النظام الجديد تحول الآن الكثير من الأراضي المملوكة للدولة (ميري) إلى أراضٍ خاصة مملوكة (مُلك)[8].

وفي مواجهة الإخفاق التام لنظام الضرائب المباشرة المعتمد في عام 1840 ـ 1841، لجأت الحكومة إلى الحكم العسكري، وإناطة شؤون حكومات المقاطعات بقادة الجيوش فيها[9]. لقد هدفت الحكومة إلى مركزة الإدارة الداخلية للإمبراطورية في أربعينيات القرن التاسع عشر. كما حاولت إضعاف سلطات الحكّام بتعيين موظفين رسميين مسؤولين مباشرة أمام الباب العالي بدلاً من حكّام المقاطعات، وكذلك بإرسال لجان تفتيش وإقامة مجالس في المقاطعات. وفي هذه المجالس، التي كانت، بشكل أو بآخر، أولى المؤسسات التمثيلية في الإمبراطورية، كان ممثلو الحكومة المحليين (مثلاً الحاكم، القاضي، ورئيس الشرطة) يتشاورون مع ممثلي الأعيان المحليين وأكثر الطوائف أهمية. بالإضافة إلى ذلك، وفي خلال شهرين من عام 1845، عقد اجتماع لأعيان المقاطعات في إستانبول، إلا أنه لم تصدر عنه أية نتائج ملموسة.

وبدا واضحاً في خمسينيات القرن التاسع عشر أن هذا النوع من المركزية، الذي يهدف إلى تقويض استقلالية حكام المقاطعات، كان مسيئاً إلى فعالية إدارة الأقاليم. ولذلك، أعادت التشريعات المتعلقة بالأقاليم في عام 1858، السلطات إلى الحكام المحليين، وجعلتهم على رأس جميع الموظفين الرسميين الذين أرسلتهم إليهم إستانبول. وصدر في عام 1864، قانون جديد لتنظيم الأقاليم أنشأ نظاماً هرمياً كاملاً للأقاليم والمناطق التابعة لها، من الولاية عبر السنجق والقضاء وصولاً إلى الناحية والقرية. وكان هذا النظام مبنياً على الممارسة الفرنسية، وتم تعديله (تحت الضغط الفرنسي) عام 1871.

كانت معظم الإصلاحات، منذ عهد محمود الثاني، تطبق كتجارب على

(8) ويعرض كواترت، المصدر السابق، ص856-60، الوقائع المتناقضة حول التساؤل ما إذا كان قانون الأراضي قد استخدم من قبل كبار ملاكي الأراضي ورؤساء العشائر لمصادرة أراضي صغار المزارعين.

(9) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw (1977) *History of the Ottoman Empire and modern Turkey. Volume 2, Reform, revolution and republic: the rise of modern Turkey 1808-1975*, Cambridge: Cambridge University Press, p.86-7.

واحدة أو أكثر من الأقاليم أو الضواحي النموذجية. كانت التجربة التي تنجح هناك تؤثر بدورها في الإصلاحات التي تصدر لاحقاً، مثل قانون 1864. اختلفت فعالية الإصلاحات في الضرائب والإدارة بشكل كبير من منطقة إلى أخرى ومن فترة إلى فترة، ويبدو أن العامل الحاسم كان مقدرة الشخص في موقع المسؤولية. فقد اكتسب بعض إداريّي المقاطعات سمعة طيبة لكفاءتهم ونزاهتهم حيثما ذهبوا. وقد حصدت إدارتهم في بعض الأحيان نتائج مذهلة لناحية برامج الأعمال العامة (طرقات، جسور، إضاءة الشوارع)، وتحسين الصحة والأمن ومدخول الضرائب الواصلة إلى الحكومة. وقد اكتسب مدحت باشا بشكل خاص سمعة طيبة لنزاهته وكفاءته في خلال مهماته كحاكم لمقاطعة نيش (1861 ـ 1864)، ولاحقاً في مقاطعة الدانوب التي أُنشئت حديثاً وفي بغداد(10).

الإجراءات القضائية والقوانين المدنية

شهد عصر التنظيمات عدداً من التغييرات الهامة في النظام القضائي، يتعلق الكثير منها بتغير وضع الجماعات غير الإسلامية. لم يُلغَ القانون الإسلامي، الشريعة، على الإطلاق، إلا أنه انحصر وبشكل كامل تقريباً في قانون الأسرة (الأحوال الشخصية)، فحتى القضايا المتعلقة بالمُلكية أصبحت الآن أيضاً تحت سيادة القانون المدني، وأصبحت تنظم بما يتوافق مع الاتجاهات الأوروبية في أعوام 1865 ـ 1888. لقد كانت الإمبراطورية تحكم دائماً في ظل نظام مزدوج حيث تعمل الفرمانات السلطانية جنباً إلى جنب مع الشريعة الإسلامية (على الرغم من أنها نظرياً كانت خاضعة لها)، إلا أن رجالات التنظيمات قد أوجدوا مؤسسات ووضعوا قوانين مدنية جديدة لتحل محل **نظام الشريعة الإسلامي التقليدي**، وخاصة عندما كان تغير وضع الأجانب أو العثمانيين المسيحيين في الإمبراطورية يتطلب ذلك. وتم في عام 1843 إقرار نظام قضائي جديد يقوم على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. وتمَّ في الوقت نفسه، اعتماد المحاكم المختلطة للقضايا التجارية التي تنظر في شؤون الأجانب. وفي عام 1844، تمَّ إلغاء حكم إعدام المرتدّ عن الإسلام، رغم كونه تدبيراً شرعياً. وتم تبنّي قانون تجاري جديد

(10) Davison, op. cit., p.144-7, 160-3.

في عام 1850، نقل عن القانون الفرنسي، وتبعه عام 1863 قانون للتجارة البحرية، وفي عام 1867 صدر قانون يسمح للأجانب بتملُّك الأراضي في الإمبراطورية للمرة الأولى. وفي عام 1869 تمَّ إيجاد هرمية من المحاكم المدنية للتعاطي في القضايا التي تخص غير المسلمين، وأطلق عليها اسم المحاكم النظامية.

لم تتمّ علمنة المؤسسات والقوانين في الإمبراطورية فحسب، وإنما كذلك أيضاً تلك المتعلقة بالطوائف المسيحية. فقد أصبحت البورجوازية التجارية الناشئة في داخل الجماعات الأرمنية واليونانية أكثر غنىً وازدادت ثقتها بنفسها. كما أن علاقاتها بأوروبا أدّت في الوقت نفسه إلى نشر الأفكار السياسية الفرنسية بين أعضائها. وقد أدى هذا إلى قيام حركة لتحرير تنظيمات الطوائف المسيحية من السيطرة المطلقة للكنائس. وقد اكتسبت هذه الحركة دفعاً جديداً من الطائفة الأرمنية البروتستانتية الجديدة، وتمَّ الاعتراف بها عام 1850 (تحت الضغط البريطاني)، وكان لها هيكلية تمثيلية منذ البداية. وبعد مداولات وصراعات طويلة، تبنت الطائفة الأرمنية الغريغورية دستوراً لها عام 1863، وهذا ما ساعد بدوره على إلهام الحركة الدستورية العثمانية. وقد حققت الطائفة اليونانية أيضاً قيام إدارة تمثيلية ومدنية إلى درجة معينة في هذه الفترة، على الرغم من أن السيطرة الأكليريكية عليها قد بقيت أكثر قوة مما هي عليه بين الأرمن أنفسهم. وحصلت الطائفة اليهودية على دستورها الخاص عام 1865. ومن المفارقة أنه وكنتيجة لهذا التطور وبسبب عملية العلمنة هذه حققت الطوائف درجة من المؤسساتية الرسمية لم تحظَ بها أبداً في الفترة الكلاسيكية للإمبراطورية العثمانية. وقد ساعدت حقيقة أن سلطة ممثلي فئة النخبة في داخل الطوائف قد تنامت في ظل التشريعات الجديدة، وبشكل غير مباشر، الحركات القومية الانفصالية، التي وجدت داعمين لها من داخل هذه الحلقات[11].

التعليم الرسمي العلماني

كانت العلمانية بدورها أيضاً أكثر الاتجاهات أهمية في التربية في عصر التنظيمات. وكما في الفترة السابقة، فقد أعطيت الأولوية لإقامة معاهد تدريب مهنية للإدارة والجيش، وكان أهمها مدرسة مكتبي ملكية (مدرسة الخدمة المدنية)

(11) Davison, op. cit., p.132-3.

التي تأسست عام 1859. لقد شكلت رأس الهرم التعليمي في الإمبراطورية، لأن المحاولات لإنشاء جامعة، على ندرتها، لم تكن ناجحة حتى عام 1900. وهذا ما يعكس المثاليات التربوية الخيرية الأساسية لرجالات التنظيمات.

لقد استهلّ السلطان محمود هذه الحركة بإنشاء مدارس الرُشدية، وهي مدارس مدنية للصبيان بين أعوام 10 و 15 سنة والذين تخرجوا من الكتّاب، وهي المدارس الابتدائية التقليدية حيث يتعلم الاطفال حفظ القرآن عن ظهر قلب، وأحياناً يتعلمون القراءة والكتابة. وكانت الرُشدية بمثابة جسر بين الكتّاب والمدارس المهنية المتخصصة أو التدريب من خلال العمل في دوائر الحكومة. إلا أنه وبسبب النقص المعتاد في المال والأفراد المدربين فقد تمَّ افتتاح أقل من 60 من هذه المدارس الجديدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وأجبر التطور البطيء للتربية الحديثة الجيش على تطوير شبكات مدارسه الرُشدية العسكرية الخاصة ابتداء من عام 1855، وقد تبعها إنشاء المدارس الإعدادية في حاميات البلدات الأساسية.

وصدرت تشريعات جديدة للتعليم الرسمي في عام 1869، بناء على مشورة وزير التربية الفرنسي. وقد لحظت هذه التشريعات ثلاث مراحل للنظام التربوي، ابتداء من مدارس الرُشدية في كل قرية كبيرة أو حي من أحياء البلدة، والمدارس الإعدادية في كل بلدة، والمعاهد المسماة المدارس السلطانية، على غِرَار مدارس الليسيه الفرنسية، في عاصمة كل إقليم. وكانت كل هذه المدارس للذكور، إلا أنه كان هناك فقرات في هذه التشريعات لإنشاء مدارس منفصلة للإناث. وكان التطور لا يزال بطيئاً جداً في سبعينيات القرن التاسع عشر، إلا أنه انتشرت بسرعة في العهد التالي عهد السلطان عبد الحميد، شبكات المدارس الابتدائية والثانوية. وتم إنشاء مدرستين سلطانيتين فقط، وكلتاهما في العاصمة: واحدة في مدرسة القصر القديم في غلاطة ساراي عام 1868، وأخرى في ناحية أقسراي في عام 1873، كما تمَّ إنشاء دار الشفقة للأيتام المسلمين. وكان الهدف من مدرسة غلاطة ساراي خاصة تزويد الإمبراطورية (ولاحقاً الجمهورية) بأجيال من الإداريين، والدبلوماسيين والكتّاب، والأطباء والأكاديميين المسلمين وغير المسلمين، المثقفين جيداً والمنفتحين على الخارج.

كانت نتيجة هذه التطورات التربوية، أنه قد أصبح هناك، في خلال القرن التاسع عشر أربعة أنواع من المدارس في الإمبراطورية. الأول يتضمن المدارس

الإسلامية التقليدية، الكتّاب، والمدارس التراتبية التي تُدَرِّس المناهج التقليدية للعلوم الإسلامية. ثم هناك مدارس الدولة الرسمية والتي أنشئت في خلال عصر التنظيمات وتوسعت كثيراً في خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909). وعلى الرغم من أن نتائجها كانت في الغالب متوسطة، إلا أن هذه المدارس قدمت الكوادر الإصلاحية التي قادت الإمبراطورية (والجمهورية التركية). النوع الثالث هو المدارس التي أُنشئت ومُوِّلت من قبل الطوائف، والرابع هو المدارس التي تديرها البعثات الأجنبية الكاثوليكية والبروتستانتية والتحالف اليهودي الإسرائيلي العالمي، والتي كان يلتحق بها عدد صغير متزايد من الأطفال المسلمين أيضاً. والجدير ذكره أن هذا لم يكن نظاماً تعليمياً صُمِّم لإيجاد شعور بالوحدة الوطنية أو حتى هوية مشتركة بين النخبة المتعلمة في الإمبراطورية (والتي ما زالت تشكل أقل من عشرة بالمئة من السكان)[12].

الاندماج الاقتصادي المتزايد

وكما لاحظنا سابقاً، فإن الفترة موضوع الدراسة هنا قد ترافقت مع الازدهار الاقتصادي لمنتصف القرن في أوروبا. بعد معاهدات التجارة الحرة مع الدول الأوروبية العظمى في أعوام 1838 ـ 1841، تطور اندماج الاقتصاد العثماني مع النظام الرأسمالي بطريقة أسرع من ذي قبل. كانت نتيجة ذلك وأيضاً نتيجة التوسع الاقتصادي في الدول الأوروبية الأساسية أن توسعت التجارة الخارجية العثمانية بنسبة تزيد عن خمسة بالمئة في السنة، ما أدى إلى مضاعفة حجم التجارة في فترة تتراوح ما بين 11 إلى 13 سنة. وفي الوقت نفسه، تزايدت حصة بريطانيا من هذه التجارة بشكل ملحوظ؛ لقد كانت وإلى حد كبير أكثر المصادر أهمية للمنتجات

(12) لا نملك سوى معلومات ضئيلة جداً حول نسبة المتعلمين في ذلك الوقت، ولكن يمكن استنتاج ذلك من حقيقة أنَّ أول إحصاء في الجمهورية التركية عام 1927، قد أظهر أنّه حتى ذلك الوقت، كان 10.6 بالمئة فقط من السكان يجيدون القراءة والكتابة. وبينما كانت نسبة المتعلمين أعلى بكثير بالفعل بين الأقليات المسيحية (والذين كانوا قد اختفوا جميعاً بحلول عام 1927)، فإنَّ نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة من المسلمين كانت على الأرجح أدنى في منتصف القرن التاسع عشر.
Tütengil (1980) «1927 yilinda Türkiye», in *Atatürk'ün büyük söylevinin 50: yili semineri. Bildiriler ve tartişmalar, Ankara: Türk Tarih Kurumu*, p.56.

الصناعية بالنسبة للإمبراطورية[13]. ولم تصل فرنسا أبداً إلى ما يقارب هذه النتيجة، إلا أنها بقيت ذات أهمية كسوق للمنتجات الزراعية العثمانية، كما ظلت النمسا شريكاً تجارياً هاماً، إلا أن معظم تجارتها كانت مع تلك الأجزاء من الإمبراطورية في البلقان والتي انفصلت عنها في خلال القرن نفسه. كانت الخاصية الهامة لأنماط التجارة في خلال عصر التنظيمات عجزاً عثمانياً كبيراً في الميزان التجاري.

ومنذ حرب القرم وما بعدها، توسع التورط الاقتصادي مع الإمبراطورية العثمانية إلى أبعد من التجارة، ليصل إلى القروض، ولم يكن الاستثمار المباشر في المؤسسات قد اكتسب أهمية بعد، إلا أن استدانة الحكومة العثمانية من المصارف الأوروبية قد لعب دوراً هاماً، لا بل حاسماً.

كانت المشاكل المالية المستمرّة هي الأعظم للحكومات الإصلاحية. من جهة، كان التوجه نحو الحداثة مكلفاً. لقد زاد استبدال نظام الرسوم القديم بالرواتب من مصاريف الدولة، وكذلك فعل شراء المعدات العسكرية للجيش الجديد - وبخاصة - اقتناء بحرية حديثة. ومنذ أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، أصبح من الصعب، وبشكل متزايد، ضبط المصاريف الشخصية للسلطان عبد العزيز.

لم تعد حكومات عصر التنظيمات تسعى لتغطية عجز الموازنة عن طريق تخفيض النقد، كما فعلت سابقاتها منذ القرن السادس عشر. والسبب أنه مع توسع عمليات التجارة الخارجية أصبحت نسب التبادل المالي أكثر أهمية، وكان أي تخفيض لقيمة النقود العثمانية ينعكس وبشكل مباشر في انخفاض قيمتها مقابل العملات الأوروبية الأساسية.

كان الاقتراض المحلي من المصرفيين الأرمن في غلاطة ممارسة مستمرة منذ بعض الوقت، إلا أن هذه المصارف كانت نسبياً صغيرة وكانت نسب الفائدة التي تأخذها عالية (غالباً ما كانت تصل إلى 16 أو 18 بالمئة في السنة). ولذلك، أخذت الحكومة تفكر بالاستدانة من الخارج في خلال أربعينيات القرن التاسع عشر.

كان بعض الاقتراض في الواقع مرتبطاً بأوروبا، لأن مصارف غلاطة كانت

---

(13) Şevket Pamuk (1987) *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913: trade, investment and production*, Cambridge: Cambridge University Press, p.28-9.

تستدين بعض الأموال التي تقرضها للدولة من الخارج. وبدأ الاقتراض من الخارج رسمياً عام 1854، عندما واجهت الحكومة صعوبات مالية حادة بسبب مصاريف حرب القرم في الوقت الذي جعل فيه التحالف مع القوتين الغربيتين الرئيسيتين شروط الاستدانة من الأسواق الأوروبية مرضية بشكل نسبي - وبشكل نسبي أيضاً بسبب أن الشروط التي أُعطي هذا القرض والقروض اللاحقة على أساسها كانت أقل جاذبية مما كانت تبدو عليه. كانت نسبة الفائدة الاسمية دائماً بين أربعة وستة بالمئة، ولكن، وباستثناء قرض الحرب لعام 1855، والذي كان مضموناً من قبل بريطانيا وفرنسا، فإن السندات كانت تباع في أسواق التبادل الأوروبي بأسعار أقل من قيمتها الاسمية، وغالباً ما كانت تصل إلى ما بين 60 إلى 70 بالمئة أقل. وعند حسم رسوم وعمولة المصارف العالمية، فإن معدل الدخل الحقيقي للخزينة العثمانية المتأتي من هذه القروض كان حوالى 50 بالمئة من قيمتها الاسمية. وكان على الحكومة العثمانية أن تدفع ضعفي المبلغ الذي حصلت عليه، إلى جانب الفوائد المستحقة[14].

ولا عجب أن هذه القروض سرعان ما أصبحت عبئاً ثقيلاً على عاتق الخزينة العثمانية. بالكاد ازداد دخل الدولة، على أرض الواقع، كما أن خدمة الدَّين أصبحت، نتيجة لذلك مشكلة خطيرة.

وبالكاد تمَّ تجنُّب التخلف عن إيفاء الدين في عام 1861. لقد استهلكت خدمة الدين العام ثلث دخل الخزينة في عام 1870، وكانت هذه النسبة المئوية ترتفع بسرعةٍ، كان جزء كبير (من النصف إلى الثلثين) من القروض الجديدة يُصرف على دفع فوائد وجزء من رأسمال القروض السابقة.

ومهما بدت هذه القروض جذابة لحكومة تحتاج إلى المال، وللمصرفيين الذين كانوا يكسبون عمولة ضخمة على هذه القروض وللمستثمرين الصغار في أوروبا (ومعظمهم في فرنسا) الذين كانوا يحققون أرباحاً عالية من هذه

(14) ويقدم كريستوفر كلاي مراجعة شاملة للأسعار والتكاليف المقدمة إلى الحكومة ولنسبة الفائدة في دراسته الموسّعة.
Christopher Clay (2000) *Gold for the sultan: Western bankers and Ottoman finance 1856-1881*, London: I.B. Tauris, Appendix 1.

الاستثمارات، فقد أصبح واضحاً في سبعينيات القرن التاسع عشر أن أي توقف جديد في توفر القروض الأوروبية سوف يؤدي إلى كارثة.

هدف قرض عام 1858 وبشكل خاص إلى إعادة الاستقرار للنظام المالي العثماني، والذي كان معقداً جداً. لقد ترك التخفيض المستمر للنقد في التداول نقوداً لها القيمة الاسمية نفسها، وإنما بمحتوى فضي مختلف وبالتالي بقيمة فعلية مختلفة. ومنع النقص العام في المعادن الثمينة سحب هذه النقود بشكل تام من السوق، وحتى بعد أن قامت الحكومة بإصلاح مالي شامل عام 1844. ففي هذا الإصلاح تمَّ إدخال ثلاث وحدات مالية: الليرة العثمانية، تساوي خمس مجيديات، وكل واحدة منها تعادل 20 قرشاً. وقد ارتبطت هذه النقود الجديدة بتغطية مشتركة من الذهب والفضة كما في النموذج الفرنسي. إلا أن النقود العثمانية لم تكن لوحدها متداولة في الإمبراطورية. واحدة من النتائج للسياسات المالية غير المسؤولة للحكومات العثمانية المختلفة هي أن النقود الأجنبية، وخاصة النقد النمساوي، طالر ماريا تيريزا، والفرنك الفرنسي ونابليون الذهبي والروبل الروسي، كانت مستخدمة بشكل واسع، ليس فقط في التجارة الخارجية وإنما أيضاً في التعاملات الداخلية. وفوق كل هذا، حاولت الحكومة العثمانية عام 1840 ومجدداً عام 1847 تخفيف اضطراباتها المالية بإصدار عملة ورقية تدعى القائمة. وبشكل محدد، لم تكن هذه العملة أوراقاً مالية بالمعنى الحديث للكلمة، وإنما سندات خزينة حكومية بفائدة 12,5 بالمئة، وكان الهدف استخدامها كأوراق نقدية. كانت الثقة بإمكانية الدفع من قبل الخزينة متدنية جداً لدرجة أن قيمة القائمة قد انخفضت بنسبة وصلت إلى أربعين بالمئة في مقابل ما يوازيها من الذهب، وكانت الطريقة الوحيدة لإعادة الثقة هي سحب القائمة من السوق جملة وتفصيلاً، وهو شيء كانت الحكومة بسبب قرض عام 1852، قادرة على القيام به بشكل كبير. ولكن كلما شعرت الحكومة العثمانية بضيق مالي شديد كانت تميل إلى إعادة إصدار القائمة وقامت بذلك بالفعل في عام 1861 وعام 1876. وتم سحب آخر قائمة من السوق وبشكل نهائي في عام 1885[15].

واحدة من المشاكل المالية التي استمرت حتى نهاية الإمبراطورية هي حقيقة

(15) Clay, op. cit., p.409.

أن النقود نفسها كانت لها قيم متباينة في أماكن مختلفة في داخل الإمبراطورية، بحسب الطلب المحلي.

لقد جعل الوضع المالي المعقد من العمل المصرفي مشروعاً ضرورياً ومربحاً جداً. لدرجة أن المصرفيين الأغنياء من الأرمن واليونان واليهود قد أظهروا، في الحقيقة، مقاومة ملحوظة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، التي كانت تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل. لقد شكل هذا الأمر إعاقة جدية لتطوير اقتصاد رأسمالي في الإمبراطورية. وفي الوقت نفسه، تمَّ الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للعمل المصرفي؛ إذ دعمت الحكومة تطوير هذا القطاع. وتم تأسيس المصرف العثماني عام 1856، والذي قدر له أن يصبح أكثر المصارف العاملة في الإمبراطورية أهمية. في البداية، كان هذا المصرف مؤسسة بريطانية، كان نجاحها محدود جداً، إلا أن المصرف قد واجه في عام 1863 تحدياً من المنافسين الفرنسيين، ما دعا إلى إعادة إنشائه تحت اسم البنك الإمبراطوري العثماني، وهو شركة إنكليزية ـ فرنسية مراكزها الرئيسية في لندن وباريس[16].

التغيرات الثقافية

لا يمكن فهم عصر التنظيمات بشكل صحيح إذا نظر إليه فقط من زاوية التدخل السياسي الأجنبي، والإصلاحات الإدارية والاندماج الاقتصادي. فقد شكل هذا العصر أيضاً وبمعنى معين ثورة ثقافية، على الرغم من أنها كانت محدودة. لقد أصبح الكتّاب، الذين تحولوا الآن إلى بيروقراطيين والذين أخذوا يسيطرون على الدولة في خلال عصر التنظيمات، سلالة جديدة. وكان جواز سفرهم إلى الجدارة معرفتهم بأوروبا وباللغات الأوروبية، التي اكتسبها الكثير منهم في أثناء عملهم في مكتب الترجمة ومكاتب المراسلات الأجنبية للباب العالي وفي العمل الدبلوماسي. كانت معرفتهم جديدة، وكذلك كان أسلوبهم. لقد أخذوا يلبسون السترات السوداء التي تصل إلى الركبتين (الفراك) والطرابيش ويحبون صحبة الأوروبيين، الذين أخذوا يختلطون بهم الآن بشكل دائم. أساليب الحياة الجديدة أثّرت حتى في السلاطين، الذين أخذوا الآن يحضرون اللقاءات الاجتماعية

(16) Clay, op. cit., p.69.

والدبلوماسية، وأخذوا يظهرون أمام الناس في العاصمة حتى إنهم قاموا بزيارة الأقاليم المجاورة. كانت رحلة السلطان عبد العزيز إلى فرنسا وبريطانيا عام 1867 تجديداً كاملاً: لأول مرة تطأ رجل حاكم عثماني أراضٍ أجنبيةً بهدف السلام!

كان أهم ممثلي الإدارة الجديدة، مثل «أبي الإصلاحات»، رشيد باشا، وتلميذه علي باشا وفؤاد باشا الذين أداروا شؤون الإمبراطورية في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، وأعظم إصلاحيّ الأقاليم مدحت باشا والمشرّع والتربوي أحمد جودت باشا، شخصيات قادرة إلى أبعد حد. إلا أنه كان للكثير من الإداريين الأقل رتبة معرفة سطحية بالغرب، إضافة إلى عجرفتهم في رفض طرق الحياة العثمانية التقليدية. وهؤلاء الذين كانوا ممثلين للدولة المركزية التي فرضت متطلبات جديدة على رعاياها، كانوا في الوقت نفسه، وبشكل واضح حاملي ثقافة أجنبية غربية، ما جعلهم وبشكل كبير غير شعبيين في الحلقات الإسلامية التقليدية، وغالباً ما سخر منهم المسيحيون العثمانيون والمتفرنجون وبالتأكيد الأجانب واعتبروهم شرقيين متقمصين لحضارة لا يفهمونها.

معارضة الإصلاحات

لم تكن سياسات الإصلاح في عصر التنظيمات مبنية بشكل مطلق على المطالب الشعبية. لقد فُرضت على المجتمع العثماني لأن القادة الإداريين اعتبروها ضرورية أو لأنها فُرضت عليهم من قبل ممثلي القوى العظمى. ولذلك فإن الدعم للإصلاحات لم يكن قائماً أبداً على قاعدة شعبية واسعة. فمسيحيو الإمبراطورية، الذين كان متوقعاً منهم تأييدها، فعلوا ذلك إلى حد ما، إلا أن الإصلاحات لم تقدم سوى القليل لمنع انتشار الحركات القومية الانفصالية بين هذه الجماعات. ومع مرور الوقت أصبحت الأكثرية الإسلامية معادية أكثر فأكثر لما اعتبره الكثير من المسلمين تخلّياً عن أمجادهم التي بناها أجدادهم بأيديهم وسيوفهم. لقد نظروا إلى كبار باشاوات التنظيمات، وخاصة بعد مرسوم عام 1856، على أنهم تابعون للقوى الأوروبية ولمصالح الطوائف المسيحية التي كانت ثرواتها ونفوذها في تصاعد ملحوظ. لقد ابتدأت ردة الفعل الإسلامية في خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، إلا أن هذا النوع من الشعور قد لعب في الماضي دوراً هاماً عند محاولة

الانقلاب الذي حدث في حاميات قوللي على البوسفور عام 1854[17]، وأيضاً في العنف الطائفي في سوريا عام 1860.

وتطور نوع آخر من المعارضة للإصلاحات بين الإصلاحيين أنفسهم. فقد أصبح عدد من الممثلين النموذجيين لمجموعة الإداريين الإصلاحيين المدربين على الطريقة الغربية (معظمهم قد خدم في مكتب الترجمة التابع للباب العالي في وقت من الأوقات)، من خلال معرفتهم باللغة الفرنسية مطلعين على الأفكار الأوروبية المعاصرة لزمنهم، وبالأخص أفكار عام «1848» الليبرالية والقومية. لقد وصفوا على أنهم أوائل الإنتلجنسيّا العثمانية. لقد كان هؤلاء أيضاً أشخاصاً، الذين وبعد انطلاقة واعدة لمهنهم في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر كمحسوبين على رشيد باشا، اختلفوا مع علي باشا وفؤاد باشا ولذلك فإنهم لم يتقدموا في خلال الفترة التي أسّس فيها هذان الشخصان سيطرتهما على سياسات الإصلاح. وبسبب استبعادهم عن مركز السلطة، كان عليهم التطلع إلى طرق أخرى لترك بصماتهم، ووجد بعضهم هذا في تجارة كانت جديدة في الإمبراطورية: الصحافة، صدرت أول جريدة عثمانية، تقويمي وقائي، في أيام السلطان محمود، إلا أنها كانت نشرة رسمية أكثر منها جريدة بالمفهوم الحديث، كانت جريدة الحوادث أول صحيفة خاصة تصدر باللغة العثمانية التركية عام 1840، وكانت من عمل رجل إنكليزي مغترب يدعى تشرشل. لقد كانت تعكس أيضاً وبشكل كبير السياسات الرسمية إلا أنها أعطت مساحة أكبر للأخبار والتطورات الدولية من تلك التي كانت تعطيها جريدة الحكومة. ويمكن تتبع البداية الفعلية للصحافة العثمانية إلى أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، عندما صدرت صحيفة تدعى تركماني أحوال، وكان رئيس تحريرها رجلاً يدعى إبراهيم شينازي.

كان شينازي محسوباً على رشيد باشا. لقد درس في باريس في خلال، أو مباشرة بعد، الثورة الليبرالية عام 1848 وعاد مقتنعاً بالحداثة، ومشبعاً بالأفكار الأوروبية الليبرالية. وترك عام 1862 صحيفة تركماني أحوال لإصدار جريدة خاصة به، هي تصويري أفكار (توضيح الأفكار). وسرعان ما أصبحت وسيلة معتدلة لانتقاد الحكومة، ومهاجمة توجهاتها الأوتوقراطية وخضوعها للقوى الأوروبية.

---

(17) Davison, op. cit., p.100-2.

وفجأة في عام 1865، ترك شينازي الإمبراطورية، خوفاً من أي إجراء من قبل الحكومة، وتوجه إلى باريس، تاركاً جريدته في أيدي موظف شاب في مكتب الترجمة التابع للباب العالي، والذي سبق أن كتب عدداً من المقالات في صحيفته وصحف أخرى: وهو نامق كمال. وتحت إدارته أصبحت تصويري أفكار أكثر راديكالية. وبدأت الافتتاحيات تؤيد أفكاراً قدّر لها أن تنضج بشكل كامل في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر.

ويمكن وصف أفكار كمال، الذي كان أكثر المعبّرين عن مجموعة الكتّاب والإداريين الشباب الساخطين، كدفاع عن القيم الليبرالية مع حجج إسلامية. لقد كان كمال و«العثمانيون الشباب» الآخرون كما أصبحوا يعرفون، متعصبين مسلمين، ووطنيين عثمانيين، وكانوا ينظرون بحنين إلى ماضٍ حمل في طياته العصر الذهبي للإسلام وعصر عظمة الإمبراطورية. لقد شجبوا سياسات علي وفؤاد باشا واعتبروها تقليداً اصطناعياً لأوروبا تغافل عن القيم الإسلامية والعثمانية التقليدية، كما أعتبروها أيضاً خضوعاً للمصالح الأوروبية. كما أنهم نظروا أيضاً إلى حكومة التنظيمات على أنها حكومة استبدادية متحيزة وبيروقراطية، أدت إلى تدمير نظام المراقبة القديم والذي من المفترض أنه قد وجد في الإمبراطورية عندما كان لا يزال للعلماء وضعية أكثر استقلالية ونفوذ. لقد كانوا مقتنعين بأن سياسات التنظيمات سوف تؤدي إلى خراب الدولة. وكان الحل، في أعينهم، يكمن في إقامة حكومة تمثيلية، دستورية وبرلمانية في الإمبراطورية، ما يؤدي إلى غرس شعور حقيقي بالمواطنية والولاء للدولة بين كل الرعايا العثمانيين، مسلمين وغير مسلمين. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية ستتبع مثال الدول الأوروبية الليبرالية عند قيامها بذلك، إلا أن العثمانيين الشباب اعتقدوا أنها ستعني في الوقت نفسه عودة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تعترف بسيادة الشعب. وكانت ممارسة البيعة التقليدية مثلاً، في نظر كمال، وهي قسم الولاء من جانب قادة الجماعة الإسلامية للخليفة الجديد عندما يعتلي العرش، تمثل في الجوهر توقيع عقد اجتماعي بين الشعب والحاكم.

ولشرح أفكاره للرأي العام العثماني، أوجد كمال تعابير جديدة أعطى من خلالها للكلمات القديمة معانيَ جديدة تتناسب مع مصطلحات الليبرالية في القرن التاسع عشر. وأصبحت كلمة وطن العربية، والتي تعني مكان الولادة، موازية

لكلمة باتري الفرنسية وكلمة حرية (أن يكون الرجل حراً وليس عبداً)، أصبحت موازية لكلمة ليبرتي، والطائفة أصبحت موازية للأمة. هذه المصطلحات الجديدة سوف تصبح الوسائل الأيديولوجية للأجيال اللاحقة من المسلمين الليبراليين والقوميين.

لم يكتفِ كمال بالانتقادات العامة وبفرض الأفكار الجديدة في الصحافة. لقد كان أيضاً واحداً من ستة إداريين شباب أسسوا عام 1865 جمعية سرية تدعى اتفاقي حاميات، (تحالف الوطنيين)، وكانت على شاكلة جمعية الكاربوناري في إيطاليا وتهدف إلى إقامة نظام وطني، دستوري وبرلماني. وفي خلال عامين، انضم بضع مئات إلى الجمعية، من بينهم اثنان من أحفاد السلطان، الأمير مراد (أمير العرش) والأمير حميد.

كان هناك أعضاء آخرون من حركة المعارضة تركوا آثارهم لاحقاً من خلال كتاباتهم في الصحافة العثمانية الناهضة، ومنهم ضياء بك (لاحقاً باشا)، وهو عضو سابق في سكرتارية القصر وقد خسر مركزه بسبب ضغوطات كل من علي باشا، وعلي سووافي، وهو أستاذ وداعية إسلامي مدرب ومحرر لصحيفة مُخبر التي لم تعمّر طويلاً. كان ضياء بشكل عام أكثر محافظة من كمال، يدعو لإقامة برلمان عثماني مع سلطات محددة ويعارض الحقوق المتساوية لغير المسلمين، بينما كان علي سووافي إسلامياً راديكالياً متشدداً.

وهناك أيضاً شخصية أخرى كان لها أهمية كبيرة في حركة المعارضة: الأمير مصطفى فضل باشا، وهو شقيق الخديوي المصري إسماعيل باشا وحفيد لمحمد علي. كان مصطفى فضل باشا معروفاً بآرائه الليبرالية، إلا أن خلافاً شخصياً دفعه إلى اتخاذ موقف علني في أوائل عام 1867. كانت خلافة الحكم في مصر، وكما في الإمبراطورية العثمانية، محكومة بحق البُكورة وبحسب هذا النظام كان مصطفى فضل التالي في خط وراثة الحكم، إلا أن شقيقه الخديوي إسماعيل، كان ومنذ وقت يضغط على الحكومة بإستانبول ويرشوها من أجل تغيير ترتيب الوراثة لصالح ابنه. ونجح أخيراً في عام 1866، في الحصول على أمر إمبراطوري يغير ترتيب وراثة الحكم. ومنذ ذلك الحين عمل مصطفى فضل على الانتقام فغادر إلى فرنسا وأرسل إلى السلطان رسالة مفتوحة نبه فيها إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية

وهاجم الحكومة بلا رحمة. وفي الوقت نفسه تقريباً بدأ مصطفى فضل بعرض نفسه في الصحافة الأوروبية كممثل «لتركيا الفتاة»، وبدأ غضب الحكومة، التي كانت قد أصدرت قانوناً للصحافة والرقابة في عام 1865، يزداد بسبب هذه الانتقادات، وبالأخص الانتقادات المتعلقة بطريقة تعاطيها مع أزمة جزيرة كريت. وربما كانت واعية أيضاً لمؤامرة لجمعية اتفاقي حاميات. وعندما طبع كمال وأصدقاؤه رسالة مصطفى فضل باشا المفتوحة إلى السلطان ووزعوها، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات صارمة ضد منتقديها، ونفتهم إلى الداخل، أما في حالة ضياء وكمال فإن النفي كان مستتراً كتعيين في إدارة الأقاليم.

وعندما علم مصطفى فضل بذلك، دعاهم للانضمام إليه في باريس، ففعلوا ذلك. لقد أطلقوا على أنفسهم الآن ياني عثمانليلر Yeni Osmanlilar (العثمانيون الجدد) وبالفرنسية، الأتراك الشبان، وقد استخدم هذا المصطلح للمرة الأولى من قبل مصطفى فضل. وقد استمروا معتمدين على الدعم المالي من قبل الباشا الغني جداً، في إطلاق وابل نقدهم ضد سياسات علي باشا وفؤاد باشا في الصحف الصادرة في لندن، وباريس، وجنيف، والتي كانت تصل إلى الإمبراطورية من خلال مكاتب البريد العاملة من قبل القوة الأوروبية في داخل الإمبراطورية العثمانية وعبر القنوات التجارية. كانت أهم هذه الصحف صحيفة حرية، التي أصدرها ضياء ونامق كمال منذ عام 1868، إلا أنه كان هناك عدد من الصحف الأخرى، والتي غالباً ما كانت أكثر راديكالية في خاصيتها. استمرت نشاطات العثمانيين الشبان في الخارج حتى بعد أن استغل راعيهم، مصطفى فضل باشا، مناسبة زيارة السلطان عبدالعزيز الرسمية إلى فرنسا في حزيران/ يونيو 1867، فعقد معه سلامه الخاص وعاد إلى إستانبول. وقد قام قبل عودته، ببعض الترتيبات المالية الضرورية لاستمرارية جريدة العثمانيين الشبان.

ولم يكن بأي حال من الأحوال آخر من عاد إلى إستانبول. لقد كان العثمانيون الشبان، باحتمال استثناء علي سووافي، أعضاء في النخبة الحاكمة وموظفين مدنيين سابقين. لقد كانوا متعلقين بشدة بالدولة التي أرادوا إنقاذها عبر الإصلاحات الليبرالية، وكانت الرغبة في العودة، التي تعطيهم الفرصة للتأثير في السياسة من الداخل، دائماً عظيمة. كان نامق كمال ثاني من عادوا في عام 1870،

وعاد كل العثمانيين الشبان باستثناء اثنين منهم (واحد منهما علي سووافي)، بعد موت عدوهم القديم علي باشا في عام 1871.

لقد شكل العثمانيون الشباب مجموعة صغيرة في داخل النخبة الحاكمة، وقاموا بتنظيم نشاطات على مدى فترة لا تزيد عن خمس سنوات. لم يكونوا يوماً منظمين بشكل صارم وقد اختلفت أفكار الأفراد الأعضاء في المجموعة بشكل كبير. ومع ذلك، فإن تأثيرهم في تركيا في تلك الفترة وما بعدها كان متفاوتاً. لقد أثّروا وبالتأكيد، ولو بشكل غير مباشر، في إعلان الدستور عام 1876، وفي الحركة الدستورية العثمانية، التي قدر لها أن تعارض الحكم الاستبدادي للسلطان بعد عام 1878، والتي بنت قاعدتها على كتاباتهم. وقد بقيت طريقة تفكيرهم، وخاصة تلك العائدة لنامق كمال مع مساعيه لدمج الليبرالية الأوروبية والتقاليد الإسلامية، التي تبناها لاحقاً في خلال القرن الإسلاميون المعتدلون، منتشرة شعبياً في كل أنحاء العالم الإسلامي[18]. وإلى جانب أفكارهم، فإن إسهامهم الرئيسي كان في إيجاد أسلوب سياسي جديد. ويمكن اعتبارهم المؤسسين لأول حركة أيديولوجية حديثة بين النخبة العثمانية في الإمبراطورية، وكانوا كذلك أول من حاول، وبشكل واعٍ، ومن خلال كتاباتهم، إيجاد رأي عامّ والتأثير فيه، حتى إن المصطلح العثماني (أفكاري عمومية) (رأي عام) كان أيضاً من ابتكارهم[19].

(18) وقد تمت معالجة هذه الفكرة بعمق في كتاب ألبرت حوراني الشهير:
Albert Hourani (1962) *Arabic thought in the liberal age*, London: Oxford Univeristy Press.

(19) ما تزال أفضل دراسة على الإطلاق للعثمانيين الشبان، هي دراسة:
Şerif Mardin's (1962) *The genesis of Young Ottoman thought: a study in the modernization of Turkish political ideas*, Princeton: Princeton University Press.
والتي أُخذت منها هذه الوقائع.

الفصل السادس

أزمة سنوات (1873-1878) ونتائجها

عاد العثمانيون الشبان إلى إستانبول مدفوعين باعتقاد ساذج مثير للدهشة مفاده أنه بوفاة فؤاد باشا (عام 1869) وعلي باشا (عام 1871)، فإن العقبات أمام الإصلاح الديمقراطي سوف تزول. إلا أنهم سرعان ما اكتشفوا، وبعكس ما توقعوا تماماً، أن موت علي باشا كان المرحلة الأولى في تطور أدى خلال بضع سنوات إلى أزمة غير مسبوقة في الإمبراطورية.

لقد تزامنت عدة تطورات لتتسبب بهذه الأزمة. دولياً، بدأ وضع الإمبراطورية بالتغير حتى قبل وفاة علي باشا. كان افتتاح قناة السويس عام 1869 يعني أن مصر قد أصبحت مركز اهتمام القوى الليبرالية الرئيسية، فرنسا وبريطانيا، بدل الإمبراطورية العثمانية. وكانت خسارة فرنسا الواضحة وغير المتوقعة أمام بروسيا في حرب 1870 ـ 1871 تعني تغيراً في ميزان القوى في أوروبا؛ لقد كانت فرنسا، القوة الأكثر ارتباطاً بالإصلاحيين العثمانيين منذ حرب القرم، في تراجع مؤقت. وهذا بحد ذاته ما أدى إلى تقوية مناصري القوى الاستبدادية والمحافظة (وخاصة روسيا) في إستانبول. وفي الوقت نفسه، فإن السلطان، الذي أخذ يُظهر إشارات من عدم الصبر على الطريقة التي اتبعها كل من فؤاد وعلي لإبقائه بعيداً عن إدارة الشؤون العامة، استغل موت علي لممارسة السلطة بنفسه، وهو شيء لم يكن السلطان مهيَّأً له بسبب سلوكه المزاجي المتزايد وجنون العظمة الناشئ عنده. كانت إحدى الطرق التي اتبعها لتكريس سلطته تقوم على عدم ترك أي موظف رسمي يتحصّن في مركزه، فكان ينقلهم من مكان إلى آخر بسرعة جنونية. كان محمود نديم باشا، اليد اليمنى للسلطان في عام 1871 ـ 1872 و1875 ـ 1876، قد

ذهب إلى أبعد حدود ممكنة للحصول على حظوة السلطان وكان يقبض من السفارة الروسية بشكل علني حتى استحق لقب «نديموف»[1]. لم يكن لنديم باشا أي تجربة مع أوروبا ولم يكن يعرف لغة أوروبية فكان لذلك غير مهيّأ لقيادة الإمبراطورية في أوقات الأزمات.

الأسباب الاقتصادية والآثار السياسية

كانت الأزمة التي حدثت في سبعينيات القرن التاسع عشر اقتصادية بقدر ما كانت (أو أصبحت) سياسية. فقد أدت سلسلة من الفيضانات والجفاف إلى مجاعة كارثية في الأناضول في عام 1873 و1874. وأدى هذا إلى فناء المواشي وإلى خلوّ المناطق الريفية من السكان بسبب الموت والهجرة إلى البلدات. وإلى جانب البؤس الإنساني، كانت النتيجة انخفاض مداخيل الضرائب، التي حاولت الحكومة التعويض عنها بزيادة الضرائب على السكان الأحياء، فساهمت بذلك بتحويلهم إلى بائسين. وقد توجَّهت الحكومة أيضاً، اتّباعاً لسلوكها المعهود منذ حرب القرم، إلى الأسواق المالية الأوروبية لتأمين قروض لها، إلا أن هذه الأسواق لم تكن مستعدة لذلك. لقد جعل الانهيار في أسواق الأسهم العالمية عام 1873، والذي أسس لبداية فترة «الكساد الكبير» في الاقتصاد الأوروبي والتي استمرت حتى عام 1896[2]، من المستحيل على مدين مشكوك فيه مثل الدولة العثمانية جمع مبالغ مالية، ونتيجة لذلك لم يعد بإمكان الإمبراطورية دفع الفائدة على القروض القديمة وتخلفت عن إيفاء ديونها، والتي أصبحت قيمتها الآن مئتي مليون جنيه استرليني[3].

مع تزايد ضغط الضرائب، تصاعدت حدّة الاضطرابات في المقاطعات البلقانية التابعة للإمبراطورية (والتي لم تتأثر بالمجاعة) وتطورت إلى حركة تمرد شاملة للفلاحين المسيحيين، أولاً في البوسنة والهرسك، ثم في بلغاريا أيضاً بدءاً من نيسان/أبريل 1876. وعندما قمع الجنود العثمانيون حركات التمرد، وقتلوا ما

(1) Roderic H. Davison (1991) «Mahmud Nedim Pasha», in C.E. Bosworth et al. (eds) *Encyclopaedia of Islam: new edition*, Leiden: E. J. Brill, vol., VI, p.68-9.

(2) Şevket Pamuk (1987) *The Ottoman Empire and European capitalism 1820-1913*, Cambridge: Cambridge University Press, 14.

(3) Christopher Clay (2000) *Gold for the sultan: Western bankers and Ottoman finance 1856-1881*, London: I.B. Tauris, p.574.

بين 12,000 إلى 15,000 بلغارياً[4]، انتابت أوروبا موجة من السخط والغضب، وقد تجاهلت هذه الموجة في الواقع عملية القتل الواسعة التي لحقت بالمسلمين من قبل المسيحيين والتي شكلت أيضاً جزءاً من المشهد، وخاصة في انكلترة، حيث استغل المعارض الليبرالي غلادستون «المجازر البلغارية» للدعاية ضد حكومة دزرائيلي المحافظة (والتي اتهمت بأنها مؤيدة للأتراك وبالتالي مشاركة في عمليات القتل)، فانتهى بذلك جو التأييد التركي الذي ساد في بريطانيا قبل حرب القرم مباشرة.

كانت روسيا والنمسا ـ هنغاريا منخرطتين منذ أواخر عام 1875 في مباحثات مكثفة حول «المسألة الشرقية». كانت النمسا ما تزال تنظر إلى استمرارية الإمبراطورية العثمانية كمسألة حيوية، على الرغم من أن سلطاتها العسكرية كانت تؤيد وبقوة احتلال البوسنة والهرسك في حالة تداعي السلطنة العثمانية هناك. أما في روسيا، فقد انتشر الآن الشعور السلافي المتضامن مع السلاف الجنوبيين، وكان السفير الروسي في إستانبول، إغناتياف من المؤيدين المتحمسين لهذه الحركة. وانتهت المداولات الروسية ـ النمساوية إلى «مذكرة أندراسي» (وقد سميت كذلك نسبة إلى وزير الخارجية النمساوي) في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1875. وكانت هذه المذكرة عبارة عن مجموعة من المقترحات تتعلق بإصلاحات بعيدة المدى في البوسنة والهرسك تحت إشراف دولي. وقبِل الباب العالي بها في شباط/ فبراير، إلا أن المتمردين رفضوا التخلي عن ثورتهم. وتمَّ خرق هدنة لم تعمّر طويلاً وقّعت في نيسان/ أبريل.

الثورة الدستورية

وفي جو الفوضى السياسية والمالية المشؤوم هذا، قامت مجموعة من كبار السياسيين العثمانيين، بمن فيهم وزير المقاطعات الإصلاحي مدحت باشا (الآن وزير من دون حقيبة)، ووزير الحرب حسين عوني باشا، ومدير الأكاديمية العسكرية سليمان باشا، وشيخ الإسلام خيرالله أفندي، بانقلاب أقالوا فيه السلطان

(4) Matthew S. Anderson (1966) *The Eastern Question 1774-1923: a study in international relations*, London: Macmillan, p.184.

عبد العزيز في 30 أيار/مايو عام 1876. وعيّنوا مكانه الأمير مراد، الذي كان مقرباً من العثمانيين الشبان والذي كان على علاقة مع مدحت باشا عبر نامق كمال وضياء باشا، وأطلق عليه اسم السلطان مراد الخامس.

قبل وصول مراد إلى العرش، وعد بإعلان الدستور في أقرب وقت ممكن، وبدا وكأن برنامج العثمانيين الشبان (دستور وبرلمان) سوف ينفذ الآن بالكامل. وتمَّ تعيين نامق كمال وضياء باشا في سكرتارية القصر. إلا أنه ومنذ استلام مراد العرش، أخذ يستمع إلى الصدر الأعظم رستم باشا، الذي دعاه إلى الحذر. وبدلاً من وعد صريح بدستور، كما كان يطالب به مدحت باشا والعثمانيون الشبان، لم يتضمن الخط الهمايوني الذي أصدره بعد توليه العرش سوى بيان غامض عن الإصلاحات.

وانتحر السلطان السابق عبد العزيز في الخامس من حزيران/يونيو 1876. ثم قام قائد عسكري شركسي يدعى حسن في 15 حزيران/يونيو، مدفوعاً بتظلمات شخصية، بإطلاق الرصاص وقتل حسين عوني باشا، ووزير الخارجية رشيد باشا وآخرين خلال اجتماع حكومي. لقد أدّى هذا الحادث إلى تغيير ميزان القوى لصالح الإصلاحيين الأكثر راديكالية. وفي أول اجتماع للمجلس الأعلى الجديد، في 15 تموز/يوليو، تقرر إعلان الدستور. إلا أن هذا لم يتحقق بسبب التراجع السريع في الحالة العقلية للسلطان مراد.

أظهر مراد الذي كان لغاية اللحظة مدمناً على الكحول، إشارات من العصبية المفرطة عندما تمَّ أخذه من القصر ليلة الثلاثين من أيار/مايو ليقدم قسم الولاء أمام الباب العالي وكبار رجالات الدولة (لقد كان مقتنعاً أنه قد تمَّ أخذه لتنفيذ حكم الإعدام به)[5]. يبدو أن انتحار عمه واغتيال عدة أعضاء من حكومته، قد أديا به إلى انهيار عصبي حاد. وبعد فحص السلطان من الأطباء الاختصاصيين العثمانيين والأجانب، استنتجت الحكومة أنه غير مؤهّل للحكم. لقد حاولت الحكومة أولاً أن تجعل من أخيه حميد أفندي وصياً عليه، ولكن عندما رفض لم يعد أمامها من خيار سوى أن تقيل مراد وتستبدله بحميد، الذي استلم العرش بإسم عبد الحميد

(5) Robert Devereux (1963) *The first Ottoman constitutional period: a study of the Midhat constitution and parliament*, Baltimore: Johns Hopkins Press, p.39.

الثاني في الأول من أيلول/ سبتمبر 1876. ونقل مراد إلى قصر شيرغان على البوسفور، حيث عاش في الأسر حوالى ثلاثين عاماً.

تفاقم الأزمة البلغارية: الحرب مع روسيا

وفي هذه الأثناء، تحول الوضع في البلقان من سيّئ إلى أسوأ. فقد أعلنت صربيا الحرب على الإمبراطورية في 30 حزيران/ يونيو 1876، وعندما واجهت قوة متفوقة من الجيش العثماني، لجأت إلى عقد معاهدة سلام بحلول شهر أيلول/ سبتمبر. إلا أن الشعور المؤيد للسلافية في روسيا، قد بلغ في أثناء ذلك، درجة الحُمّى. وقد أخذ الروس المؤيدون للسلافية، بعد أن أُحْبطوا في صربيا، يركِّزون الآن على البلغار وأخذت الحكومة الروسية تضغط على إستانبول لتبني إصلاحات واسعة وإعطاء حكم ذاتي حقيقي للمناطق المأهولة بالبلغار، وهددت بالحرب إذا لم تنفذ مطالبها. حاولت بريطانيا الآن سحب فتيل الأزمة المتصاعدة باقتراح عقد مؤتمر دولي حول البلقان. وعندما انعقد المؤتمر للمرة الأولى في إستانبول في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1876، فوجئ المبعوثون الأجانب بإعلان المبعوث العثماني أنه قد تمَّ الآن إعلان الدستور. لقد كان مبنياً وبشكل أساسي على الدستور البلجيكي لعام 1831، إلا أن بعض فقراته (أو ما أغفل من الدستور الأصلي) أعطى للسلطان مميزات أكثر استبدادية وترك له امتيازات هامة استخدمها لاحقاً لإلحاق الأذى بالحكومة الدستورية. وكانت المظاهر الاستبدادية للدستور قد صيغت على نسق الدستور البروسي لعام 1850.

لقد جعل إعلان الدستور، من وجهة النظر العثمانية، كل النقاشات حول الإصلاحات في المناطق المسيحية غير ضرورية، لأن كل الرعايا قد حصلوا الآن على حقوق دستورية. رفض الباب العالي كل مقترحات القوى العظمى الأخرى. وفشل المؤتمر، نتيجة لذلك، وأعلنت روسيا الحرب في 24 نيسان/ أبريل 1877، بعد أن ضمنت حياد النمسا بموافقتها على احتلال هذه الأخيرة للبوسنة والهرسك. واجهت الجيوش الروسية في البدء مقاومة ضعيفة، إلا أنه، وبشكل غير متوقع، تمَّ إيقافهم في بلفنه في بلغاريا، حيث صمد العثمانيون أمام هجمات روسية متعددة من أيار/ مايو وحتى كانون الأول/ ديسمبر.

وعندما تمكن الروس أخيراً من اختراقها كان ذلك إيذاناً بنهاية المقاومة العثمانية الفاعلة، وبنهاية شهر شباط/فبراير، وصل الروس إلى سان ستيفانو (حديثاً ياجيلكو) على بعد 12 كيلومتراً فقط من إستانبول. وتمَّ هناك توقيع معاهدة سلام في الثالث من آذار/مارس عام 1878، والتي شكلت كارثة تامة للعثمانيين. لقد نصّت على إقامة دولة بلغارية مستقلة كبيرة بين بحر إيجه والبحر الأسود، والتنازل عن أراضٍ واسعة للجبل الأسود (والتي أصبحت ثلاثة أضعاف مساحتها السابقة) وأراضٍ أقل لصربيا. وأصبحت كل من صربيا، والجبل الأسود، ورومانيا مستقلة. كما تمَّ اعتماد إصلاحات واسعة المدى في تساليا والابيروس. وفي آسيا، تمَّ التنازل عن باطوم، وقارص، وأردخان ودوغوبايزيد إلى روسيا وتمَّ الاتفاق على تطبيق إصلاحات في أرمينيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان على الدولة البلغارية أن تبقى تحت الاحتلال الروسي لمدة سنتين. ومن الواضح أنها بقيت تحت النفوذ الروسي حتى بعد هذه الفترة.

أدى توقيع الاتفاقية إلى إحداث الصدمة الضرورية لحث القوى الأوروبية الأخرى، وبالأخص النمسا وبريطانيا على التحرك، ليس بسبب أي تعاطف مع العثمانيين، وإنما بسبب أن السيطرة الروسية على البلقان وآسيا الصغرى كانت غير مقبولة إذ كان يجب الابقاء على توازن القوى الأوروبي. وقد أدى الضغط والتلويح بالقوة العسكرية من جانب النمسا وبريطانيا إلى عقد مؤتمر في برلين في حزيران/يونيو 1878، لإيجاد حل مقبول «للمسألة الشرقية»، في الحالة التي أصبحت عليها تلك المسألة الآن. لقد أصبح هذا المؤتمر الأخير في سلسلة من المؤتمرات الهامة التي حضرتها كل القوى الأوروبية الأساسية، التي ابتدأت في فيينا عام 1814. ومن نافل القول أن نفوذ شعوب وحكومات البلقان في المؤتمر كان غير جدير بالاهتمام.

لقد لطّفت النتيجة النهائية لهذا المؤتمر، معاهدة برلين، من شروط معاهدة سان ستيفانو، ولكن لم تلغِها. فقد حصلت كل من رومانيا، صربيا، والجبل الأسود أيضاً على استقلالها، إلا أن مكاسب الأرض للدولتين الأخيرتين تمَّ تخفيضها بشكل كبير. وتمَّ إعلان دولة بلغاريا المستقلة، إلا أنها كانت أصغر بكثير مما كان متصوراً في الأصل وتمت قسمتها إلى اثنتين تفصل بينهما سلسلة جبال

البلقان، وقد استمر الجزء الجنوبي مقاطعة عثمانية في ظل نظام خاص مع حاكم مسيحي. وفي آسيا، بقي معظم ما اكتسبته روسيا، بما في ذلك مرفأ باطوم، كما هو. وأكثر من ذلك، انتزعت كل من النمسا وبريطانيا ثمن تدخلهما ـ إذا احتلت النمسا الآن البوسنة والهرسك (التي استمرت تقنياً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية) وكذلك فعلت بريطانيا مع قبرص. ولم يكن أمام السلطان أي خيار سوى الإذعان.

الفصل السابع

حكم استبدادي رجعي أم ذروة الإصلاح؟
عهد السلطان عبدالحميد الثاني

في الوقت الذي وقّعت فيه معاهدة برلين (1878)، كان الوضع السياسي الداخلي في إستانبول قد تغير بشكل جذري. وكما نص الدستور، فقد جرت انتخابات البرلمان العثماني في كانون الأول/ديسمبر 1876، وكانون الثاني/يناير 1877، وافتتح البرلمان رسمياً في 19 آذار/مارس. وانتخبت مجالس المقاطعات والأقضية، وليس الناس، 130 نائباً. كان الاهتمام الشعبي بهذه الإجراءات غائباً وبشكل كامل تقريباً، وفي بعض المناطق كان هناك وقائع تؤكد أن تعيينات الحاكم قد حلت محل الانتخابات[1]. ومع ذلك فقد عقد البرلمان، أو بالأحرى مجلس المبعوثان المنتخب جلستين أبلى في خلالهما الأعضاء بلاءً حسناً. وعلى الرغم من انعدام خبرة النواب ونقص تقاليدهم التمثيلية في الإمبراطورية، فقد حاول الكثير منهم أن يمثلوا وبصدق وجهات نظر جماهير دوائرهم الانتخابية بشكل مسؤول. لقد فشل البرلمان بشكل كامل تقريباً في أعماله التشريعية، جزئياً لأن الدستور قد سمح للسلطان ولوزرائه أن يحكموا بموجب مراسيم، إلا أنه كان منبراً فاعلاً لانتقاد طريقة عمل الحكومة ـ لقد كان فاعلاً جداً ومثيراً للغضب، لدرجة أنه في الحقيقة، في 14 شباط/فبراير 1878، (وبوجود الجيش الروسي على مداخل

(1) Robert Devereux (1963) *The first Ottoman constitutional period: a study of the Midhat constitution and parliament*, Baltimore: Johns Hopkins Press, p.126-7.

إستانبول تقريباً، كان الانتقاد الشعبي للحكومة في تصاعد)، أعلن السلطان تعطيل البرلمان بشكل نهائي.

وقد عنى هذا، ومع كل النوايا والأهداف، نهاية النظام الدستوري، ومنذ ذلك الحين، فإن السلطان عبد الحميد الثاني لم يعد يتولى الملك فحسب وإنما أيضاً يحكم كحاكم مطلق لثلاثين سنة (على الرغم من أن الإدعاء بعودة أكيدة للحكم الدستوري استمرت حتى عام 1880 ولم يتم أبداً إلغاء الدستور رسمياً)[2]. لقد كان حكمه موضع اختلاف كبير. لقد نظر إليه أوروبيو القرن التاسع عشر، وخاصة في نهاية حكمه، كمتعطش للدماء وطاغية رجعي. كان القمع الدموي للأرمن في تسعينيات القرن التاسع عشر مؤثراً في تشكيل هذه الصورة. وكذلك فإن مؤرخي الجمهورية التركية، والتي كانت بحد ذاتها تراث تركيا الفتاة التي أزاحت عبد الحميد عن السلطة في 1908 ـ 1909، قد نظروا إليه أيضاً كرجعي، أوقف ولجيل كامل نهضة الإمبراطورية. لقد رسم المؤرخون الأتراك المعاصرون ومنذ ستينيات القرن العشرين صورة مغايرة، مركزين على الطريقة التي يشكل بها عهده استمرارية، أو حتى تتويجاً للتنظيمات والفوائد التي جلبتها للإمبراطورية وشعبها[3]. وجهتا النظر صحيحتان، على الرغم من أن كليهما يعرض فقط نصف الحقيقة.

عناصر الاستمرارية

إنه لصحيح أن المركزية الإدارية، التي كانت الهدف الأساسي لإصلاحات التنظيمات، لم تنضج بالكامل إلا في عهد عبد الحميد، وساعده في ذلك التطور المذهل لوسائل الاتصالات في الإمبراطورية. وكان التلغراف أكثرها أهمية. لقد تمَّ مد الأسلاك البرقية في الدولة في خلال حرب القرم، وأصبحت تربط إستانبول بالنظام الأوروبي. ومنذ ذلك الحين انتشرت الشبكة بسرعة ووصلت في عهد عبد الحميد إلى كل بلدة في المقاطعات، ما أعطى الحكومة المركزية الوسائل الفعّالة

(2) Deverux, op. cit., p.248-9.

(3) وجهة النظر هذه مأخوذة من:
Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw (1977) *History of the Ottoman Empire and modern Turkey. Volume 2: Reform, revolution and republic: the rise of modern Turkey 1808-1975*, Cambridge: Cambridge University Press, p.172-272.

للاتصال مع موظفيها في الاقاليم ولممارسة نفوذها عليهم للمرة الأولى. وتحقَّق وجود جيش من العمال التقنيين المدربين جيداً على استخدام أجهزة البرق.

كان تطور إنشاء خطوط السكك الحديدية، والذي يتطلب استثمارات كبيرة جداً، أبطأ بكثير، إلا أنه ومع ذلك فإن هذه الشبكة قد توسعت كثيراً في هذه السنوات. لقد قامت الشركات الفرنسية والبريطانية بمد أولى خطوط السكك الحديدية في الإمبراطورية العثمانية. وقد تكونت هذه الشبكة من تمديدات قصيرة تصل الأراضي الداخلية الزراعية بالمرافئ الرئيسية. وتمَّ افتتاح خط إزميت ـ حيدر باشا (المواجهة لإستانبول على الجانب الآسيوي من البوسفور) عام 1873، وكذلك خط بورصه ـ مودانيا. وكانت الخطوط التي تمتد شرقاً من إزمير إلى الأودية الخصبة لجبال ماندريزا السفلى والعليا أقدم، فقد ابتدأ إنشاؤها منذ عام 1866. وتزايدت في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر هذه الخطوط من بضعة مئات من الأميال إلى بضعة آلاف. بدأ الفرنسيون والبريطانيون بإنشاء خطوط سكك حديدية داخلية من سواحل سوريا إلى السواحل الفلسطينية منذ عام 1888 وما بعده. وتمَّ ربط مقدونيا بالعاصمة، وكذلك ربط الداخل الأناضولي بها، بإنشاء (من قبل شركة ألمانية) خط سكّة حديد الأناضول، الذي وصل إلى أنقرة عام 1892 وقونيه بعد أربع سنوات. وفي عام 1903، أُعطي إلى شركة ألمانية امتياز توسيع هذا الخط من قونيه إلى الشرق، إلى بغداد والبصرة. وكان هذا خط سكة حديد بغداد، المشهور، الذي تسبب بتوتر كبير بين القوى العظمى في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. لم تكن هذه الخطوط مجرد ربط بسيط بين المناطق الإنتاجية وأقرب المرافئ؛ وإنما كانت وسائل قوية للاندماج ولسيطرة الحكومة المركزية (فقد جعلت من الممكن، مثلاً، تحرك الجنود بشكل أسرع).

ومنذ أواخر السبعينيات، بدأت السفن البخارية تسيطر على التجارة الخارجية في شرقي البحر الأبيض المتوسط[4]. ومثل شركات السكك الحديدية، كانت

(4) Donald Quataert (1983) *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: reactions to European economic penetration*, New York: New York Univeristy Press, p.96.

يشرح كيف أنَّ السفن الشراعية كانت تنقل حوالى 50 بالمئة من مجموع الحمولة المشحونة إلى إستانبول في ستينيات القرن التاسع عشر، وكيف أنَّ هذه الحصة قد =

شركات السفن البخارية بكاملها تقريباً مملوكة بشكل حصري من الأجانب، باستثناء الخطوط في العاصمة وحولها. وبالتعاون مع خطوط السكك الحديدية التي تصل المرافئ بالأراضي الداخلية المنتجة، سرَّعت السفن البخارية عملية الاندماج مع النظام الرأسمالي في بعض المناطق وبعض قطاعات الاقتصاد العثماني. وبالنسبة لزمن الترحال والسفر والنشاطات الاقتصادية، فإن مثل هذه المناطق قد رُبطت وبشكل أفضل مع المرافئ الأوروبية مثل مرسيليا أو تريستا أكثر من ارتباطها بمناطق في الداخل العثماني لا تبعد عنها سوى مئات الأميال.

لقد جعلت هذه الوسائل التقنية المتطورة، الإدارة أكثر فاعلية في جمع الضرائب، والتجنيد الإلزامي للجيوش والحفاظ على القانون والأمن. إضافة إلى ذلك، فقد بدأت المدارس الحديثة أخيراً في ثمانينيات القرن التاسع عشر بتخريج أعداد كافية للعمل في الإدارة على كافة المستويات. وقد تضاعفت أعداد كل من المدارس والطلاب بين سنوات 1867 و1895، على الرغم من أن نسبة أعداد الطلاب إلى أعداد السكان بقيت أعلى كثيراً بين الطوائف المسيحية منها بين المسلمين. لقد أدى التعليم المتطور إلى انخفاض الأمية، ما أوجد سوقاً للصحافة العثمانية، التي توسعت بسرعة في عهد عبد الحميد إن لجهة الأعداد المنشورة أو أرقام المبيعات.

التباين مع العهد السابق

إن الصحافة هي القناة الوحيدة التي أظهرت وبوضوح أن العهد الحميدي كان في الوقت نفسه استمراراً للتنظيمات وانقطاعاً عن الماضي. لقد أصبحت الصحافة الآن، عند مقارنتها مع المحاولات الأولى في ستينيات القرن التاسع عشر، أكثر احترافاً ووصلت إلى أعداد أكبر من العامة. لقد صدر في إستانبول بين سنوات 1876 و1888، ما بين تسع إلى عشر دوريات جديدة كل عام. وعندما فُرضت الرقابة الصارمة عام 1888، انخفض هذا الرقم إلى واحدة في السنة كمعدل عام.

= انخفضت إلى 10 بالمئة في نهاية سبعينيات هذا القرن. أما في إزمير فإنَّ حصة السفن التجارية، والتي كانت عالية وتصل إلى 80 بالمئة عام 1872، قد ارتفعت إلى 95 بالمئة بعد عشر سنوات.

لقد منعت الرقابة الآن أيَّ نقاش للقضايا السياسية، وخاصة أيَّ شيء له علاقة بالليبرالية، القومية أو الحركة الدستورية. دفع حظر مناقشة القضايا المعاصرة بأية طريقة هادفة، الصحف والدوريات إلى ملء صفحاتها بالمقالات الموسوعية حول العلم، والجغرافيا، والتاريخ والتكنولوجيا وكذلك الأدب. وبهذه الطريقة، فقد ساعدت على تعريف القارئ العثماني (والذي كان يشكل جزءاً صغيراً من السكان) على العالم الخارجي. كانت نسبة توزيع الصحف الرئيسية في إستانبول تصل إلى ما بين 12,000 و15,000، وكانت تصل إلى 30,000 في أوقات الذروة. في الحقيقة كانت أعداد القراء أكثر بكثير. وكان هذا بسبب انتشار ظاهرة القراءة خانه في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهي عبارة عن مقاهٍ كانت تقدم الدوريات الأساسية لزبائنها ليقرأوها بينما يدخنون النرجيلة أو يشربون القهوة[5].

وتظهر صحافة تلك الفترة أيضاً التحول الأيديولوجي الجوهري للنظام، والذي يمثل انقطاعاً واضحاً مع العهد السابق. لم يكن السلطان معارضاً وبقوة فقط لما رآه من قوى مخربة من الليبرالية، والقومية والحركة الدستورية (لقد كان كل من علي باشا وفؤاد باشا معارضين أيضاً في زمنهما لهذه الحركات)، وإنما حاول أيضاً إجهاضها بالتركيز على الخاصية الإسلامية والتقليدية لعهده. لقد بدأ هذا التوجه سابقاً في السنوات الأخيرة لعهد السلطان عبد العزيز، ولكن وأكثر من أي سلطان قبله، فقد لجأ عبد الحميد إلى فكرة الجامعة الإسلامية، مستخدماً لقب ورموز الخلافة. ولم يكن خياره قائماً فقط على رغبة في إيجاد ما يوازي الأيديولوجيات الهدامة، إلا أنه كان يعكس أيضاً وبشكل صحيح الوضع الجديد للإمبراطورية، التي أصبحت أكثر آسيوية بالنسبة لأراضيها وأكثر إسلامية بالنسبة لسكانها نتيجة خسائر عام 1878[6].

---

(5) Orhan Koloğlu (n.d.) «Osmanli basini: içeriği ve rejimi», in Murat Belge (ed.) *Tanzimat'tan cumhuriyet'e Türkiye ansiklopedisi*, Istanbul: İletişim, vol. 1, p.87.

ويحتوي هذا الكتاب على مجموعة من عشر مقالات وأبحاث تمثل تحفة فنية في هذا المجال.

(6) Selim Deringil (1998) *The well-protected domains: ideology and the legitimation of power in the Ottoman Empire 1876-1909*, London, I.B, Tauris.

ويعطي هذا الكتاب صورة مذهلة عن كيفية استخدام عبد الحميد الإسلام لتثبيت القاعدة الأيديولوجية للنظام.

كان الإسلام الذي تبناه السلطان يعود إلى العلماء ومشايخ الصوفية الأكثر محافظة الذين أحاط نفسه بهم. ولا يبدو أن الإسلاميين المحدثين قد تمتعوا بالكثير من الدعم في البلاط. وبينما نظر المراقبون الأجانب وأعضاء الطوائف المسيحية للجامعة الإسلامية كعودة رجعية للتعصب، فإنها حققت تآلفاً بين المسلمين في داخل وخارج الإمبراطورية، الذين شعروا بأنهم مهددون بالإمبريالية الأوروبية وبالوضع المميز للمسيحيين. ولعل أروع منجزات عبد الحميد في دعم حركة الجامعة الإسلامية إنشاؤه خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنوّرة، بين أعوام 1901 و1908، وتمت تغطية تكاليفه بشكل رئيسي من التبرعات الطوعية لخدمة الحُجّاج إلى مكة[7].

لم تكن أيديولوجية الدولة هي الحقل الوحيد الذي اختلف فيه عهد عبد الحميد مع التنظيمات. ففي ظل هذه الأخيرة، وبسبب ضعف السلاطين وقوة الباشوات، كان مركز السلطة بشكل رئيسي عند الباب العالي، حيث يتواجد أكبر الإداريين رتبة، إلا أن العلاقة بين الباب العالي والقصر لم تحدَّد أبداً بشكل دقيق، أما الآن وبوجود سلطان صارم في القمة، فقد تحول وبشكل أكيد مركز القوة مجدداً إلى القصر، حيث كان في عهد محمود الثاني، وكانت سكرتارية القصر، المابين (المكتب الوسيط)، التي توسعت في السنوات الأخيرة من عهد عبدالعزيز، قد نمت إلى بيروقراطية هائلة. وكان على رأسها مارشال القصر، وكان هذا الغازي عثمان باشا، المدافع عن بلفنه في حرب 1877، وهو شخصية محافظة وسلطوية. وشكّل لمدة عشرين عاماً القوة الكبيرة الداعمة للعرش، واستمرّ في مركزه حتى وفاته عام 1897. ولم يكن بعض أهم الإداريين في عهد عبد الحميد، مثل الكجق سعيد باشا (صدر أعظم لما لا يقل عن سبع مرات) والقبرصلي كميل باشا، أقل كفاءة من قادة التنظيمات، إلا أن تبعيتهم للقصر كانت تعني أنهم لم يحصلوا أبداً على مكانة زملائهم نفسها في التنظيمات.

---

(7) وقد تمت تغطية حوالى نصف مجموع النفقات من التبرعات، ليس فقط من داخل الإمبراطورية وإنّما أيضاً من الهند، حيث أطلقت «الجمعية المركزية لسكة حديد الحجاز» ومركزها حيدرآباد، حملة جمع تبرعات فعّالة. راجع:
Azmi Özcan (1977) *Pan-Islamism: Indian Muslims, the Ottomans and Britain (1877-1924)*, Leiden: E. J. Brill, p.108-10.

وفي ظلّ مثل هذا النظام الأوتوقراطي، كانت شخصية السلطان مهمة جداً، وفي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، أصبح هذا وبشكل متزايد مشكلة. لقد كان عبد الحميد في سنوات شبابه (لقد كان عمره 34 عاماً عندما تولى العرش) مقتصداً في إنفاقه، ذكياً ويعمل بجد. إلا أن خلفيته في سياسات البلاط العثماني، وخاصة أحداث عام 1876، التي أوصلته إلى السلطة تركت عنده شعوراً بعدم الأمان وشكاً كبيراً في خدمه. فقبل كل شيء، إذا كان بإمكانهم خلع عبد العزيز ومراد، فلم لا يكون بإمكانهم خلعه أيضاً؟ ومع مرّ السنين، نما شكه هذا، وأضيفت إليه رغبته في أن يبقى سيد قصره، فتحول شعوره إلى رعب حقيقي. وكانت النتيجة أن السلطان أخذ يعتمد أكثر فأكثر على شبكات التجسس الداخلية التي أنشأها مع أفراد من كل الرتب كانوا يُشجعون على كتابة التقارير عن نشاطات الآخرين. وقد تجمعت عشرات الآلاف من التقارير التي كان يطلق عليها اسم جورنال في أرشيفات قصر يلدز في عهد عبد الحميد.

وعندما أصبح الولاء لشخص السلطان هو اهتمامه الطاغي، صار الطريق مفتوحاً للفساد والمحسوبية على نطاق واسع، وهو شيء تقدّم دوائر الحكومة المكتظة بالموظفين نموذجاً واضحاً عنه. لقد تمَّ إفساد العقلانية والتنفيذ الكفء لأعمال كل دائرة من دوائر الدولة: لم يكن مسموحاً للأسطول البحري ترك أحواضه في القرن الذهبي خوفاً من أن يوجه مدافعه نحو القصر؛ كان على الجيش القيام بتدريباته على السلاح من دون ذخيرة. لقد كان السلطان مدركاً تماماً للتوجهات الليبرالية للكثير من خريجي المعاهد العسكرية الهامة، ولذلك كان يميل إلى الاعتماد على ضباطٍ ترقّوا من داخل السلك وأن يرقيهم إلى المناصب الرفيعة، وإن لم تكن لهم ولو معرفة طفيفة بالعلوم العسكرية الحديثة (البعض منهم كان أمّياً)، وتطور في داخل الجيش انقسام حاد بين ضباط المكتبلي (خريجو المعاهد) وضباط العلايلي (من داخل السلك). وتدريجياً ضعفت المعنويات في داخل الجيش والإدارة، وخاصة بين الأعضاء الشبان، وشكل ذلك مشكلة خطيرة. ومن هذه الزاوية فإن العهد الحميدي لم يكن فقط استمراراً للتنظيمات وإنما أيضاً صورة كاريكاتورية مشوّهة عنها.

لكي نحكم على طبيعة وإنجازات العهد الحميدي، من الضروري أن ندرك أولاً أنه كان ولوقت طويل فترة تعافٍ من أزمة كادت أن تضع حداً لوجود الإمبراطورية

العثمانية. لقد كانت أحداث 1877 ـ 1878 كارثة على الإمبراطورية. كانت خسارة الأراضي حتى بعد مؤتمر برلين ضخمة. وكانت تتضمن رومانيا، صربيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك، بلغاريا، تساليا، وأجزاء من الأناضول وقبرص، وكانت تشكل جميعها حوالى ثلث أراضي الإمبراطورية وأكثر من عشرين بالمئة من سكانها. ولم تكن الكارثة محصورة في المجالات العسكرية، السياسية أو المالية؛ وإنما كانت أيضاً مأساة إنسانية، بكل معنى الكلمة. لقد أصبحت هجرة المسلمين نحو الإمبراطورية ميزة بارزة من مقومات الحياة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر. لقد كانت الإمبراطورية الروسية تتوسع على شواطئ البحر الأسود منذ ذلك الوقت. ما دفع المسلمين التتار إلى الهجرة وبأعداد كبيرة من الشواطئ الشمالية للبحر الأسود بعد الغزو الروسي للقرم (1771) ومجدداً بعد حرب القرم (1854 ـ 1856). وربما وصل مجموعهم في المنطقة إلى نصف مليون نسمة. وبعيداً إلى الشرق، تمكن الروس أخيراً من تثبيت سيطرتهم على منطقة القوقاز الجبلية بحلول عام 1864، بعد صراع طويل مع فرق المقاومة الشركسية. ومجدداً، فضّل العديد من المسلمين، وأحياناً قبائل بأكملها، الهجرة إلى الأراضي العثمانية على أن تعيش تحت سيطرة حكام مسيحيين. وأحياناً كانوا يكرهون بالإرهاب على الهرب من قبل الجيش الروسي المتقدم أو مسلحي القوزاق الجورجيين غير النظاميين. لقد هاجر أو هرب من القوقاز، ما مجموعه حوالى 1,2 مليون مسلم[8].

إن المناطق التي خسرتها الإمبراطورية في وسط أوروبا والتي لغاية الآن لا يوجد فيها أكثرية إسلامية، كان فيها أعداد كبيرة من السكان المسلمين. ولأول مرة في عام 1877 ـ 1878 وقعت المناطق التي كان جزء كبير من سكانها من المسلمين والأتراك، تحت الاحتلال الأجنبي، وأكثر من ذلك، فإن هذا الاحتلال الأجنبي قد تغاضى، أو حتى ساعد، في القتل الجماعي للقرويين المسلمين. وكانت النتيجة هروب حوالى مليون شخص. عاد الكثير منهم إلى بيوتهم بعد الحرب، إلا أن حوالى 500,000 شخص منهم بقوا مهاجرين[9]. وقد قتل أو مات منهم ما يقارب

(8) Justin McCarthy (1995) *Death and exile: the ethnic cleansing of Ottoman Muslims, 1821-1922*, Princeton: Darwin Press, p.15-18, 32-5

(9) McCarthy, op. cit., p.91.

260,000 شخص نتيجة للأمراض والمجاعة. ووصل الكثير من الناجين إلى إستانبول، إلا أن أعداداً أكبر منهم عادت واستقرت في الأناضول، البلقان العثماني، جزيرة كريت وحتى سوريا، وغالباً ما واجهوا صعوبات عظيمة، ما أسهم في إثارة المشاعر المعادية للمسيحيين والتي أصبحت عاملاً مهماً في أواخر القرن التاسع عشر.

الوضع الدولي

المشاكل الأساسية التي كانت تواجه الحكومة العثمانية هي نفسها المشاكل التي واجهتها في أوائل القرن ـ جملة من القوميات الناشئة بين المجموعات المختلفة وضغوطات من قبل القوى العظمى. وما جعل الوضع مختلفاً هو أن القوى العظمى قد سقطت في صراع إمبريالي داخلي مرير ومتصاعد، ما سمح للعثمانيين بالتلاعب بهم الواحد ضد الآخر بنجاح أكبر مما كان عليه الوضع في أيام «التوافق الأوروبي» القديم. لقد كانت الحكومة العثمانية تمتلك بضع أوراق أخرى بإمكانها أن تلعبها. كانت إحداها التهديد باستنهاض مشاعر التضامن بين المسلمين في العالم، وخاصة في الإمبراطوريات الفرنسية، والبريطانية والروسية. لقد شعر الكثير من سياسيي القوى العظمى أن ما يسمى بسياسة الجامعة الإسلامية لم يكن سوى خدعة، إلا أنهم لم يكونوا متأكدين مطلقاً من ذلك، إضافة إلى أن إداريي المستعمرات، في الهند مثلاً، قد تلقوا التهديد بشكل جدي. في الحقيقة، لقد أظهر المستقبل أنه كان للسلطان بعض الولاء بين المسلمين في خارج الإمبراطورية. وقد زاد تنامي وسائل الاتصال من التواصل في داخل العالم الإسلامي وأثار شعوراً من التضامن بين المسلمين. كما أظهر التاريخ أيضاً أنه لم يكن بمقدور العثمانيين تحويل هذه المشاعر إلى دعم عسكري أو حتى سياسي فعّال.

لقد تغيرت أدوار القوى العظمى المختلفة على الصعيد الدولي. كانت فرنسا، صاحبة النفوذ المسيطر في إستانبول في أواخر خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، ما تزال تتعافى من كارثة الحرب التي خسرتها مع بروسيا، وفي سعيها للانتقام، حسّنت علاقاتها أيضاً مع روسيا، العدو اللدود للعثمانيين. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد أصبحت مصر وقبرص الآن الأوراق الأساسية التي تلعبها في الشرق، وخاصة بعد شراء أسهم الخديوي إسماعيل في قناة السويس. لقد توترت

علاقاتها مع الباب العالي بسبب احتلالها لمصر عام 1882 (بعد أن كانت مصر كلها تابعة اسمياً للإمبراطورية العثمانية). وقد استُبدل نفوذها في إستانبول، وإلى حد بعيد، بنفوذ ألمانيا المتنامي، التي رأى العثمانيون أنها الأقل تهديداً من بين القوى الإمبريالية الأوروبية (والدولة الوحيدة التي لا تستعمر أراض إسلامية). وبدورهم رأى الألمان فرصة لإيجاد مجال نفوذ اقتصادي وعسكري ألماني في الإمبراطورية العثمانية. لقد قام المستشارون العسكريون الألمان، وبشكل أساسي الجنرال فون در غولتز، بتدريب الجيش العثماني وأصبحت المفاهيم العسكرية الألمانية سائدة بين النخبة العسكرية العثمانية. كما نما وبشكل ثابت أيضاً النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الألماني. لقد دعم الألمان سياسة الجامعة الإسلامية للسلطان. وفي خلال زيارته الرسمية للإمبراطورية عام 1898، أعلن القيصر فيلهلم الثاني نفسه «صديقاً لثلاثمئة مليون مسلم في العالم»(10).

التوترات والصراعات الداخلية

منع هذا الوضع الدولي القوى العظمى من التدخل الفاعل في الصراعات الداخلية للإمبراطورية. كانت المشكلة المقدونية والمشكلة الأرمنية أكثر تلك المشاكل تعقيداً. كانت المنطقة المشار إليها في الخرائط الأوروبية باسم مقدونيا (والتي توازي مقاطعات سالونيكا، كوسوفو وموناستير العثمانية) قد ضُمَّت بمعظمها إلى بلغاريا الجديدة في سان ستيفانو، إلا أنها بقيت بعد مؤتمر برلين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. لقد سببت القومية الناشئة في مقدونيا مشاكل أكثر من أي منطقة أخرى بسبب تركيبتها السكانية، والتي تتضمن الصرب، البلغار، اليونان، الفلاش والسكان الذين ينظرون إلى أنفسهم كقومية مقدونية منفصلة. كل هؤلاء السكان كانوا من الروم الأرثوذكس المسيحيين، إلا أنه كانت هناك أيضاً أقليات هامة من المسلمين الألبان والأتراك، وكذلك أيضاً من اليهود. لقد جعلت الطموحات القومية المتنافسة لهذه المجموعات، والصراع بين البلغار واليونان للسيطرة على الكنيسة الأرثوذكسية، الوضع في مقدونيا خارج السيطرة. استخدمت

(10) İlber Ortayli (1983) *Osmanli İmparatorluğunda Alman nüfuzu*, Istanbul: Kaynak, p.67.

الجمعيات السرية الإرهاب وتكتيكات حرب العصابات لحث القوى العظمى على التدخل. كانت المنظمة الثورية المقدونية الداخلية (IMRO) الأكثر فاعلية بين هذه الجمعيات، وقد تأسست في بلغاريا عام 1895، وكانت تطالب بالانضمام إليها. حاولت القوى العظمى التدخل بالطرق المعتادة، مقترحة الإصلاحات وقدراً من الحكم الذاتي تحت الإشراف الأجنبي، إلا أن مساعيها كانت تحبط بالمماطلة العثمانية والتنافس الداخلي بين المجموعات المختلفة.

كانت المشكلة الكبرى الأخرى هي تلك المتعلقة بالأرمن. كان الأرمن منقسمين إلى مذهبين: المذهب الغريغوري بأكثريتهم وأقلية من البروتستانت والكاثوليك، وكانوا يشكلون أقلية كبيرة نسبياً في ست من المقاطعات الشرقية للأناضول العثماني. كان معظم هؤلاء من الفلاحين في مناطق تسيطر عليها القبائل التركمانية والكردية. وقد هاجروا، عبر العصور، على طول طرق تجارة الشرق والغرب في الأناضول، ولذا وبحلول القرن التاسع عشر كانت هناك أيضاً مستعمرات أرمنية هامة في الكثير من بلدات الأناضول الرئيسية وفي إستانبول نفسها. وكانوا مشهورين في بلدات الأناضول بكونهم حرفيين وتجاراً. لقد بدأ الشعور بالأيديولوجية القومية الجديدة بين الأرمن في سبعينيات القرن التاسع عشر. وطالبت بعثة أرمنية بالإصلاحات في مقاطعات الأناضول الشرقية، في مؤتمر برلين، إلا أن روسيا وحدها قدمت لها دعماً فاتراً.

ولاحقاً في عام 1887، شكلت مجموعة من الطلاب الأرمن في جنيف جمعية قومية راديكالية تدعى الهنشاك (الجرس)، وتبعتها جمعية أكثر اعتدالاً وأكثر توجهاً نحو الديمقراطية ـ الاجتماعية تدعى الطاشناق زوتيون (الاتحاد الثوري الأرمني)، تأسست في تفليس عام 1890. هدفت هذه الجمعيات إلى استقلال أرمينيا (وهو شيء لم يكن أكثر الأرمن، وخاصة الأثرياء منهم، يفكرون فيه) وسعت إلى جذب الانتباه العالمي عبر الهجمات الإرهابية.

كانت ردة فعل الحكومة إلحاق القبائل الكردية بوحدات غير نظامية جديدة على نسق فرق القوزاق الروسية، كانت تدعى وحدات الحميدية. وقد أدت سلسلة من الأحداث في خريف عام 1894 إلى قتل أعداد كبيرة من الأرمن من قبل قوات الحميدية في ناحية صاصون. واجتاحت أوروبا موجة من السخط، إلا أن

مفاوضات غير نهائية بين القوى العظمى حول كيفية إلزام الحكومة العثمانية بإدخال إصلاحات في الشرق، قد فشلت بسبب التنافس الداخلي بين هذه القوى. وفي عامي 1895 و1896 كانت هناك مجدداً مجازر واسعة في الشرق والآن أيضاً في إستانبول، حيث احتلت مجموعة أرمنية المركز الرئيسي للمصرف العثماني وهددت بنسفه. ومجدداً لم تقم القوى العظمى بأي عمل فاعل. وتدريجياً تمكنت الحكومة العثمانية بعد 1896 من إعادة سيطرتها على المنطقة وخمدت المعارك.

وبينما كانت سمعة العثمانيين في أدنى مستوياتها في أوروبا بسبب (الوضع الأرمني)، ارتفعت فجأة ثقة العثمانيين بأنفسهم في ربيع عام 1897، عندما أعلنت الإمبراطورية الحرب على اليونان (التي كانت تدعم علناً تمرداً جديداً في جزيرة كريت) وانتصرت عليها في خلال أسابيع. لقد مُنع العثمانيون من الاحتفاظ بفتوحاتهم من قبل القوى الأوروبية إلا أنه كان على اليونان دفع تعويضات كبيرة والكفّ عن دعم التمرد. ولم تُحلّ أي من المشاكل القومية (مقدونيا، أرمينيا، وكريت)، إلا انه يبدو أن فتيل الأزمات السياسية الحادة قد تمَّ نسبياً نزعه بطريقة ما بعد عام 1896. وتمتع النظام الحميدي باستقرار نسبي لعقد آخر.

المال والاقتصاد

كان الوضع المالي شبيهاً بالوضع السياسي المتأزم الذي ورثه عبد الحميد. لم تتمكن الحكومة من الإيفاء بديونها عام 1875، وجلبت الحرب مع روسيا تكاليف هائلة، ولذلك كانت الإمبراطورية فعلياً مفلسة، وكانت سمعة الإمبراطورية المالية ومصداقيتها في الأسواق المالية الأوروبية، التي كانت بكل الأحوال قد شددت كثيراً في سياستها الائتمانية بسبب الكساد الراهن، قد اضمحلت نهائياً. وبدأت المفاوضات حول أزمة الدين مباشرة بعد إعادة إحلال السلام عام 1878، وتمَّ التوصل التدريجي إلى حلّ في خلال السنوات القليلة القادمة.

وكما كانت القضية سابقاً في تونس ومصر، وُجد الحل في إنشاء إدارة الدين العام، بموجب مرسوم صدر في محرم من العام 1881، وكان على رأسها هيئة مؤلفة من ممثلي حاملي سندات دين الحكومة العثمانية في أوروبا. وفي الوقت نفسه، تمَّ إلغاء نصف دين الإمبراطورية المعلّق. وقد أنشأت إدارة الدين العام

(PDA) إدارة حديثة، أصبحت تضم لاحقاً أكثر من 5000 موظف، تمكنت من خلالها من إدارة عدد من مصادر الدخل، مثل ضرائب بعض المقاطعات، واحتكارات الملح والتبغ والضرائب على سلع متنوعة مثل الحرير، المشروبات الروحية والمسامك، إدارة مباشرة. وكانت هذه العائدات تستخدم، بعد حسم التكاليف، لخدمة الدين العام. كانت إدارة الدين العام أكثر كفاءة بكثير من الحكومة في جباية الضرائب وكانت تسيطر تقريباً على ثلث دخل الدولة النظامي. لقد عادل تدخل العواصم الأوروبية في الاقتصاد العثماني عبر إدارة الدين العام، وإلى حد ما، الوضع القوي الذي بناه الوسطاء اليونان والأرمن في الاقتصاد في خلال عهد التنظيمات.

ولوقت طويل استدانت حكومة عبد الحميد القليل جداً من الخارج ودفعت من دينها القديم أكثر مما جمعته من قروضها الجديدة. ولم تتسارع خطى التسليفات الجديدة حتى بداية القرن العشرين فقط. كان تنامي التجارة الخارجية بطيئاً أيضاً في العشرين سنة الأولى من عهد السلطان، والتي تزامنت مع «الكساد الكبير» في أوروبا. ومنذ عام 1896، استؤنف النمو التجاري من جديد، بالتوافق مع التعافي في الاقتصادات الصناعية الأوروبية، وإن بدرجة أبطأ مما كان عليه الحال في أعوام 1830 ـ 1875[(11)].

لقد شهدت سنوات 1888 ـ 1896 أول موجة من استثمارات الشركات الأجنبية المباشرة في الإمبراطورية، ومعظمها (الثلثان) كان في خطوط السكك الحديدية. وكان هذا الازدهار مدفوعاً بشكل جزئي بالبحث عن الربح (خاصة وأنه قد تمَّ اقناع الحكومة العثمانية بإعطاء دفعات مضمونة عن كل كيلومتر، ما ألغى كل مخاطرة حقيقية بالنسبة للمقاولين)، وأيضاً وبدرجة كبيرة بسبب التنافس الإمبريالي الداخلي والرغبة في إقامة مجالات نفوذ حول خطوط سكك الحديد الجديدة. وتقلّصت الاستثمارات الأجنبية بشكل حادّ بعد عام 1896. إلا أنها انتعشت من جديد وإن بخطى بطيئة جداً بعد عام 1905.

لقد بقيت بريطانيا الشريك التجاري الأساسي للإمبراطورية العثمانية. وكما

(11) Şevket Pamuk (1987) *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913: trade, investment and production*, Cambridge: Cambridge University Press, p.14-17.

كان عليه الوضع منذ بداية القرن، فقد كانت بريطانيا تستورد حوالى ربع مجمل التصدير العثماني (إنتاج زراعي بشكل رئيسي) وتصدر إليها ما بين 30 و40 بالمئة من مستورداتها. إلا أنه في مجال الاستثمار، خسرت الشركات البريطانية، التي كانت مدعومة بشكل ضعيف جداً من حكوماتها مقارنة بمثيلاتها في أوروبا، لصالح فرنسا وألمانيا بشكل خاص. وانخفضت حصة بريطانيا من مجموع الاستثمارات من أكثر من 50 بالمئة إلى ما دون 20 بالمئة في خلال هذه الفترة، بينما تزايدت الاستثمارات الألمانية بشكل كبير من حوالى واحد بالمئة إلى أكثر من 25 بالمئة. إلا أن فرنسا هي التي أصبحت المستثمر الرئيسي، وزادت حصتها من حوالى 30 إلى 50 بالمئة[12].

واستمر تأثر الحرف الصناعية التقليدية الحاد في الإمبراطورية بالمستوردات الصناعية الرخيصة، وخاصة في المناطق الساحلية. وفي الوقت نفسه، تمكنت بعض القطاعات الصناعية من إعادة هيكليتها فنجت بذلك، وبرزت للوجود قطاعات جديدة بكاملها. وبشكل واسع، فإن هذه الصناعات الجديدة (مثل معامل الحرير التي أنشئت في بورصة من قبل رجال الأعمال الأرمن، وصناعة السجاد في أوجاق، ومعامل التخمير، والآجر والقرميد في سالونيكا) قد قامت على أجور رخيصة جداً لعمال غير نقابيين، معظمهم من النساء والأولاد، يعملون في منشآت صغيرة[13]. وكانت أكثر من 90 بالمئة من هذه المنشآت الصناعية التي تستخدم أكثر من عشرة عمال مملوكة من غير المسلمين.

لقد أوجد تنامي الصناعات الجديدة والتورط المباشر للشركات الأوروبية الحديثة اضطرابات في المجتمع العثماني. كانت السلطات العثمانية تحمي تقليدياً النقابات الحرفية المدينية. أما الآن فإن هذه السلطات قد وقعت في حيرة بين ضرورة الممارسات العقلانية، كما فهمتها الشركات الأجنبية، والمطالب التقليدية للنقابات الحرفية التي تتعرض لضغوطات شديدة.

---

(12) Pamuk, op. cit., p.66.

(13) ويشرح دونالد كواترت عملية إعادة البناء التي خضعت لها الصناعة العثمانية في فصله الرائد عن الصناعة في كتاب:

Halil Inalcik with Donald Quataert (1994) *An economic and social history of the Ottoman Empire 1300-1914*, Cambridge: Cambridge University Press, p.888-933.

حركة تركيا الفتاة

كما مرَّ معنا، فإن العلاقات بين الحكومة والجماعات المسيحية، وخاصة الأرمن قد تطورت من سيِّئ إلى أسوأ مع مرور الوقت، إلا أن السلطان كان يحظى بالتأييد الشعبي من قبل الأكثرية الساحقة من سكان الإمبراطورية المسلمين. وليس هناك أي سبب يدعو لعكس ذلك، وعلى الرغم من أنه سيكون من المبالغة القول إن فلاحي الإمبراطورية كانوا في أحسن حال، إلا أنهم، على الأقل، غالباً ما تجنبوا الكوارث الكبرى للحرب، والمجاعة والأوبئة. ولم يعد الطاعون الدبلي مشكلة رئيسية بحلول منتصف القرن وتراجع انتشار كل من التيفوئيد والكوليرا بعد عام 1880. ونتيجة لذلك، تزايد سكان الإمبراطورية، في خلال عهد عبد الحميد، من حوالى 20 مليون في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أكثر من 27 مليون بنهاية القرن (من دون احتساب مناطق مثل مصر وقبرص) ـ وهي زيادة بنسبة 37 بالمئة. وكانت نسبة تزايد السكان في الأناضول أكبر ووصلت إلى حوالى 50 بالمئة[14].

كانت نقطة الضعف الأساسية عند عبد الحميد، فشله في غرس الولاء في نفوس الأجيال الجديدة من الضباط والإداريين، والانتلجنسيا العثمانية، التي أنتجتها المؤسسات التربوية الموسّعة التي قام هو بإنشائها. وبينما يرى البعض أن حكومته قد نجحت بشكل رائع لافت للنظر في الحفاظ على ما تبقى من الإمبراطورية من دون أن يُمَسّ، فإنها مثل الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في ظل معاصره فرنسيس جوزيف الثاني، قد فشلت وبشكل كامل في إلهام موظفيها وتحديد وجهة واضحة لهم.

استمرت الأجيال الجديدة الي تعلمت في مدارس مثل الملكية والحربية، في إنجذابها نحو الأفكار الليبرالية والدستورية، وكذلك أيضاً الوطنية العثمانية، التي نشرها العثمانيون الشبان، الذين كانت كتبهم تقرأ وتناقش من قبل هذه الأجيال سرياً.

كان هناك محاولتان عسكريتان لإزاحة عبد الحميد مباشرة بعد تعطيل البرلمان، واستبداله بمراد الخامس، الذي سرت شائعات بأنه قد تعافى نهائياً. وقد

(14) Justin McCarthy (1983) *Muslims and minorities: the population of Ottoman Anatolia and the end of the empire*, New York: New York University Press, p.2.

قاد أحد أعضاء العثمانيين الشبان السابقين علي سووافي إحدى هاتين المحاولتين، وقاد أصدقاء السلطان السابق الماسونيون المحاولة الثانية. وقد فشلت المحاولتان. ولم تشهد السنوات العشر القادمة أي عمل منظم ذا أهمية، ولكن استمر التهييج والتحرك على مستوى بسيط في المدارس على الرغم من السيطرة الصارمة للحكومة. ويبدو أن أول مجموعة معارضة منظمة قد أبصرت النور في المعهد الطبي العسكري عام 1889، عندما أسس أربعة طلاب اتحادي عثماني جمعيتي (جمعية الاتحاد العثماني)، التي هدفت إلى إعادة العمل بالدستور وفتح البرلمان. والمثير للانتباه أنه كان من بين هؤلاء الأربعة ألباني، وكردي وشركسي. نمت هذه الجمعية ببطء خلال بضع سنوات. وتمَّ اعتقال بعض أعضائها من قبل البوليس بينما تمكن البعض الآخر من تفادي الاعتقال بالهرب إلى الخارج، وقد هرب معظمهم إلى باريس، وأيضاً إلى القاهرة وأثينا. وأسسوا في باريس حلقة صغيرة من العثمانيين الدستوريين المهاجرين، الذين هاجموا السلطان بنشرهم للكتيبات والدوريات. وكان أحمد رضا هو الشخصية البارزة في هذه الحلقة، وهو ابن أحد أعضاء البرلمان العثماني ومدير تربوي سابق في بورصة. وقد فاتح المتآمرون في إستانبول أحمد رضا بالموضوع فوافق على قبول قيادة التنظيم في أوروبا عام 1895. وقد حاول رضا، الذي كان علمانياً، أن يغير اسم الجمعية إلى «جمعية النظام والتَّرقِّي» (شعار الوضعيين)، إلا أنه تَمَّ رفض هذا الاسم من قبل المجموعة في إستانبول. وبدلاً من ذلك، أعيد تسمية الجمعية بـ «جمعية الاتِّحاد والترقِّي». كلمة «الاتحاد» في اسم الجمعية تعبر بالطبع عن وحدة العناصر «الإثنية»، المثالية القديمة للعثمانيين الشبان. لقد أصدر فرع باريس تحت قيادة أحمد رضا صحيفة المشورة، باللغتين العثمانية والفرنسية، منذ عام 1895. كما وأطلقت المجموعة على نفسها في فرنسا اسم الأتراك الشبان [أطلق الأوروبيون عليها اسم تركيا الفتاة]، تماماً مثلما فعل العثمانيون الشبان قبلهم بثلاثين عاماً[15].

وعندما أصبحت حكومة عبد الحميد أقل شعبية ومعزولة دولياً في خلال سنوات الأزمة الأرمنية (1894 ـ 1896)، تزايدت فجأة وبسرعة الانتسابات لعضوية

(15) M. Şükrü Hanioğlu (1995) *The Young Turks in opposition*, Oxford: Oxford University Press, p.74.

هذه الجمعية. وحاول فرع الجمعية في إستانبول تنظيم انقلاب في أيلول/ سبتمبر من عام 1896، إلا أن مخططاته قد فضحت عن طريق الخيانة عشية تنفيذ الانقلاب وتمَّ توقيف المشاركين في المؤامرة. وأرسل معظمهم إلى المنفى في الداخل[16].

أصيبت الحركة الدستورية في داخل الإمبراطورية بنكسة خطيرة، وتحوَّل مركز جاذبية المعارضة، في خلال السنوات العشر القادمة، إلى المجموعات في أوروبا، ومن وقت لآخر، كان أعضاء تركيا الفتاة الذين يتمكنون من الهرب من أماكن نفيهم يلتحقون بها. وكان وصولهم عادة ما يعطي زخماً لهذه الحركة. كما أنه كان يعني أيضاً التنافس، لأنه لم يكن كل الأتراك الشبان مستعدين لاتباع قيادة أحمد رضا، وبشكل رئيسي بسبب أنه ولكونه مؤمناً بالعلمانية فقد ذهب بعيداً في رفضه للدين أكثر مما كان معظم الأتراك الشبان مستعدين للذهاب. لقد كانوا جميعاً متأثرين بالأفكار الأوروبية المعاصرة مثل العلمانية، المادية والداروينية الاجتماعية، ولكن ليس العلمانية بالمعنى الصارم والانتماء إلى «كنيسة الإنسانية». كما أن شخصية أحمد رضا قد لعبت دوراً أيضاً: إذ يبدو أنه قد كان شخصاً صعب المراس، عنيداً ومتصلباً.

وكان أول تحدٍ أساسي لقيادة رضا وصول مراد بيك إلى باريس عام 1896، وهو مدرس سابق في المُلكية وقد أصبح مشهوراً كمحرر للصحيفة الليبرالية ميزان، التي صدرت أولاً في إستانبول ثم لاحقاً عام 1895 في القاهرة. وعلى الرغم من كون مراد ليبرالياً، إلا أنه كان يعلق أهمية أكبر على الخلافة وعلى الخاصية الإسلامية للإمبراطورية مما كان عليه رضا. لقد كان بذلك أكثر انسجاماً مع أكثرية أعضاء الحركة، التي انتخبته رئيساً لجمعية الاتِّحاد والترقِّي مكان أحمد رضا بعد وصوله إلى باريس في أوائل عام 1897، وقد نقل مراد ومجموعة من أتباعه مركز قيادة الجمعية إلى جنيف.

إلا أنه، وبعد ستة أشهر استخدم السلطان عبد الحميد نفوذه المتزايد (بعد نهاية أسوأ ما في الأزمة الأرمنية وبعد ربح الحرب ضد اليونان في هذا العام) للتعاطي مع المعارضة الداخلية والخارجية. وتمَّ في العاصمة، اعتقال كل الأتراك

(16) Hanioğlu, op. cit., p.86.

الشبان المعروفين، وبعد محاكمة صورية أرسلوا إلى المنفى الداخلي في طرابلس الغرب، بينما تمكن عملاء السلطان، في الوقت نفسه، من إقناع مراد ميزانجي وعدد من الأعضاء البارزين الآخرين في تركيا الفتاة بالعودة «لمساعدة السلطان في إصلاحاته». وعلى الرغم من أن جمعية الاتِّحاد والترقِّي قد حاولت تصوير هذا الاتفاق على أنه هدنة، فإن مصداقية الكثير من قادة تركيا الفتاة قد دُمرت عندما قبلوا بأن يكونوا ملحقين بحكومة عبد الحميد، أو في الخدمة الدبلوماسية. وقد برأت مواقفهم هذه أحمد رضا، الذي أصبح الآن ومرة جديدة القائد غير المنازع للحركة في المنفى. إلا أن الحركة قد تلقت ضربة قاسية، وشكلت سنوات 1897 ـ 1899 أسوأ فترة لهذه الحركة.

ولكن الحركة تلقت زخماً جديداً، في كانون الأول/ ديسمبر 1899، مع وصول أمير عثماني غني، هو محمود جلال الدين باشا إلى باريس، (وهو أخ غير شقيق للسلطان)، والذي التجأ إلى فرنسا مع ابنيه، صباح الدين ولطف الله. وحتى وفاته بعد ثلاث سنوات، كان دور الباشا مع تركيا الفتاة مماثلاً للدور الذي لعبه مصطفى فضل باشا، منذ أكثر من جيل، مع العثمانيين الشبان. وفي الوقت نفسه، فإن ابنه الأكبر، صباح الدين، قد شكل أكثر التهديدات خطورة لغاية الآن لسلطة أحمد رضا. لقد كان صباح الدين مميزاً بين الأتراك الشبان إذ إنه كان يرى أن محرك التغيير والتقدم، ليس في الدولة، وإنما في الفرد، مؤمناً بالحد الأدنى من التدخل الحكومي، وبقوة المؤسسات الحرة لإعادة تجديد الإمبراطورية، بينما كان أحمد رضا قد أصبح قومياً عثمانياً أكثر فأكثر. وقد انقسمت الحركة بينهما وبدا هذا الانقسام ظاهراً في أول مؤتمر «مؤتمر الليبراليين العثمانيين»، الذي نُظم في باريس عام 1902.

عندما نستخدم تعبير «ليبرالي» ينبغي أن نكون واعين جداً لمعناها في هذا المجال. وعلى الرغم من أن تركيا الفتاة قد ناضلت لإعادة إحياء البرلمان وكانت ضد حكم السلطان الأوتوقراطي، إلا أنها لم تكن حركة ديمقراطية. لقد كان حلفاؤها ونماذجهم في فرنسا ومن دون أي استثناء من ممثلي اليمين السياسي؛ إذ كانوا بمعظمهم من المحافظين القوميين الليبراليين، الذين لحق بهم الضرر جراء كارثتين، خسارة فرنسا أمام ألمانيا وعصيان كوميونة باريس المسلح (كلاهما في

عام 1870 ـ 1871). كان للمفكر الفرنسي غوستاف لوبون، أعظم الأثر في الاتحاديين، وكانت أعماله عن علم نفس الجماهير مدفوعة بعدم ثقته المطلقة بالحركات الشعبية(17). كانت حلقة الأمير صباح الدين حتى أكثر يمينية، وكانت تتكون من أرستقراطيين متشددين رجعيين جاهدوا لمحاكاة الأرستقراطية البريطانية لدورها في بناء الإمبراطورية. ومن المستغرب أن لا أحد من الأتراك الشبان قد شعر بانجذاب نحو الاشتراكية من أي نوع، على الرغم من أنهم لا بد وقد شهدوا نمو الحركة الاشتراكية في فرنسا.

لقد تمثلت كل قوميات الإمبراطورية في مؤتمر عام 1902. وأعلنت الأكثرية، ومن ضمنها التنظيمات الأرمنية ومجموعة صباح الدين، أن كلاً من العنف والتدخل الأجنبي في الإمبراطورية مسموح بهما كوسائل لإزاحة عبد الحميد. وقد رفض أحمد رضا كليهما معاً، خوفاً على استقلالية الإمبراطورية. وبعد المؤتمر، أصبح الانفصال بين المجموعتين رسمياً عندما أسس الأمير أولاً «جمعية الليبراليين العثمانيين» ثم لاحقاً عام 1906 جمعية المبادرة الخاصة واللامركزية.

وإنسجاماً مع قرارات المؤتمر، حاولت مجموعة صباح الدين تنظيم انقلاب عسكري بمساعدة الحامية العثمانية في طرابلس الغرب، إلا أن هذه الخطة ولدت ميتة. كانت سَنَتا 1905 و1906 حاسمتين بالنسبة للجناح الأكثر قومية ومركزية في الحركة والذي يتزعمه أحمد رضا. إذ تلقَّت الحركة القومية والدستورية العثمانية دفعة قوية عززتها على أثر الحرب الروسية ـ اليابانية لعام 1904 ـ 1905 ونتائجها الكارثية، أول ثورة روسية. لقد تمكنت في خلال الحرب، دولة آسيوية ولأول مرة من هزم واحدة من القوى الأوروبية الإمبريالية العظمى. وقد أصبحت اليابان الآن مثالاً يحتذى للكثير من الأتراك الشبان. وأكثر من ذلك، وبعد الاضطراب التالي في روسيا، فُرض على القيصر أن يمنح روسيا مجلساً تشريعياً ودرجة من الدستورية. وبعد ذلك بوقت قصير، في عام 1906، شهدت حتى بلاد فارس

---

(17) Hanioğlu, op. cit., p.32.

وللاطلاع على أفكار (LeBon) التي كانت منتشرة جداً بين الضباط الشبان في بلدان تمتد من رومانيا إلى تونس، راجع:

Robert A. Nye (1975) *The origins of crowd psychology: Gustave LeBon and the crisis of mass democracy in the Third Republic*, London: Sage.

المتخلفة ثورة دستورية. وقد ألهمت هذه الأحداث حركة المعارضة العثمانية. وفي الوقت نفسه، تمَّ اعتقال واحد من الاتحاديين البارزين في إستانبول (الطبيب الخاص للأمير يوسف عز الدين، الذي يأتي في المرتبة الثانية على العرش) ونفي إلى أرذنجان، ومن هناك هرب إلى باريس. وما إن وصل الدكتور بهاء الدين شاكر إلى باريس، حتى أرعبه انعدام الفعالية الذي لاحظه في تنظيم أحمد رضا، فبدأ في إعادة تنظيمه تقريباً من نقطة الصفر. لقد كان أحمد رضا دائماً مُنظِّراً أكثر منه سياسياً عملياً، إلا أن بهاء الدين شاكر، إلى جانب شخصية بارزة في جناح أحمد رضا في حركة تركيا الفتاة، هو الدكتور ناظم، أعطيا جمعية الاتِّحاد والترقِّي ولأول مرة قاعدة تنظيمية صلبة، مع فروع في الكثير من مناطق الإمبراطورية والبلدان المجاورة، وسكرتارية فاعلة وشبكة اتصالات. وكان رمز هذا التغيير اسماً جديداً: لقد أصبحت لجنة الاتِّحاد والترقِّي الآن باسم جديد جمعية التَّرقِّي والاتحاد[18].

وجرت محاولة جديدة في عام 1907 لتوحيد كل حركات المعارضة في مؤتمر ثانٍ في باريس. وجاءت المبادرة هذه المرة من المجموعات الأرمنية، حتى لجنة الاتِّحاد والترقِّي التي أعيد تنظيمها وافقت الآن على استخدام أساليب العنف. يكمن سبب هذا التغيير في الموقف من التطورات في داخل الإمبراطورية. إذ تمكنت هناك مجموعات محلية صغيرة، في كل من المعاهد الكبرى في العاصمة وفي مراكز الولايات، من تجنب محاولات القضاء عليها في عام 1896، إلا أنه فقد الاتصال بها. وكانت هناك مجموعات جديدة تتكون بشكل ثابت، إلا أنه لم يتمكن أي منها من تكوين شبكة على مستوى الإمبراطورية حتى تأسيس جمعية الحرية العثمانية في سالونيكا في أيلول/سبتمبر 1906. كان المؤسسون من الضباط والإداريين الشبان، وبعضهم كان على ارتباط بلجنة الاتِّحاد والترقِّي قبل عام 1896. وكان محمد طلعت هو القوة الدافعة خلف هذه اللجنة، وهو موظف بريد رسمي من أدرنة، وقد نفي من هناك عام 1896 بسبب ارتباطه بلجنة الاتِّحاد والترقِّي القديمة والذي أصبح الآن رئيس عمال التلغراف في مركز بريد سالونيكا.

(18) M. Şükrü Hanioğlu (2001) *Preparation for a revolution: the Young Turks, 1902-1908*, Oxford: Oxford University Press, p.136-41.

وبسبب عبقريته التنظيمية، انتشرت جمعية الحرية العثمانية بسرعة في مقدونيا. كان التطور الحاسم هو انضمام ضباط من الجيش الثالث (في مقدونيا) والجيش الثاني (في أدرنة)، ومن بينهم لعب المايجور أنور من هيئة أركان الجيش الثالث دوراً رئيسياً. وأقامت مجموعة سالونيكا عام 1907، اتصالات مع المهاجرين في باريس، ولأنها وجدت أن أفكار أحمد رضا ملائمة لها أكثر من أفكار الأمير صباح الدين، فقد طالبت باندماج مجموعتها مع مجموعته. وبعد مفاوضات مطوّلة حدث هذا الاندماج في تشرين الأول/أكتوبر 1907. ولاحقاً عاد التنظيم الجديد إلى اعتماد الاسم التقليدي جمعية الاتّحاد والترقّي.

وشهدت سنوات 1906 ـ 1908 تزايد السخط في داخل الإمبراطورية، وخاصة في داخل الجيش، بسبب ارتفاع الأسعار (ازدادت وتيرة التضخم في السنوات الأولى من القرن)، وبسبب تأخير دفع الرواتب أكثر من المعتاد. شكلت إشارات السخط، وهي عبارة عن إضرابات وتمردات على مستوى صغير، والتي وقعت في مختلف أنحاء الإمبراطورية، القاعدة لثورة تموز/يوليو 1908، إلا أن مشكلة مقدونيا كانت السبب المباشر لها.

وفي شهر تموز/يوليو من هذا العام، التقى القيصر الروسي وملك بريطانيا إدوارد السابع في ريفال على بحر البلطيق. كانت كل من بريطانيا وروسيا تتقاربان تدريجياً بسبب خوفهما المشترك من ألمانيا، وفي هذه المناسبة، فإن تصريحات كلا الطرفين حاولت حلّ بعض المشاكل العالقة بينهما. كانت واحدة من النتائج اقتراح حلّ للمسألة المقدونية، يقوم على السيطرة الأجنبية ولا يترك للسلطان سوى سيادة رسمية. وعندما وصلت أخبار اجتماع ريفال إلى سالونيكا (بالتزامن مع إشاعات بأن بريطانيا وروسيا قد وافقتا على تقسيم الإمبراطورية العثمانية)، قررت لجنة الاتّحاد والترقّي أن تعمل. وربما تأثر توقيت تحركها أيضاً باكتشاف أن عملاء الحكومة كانوا على وشك فضح أجزاء من التنظيم.

وفي حملة منسقة، صعد الضباط الذين كانوا أعضاء في اللجنة (ومن بينهم أنور) مع جنودهم إلى التلال، وطالبوا بإعادة إحياء الدستور. حاول السلطان قمع الثورة بإرساله أولاً ضباطاً موثوقين ثم القوات الأناضولية لاحقاً إلى مقدونيا، إلا أن بعض الضباط قد اغتيلوا، كما أن الجنود الذين تأثروا بدعاة لجنة الاتّحاد

والترقّي، وهم على متن سفنهم، رفضوا أن يقاتلوا الثائرين. عندها رضخ السلطان، وأعلن في مساء 23 تموز/يوليو 1908 إعادة العمل بالدستور بشكل كامل وعاد البرلمان (مجلس المبعوثان) إلى الانعقاد بعد فترة استمرت ثلاثين عاماً.

القسـم II

عهد تركيا الفتاة
في التاريخ التركي
(1950-1908)

الفصل الثامن

المرحلة الدستورية الثانية
(1912-1918)

الثورة الدستورية عام 1908

كانت ثورة تموز/يوليو عام 1908 نتيجة أعمال الضباط الاتحاديين في الفيلق الثالث (مقدونيا)، والفيلق الثاني (تراقيا) للجيش العثماني. وكان هذا واضحاً، بما فيه الكفاية، في الأقاليم الأوروبية التابعة للإمبراطورية العثمانية، حيث أرسل الاتحاديون بعثات إلى كل بلدة أساسية لإعلان إعادة العمل بالنظام الدستوري ولشرح فوائده للعامة. وبذل الضباط الاتحاديون الذين كانوا على رأس هذه البعثات جهداً كبيراً ليشرحوا للناس أنَّ اللجنة، وليس السلطان، هي المسؤولة عن هذا التغيير. إلاَّ أنَّ الوضع كان مختلفاً جداً في الأقاليم الآسيوية للإمبراطورية، وفي العاصمة إستانبول. لقد منعت الرقابة الصارمة للنظام الحميدي وصول أخبار مقدونيا إلى عامة الشعب. ولذلك كان بإمكان السلطان وبنجاح عرض وجهة نظره الخاصة للأحداث، والتي كانت قائمة على أنَّ بعض مستشاريه الخونة قد ضلّلوه ودفعوه إلى الاعتقاد بأنَّ الدولة ليست مستعدة بعد للحكم الدستوري، إلاَّ أنَّه قد توصل الآن، طوعاً ومن غير إكراه، إلى أنَّ الوقت قد حان لذلك.

وما إن انتشرت الأخبار، (وقد استغرق ذلك بعض الوقت، لأنَّ الإعلان الأول في العاصمة كان عبارة عن ثلاثة أسطر عادية، من دون عنوان، في الصحف

تعلن عن انتخابات جديدة)[1]، حتى كانت رَدّة الفعل في إستانبول وآسيا مماثلة لتلك التي في مقدونيا. فرح وارتياح هائلان، حيث تلاقى الناس من كل المراتب الاجتماعية وكل الطوائف، مسلمون، يهود ومسيحيون، واحتفلوا في الشوارع. لقد كان هناك توقُّع عام، غير واضح، بأنَّ الحياة، بطريقة ما، سوف تتغير الآن نحو الأفضل. وفي الوقت نفسه، انتقم الناس من ممثلي النظام القديم، في الكثير من الأماكن، بما فيها العاصمة، وفرضوا عزل بعض كبار الموظفين الرسميين، كما وطاردوا قادة معروفين لنظام التجسس.

أدّت حرية الفكر، والتعبير، والانخراط في الجمعيات، التي جاءت بها الثورة الدستورية، ليس فقط إلى مظاهرات سياسية تعبيراً عن الفرح أو الغضب، وإنَّما أيضاً إلى اضطرابات عمالية واسعة. إذ طالب العمال برفع أجورهم تعويضاً عن ارتفاع الأسعار (ارتفعت نسبة التضخم بشكل هائل، 20 بالمئة في أول شهرين بعد الثورة)، وعندما لم تستجب مطالبهم عَمّت موجة من الإضرابات كل أنحاء الإمبراطورية: لقد كان هناك أكثر من 100 إضراب في ستة أشهر[2]. وقد أرعبت الإضرابات الحكومة، التي كانت راضية عن تنفيس الجماهير عن مشاعرها بمظاهرات سياسية، فأصدرت، وبدعم من لجنة الاتِّحاد والترقّي، تشريعات عمل تحظر النقابات العمالية في القطاع العام، وتفرض إلزامية التحكيم وتجعل من الإضرابات عملاً صعباً للغاية. لقد قمعت هذه التشريعات فعلياً الحركة العمالية وبالكاد حصلت أية إضرابات في خلال ما تبقى من المرحلة الدستورية الثانية. وقد كان دور لجنة الاتِّحاد والترقّي في القضاء على الإضرابات مهماً، لأنَّه يظهر بأنَّ اللجنة ـ بطلة الحرية الدستورية بامتياز ـ وقفت وبشكل مريب إلى جانب الرأسماليين في قمع حرية العمل النقابي، بالشكل الذي كان عليه.

---

(1) Hüseyin Cahit Yalçin (1976) *Siyasal anilar*, Istanbul: Türkiye İş Bankasi Kültür Yayinlar, p.3.

(2) ويشرح لنا يافوز سليم قره كشلا موجة الاضطرابات وقمعها المتتالي من قبل الاتحاديين في دراسته:

Yavuz Selim Karakişla «The emergence of the Ottoman industrial working class, 1839-1923», in Donald Quataert and Erik Jan Zürcher (eds) *Workers and working class in the Ottoman Empire and the Turkish republic 1839-1950*, p.19-34.

وكما يبين زوركر في مقالته، فإنَّ هذه الإضرابات كانت مدفوعة بمطالب رفع الأجور وتحسين شروط العمل. وباستثناء حالة واحدة فإنها جميعها كانت غير سياسية.

لقد استُقبل قادة حركة المهاجرين، وكذلك المنفيون في داخل الإمبراطورية، استقبال الأبطال عند عودتهم إلى إستانبول. باستثناء بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم، من مؤسسي الحركة، وأكثر الذين كانوا على اتصال بالحركة الداخلية في الإمبراطورية قبل الثورة، فإنّهما لم يحصلا على أية مراكز ذات نفوذ حقيقي. لقد بقي النفوذ السياسي داخل لجنة الاتِّحاد والترقِّي في أيدي رجال سالونيكا.

والمدهش أنَّه في جو الابتهاج هذا، لم تمسك لجنة الاتِّحاد والترقِّي بزمام السلطة، أو حتى تخلع السلطان الذي عارضته بحماس وشوّهت سمعته لأكثر من عشرين عاماً. وأحد الأسباب أنَّ السلطان قد تمكن من تضليل الرأي العام، وأنَّ الكثير من الناس قد نظروا إليه على أنَّه بطل المرحلة. وعلى الرغم من أنَّ قادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي لم يثقوا به، إلاَّ أنَّهم لم يشعروا بالقدرة على إزاحته. كما أنَّهم شعروا بقدرة أقل على تولي زمام الحكم بأنفسهم. لقد كان للعمر والأقدمية أهميتهما كشروط مسبقة للسلطة في المجتمع العثماني، وأعضاء تركيا الفتاة، الذين لم يكونوا في أحسن حالاتهم أكثر من مجرد ضباط وإداريين سواء أكانوا كباراً أو صغاراً في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من أعمارهم، لم يتمتعوا بأي منهما. ولذلك اختارت اللجنة ترك السلطة في أيدي الحكومة القائمة برئاسة الصدر الأعظم سعيد باشا. وقد جعلت من نفسها، في أثناء ذلك، الحارس الأمين لحماية الحرية الدستورية الحديثة التكوين، وكانت تتدخل في الشؤون السياسية عندما يكون ذلك ضرورياً. وقد أثبتت السنوات اللاحقة، أنَّ وضع لجنة الاتِّحاد والترقِّي كجمعية سرية تمارس ضغوطاً وتمسك بسلطة سياسية من دون أية مسؤولية رسمية كان، وكما تبين، عامل عدم استقرار.

تسبب إصرار السلطان على حقه في تعيين وزيرَي الحربية والبحرية مباشرة، بدلاً من موافقته فحسب على اختيار الصدر الأعظم للأشخاص الذين سيتبوأون هذه المراكز، في أول صراع أدى إلى تدخل لجنة الاتِّحاد والترقِّي. لقد كان هذا يشكل خرقاً واضحاً لنصوص، وكذلك لروحية الدستور، وعندما أيّد سعيد باشا السلطان، فرضت عليه اللجنة الاستقالة بعد خمسة أيام فقط من تعيينه. وعُين

مكانه، في 6 آب/أغسطس، القبرصلي كامل باشا، المعروف بليبراليته وبتأييده لبريطانيا[3].

كان الحدث الرئيسي في الأشهر التي تلت الثورة هو إجراء أول انتخابات بعد ثلاثين عاماً. لقد كان للجنة الاتِّحاد والترقِّي، قبل الثورة، تنظيمات مناطقية قوية في الأقاليم الأوروبية فقط. أما الآن، فقد سعت إلى توسيع تنظيمها ونشره في الأقاليم الآسيوية وفي شمال إفريقيا. وفي بعض الأحيان، كان يتم تأسيس فروع جديدة بتحويل مجموعات المعارضة المحلية القائمة، والتي شكلها أناس أرسلوا إلى المنفى الداخلي من قبل عبد الحميد، إلى تنظيمات تابعة للجنة الاتِّحاد والترقِّي. وبشكل عام، كانت فروع لجنة الاتِّحاد والترقِّي تتكوَّن من تحالف للمتخصصين (معلمين، محامين، أطباء)، والتجار المسلمين، وقادة النقابات العمالية وكبار ملاكي الأراضي الأتراك، وقد سعت وبحماس إلى تعاون القوميات الأخرى وضمنت لهم عدداً من المقاعد في البرلمان الجديد. وفي النهاية، حصل الأتراك على أكثرية هزيلة تفوق الخمسين بالمئة من مقاعد المجلس البالغة 288 مقعداً[4].

كان التنظيم الوحيد الذي خاض الانتخابات، إلى جانب لجنة الاتِّحاد والترقِّي هو الحزب الجديد الذي أسسه أتباع الأمير صباح الدين (الذي عاد أيضاً في أيلول/سبتمبر)، وهو حزب عثمانلي أحرار فرقاسي (حزب العثمانيين الأحرار). إلاَّ أنَّه لم يكن لهذا الحزب تنظيمات جدّية في كافة أنحاء الإمبراطورية وقد تمكن من الفوز بمقعد واحد فقط.

وعلى الرغم من انتصار الاتحاديين الكاسح، فإنَّ نفوذهم بقي غير مباشر لأنَّهم وفي أنحاء كثيرة من الإمبراطورية، اضطروا للاعتماد على الأعيان المحليين

(3) وقد شُرحت هذه المرحلة بالتفصيل في كتاب:
Aykut Kansu (1997) *The revolution of 1908 in Turkey*, Leiden: E. J. Brill, p.120-3.

(4) لقد كان هناك 153 من الأتراك، 53 من العرب، 27 ألبانياً و40 مسيحياً بحسب قانصو، (المصدر السابق، ص239–40). ويعطي فيروز أحمد في كتابه:
Feroz Ahmad and Dankwart Rustow (1976) «İkinci meşrutiyet döneminde meclisler 1908-1918», *Güneydoğu Avrupa araştirmalari dergisi*, p.4-5, 247.
توزيعاً يختلف بشكل طفيف عن التوزيع السابق: 142 من الأتراك، 60 من العرب، 25 ألبانياً، 23 يونانياً، 12 أرمنياً، 5 من اليهود و5 من السلاف.

الذين ترشحوا بأسمائهم كمستقلين على لوائح الاتحاديين وليس كأعضاء في لجنة الاتِّحاد والترقِّي. وقد أدى ذلك إلى ضعف الانضباط الحزبي في داخل البرلمان.

ولذلك، فإنَّ نفوذ القصر، بعد الثورة والانتخابات، قد ضعف ولكنه لم ينتهِ، وعاد كبار الإداريين التابعين للباب العالي إلى البروز كعامل سياسي مستقل لأول مرة منذ عام 1878، بينما بقيت لجنة الاتِّحاد والترقِّي، معتمدة على الأكثرية التي تحظى بها في البرلمان للسيطرة على الحكومة.

ثورة نيسان/أبريل 1909 المضادة

وعلى الرغم من أنَّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي قد أصبحت من أكثر القوى نفوذاً في الإمبراطورية بعد النجاح المذهل لثورتها، إلاَّ أنَّها اضطرت، وبشكل متزايد في خلال عام 1908 والأشهر الأولى من عام 1909، إلى أن تتعايش مع نوعين من المعارضة. واحدة كانت تعود لحزب الأحرار، الذي كان سلوكه سيئاً في خلال الانتخابات وأخذ أعضاؤه يشعرون بمزيد من الإحباط. وامتعض كامل باشا، الليبرالي، من ضغوطات لجنة الاتِّحاد والترقِّي، فانحاز شخصياً إلى هذا الحزب، وتوتَّرت العلاقات بينه وبين لجنة الاتِّحاد والترقِّي بشكل متزايد. وقد نجحت لجنة الاتِّحاد والترقِّي في الرابع عشر من شباط/فبراير في نزع ثقة البرلمان من كامل باشا واستبداله بحسين حلمي باشا، الذي كان مقرباً من اللجنة. وأطلقت المعارضة حملة إعلامية انتقادية لاذعة ردّت عليها صحف الاتحاديين بالمثل. وأقدم أحد الاتحاديين على الأرجح، على اغتيال حسن فهمي، رئيس تحرير أكثر الصحف عنفاً في معارضتها للاتحاديين في 6 نيسان/أبريل. وقد تحول تشييعه في اليوم التالي إلى مظاهرة جماهيرية حاشدة ضد اللجنة.

النوع الثاني من المعارضة الذي واجهته لجنة الاتِّحاد والترقِّي كان من قبل الحلقات الدينية المحافظة، وبالأخص من قبل صغار العلماء ومشايخ الطرق الصوفية. وفي خلال شهر رمضان، والذي تزامن مع شهر تشرين الأول/أكتوبر 1908، وقع عدد من الحوادث منها على الأقل تظاهرتان عنيفتان وجدّيتان، طالب في خلالهما المتظاهرون بإغلاق البارات والمسارح، ومنع التصوير وتقييد حرية حركة المرأة. ونظم المتطرّفون الدينيون، الذين أصبحوا ناشطين حالياً كمجموعة

حول صحيفة فولكان الناطقة باسم الشيخ النقشبندي درويش وحدتي، في الثالث من نيسان/ أبريل، أنفسهم في الاتحاد المحمدي (اتحادي محمدي). وقد نظمت هذه المجموعة حملة إعلامية واسعة ضد سياسات وعلمانية الأتراك الشبان.

وعلى الرغم من كل هذا الصراع السياسي الداخلي والتوترات المتصاعدة للأشهر السابقة، فقد جاء العصيان المسلح، الذي وقع في العاصمة مساء 12 نيسان/ أبريل 1909، باسم إعادة الإسلام والشريعة، كمفاجأة تامة للاتحاديين والمراقبين الأجانب على حد سواء. ففي تلك الليلة، تمردت كتيبة الجنود المقدونيين في حامية تاشكشلا، والتي أحضرها الاتحاديون قبل أسبوع فقط لتحل محل الفرق العربية والألبانية المفترض أنَّها غير موثوقة، والتي اعتقلوا ضباطها وسجنوهم. وساروا في صباح اليوم التالي، مع مجموعة كبيرة من طلاب المعاهد الدينية، السوفطاس، إلى مبنى البرلمان. وانضم إليهم في خلال النهار، المزيد والمزيد من الجنود والعلماء. كانت الحكومة مضطربة، ولم تجرؤ على إرسال الجنود الموالين، وإنَّما أرسلت قائد الشرطة للاطلاع على مطالب الجماهير. وقد عرض المتحدث باسم الجنود ستة مطالب:

- عزل الصدر الأعظم ووزيرَي الحربية والبحرية؛
- استبدال عدد من الضباط الاتحاديين؛
- استبدال الرئيس الاتحادي لمجلس المبعوثان (أحمد رضا)؛
- إبعاد عدد من أعضاء المجلس الاتحاديين عن إستانبول؛
- إعادة إحياء الشريعة؛
- وإصدار قرار بالعفو عن الجنود المتمردين.

كان إحياء الشريعة الإسلامية هو الأكثر جدّية بين هذه المطالب. وبينما أدى إدخال بعض القوانين والتشريعات المحددة على الطريقة الأوروبية إلى إضعاف وضع الشريعة، إلاَّ أنَّها لم تُلغَ إطلاقاً واستمرت سائدة في مجال قانون الأسرة (الأحوال الشخصية).

وفي مواجهة هذه المطالب، ذهب الصدر الأعظم إلى القصر، في فترة بعد الظهر، وقدّم استقالته، التي قبلها السلطان. وفي صباح اليوم التالي، أُعلن عن

تعيين الدبلوماسي الحيادي توفيق باشا صدراً أعظم. وقد زار وزير الحربية في الحكومة الجديدة، المارشال أدهم باشا، الجنود وأثنى عليهم ووعدهم بتحقيق كل مطالبهم. وقد احتفل الجنود والسوفطاس بانتصارهم على صعيد واسع. وفي الوقت نفسه، وقعت مذبحة ضد اتحاديين معروفين، أدّت إلى مقتل عشرين شخصاً على الأقل، معظمهم من الضباط، ومن بينهم نائبان قتلا عن طريق الخطأ ظناً أنّهما من قادة الاتحاديين.

لجأ الاتحاديون إلى العمل السري أو فرّوا من العاصمة. ونتيجة لذلك، لم يعد بالإمكان تأمين النصاب لاجتماعات مجلس النواب، الذي يشكل الاتحاديون أكثريته. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ النواب الذين حضروا إلى البرلمان، قبلوا مطالب الجنود وأصدروا، في الوقت نفسه، بياناً أعلنوا فيه التمسك بالشريعة الإسلامية والدستور.

حاول قادة حزب الأحرار، ومنذ اليوم الأول للتمرد، تحويله إلى قضية معادية للجنة الاتّحاد والترقّي بشكل تام، ومنعه من التحرك نحو وجهة رجعية، معادية للدستور ومؤيدة لعبد الحميد. وتوحّد كبار العلماء في جمعية العلماء المسلمين (جمعيتي علميّ إسلامية)، إلاَّ أنّهم في غضون ذلك، لم يدعموا التمرد أبداً، وابتداءً من 16 نيسان/ أبريل، شجبوه علناً.

لقد تـمَّ إبعاد لجنة الاتّحاد والترقّي عن إستانبول، إلاَّ أنَّها احتفظت بمواقعها في الأقاليم، وخاصة في مقدونيا، وبدأت مباشرة باتخاذ إجراءات مضادة. فنظمت تظاهرات جماهيرية في بلدات الأقاليم وأمطرت البرلمان والقصر بالتلغرافات. وقد كسبت وبسهولة، وخاصة في مقدونيا، الحرب الإعلامية، إذ أقنعت الجماهير أنَّ الدستور كان في خطر. وبدأت، منذ 15 نيسان/ أبريل، بتنظيم حملة عسكرية ضد المتمردين. وتمَّ تجميع جيش العمل (حركة أوردوسو) خصيصاً لهذه الحملة، وهو يتكون من الوحدات النظامية وعلى رأسها قائد الجيش الثالث، محمود شوكت باشا، مدعوماً بوحدات من المتطوعين، معظمهم من الألبان، وعلى رأسهم نيازي بيك أحد أبطال ثورة 1908. وتمَّ نقل هذه الفرق العسكرية بالقطار إلى ضواحي إستانبول.

أرسل مجلس النواب وفداً إلى قيادة الجيش ليحول دون استيلائه على

المدينة بالقوة، ولم يحصل الوفد على جواب مرضٍ، فقرر أعضاؤه البقاء مع الجيش، وأطلقوا نداءً إلى زملائهم للانضمام إليهم. ومنذ 22 نيسان/ أبريل اجتمع مجلسا النواب، مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان، في سان ستيفانو (حالياً يشيلكوى)، كمجلس قومي عام (مجلسي عمومي مللي).

وفي الصباح الباكر من يوم 24 نيسان/ أبريل، استولى جيش العمل على المدينة، من دون أن يواجه أية مقاومة تذكر. وبعد قمع الثورة، أعلن الجيش الأحكام العرفية، وأنشأ محكمتين استثنائيتين لمحاكمة الثائرين، وقد أدانت هاتان المحكمتان عدداً كبيراً من الثائرين، بمن فيهم درويش وحدتي، وأنزلتا بهم حكم الإعدام. وتمَّ اعتقال عدد من قادة حزب الأحرار، إلاً أنَّه أفرج عنهم مجدداً بضغط بريطاني. وفي السابع والعشرين من نيسان/ أبريل، عزل مجلسا النواب، اللذان ما زالا مجتمعين معاً، السلطان عبد الحميد، وقد خلفه أخوه الأصغر محمد رشاد، الذي تبوأ العرش باسم السلطان محمد الخامس، واستُخدم هذا الاسم للتذكير بمحمد الثاني فاتح إستانبول (الذي حكم من عام 1451 إلى عام 1481)، باعتبار أنَّ السلطان الجديد فاتح ثانٍ للعاصمة بفضل أعمال جيش العمل.

وفي الإمكان تبيان عدة أسباب لأحداث نيسان/ أبريل 1909. لقد تحررت مجموعات مختلفة من أوهام النظام الدستوري لأسباب متباينة. لقد أساء الانقلاب على النظام القديم لأولئك الذين يكسبون رزقهم كأعضاء في الجهاز الحميدي، أو يتمتعون فيه بمنزلة رفيعة، بمن فيهم الآلاف من جواسيس الحكومة الناشطين في إستانبول، والذين كانوا يقدمون تقاريرهم إلى السلطان. وقد هدفت السياسات العقلانية للحكومة الجديدة إلى الحد من الزيادة الكبيرة في أعداد موظفي إدارات الحكومة التي جاءت نتيجة سياسة المحسوبية للنظام القديم. لقد خسر الآلاف من الموظفين المدنيين ومن كافة المراتب وظائفهم. وقد كان لهذه السياسة نتائج بعيدة المدى في مدينة مثل إستانبول، حيث كانت الحكومة هي المصدر الأساسي للدخل.

كان مصدر الاضطرابات الأساسي في داخل الجيش هو الخلاف بين الضباط المكتبلي، الذين تدربوا في المعاهد والمدارس العسكرية، والضباط العلايلي، الذين ترقوا من داخل السلك. وهؤلاء الأخيرون كانوا مفضلين من قبل النظام القديم، وكانوا يتقاضون مرتباتهم بشكل منتظم، ويشكلون الجيش الأول المرابض

في داخل إستانبول وحولها، بينما لم يكن ضباط المكتبلي موضع ثقة (وكان ذلك صحيحاً، لأنَّ هؤلاء الضباط المتعلمين المحدثين هم الذين قاموا بالثورة الدستورية عام 1908). لقد سيطر الآن ضباط المكتبلي؛ وصرف الكثير من ضباط العلايلي من الخدمة أو أنزلت رتبهم وأسوأ من ذلك: لقد تمّ إيقاف نظام الترقية في داخل السلك بأكمله. وكان للجنود أيضاً أسبابهم لعدم الرضى. فقد اعتادوا على النظام الرخو والجو المريح للجيش القديم، أما الآن فقد أصبحوا في مواجهة ضباط شباب أرادوا فرض طرق التدريب البروسية، ومن بين الأشياء التي اعتمدوها إلغاء أوقات الراحة للوضوء والصلاة في خلال التدريبات.

وعلى الرغم من أنَّه لم تصدر أية تشريعات علمانية واضحة في الأشهر الثمانية التي تلت الثورة الدستورية، إلاَّ أنَّ صغار العلماء قد شعروا وبوضوح بالتهديد بسبب تغير الجو الذي أوجدته الثورة الدستورية. والإجراء الخاص الذي أيقظ هذا الشعور ضمن هذه المجموعة، هو أنَّ طلاب المدارس الدينية الذين لا يترفعون في امتحاناتهم في الوقت المحدد، لا يعفون من الخدمة العسكرية.

ساعد الاختلاف بين الأتراك الشبان على اختلاف درجاتهم، مع الأحرار المعارضين لما رأوه من سياسات غير مسؤولة للاتحاديين ومن احتكار للسلطة، أيضاً في إيجاد المناخ الملائم لقيام الثورة.

وبالنسبة للتساؤل حول من الذي حرّض على الثورة المضادة، فقد ألقت لجنة الاتِّحاد والترقِّي اللوم مناصفة على أكتاف السلطان عبد الحميد والمعارضة الدينية للاتحاد المحمدي الذي يرأسه الشيخ وحدتي. وفي الوقت نفسه، فإنَّ أيادي السلطان بدت واضحة أيضاً في حقيقة أنَّ الثائرين كانوا يمتلكون موارد مالية ضخمة ومن الواضح أنَّ الجنود قد قبضوا بالذهب. وللسبب نفسه اشتبه البعض بتورط بريطاني، مشيرين إلى العلاقات العميقة بين بريطانيا والعثمانيين الأحرار. ومع ذلك، فمن الواضح أنَّه وفي خلال أيام الثورة الأحد عشر، تصرف السلطان بحذر شديد. فبينما لم يتنصل بشكل علني من الجنود، إلاَّ أنَّه لم يدعم مطالبهم أبداً بشكل صريح أو يحاول قيادة حركتهم. وعندما دخل جيش العمل المدينة، رحب به السلطان بارتياح وأمر قوات القصر بعدم إبداء أية مقاومة. وقد أنكر السلطان لاحقاً في مذكراته، أي علاقة له بالثورة. وتشير المطالب التي صاغها

الثائرون، والوقائع التي قدمت أمام المحاكم الاستثنائية وفي مذكرات قادة المعارضة، إلى المعارضة السياسية، الأحرار، كمحركين رئيسيين. كما تدعم الطريقة الانتقائية التي هاجم بها الثوار الأفراد والضباط الاتحاديين أيضاً وجهة النظر هذه. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنَّ المعارضة الدينية الملتفة حول الشيخ وحدتي والاتحاد المحمدي قد لعبتا دوراً هاماً في تنظيم الثورة وفي إثارة الجنود. إلاَّ أنَّ المعارضة الليبرالية، كانت على الأرجح، المحرض الأصلي على الثورة. فقد ظنّت، بسبب مغالاتها في تقدير قوتها، أنَّها تستطيع استغلال المجموعات الدينية، إلاَّ أنَّه أصبح من الواضح، مباشرة بعد انطلاقة الثورة، أنَّها لم تكن في وضع يسمح لها بفرض سيطرتها[5].

لم تمتد الثورة المضادة لعام 1909 فعلياً إلى الأقاليم. إلاَّ أنَّه كان هناك حادثة عنف يمكن ربطها بها. ففي إقليم أضنه، انتهز عدد من المؤيدين للنظام القديم فرصة انهيار السلطة المركزية لمهاجمة ممثلي الاتحاديين. وتحولت أعمال الشغب إلى مذبحة قُتل فيها عددٌ كبيرٌ (على الأرجح 20,000) من المواطنين الأرمن. وقد أرسلت لجنة تحقيق برلمانية إلى أضنه، وتمّ تنفيذ الإعدام بـ 124 مسلماً وسبعة أرمن لدورهم في أعمال الشغب[6].

التنافس السياسي في أعوام 1909–1913

لقد اهتزت اللجنة على نحو خطير. فقد أظهرت الثورة المضادة ضعف النظام الدستوري ونوع السياسات التحديثية التي تمثلها اللجنة. وبهذا المعنى فقد كانت في آن معاً، تجربة مؤلمة ودرساً لا يمكن أن ينساه الاتحاديون أو خلفاؤهم بعد عام 1918.

---

(5) ويتوصل سينا أكشن إلى هذه النتائج في رسالته الموثوقة للدكتوراه (Ph.D.)، عام 1967.
Sina Akşin (1970) *31 Mart olayi*, Ankara: Sevinç.
إلاَّ أنَّه يفسر في إصداراته الحديثة أحداث عام 1909 كنموذج لأعمال المتشددين الإسلاميين، متأثراً ربما بالنشاطات الإسلامية في تركيا في تسعينيات القرن العشرين (وبالأخص بهجوم سيواس التخريبي).

(6) Taner Akçam (1999) *İnsan haklari ve Ermeni sorunu: İttihat ve Terakki' den kurtuluş savaşina*, Ankara: İmge, p.122.

ترك قمعُ الثورة المضادة السلطةَ في أيدي الجيش، وبشكل أكثر تحديداً، في أيدي القائد الأعلى للقوات المسلحة، محمود شوكت باشا، الذي عين مفتشاً على الجيوس الثلاثة، الجيش الأول (إستانبول)، الجيش الثاني (أدرنة) والجيش الثالث (موناستير). ولم تكن حكومة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا، ولا تلك العائدة لخليفته منذ كانون الأول/ديسمبر 1909، حقي باشا، ولا حتى لجنة الاتِّحاد والترقّي في وضع يسمح لهم بتحدي سلطته. وكانت النتيجة أنَّه وفي خلال بضع سنوات قادمة، ومع كل النوايا والأهداف الحسنة، أصبح الجيش فوق القانون من جهة (بكل الأحوال ظلت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى تموز/يوليو 1912). ومن جهة أخرى، أعطيت اللجنة حرية التصرف في إنجاز التغييرات التشريعية التي ترغب فيها، ما دامت تترك الجيش لوحده.

ونتيجة لذلك، باشر المجلس النيابي، الذي يسيطر عليه الاتحاديون بتنفيذ برنامج تشريعات هَدَفَ إلى تعزيز النظام الدستوري، وتمَّ في آب/أغسطس 1909، تغيير عدد من الفقرات في الدستور، ما أدى في النهاية إلى قيام نظام برلماني دستوري حقيقي. ومن الآن فصاعداً، أصبح من حق السلطان تعيين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام فقط. وأصبح بالإمكان حلّ البرلمان حالياً فقط إذا خسرت الحكومة تصويتاً على الثقة، وفي حالة حلّ البرلمان، ينبغي إجراء الانتخابات في خلال ثلاثة أشهر. وأصبحت التشريعات وعقد المعاهدات من امتيازات البرلمان.

وعقب هذه التغييرات الدستورية، تمّ في الأشهر التالية، إقرار عدد من القوانين لتعزيز السلطة المركزية ولتقييد الحريات الفردية والجماعية. وكان هذا صحيحاً بالنسبة للقوانين الجديدة المتعلقة بالاجتماعات العامة، بالجمعيات، بقطّاع الطرق، بالإضرابات وبقانون الصحافة الجديد ـ التقييدي ـ. كما وصدر الآن قانون جديد للخدمة العسكرية يفرض واجب الخدمة على كل الرعايا العثمانيين الذكور، على قدم المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. وكان لهذا التغيير أثره في الأقليات، وخاصة تلك المنحدرة من أصل يوناني، إذ دفع الكثير من الشبان إلى ترك الإمبراطورية، إما فعلياً أو رسمياً (بتبني هوية أجنبية، يونانية أساساً).

كان النفوذ المتناقص للقصر واضحاً في الميزانية الجديدة حيث تمَّ تخفيض مصاريف العائلة المالكة بنسبة الثلثين. وفي النهاية تمّ تشذيب الإدارة وسلك

الضباط وإعادة تنظيمهما (الأخيرة بموافقة محمود شوكت)، ما أدى إلى تخفيض الرواتب، وإلى الإحالة المبكرة على التقاعد وإنزال الرتب. وفي الجيش، تمَّ تطهير معظم الضباط الذين تدرجوا من داخل السلك في عهد عبد الحميد. وبشكل عام، تمَّ صرف أكثر من 10,000، أو ما يقارب ثلث عدد الضباط، من الخدمة في خلال السنوات القليلة التالية[7]. وتمّت أيضاً إعادة النظر بكل الرتب العسكرية وأنزلت درجات الكثير من الضباط.

لقد استمرَّت مشكلتان في البروز بين سنوات 1909 و1913، هما دور الجيش، وبالتحديد الضباط، في السياسة والعلاقة بين اللجنة ـ التي ما تزال سرّيّة ـ والمجلس النيابي الذي تسيطر عليه.

وقد أدت حقيقة أنَّ ضباطاً صغاراً نسبياً اكتسبوا نفوذاً سياسياً كبيراً من خلال مراكزهم في لجنة الاتِّحاد والترقِّي، إلى فوضى شديدة في داخل النظام العسكري لأنَّ الهرمية السياسية تتقاطع مباشرة مع الهرمية العسكرية لضباط الصف. لقد حث محمود شوكت باشا، الذي أوضح، ومن وجهة نظره، أنَّ الجيش قد تدخل في نيسان/أبريل لإنقاذ الدستور وليس اللجنة، ضباط الجيش أن ينذروا أنفسهم كلية لأعمالهم العسكرية أو أن يتركوا الجيش. وقد وافقت لجنة الاتِّحاد والترقِّي على ذلك، من ناحية المبدأ. وقد تمَّ تبنّي عدة مقررات في مؤتمرات اللجنة، وأكثر من مرة، أوصت الضباط بعدم التدخل في السياسة.

إلاَّ أنَّه، وفي الوقت نفسه، فإنَّ أحداث نيسان/أبريل قد أظهرت أنَّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي قد اعتمدت في النهاية على أفرادها العسكريين وعلى نفوذها على الجيش للحفاظ على وضعها السياسي. فقد سمح للضباط الذين يخدمون في الجيش حضور جلسات مجلس النواب على الرغم من مخالفة ذلك، وبشكل واضح، للدستور. كان تدخل رجال العسكر في السياسة وتسييس الجيش من بين الشكاوى الرئيسية للمعارضة، التي عادت للظهور بعد عام 1910، ولكن عندما لم تتمكن تلك المعارضة من تحقيق أهدافها، نظمت حركة معادية للاتحاديين في

(7) M. Naim Turfan (2000) *The rise of the Young Turks: politics, the military and Ottoman collapse*, London: I.B. Tauris, p.243 (figures calculated by S. Karatumu in his *Türk Silahli Kuvvetleri tarihi).*

داخل الجيش وهددت بتمرد عسكري. ولم تحل هذه المعضلة أبداً في خلال المرحلة الدستورية الثانية. والأمر صحيح أيضاً بالنسبة للمشكلة الثانية المرتبطة بالعلاقة بين لجنة الاتّحاد والترقّي ومجلس النواب. لقد لامت المعارضة اللجنة على ممارستها السلطة من دون أية مسؤولية. وكرّدة فعل، قررت اللجنة إنشاء حزب سياسي في أول مؤتمر لها في خريف عام 1908.

إلاّ أنَّ هذا الحزب، والذي تكوّن من الأعضاء الاتحاديين في مجلس النواب لم يحلّ محلّ اللجنة وإنّما تواجد معها جنباً إلى جنب. وبسبب ضعف نظام هذا الحزب، فإنَّ الكتلة البرلمانية لم تحظَ بثقة قيادة اللجنة وكنتيجة لذلك فإنَّ النظام الداخلي للجنة الاتّحاد والترقّي قد ضمن بقاء السلطة الفعلية في يد اللجنة المركزية ورئيسها العام. وأُعطي الحزب البرلماني صلاحيات أكبر فقط بعد عام 1914، عندما تحول البرلمان، بطريقة معينة، إلى مجرد مؤسسة للمصادقة على القرارات فقط.

وعادت المعارضة، التي سحقت في نيسان/ أبريل 1909، إلى الظهور ببطء في السنوات اللاحقة. وتشكل بين سنوات 1909 و1911 عدد من الأحزاب الجديدة، بعضها من الأعداء القدامى للجنة الاتّحاد والترقّي، وآخرون من اتحاديين منشقين، منهم من فضل خطاً أكثر ليبرالية، ومنهم أيضاً من فضل خطاً أكثر محافظة. في الخط الأول كان حزب معتدل حرية برفران فرقاسي (حزب الليبراليين المعتدلين) وحزب إصلاحاتي أساسية عثمانية فرقاسي (حزب الإصلاحات العثمانية الأساسية)، اللذان تأسسا في نهاية عام 1909. وكان مركز قيادة الحزب الثاني في باريس. في الخط الثاني كان هناك أهلي فرقاسي (حزب الشعب)، الذي تأسس في ربيع عام 1910، وحزبي جديد (الحزب الجديد)، الذي تأسس في أوائل عام 1911. وأسس هذا الحزب الأخير اتحادي سابق، هو الكولونيل صادق، الذي امتعض من السياسات القومية الراديكالية للجنة الاتّحاد والترقّي وتوجهاتها العلمانية. ومن المفارقة، أنَّ واحدة من أهم المطالب السياسية لصادق كانت امتناع الضباط عن التدخل في السياسة. كما طالب أيضاً بعدم استمرار لجنة الاتّحاد والترقّي كجمعية سرية.

شهدت هذه الفترة أيضاً أول بروز لنشاطات اشتراكية منظمة في

الإمبراطورية. لقد كان هناك حلقة صغيرة من المثقفين اليساريين في إستانبول الذين عارضوا الطريقة التي قمع بها الاتحاديون النقابات العمالية ومنعوها من القيام بالإضرابات بعد الثورة الدستورية. كان الاشتراكي حسين حلمي، محرر المجلة الدورية اشتراك، هو الشخصية الأساسية في هذه المجموعة، وكان هو الذي أسّس عثمانلي سوسياليست فرقاسي (الحزب الاشتراكي العثماني) في كانون الأول/ سبتمبر 1910.

وعلى الرغم من اسمه فقد كان حزباً ليبرالياً، تقدمياً أكثر من كونه حزباً اشتراكياً فعلياً. لقد كان يتكوّن من مجموعة صغيرة من دون ممثلين في البرلمان ومن دون نفوذ فعلي. وقد تلقّى فرع الحزب في باريس، والذي يرأسه الدكتور رفيق نوزت، بعض الدعم من الاشتراكيين الفرنسيين.

تلقى تنامي المعارضة دفعاً جديداً عام 1910 مع قيام عصيان مسلح على نطاق واسع في ألبانيا، وبعد اغتيال صحافي معارض بارز، هو أحمد صميم في التاسع من حزيران/ يونيو. لقد كان هذا العمل تقريباً إعادة لعملية اغتيال حسن فهمي عام 1909، وقامت اللجنة، الخائفة من تكرار الثورة المضادة، باعتقال عدد من الشخصيات الأساسية في المعارضة في تموز/ يوليو بحجة أنَّه قد تمَّ اكتشاف مؤامرة ما. إلاَّ أنَّ المعارضة استمرت في النمو، وأصبح الوضع في أوائل عام 1911 خطيراً جداً لدرجة أنَّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي قد حاولت استرضاء المعارضة باتخاذها موقفاً توفيقياً. فقد استقال عدد من الاتحاديين المتشدّدين، ومن بينهم طلعت، من الحكومة وصدر برنامج جديد من عشر نقاط في 23 نيسان/ أبريل يلبّي مطالب المعارضة كما صاغها الكولونيل صادق المتزايد النفوذ. ويبدو للوهلة الأولى أنَّ هذا قد أرضى المعارضة وحصلت حكومة حقي باشا على ثقة المجلس بأكثرية واضحة في 27 نيسان/ أبريل، لقد تمّ في الواقع التغاضي عن الاختلافات الآن.

اضطر حقي باشا للاستقالة في 29 أيلول/ سبتمبر عندما أعلنت إيطاليا الحرب وبدأت باحتلال ليبيا، آخر ولاية عثمانية في شمال إفريقيا، وكان على حكومته أن تتحمل المسؤولية. فخلفه سعيد باشا، الذي أصبح الآن صدراً أعظم للمرة الثامنة.

أخذت المعارضة للجنة الاتِّحاد والترقِّي تعمل الآن على تجميع قواها بسرعة. وتوحّدت في تشرين الثاني/ نوفمبر كل الأحزاب والمجموعات المعارضة

تقريباً في حزب جديد واحد هو (حرية وائتلاف فرقاسي) حزب الحرية والائتلاف، والذي عرف باسمه الفرنسي حزب الائتلاف الليبرالي. وكان هذا الحزب عبارة عن كتلة مختلطة من المحافظين والليبراليين الذين لا يجمعهم أي شيء مشترك سوى حقدهم على لجنة الاتِّحاد والترقِّي، إلاَّ أنَّ هذه الكتلة كانت ولهذا السبب بالذات فاعلة على المدَى القصير. فبعد ثلاثة أسابيع من تأسيسها، فاجأت كل المهتمين، وتمكنت من هزيمة مرشح اللجنة والفوز في انتخابات فرعية في إستانبول.

قررت اللجنة الآن أنَّ وقت العمل قد حان. لقد اعتمدت في السابق على البرلمان كسلاح رئيسي للسيطرة على الحكومة، القصر والإدارة منذ عام 1908، أما الآن فقد رأت أنَّها قد بدأت تفقد سيطرتها عليه فعملت على حلّه. عُرفت الانتخابات التالية في ربيع عام 1912، في التاريخ التركي باسم انتخابات العصا الغليظة (سوبالي سيشيم)، بسبب أعمال التهديد والعنف التي استخدمتها لجنة الاتِّحاد والترقِّي لتضمن وصول أكثرية منها إلى المجلس. ونتيجة لذلك، أصبح المجلس الجديد أداة طيّعة في أيدي اللجنة، إذ لم ينتخب سوى عدد قليل جداً من مرشحي المعارضة. لقد افتقد البرلمان أية شرعية في أعين المعارضة، التي لجأت الآن إلى اتخاذ إجراءات من خارج البرلمان. لقد طالب الكولونيل صادق ورفاقه في أيار/مايو وحزيران/يونيو، باستقالة الحكومة وهددوا بالتدخل العسكري من قبل مجموعة تدعى (خلاصكار ظابطان)، جماعة الضباط المخلّصين، ما لم تستجب مطالبهم. أعطى المجلس النيابي الخاضع لسيطرة الاتحاديين الثقة لسعيد باشا، إلاَّ أنَّ رجل الدولة الكبير استقال بكل الأحوال، لأنَّه، وكما قال، لم يعد له أية ثقة بالمجلس[8]. وفي الوقت نفسه تقريباً، استقال محمود شوكت بسبب اشمئزازه من الصراع السياسي العنيف المستمر في داخل الجيش.

خلفت سعيد باشا حكومة وحدة وطنية عرفت باسم «الحكومة العظمى» بسبب عدد الشخصيات البارزة من رجالات الدولة الذين تمثلوا فيها. رأت هذه الحكومة أن تدخّل الضباط في السياسة، والسياسات غير المسؤولة للجنة الاتِّحاد والترقِّي هي المسؤولة عن الفوضى السياسية في الإمبراطورية، فجعلت على رأس أولوياتها

(8) Feroz Ahmad (1969) *The Young Turks: the Committee of Union and Progress in Turkish politics 1908-1914*, Oxford: Clarendon, p.107.

تحطيم سلطة الاتحاديين وخاصة الضباط منهم. وكانت متوافقة في ذلك مع الكولونيل صادق، فتعاونت معه عندما طالب بحلّ البرلمان. حاول المجلس إحباط عملية الحلّ بتعطيل جلساته طوعاً، إلاً أنّه مع ذلك حُلّ. وعلى الجبهة الداخلية شهدت الأشهر المقبلة اضطهاد قادة الاتحاديين من قبل الحكومة، حيث أُرسل الكثيرون منهم إلى المنفى الداخلي بينما تحول آخرون إلى العمل السري أو فرّوا إلى الخارج. وبقدر ما كانت هذه الصراعات الحزبية السياسية مؤلمة، فقد تفوق عليها تماماً، في خريف عام 1912، أسوأُ أزمة عالمية واجهتها الإمبراطورية منذ عام 1878.

السياسة الدولية: استمرار المسألة الشرقية

لقد توقع الأتراك الشبان أن تكسبهم إعادة العمل بالنظام الدستوري في الإمبراطورية مصداقية ودعماً من الدول الليبرالية في أوروبا الغربية. كانت بريطانيا ما تزال المثال الأعلى للأتراك الشبان، وكان هناك مباشرة بعد الثورة تظاهرات شعبية داعمة للسفير البريطاني. إلاً أنَّ توقعاتهم قد خابت مباشرة تقريباً. فبعد أيام من الثورة، أعلنت النمسا ـ هنغاريا ضمَّها رسمياً لأقاليم البوسنة والهرسك العثمانية، والتي كانت قد احتلتها عسكرياً عام 1876، كما أعلنت بلغاريا توحيد ولاية الرومللي الشرقية (التي تتمتع بحكم ذاتي، تحت السيادة العثمانية، وأنشئت عام 1876) مع إمارة بلغاريا المستقلة، التي ألغت الآن أيضاً كل ارتباطاتها (النظرية كلية) مع الإمبراطورية العثمانية وأعلنت نفسها مملكة مستقلة؛ كما أعلنت جزيرة كريت وحدتها مع اليونان. وأعرضت بريطانيا عن دعم الاتحاديين، كما وامتنعت مع القوى العظمى الأخرى، عن التدخل لصالح العثمانيين. وكان هناك القليل بإمكان العثمانيين القيام به. وفي خلال الحدث، نظموا مقاطعة للبضائع النمساوية، وكانت مؤثرة جداً (على الرغم من أنّها أصابت مصدري البضائع النمساوية اليونان والأرمن بقدر ما أصابت النمسا) وأكسبت العثمانيين تعويضات مالية. وكانت المقاطعة مهمة أيضاً لأنَّها كانت أولى النماذج لنوع جديد من السياسة، حاول القادة من خلالها تحريك شريحة كبيرة من السكان المدنيين[9].

(9) Donald Quataert (1983) *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: reactions to European economic penetration*, New York: New York University Press, p.121-45.

وبعد هذه الكوارث الأولى، استمر الضغط بكامل قوته حتى نهاية العقد. وكما في العقود السابقة فإنَّ الضغوطات كانت خارجية (مخططات القوى الإمبريالية المتنافسة على الأراضي العثمانية والاتجاهات الوحدوية للدول البلقانية الجديدة) وداخلية (الحركات الانفصالية للمجموعات غير التركية في الإمبراطورية) معاً.

لم تكن الثورات الإقليمية بالتأكيد شيئاً جديداً. لقد أصبحت في الحقيقة، جزءاً من الأوضاع العادية في القرن التاسع عشر. وما جعل النظام الجديد أكثر حساسية لهذه الاضطرابات هو خاصيته الأيديولوجية. لقد جاء إلى السلطة مدّعياً تمثيل كل الكيانات العثمانية، وحقيقة أنَّ استمرار تهييج مجموعات الثوار للسكان مثلاً في مقدونيا، كما كانت تفعل في السابق، كان يعني المزيد من الإحباط للجنة الاتِّحاد والترقِّي.

لقد كان التراجع الرئيسي في هذا المجال هو سلسلة الانتفاضات الألبانية التي ابتدأت منذ آذار/مارس 1910. لعب بعض سكان هذه المنطقة المأهولة بأكثرية إسلامية، دوراً هاماً في الإدارة العثمانية وفي لجنة الاتِّحاد والترقِّي بحد ذاتها (كان أحد الأبطال الرئيسيين لثورة 1909 ولجيش العمل عام 1909 ألبانياً يدعى نيازي بيك). كانت الأسباب التقليدية للانتفاضات التي وقعت في كوسوفو عام 1910، وبالقرب من الحدود الجنوبية للجبل الأسود عام 1911 ومجدداً في كوسوفو عام 1912، مرتبطة بمقاومة الضرائب والتجنيد العسكري الإلزامي، إلاَّ أنَّها كانت أيضاً احتجاجاً على السياسة المركزية للجنة الاتِّحاد والترقِّي. كانت إحدى المشكلات الخاصة معارضة الاتحاديين لاستخدام الحرف اللاتيني في المدارس الألبانية. لم يشأ معظم الألبانيين المسلمين قطع علاقاتهم بالكامل مع إستانبول في ذلك الوقت، إلاَّ أنَّهم كانوا يسعون إلى حكم ذاتي واسع. وفي مسعى من لجنة الاتِّحاد والترقِّي لإعادة كسب ولاء الألبان، أرسلت، في تموز/يوليو 1911، السلطان محمد في زيارة ودية إلى مقدونيا وكوسوفو، ورافقه في هذه الرحلة نيازي بيك. كان هذا النوع من العلاقات العامة، بعد سنوات العزلة الطويلة للسلطان عبد الحميد، تجربة جديدة للغاية، تمَّ تقديرها وبشكل كبير من قبل عامة السكان، وخاصة بعد زيارة السلطان الجديد للعواصم العثمانية القديمة في بورصة وأدرنة في العام السابق. تجمعت أعداد كبيرة جداً من الألبان لملاقاة السلطان وللصلاة معه

على ضريح السلطان مراد الأول (الذي توفي عام 1389) في سهول كوسوفو[10]، إلاَّ أنَّ هذه الرحلة لم تغير شيئاً من القضايا الجوهرية. وكما أظهرت أحداث العام التالي، لم يكن بإمكان الألبانيين أن يتحولوا إلى داعم للنفوذ العثماني في وجه الضغوطات الانفصالية.

كانت الثورة الرئيسية الثانية في اليمن. لقد كانت هذه الزاوية الجبلية من شبه الجزيرة العربية تحت السيادة العثمانية الاسمية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وكانت سيطرة الإمبراطورية على هذا الإقليم البعيد ضعيفة جداً، إلاَّ أنّه وبحلول عام 1904، تمرّد مجدداً الحاكم الوراثي الإمام يحيى على الإمبراطورية. وخسر الكثيرُ من الجنود العثمانيين حياتهم في هذه الحرب البسيطة التي لا تنتهي في اليمن (في الواقع كلمة «يمن» أصبحت مرادفة في الفولكلور العثماني لمأساة الجندي العثماني، كما تظهر الكثير من «الأغاني اليمنية» الحزينة)، إلاَّ أنَّ الطرفين تمكنا من التوصل إلى اتفاق، في عام 1911، عادت اليمن بموجبه إلى السيادة الاسمية العثمانية وحافظ الإمام على استقلاليته. ومنذ ذلك الوقت، بقيت اليمن على ولائها للإمبراطورية حتى نهايتها.

أصبح ضغط التوسع الإمبريالي محسوساً في مشاريع الحكومات البريطانية، الفرنسية والألمانية المتنافسة من أجل مجالات نفوذ اقتصادي في العراق، سوريا والأناضول على التوالي، إلاَّ أنَّ الخطر المباشر كان الطموحات الإيطالية في شمال إفريقيا. لم يكن إقليم طرابلس ـ الغرب (ليبيا حالياً) مهماً لا اقتصادياً ولا استراتيجياً، إلاَّ أنّه كان أيضاً الجزء الأخير المتبقي من الإمبراطورية العثمانية في إفريقيا، الذي لم تحتله فرنسا أو بريطانيا. ونظر الإيطاليون إلى عملية التوسع في إفريقيا وفي شرقي البحر المتوسط على أنَّها شرط مسبق لتحقيق وضع القوة العظمى، فسعت الدبلوماسية الإيطالية لمدة عقدين وبثبات للحصول على اعتراف دولي بعملية التوسُّع هذه. وضمنت إيطاليا في عام 1911 الموافقة الضمنية

---

(10) Erik Jan Zürcher (1999) 'Kosovo revisited: Sultan Reşad's Macedonian journey of 1911', *Middle Eastern studies*, 35 (4), p.26-39.
وكان عدد الألبانيين أقل بكثير (أقل من واحد على عشرة في الحقيقة) من الـ 300,000 الذين ذكروا في صحافة الاتحاديين في تلك الفترة.

لبريطانيا، فرنسا وروسيا، وعلى الأقل موقفاً حيادياً من ألمانيا والنمسا فبدأت العمل. لقد وجهت في 28 أيلول/ سبتمبر عام 1911 إنذاراً للحكومة العثمانية تطالبها فيه بالموافقة على احتلال إيطاليا لطرابلس ـ الغرب بحجّة أنَّ المواطنين الإيطاليين هناك كانوا مهددين من قبل إسلاميين متعصبين.

رفضت الحكومة العثمانية الإنذار، إلاَّ أنَّها أعطت جواباً توفيقياً. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت إيطاليا الحرب عليها في اليوم التالي. لم يكن بالإمكان الدفاع عن الإقليم بكامله تقريباً، وواجه الجنود الإيطاليون صعوبة بسيطة في احتلال المناطق الساحلية. ولم يكن بإمكان العثمانيين إرسال حملة عسكرية بسبب السيطرة الإيطالية على البحار. وعلى الرغم من عدم قدرة حكومة الاتِّحاد والترقِّي على فعل أي شيء، إلاَّ أنَّها طالبت باتخاذ إجراءات مضادة، ليس بسبب القيمة الفعلية لأقليم طرابلس ـ الغرب، وإنَّما لأنَّ هذه الخسارة سوف تؤثر وبشكل جدي في مصداقية حكومة السلطان في أعين رعاياه العرب بعيداً في المشرق العربي. وعندما لم يتم فعل أي شيء، قرر ضباط من الاتِّحاد والترقِّي وعلى رأسهم المايجور أنور، القيام بعمل ما. ذهب 50 ضابطاً إلى طرابلس ـ الغرب كمتطوعين (فدائيين) عبر مصر وتونس لتنظيم المقاومة العربية، والتي كانت قد بدأت تحت قيادة المجاهدين التابعين للطريقة السنوسية الدينية. وتمكنت قوات البدو بقيادة هؤلاء الضباط، في العام التالي، من القيام بغارات متكررة ناجحة أنهكت الإيطاليين ومنعتهم من التوغل في داخل البلاد.

ولتخطي المأزق الناتج عن ذلك، حاول الإيطاليون تحويل الأنظار بتوسيع نطاق الصراع، فقاموا في نيسان/ أبريل عام 1912 بقصف الدردنيل. وعندما أزعجت أعمالهم العسكرية في تلك المنطقة القوى العظمى، قاموا باحتلال جزر الدوديكانيز في أيار/ مايو. واستمرت الحرب إلى أن وافق العثمانيون على عقد معاهدة سلام، تاركين كلاً من طرابلس الغرب وجزر الدوديكانيز في أيدي الإيطاليين في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1912، بسبب مواجهتهم وضعاً أكثر خطورة أخذ يتكشف في البلقان.

نقطة اللاعودة: حرب البلقان وانقلاب الباب العالي

كان ما توافقت عليه الدول الجديدة في البلقان قليلاً جداً، إلاَّ أنَّ الشيء الوحيد الذي حظي بإجماعهم هو رغبتهم في إزاحة العثمانيين عن أوروبا. وما منعهم من

القيام بعمل فعّال في هذا الاتجاه هو اختلافهم على اقتسام الغنائم وخوفهم من الجيش العثماني (فبعد كل شيء، لقد انتهت آخر حرب في البلقان في عام 1897 بانتصار عثماني مدوٍّ). إلاَّ أنَّ هذا الوضع قد تغير في عام 1911 ـ 1912. ففي آذار/مارس من عام 1912، عقدت كل من صربيا وبلغاريا، وبمبادرة من هذه الأخيرة، تحالفاً دفاعياً من الناحية الرسمية، إلاَّ أنَّه في الحقيقة كان يهدف إلى احتلال تركيا الأوروبية. وتمَّ التوصل إلى معاهدة مماثلة تماماً بين اليونان وبلغاريا في أيار/مايو من عام 1912. وكذلك أقامت كل من صربيا والجبل الأسود تحالفاً في بداية تشرين الأول/أكتوبر. وأظهرت الحرب العثمانية ـ الإيطالية، في أثناء ذلك، الضعف السياسي والعسكري للإمبراطورية العثمانية، ما شجّع دول البلقان على العمل.

وجه ائتلاف الدول البلقانية (صربيا، الجبل الأسود، اليونان وبلغاريا) في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 1912، إنذاراً جماعياً إلى الباب العالي، يطالبون فيه بإصلاحات واسعة في مقدونيا بإشراف دولي. وفي الوقت نفسه، بدأوا يحشدون للحرب. أعلنت الحكومة العثمانية استعدادها لتنفيذ كل الإصلاحات التي وافقت عليها في السابق، إلاَّ أنَّها رفضت التخلي عن سيادتها الأمر الذي ينطوي عليه الإنذار. بادر الجبل الأسود مباشرة إلى إعلان الحرب في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، ثم تبعته الدول الأخرى. لم تدعم أي من القوى العظمى الحرب، إلاَّ أنَّها كانت منقسمة جداً، ما جعلها غير قادرة على فرض نفوذها من أجل إيقاف الحرب.

قامت خُطّة العثمانيين للمواجهة، إذا ما وقع هجوم مماثل لما حدث فعلاً، على حرب دفاعية تقضي بانسحاب الجيش (تفوقه جيوش دول البلقان عدداً بشكل كبير) إلى شرقي ثراث (تراقيا) في الشرق وإلى ألبانيا الكبرى في الغرب، بينما يتم تحريك القوات في الأقاليم الآسيوية. إلاَّ أنَّ وزير الحربية الجديد، ناظم باشا، لم يكن مطلعاً على هذه المخطّطات، وكان القائد الأعلى للقوات المسلحة، أحمد عزت باشا، الذي وضع هذه المخططات يخدم الآن في اليمن[11]. وكنتيجة لذلك، لم ينسحب الجيش العثماني وإنّما حارب الصرب والبلغار مجتمعين وكانت

(11) Karl Klinghardt (translator and editor) (1927) *Denkwürdigkeiten des Marschalls İzzet Pascha: ein kritischer Beitrag zur Kriegsschuldfrage*, Leipzig: Koehler, p.179.

النتائج كارثية. بعد خسارته في معارك كركيليس (كيركلارلي الحالية) ولولبورغاز ضد البلغار وكيمونوفو ضد الصرب، اضطر الجيش للانسحاب إلى خطوط شطلجة خارج إستانبول مباشرة. وإلى الغرب بقيت بعض البلدات المحصنة صامدة: يانينا (لوانينا)، سكوتاري (أشقودره، حالياً سكودر) وأدرنة.

وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر أصبح الوضع ميؤوساً منه، ووافقت الحكومة العثمانية في الثالث من كانون الأول/ديسمبر على هدنة. وبعد عشرة أيام عُقد مؤتمران دبلوماسيان في لندن، واحد للمتحاربين وآخر للقوى العظمى. وافق هذا الأخير على نقطتين: إبقاء إستانبول والمضائق (في هذه الحالة كل من البوسفور والدردنيل) في حيازة العثمانيين، وإقامة دولة جديدة مستقلة هي ألبانيا ـ بسبب إصرار النمسا بشكل رئيسي، التي كان هدفها الأساسي منع الصرب من الفوز بمنفذ لهم على البحر الأدرياتيكي. إلاّ أنّه كان بإمكان هذه المؤتمرات الموافقة على أشياء ثمينة أخرى، أقلّها على الإطلاق تقسيم الغنائم في أوروبا ورسم الحدود الجديدة في مقدونيا وثراث. ولذلك وصلت المفاوضات تقريباً إلى طريق مسدود عندما وصلت إلى لندن أنباء الانقلاب العسكري في إستانبول في 23 كانون الثاني/يناير 1913.

انقلاب الباب العالي والمرحلة الثانية من حرب البلقان

قررت الحلقة الداخلية للجنة الاتّحاد والترقّي، بقيادة كل من أنور وطلعت، وفي نهاية عام 1912 على الأرجح، إلزام الحكومة بالاستقالة لأسباب داخلية بحتة[12]. كان اضطهاد الاتحاديين من قبل الحكومة يتزايد في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تسلم كامل باشا، العدو القديم للجنة الاتّحاد والترقّي، مركز الصدر الأعظم، فأصبح وجود اللجنة معرضاً للخطر. وقد أعطى مؤتمر لندن اللجنة فرصة التحرك، ليس باسم المصالح السياسية للحزب، وإنّما لأسباب وطنية. لقد تضمنت مقترحات القوى العظمى التي بلغت الباب العالي في 17 كانون الثاني/يناير، التنازل عن مدينة أدرنة للبلغاريين.

(12) Feroz Ahmad, op.cit., p.120.

كان هذا الموضوع ذا أهمية عاطفية بالغة لأنَّ أدرنة كانت مدينة إسلامية بمعظمها وعاصمة سابقة للإمبراطورية العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان البلغاريون يحاصرون المدينة منذ تشرين الأول/أكتوبر، إلاّ أنَّها كانت ما تزال صامدة. وعندما أصبح واضحاً في 22 كانون الثاني/يناير أنَّ الحكومة ستنصاع لمطالب القوى العظمى، وجد الاتحاديون مبرراً لهم فقاموا بانقلابهم في اليوم التالي. قامت مجموعة من الضباط الاتحاديين بالتوجه نحو الباب العالي، اقتحموا الغرفة حيث كانت الحكومة مجتمعة، أطلقوا النار على وزير الحربية واعتقلوا أعضاء الحكومة، وألزموا كامل باشا بالاستقالة. وتمَّ تشكيل حكومة جديدة وعاد محمود شوكت باشا صدراً أعظم ووزيراً للحربية.

أعلنت دول البلقان، بعد الانقلاب مباشرة تقريباً، استئناف العمليات العسكرية. وأصرت لجنة الاتِّحاد والترقِّي على سياسة هجومية تقتضي القيام بهجومات مضادة انطلاقاً من خطوط شطلجة، إلا أن وضع الجيش ووضع الطرق في الشتاء جعل ذلك مستحيلاً. وفشلت محاولة إنزال قوات خلف الجيش البلغاري في شاركوى بالتزامن مع اختراق عسكري من شبه جزيرة غاليبولي (التي كانت ما تزال في أيدي العثمانيين) بسبب انعدام التنسيق، ما دفع إلى اتهامات قاسية مضادة بين العسكريين[13]. وتمَّ صد هجوم بلغاري كبير على خطوط

(13) يقترح م. نعيم طرفان في كتابه، صعود الأتراك الشبان، ص368-70.

M. Naim Turfan, *The rise of the Young Turks*, p.368-70.

فرضية أن الضابطين، علي فتحي (أوكيار) ومصطفى كمال (أتاتورك)، هما بالأساس من اقترح العملية البحرية-البرّية. ويعتمد في مناقشته على تقرير يعود تاريخه إلى الرابع من شباط/فبراير، وضع من قبل هذين الضابطين حول الإنزال. وبحسب طرفان يبدو أنهما قد استخدما التقويم الغريغوري بدلاً من التقويم اليوليوسي (نسبة إلى يوليوس) وهكذا يصبح تاريخ 4 شباط/فبراير 1913 (غريغوري) مساوياً لتاريخ 22 كانون الثاني/يناير (يوليوسي). إلا أن هذا غير ممكن بالنسبة للضباط العثمانيين (إذ لا يوجد هناك أي أمثلة أخرى مشابهة). ولذلك يجب رفض هذه المقولة، خاصة وأن التقرير يتحدث أيضاً عن أن الأسطول كان في ميناء غاليبولي، وقد ترك فقط بعد أن أجهضت عملية الإنزال. لقد كان التقرير في الحقيقة جزءاً من الاتهام المضاد من قبل أولئك المسؤولين عن ذلك الإخفاق التام.

(Cf. Erik Jan Zürcher, *The Unionist Factor*, p.58-9).

شطلجة، إلاّ أنَّ أدرنة الجائعة سقطت في 26 آذار/ مارس. وبحلول أيار، أدرك حتى الاتحاديون بأنَّه ليس أمام الإمبراطورية من خيار سوى التفاوض من أجل السلام. وتمَّ التوصل إلى هدنة جديدة في 16 نيسان/ أبريل. وكانت معاهدة لندن الموقعة في العاشر من حزيران/ يونيو تعني خسارة كل الأراضي شمال وغرب خط يمتد من إينوز على بحر إيجه إلى ميداي على البحر الأسود، بما في ذلك أدرنة.

وفي أثناء ذلك، كان التوتر يتصاعد بين دول البلقان المختلفة. لقد طالبت رومانيا، التي لم تشارك في الحرب، بتعويضات مقابل المكاسب في الأراضي التي حصلت عليها بلغاريا. كما أنَّ صربيا واليونان، غير الراضيتين عن تقسيم الغنائم في مقدونيا، اتفقتا على تحالف معادٍ لبلغاريا. قرر البلغار، الذين كانوا واعين جداً لهذه التعقيدات، القيام بحرب وقائية ضد صربيا، وأخفقوا إخفاقاً تاماً. لقد عنى ذلك بداية حرب البلقان الثانية، حيث تمّت مهاجمة بلغاريا من كل النواحي. ضغطت قيادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي على الحكومة ورئيس الأركان لاستئناف الهجوم، وعندما ترددوا وطالبوا بالتريث، اتخذت مجموعة من الضباط الصغار على رأسهم أنور، وبدعم من لجنة الاتِّحاد والترقِّي المبادرة وقاموا بهجوم على أدرنة في تموز/ يوليو. وتمّت استعادتها وأجبر البلغاريون على توقيع معاهدة سلام القسطنطينية (29 أيلول/ سبتمبر 1913)، والتي أعادت إقليم أدرنة للإمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك، فإنَّ أهمية الخسائر العثمانية في حرب البلقان كانت أكبر من أن يبالغ فيها. لقد كانت كارثة بالمعنى الإنساني، الاقتصادي والثقافي للكلمة. فالإمبراطورية العثمانية قد خسرت تقريباً كل أراضيها الأوروبية، أكثر من 60,000 ميل مربع في مجملها، مع حوالى أربعة ملايين من السكان. ومجدداً، وكما في عام 1878، غرقت إستانبول بالمهاجرين المسلمين الذين خسروا كل شيء[14]. كان هناك انتشار واسع لأمراض التيفوس والكوليرا بين المهاجرين، كما كانت نسبة

(14) ويعطي جوستن مكارثي في كتابه،

Justin McCarthy (1995) *Death and exile: the ethnic cleansing of Ottoman Muslims, 1821-1922*, Princeton: Darwin, p.159-61.

مجموعاً يزيد عن 400,000 لاجئ.

الوفيات بينهم عالية جداً. وقد سببت إعادة إسكانهم مشاكل هائلة وأمضى الكثيرون منهم السنوات القليلة المقبلة في أحياء بائسة حول المدن. إلاَّ أنَّ المغزى الفعلي كان أعمق من ذلك بكثير: فالمناطق التي خسرها العثمانيون (مقدونيا، ألبانيا وثراث) كانت دائماً مناطق حيوية للإمبراطورية لأكثر من 500 عام. كانت تتكون من الأقاليم الأغنى والأكثر تطوراً، كما وقدمت القسم الأكبر من النخبة العثمانية الحاكمة. فسالونيكا كانت، وقبل كل شيء، موطن نشوء حركة الاتِّحاد والترقِّي. كانت الآثار الجانبية لهذه الخسارة أن أصبح الأتراك يشكلون حالياً، ولأول مرة في التاريخ العثماني، أكثرية السكان.

تشكيلاتــي محسوسـة (التنظيم الخاص)

لعبت مجموعة من الضباط الذين كانوا معروفين في داخل لجنة الاتِّحاد والترقِّي بالفدائيين منذ ما قبل ثورة عام 1908، الدور الهام في تحرير أدرنة. ويمكن اعتبار هؤلاء الفدائيين، فرق الصاعقة عند الاتحاديين، الذين كانوا يؤدون الأعمال القذرة للجنة (كالاغتيالات السياسية)، ويهرعون للدفاع عنها في أوقات الأزمات. لقد كانوا بارزين في فترة جيش العمل عام 1909 وخدم الكثيرون منهم في طرابلس الغرب، حيث نظموا الحرب العربية السرّية ضد الإيطاليين. كانت هذه الحلقة قريبة جداً من أنور الذي يبدو أنَّه قد تصرف كزعيم لهم[15]. بعد استعادة أدرنة، وجه أنور أعضاء من هذه المجموعة لبدء حركة مقاومة مسلحة في غربي ثراث، المنطقة غربي نهر ماريتزا التي كانت (وما تزال) مأهولة بمسلمين ناطقين باللغة التركية. ولهذا السبب أسّسوا حكومة غربي ثراث المؤقتة (غربي تراقيا حكومتي مؤقتاسي). وعلى الرغم من أنَّها قد استمرت لشهرين فقط (استخدمها العثمانيون للضغط على البلغار في محادثات السلام وانتهت عندما تمَّ الحصول على التنازلات المطلوبة)، فقد استخدمت «كمختبر» مهمّ لحركة المقاومة الوطنية التي سوف تنمو في الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى.

---

(15) وقد شُرحت عملية بروز التشكيلات من زمر غير نظامية عام 1913-14 في كتاب،
Philip Stoddard (1963) *The Ottoman government and the Arabs 1911-1918: a preliminary study of the Teşkilât-I Masusa*. Princeton: unpublished Ph. D. thesis. p.52 ff.

ويبدو أنَّ مجموعة الضباط الفدائيين الملتفة حول أنور كانت معروفة بشكل غير رسمي بتشكيلاتي محسوسة (تنظيم خاص) في عام 1913، وقد عرف هذا التنظيم رسمياً بهذا الاسم عام 1914 ووضع تحت المراقبة المباشرة لأنور كوزير للحربية (كما أصبح حينها). وقد لعب، في الحرب العالمية الأولى، دوراً هاماً وراء الكواليس في قمع كل من الحركات الانفصالية، وخاصة في الولايات العربية، وأيضاً في حملات الرعب ضد المصالح اليونانية في غربي آسيا الصغرى وسنناقش دوره في القضية الأرمنية بشكل منفصل. وقد عملت هذه التشكيلات أيضاً في خارج الإمبراطورية، حيث سعت إلى تحريك المقاومة الإسلامية ضد الإدارات الروسية، الفرنسية والبريطانية في الإمبراطوريات الاستعمارية التابعة لكل منها. ويبدو أنَّ هذه النشاطات الرومانسيّة والمحفوفة بالمخاطر «للورنسات»(*) العثمانيين كان لها تأثير ضئيل.

لا نعرف سوى القليل عن التركيبة التنظيمية للتشكيلات، إلاَّ أنَّه أصبح لها لاحقاً مكتب سياسي مرتبط وبشكل مباشر باللجنة المركزية للاتحاديين، ويرأسه بهاء الدين شاكر. ولكن يبدو أنَّ هذا القسم من التنظيم منفصل ولدرجة معينة عن المجموعة العسكرية التابعة لأنور.

تعزيز سلطة الاتحاديين

كانت لجنة الاتِّحاد والترقِّي، بعد الانقلاب العسكري في كانون الثاني/ يناير 1913، تسيطر سيطرة تامة على الوضع السياسي الداخلي. في البداية، لم يتم اضطهاد المعارضة الليبرالية. وطلب من قادتها كل على حدة وبشكل خاص البقاء بعيداً عن السياسة. وقد تغير هذا الوضع عندما قام أحد مؤيدي حزب الحرية والائتلاف باغتيال الصدر الأعظم، محمود شوكت باشا، في 11 تموز/ يوليو 1913. كانت هناك اعتقالات واسعة وحكم على عدد من الأفراد بعقوبة الموت. قام الاتحاديون الآن بتشديد سيطرتهم على الحكومة أكثر من ذي قبل: دخل طلعت الحكومة كوزير للداخلية؛ وتمّت ترقية أنور مرتين متتاليتين في خلال فترة وجيزة، إذ منح لقب باشا ثم عين وزيراً للحربية. وكذلك تمت أيضاً ترقية جمال، الحاكم

(*) مفردها لورنس، وهي إشارة إلى مغامرات لورنس العرب.

العسكري للعاصمة، ومنح رتبة باشا. كان الصدر الأعظم الجديد أميراً مصرياً هو سعيد حليم باشا، الذي كان عضواً في الحلقة الداخلية للجنة الاتِّحاد والترقِّي، إلاَّ أنَّه ومع ذلك لم يكن له نفوذ حقيقي كبير.

لقد أُطلق على هذا النظام الذي تطور الآن «حكم الثلاثة» أنور، طلعت وجمال. إلاَّ أنَّ هذا، هو مجرد تبسيط. لقد كان الرجال الثلاثة وبالتأكيد نافذين: أنور يسيطر على الجيش، ولطلعت النفوذ الأكبر في داخل اللجنة. بينما كان جمال نافذاً في السياسة الوطنية طالما أنَّه كان حاكماً لإستانبول، وأصبح نفوذه أقل بعد منتصف عام 1914. إلاَّ أنَّه كان لأنور منافسوه في الجيش (وليس أقلهم جمال). في داخل اللجنة، غالباً ما كان الرؤساء المحليون في الحزب (المدعوون «الرؤساء المسؤولون» أو «المفتشون») وحكام الأقاليم من الاتحاديين، نافذين ومستقلين. كان يقود لجنة الاتِّحاد والترقِّي حلقة داخلية مؤلفة من 50 رجلاً، وكانوا ينتمون إلى عدد من التكتلات. في الحقيقة، لقد استمد طلعت نفوذه الكبير وبالتحديد من قدرته المعروفة على تسوية الخلافات بين قادة هذه التكتلات.

كانت المجالس الداخلية للجنة الاتِّحاد والترقِّي أكثر تأثيراً بكثير في السلوك السياسي من الحكومة، التي كثيراً ما كانت تجد نفسها في مواجهة وقائع منجزة في فترة 1913 ـ 1918. أجريت الانتخابات البرلمانية الجديدة في شتاء عام 1913 ـ 1914. لم يكن الحزب الليبرالي (حرية وائتلاف فرقاسي) المعارض قد حُلّ بعد رسمياً، إلاَّ أنَّه لم يشارك في الانتخابات والبرلمان الذي ظهر بعد الانتخابات كان أداة طيّعة في أيدي لجنة الاتِّحاد والترقِّي.

دخول الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى

بعد مرور عام بالكاد على نهاية حرب البلقان، وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها تدخل الحرب مجدداً ـ وللمرة الأخيرة. احتدم النقاش في تركيا، منذ الحرب العالمية الأولى، حول كيف ولماذا قررت حكومة الاتِّحاد والترقِّي حينها الانضمام إلى دول المحور في تلك الحرب. وجاءت حقائق هذه القضية (وتسلسلها) على الشكل التالي.

حاولت حكومة الدولة العثمانية الاتحادية، في جو التوتر الدولي المتصاعد

بقوة بعد اغتيال ولي عهد النمسا، الأرشيدوق فرديناند، من قبل قومي صربي في سراييفو في 22 حزيران/ يونيو 1914، أن تثير اهتمام القوى الأوروبية الرئيسية لعقد تحالف معها. لقد أظهرت حرب البلقان العزلة الدبلوماسية للإمبراطورية، وكان الاتحاديون مقتنعين بأنَّ استمرار العزلة سوف يعني نهاية الإمبراطورية، لقد كانوا مستعدين بالأساس لقبول أي تحالف بدلاً من الاستمرار في العزلة.

أولاً، فاتح جمال باشا حكومة باريس بالأمر، إلاّ أنَّه لم يلقَ أيَّ اهتمام. كان لفرنسا وبريطانيا علاقات جيدة مع روسيا وكانت هذه العلاقات تأتي في رأس أولوياتهما، أما بالنسبة للشرق، فإنَّهما كانتا تتوقعان، بعد حرب البلقان، مردوداً أفضل عن طريق التعاون مع تحالف لدول البلقان بدلاً من ارتباط عثماني. عندها حوّل الاتحاديون أنظارهم نحو قوى المحور. أرسلت النمسا ـ هنغاريا من يستطلع رأي العثمانيين حول احتمال إقامة تحالف معادٍ للصرب مع العثمانيين، وكان جواب كل من طلعت وأنور مشجعاً. وفي 28 تموز/ يوليو اقترح أنور علناً، في محادثة مع السفير الألماني فلكنهايم، إقامة تحالف دفاعي مع ألمانيا. وعندما نُقل هذا الاقتراح إلى برلين، حصل على الدعم الشخصي للقيصر فيلهلم الثاني.

وفي الأيام التالية، فاوضت مجموعة صغيرة من قياديّي الأتراك الشبان (الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، أنور باشا، طلعت باشا ورئيس مجلس النواب خليل) الألمان بسرية تامة، حول تفاصيل الاتفاق. ولم يعلم بذلك حتى الأعضاء الآخرون في الحكومة، بمن فيهم شخصيات بارزة مثل وزير المالية جاويد، وجمال باشا، وشيخ الإسلام خيري أفندي. وتمّ توقيع الاتفاقية في الثاني من آب/ أغسطس عام 1914 في المسكن الشخصي لسعيد حليم باشا على البوسفور. أما الفقرات الثمانية لهذه الوثيقة الهامة جداً فهي التالية:

1 ـ يبقى الطرفان على الحياد في أي صراع نمساوي ـ صربي.

2 ـ في حال دخول روسيا الصراع سوف يفرض على ألمانيا الشيء نفسه أيضاً، وسوف تنضم الإمبراطورية العثمانية إلى قوى المحور.

3 ـ ستبقى البعثة العسكرية الألمانية في تركيا وسوف تعطى دوراً فاعلاً تلعبه تحت إمرة القيادة العليا العثمانية.

4 ـ سوف تحمي ألمانيا الأراضي العثمانيـة.

5 ـ سوف تصبح الاتفاقية نافذة المفعول مباشرة وتبقى سارية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 1918.

6 ـ سوف تتجدد الاتفاقية تلقائياً لخمس سنوات ما لم يقرر أحد الأطراف غير ذلك.

7 ـ سوف يصادق السلطان والقيصر على الاتفاقية في خلال شهر.

8 ـ سوف تبقى هذه الاتفاقية سرية[16].

ومن المهم أن نشير إلى أنَّ هذه الاتفاقية قد عقدت بعد يوم واحد من الاستنفار العسكري الروسي ضد كل من النمسا وألمانيا. ويجب أن نفترض أنَّ القادة العثمانيين كانوا واعين لذلك، ولذا فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي دفع العثمانيين إلى توقيع معاهدة كانوا يعلمون بأنَّها سوف تقودهم إلى الحرب؟ فإلى جانب الخوف من العزلة الذي أشرنا إليه سابقاً، هناك عاملان آخران ربما لعبا دوراً في ذلك. الأول، أنَّ الإمبراطورية الألمانية كانت ولوحدها بين القوى العظمى مستعدة لتوقيع معاهدة مع العثمانيين كشركاء متساوين ـ وهي نقطة هامّة جداً للاتحاديين الذين كانوا يحاولون تحرير بلدهم من وضعها النصف ـ استعماري. **الثاني**، كان سوء تقدير. لم يكن العثمانيون يدركون أنَّ الخطة الاستراتيجية الألمانية كانت تعتمد على هزيمة حليفة روسيا، فرنسا وإبعادها عن الحرب أولاً، بواسطة حركة التفافية عبر بلجيكا ـ وهذا ما سوف يدفع ليس فرنسا وحسب، وإنَّما أيضاً وبالتأكيد بريطانيا نحو الحرب. ربما توقع العثمانيون حرباً مع روسيا فقط، وفي مثل هذه الحرب من الممكن توقع فوز ألمانيا والنمسا. كما أنَّ الانتصار على روسيا بدوره يتوقع له نتائج إيجابية ملموسة في القوقاز والبلقان. وعندما تبين أنَّ الصراع أوسع بكثير، قرر التكتل المؤيد لألمانيا بين الاتحاديين الاستمرار في هذا النهج بكل الأحوال.

---

(16) وقد نشر نص المعاهدة المترجَم في كتاب،

Ulrich Trumpener (1968) *Germany and the Ottoman Empire 1914-1918*, Princeton: Princeton University Press, p.28.

ويركز ترامبانر على الخاصية المؤقتة للاتفاقية (ص16).

لم تكن الإمبراطورية العثمانية في وضع يسمح لها أن تخوض حرباً جدّية، لا عسكرياً، ولا اقتصادياً ولا حتى على صعيد الاتصالات الداخلية. كان الألمان واعين جداً لذلك، إلاً أنَّ أهمية التحالف مع العثمانيين بالنسبة إليهم لم تكن بما يمكن أن يقدمه الجيش العثماني من مساهمات في الحرب، والتي كان من المتوقع أن تنتهي في خلال بضعة أشهر بشكل عام، وإنَّما لتأثير العثمانيين في المسلمين في الإمبراطوريات الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا ولتأثيرهم في دول البلقان. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ بإمكان العثمانيين أن يمنعوا وبشكل فعّال حركة السفن الروسية عبر المضايق.

توقف عمل البرلمان، مباشرة بعد توقيع المعاهدة السرية، وبدأت الحكومة تحضير الرأي العام للحرب. وتلقّت، في هذا، دعماً قوياً بسبب موقف الحكومة البريطانية.

كان العثمانيون قد طلبوا سفينتين حربيتين حديثتين من بريطانيا في عام 1911 لمواجهة القوة المتنامية للبحرية اليونانية. وفي منتصف عام 1914، كانت هاتان السفينتان جاهزتين، وكان قد دفع جزء من ثمنهما عن طريق التبرع الشعبي عبر جمعية الأسطول (دونانما جمعيتي) في كل أنحاء الإمبراطورية، إلاً أنَّ التسليم تأخر بسبب المزيد من التجارب وبسبب المشاكل المتعلقة بالدفعات الأخيرة. وتمَّ إرسال مجموعة من الضباط العثمانيين ورجال البحرية إلى بريطانيا لتسلم السفينتين بعد أن تمّ دفع المبالغ المتبقية، عندها قام قائد البحرية البريطانية الأول، ونستون تشرشل، بمصادرتهما لصالح الحكومة البريطانية في الأول من آب/ أغسطس (وهذا الأمر كان يمكن أن يكون شرعياً لو كانت بريطانيا في حالة حرب، إلاً أنَّها لم تكن). أدّى هذا العمل إلى موجة سخط عارمة في الإمبراطورية العثمانية، وقد استغل الألمان هذا الأمر بشكل بارع عندما أمروا أسطولهم في البحر الأبيض المتوسط، والمكون من السفينة الحربية جوبان والطراد برسلو، بالتوجه إلى الدردنيل. وبعد رحلة بطولية، حيث تمّت مطاردتهما من قبل الأسطولين الفرنسي والبريطاني بكاملهما، وصلت السفينتان إلى المضايق في العاشر من آب/ أغسطس. وعندما طالبت بريطانيا بإعادتهما (فالدولة العثمانية، وقبل كل شيء، كانت ما تزال على الحياد في ذلك الوقت)، اشترتهما الحكومة العثمانية من الألمان بمبلغ ضئيل وضمتهما إلى البحرية العثمانية.

مع دخول روسيا الحرب، أصبح العثمانيون ملزمين، وبشكل واضح، بالانضمام إلى القتال، إلاَّ أنَّ الحكومة الاتحادية تمكنت من تأجيل إعلان الحرب على أساس أنَّ الإمبراطورية كانت غير مستعدة ولا يمكنها الذهاب إلى الحرب من دون أن تحصل أولاً على دعم مالي ألماني ضخم ومعدات عسكرية. في الحقيقة، كان أنور باشا يفضل تأجيل إعلان الحرب حتى ربيع عام 1915، ولكن عندما زادت ضغوطات الحكومة الألمانية وقُدمت الضمانات المالية الضرورية، لم يعد بالإمكان تأجيل الحرب. فاتخذ قرار الحرب في 25 تشرين الأول/ أكتوبر[17]، وبعد مضي يومين قام الأسطول البحري العثماني بقيادة الأميرال الألماني سوشان، ومن على متن السفينة «يافوز سلطان سليم» (كما أصبح الاسم العثماني الجديد للسفينة الحربية جوبان)، بالإبحار، وقام بأوامر واضحة من أنور بمهاجمة الأسطول الروسي وتحقيق تفوق بحري في البحر الأسود. وبحلول 11 تشرين الثاني/نوفمبر كانت الإمبراطورية العثمانية في حالة حرب مع روسيا، فرنسا وبريطانيا.

الإمبراطورية العثمانية في خلال الحرب العالمية الأولى

عندما اتضح أنَّ توقعات حرب قصيرة لم يكن لها أي أساس من الصحة، إذ تطورت الحملة على الجبهة الغربية إلى حرب خنادق في أواخر عام 1914، ازدادت أهمية المساهمة العثمانية في أعين الألمان. فقد أعلن السلطان الجهاد (الحرب المقدسة) رسمياً بعد التشاور مع شيخ الإسلام في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر. كانت التوقعات حول أثر هذا الإعلان في السكان المسلمين في مستعمرات دول التحالف (وعلى أواسط آسيا الروسية) عالية جداً بين الألمان (على الرغم من أنَّها كانت أقل من ذلك بكثير عند معظم العثمانيين)، لكن وعلى الرغم من المساعي الإعلامية الواسعة من قبل الحكومة العثمانية، وبشكل رئيسي عبر تشكيلاتي محسوسة، فإنَّ أثرها كان شبه معدوم. وعلى الرغم من شكوك الألمان بالقوة العسكرية العثمانية، إلاَّ أنَّهم شجعوا العثمانيين على اتباع استراتيجية هجومية. قامت خطط العمليات العسكرية التي وضعها القائد الألماني، برونسارت فون شلندروف، لرئاسة الأركان العامة العثمانية، على أساس هجوم على قناة

(17) Trumpener, op. cit., p.54.

السويس وعلى ما وراء القوقاز الروسي. وقد قبل أنور باشا هذه المخططات بحماس شديد.

على جبهة القوقاز، كان الروس أول من هاجم في تشرين الثاني/نوفمبر، إلاَّ أنَّ الجيش العثماني تمكن من صدهم. وبدأ العثمانيون هجوماً مضاداً بقيادة أنور باشا شخصياً في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبعد انطلاقة ناجحة، هُزم العثمانيون هزيمة قاسية في ساركاميش، على طريق قارص، في كانون الثاني/يناير. لم يتبقَّ سوى 12,000 من أصل 90,000 جندي، حيث توفي أكثر الجنود من البرد والإرهاق عند عبورهم سلسلة جبال في عمق الشتاء القاسي.

القضيـة الأرمنيـة

ترك هذا الإخفاق العسكري التام شرقي الأناضول مفتوحاً أمام التقدم الروسي، والذي تحقق كما خُطِّط له في حينه عند تحسُّن الطقس. كما أنَّه يرمز إلى بداية قمع الأرمن العثمانيين، ولا تزال هذه القضية مدار جدل بعد مرور ما يزيد عن 75 عاماً عليها.

شكّل الأرمن جزءاً هاماً من السكان في مقاطعات شرقي الأناضول، وعلى الرغم من أنَّهم لم يشكلوا أكثرية أو حتى أعداداً وافرة في أي من هذه المقاطعات (ما لم يتم احتساب الأتراك، والأكراد والجماعات الإسلامية الأخرى بشكل منفصل، وهو شيء لم يقم به العثمانيون أبداً). وتختلف التقديرات حول العدد الإجمالي للأرمن في الإمبراطورية، إلاَّ أنَّ رقماً بحوالى 1,500,000، أي ما يوازي عشرة بالمئة من السكان العثمانيين في الأناضول، هو على الأرجح تقدير معقول.

بعد اضطرابات عام 1896، عاد الوضع في الشرق إلى طبيعته إلى حد معين، إلاَّ أنَّ العلاقات بين الأرمن المحليين والمسلمين، وخاصة الأكراد بقيت متوترة، وكانت هناك مناوشات متكررة. وفي أيار/مايو 1913، طالب ممثلو حزب الطاشناق (طاشناق زوتيون) بإنشاء قوة من الدرك الأجنبي لحماية الأرمن في شرقي الأناضول. فاتحت حكومة الاتِّحاد والترقِّي البريطانيين بهذه المسألة وناقشها هؤلاء الأخيرون مع الحكومتين الفرنسية والروسية. وتمَّ في شباط/فبراير 1914، التوصل إلى اتفاقية تنص على إقامة مفتشيَّتين بصلاحيات واسعة في شرقي الأناضول وتمَّ

تعيين مفتش نرويجي ومفتش هولندي في أيار/مايو. إلاّ أنَّ اندلاع الحرب منع تنفيذ هذا المخطط.

عند اندلاع الحرب، رأى القوميون الأرمن في الانتصار الروسي فرصتهم لتحقيق إقامة دولة أرمنية في شرقي الأناضول. وقد شجعت الدعاية الروسية هذه الطموحات. انضم بضعة آلاف من الأرمن إلى الجيش الروسي؛ كما كان هناك فرار للأرمن من الجيش العثماني وحرب عصابات خلف الخطوط العثمانية. وفي مواجهة هذا الوضع، بدأ الجيش العثماني عمليات ترحيل متقطعة في المنطقة الواقعة خلف الجبهة. كما وحصل عدد من المذابح الصغيرة نسبياً. وفي نهاية آذار/مارس، اتخذت اللجنة المركزية للاتحاديين، على الأرجح، قراراً بإخلاء السكان الأرمن من المنطقة العسكرية وإعادة إسكانهم في دير الزور في وسط الصحراء السورية، ولاحقاً سوف ينقلون من هناك إلى جنوبي سوريا وإلى العراق. زاد قيام ثورة أرمنية في ڤان عاصمة الإقليم، خلف خطوط تراجع الجيش العثماني، من الشعور بالحاجة إلى عمل عاجل. بدأت عمليات الترحيل الجدية في أيار/مايو. ثم أعطيت الموافقة اللاحقة على هذه العمليات بقرارات حكومية رسمية صدرت في 27 و30 أيار/مايو 1915. وبحلول صيف عام 1915 كان شرقي ووسط الأناضول خالياً من الأرمن. وتبع ذلك عمليات ترحيل الأرمن في الغرب، والتي استغرقت حتى أواخر صيف 1916. وعلى الرغم من أنَّ عمليات الترحيل قد اتبعت نمطاً شديد التماثل، بالمعنى الواسع للكلمة، فإنَّ تنفيذها قد اختلف من مكان إلى آخر. أعطيت العائلات في بعض الأماكن إشعاراً قبل 24 ساعة، وفي أماكن أخرى بضعة أيام. سمح لهم في بعض الأماكن ببيع ممتلكاتهم، وفي أخرى «حجزت» هذه الممتلكات من قبل المسؤولين، كان مسموحاً لهم في بعض الأماكن بالعربات والحمير، وفي أخرى كان على كل شخص الذهاب مشياً على الأقدام. كانت تحرس قوافل المهجرين الأرمن قوات من الجندرمة (الدرك)، والتي كانت أحياناً تتصرف بوحشية شديدة. وعلى الرغم من أنَّ عدد الجندرمة المرافقة للقوافل كان صغيراً جداً، إلاّ أنَّه من الواضح أنَّه قد أوقع الذعر في نفوس الضحايا، ما دفعهم إلى الخضوع، حتى أننا لا نجد أية شواهد تقريباً لحالات مقاومة.

أدَّت عمليّات الترحيل هذه (وكانت تدعى رسمياً تهجير) إلى موت أعداد هائلة من الأرمن. وهذه حقيقة تاريخية لا شك فيها. احتدم الخلاف حول ثلاث

نقاط، الأولى هي الضرورة العسكرية لهذه العملية. يشير المؤرِّخون الأتراك ومؤيِّدوهم إلى الطبيعة الخيانية لنشاطات الكثير من الأرمن في خلال الحرب وإلى صعوبة التمييز بين الأرمن الذين بقوا على ولائهم والآخرين الذين وقفوا إلى جانب الروس. وقد أشار الجانب الآخر - وبشكل صحيح - إلى أنَّ عمليات التهجير لم تكن محصورة في المنطقة العسكرية وإنَّما حدثت في كلِّ أنحاء الإمبراطورية.

الخلاف الثاني هو حول الأرقام: يحدد المؤرخون الأتراك عدداً متدنياً للوفيات يقدر بحوالى 200,000 نسمة، بينما يدعي الأرمن أحياناً عشرة أضعاف هذا العدد. يكمن سبب هذا التعارض، بعيداً عن الدعاية، في التقديرات المختلفة لأعداد الأرمن الذين عاشوا في الإمبراطورية قبل الحرب ولأعداد المهاجرين. ويبدو أنَّ ما بين 600,000 إلى 800,000 حالة وفاة هو الرقم الأكثر احتمالاً[18].

يتعلق الخلاف الثالث، والأكثر أهمية بالنوايا، وما إذا كان العثمانيون قد ارتكبوا عمليات إبادة جماعية. يدعي الجانب التركي ومؤيدوه أنَّ الوضع في شرقي الأناضول كان حرباً متبادلة بين مجموعات داخلية، حيث تصارعت العصابات الأرمنية (المدعومة من قبل الجيش الروسي)، والقبائل الكردية (المدعومة من قبل الجندرمة الأتراك) للسيطرة. وهم يعترفون أيضاً بأنَّ السكان المسلمين المحليين (وخاصة الأكراد) قد هاجموا الأرمن الذين أُرسلوا إلى سوريا بشكل عنيف. إلاَّ أنَّهم يعزون ذلك إلى انعدام السيطرة من قبل الحكومة العثمانية وليس إلى سياساتها. ويشيرون إلى أنَّ السجلات الرسمية للحكومة العثمانية لا تحتوي، كما هو معروف، على أية وثائق تثبت تورط الحكومة في أعمال القتل. حاول الجانب الأرمني إثبات هذا التورط، إلاَّ أنَّ بعض الوثائق التي اعتمدها (ما يسمى بأوراق أندونيان) تَبين بأنَّها مزورة. وتحمل الكثير من الإصدارات البريطانية والأميركية حول هذا الموضوع، التي تعود إلى زمن الحرب العالمية الأولى والتي تزعم إثبات تورط الحكومة العثمانية، هي أيضاً بصمة قوية للدعاية العسكرية في أثناء الحرب.

(18) ويعطي جوستن مكارثي في كتابه:
Justin McCarthy (1983) *Muslims and minorities: the population of Ottoman Anatolia and the end of empire*, New York: New York University Press, p.30.
الرقم 600,000 على أنَّه الأكثر ترجيحاً. وبينما يثير تفسير مكارثي للمسألة الأرمنية الكثير من الخلاف، إلاَّ أنَّ تقديره لعدد الضحايا يبدو موثقاً جداً.

ومن جهة ثانية، لا يمكن قول الشيء نفسه عن المصادر الألمانية العائدة لزمن الحرب والتي تقرر أيضاً تورط الحكومة. لقد صُدم الكثير من الألمان مما رأوه وحاولوا إقناع الحكومة في برلين بعمل شيء ما، إلا أن مصلحة الدولة اقتضت أن تتحرك الحكومة الإمبراطورية الألمانية بحذر شديد كي لا تعرض تحالفها مع العثمانيين للخطر، وبأية حال، فإنَّ الحكومة العثمانية قد أوضحت، إلى حد بعيد، أنَّها فعلاً لا تتحمل أية مسؤولية في هذه القضية.

ما الذي، بإمكاننا إذاً، أنَّ نستنتجه؟ يتعين علينا أن نستنتج من تقارير شهود العيان، ليس فقط البعثات الألمانية، النمساوية، الأميركية والسويسرية، وإنَّما أيضاً الضباط الألمان والنمساويين، والدبلوماسيين الذين كانوا على احتكاك دائم مع السلطات العثمانية، ومن الوقائع التي قدمت في المحاكم العثمانية التي حققت في المذابح الأرمنية بعد الحرب، وحتى، وإلى حد معين، من مذكرات الضباط الاتحاديين والإداريين، أنَّه حتى وإن لم تكن الحكومة العثمانية، كما هي، متورطة في عملية إبادة جماعية، فإنَّ حلقة داخلية من لجنة الاتِّحاد والترقِّي وبتوجيه من طلعت أرادت أن «تحل» المسألة الشرقية بإبادة الأرمن وأنَّها استخدمت عمليات التهجير كذريعة لتحقيق هذه السياسة. وقد ساعد عدد من الرؤساء الإقليميين في الحزب في هذه الإبادة، التي تمَّ تنظيمها بشكل رئيسي عبر تشكيلاتي محسوسة وبتوجيه من مديرها السياسي (وعضو اللجنة المركزية للاتحاديين) بهاء الدين شاكر. كما كان بعض حكام الأقاليم أنفسهم، مثل الدكتور محمد رشيد في ديار بكر، من المحرّضين على اضطهادات واسعة، إلاّ أنَّه كان هناك أيضاً حُكّام وضباط عسكريون رفضوا التعاون. إلاّ أنَّ هؤلاء تمَّ إجبارهم على ذلك أو استبدلوا. لقد اتخذ رؤساء الحزب القرارات الفعلية «على الأرض» في هذه القضية.

وحقيقة أنَّ سجلات تشكيلاتي محسوسة قد أتلفت، وتلك العائدة للجنة الاتِّحاد والترقِّي قد ضاعت، يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إثبات المدى الحقيقي لتورُّط مختلف الأشخاص والمؤسسات، إلاّ أنَّه لا يمكن بعد الآن إنكار أنَّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي قد حرّضت على سياسة مركزية منظمة للإبادة الجماعية.

كان نمط الإبادة هو نفسه تقريباً في كل مكان (وهذا بحد ذاته حُجّة قوية على وجود سياسة منسقة). لقد تمَّ فصل الرجال والصبيان (باستثناء الأطفال والمسنّين) عن النساء مباشرة عند بدء عملية الترحيل. ثم كان يتمُّ قتل الرجال إما مباشرة في خارج منطقة الانطلاق أو في «حقول الموت» في مكان ما على طول الطريق. وكان الرجال الذين جُنّدوا في الجيش، بشكل خاص، معرضين للاعتداء. فقد ازدادت عمليات الفرار من الجيش بعد كارثة ساركاميش في 25 شباط/ فبراير، وصدر قرار بتجريد كل الجنود الأرمن من أسلحتهم. وتمَّ إلحاق هؤلاء عندها بكتائب العمال حيث كان معظم الأرمن قد خدموا سابقاً. وعندما بدأت عمليات القتل كان هؤلاء، بالطبع، أهدافاً سهلة.

تمَّت معاملة المهاجرين معاملة قاسية جداً، بشكل عام، في أثناء مسيرتهم إلى الصحراء السورية، والذين بقوا أحياء منهم بعد انتهاء المسيرة، وضعوا في مخيمات على طول نهر الفرات، من دون أية مؤن على الإطلاق. فمات معظمهم من الجوع أو المرض أو نتيجة تعرضهم للعوامل المناخية. اختلفت مواقف السكان في المناطق التي مرّت بها القوافل، من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر. أحياناً هوجم الأرمن من قبل القرويين أو القبائل وسرق ما تبقى من ممتلكاتهم أو حتى قتلوا، ولكن كان هناك وبالقدر نفسه شواهد على مشاركة فلاحين فقراء لطعامهم مع المهاجرين وعلى قبائل تنقذهم. وانتهت أعداد كبيرة جداً من البنات الأرمنيات في بيوت مسلمين وتحوّلن إلى الإسلام، وعلى الرغم من أنَّ الدوافع وراء استقبالهن غالباً ما كانت بعيدة جداً عن حب الغير، إلاّ أنَّ هذا قد أنقذ، ومن دون شك، حياة الكثيرين[19].

إذا قبلنا أنَّ مجموعة، على الأقل، في داخل لجنة الاتِّحاد والترقِّي قد جاهدت وبشكل متعمد لإبادة ما كان، قبل كل شيء، جزءاً من سكان الإمبراطورية، فعلينا أن نتساءل أيضاً لماذا فعلوا ذلك. كان السبب الرئيسي وبلا شك قومياً، ولكن ليس، وكما يعتقد الكثير من الباحثين الأرمن طموحاً قومياً

(19) وقد اعتمدت في هذه المراجعة للقضية الأرمنية وبشكل أساسي على دراسة Taner Akçam's İnsan haklari ve Ermeni sorunu, والتي كانت تمثل تحفة فنية عند وضع هذا الكتاب.

تركياً. ربما كان الدافع للبعض تحرير الطريق إلى آسيا الوسطى، إلاَّ أنَّ القومية التركية بقيت حركة هامشية نسبياً على الأقل حتى عام 1917، بخلاف القومية العثمانية الإسلامية، التي أصبحت قوية جداً بعد عام 1912. وقد زاد من مرارة التوترات الإثنية حقيقة أنَّ ربع السكان المسلمين، على الأقل، في الأناضول قد أصبحوا الآن من المهاجرين ـ أو أبناء مهاجرين ـ هاجروا من مناطق في البلقان والبحر الأسود أو القوقاز، التي احتلتها دول مسيحية. لقد كان هؤلاء الناس ما زالوا يتذكرون كيف أنَّهم، أو أهلهم، قد أجبروا على ترك منازل أجدادهم، غالباً أكثر من مرة، وكانوا مصمّمين على عدم ترك هذا الأمر يحدث مجدداً.

لم تكن هذه المجازر مدفوعة بأي نوع من النظريات العرقية الزائفة (وهو ما يشكل اختلافاً أساسياً عن اضطهاد النازية لليهود في خلال الحرب العالمية الثانية). إلاَّ أنَّه صحيح أيضاً، أنَّ الكثيرين من الأتراك الشبان قد وقعوا تحت تأثير المادية البيولوجية والداروينية الاجتماعية، ونظروا للعالم من زاوية الصراع بين قوميات مختلفة من أجل البقاء. ومن وجهة النظر العالمية هذه، فإنَّ الأرمن واليونانيين العثمانيين يمكن اعتبارهم وبسهولة «ميكروبات» أو «ورماً خبيثاً» يهدد حياة واستمرارية «الجسد» العثماني، وربما كان ذا دلالة، أننا نصادف هذا النوع من التعابير في تصريحات أولئك الذين تورطوا في عمليات الاضطهاد[20].

الهجوم على قناة السويس

جرت أول محاولة للاستيلاء على قناة السويس في كانون الثاني/ يناير 1915، عندما عبر 20,000 جندي صحراء سيناء في خلال عشرة أيام، إلاَّ أنَّ محاولتهم

(20) وقد وصف كوشتشو باشي زاده أشرف بيه، وهو عضو بارز في «التنظيم الخاص»، اليونانيين العثمانيين «بالورم الداخلي» الذي ينبغي إزالته.
(Celâl Bayar (1967) *Ben de yazdim: Millî mücadeleye giriş*, vol. 5, Istanbul: Baha, p.1572-82).
وقد رأى حاكم ديار بكر الشهير د. محمد رشيد، المسألة على أنَّها خيار «بين قتل المرض والمريض أو رؤية الأمة التركية تدمر على أيدي رجال متهورين».
Cf. Mithat şükrü Bleda (1979) *Imparatorluğun çöküsü*, Istanbul: Remzi, p.61.
(ويبدو أنَّ الأمين العام للجنة الاتّحاد والترقّي الجنرال مدحت بيه يوافق بالكامل على مثل هذا التقييم).

عبور القناة أو إغلاقها قد باءت بالفشل. ولم تحدث انتفاضة في مصر ضد البريطانيين دعماً «للحرب المقدسة»، كما كان متوقعاً. انسحب الجيش العثماني إلى جنوبي فلسطين، وكانت خسائره طفيفة نسبياً. كما وفشلت أيضاً محاولة ثانية لمهاجمة القناة عام 1916.

الهجوم من قبل الحلفاء

بعد هاتين المحاولتين العثمانيتين أصبحت المبادرة بيد الحلفاء. كان أول عمل هجومي من قبل البريطانيين إنزال فرقتين عسكريتين هنديتين على رأس الخليج العربي لحماية المنشآت النفطية البريطانية في الخليج (والتي ازدادت أهميتها بعد أن بدأت البحرية البريطانية بتحويل سفنها من الفحم الحجري إلى النفط). أما على جبهة سيناء، فقد نبهت محاولات العثمانيين لاحتلال القناة، الحكومة البريطانية إلى ثغرات هذه الجبهة، فشهد عام 1915 ـ 1916، التعزيز التدريجي للقوات هناك تحضيراً للقيام بهجوم.

إلاَّ أنَّ الضغط الأساسي للحلفاء كان يطمح إلى الدردنيل. كان الافتراض الاستراتيجي ـ والصحيح من دون شك ـ أنَّ اقتحام المضايق واحتلال إستانبول سيؤدي وبضربة واحدة إلى منع وصول المساعدات الألمانية إلى الإمبراطورية العثمانية، ويجعل من الممكن تموين الجبهة الروسية وتقويتها. كما أنَّه على الأرجح سوف يقنع أيضاً دول البلقان المترددة بالانضمام إلى الحلفاء. وبعد أن وصلت الجبهة الغربية إلى طريق مسدود، فإنَّ هذا المخطط يبدو فرصة ذهبية لهزيمة ألمانيا من الباب الخلفي.

جرت أولى محاولات اقتحام المضايق في خلال شهر شباط/ فبراير وآذار/ مارس عام 1915. وكانت هذه عملية بحرية محضة، حيث حاولت السفن الحربية الفرنسية والبريطانية إسكات المدفعية العثمانية ثم إزالة حقول الألغام من الدردنيل. ولكن عندما تكبدوا خسائر فادحة في 18 آذار/ مارس، تمَّ إلغاء العملية، وتقرر القيام بهجوم برمائي، يتضمن إنزالات على ساحل آسيا الصغرى وعلى شبه جزيرة غاليبولي. حصل أول إنزال في 25 نيسان/ أبريل واحتلت القوات البريطانية والأسترالية عدداً من الجيوب إلاَّ أنَّهم واجهوا مقاومة شرسة ووصلوا إلى طريق

مسدود قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى قمة السلسلة الجبلية التي تسيطر على شبه الجزيرة. لم تؤدِّ إنزالات جديدة في آب/أغسطس إلى أي اختراق أيضاً، وبحلول شهر كانون الثاني/يناير عام 1916، قامت قوات الحلفاء بإخلاء مواقعها. كان هذا الانتصار العثماني على بريطانيا مصدر فخر قومي هائل، إلاً أنَّه وفي الوقت نفسه فإنَّ المعارك في غاليبولي كانت الأكثر كلفة على الإطلاق بالنسبة إليهم. لقد تكبدوا، على الأرجح، ما لا يقل عن 300,000 إصابة(21).

أحرزت الجيوش العثمانية النجاح الرئيسي الآخر عام 1916 أيضاً. لقد طُوقت الحملة العسكرية البريطانية الهندية، التي كانت تتحرك على نهر دجلة باتجاه بغداد، وأُجبرت على الاستسلام في قوت العمارة في تموز/يوليو، وتمَّ اعتقال 13,000 سجين حرب. وقد أمضى القائد، الجنرال تونشاند بقية الحرب في إستانبول؛ وأمضى جنوده الفترة أيضاً في مخيمات للسجناء في الأناضول، حيث كانوا أحياناً يُستخدمون في أعمال قسرية.

لم تقاتل الفرق العسكرية العثمانية على أراضيها فقط. فقد أُرسلوا، وبناء على طلب رئيس الأركان العامة الألماني، لمساعدة الألمان والنمساويين في رومانيا وغاليسيا، والبلغاريين في مقدونيا. كان إرسال هؤلاء الجنود إلى أوروبا نوعاً من الترف ما كان بإمكان الإمبراطورية توفيره، لأنَّه وابتداء من منتصف العام 1916، بدأت الأمور تسوء على كل الجبهات. استمر الروس بالتقدم نحو الأناضول، وتمكنوا لاحقاً من احتلال طرابزون، أرضروم وڤان، كما أنَّ إمدادات الأسلحة والذهب والوعود بالاستقلال من قبل بريطانيا قد دفعت الحاكم الوراثي لمكة،

---

(21) ويعتمد هذا الرقم على Robert Rhodes James (1965) *Gallipoli*, London: Batsford, p.348، إلاً أن احتساب أرقام الضحايا في الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى هي عملية مخاطرة. الأرقام التركية الرسمية هي 251,000 إصابة في حملة غاليبولي.

(Alan Moorehead (1989) *Gallipoli*, London: Andre Deutsch, (first edition 1956), p.300). Edward J. Erickson (2001) in *Ordered to die: a history of the Ottoman army in the First World War*, Westport: Greenwood, p.237.

ويعطي هذا الأخير رقماً أدنى يصل إلى 165,000. إلاً أنَّ هذا الرقم لم يتضمن المرضى. ويحدد (The Australian War Memorial) 1988، أعداد القتلى الأتراك بـ 86,692، بينما يعطي ديكنسون ما مجموعه 56,643.

الشريف حسين إلى الانطلاق في حرب عربية للاستقلال. في البداية، لم تشكل هذه الحرب سوى بعض الإزعاج، إلاّ أنّها تحولت بدعم الضباط البريطانيين والزيادة التدريجية للمعدات، إلى خطر جدي في خلال العامين القادمين؛ وفي الوقت نفسه، كانت الجيوش البريطانية تحشد قواتها وبشكل نظامي في العراق وعلى الجبهة الفلسطينية.

استولت القوات البريطانية في آذار/مارس 1917، على بغداد واستمرت في تحركها صعوداً. وفي فلسطين، فشلت محاولتان بريطانيتان في اختراق غزة في الربيع. عانى الجيش العثماني من الجوع والمرض. وفي الشتاء، انتشر القمل في الشعر، وحملت الملابس التيفوس. وكان بالإمكان القضاء عليها، وإنّما فقط من خلال التنظيف الفعلي للرجال وتعريض الملابس للحرارة، إلاّ أنّ الماء والوقود الضروريين للقيام بذلك كانا شبه معدومين. وانتشرت الملاريا في الصيف، وخاصة في السهول الساحلية العالية الرطوبة أو في الأماكن حيث المياه الراكدة. وكانت الكوليرا، المتأتية من مياه الشرب الملوّثة، القاتل الأعظم في أواخر الصيف وأوائل الخريف. وبالإضافة إلى ذلك. فإنّ انعدام وجود الڤيتامينات سبب انتشار داء الأسقربوط. كان الجيش مسلحاً بشكل جيد نسبياً (من قبل الألمان، وكان بعض أسلحته بلجيكية وروسية)، وما عدا ذلك، فإنّ معداته كانت تدعو للشفقة. وبحلول عام 1917، كان الجنود يلبسون ثياباً رثة وغالباً ما كانوا حفاة. كانت الظروف سيئة جداً لدرجة أنّ الجنود كانوا يفرّون من الخدمة جماعات. لم يكن من غير الاعتيادي للفرق أن تخسر نصف قوتها أو أكثر في طريقها من إستانبول إلى الجبهة (غالباً ما كانت هذه الرحلة تستغرق شهراً ونصف الشهر)، وفي نهاية الحرب كان هناك أكثر من نصف مليون فارّ من الجندية[22]. وصل العدد الأقصى للجنود إلى 800,000 عام 1916. وبحلول عام 1917 لم يبق سوى نصف هذه القوات وفي تشرين الأول/أكتوبر 1918 بقي 100,000 رجل فقط في ساحة القتال. كانت مشكلة الجيش الأساسية الانعدام الكامل لوسائل النقل. كانت سكك الحديد تعمل على خط واحد ولم تكن تمرّ حينها عبر جبال طوروس

(22) Ahmed Emin [Yalman] (1930) *Turkey in the world war*, New Haven: Yale University Press, p.262.

وأمانوس، ولذا لم يكن هناك خط مباشر يربط بين الأناضول (والعاصمة) والجبهة. وكان هذا يعني، مثلاً، لنقل الذخائر المستوردة من ألمانيا ينبغي أن تحمّل وأن تفرغ ما يصل إلى 12 مرة قبل الوصول إلى الجبهة في فلسطين. وبدلاً من تعزيز الجبهات الموجودة، كانت ردّة الفعل الألمانية على العكس من ذلك، تحضير هجوم مضاد على بغداد، حيث تمَّ تشكيل جيش جديد يدعى الصاعقة (يلدنيم) في حلب تحت قيادة رئيس الأركان الألماني السابق، فون فلكنهايم. أُرسل أكثر من 13,000 جندي ألماني إلى حلب، إلاَّ أنَّه في أثناء وصولهم، أصبح الوضع في فلسطين خطيراً جداً فأرسلوا إلى هناك بدلاً من بغداد. وعلى الرغم من ذلك، تمكن الجيش البريطاني من اختراق الخطوط الدفاعية لغزة في كانون الأول/ ديسمبر واحتل القدس مباشرة قبل الميلاد عام 1917.

كان التطور الإيجابي الوحيد لهذا العام، من وجهة النظر العثمانية، هو أنَّه بعد الثورة البلشفية الروسية في تشرين الأول/ نوفمبر 1917 طلبت الحكومة الروسية عقد هدنة. وفي مفاوضات السلام في برست ليتوفسك (كانون الأول/ ديسمبر ـ آذار/ مارس 1918) وافق الروس على الانسحاب من شرقي الأناضول، بما فيها المناطق التي احتلوها عام 1878، ولكن وبينما كانت المفاوضات ما تزال جارية في برست، كان الجيش الروسي ينهار في الأناضول واستعادت القوات العثمانية المنطقة. جاءت المقاومة الأكثر ضراوة من الجنود الأرمن، الذين تخلى عنهم الروس حالياً. وتراجع الآلاف من الأرمن الآخرين مع القوات الروسية إلى الشرق.

بعد الثورة الروسية في كانون الأول/ ديسمبر 1917، شكلت المجموعات المعادية للبلشفية في جورجيا، أرمينيا وأذربيجان جمهورية ترانس قوقازيا (ما وراء القوقاز) وعاصمتها تبليسي. وقد رفضت هذه الجمهورية الاعتراف بإعادة حدود عام 1876 إلى وضعها السابق، حيث احتلت القوات العثمانية المنطقة بالقوة، ورفعت الحكومة العثمانية سقف مطالبها المتعلقة بالأراضي إلى أعلى مما تمَّ التوافق عليه في برست ليتوفسك. لقد أعطت الثورة الروسية دفعاً جديداً للأفكار القومية التركية، وأصبح أنور باشا نفسه الآن يفضل وبقوة فكرة إمبراطورية جديدة قائمة على الوحدة مع المناطق التركية في وسط آسيا لتحل محل المناطق التي خسرها العثمانيون في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من خطورة الوضع على جبهات العراق وفلسطين، فقد أرسلت الفرق العسكرية التي عادت من غاليسيا إلى

القوقاز بدلاً من الجنوب. وعندما انهارت جمهورية ترانس قوقازيا في أيار/مايو 1918، فإنَّ الألمان الذين كانوا مهتمين أساساً بالوصول إلى حقول النفط في باكو، حاولوا تقييد حركة العثمانيين، إلاَّ أنَّ أنور استمر في هجومه واحتلت القوات العثمانية أذربيجان في أيلول/سبتمبر. فانسحب البلاشفة من معاهدة سلام برست ليتوفسك احتجاجاً، إلاَّ أنَّه لم يكن بمقدورهم عملياً القيام بشيء يذكر.

مع دخول الجيش العثماني إلى باكو، كانت دول المحور في طريقها إلى خسارة الحرب. لقد فرض على الجيش الألماني في فرنسا، وابتداءً من الثامن من آب/أغسطس، الانسحاب البطيء والمستمر. وقام الجيش البريطاني في 20 أيلول/سبتمبر بهجومه الحاسم على الجبهة الفلسطينية في معركة مجيدو وتراجع ما تبقى من الجيش العثماني إلى الشمال. وفي 29 أيلول/سبتمبر هزمت حملة عسكرية بريطانية ـ فرنسية من سالونيكا، بلغاريا، التي انضمت إلى دول المحور عام 1915 وشكلت رابطاً حيوياً بين ألمانيا، النمسا والإمبراطورية العثمانية، فاستسلمت في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر.

أدركت الحكومة الاتحادية الآن أنَّه ليس أمامها من خيار سوى أن تلتمس هدنة. كما أنَّها توقعت أيضاً أنَّ المفاوضات التي ستشمل قيادات الحرب (الذين اعتبرتهم دول الحلفاء مجرمي حرب) سوف تكون صعبة. ولذلك استقالت الحكومة واستبدلت بحكومة على رأسها الجنرال أحمد عزت باشا. وبعد بعض المحادثات الأولية التي كان فيها الجنرال تاونشاند وسيطاً، تمَّ توقيع هدنة بين بعثة عثمانية على رأسها حسين رؤوف وبين قائد الأسطول البريطاني الذي رسى في مودروس على بحر إيجه، الأميرال غالثروب، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1918.

سياسات الإصلاح 1913 ـ 1918: التغيير الاجتماعي والثقافي

استغلت لجنة الاتِّحاد والترقِّي احتكار السلطة الذي حصلت عليه في كانون الثاني/يناير 1913، وحقيقة أنَّها أصبحت، في خلال إلغاء نظام الامتيازات في تشرين الأول/أكتوبر 1914، سيدة الموقف وللمرة الأولى في خلال هذه السنوات، لتفرض برنامج إصلاحات سياسية واجتماعية.

كان جزء من هذا البرنامج يتعلق بالإصلاح الإداري، وقبل كل شيء في

الجيش. وكما رأينا، تمّت في كانون الثاني/يناير 1914، ترقية أنور، بطل تحرير أدرنة، مرتين، إذ أُعطي لقب باشا ثم عُيِّن وزيراً للحربية. وبدأ منذ تعيينه مباشرة، بعملية إعادة تنظيم واسعة للجيش. فقد تمَّ تطهير أعداد كبيرة من ضباط الصف القدماء وأسندت مهمة إصلاح الجيش إلى بعثة عسكرية ألمانية مؤلفة من 70 ضابطاً على رأسهم الجنرال ليمن فون ساندرز. وبعكس البعثات العسكرية السابقة أُعطي أعضاء هذه البعثة قيادة فعلية، وخاصة في خلال الحرب العالمية الأولى، عندما ازداد عددهم عشرة أضعاف وأصبح أكثر من 700 ضابط[23]. وأخذوا يتمتعون بنفوذ قوي. حتى إنَّ الضابط الألماني، برونسارت فون شلندورف، قد عين رئيساً عاماً للأركان مباشرة تحت قيادة أنور.

كانت هناك أيضاً محاولات متكررة لإصلاح إدارة الأقاليم، وجعلها أكثر فاعلية، مع اعتماد قدر من اللامركزية. وقد تعارضت سياسات لجنة الاتّحاد والترقّي لعام 1913 ـ 1914 من هذه الزاوية، مع تلك العائدة للسنوات الخمس السابقة. لقد هدفت سياسات اللامركزية بشكل رئيسي لكسب رضى العرب، الذين أصبحوا الآن يشكلون أوسع أقلية موالية للنظام في الإمبراطورية على الإطلاق. ونجحت هذه السياسات جزئياً فقط. فبينما دعم الكثيرون من الأعيان العرب الاتحاديين، استمرت المجموعات الانفصالية العربية مثل العهد، والتي يرأسها الضابط الاتحادي السابق عزيز علي المصري، في إثارة الشعور العربي العام.

كان الوجه الآخر لهذا الإصلاح، هو المزيد من علمنة النظام القضائي والنظام التعليمي والمزيد من إضعاف نفوذ العلماء. وتمَّ في عام 1916 إبعاد شيخ الإسلام، وهو أعلى شخصية دينية، عن الحكومة، وفي خلال العام التالي، تمّ حصر سلطاته على كافة الأصعدة. ووضعت المحاكم الشرعية عام 1917، تحت سلطة وزير العدل (المدني)، كما وضعت المعاهد الدينية (المدرسة) تحت سلطة وزير التربية والتعليم، واستحدثت وزارة جديدة للأوقاف الإسلامية لإدارة الأوقاف. وفي الوقت نفسه، تمَّ تحديث مناهج المدارس العليا، وفرضت إلزامية تدريس اللغات الأجنبية.

(23) Jehuda L. Wallach (1976) *Anatomie einer Militärhilfe: die preussischdeutschen Militärmissionen in der Türkei 1835-1919*, Düsseldorf: Droste, p.246.

بقي قانون الأحوال الشخصية ضمن نطاق الشريعة؛ ولكن تمَّ إحراز بعض التقدم حتى في هذا المعقل الحصين للدولة الإسلامية. وصدر في عام 1913 قانون جديد للميراث، مبنيّ على القانون الألماني. وصدر عام 1911 قانون ينظم الإجراءات القضائية في المحاكم الشرعية، كما وصدر مرسوم موحّد للأحوال الشخصية لكل الرعايا العثمانيين، مبنياً على انتقاء متجدد من مختلف فتاوى المذاهب الإسلامية الأربعة، وتضمن القانون عدداً من الترتيبات الخاصة لغير المسلمين.

وتغير وضع المرأة، على الأقل وضع نساء الطبقة المتوسطة والعليا في المدن، من جهة، بسبب سياسات لجنة الاتِّحاد والترقِّي، ومن جهة أخرى نتيجة تأثيرات الحرب العالمية الأولى. وتوسعت حقوق المرأة في طلب الطلاق، إلاَّ أن تعدد الزوجات لم يُمنع على الإطلاق. وبحسب قانون الأحوال الشخصية لعام 1917، يجب أن يتم عقد الزواج أمام القاضي، ويجب أن يتجاوز عمر العروس 16 عاماً (على الرغم من أنَّ بإمكان القاضي إعطاء إعفاءات). وشجع الأتراك الشبان المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، وبدأت نساء الطبقة الوسطى والطبقة العليا بالظهور علناً مع أزواجهن وبالذهاب إلى المسارح والحفلات الموسيقية. ولم تستمع النساء في النوادي التركية القومية التابعة لحركة تركيا بيتنا، للخطابات فقط، وإنَّما أيضاً شاركن في إعطائها. وربما كان الأكثر أهمية من كل ذلك، هي الفرص التعليمية التي أحدثها النظام الاتحادي. لقد استفادت الفتيات من تزايد عدد المدارس بمستوياتها المختلفة. وعلاوة على ذلك، فقد جُعل التعليم الابتدائي للفتيات إلزامياً عام 1913. أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد كان في البداية محصوراً بمعاهد تدريب المعلمين (والتي تزايدت بسرعة بعد عام 1913)، على الرغم من أنَّه وابتداءً من عام 1914، فقد فتحت بعض مقررات جامعة إستانبول أمام النساء.

قلة من النساء فقط كانت تتعاطى عملاً مأجوراً، قبل الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أنَّ نسبة عالية من قوة العمل الصناعية الصغيرة كانت تتكون من النساء والأطفال. وكما في الدول المتحاربة الأخرى، فإنَّ نقص قوة العمل البشرية الناتجة عن تجنيد الرجال كان يجب التعويض عنها من قبل النساء وهذا ما عجّل في دخول المرأة سوق العمل. وقد استحدث الاتحاديون جمعية توظيف المرأة، التي

حاولت تجنيد النساء للخدمة في الصناعة وحسّنت ظروف عملهن[24].

وبعيداً جداً عن مضمون سياسة لجنة الاتِّحاد والترقِّي، فإنَّ الأسلوب السياسي كله قد تغير كثيراً في خلال السنوات الخمس الأخيرة هذه من حكمها. لقد حاول الاتحاديون حشد كل مصادر الوطن المتوفرة عبر إنشاء منظمات وطنية ـ مع كلمة ملّة (وطني) في أسمائها ـ كان أهمها جمعية الدفاع الوطني (مدافعي مللية جمعيتي) التي تأسست عام 1913 لإقامة «جبهة وطنية» قوية في خلال حرب البلقان. وأصبح التعاطي في السياسة أكثر انتشاراً. كما وأصبحت اللعبة السياسية أقل نخبوية. وفي الوقت نفسه، أصبحت أيضاً أكثر عنفاً. وفي النهاية، فإنَّ جزءاً كبيراً من برنامج الإصلاح الذي نفذ بعد عام 1913، كان قائماً على المساعي لتحرير الاقتصاد من سيطرة الأجانب والمسيحيين العثمانيين.

المالية والوضع الاقتصادي: من الليبرالية إلى الوطنية

لم يكن من المصادفة أنَّ أول اتحادي فعلي دخل الحكومة كان الخبير المالي محمد جاويد بيك، الذي أصبح وزيراً للمالية في تموز/يوليو 1909. لقد كان أحد أسباب ظهور حركة تركيا الفتاة هو غضب الأعضاء الشبان من النخبة الحاكمة على الوضع الاقتصادي الاستعماري تقريباً الذي غرقت فيه الإمبراطورية. لقد كانت لجنة الاتِّحاد والترقِّي واعية لحاجة تحقيق الاستقلال الاقتصادي إذا ما كان للثورة أن تعطي أية نتائج. وقد حاولوا تحقيق ذلك في الفترة الممتدة بين الثورة وحرب البلقان، عبر الإصلاحات والمفاوضات.

لقد تعاطى الاتحاديون بالوضع الاقتصادي من وجهة نظر كلاسيكية ليبرالية. لقد سعوا إلى تشجيع النمو التجاري والصناعي بإزالة العوائق التقليدية وتحديث قوانين التعاملات التجارية والمُلكية (مثلاً قانون الأراضي الصادر عام 1911، وقانون الميراث الصادر عام 1913). لقد دعم الاتحاديون حرية التجارة، ولم يدركوا حينها أنَّ وضع الإمبراطورية العثمانية كمنتج ثانوي للمواد الأولية، وكونها في وضع أضعف أساساً من الدول الليبرالية في غرب أوروبا أو أميركا، يقتضي

(24) Zafer Toprak (1988) «Osmanli Kadinlari Çalıştırma Cemiyeti: Kadin askerler ve Millî Aile», *Tarih ve Toplum*, 9 (51), p.34-8.

اتباعها سياسة حماية لإنتاجها الوطني. لقد كان الاستثمار الأجنبي واستيراد المهارات الإدارية الأجنبية حاسماً في أعين جاويد، وقد قام بكل ما يستطيع لتشجيعها كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حتى أنَّه فاتح الحكومة اليابانية (شكلت اليابان النموذج العظيم للكثيرين من الأتراك الشبان) بطلب خبراء.

أما في الداخل، فقد وقف الاتحاديون إلى جانب الرأسماليين. وهذا واضح من الطريقة التي قمعوا بها الاضطرابات الاجتماعية والإضرابات في السنوات بعد عام 1908، وفي التشريعات المتعلقة بالعمل التي أصدروها، والتي كانت تفضل رجال الأعمال. أما في الضواحي، فقد حافظوا على حقوق الملكية لكبار ملاكي الأراضي، وعلى الرغم من أنَّهم كانوا يشجعون وبقوة التحديث والاستثمار في الزراعة (من خلال مشاريع الري، وأعمال البُنى التحتية والتسهيلات المالية)، إلاَّ أنَّهم لم يسعوا أبداً إلى إعادة توزيع الأراضي أو إنهاء ممارسة مقاسمة المحصول.

وبينما كانت الحكومة تشجع التجارة والاستثمار الأجنبيين، فقد حاولت أيضاً تنظيم وضعها المالي الخاص، إذ قامت بتحسين عملية جباية الضرائب ومراقبتها. وكنتيجة لذلك، ارتفعت مداخيل الحكومة بحوالى 25 بالمئة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1909، أصدر جاويد أول موازنة مالية حديثة وواقعية للإمبراطورية العثمانية، من دون أية محاولة لإخفاء المشاكل المالية للإمبراطورية. وقد عنى هذا أيضاً أنَّ تقديرات المصاريف قد ارتفعت أيضاً. لقد أمل العثمانيون وحتى توقعوا أن يؤدي اتباعهم لسياسة تجمع بين الليبرالية وسياسة مالية مسؤولة، إلى كسب احترام وتعاون القوى الأوروبية، فتكون مستعدة حينها للتخلي عن امتيازاتها والتعامل مع العثمانيين كشركاء متساويين.

وقد يئسوا من هذه التوقعات. إذ لم ترتفع الاستثمارات الأجنبية بشكل مذهل بعد اعتماد الدستور. بل على العكس، لقد خاف الأجانب من وطنية النظام الجديد. ولم تؤدِ المفاوضات مع القوى الأوروبية حول تعديل الامتيازات أو إلغائها تدريجياً إلى نتيجة، وحتى مساعي زيادة التعرفة الجمركية بأربعة بالمئة أُحبطت في البدء من قبل القوى الأوروبية. وجاءت الانتكاسة الكبرى من رفض فرنسا وبريطانيا العظمى إعطاء قرض للإمبراطورية العثمانية بشروط مقبولة عام 1910. كانت معظم القروض العثمانية تعرض في الأسواق الأوروبية، وبشكل

رئيسي في باريس، من قبل مجموعة على رأسها البنك العثماني البريطاني ـ الفرنسي. وحتى عام 1881، كانت كل هذه القروض مضمونة من قبل مكتب إدارة الدين العام، والذي كان يعتبر أكثر مصداقية بكثير من الحكومة العثمانية.

احتاجت الحكومة العثمانية إلى اقتراض الأموال مجدداً في عام 1909 ـ 1910. لقد كان دفع تعويضات أعداد كبيرة من الموظفين الرسميين، والذي ترافق مع تخفيض الأعداد الزائدة من الموظفين في دوائر الدولة، مُكلفاً على المدى القصير، كما أنَّ وضع محمود شوكت باشا القوي كان يعني أنَّ جاويد لم يكن يمتلك أية سلطة لضبط المصاريف العسكرية المرتفعة جداً. ولذلك ذهب إلى فرنسا للحصول على قرض بقيمة 11 مليون ليرة تركية تقريباً، إلاَّ أنَّه رفض شروط البنك العثماني، التي كانت تفرض ضمانة إدارة الدين العام، والسماح بمراقبة فرنسية للمالية العثمانية، لأنَّه اعتبر أنَّها تتناقض مع كرامة واستقلالية الإمبراطورية. وكنتيجة لذلك، فشلت المفاوضات مع البنك العثماني. وبعد ذلك بوقت قصير، تمكن جاويد من التوصل إلى اتفاقية مع اتحاد مالي فرنسي آخر، إلاَّ أنَّ الحكومة الفرنسية أرادت أن تسجل نقطة وأن تحجّم الأتراك الشبان، فرفضت السماح بطرح القرض في سوق أسهم باريس. وقد كانت مدعومة في ذلك من بريطانيا. وفي لحظة التحدي الحاسمة هذه، تدخل البنك الألماني، بتعليمات من الحكومة الألمانية، لجعل العثمانيين يعرفون أنَّهم مستعدون لتقديم قرض ومن دون أية شروط مرفقة. ووقعت الاتفاقية في حينه، ما أنقذ وضع جاويد وأكسب الألمان قدراً كبيراً من التعاطف في إستانبول.

كان هناك بضعة أشخاص لفتوا الانتباه للوضع النصف ـ استعماري للإمبراطورية العثمانية، وإلى سذاجة السياسات الاقتصادية للأتراك الشبان، داعمين سياسة اقتصادية أكثر وطنية بكثير. ومن أهمهم كان ألكسندر هلفند والمعروف أيضاً باسم الكاتب بارفوس. وكان هلفند يهودياً روسياً هاجر إلى ألمانيا عندما كان شاباً وانضم إلى الحركة الاشتراكية هناك.

بعد ثورة عام 1905 في روسيا، عاد إلى هناك وخدم في سوفيات سانت بطرسبرغ إلى جانب تروتسكي. وبعد عام 1912 جمع في شخصه وظائف الصحفي، العميل الألماني، تاجر الأسلحة، والمثقف الماركسي، واستقر في

إستانبول. وكماركسي متشدد، فهو لم يؤيد ثورة اشتراكية في الإمبراطورية (لأنَّه رآها لا تتناسب مع بلد لا توجد فيه بروليتاريا عمالية صناعية)، إلاَّ أنَّه كان يدعم سياسات اقتصادية وطنية وبناء بورجوازية صناعية تجارية محلية، وقد عبر عن آرائه هذه في عدد من المقالات المؤثرة في مجلة الوطن التركي (ترك يوردو).

ازداد نفوذ أفكار بارفوس ابتداءً من عام 1913. وفي جو التعبئة الوطنية بعد انقلاب الباب العالي، بدأت الدولة، الخاضعة كلياً لسيطرة لجنة الاتِّحاد والترقِّي، تتدخل بشكل أكثر فعالية في الشؤون الاقتصادية. وفي السنوات التالية، تطور هذا الاتجاه في سياسة مجلة الاقتصاد القومي (مللي اقتصاد)، التي استخدمت الثورة الصناعية في ألمانيا القرن التاسع عشر كنموذج. ورأت أنَّ أي برنامج اقتصادي قومي لا يمكن أن ينفذ بالكامل إلاَّ إذا كانت الحكومة سيدة اقتصادها الوطني وألغت الامتيازات التي أبقتها في وضع تابع لأوروبا. وسنحت الفرصة باندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. فمباشرة بعد توقيع الميثاق العثماني ـ الألماني السري، في الثاني من آب/أغسطس عام 1914، أعلنت الحكومة العثمانية أنَّها قد أوقفت دفعاتها لخدمة الدين القومي.

ومع انشغال القوى العظمى في أماكن أخرى، أعلنت حكومة الاتحاديين في أيلول/سبتمبر 1914، أنَّها سوف تلغي ومن طرف واحد الامتيازات الأجنبية ابتداءً من الأول من تشرين الأول/أكتوبر. ردّت القوى العظمى بغضب، إلاَّ أنَّه لم يكن بمقدورها فعل الكثير. انضمت ألمانيا أولاً إلى المحتجين، إلاَّ أنَّها توصلت لاحقاً إلى اتفاقية مع العثمانيين، فأقرت بالإلغاء. وبعد سنتين غيرت الحكومة، ومن طرف واحد أيضاً، نظام الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة، مستبدلة أخيراً النظام القديم، الضرائب على القيمة، والقائم كلياً على القيمة المالية للبضائع، بتعرفة خاصة معينة تختلف باختلاف السلع المستوردة ـ وهو إجراء إضافي آخر لحماية البضائع الوطنية والذي أعطى الحكومة مجالاً أوسع لاتّباع سياسة اقتصادية.

وقد اعتمدت الحكومة هذا التوجه حتى قبل الحرب، إذ نشر في تموز/يوليو 1914، قانون تشجيع الصناعة، والذي تعهد بإعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة العثمانية، حتى وإن كانت أغلى ثمناً وبنسبة 15 بالمئة من البضائع البديلة

المستوردة. كما تمَّ إنشاء جمعية المستهلك الوطنية. واستجابة لأفكار بارفوس، سعت الحكومة إلى استحداث بورجوازية وطنية قوية بتشكيل كادرات من المقاولين. وتمّ تجنيد المرشحين لهذه الكادرات من بين التُجّار المسلمين في مدن الأقاليم، ومن النقابات الحرفية وحتى من بين الإداريين. وشجعت الحكومة أعضاء هذه البورجوازية الناشئة على تجميع رأسمال باستغلال ظروف السوق الاستثنائية في خلال الحرب، التي جعلت الربح الفاحش ممكناً.

كان المستهلكون في المدن هم ضحايا هذه السياسات، وفوق كل شيء رجال الأعمال اليونانيين والأرمن، الذين لم يفرض عليهم استخدام التركية في إدارتهم وعلى واجهات العرض في متاجرهم وعلى استخدام أتراك في مجالس إدارة شركاتهم فقط، وإنّما تعرّضوا أيضاً للتمييز ضدهم. ودفعت حملة من التخويف والتهديدات، نظّمها رئيس لجنة الاتّحاد والترقّي في إزمير (ولاحقاً رئيس الجمهورية التركية) محمود جلال (بايار)، 130,000 يوناني على الأقل إلى ترك المناطق الساحلية الغربية إلى المنفى في اليونان[25]. وأعطيت شركاتهم إلى رجال الأعمال المسلمين الجدد، الذين ثبت في كثير من الحالات، أنّهم غير قادرين على تسيير شؤونها، لأنّهم كانوا محرومين من العقود الأجنبية، ومن مهارات الإدارة ومعرفة الأسواق.

اكتسب برنامج الاقتصاد الوطني زخماً قوياً بعد الانتصار غير المتوقع في غاليبولي، والذي أعطى معنويات الأتراك ـ ووطنيتهم ـ دفعاً عظيماً. وكان منسق هذا البرنامج هو رئيس الاتحاديين في إستانبول وممثل نقابة الحمّالين سابقاً، قره (أسود) كمال بيك، الذي كان يدير الشركات «الوطنية» المشكلة حديثاً عبر حياتي محسوسه ـ ي تجارية (لجنة تجارية خاصة). وقد تمَّ تأسيس أكثر من 80 شركة مساهمة بين سنوات 1916 و1918 بدعم فعّال من لجنة الاتّحاد والترقّي[26]. وكان من أهم التطورات في هذا المجال إنشاء أصناف جمعيتي (جمعية الحرفيين وأصحاب المحالّ التجارية)، والتي توحّد من خلالها عدد من المهن الهامة في العاصمة. وقد شُجعوا

(25) Celâl Bayar, op. cit., 1572-82; Erkan şenşekerci (2000) *Türk devriminde Celâl Bayar (1918-1960)*, Istanbul: Alfa, p.35-6.

(26) Zafer Toprak lists them in his *Türkiye'de «Millî İktisat» (1908-1918)*, Ankara: Yurt 1982, p.363-4.

على استثمار أرباحهم في الشركات الجديدة. وكان هذا، وبمعنى معيَّن، تغييراً كاملاً للسياسة الرسمية، لأنَّه وانطلاقاً من عام 1913، فإنَّ الحكومة قد أعلنت، وفي مسعى لتحرير الاقتصاد، إلغاء النقابات الحرفية العثمانية القديمة.

لقد أوجدت الحرب طلباً استثنائياً على كل أنواع السلع، وخاصة المواد الغذائية. كانت أوكرانيا، روسيا ورومانيا هي مصادر قمح إستانبول تقليدياً. لقد انقطعت الآن هذه المصادر، وكان على الأناضول، قلب الأراضي التركية، استبدالها بمصادر أخرى. إضافة إلى أنَّ حلفاء الإمبراطورية، النمسا وألمانيا، كانتا أيضاً في حاجة إلى الطعام. لقد أوجد الطلب المتنامي ثروة جديدة في الضواحي، ولكن ليس عبر عمليات قوة السوق لوحدها.

بعد التعبئة العسكرية، احتكرت حكومة الاتحاديين مواصلات السكك الحديدية، فتمكن بذلك تجار الأقاليم الذين كانت لهم علاقات جيدة مع الاتحاديين، من الحصول على عربات الشحن الضرورية لنقل قمحهم إلى إستانبول أو إلى الجيش. وسيطر النافذون في لجنة الاتِّحاد والترقِّي، عبر لجنة الدفاع الوطني وجمعية الحرفيين، على عمليات البيع والتوزيع في المدن وعلى عمليات بيع القمح للحلفاء والتي كانت أيضاً تحت سيطرة الحكومة. وأدى ذلك إلى تجميع الرأسمال المقصود من قبل التجّار المسلمين، وكبار ملاكي الأراضي والنقابات الحرفية، إلاَّ أنَّه أدى أيضاً إلى المحسوبية والفساد على نطاق واسع. لقد أصبح «أغنياء عام 1916»، وبعبارة أخرى أثرياء الحرب، سيئي السمعة. وتحمّل أصحاب الدخل المحدود في المدن، بالطبع، التكاليف إضافة إلى تضخم أسعار هائل (لقد ارتفعت هذه الأسعار أكثر من 400 بالمئة في خلال الحرب في السوق الرسمي وبأكثر من 1885 بالمئة إذا أخذنا بعين الاعتبار أسعار السوق السوداء)[27]. ولم تكن محاولات الحكومة لمنع الاستغلال ولوضع أنظمة توزيع فاعلة جدية بما فيه الكفاية وقد فشلت.

---

(27) Yalman, op. cit., p.151.

الأرقام التي يعطيها يلمان (والأرقام التي استخدمها المؤرخون الحديثون مثل تلك التي استخدمها ظافر طوبراق) تعتمد على جدول تكاليف المعيشة التي وضعتها إدارة الدَّيْن العام لتقدير الحوافز التي يجب أن تدفع لموظفيها.

وفي الاتجاه الآخر، دفع صغار المزارعين ومقاسمو المحاصيل في الأناضول، الثمن أيضاً، لأنَّهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالاستفادة من أسعار منتجاتهم المرتفعة. وكان هذا بسبب أنَّهم لم يكونوا فقط معتمدين على كبار ملاكي الأراضي وتُجّار المدن في عمليات النقل وتأمين مدخل إلى السوق وإنَّما أيضاً كان عليهم تأمين القوة البشرية للجيوش العثمانية. وأصبح النقص في القوة البشرية مشكلة أكثر حدة مع موت أبناء مزارعي الأناضول بمئات الآلاف في العراق، القوقاز، الدردنيل وفلسطين. وبنهاية الحرب أصبح اقتصاد الإمبراطورية في الحضيض.

المناظرات الأيديولوجية

سجل عام 1913 انعطافاً هاماً في تأثير التيارات الأيديولوجية في الإمبراطورية، كما حصل تماماً مع التطورات السياسية والاقتصادية. فبعد الجو الخانق للسنوات الأخيرة لعهد السلطان عبد الحميد، مع ما رافقها من رقابة وعدم تسامح، شهدت انطلاقة المرحلة الدستورية عام 1908 انفجار المناقشات العامة حول كل أنواع التساؤلات السياسية والاجتماعية. انعكست كثافة هذه المناظرات في عدد الإصدارات الجديدة التي ظهرت. أعداد المجلات الدورية، التي كانت في نهاية النظام القديم قد وصلت إلى مجرد دزينة، ازدادت 30 ضعفاً في السنة التي تلت الثورة.

كان التجاذب السياسي والاجتماعي، وكما تمَّ وصفه، يدور حول ثلاث أيديولوجيات متنافسة: العثمانية، مثالية العثمانيين الشبان القديمة القائمة على وحدة المجموعات الإثنية المختلفة حول العرش العثماني؛ الدعوة الإسلامية، التي سعت إلى إعادة إحياء الإمبراطورية على قاعدة الأعراف الإسلامية وعلى التضامن بين أبناء الأمة الإسلامية؛ والدعوة التركية، التي تهدف إلى وحدة الشعوب التركية تحت العلم العثماني. وقد أضاف المؤلفون اللاحقون أحياناً تياراً رابعاً في وصفهم للحياة الفكرية في تلك الفترة: تيار التغريب، تلك الحركة التي تقوم على تبني التقنيات والأفكار الأوروبية، والتي جعلوها تتعارض مع التوجهات التقليدية الإسلامية.

فشل مثل هذا الوصف في أن يعيد للحياة حقيقة هذه المناظرات، التي كانت

متعددة الأوجه أكثر مما وصف بكثير. كانت المشاكل الأساسية التي أثارت انتباه خبراء المرحلة الدستورية الثانية هي إعادة إحياء الدولة والمجتمع. كانت الدولة بالنسبة لمعظم الأتراك الشبان، الذين كانوا إدرايين وضباطاً، الوسيلة المنطقية، وفي الحقيقة الوحيدة، لتحقيق التغيير. كان أولئك الذين ركزوا على المجتمع بدلاً من الدولة والذين رأوا في اللامركزية، وفي المبادرة الفردية وفي التعليم وسائل أساسية لإعادة الإحياء، مجموعة أصغر بكثير، تمحورت حول الأمير صباح الدين.

كان الموضوعان اللذان يتكرران باستمرار في الجدال الدائر حول هذه المشكلة الأساسية المتعلقة بإعادة التجديد هما درجة التغريب المطلوبة أو المقبولة، والتساؤل حول ما يجب أن تكون عليه قاعدة الانتماء والولاء للدولة العثمانية المستقبلية. واختلف العثمانيون، الأتراك والإسلاميون على هذه الخاصية الثانية. بينما كان الانقسام حول الخاصية الأولى (الانتماء) أقل وضوحاً وتداخل في التيارات الرئيسية الثلاثة. كان بعض المغالين في تأييد الغرب، مثل الدكتور عبدالله جودت، يفضلون التخلي عن الحضارة العثمانية برمَّتها وتبنِّي طرق أوروبا بالكامل بدلاً منها. ومن جهة أخرى، رفض بعض النشطاء الدينيين أي تبنٍّ للتقنيات أو الأفكار الأوروبية. إلاَّ أنَّهم شكلوا الاستثناء لا القاعدة. كانت الأكثرية الساحقة من المفكرين تفضل تبني ما تراه عناصر نافعة من الحضارة الأوروبية. لقد اعتقدوا وبعمق بسلطة العلم والتكنولوجيا، وكان السؤال الطارىء والأكثر صعوبة، بالنسبة لمعظمهم، وهو السؤال الذي تمحورت حوله معظم نقاشاتهم، وكان ذلك السؤال الذي حاول نامق كمال الإجابة عنه: كيف يمكن تركيب هذه العناصر الأوروبية مع الحضارة العثمانية الإسلامية؛ وبعبارة أخرى كيف تصبح عصرياً بينما تبقى أنت نفسك.

لم تكن التيارات الأيديولوجية محصورة ضمن أطرها الفكرية أيضاً؛ فقد دعم الكثير من الأتراك الشبان بعقلانية فكرة العثمانية، وكانوا عاطفياً مرتبطين بفكرة القومية التركية الرومانسيّة كما كانوا مسلمين أتقياء في الوقت نفسه.

كانت العثمانية، القائمة على فكرة أنَّ كل الرعايا، بغض النظر عن الدين أو اللغة، سوف يصبحون مواطنين موالين يتمتعون بحقوق متساوية في الدولة الدستورية الجديدة، الأيديولوجية الرسمية لثورة عام 1908، وبقيت كذلك حتى

تحطَّمت الأوهام العثمانية عام 1913. وعلى الرغم من أنَّه كان هناك عدد من الناس، في الحلقة المحيطة بالأمير صباح الدين، تؤمن وبصدق بهذا المفهوم، إلاَّ أنَّ نقطة ضعفها الأساسية كانت أنَّ القومية قد تمكنت حالياً من فرض سيطرتها على كل المجموعات البشرية الأساسية في الإمبراطورية. وبعد نشوة الثورة، سرعان ما اتضح أنَّ اليونانيين، والمقدونيين، والبلغار والأرمن قد استمروا في تعزيز أهدافهم الخاصة. وقد أصبح واضحاً، ومنذ عام 1910، أنَّه حتى معظم المسلمين الألبان كانوا يفضلون الهوية الألبانية بدلاً من العثمانية، وخاصة إذا كانت هذه الأخيرة تقتضي التخلي عن الحكم الذاتي الذي تمتع به معظم الألبان عملياً في ظل النظام القديم. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التغاضي عن حقيقة أنَّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي نفسها قد أصبحت الآن في قبضة القومية التركية أو الإسلامية، وحتى قبل ثورة عام 1908. وبينما كانت اللجنة تدعم العثمانية رسمياً (وفي الواقع، كيف كان بإمكانها أن تفعل غير ذلك، من دون أن تتخلى طوعاً عن ثلثي الأراضي العثمانية أو أكثر)، كان تفسيرها لها قريباً جداً من تتريك العناصر غير التركية. ولم يمر هذا من دون ملاحظته من قبل الأخرين وأدى إلى تقويض أكبر لمصداقية العثمانية.

جاءت القومية التركية، النقيض للوطنية العثمانية، متأخرة نسبياً. لقد برزت أولاً كحركة ثقافية في العقدين الأخيرين من حكم السلطان عبد الحميد. ويعود أصلها إلى أعمال المستشرقين الأوروبيين، من أمثال الفرنسيين دي غينيس وكاهون، والهنغاري فامبري، الذين بدأوا بدراسة الأتراك في وسط آسيا في القرن التاسع عشر، وإلى تأثير أتراك الإمبراطورية الروسية، وخاصة التتار والآذريين (وكانوا معروفين أيضاً «بالتتار» في ذلك الوقت).

وتكوّنت بورجوازية محلّية من بين هؤلاء الناس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأرسلت أبناءها إلى المدارس والجامعات الروسية، حيث أدركوا وبحدة التهديد الروسي وتهديد مؤيدي السلافية لشعوبهم. ومن أهم دعاة القومية التركية الروس الذين كانوا ناشطين في الإمبراطورية العثمانية، كان الآذري حسين زاده علي (طوران) وآغا أوغلو أحمد والتتاري يوسف أكتشورا، الذي هاجرت عائلته إلى إستانبول.

درس أكتشورا في الأكاديمية العسكرية في إستانبول، حيث قُبض عليه وهو يقوم بنشر الدعاية للجنة الاتّحاد والترقّي، كالكثير من معاصريه، فعوقب بالنفي إلى طرابلس الغرب عام 1897. ومن هناك هرب إلى باريس، ومن ثم عاد إلى قازان على نهر الفولغا، مدينته الأصلية. وقد أصبح ناشطاً في السياسة الروسية، إلاَّ أنَّه وفي الوقت نفسه، نشر مقالة مطوّلة في صحيفة الأتراك الشبان المهاجرين، (الترك)، والتي ظهرت في القاهرة عام 1904. هذه المقالة التي أطلق عليها «المانيفستو الشيوعي للتركية»، كان عنوانها (ثلاثة أنواع من السياسة). وقارنت ما بين الميزات النسبية للسياسات الإسلامية، العثمانية والتركية. وقد أشارت إلى أنَّ تشكيل أمة عثمانية من مختلف العناصر في الإمبراطورية كان وهماً، وأنَّ القوى الاستعمارية سوف تسد الطريق على أية محاولة للوحدة السياسية بين مسلمي العالم، وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ القومية التركية ـ وحدة الأتراك والشعوب الناطقة بأسرة اللغات التوركية[28] ـ سوف تحظى بدعم كل الشعوب التوركية في آسيا وسوف تواجه معارضة روسية فقط.

واكتسبت القومية التركية بعض الدعم من قبل مثقفي الأتراك الشبان، إلاَّ أنَّها لم تحظَ بأية موافقة رسمية إلى أن جعلت حرب البلقان عام 1913 العثمانية رسالة ميتة بكل الأحوال. وحتى في حينها، فإنَّها لم تكن أكثر من مجرد حلم رومانسيّ يشكل هروباً إلى الأمام من كوارث السياسة اليومية بدلاً من كونها سياسة ملموسة. ومنذ عام 1911، أصبح منبر الحركة القومية التركية، المنظمة الثقافية والاجتماعية للاتحاديين (ترك، أوقاجي) تركيا بيتنا. وقد أنشأت هذه المنظمة نوادي لها في كل أنحاء الإمبراطورية، حيث استخدمت المحاضرات، المناقشات، العروضات المسرحية والموسيقية والمعارض لنشر أيديولوجية القومية التركية. كما أنَّ مجلتها الوطن التركي (ترك يوردو) كانت تُقرأ بشكل واسع.

وفي خلال الحرب العالمية الأولى، أثار الاتحاديون فكرة القومية التركية في محيط الصراع مع روسيا. وتلقت زخماً قوياً مع انهيار الجيش الروسي عام 1917 واحتلال أو (تحرير) أذربيجان. وكان الكتيب الذي صدر في عام 1914 بعنوان «ما الذي يمكن أن يكسبه الأتراك من هذا الصراع»، والذي وضعه الكاتب الاتحادي

---

(28) أسرة اللغات التوركية تشمل التركية والأذربيجانية والتركمانية والقرغيزية إلخ.

تاكين ألب (وهو الاسم المستعار لمويز كوهين من سريز)، هو أفضل ما كتب عن الأهداف السياسية للحركة القومية في هذه الفترة. واشتهرت في أوروبا تحت عنوان «القومية التركية ومؤيدوها»، واعتبرت تصريحاً عن أهداف الحرب العثمانية، إلاَّ أنَّ تاكين ألب لم يكن نافذاً في حلقات لجنة الاتِّحاد والترقِّي. وفي الوقت نفسه، تطور نوعٌ ثانٍ من القومية التركية، جنباً إلى جنب مع هذا الفكر ـ وتنافس معه ـ وركّز على الأناضول كموطن للأتراك وجعل من ثقافة السكان المزارعين الأتراك مثالاً يحتذى. لقد كانت حركة رومانسيّة مدينية المنشأ، ولم تقم بأي شيء لتحسين ظروف الحياة المرعبة لمزارعي الأناضول، إلاَّ أنَّ مفهومها للشعبية كان يهدف لإيجاد تضامن قومي، في وقت كانت فيه التطورات الاقتصادية لسنوات الحرب تخلق توترات اجتماعية كان لا بدَّ من تلطيفها. ولذلك، لم يكن مستغرباً أنَّ المنظمة التي مثلت هذا النوع من القومية (من أجل الشعب)، والتي تأسَّست في إزمير عام 1917، كانت من استحداثات لجنة الاتِّحاد والترقِّي نفسها.

كان لتيار الدعوة الإسلامية بالطبع أيام عزّ في خلال النصف الثاني من عهد السلطان عبد الحميد. إلاَّ أنَّه وفي خلال المرحلة الدستورية الثانية، وخاصة بعد فشل الثورة المضادة في نيسان/ أبريل 1909، كان الاتحاديون يرتابون وبشدة من النشاطات الإسلامية فقد كانوا يرون فيها تهديداً لكل من استمرار وجود إمبراطورية متعددة القوميات وللاتحاديين أنفسهم. وكان الاتحاديون مستعدين، وفقط عندما تطلَّبت الضرورات السياسية ذلك، للتركيز على الخاصية الإسلامية للدولة، كما فعلوا في سنوات 1914 ـ 1916 في مسعى لكسب ولاء العرب ودعم سكان المستعمرات المسلمين. وقد فشلت في النهاية هذه السياسة، التي كان إعلان الجهاد عام 1914 أوضح تعبير عنها، بتحقيق هدفيها الاثنين.

إلاَّ أنَّه من الخطأ أيضاً أن نربط التيار الإسلامي في هذه الفترة كلياً بالمحافظين أو الرجعيين. لقد كان هناك مسلمون رجعيون مثل المجموعة التي تجمَّعت حول صحيفة الفولكان وشاركت في الثورة المضادة عام 1909، إلاَّ أنَّ هناك مجموعة أكبر، وأكثر أهمية بكثير، من المسلمين المعتدلين أو الإصلاحيين الذين دعموا الدستور. كان المنبر الرئيسي لهذه المجموعة، والتي تضمنت أشخاصاً مثل سعيد حليم باشا، محمد عاكف (أرسوي) وأشرف أديب (فرقان)، جريدة الصراط المستقيم، والتي عرفت منذ عام 1912 بسبيل الرشاد. كان يمكن

الوصول إلى التجديد الاجتماعي بالنسبة إليهم بالعودة إلى القيم الإسلامية. ودعا الكثير منهم إلى العودة للشريعة موضحين أنّها كانت تنسجم مع تبنّي التحديث (كما فعل نامق كمال). ومن وجهة نظرهم، فإنَّ تضامن المسلمين في خارج الإمبراطورية، من خلال الأمة الإسلامية، قد يكون قوة مضافة إلى الإمبراطورية.

كانت نور غولك (أنصار نور) واحدة من الحركات الإسلامية الهامّة والتي تمتد جذورها للمرحلة الدستورية الثانية، وقد أسسها عالم كردي، وأحد أعضاء الجناح التحديثي للطريقة الصوفية النقشبندية، سعيد نورسي. لقد انضم إلى الاتحاد المحمدي عام 1909، إلاَّ أنَّه وفي الوقت نفسه كان قريباً من قادة الاتحاديين وخدم لاحقاً في الدعاية للجنة الاتِّحاد والترقِّي مع تشكيلاتي محسوسة. إلاَّ أنَّ النمو الفعلي لحركته ينتمي لفترة لاحقة ومن الأفضل معالجتها هناك.

وقام محمد ضيا غوك ألب بالمحاولة الأكثر إبداعاً وتماسكاً في دمج مختلف عناصر الإرث العثماني (الإسلام، الإثنية التركية والدولة العثمانية) مع التحديث على الطريقة الغربية. كان غوق ألب من أتباع عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم، وأخذ عنه فكرة سيادة المجتمع فوق الفرد، على الرغم من أنَّه قد استبدل المجتمع «بالأمة»: كان غوق ألب، القومي المتحمس، يعتبر القومية (الملة) الوحدة الاجتماعية والسياسية الطبيعية. إلاَّ أنَّه لم يكن مديناً لدوركهايم بأكثر إسهاماته نفوذاً. لقد أقام غوق ألب، متبعاً بذلك أفكار عالم الاجتماع الألماني تونيز، تمايزاً بين «الثقافة»، (إرث)، وهي مجموعة القيم والعادات الجارية في داخل مجموعة معينة، والحضارة (مدنية)، وهي نظام عالمي عقلاني للمعرفة، وللعلم والتكنولوجيا. وبحسب غوق ألب كان للقومية التركية ثقافتها القوية الخاصة، إلاَّ أنَّها قد غرقت في داخل حضارة من العصور الوسطى، كانت هذه الثقافة إسلامية/عربية جزئياً وبيزنطية أيضاً جزئياً. وبذلك يكون طريق الخلاص باستبدال هذه الحضارة بواحدة أوروبية حديثة، إضافة إلى التمسك بالثقافة التركية (والتي اعتبر الإسلام الديني الصافي جزءاً منها). كان خطأ إصلاحيي التنظيمات، برأيه، أنَّه بانضمامهم إلى الحضارة الأوروبية قد خسروا ارتباطهم مع ثقافة شعبهم الخاصة. فشكلت أفكاره بذلك صدىً لأفكار العثمانيين الشبان مثل نامق كمال، الذي عبر عنها منذ خمسين عاماً.

ومهما كانت ميزات أفكار غوق ألب من الناحية النظرية، فإنَّ جاذبيتها الكبيرة تكمن في أنَّها قد سمحت بالتوفيق بين التباهي القومي واعتماد الطرق الأوروبية. وقد تمتع غوق ألب بنفوذ كبير في كل من حركة تركيا بيتنا وفي لجنة الاتِّحاد والترقِّي نفسها (حيث كان ولوقت معين عضواً في لجنتها المركزية كما كان وبشكل من الأشكال من منظري الحزب).

والجدير بالملاحظة، من خلال مراجعتنا لهذه التيارات الفكرية العائدة للمرحلة الدستورية الثانية، أنَّه ومثل لجنة الاتِّحاد والترقِّي نفسها، والتي كانت جذورها من منطقة مختلطة الإثنيات في مقدونيا، فإنَّ معظم المفكرين والكتاب المهمِّين الذين شاركوا في هذه المناظرات كانوا من الضواحي أو المناطق المختلطة. وباستثناء أولئك الذين جاؤوا من المناطق الناطقة باللغة التوركية في الإمبراطورية الروسية (أكتشورا، آغا أوغلو، حسين زاده، والشاعر القومي محمد أمين)، كان أهم المتحمسين للقومية التركية تاكين ألب يهودياً من سريز، والمستغرب عبدالله جودت كردياً من عربكير، وضيا غوك ألب نصف كردي من ديار بكر، وسعيد نورسي كردياً من بتليس. ويبدو أنَّ المواجهة المباشرة لخاصية التعددية الإثنية للإمبراطورية في هذه المناطق، جعلت منهم أكثر إدراكاً للمشاكل الأساسية للمجتمع العثماني.

وبقدر أهمية فهم طبيعة المناظرات الأيديولوجية للأتراك الشبان، فإنَّه من المهم أيضاً أن نتذكر أنَّ الرجال الذين كانت بيدهم السلطة فعلياً، قادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي، لم يكونوا أيديولوجيين وإنَّما كانوا رجالاً عمليين. لقد كانوا انتقائيين أيديولوجياً وكان القاسم المشترك بينهم هو مجموعة من المواقف المشتركة بدلاً من برنامج أيديولوجي مشترك. وكانت العناصر الهامة في هذه المجموعة من المواقف هي الوطنية، واعتقاد وضعي في قيمة الحقيقة العلمية الموضوعية، وإيمان كبير (وساذج بشكل من الأشكال) بسلطة التربية في نشر هذه الحقيقة ورفع مستوى الناس، واعتقاد ضمني بدور الدولة المركزية كمحرك أساسي في المجتمع وببعض من العملانية، والإيمان بالتغيير والتقدم ما يتعارض وبقوة مع التوجهات المحافظة الحذرة التي كانت سائدة في العهد الحميدي.

الفصل التاسع

النضال من أجل الاستقلال

هدنة مودروس

تعادل الهدنة الموقعة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1918 في مودروس بين الأميرال غالثروب، قائد الأسطول البريطاني في البحر الأسود، وبعثة عثمانية على رأسها حسين رؤوف بيك، وزير البحرية، فعلياً امتيازات عثمانية جديدة. فالفقرات الخمس والعشرين التي تتكون منها تتضمن شروطاً مثل الاحتلال العسكري للمضايق، سيطرة دول الوفاق على كل خطوط السكك الحديدية وخطوط التلغراف، تسريح القوات العسكرية العثمانية وجمع سلاحها، باستثناء فرق صغيرة ضرورية للحفاظ على الأمن والنظام، واستسلام كل الجنود العثمانيين في الأقاليم العربية والإفراج عن كل أسرى الحرب من دول الوفاق عند العثمانيين (وليس العكس). كان على كل المستخدمين العسكريين الألمان والنمساويين مغادرة الإمبراطورية في غضون شهرين. وكانت المادة الأكثر خطورة من وجهة النظر العثمانية هي الفقرة السابعة والتي تنص على أنَّ لدول الوفاق الحق في احتلال أي مكان في الإمبراطورية العثمانية نفسها إذا اعتبرت أنَّ أمنها معرض للخطر. وأعطت الفقرة 24 لدول الوفاق الحق بالتدخل عسكرياً في المقاطعات «الأرمنية» إذا ما سادت الفوضى هناك. سمحت هذه الفقرات لدول الوفاق باستخدام القوة متى شاءت. وتمَّ قبول هذه الشروط، على الرغم من القساوة التي اتصفت بها ـ وأحياناً تمَّ الترحيب بها بارتياح ـ من قبل العثمانيين. وعندما تطورت حركة المقاومة في سنوات ما بعد الحرب، فإن قادتها لم يحتجوا على اتفاقية الهدنة، على ما هي

عليه، وإنَّما على الطريقة التعسّفية التي استغلت بها دول الوفاق شروط هذه المعاهدة[1].

بدأ تنفيذ اتفاقية الهدنة في اليوم التالي وأصبحت نافذة بالكامل. كانت المشكلة الأساسية الوحيدة تدور حول الموصل، المدينة الرئيسة في شمال العراق. يوم توقيع الهدنة، كانت القوات البريطانية ما تزال على مسافة 60 كيلومتراً جنوبي الموصل إلاَّ أنَّ القائد البريطاني أصرّ على احتلال المدينة استناداً إلى الفقرة السابعة من اتفاقية الهدنة. رفض القائد العثماني المحلي ذلك ورفع القضية إلى إستانبول، التي طلبت منه الاستجابة للبريطانيين، فأخلت القوات العثمانية المدينة بين 8 و15 تشرين الثاني/نوفمبر. وسببت حقيقة أنَّ الموصل قد احتلت بعد الهدنة، خلافاً حول حيازة المقاطعة في السنوات التالية. وانطبق الوضع نفسه على سنجق الإسكندرون على الساحل السوري. ولم يكن كذلك واضحاً من يملك ماذا في الصحراء الداخلية السورية. وهذا ما سيؤدي إلى ادعاءات متناقضة في السنوات القادمة.

وضع ما بعد الحرب: مراجعة شاملة

ترك قادة الحرب من لجنة الاتّحاد والترقّي، والذين سبق وتنازلوا عن السلطة لحكومة جديدة برئاسة أحمد عزت باشا في 14 تشرين الأول/أكتوبر، الوطن مباشرة بعد توقيع اتفاقية الهدنة. وسافر في مساء الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، كل من جمال، وأنور وطلعت، وبهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم وثلاثة آخرون، على متن سفينة حربية ألمانية إلى أوديسا، خوفاً من اعتبارهم مسؤولين عن طريقة معاملة الأرمن. ففي السابق كانت دول الوفاق في عام 1915 قد أعلنت أنَّها تنوي فعل ذلك، وليس هناك من أدنى شك أنَّها كانت ستحيلهم إلى المحكمة. وفي مجرى الأحداث، فإنَّ هؤلاء الاتحاديين لم يقدَّموا أبداً للمحاكمة، إلاَّ أنَّ القتلة الأرمن قد اغتالوهم جميعاً، ما عدا أنور، في عام 1920 ـ 1921.

(1) Erik Jan Zürcher (1998) «The Ottoman Empire and the armistice of Moudros», in Hugh Cecil and Peter H. Liddle (eds) *At the eleventh hour: reflections, hopes and anxieties at the closing of the Great War, 1918*, London: Leo Cooper.

بعد الحرب، أمضى القادة السابقون معظم وقتهم في برلين، حيث انخرطوا في مخططات سياسية معقدة وفي مؤامرات، ما استدعى سفرهم إلى أماكن متباعدة مثل روما، موسكو وأفغانستان. إلاّ أنَّ واحداً منهم، فقط هو أنور باشا، قد لعب دوراً هاماً في سياسة تركيا ما بعد الحرب.

ترك هروب القادة الاتحاديين الأساسيين فراغاً في السلطة في إستانبول. أما الأحزاب التي كانت في وضع يسمح لها بالتنافس على السلطة فكانت التالية:

- **القصـر**: مات السلطان محمد الخامس في تموز/يوليو 1918، فخلفه أخوه فهد الدين أفندي، والذي تبوأ العرش باسم محمد السادس. لقد كان السلطان الجديد، الذكي والعنيد، ينوي استغلال هذه الفرصة ليتخلص من دور الدمية الذي فرض على السلطان في ظل الاتحاديين.

- **الليبراليون**: أعادت المعارضة الليبرالية، الموحّدة في ظل حريات وائتلاف فرقاسي، والذي تمَّ إسكاته عام 1913، تنظيم صفوفها حول مجموعة من قادتها السابقين لما قبل 1913، وأبرزهم الدامات («الصهر» لأنّه كان متزوجاً من أحد أعضاء العائلة المالكة)، فريد باشا.

- **دول الوفاق**: وصل ممثلو دول الوفاق سريعاً إلى العاصمة في موكب عظيم. ورسا أسطول من سفن الحلفاء الحربية مقابل القصر الإمبراطوري في البوسفور. وكان الاهتمام الأساسي لممثلي دول الوفاق هو الإشراف على تنفيذ بنود اتفاقية الهدنة، إلاّ أنّهم حاولوا أيضاً التأثير في السياسة العثمانية. ولكن بدأت، وسريعاً بعد الهدنة، بوادر الاختلافات في الرأي بين الفرنسيين، والبريطانيين والإيطاليين بالظهور.

- **الاتحاديـون**: ظل الاتحاديون، وعلى الرغم من سفر قادتهم، يسيطرون على البرلمان، الجيش، قوى الأمن، البريد وخدمات التلغراف والكثير من المؤسسات الأخرى. بدأ النظام الجديد عمليات التطهير في عام 1919، إلاّ أنّه لم يكن لدى الحكومة أو لدى دول الوفاق القوة البشرية الكافية لتحل محل أكثرية الموظفين الرسميين الاتحاديين.

وبينما كان هؤلاء يشكلون اللاعبين الأساسيين في اللعبة السياسية في العاصمة،

فإنَّ الصراع السياسي الحقيقي، وبشكل متزايد منذ عام 1918، وخاصة بعد الاحتلال البريطاني لإستانبول في آذار/مارس 1920، قد كان في الأناضول. لقد حضّر قادة الاتِّحاد والترقِّي في زمن الحرب، الأرضية لذلك قبل أن يتركوا الوطن. وقد وضعوا مخططاتهم لبناء حركة مقاومة وطنية في آسيا الصغرى، عندما توقع الجميع، بمن فيهم قادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي، اختراق الأساطيل البريطانية والفرنسية لخطوط الدردنيل في آذار/مارس 1915. ولو حصل ذلك حينها، لكانت الحكومة العثمانية قد تركت إستانبول إلى قونيه[2].

وعلى الرغم من أنَّ بعض القادة قد لعبوا دوراً في عام 1918، إلاَّ أنَّه يبدو أنَّ أنور كان القوة الدافعة. لقد كان مقتنعاً بأنَّ الجولة الأولى من الحرب قد خُسرت وأنَّه، وكما في حرب البلقان عام 1913، سوف تأتي فرصة الجولة الثانية التي سيعود فيها العثمانيون إلى الهجوم. وفي نهاية الحرب، كانت الأفكار الإسلامية وخاصة القومية التركية قد أثرت في أنور، وكان يتوقع أن تلعب المناطق التوركية في وسط آسيا، وخاصة أذربيجان التي تحررت مؤخراً، دوراً حيوياً في استمرار الصراع. وهذا ما دفعه إلى إعطاء الأوامر للفرق العسكرية التي عادت من أوروبا عام 1918، للمجيء إلى القوقاز. وكان هو نفسه ينوي الذهاب إلى باكو من أوديسا في تشرين الثاني/نوفمبر 1918، إلاَّ أنَّ المرض قد منعه من تحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، أعطى أنور مع طلعت الأوامر لتشكيلاتي محسوسة بتخزين الأسلحة والذخائر في مخازن سرّية في عدد من الأماكن في الأناضول. وأعيد تنظيم التشكيلات في تشرين الأول/أكتوبر 1918، تحت اسم عموم عالمي إسلام احتلال تشكيلاتي (المنظمة العامة للعالم الإسلامي لمقاومة الاحتلال)، وأرسلت جواسيسها مع تعليمات بإقامة فرق لحرب عصابات في الداخل. ولم يكن هذا شيئاً من الصعب القيام به لأنَّ الكثير من مثل هذه الفرق كانت موجودة حالياً، وقد لعبت دوراً مخيفاً في إساءة معاملة الأرمن واليونانيين. وكانوا يعيشون في خوف من العقوبة إذا ما تخلوا عن أسلحتهم وحلّوا فرقهم.

كانت أكثر الخطوات التي اتخذها قادة الاتحاديين أهمية قبل نهاية الحرب

(2) Erik Jan Zürcher (1984) *The Unionist factor: the role of the Committee of Union and Progress in the Turkish national movement 1905-1926*, Leiden: E.j. Brill, p.104-5.

هي إنشاء القره قول (الحرس). ومجدداً، فإنَّ هذه المبادرة قد اتخذت من قبل طلعت وأنور في الأسبوع الأخير قبل مغادرتهما. كان المؤسّسون الفعليون هم الكولونيل قره واصف (وهو عضو مهم في الحلقة الداخلية للضباط الاتحاديين) وقره كمال، رئيس لجنة الاتحاديين في إستانبول. وكان اسم التنظيم يحمل أسماء كنيتهما العائلية، وكان هدفه حماية الاتحاديين في مرحلة ما بعد الحرب وصونهم من انتقام دول الوفاق، الليبراليين والجماعات المسيحية. كما أنّه هدف أيضاً إلى تعزيز المقاومة في الأناضول والقوقاز بإرسال رجال قادرين إلى هناك من العاصمة، مع المال والسلاح والمؤن[3].

وبينما كان الاتحاديون يحضّرون لحركة مقاومة مسلحة في الأناضول، كانوا يتحضرون أيضاً لدفاع مدني عن حقوق الشريحة الإسلامية التركية من السكان في مناطق كانت تعتبر مهددة بخطر الاحتلال من قبل اليونانيين، والأرمن، والفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين. واتخذت هذه المبادرة هيئة تشكيل «جمعيات مناطقية للدفاع عن الحقوق القومية»، والتي كان مقدراً لها أن تلعب دوراً حيوياً في إنشاء حركة المقاومة الوطنية في الأناضول (وثراث) بعد الحرب. وتأسست أولى هذه الجمعيات في تشرين الثاني/نوفمبر 1918[4].

وعندما تطورت حركة المقاومة الوطنية في الأناضول، كان عدوها الأساسي، ليس البريطانيين أو الفرنسيين وإنَّما اليونان. فبدعم قوي من بريطانيا، مُنحت اليونان حق احتلال المنطقة المحيطة بإزمير في أيار/مايو 1919. وفي السنوات اللاحقة، سوف يتخذ الاحتلال اليوناني لآسيا الصغرى حجماً هائلاً. ويمكن أن نجد سبب ذلك في الطريقة التي أدارت بها دول الوفاق مفاوضات السلام بعد الحرب. لم تجرِ هذه المفاوضات مع الدول المهزومة ـ فقد فرض المنتصرون شروط السلام ـ وإنَّما بين دول الوفاق، التي واجهت عدداً من الاتفاقات والوعود، المتناقضة جزئياً، والتي قطعتها على نفسها في خلال الحرب، وكان

(3) N. Bilge Criss (1999) *Istanbul under allied occupation 1918-1923*, Leiden: E.J. Brill, p.94-114. Criss builds on, but significantly expands, the story related in Zürcher, *Unionist factor*, p.80 ff.

(4) Tevfik Biyiklioğlu (1956) *Trakya'da millî mücadele*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, p.128.

لا بدَّ من حلها. استهلك ذلك بعضاً من الوقت. الكثير من الوقت في الحقيقة، لدرجة أنَّه عندما فرضت دول الوفاق أخيراً شروط سلامها القاسية جداً على الإمبراطورية العثمانية في آب/أغسطس 1920، تركها التسريح المستمر لقواتها منذ الحرب من دون الوسائل الكافية لفرض هذه الشروط. استغل قائد اليونانيين، رئيس الوزراء إلوثاريوس فانيزالوس هذا الوضع؛ وعرض أن يعمل اليونانيون كذراع قوية لدول الوفاق لفرض قبول حركة المقاومة التركية في الأناضول بشروط السلام. وكانت النتيجة حرباً دموية انتهت بهزيمة يونانية كاملة عام 1922.

إستانبول، تشرين الثاني/نوفمبر 1918 ـ آذار/مارس 1920

القصـر

وفي خلال كل هذه الفترة، اتّبع السلطان محمد السادس فهد الدين، الذي كان مقدّراً له أن يكون آخر سلطان عثماني، سياسات هدفت إلى استرضاء دول الوفاق، وخاصة بريطانيا، من أجل الحصول على معاهدة سلام أكثر إيجابية لصالح العثمانيين. إلاَّ أنَّه، قد خسر كل مصداقية، مثل سائر الداعمين لهذا الخط، عندما أثبتت معاهدة السلام في صيف 1920، في النهاية، أنَّها كانت، وعلى الرغم من كل مساعيه، قاسية إلى أبعد حد ممكن.

لقد فَكّر السلطان، ومثل سابقيه، من خلال خطوط سلالية ودينية. فما كان يهمه هو الحفاظ على السلالة في إستانبول، ككرسي للخلافة، وعلى سلطته على السكان المسلمين في الشرق الأوسط، والذين كان يشعر نحوهم بمسؤولية كبيرة. لم يكن قومياً (في الحقيقة، لقد اعتبر القومية والاتحاديين الذين استسلموا لهذه الأيديولوجية، مسؤولين عن الكارثة التي حَلّت بالإمبراطورية) ولم يهتم إلاَّ قليلاً بالاستقلال الكامل للأناضول أو لأية منطقة أخرى.

وبالتعارض مع سلفه المباشر، الذي كان دُمْيَةً في أيدي الاتحاديين، تدخل السلطان فهد الدين وبشكل فاعل في السياسة لدعم الخط المعارض للاتحاديين وللوطنيين، والمؤيد للبريطانيين. كان سلاحه الرئيسي بالطبع تعيين صدرٍ أعظمٍ (ووزراء حكومة) من اختياره. ومن هذه الزاوية يمكن تقسيم الفترة الممتدة حتى نيسان/أبريل 1920 إلى ثلاث فترات فرعية.

الحكومات

كانت الفترة الأولى انتقالية. أراد السلطان، عندما تخلى قادة زمن الحرب عن السلطة في تشرين الأول/أكتوبر، تعيين حكومة غير حزبية برئاسة الدبلوماسي القديم أحمد توفيق باشا (أوكداي)، إلاّ أنَّ الاتحاديين أصَرّوا على حكومة اتحادية معتدلة على رأسها رئيس الأركان السابق أحمد عزت باشا (فرغاش)، الذي لم يكن اتحادياً، إلاّ أنَّه مع ذلك يحظى بثقة لجنة الاتِّحاد والترقِّي. بعد عقد الهدنة وخروج قادة الحرب من البلاد، استبدل السلطان عزت باشا بتوفيق باشا، الذي ترأس حكومتين، كان لهما طابع معادٍ للاتحاديين بشكل متزايد، من 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1918 إلى الثالث من آذار/مارس 1919.

استُبدلت حكومته في الرابع من آذار/مارس بالحكومة الأولى للداماد فريد باشا، وهو شخصية رئيسة في السياسة العثمانية في فترة ما بعد الحرب، وقد ترأس ما لا يقل عن خمس حكومات. كان قريباً من القصر، باعتباره صهر السلطان، والشخص الوحيد الذي يثق به فعلياً. إلاّ أنَّه كان أيضاً عضواً بارزاً في حريات وائتلاف فرقاسي الذي عاد للعمل. وتشكل حكومات فريد باشا الثلاث من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر 1919، فترة فرعية ثانية. لقد واجهت هذه الحكومات نشاطات متزايدة من المقاومة الوطنية، في كل من العاصمة وآسيا الصغرى، وخاصة بعد أن منحت دول الوفاق اليونان الإذن باحتلال إزمير والمناطق المحيطة بها في أيار/مايو. وكانت رَدّة فعل هذه الحكومات إصراراً متزايداً على قمع المقاومة ومعاقبة الاتحاديين.

وفرضت ضغوطات حركة المقاومة، في أواخر أيلول/سبتمبر على فريد باشا الاستقالة. وبعكس حكومات فريد باشا، فإنَّ الحكومتين اللاحقتين برئاسة علي رضا باشا (حتى الثالث من آذار/مارس 1920) وصالح خلوصي باشا (حتى الثاني من أبريل/نيسان) سعتا إلى التعاون مع المقاومة الوطنية وإلى رأب الصدع المتزايد مع الأناضول.

الأحزاب

وعلى الرغم من أنَّ حزب الحرية والائتلاف العائد كان القوة المسيطرة في السياسة الرسمية في معظم هذه الفترة، إلاّ أنَّ نشاطات الاتحاديين لم تكن

محصورة بالمقاومة السّرّية. استمرت مؤسسات الاتحاديين بالعمل لفترة من الوقت. حلّت لجنة الاتّحاد والترقّي في مؤتمرها الأخير في بداية تشرين الثاني/نوفمبر نفسها، وأَسَسّت حزب التجديد (تجددوت فرقاسي). بينما أَسَسّت مجموعة من الاتحاديين المُنْشقّين برئاسة فتحي (أوكيار) حزب الشعب العثماني الليبرالي (عثمانلي حريات برفر عوام فرقاسي) وإلى جانب هؤلاء، كانت هناك مجموعة وافرة من الأحزاب الصغيرة التي زالت بسرعة في فترة ما بعد الحرب.

بعد حلّ البرلمان في كانون الأول/ديسمبر، تزايدت الضغوط على الاتحاديين. فقد تمَّ اعتقال أعداد متزايدة من أعضاء لجنة الاتِّحاد والترقّي البارزين (أكثر من 100 تمَّ توقيفهم في بداية نيسان/أبريل)، جزئياً بمبادرة من الحكومة الليبرالية، وجزئياً بطلب من بريطانيا، التي كانت تنوي محاكمتهم «كمجرمي حرب» لدورهم المفترض في اضطهاد الأرمن، وسوء معاملة سجناء الحرب البريطانيين، أو مخالفة شروط الهدنة. وتعاطت محكمة عثمانية خاصّة مع عدد من الحالات، إلاَّ أنَّ البريطانيين لاحقاً نَفَوا الكثير من هؤلاء المعتقلين إلى مالطا، حيث بقي معظمهم هناك حتى أواخر عام 1921.

لقد أعاق حلُّ البرلمان، بكل الأحوال، النشاطَ السياسي، الذي تقلّص أكثر بعد حلّ حزب التجديد في أيار/مايو 1919. قاومت الحكومة الضغوطات من أجل انتخابات جديدة لأنَّها لم تعتبر الوضع مستقراً بما فيه الكفاية، إلاَّ أنَّها في النهاية استجابت لمطالب المقاومة الأناضولية. جرت الانتخابات في خريف عام 1919، إلاَّ أنَّه حينها كانت المقاومة التي يقودها الاتحاديُون تسيطر على معظم الأناضول، وعندما اجتمع البرلمان في كانون الثاني/يناير 1920، كان يحمل بلا جدال بصمات الاتحاديين والوطنيين، وتصرف كناطق باسم المقاومة. ونظَّمت الأكثرية الوطنية في البرلمان نفسها في مجموعة خلاص الوطن (فلاح ـ ي وطن غروبو).

تَبنّت هذه المجموعة في 28 كانون الثاني/يناير بياناً أسمته الميثاق الوطني (ميثاقي ميللي)، والذي كان يشكّل تصريحاً رسمياً بأهداف حركة المقاومة واستمرّ كذلك في خلال حرب الاستقلال اللاحقة. تألف نَصّ هذه الوثيقة، القائم على مقررات سابقة لمؤتمرات نظَّمها الوطنيون في أرضروم وسيواس، من ست فقرات:

1 ـ تشكل الأراضي المأهولة بأكثريّة إسلاميّة عثمانيّة (موحّدة في الدين والعرق والهدف)[5] كلاً لا يتجزأ، أما مصير الأراضي المأهولة بأكثرية عربية والخاضعة لاحتلال أجنبي فيتقرَّر باستفتاء عام.

2 ـ سوف يحدِّد استفتاء عامّ مصير ولايات باطوم، قارص وأردخان الثلاث، والتي كانت خاضعة لروسيا من عام 1878 إلى عام 1918.

3 ـ وبالطريقة نفسها سيتحدد مصير غربي ثراث (تراقيا).

4 ـ يجب ضمان أمن العاصمة إستانبول وكذلك بحر مرمرة. وسوف يكون موضوع فتح المضايق أمام السفن التجارية مطروحاً للنقاش مع الدول المهتمة الأخرى.

5 ـ سوف تتمّ حماية حقوق الأقليات طبقاً للمعاهدة الموقّعة بين دول الوفاق والدول الأوروبية.

6 ـ يجب ضمان الاستقلالية الاقتصادية، المالية والقضائية للإمبراطورية ومن دون أية قيود (وبالتالي، فإنَّ العودة إلى نظام الامتيازات سوف تكون غير مقبولة).

كان هذا هو التعبير الأساسي عن البرنامج الوطني. وما كان ذا مغزى هامّ هو أنَّه يؤيد سيادةً، ليست قومية تركية، وإنما سيادة كلِّ العثمانيين المسلمين. وكان هذا يعني عملياً الأتراك والأكراد، وكذلك المجموعات الأصغر مثل اللاز والشركس.

كانت هناك محاولة لتخطّي كلّ الاختلافات الحزبية ولتقديم جبهة موحدة تعطي الأتراك صوتاً في مؤتمر السلام في باريس، وذلك بإنشاء «مؤتمر وطني»

---

(5) ويمثل نص الميثاق الوطني مشاكل عدة. **أولاً**، يتحدث بعض المؤلفين، «في داخل وخارج خطوطة الهدنة»، بينما يتحدث آخرون عن «داخل خطوط الهدنة». ويشكل هذا بالتأكيد اختلافاً أساسياً، ويبدو أنَّ مطالب الميثاق الوطني المحدّدة تشير إلى أنَّ النسخة الكمالية هي النسخة الصحيحة (لأنَّ المطالب قد تمحورت حول غربي ثراث (تراقيا)، باطومي والأراضي العربية كذلك). **ثانياً**، هناك ضياع حول ما الذي يجمع المسلمين العثمانيين بعضهم ببعض. هل هو الأصل أم الأمل؟ وكلا هذين التصورين قد تعايشا في الأدبيات منذ عشرينيات القرن العشرين. ويبدو أنَّ الضياع يعود إلى النصّ المخطوط (بالأحرف العربية) لأنَّ النص المطبوع هو أقل التباساً.
(Cf. Erik Jan Zürcher (2000) «Young Turks, Ottoman Muslims and Turkish nationalists», in Kemal H. Karpat (ed.), *Ottoman past and today's Turkey*, Leiden: E. J. Brill, p.170.

يوحد 63 مجموعة وحزباً مختلفاً. كان المؤتمر ناشطاً وبشكل متقطّع بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1919. وعلى الرغم من أنّه قد أصدر بعض الكُتيبات وحتى إنَّه قد أرسل بعثة إلى باريس، إلاَّ أنّه لم يلقَ آذاناً صاغية.

انتهت النشاطات السياسية المفتوحة مع الاحتلال البريطاني لإستانبول في 16 آذار/ مارس 1920، والذي كان يهدف إلى وقف تعاون الحكومة والمؤسسات العثمانية مع الوطنيين من جهة، والضغط عليهم من جهة أخرى. كان القادة الوطنيون في البرلمان يعلمون أنَّ تحرُّكاً ما من جانب البريطانيين كان وشيكاً، إلاَّ أنَّهم قرروا متابعة أعمالهم بدلاً من اللجوء إلى السرّية أو النزوح إلى الأناضول لأنَّهم أرادوا أن يُظهروا وبوضوح أنَّ السياسة البريطانية كانت تقمع الحقوق القومية للعثمانيين. وبالفعل، قامت قوات الأمن البريطانية باعتقال كل من حسين رؤوف وقره واصف، أهم قائدين بارزين في مجموعة خلاص الوطن، في مبنى البرلمان. وبناء عليه قرر آخر برلمان عثماني تعطيل جلساته احتجاجاً في الثاني من نيسان/ أبريل.

المساعي لاستنهاض الرأي العامّ

وحيث فشلت مجموعات سياسية وحزبية مختلفة ـ مؤيِّدة للاتحاديين أو معارضة لهم ـ في أن تترك أثراً فاعلاً إنْ في الرأي العامّ أو في السياسيين في أوروبا تمكّن عدد من التنظيمات الثقافية والاجتماعية، التي كانت قريبة جداً من لجنة الاتّحاد والترقّي في خلال الحرب، غير أنَّها لم تكن تتعاطى السياسة علناً، من القيام بإسهام هامّ لكسب تأييد الرأي العامّ الإسلامي للقضية الوطنية. كان الجوُّ العامّ السائد بين السكّان المسلمين، في الأشهر الأولى بعد توقيع الهدنة، جوَّ يأس واستسلام، إلاَّ أنَّ الاحتلال اليوناني لإزمير في أيار/ مايو 1919 شكَّل نقطة انعطاف. فمباشرة بعد الاحتلال، قامت مظاهرات شعبية حاشدة نظَّمها أساتذة وطلاب جامعة إستانبول احتجاجاً.

دول الوفاق

كانت شروط الهدنة ووجود أكثر من 50,000 جندي من دول الوفاق (30,000 منهم بريطانيون) تعني دائماً أنَّ ممثلي دول الوفاق سيكون لهم النفوذ السياسي المُهيمن في العاصمة، حتى قبل الاحتلال الرسمي لإستانبول في آذار/ مارس

1920. إلاّ أنَّ سيطرة دول الوفاق، وحتى في الفترات التي كانت فيها حكومة عثمانية مطواعة في السلطة، كانت تتعقَّد بسبب عدّة عوامل.

أعطت حقيقة أنَّ الإمبراطورية ما تزال رسميّاً مستقلّة الموظفين الرسميين العثمانيين المتعاطفين مع الوطنيين كلَّ أنواع الفُرص لمساعدة الحركة الأناضولية بإرسال معلوماتٍ، مؤنٍ، سلاحٍ وبشر. لم يكن لدى دول الوفاق الوسائل الكفيلة للتدقيق بما يجري في كلِّ إدارةٍ حكومية. كانت معلوماتها عمّا يجري على الجانب التركي المسلم من المجتمع العثماني محدودةً لأنَّها كانت تعتمد (وبالتأكيد في حالة البريطانيين) كليّاً تقريباً على أعضاء من الأقليات الأرمنية واليونانية، وهذا ما دفعها إلى سوء تقدير كلٍّ مِنَ القوّة العددية للمقاومة السرّية وإمكانياتها.

كانت البنية الإدارية التي أدخلتها دولُ الوفاق معقّدة جداً. كان جيش البحر الأسود البريطاني، الذي كان يرأسه أولاً الجنرال ميلن ولاحقاً الجنرال هارينغتون، مسؤولاً عن احتلال منطقة المضايق، بينما تمَّ الاتفاق على أن تكون تركيا الأوروبية، كجزء من البلقان، تحت سيطرة القائد الفرنسي لجيش الشرق، الجنرال فرنشي دي اسبراي، الذي كان مُعَسكِراً في الأساس في سالونيكا، وهزم بلغاريا عام 1918. أمّا إستانبول التي كانت تقع على البوسفور من جهة، وفي أوروبا من جهة أخرى، فكانت بالطبع موضعَ خلافٍ مستمرّ. وبكلِّ الأحوال فإنَّ السلطات العسكرية لم تكن تسيطر سيطرة كاملة. كان لدول الوفاق أيضاً ممثلوها الدبلوماسيون، ويُدْعَوْن المفوضِين السامِين وليس السفراء، بينما استمرّت حالة حرب رسمية بين دول الوفاق والإمبراطورية. كان القادة العسكريون رسميّاً خاضعين لسلطات المفوضين السامِين. أمّا في الواقع، فغالباً ما كانوا يتصرفون باستقلالية. وكان من الطبيعي أن يتزايد دورُ القادة العسكريين أكثر، بعد الاحتلال العسكري للعاصمة في آذار/ مارس 1920.

لم يكن المفوضون السامون يمثّلون حكوماتهم دبلوماسياً فحسب، وإنَّما كانت تقع على عاتقهم أيضاً مسؤوليات جزء كبير ومتزايد من الإدارة الفعلية للعاصمة من خلال «لجان الحلفاء للسيطرة والتنظيم»، التي كانت تتعاطى بأشياء مثل المؤن الغذائية، التسهيلات الصحية، مشاكل اللاجئين والقضايا المالية. كانت الحكومة العثمانية تفتقد إلى الإمكانيات اللازمة لتدفع أجور موظّفيها أو لإطعام

سُكّانها ولذلك كان على دول الوفاق أن تتدخّل بطريقة أو بأخرى، وقد فعلت ذلك بطريقة فعّالة جداً. وعلى الرَّغم من ذلك، فإنَّ الحياة كانت صعبة بما فيه الكفاية في إستانبول في سنوات ما بعد الحرب. بلغت تكاليف المعيشة ذروتها في شباط/ فبراير 1919، وكانت قد ارتفعت بنسبة مذهلة 1800 بالمئة في خلال الحرب (1400 بالمئة منها كانت بين 1917 و1918). لقد تعرّضت العاصمة لنقص حادّ في القمح والفحم، وحُلّت المشكلة في النهاية باستيراد الفحم من بريطانيا والقمح من الولايات المتحدة الأميركية، بشكل رئيسي من قبل وكالات الإغاثة. فانخفضت الأسعار بحوالى 35 بالمئة ثم استقرّت[6].

ازداد الوضعُ سوءاً بسبب أعداد اللاجئين الكبيرة في المدينة. فإلى جانب الكتل البشرية الضَّخمة التي اضطرت إلى ترك أماكن سكنها والتي يمكن للمرء أن يتوقّعها في عاصمة دولة مهزومة بعد الحرب، كان هناك الروس الفارُّون من وطنهم. وقد جاء بعضهم باكراً في عام 1920، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من هذا العام أُجلت البحرية الفرنسية حوالى 150,000 شخص من الروس البيض المعادين للبلشفية تحت إمرة الجنرال رانغلر من القرم وأسكنتهم في منطقة المضايق. عاش حوالى نصف اللاجئين في منطقة إستانبول فزادوا من مشكلة السكن التي تضاعفت بسبب مصادرة دول الوفاق للمباني[7]. كان في إمكان البنية الإدارية المعقدة أن تكون فاعلة لو سادت الثقةُ وحسنُ النّية علاقات قوى دول الوفاق بعضها مع بعض، إلاّ أنَّه من المؤكد أنَّ الحالة لم تكن كذلك. فبينما بقيت سياسة بريطانيا نحو العثمانيين خاضعة للصقور، وكان السلوك البريطاني في المنطقة المحتلة الخاضعة للبريطانيين قاسياً وحتى انتقامياً، بدأ الإيطاليون منذ عام 1920 والفرنسيون منذ عام 1921 يتودَّدون للمقاومة الوطنية ـ وهذا ما سبَّب صدامات متكررة بين المفوضين السامِين.

حركة الاتحاديين السرّية

استغلَّ الاتحاديون الذين يعملون سرّاً في إستانبول هذا الخلاف. وتمكّنت جماعات القره قول، بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وآذار/ مارس 1920، من

(6) Ahmed Emin [Yalman] (1930) *Turkey in the world war*, New Haven: Yale University Press, p.151.

(7) Criss, op. cit., p.29 ff.

تهريب عدد كبير من الضباط الاتحاديين ـ الكثير منهم من المطلوبين ـ إلى الأناضول. وتمكّنت إضافةً إلى ذلك، من إمداد حركة المقاومة الناشئة في الأناضول بكميّات كبيرة من السلاح، المؤن والذخيرة المسروقة من المخازن العثمانية الواقعة تحت سيطرة دول الوفاق. ويُروى أنَّ حوالى 56,000 زند بندقية، و320 رشاشاً، و1500 بندقية، و2000 صندوق من الذخيرة و10,000 بذلة نظامية قد تمَّ تهريبها إلى الأناضول بهذه الطريقة(8). وإلى جانب عملاء تشكيلاتي محسوسة السابقة، لعبت نقابات الحمّالين والصَّيّادين ـ التي ما زالت تحت سيطرة قره كمال ـ والموظفين الرسميين الاتحاديين في وزارة الحربية وخدمات التلغراف دوراً حيوياً في هذه العمليات. وأخيراً، زودت القره قول المقاومة بمعلومات حصلت عليها من خلال شبكة التجسُّس الخاصّة بها في مكاتب الحكومة. كان إدراك مدى تعاون الإدارة العثمانية مع الوطنيين الأناضوليين السببَ الأساسيَّ للاحتلال الرسميّ لإستانبول من قبل البريطانيين عام 1920.

مع قدوم المزيد والمزيد من الضباط إلى الأناضول عام 1919 وبدء بروز حركة مقاومة، بدأ الشعور بالحاجة إلى رجل يمتلك سلطة وسمعة لا غبار عليها ليرأس الحركة. أولاً، يبدو أنَّ الحركة السرّية قد فاتحت أحمد عزت باشا (فرغاش)، رئيس الأركان العامّة والصدر الأعظم السابق ـ لم يكن اتحادياً إلاَّ أنَّه كان محطَّ ثقة الاتحاديين كوطني متحمِّس. وعندما لم يستطع أعضاء القره قول البارزون الحصول على موافقته، فاتحوا مصطفى كمال باشا (أتاتورك) بالموضوع(9).

كان مصطفى كمال باشا من الأعضاء الأوائل في لجنة الاتحاد والتَّرقّي(10). وكان واحداً من أعضاء الحلقة الداخلية للضباط الناشطين، وشارك في ثورة عام 1908، وفي «جيش العمل» عام 1909، وخدم في ليبيا عام 1911. ويبدو أنَّه انتمى في داخل لجنة الاتحاد والتَّرقّي إلى كتلة جمال باشا. وكان، في داخل هذه الكتلة، قريباً بشكل خاص من علي فتحي (أوكيار)، وهو ضابط اتحاديّ نافذ

---

(8) Hüseyin Dağtekin (1955) «İstiklâl savaşinda Anadolu'ya kaçirilan mühimmat ve askerî eşya hakkinda tanzim edilmiş mühim bir vesika», *Tarih vesikalari (Yeni seri)*, (1) p.9-15.

(9) Criss, op. cit., p.100-1.

(10) Kâzim Karabekir (1960) *İstiklâl harbimiz*, Istanbul: Türkiye, p.391.

ومنافس لأنور. وتوتَّرت، في خلال فترة 1912 ـ 1913، العلاقات الشخصية بين أنور من جهة، وفتحي ومصطفى كمال من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، تُرك مصطفى كمال خارج مركز السلطة عندما برز أنور كقائد عسكري رئيسي بعد انقلاب الباب العالي في كانون الثاني/يناير 1913. وبذلك فإنَّه لم يكن في عام 1919 مرتبطاً بسياسات أنور وطلعت زمَن الحرب. واكتسب مصطفى كمال سمعة لنفسه في خلال الحرب العالمية الأولى، كقائد لجبهة أنافارتا في خلال حملة الدردنيل وقاتل بعد ذلك بامتياز على جبهة شرقيّ الأناضول وجبهة فلسطين، وأنهى الحرب برتبة عميد مسؤول عن كلِّ القُوّات على الجبهة السورية. وكانت له سمعة في الجيش كرجل قادر بشكل مطلق إلاَّ أنَّه ضابط فخور بنفسه ومشاكس. بعد توقيع اتفاقية الهدنة، انتقل إلى إستانبول، وحاول لفترة معينة أن يحصل على موقعٍ سياسيّ، تقرّب من حزب الشعب الليبرالي العثماني الذي يرأسه صديقه علي فتحي. وكان من الواضح في ربيع عام 1919 أنَّ ذلك لم يحقِّق له أيَّ شيء ففكَّر بالرحيل إلى الأناضول، كما كانت تفعل أعداد متزايدة من زملائه.

لقد جمع مصطفى كمال في شخصيته بين مكانةٍ عاليةٍ في الجيش، ويدٍ نظيفةٍ من الناحية السياسية، ما جعله مرشَّحاً مثالياً لقيادة المقاومة. وعند موافقته، وُجدت الفرصة سريعاً لانطلاقته. كانت حكومة الدامات فريد قلقةً من تصاعد العنف الداخلي في شرقيّ الأناضول ومنطقة البحر الأسود (ما يمكن أن يؤدِّي إلى تدخل دول الوفاق بحسب الفقرة 24 من اتفاقية الهدنة)، وأرادت أن تعيِّن مفتشاً عسكرياً لتهدئة المنطقة وسحب السلاح. لقد كان وزير الداخلية محمد علي بيك، على علاقة قرابة مع علي فؤاد باشا، أحد أصدقاء مصطفى كمال المقرَّبين، والذي كان قد ذهب الآن إلى الأناضول. وتمَّ ترتيب لقاء مع مصطفى، ثمَّ مع الصدر الأعظم، وهكذا تمَّ تعيين مصطفى كمال مفتشاً للجيش الثالث في الشرق. وقد رفع أصدقاؤه في وزارة الحربية من أهمِّية سيرته الذاتية، وأَعْطَوْه سلطاتٍ واسعةً جدّاً، تتضمَّن سلطة الاتصال المباشر مع كلِّ السلطات العسكرية والمدنية في منطقة مفتّشيِّته، والتي تضمُّ كلَّ شرقيِّ الأناضول. لقد تسلَّح مصطفى كمال بهذه الصلاحيّات الواسعة المتعدِّدة المجالات، فترك إستانبول وبرفقته 18 من أركان حربه، ووصل إلى ميناء سَمْسُون على البحر الأسود في 19 أيار/مايو 1919. وبالإمكان دراسة نشاطاته فور وصوله إلى هناك بشكل أفضل ضمن دائرة التطوُّرات في الأناضول.

محادثات السلام

عقدت دول الوفاق، خلالَ الحرب، عدداً من الاتفاقيات المتعلّقة بتقسيم الإمبراطورية العثمانية، حالما تُهزم. ويمكن تقسيمها أساسيّاً إلى فئتين. في الفئة الأولى هناك الاتفاقيات بين القوى العظمى التي هدفت إلى توزيع الغنائم بينها من دون الإساءة إلى توازن القوى القائم. ويمكن اعتبارُ النشاطات الدبلوماسية المتعلّقة بهذه الاتفاقيات الفصلَ الأخير في مأساة «المسألة الشرقية». أمّا في الفئة الثانية فهناك الوعود التي أُعطيت لسكان، أو الذين سيصبحون سكانَ هذه المنطقة، ضمن نوع من الإجراءات الأكثر حداثةً حيث يلعب تقرير المصير، ولكن تحت الوصاية، دوراً معيَّناً.

أقرَّت المعاهدة الأولى التي دُعيت باتفاقية القسطنطينية في آذار/مارس 1915، باعتراف كل من فرنسا وبريطانيا بعدد من المطالب الروسية. بعد الانتصار سيسمح لروسيا باحتلال أجزاء من شرقيّ الأناضول، إستانبول والمضايق. وشكَّل هذا بالطبع كسباً كبيراً للروس ومن ثم بدأت فرنسا وبريطانيا مفاوضات حول ادعاءاتهما للتعويض عن هذا الخلل في ميزان القوى. وفي أثناء ذلك، وعدت دول الوفاق إيطاليا بجنوب غربي آسيا الصغرى، كجزء من ثمن انضمامها إلى دول الوفاق، في معاهدة لندن نيسان/ أبريل 1915.

أدّت المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية حول تعويضاتهما أخيراً إلى اتفاق بين ممثليهما في 16 أيار/مايو 1916. جاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو نتيجة مفاوضات بين مارك سايكس من المكتب العربي (القاهرة) والدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، وجرت هذه المفاوضات في السفارة الفرنسية في لندن، حيث عُقدت هذه الاتفاقية في الثالث من كانون الثاني/يناير 1916. لقد أُعطيت فرنسا مناطقَ سوريا الساحلية (بما فيها لبنان) ومنطقةَ نفوذٍ حصريّ في سوريا الداخلية وصولاً إلى إقليم الموصل العثماني الغني بالنفط ضمناً. وكسبت بريطانيا إقليمي بغداد والبصرة، مع منطقة نفوذ متاخمة إلى الغرب ومنافذ على البحر الأبيض المتوسط في عكا ويافا. أمّا فلسطين، وباستثناء هذين المرفأين، فقد اتُّفق على تدويلها، إلاّ أنَّ الطريقة التي سَتُدار بها تُرِكت غامضة. أما المناطق الداخلية فكانت سَتُسَلَّم إلى مملكة عربية (أو عدة ممالك)، وكانت تتقاطع جزئيّاً مع مناطق النفوذ

الفرنسية والبريطانية. وتَمّت المصادقة على هذه الاتفاقية من قِبَل الحكومتين البريطانية والفرنسية في شباط/ فبراير 1916، وتمّ تأكيدها في تبادل الرسائل بين وزير الخارجية البريطاني والسفير الفرنسي في 16 أيار/ مايو. ولاحقاً التزمت بها الحكومة الروسية أيضاً. وبقيت سرّية إلى أن نشرتها الحكومة البلشفية بعد الثورة الروسية.

أعادت معاهدة سانت جان دي موريان في آب/ أغسطس 1917، تحديدَ الادعاءات الإيطالية في جنوبي آسيا الصغرى، وذلك بإضافة إزمير ومناطقها الخلفية إلى المنطقة الإيطالية، إلاّ أنَّ الثورة في روسيا قد منعت إقرارها. واستخدمت فرنسا وبريطانيا لاحقاً هذه الحقيقة لمعارضة الادعاءات الإيطالية.

كانت كلُّ هذه الاتفاقيات بين القوى العظمى، إلاّ أنَّه وفي أثناء ذلك قُطعت الكثير من الوعود لآخرين أيضاً. قامت أولى الاتصالات بين المفوض السامي البريطاني في مصر والشريف حسين في مكة في ربيع عام 1915، وهي التي ستؤدِّي لاحقاً إلى الثورة العربية. تطوَّرت هذه الاتصالات إلى مراسلات مطوّلة (بين تموز/ يوليو 1915 وآذار/ مارس 1916) تعهَّدت فيها بريطانيا، في مقابل ثورة عربية، دعم الشريف حسين في إقامة مملكة عربية تمتد من خط العرض 37 في الشمال، باستثناء الساحل السوري والأماكن المقدَّسة في فلسطين. وكان هذا الوعد ملزماً فقط عندما لا يتعارض مع الاتفاقيات القائمة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، وعد وزير الخارجية البريطانية، آرثر بلفور، وفي مسعىً لكسب دعم الحلقات اليهودية النافذة في بريطانيا وبخاصة في ألمانيا والنمسا، قائد الحركة الصهيونية في بريطانيا، اللورد روتشيلد، أنَّ بريطانيا سوف تؤيِّد إقامة «وطن قومي» يهودي في فلسطين. وأخيراً، وفي كانون الثاني/ يناير 1918، أوضح الرئيس ويلسون أهداف الحرب الأميركية في «نقاطه الأربع عشرة». اعترفت هذه النقاط بحق الشعوب في تقرير مصيرها ـ وهذا ما جعل هذه النقاط غير شعبية على الإطلاق في نظر الحكومتين الفرنسية والبريطانية.

وقد أصبح الوضع أكثر تعقيداً لرجالات دول الوفاق عندما شجبت الحكومة الروسية الجديدة، مباشرة بعد الثورة البلشفية، كل المعاهدات «الأمبريالية» ـ والأسوأ من ذلك ـ كشفتها للعلن. انتهزت الحكومة العثمانية هذه الفرصة الدعائية

لنشر اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي تتناقض وبشكل واضح مع العهود التي قُطعت للشريف حسين في سوريا. احتجّ الشريف عند المفوض السامي البريطاني إلاّ أنّه تلقى جواباً خالياً من أي تعهُّد. وفقط في تموز/ يوليو 1918 أوضحت الحكومة البريطانية موقفها من هذه القضية. لقد ميّزت بين مجموعتين من الأراضي. سوف تحصل المناطق العربية التي كانت مستقلّة قبل الحرب وتلك التي حررتها القوات العربية على الاستقلال، بينما ستخضع المناطق التي حررتها دول الوفاق أو ما زالت في أيدي الأتراك لنفوذ واحدة من دول الوفاق.

كان هذا هو الوضع بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيّات والوعود عندما انهارت المقاومة العثمانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1918. وكان على مؤتمر السلام المعقود في باريس الآن مهمّة التوفيق بينها جميعاً. توقف عملُ هذا المؤتمر في الأساس على مفاوضات بين دول الوفاق الرئيسيّة، وبينها وبين الدول التابعة لها مثل اليونان وصربيا. لم تعد روسيا بالطبع واحدة من دول الوفاق وانسحبت الولايات المتحدة من المؤتمر لأسباب داخلية عام 1919. ولم يكن هناك أبداً قضية مفاوضات جِدّية بين الدول المنتصرة والدول المهزومة. لقد قُدِّم لهؤلاء الأخيرين وببساطة النصُّ النهائي وكان بإمكانهم إما توقيعُه أو ـ نظرياً ـ رفضُه.

تأخَّر اتخاذُ القرار حول الشرق الأدنى (الأوسط) بسبب إعطاء الأولوية لتسوية المسألتين الألمانية والنمساوية. وقد جُعِل الوضعُ في الشرق (الأوسط) أكثرَ صعوبةً بحقيقة أنَّ ممثلي دول الوفاق كانوا فعليّاً محاصرين ببعثات تمثِّل مختلف المجموعات الإثنية فيه: اليونان، الأرمن، الأتراك، الأكراد، العرب واليهود، والجميع يضغط من أجل ادعاءاتهم المتناقضة.

كان الخلاف الرئيسيّ بين بريطانيا وفرنسا يتعلّق بسوريا. لقد قدّمت بريطانيا تعهُّداتٍ للثوار العرب وكانت مستعدة لتعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو لصالح مملكة عربية مستقلة نادى بها فيصل، ابن الشريف حسين، في دمشق. وقد اعترفت بريطانيا بهذه الدولة، بينما عارضت فرنسا ذلك وطالبت بالتنفيذ الكامل لاتفاقية سايكس ـ بيكو. وعندما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، اتَّخذ الأميركيون المبادرة بإرسال بعثة (ما يسمى ببعثة كينغ ـ كراين) إلى سوريا في تموز/ يوليو 1919 لاستطلاع رأي السكّان. وضع العرب كلَّ آمالهم على هذه البعثة، إلاَّ أنَّ

فرنسا وبريطانيا لم تأخذاها مطلقاً على محمل الجِدّ وتخلّصتا منها مباشرة بعد الانسحاب الأميركي من مؤتمر السلام. واجهت بريطانيا خياراً بين فرنسا والعرب، إلاَّ أنَّها أخيراً آثرت فرنسا في أيلول/ سبتمبر 1919. حصلت فرنسا على الساحل السوري برمَّته وعلى انتداب على الأراضي الداخلية، التي سيحكمها فيصل. وفي المقابل، وافقت فرنسا على انتداب بريطانيا لفلسطين وتنازلت عن إقليم الموصل الغني بالنفط للعراق الذي تسيطر عليه بريطانيا. أدّت هذه المعاهدة، التي تمَّ التأكيد عليها في جلسة لمؤتمر السلام في سان ريمو في شتاء عام 1919 ـ 1920، إلى ثورة عربية في سوريا. وتمَّ قمع هذه الثورة بطريقة وحشية من قبل القوات الفرنسية، واحتلَّت فرنسا سوريا برمَّتها في تموز/ يوليو 1920.

كانت المشاكل الرئيسية الثلاث بالنسبة للتسوية في الأناضول هي التالية: القضية الأرمنية؛ الادعاءات المتضاربة لكلٍّ من اليونان وإيطاليا في الغرب؛ ووضع إستانبول والمضايق. بالنسبة لأرمينيا، قرَّر المؤتمر في النهاية إقامة دولة أرمنية مستقلة في شرقيّ الأناضول، ما يتماشى مع الأطماع التوسعية للقوميين الأرمن. إلاَّ أنَّ هذه المعاهدة وُلِدت ميتة بسبب المعارضة التركية لها. لقد عَنَى الموقع الجغرافي للمنطقة، أنَّ فرض هذا القرار في وجه معارضة تركية مسلَّحة سوف يؤدي حتماً إلى غزو عسكري على نطاق واسع، وهو ما لم تكن دول الوفاق تملك لا الوسائل ولا الرغبة في تحقيقه.

دارت المشكلة الثانية حول حقيقة أنَّ كلاً من إيطاليا واليونان (اللتين انضمَّتا إلى دول الوفاق في نهاية الحرب) كانتا تطالبان بالمنطقة نفسها في جنوب غربي آسيا الصغرى. كان لإيطاليا الأسبقية في هذه الادعاءات، إلاَّ أنَّ إصرارها المتزامن مع مطالبتها بأراضٍ عند الشواطىء الشرقية لبحر الأدرياتيك قد أضعف موقفها في المؤتمر، بينما حصلت اليونان على دعم قويّ جدّاً من بريطانيا. وكان هذا عائداً جزئيّاً إلى الهيمنة النفسية المذهلة لرئيس الوزراء اليوناني، فانيزالوس، على زميله البريطاني، لويد جورج[11]، ولكن جزئيّاً إلى التحليل السياسي الهادىء: لقد

---

(11) Harold Nicolson (1934) *Curzon: the last phase 1919-1925: a study in postwar diplomacy*, London: Constable, p.95-7.

ويقدم تحليلاً لموقف لويد جورج من فانيزالوس واليونانيين.

وجدت بريطانيا في اليونان القوة الفاعلة الموازية لفرنسا وإيطاليا في شرقي البحر الأبيض المتوسط. وكانت النتيجة أن أُعطي الإذن لليونان لاحتلال إزمير والمناطق المحيطة بها في أيار/مايو 1919.

واجهت دول الوفاق معضلة حول إستانبول والمضايق. لقد عَنَت الأهمية الاستراتيجية والسياسية لهذه المناطق، في أعين الحكومة البريطانية، أنّه إذا تُرِكت في داخل الإمبراطورية العثمانية، فكلّ الإمبراطورية يجب أن تخضع لنوع من السيطرة الأجنبية في شكل انتداب على الأرجح. وإذا سُلِخت عن الإمبراطورية العثمانية، من جهة أخرى، فإنَّ هذه الإمبراطورية سوف تُصْبِح غيرَ هامّة على الإطلاق وسوف تُتْرَك لرغباتها الخاصة. اتَّخذ البريطانيون موقف المتشدِّد، إلاَّ أنَّ الفرنسيين كانوا أكثر استرضائية للأتراك، ورغبوا في أن تبقى إستانبول في حيازتهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 1919، وافق الفرنسيون ـ في مقابل حصولهم على ما أرادوه في سوريا ـ على المطالب البريطانية، إلاَّ أنَّه من الغريب أنَّ الحكومة البريطانية نفسها غَيَّرت رأيها عندها بضغط من مكتب الهند، الذي تخوَّف من ردَّة فعل عنيفة من قبل الهنود المسلمين البريطانيين، ومكتب الحرب، الذي رأى أنَّ مشروعَ الدفاع المستقبلي عن إستانبول ضد الأتراك غيرُ عمليّ[12].

في غضون ذلك، وردّاً على طلب انتداب الولايات المتحدة الأميركية في أرمينيا، جالت بعثة هاربورد، وهي بعثةُ تقصٍّ للحقائق مماثلةٍ لبعثة كينغ ـ كراين، في الأناضول في أيلول/سبتمبر 1919. وأوصت بانتداب أميركي على كلِّ الأناضول، مع درجة كبيرة من الحكم الذاتي للأتراك. راقت فكرة الانتداب الأميركي للكثير من الأتراك العثمانيين، الذين وضعوا آمالهم على النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس ويلسون الأربعة عشرة، التي ضَمِنَت للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية «سيادة آمنة». حتى إنَّ عدداً من المثقفين الأتراك قد أسس عصبة ويلسون، إلاَّ أنَّ الفكرة لم تؤخذ على محمل الجِدّ لا من دول الوفاق، ولا حقيقة من القيادة الوطنية في الأناضول.

---

(12) Paul C. Helmreich (1974) *From Paris to Sèvres: the partition of the Ottoman Empire at the peace conference of 1919-1920*, Columbus: Ohio State University Press, p.218.

لقد تمَّ اتخاذ جميع القرارات الأساسية المتعلّقة بالتسوية السلمية في بداية ربيع عام 1920، وسُلِّمت الشروط إلى البعثة العثمانية في 11 أيار/مايو. وقد بقيت إستانبول في أيدي العثمانيين، ولكن، إذا وضعنا هذا جانباً، فإنَّ الشروط كانت قاسية جداً. لقد كانت قاسية، في الحقيقة، لدرجة أنَّ البعثة العثمانية رفضت قبولها، ولم تُوقّع المعاهدة إلى أن أرسلت إستانبول بعثة جديدة أكثر مطواعية.

تركت معاهدة سيفر التي وُقِّعت في العاشر من آب/أغسطس 1920، للإمبراطورية العثمانية بقايا دولة فقط في شمالي آسيا الصغرى مع إستانبول عاصمةً لها. وقد أُعطي شرقي تراقيا والمنطقة حول إزمير إلى اليونان، وتمَّ تدويل المضايق. وكذلك أُنشئت جمهورية أرمنية مستقلّة في شرقيّ الأناضول. كما أقامت فرنسا انتداباً على سوريا ولبنان ومنطقةَ نفوذٍ في جنوبي الأناضول. فيما أقامت بريطانيا انتداباً على فلسطين، وجنوبي سوريا (تدعى الآن عبر الأردن) وما بين النهرين (العراق)، بما في ذلك إقليم الموصل الغني بالنفط. وحصلت إيطاليا على الجزء الجنوبي الغربي من آسيا الصغرى كمنطقة نفوذ. وتُركت كردستان شمال إقليم الموصل مع الإمبراطورية العثمانية، إلاَّ أنَّها حصلت على حكم ذاتيّ وعلى الحق في الاحتكام إلى عصبة الأمم للحصول على الاستقلال في خلال عام.

وكان من الواضح، في الوقت الذي وُقِّعت فيه المعاهدة، أنَّ إمضاء حكومة السلطان في إستانبول، ليس له اعتبار يُذكر، وأنَّ الشروط يجب أن تُفرض على بلد قد أصبح بأكثريته حاليّاً في أيدي حركة وطنية مقاتلة. وكما مرّ معنا، فإنَّ دول الوفاق، التي توقَّعت مقاومة لشروط المعاهدة، قد احتلَّت إستانبول في آذار/مارس، إلاَّ أنَّها لم تقرِّر، ولم تكن قادرة على القيام باحتلال عسكريّ واسع لداخل الإمبراطورية. وبدلاً من ذلك، وبضغط قويّ من بريطانيا، قبلت العرض اليوناني بفرض المعاهدة بالوسائل العسكرية. وكانت النتيجة حرباً تركية - يونانية شاملة استمرت من عام 1920 إلى عام 1922.

الأناضول، تشرين الثاني/نوفمبر 1918 - ربيع 1921

اتخذ الاتحاديون، إلى جانب نشاطاتهم السريّة، المبادرة في إثارة الرأي العامّ في الأقاليم. فقد وعد البند الثاني عشر من مبادىء الرئيس ويلسون بسيادة آمنة للمناطق التركية في الإمبراطورية، ولذا كانت المهمةُ الأولى لأولئك الذين أرادوا

منعَ فصل المناطق التركية عن الإمبراطورية، إظهارَ أنَّ المناطق المعرَّضة لخطر الاقتطاع في مؤتمر السلام كانت في الحقيقة إسلاميةً تركية بأكثريّتها الساحقة، وأنَّها تريد أن تبقى موحَّدة مع الوطن الأم. ولتحقيق هذا الهدف، أسَّست فروعُ لجنة الاتِّحاد والترقِّي في عواصم الأقاليم، وغالباً بالتزامن مع ممثِّلي أقاليم العاصمة، جمعياتِ «للدفاع عن الحقوق الوطنية» (مدافعي حقوقي ملّيه ـ وهي كلمة غالباً ما كانت تستخدم في ذلك الوقت).

كان هذا النوع من التهييج السياسيّ مُلِحّاً جدّاً بالطبع في تلك المناطق التي كانت تحت خطر تسليمها المحتَّم إلى اليونان أو الأرمن. وتمَّ في تراقيا إنشاء «جمعية للدفاع عن الحقوق» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 في أدرنة، وبدأت جمعية أخرى منفصلة لغربي تراقيا في الوقت نفسه تقريباً. ولحقت بها إزمير في إنشاء منظَّمتها الأقليمية في كانون الأول/ ديسمبر. أمَّا في الشرق، فتأسَّست أول منظَّمة في قارْص (تشرين الثاني/ نوفمبر 1918)، وتبعتها طرابزون وأرضروم (شباط/ فبراير 1919 بعد تحضيرات أولية). وفي الجنوب، تمَّ تأسيس منظَّمة في أورفه في كانون الأول/ ديسمبر.

وقد كان هناك الكثير من المنظمات الأصغر وجميعها تصرَّفت بشكل مماثل: وعادة ما جعل الاتحاديُّون الذين يقفون خلف هذه المنظَّمات، من الأعيان المحليين والشخصيات الدينية (غالباً المفتين) رؤساءَ فخريين لهذه الجمعيات من أجل تعزيز هويتها «الوطنية» ولجذب أكبر دعم ممكن لها. ثم انتقلوا إلى البدء بتنظيم مؤتمرات لتثبيت هويَّتها التمثيلية. في الواقع، وبشكل عامّ، غَصَّت هذه المؤتمرات بمسؤولي تنظيمات لجنة الاتِّحاد والترقِّي الإقليمية، الذين كانوا يُدعَوْن دون أن ينتخبوا. وكانت هذه المؤتمرات، التي عُقِد منها 28 بين كانون الأول/ ديسمبر 1918 وتشرين الأول/ أكتوبر 1920، تؤكِّد على الخاصّيّة التركيّة والإسلاميّة للمنطقة وعلى تصميمهم أن تبقى موحَّدة مع الوطن الأم. وبشكل عامّ، دعم ملاّكو الأراضي والتُجّار المسلمون في مدن الأناضول منظماتِ «الدفاع عن الحقوق». وقد أصبح الكثيرُ منهم أثرياء من خلال العقود الحكومية والاستحواذ على أراضي وأملاك وأعمال اليونان والأرمن المهاجرين أو المنفيين في مقابل شيء لا يُذْكَر؛ ولذلك كان لديهم دافعٌ قويٌّ جدّاً لمقاومة الادِّعاءات اليونانية والأرمنية. وكان قادة مجموعات «الدفاع عن الحقوق» العلنية منخرطين أيضاً في المقاومة السرّيّة.

ويمكن تبيُّن هذا النموذج في كلِّ أنحاء الأناضول وتراقيا بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 وحزيران/ يونيو 1919؛ وبينما كان المنظِّمون يواجهون في الأساس مصاعبَ تحريك سُكّانٍ سئموا الحربَ بعد أن هلك منهم الكثير، حصلوا على زخم هائل بسبب الاحتلال اليوناني لإزمير في أيار/مايو 1919. لقد انضمَّت اليونان إلى دول الوفاق على مشارف نهاية الحرب ولم تَهزم أبداً أيّةَ قوات عثمانية، ولذلك اُعْتُبِرَت حقيقةُ أنَّ دول الوفاق قد كافأتها بهذه الطريقة ظلماً عظيماً. والأكثر من ذلك، لم يتوقف اليونانيون بعد احتلال إزمير وأيفالك (كما تمَّ الاتفاق مسبقاً) وإنَّما استمرّوا في التقدُّم. وقد اعترفت دول الوفاق باحتلال اليونان لمناطق أوسع بكثير ممّا كان مقرّراً في تشرين الأول/أكتوبر عن طريق وضع «خط ميلنه» لترسيم الحدود بين القطاعين العثماني واليوناني.

وفي خلال عام 1919، أصبح أكثرَ وضوحاً أنّه ينبغي على الأتراك القتالُ لحيازة الأقاليم المتنازع عليها في الشرق والغرب وأنَّ قدرتهم على تحقيق ذلك تعتمد على العسكر.

وعلى الرغم من أن الهزائم والأوبئة والفرار من الجندية قد استنزفت الجيش العثماني، إلاَّ أنّه استمرّ في العمل ككيان واحد. فقد كانت تركيبته القياديّة لا تزال سليمة، كما أنَّ كبار ضباطه ـ ضباط تركيا الفتاة في خلال السنوات العشر السابقة ـ قد دعموا المقاومة بشكل كامل تقريباً. لقد تحايلوا على قرارات تسريح وجمع سلاح الجيش وزوَّدوا في السرّ تنظيمات المقاومة الإقليمية بالسلاح والذخائر. وعلى الرغم من ذلك، كانت قوَّة الجيش غير مؤثِّرة في معظم مناطق الأناضول. كان يوجد في تراقيا، ومنطقة المضائق وفي كل غربي الأناضول حوالى 35,000 جندي، موزَّعين على خط ساحلي يمتد لمسافة 500 ميل والكثير منهم كانوا في مناطق تسيطر عليها دول الوفاق. كانت وحدات الجيش النظامية ضعيفة للغاية لدرجة أنَّه حتى عام 1921 ظلَّ الوطنيون يعتمدون على الفرق التركية والشركسية غير النظامية في مقاومتهم لليونانيين الغزاة. وعلى الرغم من أنّه كان بإمكانهم مضايقة الجيش اليوناني إلى درجة كبيرة، وقد فعلوا ذلك، إلا أنه لم يكن من الممكن أن يكونوا عاملاً حاسماً.

كان وضع الجيش في الجنوب أفضلَ قليلاً، كان هناك 18,000 جندي (ما تبقى من الجيوش العثمانية السورية) في كيليكيا وشمال الصحراء السورية و8,000

في كردستان شرقاً. كان الجوُّ في كيليكيا ـ مع العاصمة أضنه ـ وفي مدن أورفه، وماراش وعينتاب متوتِّراً للغاية منذ البداية. لم تكن هذه المناطق المأهولة بأغلبيتها من المسلمين محتلَّةً فقط من قبل الفرنسيين، وإنَّما كانت هناك أيضاً شبهات قويّة بأنَّ الادعاءات الأرمنية المتعلّقة بالمنطقة سوف تُنَفَّذ وخاصةً عندما بدأ الفرنسيون تجنيد وتسليح الأرمن المحليين. بدأ القتال هناك في كانون الثاني/ يناير 1920.

كان الشرق هو المكان الوحيد حيث كانت تتجمع قوات عثمانية كبيرة. إذ أصبحت تعسكر الآن القوات التي أُمرت بالعودة من أذربيجان بعد توقيع الهدنة وكان إجماليُّ عددهم (عند تحرُّكهم) حوالى 30,000 جندي. وكانت هذه القوات، التي أصبحت تدعى الآن الفيلق الخامس عشر للجيش، مجهَّزة بشكل أفضل من تلك الموجودة في الغرب وكانوا يعملون في منطقة يتعذَّر الوصول إليها. من الناحية العسكرية، كان قائدهم، كاظم باشا (قره باكير)، الشخصية الرئيسة في الأناضول، يليه علي فؤاد باشا (جيبيسومي)[13]، قائد الفيلق العشرين في الجيش في أنقره والذي عاد من كيليكيا إلى وسط الأناضول في نهاية عام 1918.

كان هذا هو الوضع عندما حطَّ مصطفى كمال باشا في سَمْسُون في 19 أيار/ مايو 1919 (أربعة أيام قبل الإنزال اليوناني في إزمير). فقام مباشرة بالاتصال بالقادة الأساسيين وبدأ محاولاته ليضمَّ مختلف المنظَّمات الإقليمية في تنظيم وطنيٍّ واحد. وفي 21 حزيران/ يونيو، اجتمع مصطفى كمال مع رؤوف (أورباي)، وعلي فؤاد ورفعت (بالى) ـ أعلى الأعضاء رتبةً من بين أركانه ـ في أماسيا وقاموا بصياغة نشرة، تمَّ إرسالُها، بعد مشاورات تلغرافيّة مع كاظم باشا الذي كان في أرضروم، إلى كل السلطات المدنيّة والعسكريّة في الأناضول. وقد نصّت على أنَّ البلاد في خطر، وأنَّ الحكومة في إستانبول غير قادرة على حمايتها وأنَّ إرادة الأمة فقط يمكن أن تنقذها.

وتمَّ الإعلان عن إقامة مؤتمر وطني في سيواس (التي كانت تعتبر أكثر الأماكن أماناً في الأناضول)، وأنَّ على كل إقليم أن يرسل مباشرة ثلاثة مبعوثين

(13) لم يُجعل اعتماد أسماء العائلات على الطريقة الغربية إلزامياً في تركيا حتى عام 1934. ولسهولة التعريف، وضعنا في الصفحات التالية أسماء العائلات التي اعتمدت لاحقاً بين قوسين [ ] بعد الاسم الذي كان الشخص معروفاً به قبل ذلك.

حاصلين على «ثقة الأُمّة». لقد أراد مصطفى كمال أن يعقد هذا المؤتمر مباشرة[14]، إلاّ أنّه كان هناك مؤتمر إقليميّ في الشرق نظمته شرقي أناضولو مدافعي حقوق جمعيتي (جمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية في شرقي الأناضول)، وهو اتحاد للجمعيات الإقليمية والمحلية. لقد كان من المؤكَّد أنّ الأرمن يطالبون بأقاليم شرقيّ الأناضول الستة وأنّ مطالبهم تلقى تعاطفاً في باريس. ولذلك كان الحراك السياسي في الشرق هو الأعنف.

انعقد المؤتمر في أرضروم في 23 تموز/يوليو، الذكرى السنوية الحادية عشرة للثورة الدستورية. وقد وافق على إعلان من عشر نقاط، مع إعادة التأكيد على تصميم الأقاليم الشرقية الستة على البقاء في داخل الإمبراطورية، كما طالب أيضاً بوحدة أراضي الإمبراطورية التي تقع ضمن خطوط الهدنة وكذلك كل المناطق الأخرى التي يشكِّل فيها المسلمون أكثرية، وبالسيادة القومية عليها. وقد نَصَّ على أن تتحمل القوّاتُ العسكرية مسؤولية الحفاظ على الاستقلال الوطني وحماية السلطنة والخلافة، وأعلن أنّه سوف يقاوم أية محاولة لفصل أجزاء من الأراضي العثمانية عن الإمبراطورية، حتى وإن أُجْبِرَت الحكومةُ في إستانبول، تحت الضغط الأجنبيّ، على التخلي عنها. وانتخب المؤتمر، قبل تفرُّقه، هيئةً تمثيلية يرأسها مصطفى كمال باشا.

مع انعقاد المؤتمر، كان مصطفى كمال قد أصبح مرة أخرى، وكما كان قبل ثلاثة أشهر، ضابطاً خارج الوظيفة بنصف مرتَّب. تزايد انزعاجُ الحكومة في إستانبول وكذلك ممثلو دول الوفاق من نشاطاته. وتمَّ استدعاؤه في الخامس من تموز/يوليو، وبعد ثلاثة أيام من رفضه للعودة، تمَّ صرفه من الخدمة. استقال مصطفى كمال من منصبه مباشرة قبل صرفه، بناء على تحذيرات مسبقة وصلته. وكان هذا تطوُّراً خطيراً للغاية، لأنّه كان يمكن أن يُنهي سيطرة مصطفى كمال على الجيش. إلاّ أنّه تمَّ إنقاذ موقعه عندما رفض رجلُ الجيش القوي في الشرق كاظم باشا (قره باكير)، الذي أُمر باعتقال مصطفى وإرساله إلى العاصمة وعُرض عليه مركزُه كمفتش، تنفيذَ الأوامر وأعلن وبوضوح أنّه ما زال ينظر إلى مصطفى كمال على أنّه رئيسه. وحَذَت الأكثريةُ الساحقة من الجيش حَذْوَه.

(14) Ali Fuat Cebesoy (1953) *Millî mücadele hatiralari*, Istanbul: Vatan, p.72.

استمرَّ المؤتمرُ الوطنيّ في سيواس من 4 إلى 11 أيلول/ سبتمبر. وتمكّن 31 ممثلاً إقليمياً فقط من الوصول إلى سيواس، إلاَّ أنَّ عدداً من ممثلي السلطات المدنية والعسكرية، مِمَّن لا يمكن اعتبارهم رسمياً ممثِّلين، قد حضروا الاجتماعات. ووصل مجموع الحاضرين إلى 38 شخصية[15]. ناقشَ المؤتمر، الذي قُدّم على أنَّه أناضولو روملِلي مدافعي حقوق مللیه جمعيتي (جمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية للأناضول والروملِلي)، عدداً من الخيارات، بما فيها الانتداب الأميركي، إلاَّ أنَّه في النهاية تَمّت إعادة التأكيد على القرارات التي اتُخِذَتْ في أرضروم. ومجدَّداً تمَّ انتخاب هيئة تمثيلية ووُضِع مصطفى كمال مجدداً رئيساً لها. ومن هذه اللحظة أصبحت هذه اللجنةُ الهيئةَ التنفيذيةَ الوطنيةَ لحركة المقاومة.

وقامت حكومة الدامات فريد في إستانبول بمحاولة متهوِّرة وغير ناضجة حيث طلبت من حاكم ملاطية، علي غالب بيك أن يقمع المؤتمر بمساعدة القوات غير النظاميّة الكرديّة. إلاَّ أنَّ المبادرة كانت الآن وبشكلٍ واضح بيد المقاومة. لقد كان على فريد باشا، الذي عاملته دولُ الوفاق بطريقة فظَّة للغاية عندما زار باريس في الصيف والذي لم يكن عنده شيء لإظهاره حول سياسته في استرضاء دول الوفاق، أن يستقيل. تبنَّت حكومةُ خَلَفِه، علي رضا باشا، مباشرةً خطاً أكثرَ تأييداً للحركة الوطنية وسعت للوصول إلى اتفاق مع المقاومة. في الحقيقة، لقد أدَّت المفاوضات في أماسيا في تشرين الأول/ أكتوبر بين مصطفى كمال ووزير البحرية، صالح باشا، إلى اتفاقية تبنت الحكومةُ من خلالها البرنامج الوطني الذي تمّت صياغته في أرضروم وسيواس، بينما اعترف الوطنيون بالحكومة كسلطة عليا. إلاَّ أنَّ أياً من الطرفَيْن، وكما اتضح، لم يكن قادراً على تنفيذ ما اتفق عليه بسبب الضغوطات المتناقضة.

وانتقلت الهيئة التمثيلية في كانون الأول/ ديسمبر إلى أنقرة، وقد تمَّ اختيارُها بسبب موقعها الوسطي ولأنَّها كانت على رأس خطِّ سكّة حديدية مرتبطة مباشرة بإستانبول. وجرت آخرُ انتخابات عامّة في الإمبراطورية العثمانية، في الأشهر

---

(15) Mahmut Goloğlu (1969) *Sivas kongresi*, Ankara: Başnur, p.73-4.
ويشير غول أوغلو أيضاً إلى أنَّ الأرقام العالية (التي تصل إلى 99) والتي ذُكِرَتْ في بعض الدراسات اللاحقة لا تستند إلى أي قواعد ثابتة.

الأخيرة من عام 1919. وتمَّ انتخابُ الأعضاء الجُدُد في البرلمان العثماني في كل الأناضول تحت السيطرة التامّة لجمعية الدفاع عن الحقوق (وفي أماسيا، وافقت الحكومةُ على أنَّ المرشحين الذين يحظون بموافقة الجمعية فقط يمكن أن يخوضوا الانتخابات)، وقد تباحث ممثلو الأناضول مع مصطفى كمال في أنقرة قبل سفرهم إلى إستانبول لافتتاح البرلمان.

وفي خلال بضعة أشهر، تصرَّف البرلمان، الذي قرَّر نشر «الميثاق الوطني» في 17 شباط/فبراير باعتباره تصريحاً عن الأهداف الرسمية، كناطق باسم حركة المقاومة. وكان القادة الوطنيون في المجلس النيابي على اتصال دائم مع أنقره، على الرغم من أنَّهم لم يتّبعوا دائماً تعليماتها، وخاصة في القضايا التكتيكية. وقد وافق مصطفى كمال عندما أصبح من الواضح أنَّ الاحتلال البريطاني لإستانبول كان وشيكاً، على أن يبقى البرلمان منعقداً، إلاّ أنّه طالب القادة وبإلحاح، وخاصة حسين رؤوف بيك، بالعودة إلى أنقرة. إلاّ أنَّهم قرروا البقاء، وكان من بين المئة والخمسين تركياً بارزاً الذين اعتقلوا في 16 آذار/مارس مباشرة بعد هذا التاريخ، 14 من الأعضاء القادة في البرلمان. وما إن وصلت أخبار الاحتلال إلى أنقرة، حتى دعا مصطفى كمال البرلمانيين للقدوم إلى أنقره والجلوس على مقاعدهم في «البرلمان الوطني». وقد تمكن 29 عضواً فقط من القيام بذلك في خلال الأسابيع القليلة التالية، وشكَّل هؤلاء إضافة إلى 232 ممثلاً انتخبوا من الفروع المحلية لحركة الدفاع عن الحقوق، المجلس الوطني العظيم، (بويوك مللة مجلسي)، والذي اجتمع للمرة الأولى في 23 نيسان/أبريل 1920.

مع انعقاد المجلس الوطني، تمكَّنت حركةُ المقاومة من تحقيق نقطة انعطاف هامّة. فعلى الرغم من أنَّها قد استمرت في الاعتراف بسلطة السلطان ـ الخليفة، إلاّ أنَّ المراكز الأساسية لحركة المقاومة في أنقرة أصبح لها الآن خاصّيَّةُ الحكومة الكاملة (أُعلن رسمياً بطلان كلِّ تشريعات حكومة إستانبول بعد 16 آذار/مارس)[16]. وكان من الواضح، في الوقت نفسه، أنَّ المواجهةَ قد أصبحت وشيكةً

(16) وحول القانون 7 الصادر في 7 حزيران/يونيو 1920، راجع:

Gothard Jaeschke (1970) *Türk kurtuluş savaşinin kronolojisi: Mondros'tan Mudanya'ya kadar 30 ekim 1918-11 ekim 1922*, Ankara: Türk Tarih Kurumu, p.106.

الآن، لأنَّ الوطنيين لن يقبلوا أبداً شروط السلام، التي وافقت عليها دول الوفاق.

حرب الاستقلال، 1921–1922

توسَّعت الهوَّة بسرعة بين إستانبول والأناضول، مع عودة فريد باشا إلى رئاسة الحكومة في إستانبول في نيسان/ أبريل 1920. وقد أصدر شيخ الإسلام، رئيس المفتين في الإمبراطورية، وبطلب من الحكومة فتوى أعلن بموجبها الوطنيين كمتمردين، وأنَّه ينبغي على كل مؤمن حقيقيّ السعي لقتلهم. وبعد ذلك بوقت قصير، صدر حكمٌ رسميّ غيابيّ بالموت على مصطفى كمال وعدد من الوطنيين البارزين الآخرين. وردَّ الوطنيون بفتوى مقابلة من مفتي أنقرة، أعلن فيها خيانة الحكومة. لقد ركَّز الوطنيون على أنَّهم يقاتلون من أجل الحفاظ على السلطنة والخلافة وأَلْقَوا اللوم على الحكومة ودول الوفاق. كما أنَّهم أكَّدوا على الخاصّيّة الإسلاميّة لصراعهم. لقد حرص مصطفى كمال أشدَّ الحرص على كسب تأييد كلٍّ من الشخصيات الدينية السُنيّة في الأناضول وقادة الطائفة العلوية وطرق الدراويش الصوفية البكتاشية.

لقد حاولت حكومةُ إستانبول أيضاً تنظيمَ مقاومة مسلَّحة ضد الوطنيين، وبدعم من البريطانيين الشاكّين بفعاليتها. لقد استخدموا أنواع الفرق غير النظامية نفسها تماماً كما فعل الوطنيون. وقد ترأَّس أهمَّ هذه الفرق في منطقة بلكشير، الشركسيُّ أحمد أنزفور، إلاَّ أنَّهم قُمِعوا، ولو بصعوبة، من قِبَل فرق شركس أدهم التي تعمل لصالح الوطنيين.

وقد حاولت حكومةُ إستانبول أن تُدْخِل جيشاً نظامياً في الصراع، أطلقت عليه اسم قوا ـ ي انضباطية (القوات النظامية). وتمَّ نشرُ هذه القوَّة المكوَّنة من فوجين (حوالى 2000 من الرجال الأقوياء) في منطقة إزميت في أيار/ مايو، إلاَّ أنَّ معنوياتهم كانت متدنِّية وقيادتهم غير كفؤة ولم تتطوَّر أبداً إلى قوَّة مقاتلة فاعلة.

وكان هناك عددٌ من حركات التمرُّد المحلية والإقليمية ضدَّ الوطنيين في مناطق مختلفة من الأناضول عام 1920، إلاَّ أنَّها قُمِعَتْ جميعاً وأحياناً بصعوبة. وكان من بين الإجراءات المضادَّة التي اتَّخذها الوطنيون إصدارُ قانون الخيانة

العظمى (خيانتي وطنية قانونو)[17]، وإنشاء المحاكم الثورية، التي أُطْلِقَ عليها اسمُ «محاكم الاستقلال» (استقلال محكملري)، والتي تعاطت بقسوةٍ بالغة مع المناوئين في الأناضول، وكذلك أيضاً مع المنشقّين.

لقد وسّع الجيش اليوناني، في صيف عام 1920، منطقة احتلاله إلى كلِّ غربيّ وشمال غربيّ آسيا الصغرى وكذلك إلى تراقيا، ولم يمنعه من احتلال إستانبول نفسها سوى ضغوطات دول الوفاق القوية. كان الجيش الوطني التركي ما يزال ضعيفاً جداً في الغرب فلجأ إلى حرب عصابات عن طريق فرق غير نظامية كان من بين قادتها أدهم في الشمال الغربيّ وديميرجي (الحدّاد) محمد في الجنوب الغربيّ. أمّا في الشرق، فكان الجيش قد أصبح جاهزاً منذ وقتٍ قصير للانتقال إلى الهجوم لتحرير أقاليم قارص، أردخان وباطوم (التي أُخليت من سكانها في نهاية عام 1918 وأُلحقت بالجمهورية الأرمنية في معاهدة سيڤر)، إلاّ أنّه قد طُلِبَ منهم الانتظار عندما كانت القيادة في أنقره تحاول التوصُّل إلى اتفاقية مع روسيا السوفياتية.

كانت المفاوضاتُ مع البلشفيين حول المساعدات العسكرية والمالية لتركيا وحول فتح طريق مباشر بين البلدين (عبر جورجيا وأرمينيا المستقلتين) جاريةً منذ تموز/يوليو. كان الدعمُ السوفياتي حيويّاً جدّاً للحركة الوطنية، ولذا دفع المبعوث التركي، باكير سامي بيك، بقوّة لتوقيع معاهدة، إلاّ أنَّ البلشفيين طالبوا بالتنازل عن مناطق ڤان وبتليس إلى أرمينيا. كان هذا غيرَ مقبولٍ من الأتراك، ففشلت المفاوضات. وفي 28 أيلول/سبتمبر تقدَّم جيش كاظم قره باكير باتجاه ساركافيش واحتلَّ المدينة بعد يومين. ثم توقَّف القتالُ لمدة شهر، حيث أعاد الجيشُ التركي تمركُزَه. وتجدَّد القتالُ في 27 تشرين الأول/أكتوبر، وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر كانت أرمينيا قد هُزمت نهائياً. وكانت معاهدةُ السلام التي عُقدت في الكسندروبول (غومرو) في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1920 من إملاء الأتراك.

مباشرةً بعد توقيع المعاهدة أطاح البلشفيون بحكومة الطاشناق القومية والديمقراطية الاجتماعية في أرمينيا، وتجدَّدت المفاوضات بين الأتراك الوطنيين والبلشفيين الروس في بداية عام 1921. وقد أدَّت هذه المفاوضات إلى توقيع

(17) وحول القانون 2 الصادر في 29 نيسان/أبريل 1920، راجع:
Jaeschke, op. cit., p.101.

معاهدة صداقة (16 آذار/مارس 1921)، وهي أوَّلُ معاهدة دبلوماسية تُوَقَّع من قِبَل الوطنيين. وافق الأتراك في هذه المعاهدة على التخلّي عن ناشيزڤان وباطوم وعلى إعطاء الروس رأياً في وضع المضايق المستقبليّ[18]. إلاّ أنَّ الذهب والمعدّات العسكرية التي أمل الأتراك الحصول عليها في المقابل، كانت بطيئة الوصول. ولم تبدأ بالتدفُّق إلاّ بعد انتصار الوطنيين في سقاريا (أيلول/سبتمبر 1921، كما سيأتي)، وقد لعبت عندها دوراً حاسماً في إعادة تسليح القوّات الوطنية. وسمحت معاهدة السلام مع أرمينيا والاتفاق مع روسيا السوفياتية، للوطنيين بنقل الجنود من الجبهة الشرقية إلى الجبهة الغربية، حيث كان الوضعُ ما يزال خطيراً جدّاً.

لقد تمَّ التصدّي لأوَّل محاولة من قبل الجيش اليوناني للتقدُّم شرقاً من بورصة إلى أسكي شهير من قبل القوّات التركية بقيادة الكولونيل عصمت (إينونو) الذي تمكّن من أن يهزمهم في إينونو في العاشر من كانون الثاني/يناير 1921. كان هذا أوّل انتصارٍ للجيش النظاميّ في الغرب، وتَعزّز وضعُ الوطنيين الدبلوماسي إلى حدٍّ بعيد، نتيجة انتصارهم على أرمينيا وفي إينونو. وفي هذا الوقت أُبعد عن السلطة اثنان من أكثر المؤيدين لدول الوفاق حماسة، فانيزالوس في اليونان وفريد باشا في إستانبول. خسر فانيزالوس الانتخابات اليونانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 1920 والتي فاز فيها الملكيون، وأصبح وضعُ فريد باشا لا يطاق بسبب نجاحات الوطنيين وقساوة شروط سلام دول الوفاق. وبدأ الفرنسيون، وحتى البريطانيون الآن، يَرَوْن أنَّ تعديل معاهدة سيڤر أصبح حتمياً. ودُعيت الحكومتان اليونانية والعثمانية إلى مباحثات في لندن لتعديلٍ محتمل لهذه المعاهدة بدءاً من 21 شباط/فبراير. وتُرِكَ للحكومة العثمانية مسألةَ التوصُّل إلى توافق مع الوطنيين ـ وكانت هذه خطوة غير مقبولة من الأخيرَين، لأنَّهم كانوا يعتبرون أنفسَهم الممثلين الشرعيين الوحيدين «لإرادة الأمة». وفي النهاية، تمَّ توسيعُ الدعوة الرسمية لتضم بعثة قومية من قِبَل الحكومة الإيطالية. وفي المؤتمر، ألقى الصدر الأعظم فريد باشا، خليفة أحمد توفيق باشا، خطاب الافتتاح، وبعد ذلك وإظهاراً

---

(18) وقد ترك مصير مستقبل المضائق إلى مؤتمر منفصل للدول الساحلية المجاورة، إلاّ أنّه نصَّ على أنَّ قرارات المؤتمر لن تُعرّض السيادة التركية للخطر.
Cf. Reha Parla (1985) *Belgelerle Türkiye Cumhuriyeti'nin uluslararasi temelleri*, Lefkoşe (Nicosia): Tezel, p.187.

للتضامن القومي، أُعطي الحديث إلى باكير سامي (كندوخ)، مفوَّضِ العلاقات الخارجية في أنقرة.

اتَّخذ الطرفان في البدء موقفين متطرفين: لقد كان الميثاق الوطني يُقَيِّد الأتراكَ وطالب اليونانيون بجعل شروط معاهدة السلام أشدَّ قساوةً عقاباً للمقاومة التركية. حاولت القوى العظمى إيجاد حَلٍّ على قاعدة إرسال لجنة تحقيق دولية مكوّنة من اختصاصيين محايدين إلى المناطق المتنازع عليها، إلاَّ أنَّ الجانب اليوناني رفض هذا الاقتراح. كما عطّل الجانب التركي مقترحاتٍ لإقامة منطقة حكم ذاتي حول إزمير على رأسها حاكم مسيحيّ بسبب رفض الأتراك لوجود حتى قوات يونانية شكلية في المنطقة.

لقد كان واضحاً في خلال المؤتمر أنَّه قد كان للفرنسيين والإيطاليين تحفُّظات قويّة على التوسع اليوناني، والذي رَأَوْا فيه الآن محاولة بريطانية لإقامة دولة تابعة لهم في شرقيّ البحر الأبيض المتوسط لمواجهة النفوذ الفرنسي والإيطالي هناك، وكانوا متحمسّين جدّاً للتوصل إلى تفاهم منفصل مع الوطنيين الأتراك. فتوصَّل وزيرُ الخارجية الفرنسية، بريان، في 11 آذار/مارس إلى اتفاقٍ مع باكير سامي، قائم على انسحاب فرنسيّ من كيليكيا في مقابل تنازلات اقتصادية. وبعد يومين، توصَّل مندوبُ إيطاليا الكونت سفورزا إلى اتفاقية مماثلة مع الأتراك. أمّا مع البريطانيين فتمَّ التوصل فقط إلى اتِّفاقٍ على تبادل أسرى الحرب. لقد كان البريطانيون مستمرِّين في دعمهم القوي لليونانيين وكانوا يُنسِّقون خطواتهم معهم سرّاً. وعندما طلب اليونانيون إعطاءهم ضمانات على أنَّهم كانوا أحراراً في استئناف القتال على الرغم من انعقاد المؤتمر، أصرّ لويد جورج، الذي كان قد أُعلم باستعداد الجيش اليوناني للهجوم، على إعطاء هذه الضمانات.

عندما عاد باكير سامي إلى أنقرة مع ما كان يَظُنّ أنَّها نتائج مشجعة جدّاً، وجد أنَّ أكثرية أعضاء البرلمان الوطني يعتقدون أنَّه قد انحرف كثيراً عن الميثاق الوطنيّ. وتمَّ رفضُ حتى اتفاقياته المنفصلة مع الفرنسيين والإيطاليين وكان عليه هو نفسه أن يستقيل. عاد الجيش اليوناني الآن إلى الهجوم. وتمَّ إيقافُه مرّةً أخرى في إينونو (7 نيسان/أبريل 1921)، إلاَّ أنَّه تمكن في خلال الصيف من تحقيق اختراق واحتل أفيون ـ قره حصار، كوتاهية وملتقى طرق السكّك الحديدية الهامّ

في إسكي شهير. لقد أدّى سقوطُ هذه المدينة الأخيرة إلى ذعر شديد في أنقرة، حيث استعدَّ البرلمان لترك المدينة من أجل سلامة سيواس. وبطلب من البرلمان، استلم مصطفى كمال قيادة الجيش بنفسه وفي خلال ثلاثة أشهر مُنِحَتْ له صلاحياتُ البرلمان كلها. وصادرت الحكومةُ ثُلُثَ المواد الغذائية وحيواناتِ المزارع وكلَّ السلاح والذخيرة المتوفِّرة في الضواحي. وتمَّ استدعاءُ المُجنّدين حتى آخر واحد منهم.

اتَّخذ الجيشُ مواقعَه على ضفاف نهر سقاريا، التي تبعد حوالى 50 ميلاً إلى الغرب وجنوب غرب أنقرة. وهناك في سهوب الأناضول وتلاله الجرداء خِيضت معركةُ الحربِ الفاصلةُ. لقد استمرَّت المعركةُ أكثر من أسبوعين وانتهت بانتصار تركيّ عندما بدأت القوات اليونانية بالانسحاب ابتداءً من 13 أيلول/ سبتمبر. ومنع الإرهاقَ الذي أصاب الجيش التركي، من ملاحقة أعداء الأتراك. بقي الوضعُ على الجبهة مستقرّاً لحوالى السنة، مع استمرار سيطرة اليونانيين على غربي آسيا الصغرى وصولاً إلى خط أفيون ـ قره حصار ـ إسكي شهير.

تغيَّر الوضعُ السّياسيّ بشكل أساسيّ في خلال هذا العام لصالح الوطنيين الأتراك. ففي تشرين الأول/ أكتوبر تمَّ التوصلُ إلى اتفاقية مع المندوب الفرنسيّ في أنقرة، فرانكلين بوييون، قضت بإعادة كيليكيا إلى تركيا. وعلى الرغم من استغاثة اليونان، أعلنت دولُ الوفاق الآن حيادَها وسعى وزيرُ الخارجية البريطانية لورد كورزون إلى استئناف المفاوضات، أوَّلاً على أساس المقترحات التي طُرحت في لندن، ثم لاحقاً على أساس انسحابٍ يونانيّ كامل من آسيا الصغرى. إلاّ أنَّ هذه المحاولات باءت بالفشل، وبعد تحضيرات متأنّية، أمر مصطفى كمال قوّاته بمهاجمة الجيش اليوناني في 26 آب/ أغسطس 1922. فاجأ الهجومُ الرئيسيّ الذي انطلق من جنوب أفيون ـ قره حصار الجيشَ اليوناني مفاجأةً تامّة، وكان على رأس الجيش اليونانيّ ضُبّاطُ صَفٍّ غير أكفاء ومنقسمين سياسيّاً بين أتباع لفانيزالوس والملكيين. وقد هُزِموا هزيمةً نكراء، وتمَّ أسرُ أعداد كبيرة من الجيش، بمن فيهم قيادةُ أركانه، في الغرب من أفيون. وفي 30 آب/ أغسطس (الذي يحتفل به الآن في تركيا على أنَّه «يوم الانتصار»)، تمَّ كسبُ المعركة وبعد ذلك أصبح تراجع الجيش اليوناني إلى الساحل ـ وما بعده ـ بمثابة الفرار. ودخل سلاح الفرسان التركي إزمير في التاسع من أيلول/ سبتمبر.

ومع هزيمة الجيش اليوناني، لم يعد هناك أيُّ شيء بين الأتراك والقوّات البريطانية، التي ما زالت تحتلُّ منطقةَ المضايق. وبدت المواجهة حتميّة. طالبَ الأتراكُ بحقِّ المرور إلى أوروبا. قرَّرت الحكومةُ البريطانية أن تصمد بقوّة وأن تدافع عن المضايق وطالبت بالدعم من شركائها في دول الوفاق ودول الكومنولث البريطاني، وعندما شعرت الحكومة البريطانية أنّه ليس هناك أيُّ دعم قادم (باستثناء نيوزيلنده)، قرَّرت أن تقاتل بمفردها، عند الضرورة، حفاظاً على ماء وجهها، والتي اعتبرت أنّه قد يُعرّض للخطر سيطرتها على السكان المسلمين في الإمبراطورية. وفي النهاية، فإنَّ التصرفات المسؤولة للقائدَيْن المحلِّيَيْن الجنرال هارينغتون وعصمت باشا (إينونو)، اللذين تفاديا المواجهة، هي التي نزعت فتيل الوضع المتفجر. وتمَّ التوصُّل إلى اتفاقية هدنة في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر بعد أسبوع من المفاوضات في مودانيا على بحر مرمرة. وتَرَكَتْ هذه الاتفاقيةُ إستانبول والمضايق تحت السيطرة البريطانية في الوقت الراهن.

التطوُّرات السِّياسيّة في داخل حَرَكة المقاومة الوطنيّة

إنَّ قصّة تطوُّر حركة المقاومة الوطنيّة التركيّة من المؤتمرات الإقليميّة في سَنَتَيّ 1918 و1919 إلى الانتصار في عام 1922 هي في الوقت ذاته قصَّة بُروز مصطفى كمال باشا (أتاتورك) كقائد وحيد لهذه الحركة. ومع أنَّ سلطته قد تعرّضت للكثير من التحدِّيات، فقد تمكّن من الحفاظ على سلطته على القوّات المسلَّحة في خلال كلِّ هذه الفترة، وذلك على الرغم من صرفه من الخدمة من قِبَل حكومة إستانبول، لأنَّ القادة الأساسيِّين في الجيش استمرُّوا وبوضوح في ولائهم له. إلاّ أنَّ السلطة السياسية كانت مسألةً أخرى. لقد كانت كوادر الاتحاديين، الذين نظَّموا من خلال مؤتمراتهم حركات المقاومة الإقليميّة، والذين أسهموا وبشكلٍ حاسم في نجاح هذه الحركة عبر نشاطات القره قول، واعين جدّاً لحقيقة أنَّهم كانوا الأوائل في المشهد السياسيّ وأنَّ ولاءهم لمصطفى كمال كان بعيداً جدّاً عن أن يكون تلقائيّاً. وقد سَبَّبَت استقلاليَّتهم (حتى إنَّ القره قول قد قاموا بمحادثات خاصّة مع ممثِّلي البلشفيين في كانون الثاني/يناير 1920) خلافاً جديّاً مع الباشا، مثلما حدث عندما تشاجر مصطفى كمال علناً مع قائد القره قول واصف في مؤتمر سيواس.

لقد رأى الضباط الاتحاديون في وزارة الحربية في إستانبول، والذين دعموا المقاومة الوطنيّة أساساً، في هذه الحركة وسيلة للضغط على دول الوفاق لدفعها لتعديل شروط معاهدة السلام. ولم يكونوا راضين عن السلوك الاستقلالي المتزايد للحركة الأناضولية: ويبدو أنَّهم، في مرحلة معيَّنة، قد فكَّروا باستبدال مصطفى كمال بكاظم قره باكير الأكثر مطواعية. وفي الحقيقة، أنهى، الاحتلالُ البريطانيّ لإستانبول في آذار/ مارس 1920 ونَفْيُ قادة القره قول إلى مالطة، وجودَ الاتحاديين المنافسين لمصطفى كمال. واستمرَّت المقاومة السرّية في إستانبول في عملها، إلاَّ أنَّها قد أصبحت، من الآن فصاعداً، فعليّاً تحت سيطرة أنقرة.

لقد برز نوعان من المعارضة، في الفترة بين احتلال إستانبول والانتصار النهائي في عام 1922، ويمكن تصنيفُهما تقريباً بالجناح اليساري والجناح اليميني. تكوّن الجناح اليساري المعارض، ليس من شيوعيين متطرفين، وإنَّما من أشخاص يؤيدون خلطاً من الأفكار الإسلامية، والمعادية للإمبريالية، والنقابية والاشتراكية. كان القاسمُ المشتركُ بينهم هو موقفَهم المعادي للغرب. كان أوّل تنظيم جِدِّيّ لهم هو ياشيل أوردو (الجيش الأخضر)، الذي تأسَّس في أيار/ مايو عام 1920 (وبموافقة مصطفى كمال باشا). ولم يكن جيشاً حقيقيّاً، وإنَّما كان تنظيماً سياسيّاً صُمِّم لرفع معنويات القوات الوطنيّة ولمواجهة نشاطات السلطان الإعلامية التي تعمل تحت اسم «جيش الخلافة». وعندما انضمَّ إليهم شركس أدهم، رئيس المقاتلين الشركس، أصبحوا قوةً يُحْسَبُ لها حسابٌ وخطراً محتملاً. فَحَلَّها مصطفى كمال في تموز/ يوليو. إلاَّ أنَّ الراديكاليين في مجلس النواب أعادوا تنظيمها تحت اسم عصبة الشعب (خلق زومرسي) في الشهر ذاته. كانت ردّة فعل مصطفى كمال بجعل عدد من الأشخاص الذين يثق بهم من ضمن عصبة الشعب يؤسِّسون حزباً «شيوعيّاً» (تركيا كومونيست فرقاسي) موافَقاً عليه رسميّاً، وتحت السيطرة الصارمة لأشخاص مقرَّبين منه شخصيّاً.

لم يعترف بهذا الحزب لا الراديكاليون ولا الأمميَّةُ الثالثة لأنَّه كان هناك حزبٌ شيوعيٌّ حقيقيّ تأسَّس في باكو في ربيع عام 1920، وسيطرَ عليه في أيار/ مايو مجموعةٌ على رأسها مصطفى صُوفي، أستاذ ثانويّ سابق (واتحاديّ) هاجر إلى روسيا عام 1914 واعتقل هناك في خلال الحرب. وساعد بعد الثورة في نشر الأفكار الشيوعية بين 60,000 سجين حرب تركي في روسيا. وقد أسَّس

مؤيِّدوه، مع مجموعة تتشابه أفكارُها معهم من ضمن «عصبة الشعب» في تشرين الثاني/نوفمبر، خلق اشتراكيون فرقاسي، (حزب الشعب الاشتراكي) في أنقرة.

اتخذ مصطفى كمال خطوات لسحق هذه الحركة اليسارية في كانون الثاني/ يناير 1921. أولاً أمر شركس أدهم بحلِّ مجموعاته وبدمجها مع الجيش النظامي. وعندما رفض، أرسل قوات ضده، فتمَّ أسرُ معظم رجاله وهرب هو نفسه وذهب إلى الجانب اليوناني. وبعد قطع الذراع القوية لليسار حلّ مصطفى كمال حزب الشعب الاشتراكي. وعندما حاول مصطفى صوفي الدخول إلى الأناضول عبر طرابزون، أُجبر على العودة ثم أُغرق في البحر مع عدد من مؤيديه، بأوامر من القيادة الوطنيّة المحلية[19].

لم يكن اليسارُ المتطرِّفُ يشكِّل خطراً حقيقيّاً على قيادة مصطفى كمال: ففي الحقيقة، بقي اليسار المتطرِّف حتى ستينيات القرن العشرين، ظاهرةً هامشيةً في تركيا. إلاّ أنَّ وجوده كان يمكن أن يُعرِّض للخطر دعماً سوفياتيّاً حيويّاً بالنسبة للوطنيين. كما كان وجوده يشكِّل خطراً بشكل خاصّ طالما أنَّ قائدَ الحزب الاتحادي السابق أنور باشا كان ما يزال مطروحاً كبديل لمصطفى كمال. إذ كان ما يزال لأنور سمعة طيِّبة في الجيش وبين بعض المجموعات الاتحادية المحليّة والإقليميّة التي قامت عليها الحركةُ الوطنيّة[20]. فبعد فشل مساعيه للوصول إلى القوقاز عام 1918 لمتابعة النضال من هناك، أمضى أنور السنة والنصف التالية في برلين، يعمل على تمتين علاقاته مع البلشفيين. وحاول إقامة نوع من الأمميّة الإسلاميّة اعتماداً على مجموعة من عملاء تشكيلاتي محسوسة السابقين من مختلف أنحاء العالم الإسلاميّ والذين كانوا يعيشون في أوروبا، وقام بزيارة «مؤتمر شعوب

(19) وبسبب وضع مصطفى صوفي الأسطوري عند اليسار التركي، فإنَّ مقتله كان دائماً مثار موضوع خلافي في تركيا. وليس هناك أدنى شك في أنَّ رجل طرابزون المحلّي القوي يحيى كاخي كان الرجل المسؤول مباشرة عن القتل، إلاّ أنَّ هناك خلافاً حول لمصلحة من نَفَّذ هذا الأمر (إذا قبلنا فكرة أنّه من المستبعد أن يقوم بذلك بدافع شخصي): لحساب حكومة أنقرة، أو مؤيدي أنور باشا أو البلشفيك. لقد كان لأنقرة وبالتأكيد دافع قوي للتخلُّص منه. فقد كان بإمكان البلشفيك أن يمنعوه بسهولة من عبور الحدود (مع المبعوث البلشفي مديفاني) في المقام الأول.

(20) Halide Edib [Adivar] (1928) *The Turkish ordeal*, New York: Century, p.91.

الشرق» في باكو في أيلول/ سبتمبر 1920، كممثل لشمال إفريقيا، وكان المؤتمر برعاية سوفياتية. وبعد المؤتمر، وَضَعَ أنور برنامجاً راديكاليّاً، إسلاميّاً جزئيّاً، واشتراكياً في جزئه الآخر، وأسَّس حزباً (على أن يكون الفرع التركيَّ لشبكته الثورية الإسلامية العالمية)، أطلق عليه اسم خلق شورالر فرقاسي (حزب الشورى الشعبي). وحاول في الوقت نفسه الحصول على دعم سوفياتيّ بعرضِ نفسِه كبديلٍ لمصطفى كمال يساريٍّ وأكثرَ مصداقيةً.

ما أراده أنور حقيقةً هو إنشاء جيش تركيّ في القوقاز بأموال وأسلحة سوفياتية ثم الدخول إلى الأناضول على رأس هذا الجيش. كان يمكن لهذه الفكرة أن تنجح في ربيع وصيف عام 1921، على ضوء الوضع الخطر على الجبهة الغربية وانتقادات البرلمان في أنقره لسلوك مصطفى كمال في الحرب، إلاّ أنَّ الدعم السوفياتيّ لم يكن في متناول اليد. لقد أبقى البلشفيون أنور منتظراً لبعض الوقت، واستخدموه كتهديد واضح ضدَّ أنقرة. وعندما وقَّعوا أخيراً معاهدة صداقة مع أنقرة، وبدا واضحاً أنَّهم لن يدعموا مشروعه، قرَّر أنور الذهاب إلى الأناضول لوحده، معتمداً على سمعته ليجمع حوله الأنصار.

ترك أنور موسكو في 30 تموز/ يوليو وذهب إلى باطوم على الحدود التركيّة. لقد كان ممنوعاً من دخول تركيا، إلاّ أنَّ مؤيِّديه في الأناضول ٱلْتَقَوا به في باطوم وكان على اتصال دائم بأعضاء قياديين في التنظيمات الوطنيّة عبر الحدود في طرابزون. حتّى إنَّ أنصاره قد عقدوا مؤتمراً في باطوم في أوائل أيلول/ سبتمبر، ولم يكن هذا المؤتمر لحزب الشورى الشعبي وإنَّما لحزب الاتّحاد والترقّي. وهذا ما يُظهر أنَّه لم يَعُدْ يعتمد الآن على الدعم السوفياتي وإنَّما هَدَفَ إلى كسب دعم الاتحاديين في المنظمة القومية. إلاّ أنَّه جاء متأخراً جدّاً. فبينما كان أنور مشغولاً على الحدود، كانت معركة سقاريا في أوجها. إذ لم يُنْقِذ انتصار 13 أيلول/ سبتمبر أنقره فقط وإنَّما على الأرجح مركز مصطفى كمال أيضاً. بقي أنور هناك لمدة أسبوعين، ثم غادر بشكل نهائيّ. إلاّ أنَّه لم يتخلَّ أبداً عن أحلامه بإمبراطورية إسلامية/ توركية، ومات في تموز/ يوليو 1922، وهو يقاتل الجيش الأحمر على رأس فرق حرب عصابات توركية قرب الحدود الأفغانية.

لم يكن خطرُ الجناح اليساري (أو الأنوري) هو العقبةَ الوحيدةَ التي كان على

مصطفى كمال أن يتخطّاها في عام 1921. لقد سبَّبت سياساته الاسترضائية نحو الاتحاد السوفياتي قلقَ النواب المحافظين في الشرق. فقد أسّسوا في آذار/مارس، محافظي مقدسات جمعيتَي (جمعية المحافظة على المقدسات)، على رأسها الخوجه رئيف (دنش) أحد منظمي مؤتمر أرضروم عام 1919. وقد ركّزت هذه الحركة على أهمّية الدين والسلطنة والخلافة.

ويبدو واضحاً مما ذُكِرَ أعلاه أنَّ أوّل برلمان وطنيّ كان هيئةً متعدِّدة الانتماءات بشكل كبير وصعبةَ المِراس. وقد نظَّم مصطفى كمال، من أجل تعزيز سيطرته على البرلمان وجعل أعماله متوقَّعةً واضحة، أتباعَه الموثوقين في مدافعي حقوق غروبو (مجموعة الدفاع عن الحقوق) في أيار/مايو 1921. وبعد تراجع الخطر اليوناني في خريف عام 1921، أعادت المعارضةُ، التي أُسكتت مؤقّتاً في خلال حالة الطوارىء، تنظيمَ نفسها. وتلقَّت زخماً قوياً عندما تمَّ الإفراج عن السجناء الذين كانت تحتجزهم بريطانيا في جزيرة مالطا، وعادوا إلى أنقرة في نهاية العام. لقد انضمَّ عدد منهم (بمن فيهم رئيس القره قول السابق واصف) إلى المعارضة وأسسوا إيكنجي غروب (المجموعة الثانية) في أوائل عام 1922. كانت هذه المجموعة متباينة كلّيّاً من الناحية النظرية ولم يكن يربط بعضها بالبعض سوى معارضتها المشتركة لما رأت من أوتوقراطية وراديكالية متنامية عند مصطفى كمال. وبينما كانت مجموعة الدفاع عن الحقوق تحظى بأكثرية في البرلمان، لم يكن أيٌّ من المجموعتين منظَّماً بشكلٍ جيِّد، كما أنَّ أعداد المؤيِّدين لكل مجموعة كانت تتغيَّر باستمرار.

لقد عزَّز الانتصارُ في حرب الاستقلال في أيلول/سبتمبر وبشكل هائل موقع مصطفى كمال. لقد أصبح الآن خلاصكر غازي (المخلص والفاتح) وكان مصمِّماً على استغلال هذا الوضع لتثبيت موقعه في فترة ما بعد الحرب. وقد أعلن وللمرة الأولى في السادس من كانون الأول/ديسمبر نيَّته في تحويل مجموعة الدفاع عن الحقوق إلى حزب سياسي، سيطلق عليه اسم خلق فرقاسي (حزب الشعب). وتكلَّم أيضاً وللمرة الأولى، في أثناء حديثه مع عدد من الصحافيين الرئيسيين، عن إلغاء الخلافة وإقامة جمهورية.

وفي أواخر آذار/مارس، وفي وضعٍ متوتّرٍ جدّاً بسبب اغتيال أحد قادة

المجموعة الثانية من قِبَل رئيس الحرس الخاصّ لمصطفى كمال، صدر تعديلٌ لقانون الخيانة العظمى في البرلمان لعام 1920، ينصُّ على عدم شرعيّة المطالبة بعودة السلطنة. وأعلن مصطفى كمال في الأوّل من نيسان/ أبريل عن نيّته حلَّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة. وعرض، بعد أسبوع، برنامجاً من تسع نقاط لحزبه الجديد. وكان عبارة عن مجموعة دقيقة من التصاريح العامّة («تختصّ السيادة وبشكل غير مشروط بالأمّة») والموضوعات المحدَّدة («إجراءات لتحسين تصريف التبغ») المستقاة من مصادر مختلفة[21]. وفي الخامس عشر من نيسان/ أبريل، تمَّت المصادقة على تعديل قانون الخيانة العظمى، وحُلَّ البرلمان في اليوم التالي.

وبينما كان كلُّ هذا يحدث في أنقرة، انعقد في إستانبول المؤتمر الأخير للجنة الاتّحاد والترقّي. وقد عُقِدَ برئاسة قره كمال بيك، رئيس حزب الاتحاديين السابق في إستانبول وأحد مؤسّسي القره قول، الذي عقد محادثاتٍ سرّيةً حول الدور المستقبلي للاتحاديين مع مصطفى كمال في إزميت في كانون الثاني/ يناير. وقد تبنّى المؤتمر برنامجاً خاصاً به من تسع نقاط وعرض قيادة لجنة اتحاد وترقي جديدة على مصطفى كمال، وهو شرفٌ رَفَضَه هذا الأخير.

وجرت مرحلتا انتخاب البرلمان الجديد في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو، ولأنَّ مصطفى كمال قام بنفسه بعمليّة تدقيق شاملة في أسماء المرشّحين، لم ينجح أيُّ عضوٍ من المجموعة الثانية السابقة في دخول البرلمان. اجتمع البرلمان للمرة الأولى في التاسع من آب/ أغسطس عام 1923 ـ وعندها فقط ـ أعادت مجموعةُ الدفاع عن الحقوق (التي أصبحت الآن تضمُّ كلَّ أعضاء البرلمان) تشكيلَ نفسها وتأسيس حزب الشعب. وضع الحزب الجديد يده على كامل أصول اتحاد مجموعات الدفاع عن الحقوق الوطنيّة في الأناضول والروم‌للي، ما أعطاه منظَّمةً منتشرةً في كلِّ أنحاء الوطن دُفعةً واحدة. وقد قام هذا البرلمان الجديد، والمُسَيْطَر عليه بإحكام، بمناقشة وتعديل معاهدة السلام التي وُقِّعَتْ في لوزان بين تركيا ودول الوفاق.

(21) Michael M. Finefrock (1976) «From sultanate to republic: Mustafa Kemal Atatürk and the strucutre of Turkish politics, 1922-1924», Unpublished Ph.D. thesis, Princeton University, Appendix E.

معاهدة سلام لوزان

دعت دولُ الوفاق الأتراكَ، مباشرةً بعد توقُّف الأعمال العسكرية، للبدء بالمفاوضات. أراد الجانب التركي إجراء هذه المفاوضات في إزمير (وفي هذه الحالة سيترأس مصطفى كمال نفسه البعثة) إلاّ أنَّ دول الوفاق رفضت أن تفاوض على أراضٍ تركية وتمَّ أخيراً اختيارُ لوزان. كانت بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان هي الدولُ المضيفة، بينما تمّت على الجانب التركي دعوةُ كلٍّ من الحكومة في أنقرة وتلك التي في إستانبول لإرسال بعثتين عنهما. وكَردّة فعل على ذلك، أرسل آخر صدر أعظم في الإمبراطورية العثمانية، أحمد توفيق باشا (أوكداي) تلغرافاً إلى أنقرة يقترح تشكيل بعثة مشتركة. أثار هذا العملُ غضبَ البرلمان الوطني وأدّى مباشرة إلى تبنّي اقتراح بإلغاء السلطنة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1922. وبعد أربعة أيام، سلّم توفيق باشا ختم مكتبه إلى ممثّل الوطنيين في إستانبول، رفعت باشا (بالى)، الذي أمر الوزارات العثمانية بإنهاء كلّ نشاطاتها، وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر التجأ آخر سلطان عثمانيّ إلى سفينة عسكرية بريطانية، نقلته إلى مالطا. وخلفه ابن عمه عبد المجيد، ليس كسلطان وإنّما كخليفة فقط.

جاء تعيينُ عصمت باشا (إينونو) على رأس البعثة التركيّة إلى لوزان، بمثابة المفاجأة للجميع، بمن فيهم عصمت نفسه. لقد اختار مصطفى كمال عصمت جزئيّاً لأنّه كان من أكثر المؤيّدين ولاءً ومصداقيةً، ولكن أيضاً بسبب أنَّ رئيس الوزراء حسين رؤوف (أورباي)، كان معروفاً بمحبته للإنكليز، بينما كان مفوَّض الشؤون الخارجية يوسف كمال (تنجير شنك) قريباً جدّاً من السوفيات. وكما ينبغي انطلق عصمت إلى لوزان، متسلّحاً بتعليمات صارمة بأن لا يحيد عن الميثاق الوطني بأيّة طريقة من الطرق. افتُتِحَ المؤتمر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. كانت الدول الممثَّلَةُ في المؤتمر هي بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، اليونان وتركيا، بينما دُعيت دول الاتحاد السوفياتي، أوكرانيا، جورجيا، رومانيا وبلغاريا إلى الجلسات التي كانت تعنيها مباشرة. لقد كان واضحاً منذ البداية أنَّ المفاوضات ستكون في غاية الصعوبة بسبب الرؤى المختلفة لكلا الجانبين. نظرت دول الوفاق، ومن بينها وزير الخارجية البريطانية اللورد كورزون الذي كان إلى حَدٍّ بعيدٍ الشخصيةَ الأكثرَ نفوذاً، إلى نفسها على أنّها المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وكان هدفُ المؤتمر برأيها تعديل شروط معاهدة سيڤر بما يتناسب والوضع الجديد. أمّا الأتراك، فقد رَأَوْا أنفسَهم

المنتصرين في حرب الاستقلال الوطنيّة الخاصة بهم ولم تكن سيڤر بالنسبة إليهم سوى تاريخ قديم. لقد جاؤوا إلى لوزان بتفسير للميثاق الوطني بحده الأقصى، وبمذكِّرة تتضمَّن مقاطعةَ الإسكندرون، والداخل السوري وصولاً إلى نهر الفرات، ومقاطعةَ الموصل وجزر بحر إيجه المواجهة للساحل الأناضولي في تركيا الجديدة، والإصرار على استفتاء بالنسبة لغربيّ تراقيا.

واجهت البعثةُ التركيّة أوقاتاً عصيبة جدّاً في لوزان، وخاصّةً في البداية. إذ لم يتم اعتبارهم كشركاء متساوين. واتَّخذ كورزون موقفاً في غاية الهيمنة والغطرسة، ما أوجد جواً من المزاج السَّيِّئ. كما أسهم نقصُ الخبرة الدبلوماسية في إعاقة عمل الأتراك بشكل كبير. لقد دفعهم الخوف من أن يُخْدَعوا لتقديم تنازلات كبيرة، إلى البقاء سلبيين تقريباً بشكل كامل، رافضين إعطاء أجوبة مباشرة أو أن يُجَرُّوا إلى نقاشات مرتجلة. وغالباً ما استُخْدِم عدم إصغاء عصمت كعذر نافع. لقد استمرَّت البعثة التركيّة بالتشاور مع أنقرة، غير مدركة أنَّ المخابرات البريطانية كانت تتلقى جميع رسائلهم.

وتقع المشاكل التي تمّت مناقشتها تحت ثلاثة عناوين: الأراضي والجيش؛ الاقتصاد والمالية؛ ووضع الأجانب والأقليّات. لم يتمّ تحقيق سوى القليل على أيٍّ من هذه الجبهات في الشهرين الأولين. وفي أوائل شباط/فبراير تَمَّ حلّ كل المسائل الأساسية المتعلقة بالأراضي (حدود تراقيا، والنظام المستقبلي في المضايق)، ووافقت الأطراف على تأجيل مناقشة قضية الموصل إلى وقت لاحق. إلاَّ أنَّه ثبت أنَّ المسائل في المجالين الأخيرين لا يمكن تذليلها. عرضت دول الوفاق على الأتراك مسوَّدة معاهدة، اعتبرتها عرضَها الأخير. رفض الأتراك التوقيع. فانفرط عقد المؤتمر وعادت البعثات إلى بلادها.

لقد سادت حماسة وطنية هائلة الآن في أنقرة، وفي بداية آذار/مارس تمَّت مهاجمة كل من عصمت والحكومة بقوة في البرلمان بسبب التنازلات البسيطة التي قدَّموها. كان على مصطفى كمال أن يتدخل شخصياً لجعل البرلمان يفوِّض الحكومة للاستمرار في المفاوضات.

سلَّم الجانب التركي 100 صفحة من التعديلات على مسوَّدة المعاهدة التي قُدِّمت في شباط/فبراير. وفي نهاية آذار/مارس، وبعد أن درس خبراء دول الوفاق

التعديلات، دعت دول الوفاق الأتراك للعودة إلى المفاوضات، وفي 23 نيسان/ أبريل، اجتمعت الأطراف المعنية. وسرعان ما حلّت البعثتان اليونانية والتركيّة مشاكلهما الثنائية، فحصلت تركيا على تعديل بسيط في حدود تراقيا في مقابل تخلّيها عن مطالبتها بتعويضات الحرب، إلاّ أن المشكلة الرئيسية المتبقية كانت إصرار دول الوفاق على تنازلات اقتصادية وقضائية في مقابل الاعتراف بإلغاء الامتيازات. رفض الجانب التركي أيَّ شيء يشكّل انتهاكاً للسيادة الكاملة للدولة التركيّة الجديدة. كان وضع دول الوفاق ضعيفاً لأنَّ سكّان هذه الدول لم يكونوا مستعّدين للذهاب إلى الحرب بسبب هذه الموضوعات. ولذلك، تمَّ التوصل أخيراً إلى معاهدة في 17 تموز/ يوليو. وقد طلب عصمت من حكومة أنقرة إذناً لتوقيع المعاهدة. وعندما لم يحصل على جواب سريع، طلب الإذن من مصطفى كمال وحصل عليه. وهكذا وُقّعت المعاهدة في 24 تموز/ يوليو 1923.

تحقَّقت أساساً، وإن لم يكن بالتفاصيل كلها، أهدافُ الميثاق الوطني، وضمن حدود الميثاق الوطني فإنَّ تركيا التي انبثقت كانت دولة كاملة السِّيادة. وقد بقي إقليم الموصل، الذي تطالب به تركيا وتحتله بريطانيا، جزءاً من العراق بانتظار قرار من عصبة الأمم؛ وبقي سنجق الإسكندرون ضمن سوريا الفرنسية، كما بقيت جزر بحر إيجه المجاورة لآسيا الصغرى، التي يطالب بها الأتراك، مع اليونان وإيطاليا، باستثناء إيمروز (غوتشي آدا) وتندوس (بوزكا آدا).

لقد أصبح الأناضول وشرقي تراقيا جزءاً من الدولة الجديدة ولم يَعدُ هناك ذكر لأرمينيا أو كردستان. وتمَّ تدويل منطقة المضائق بإشراف لجنة يرأسها تركي وجُرِّدت من السلاح، باستثناء حامية من 12,000 رجل في إستانبول . وبقيت الامتيازات ملغاة، إلاَّ أنَّه كان على تركيا أن تحترم كلَّ الحقوق القائمة الممنوحة للأجانب ولم تكن حرةً في تغيير تعرفتها الجمركية حتى عام 1929. وكذلك فشلت كل مساعي القوى العظمى لفرض إشرافها على النظام القضائي التركي، وكان على كلِّ ساكني تركيا، بمن فيهم الأجانب، الخضوع الآن للمحاكم التركيّة. كان التنازل الوحيد هو قبول المراقبين الأجانب بالانضمام إلى المحاكم التركيّة. وقد تمَّ التخلي عن كل مطالب تعويضات زمن الحرب. وفيما يخصُّ وضعَ الأقلّيّات، أُدرجت فقرة، أَلزمت فيها تركيا نفسها بحماية مواطنيها، بغضِّ النظر عن الدين،

القومية أو اللغة، إلاً أنّه لم يكن هناك أي إشراف على طريقة معاملة تركيا لأقلّيّاتها.

أرادت دول الوفاق أن يكون هناك عفو عامّ شامل كجزء من المعاهدة. نوقشت المقترحات حول هذا الأمر في لجان فرعية حول الأقلّيّات، إلاً أنَّ الأتراك لم يريدوا منح عفو عامّ شامل لخصوم الوطنيين، ولأنّه لم يكن هناك لوائح محضَّرة «لغير المرغوب فيهم»، لم يكن بإمكانهم تحديد من يجب استثناؤه من هذا العفو. وفي النهاية، قبلت الحكومة التركيّة العفو العامّ ولكنّها احتفظت بحقّها في تحديد 150 استثناءً ـ لم تتمَّ تسميتُهم. أُعلن العفوُ العامّ في 16 نيسان/ أبريل 1924، إلاً أنَّ الاستثناءات لم تكن قد تحدَّدت بعد. وقُدِّمت لائحة أخيراً إلى البرلمان في حزيران/ تموز، وبعد ذلك بوقت قصير، أُمِر أولئك الذين ما زالوا في الوطن من لائحة المئة والخمسين بتركه. قَبِلَ البرلمان معاهدة السلام (ولكن ليس بالإجماع) وتمَّ التصديقُ عليها في 21 آب/ أغسطس. وبدأت دول الوفاق مباشرة بسحب قوّاتها المحتلَّة. وتَرَكَ آخر جندي بريطانيّ إستانبول في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر.

تركيا عام 1923

من الصعب تصوُّرُ وضع هذا البلد الذي ربح استمرارية بقائه واستقلاله في لوزان. لقد أُفرغ، وبعد عشر سنوات تقريباً من الحروب المستمرَّة، من سكّانه، وساد الفقر والخراب لدرجة لا نظير لها تقريباً في التاريخ الحديث. من الناحية الديموغرافية، تَظهر آثار الهجرة والوَفَيَات على نطاق واسع. فقد كانت نسبة الوَفَيَات بين سكّان الأناضول عاليةً بشكل لا يصدق. لقد كان الجيش العثماني يحشد معظم جنوده من بين السكان المزارعين في آسيا الصغرى (مناجم الجنود للإمبراطورية)، وظهرت الإصابات التي لا تحصى نتيجةَ الحملاتِ العسكريّة في القوقاز، غاليبولي، فلسطين والعراق في الإحصائيّات السكّانية للأناضول. والأكثر من ذلك، فقد أصبح شرقيّ الأناضول نفسه ومنذ أوائل عام 1915، مسرحاً للحرب. وأدَّى هذا إلى معاناة كبيرة بين السكّان المسلمين، الذين لحقوا جزئيّاً بالجيوش العثمانية المنسحبة. كما أدّت أيضاً إلى ترحيلِ وإبادةِ جزئيّةٍ للأرمن.

وتلت الحربَ العالميّةَ الأولى حربُ الاستقلال، حيث خِيضت الحروب في كلٍّ من الشرق والغرب. على الجبهة الغربيّة ارتكبت القوات اليونانيّة المنسحبة والهاربة أعمالَ عنفٍ وحشيّةً على نطاق واسع ضد السكّان المسلمين، وقامت بعض القوّات التركيّة المتقدمة بأعمال عنف مماثلة ضد السكّان اليونانيين الأرثوذكس. وخسر نحو 2,5 مليون مسلم أناضولي حياتهم، وكذلك ما بين 600,000 و800,000 أرمني وحوالى 300,000 يوناني. وبشكل عامّ، انخفض عدد السكّان في الأناضول بنسبة 20 بالمئة من خلال الوَفيات، وهي نسبة أعلى 20 ضعفاً من نسبة الوَفَيات في فرنسا، وهي البلد الذي تعرض لأقصى الضربات من بين الدول الأوروبيّة الأساسيّة الكبرى في الحرب العالمية الأولى. وكانت صربيا فقط الدولة التي خسرت جزءاً أكبر من سكانها في الحرب. إلاَّ أنَّ هذا الرقم يبقى مضلِّلاً. كان الرقم أعلى في مناطق الحرب: مات نصفُ السكّان في بعض المقاطعات الشرقيّة وربعٌ آخرٌ أصبح من اللاجئين. كان هناك 12 مقاطعة، معظمُها في الغرب، حيث ارتفعت أعداد الآرامل من النساء بأكثر من 30 بالمئة. ولم يكن سبب ارتفاع نسبة الوَفَيات في الأناضول عائداً فقط للحرب وأعمال العنف، فقد أدَّت الحروب إلى تعطيل البُنى التحتيّة وإلى نقص الأيدي العاملة في الزراعة. وهذا ما أدّى بدوره إلى المجاعة، وتصحب المجاعاتِ عادة الأوبئةُ، وبشكل رئيسي الكوليرا والتيفوئيد، اللتين تزحفان خلفها.

وتأتي الهجرة التي كانت ظاهرة ديموغرافيّة أساسيّة بعد الوَفَيات مباشرة. لقد تمَّت الإشارة سابقاً إلى أنّ حرب عام 1878 وحرب البلقان عام 1912 ـ 1913 قد جلبت مئات الآلاف من اللاجئين المسلمين (الأتراك بأغلبيتهم) إلى الوطن. وهاجر في خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها بضع مئات من الآلاف الأرمن من الأناضول، وخاصة إلى الاتحاد السوفياتي، وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وقد حذا حَذْوَهم أعدادٌ كبيرة من اليونانيين من غربي الأناضول. وأخيراً، وبحسب بنود معاهدة لوزان، فإنَّ ما تبقى من السكان اليونانيين الأرثوذكس في الأناضول (ولكن ليس في إستانبول)، وعددهم حوالى 900,000 نسمة، تمَّ تبادلهم في مقابل مسلمين من اليونان (ما عدا ساكني غربي تراقيا) وقد بلغ عددهم حوالى 400,000 نسمة. فعليّاً كانت الأكثريّةُ الساحقة من السكان اليونانيين قد هجرت البلد عام 1922. كانت الجماعات البشريّة التي تمَّ تبادلها بحسب المعاهدة سكّانَ المنطقة

الساحلية على البحر الأسود واليونانيين الأرثوذكس الناطقين بالتركيّة من كَرَمان. وقد أدّت حركات الهجرة إلى خسارة صافية بين سكان الأناضول بلغت 10 بالمئة، والتي يجب أن تضاف إلى نسبة العشرين بالمئة من الخسارة نتيجة الوَفَيات.

كانت التغييرات السكّانيّة تعني أيضاً تغييرات ثقافيّة، فالأناضول عام 1923 أصبح مكاناً يختلف تماماً عمّا كان عليه عام 1913. لقد رحلت عمليّاً الجماعات المسيحيّة الكبيرة (لقد تقلّصت الطائفة الأرمنيّة إلى حوالى 65,000 والطائفة اليونانية انخفضت من حوالى مليونين إلى 120,000)؛ والأناضول، الذي كان 80 بالمئة من سكّانه من المسلمين قبل الحروب، أصبح الآن حوالى 98 بالمئة من سكانه من المسلمين. ومن الناحية اللغويّة، بقيت مجموعتان كبيرتان فقط: الأتراك والأكراد، مع الكثير من المجموعات الأصغر (اليونان، الأرمن والمسيحيين الناطقين بالسريانية، واليهود الناطقين بالإسبانية، والشركس، واللاز والمسلمين الناطقين بالعربية) وكذلك من المهاجرين من البلقان. وتقلّص عدد سكّان المدن حتى أكثر من سكّان الريف. وكانت نتيجةُ ذلك التحوّلَ إلى مجتمع ريفيّ، لقد أصبح 18 بالمئة من السكّان يعيشون الآن في المدن، في مقابل 25 بالمئة قبل بداية الحروب[22].

كان الخرابُ الذي لحق بالاقتصاد نتيجة الحروب هائلاً أيضاً. الأضرار المادية الفعليّة كانت محدودة: كانت هناك نسبياً منشآتٌ صناعيّة قليلة يمكن أن يلحق بها الضرر، ومعظمها كان في منطقة إستانبول، والتي لم تُعانِ مباشرةً من الحرب. لقد لحق الضرر البنيويّ الرئيسيّ بخطوط السكك الحديديّة والجسور في غربيّ الأناضول وكذلك بالمنازل. سَبَّبَ هذا الضررَ كلٌّ من القتال والتخريب المتعمَّد من قبل الجيش اليوناني المنسحب، كما تمَّ إحراق أجزاء كبيرة من الأحياء اليونانية والأرمنية في المدينة المرفأ الكبيرة إزمير في أيلول/سبتمبر 1922. وما زال من غير الواضح على من تقع الملامةُ في هذه الكارثة. وكان الأكثرَ خطورةً بكثيرٍ حقيقةُ أنَّ هجرةَ اليونانيين والأرمن كانت تعني أيضاً رحيل الأكثريّة الساحقة من

---

(22) أخذت هذه الأرقام من كتاب:
Justin McCarthy (1983) *Muslims and minorities: the population of Ottoman Anatolia and the end of empire*, New York: New York Univeristy Press, Chapter 7.

رجال الأعمال والإداريين. ومعهم ذهب مخزونٌ لا يمكن استبداله من الخبرات الصناعيّة والتجاريّة. ولم يكن ينقص تركيا الآن العمّال المَهَرَةُ فقط، إذ كان الأمر أكثر من ذلك بكثير. لقد كان هناك مناطق بأكملها لا يمكن أن نجد فيها كهربائيّاً واحداً أو حدّاداً واحداً. وأصبحت التجارة العالميّة في عام 1923 تُعادل ثُلُثَ ما كانت عليه منذ عشر سنوات. كانت الزراعة هي أكثر القطاعات أهميّة في الاقتصاد التركي على الإطلاق، وقد تعافت بسرعة نسبيّةٍ بعد عام 1923. ومع ذلك، فلم يبلغ إجماليُّ الناتج القومي مستويات ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى عام 1930[23].

كانت تركيا محظوظةً من زاويةٍ واحدة، فمثل الدول الكبرى الأخرى، رَزَحَت الحكومةُ العثمانية تحت ديون حرب ضخمة، إلاّ أنَّ هذه الديون لم تكن للولايات المتحدة الأميركية، الدولة المنتصرة، وإنَّما لألمانيا، الدولة المهزومة. ولذلك، فإنَّ هذا الدين، الذي بلغ مجموعه حوالى 160 مليون ليرة ذهبيّة عثمانيّة، أي ما يعادل 720 مليون دولار أميركي، قد أُلغي بشكل غير رسميّ[24]. إلاّ أنَّ هذه لم تكن حالة مجموع الدَّيْن العامّ العثماني القديم. لقد تقرَّر في لوزان، أن يُوَزَّع هذا الدَّيْن على الدول الجديدة أي أراضي الإمبراطورية، وتمَّ التوصل إلى اتفاقيّة بعد خمس سنوات حيث تحمَّلت تركيا 65 بالمئة من قيمة الدين (أي ما مجموعه 78 مليون جنيه إسترليني). وتمَّ دفعه كما ينبغي على مَرِّ السنين[25].

(23) William Hale (1981) *The political and economic development of modern Turkey*, London: Croom Helm.

(24) Ahmed Emin [Yalman], op. cit., p.162-3.

(25) Ahmed Emin [Yalman], op. cit., Appendix 2.

الفصل العاشر

ظهور دولة الحزب الواحد
(1923–1927)

الجمهوريـة والخلافـة

لقد بدأ مصطفى كمال، وكما مرّ معنا، بتعزيز موقعه السياسي حتّى قبل أن تنتهي حرب الاستقلال رسميّاً بتوقيع معاهدة لوزان والمصادقة عليها. كانت الوسائل التي استخدمها هي التالية: تغيير قانون الخيانة العظمى؛ حلّ البرلمان والسيطرة المُحكمة على الانتخابات، تأسيس حزب جديد هو حزب الشعب، واستيلاء هذا الحزب على كلِّ أملاك منظَّمات الدفاع عن الحقوق. واستمرّت عملية تعزيز جمع السلطة في يد مصطفى كمال، إضافة إلى برلمان وحزب أصبحا تحت سيطرته الكاملة، بعد قدوم السلام.

لم تكن الطبيعة الفعلية للدولة التركيّة الجديدة الناشئة قد تحدَّدت بعدُ في هذا الوقت. كانت السلطنة العثمانية قد أُلغيت منذ حوالى العام. وكانت البلاد تُحكم من قِبَلِ برلمان وطنيّ، لم يكن ينتخب الرئيس فحسب وإنَّما أيضاً كلَّ وزير أو وكيل بشكل مباشر. لقد كانت العلاقة الدستوريّة بين البرلمان والخليفة عبد المجيد أفندي، غير واضحة. وكانت الخلافة كما تمَّ تصوُّرها في عام 1922 وظيفةً دينيّةً بحتة، إلاَّ أنَّه كان من الطبيعيّ أن يستمرَّ الكثيرُ من الناس في اعتبار الخليفة رأسَ الدولة، ولئن كان ذلك بمفهوم فولكلوري فقط. وعلاوةً على ذلك، فإنَّ سلطاته كخليفة تتجاوز حدود الدولة التركيّة ـ على الأقل نظريّاً ـ لتشمل العالَمَ الإسلاميَّ بأسره.

لقد ألمح مصطفى كمال في مقابلاته مع الصحافة التركيّة في كانون الثاني/ يناير، إلى أنَّه ينوي تغيير هذا الوضع الملتبس وإعلان الجمهورية، وقد عاد وأكَّد ذلك في مقابلة مع صحيفة يوميّة تصدر في ڤيينا في أيلول/ سبتمبر. وجاءت الفرصةُ الملائمة في تشرين الأول/ أكتوبر، عندما انتخب مجلسُ النواب حسين رؤوف (أورباي)، لمنصب نائب رئيس البرلمان، وثابت (ساجير أوغلو) وزيراً للداخلية، مفضِّلين إيّاهما على مرشَّحِي الحكومة. أقنع مصطفى كمال رئيس الحكومة علي فتحي (أوكيار) أنَّ هذا العمل هو بمثابة سحب للثقة من الحكومة، فاستقالت الحكومةُ بناءً على ذلك. وأُوكلت إلى المجلس وبشكل آليّ مهمّةً استبدال الحكومة بمجلس وكلاء (وزراء)، إلاَّ أنَّه ما إن أعطى مصطفى كمال تعليماته لكبار مؤيِّديه بعدم قبول أي منصب، حتى أصبحت هذه المهمّة مستحيلة. وعندما قرَّر البرلمان استشارة الرئيس، قدَّم لهم اقتراحاً بإعلان الجمهورية، مع رئيس منتخب، ورئيس حكومة يُعيَّن من قِبَلِ الرئيس ونظام حكوميّ تقليديّ. وافقت الأكثرية الساحقة في البرلمان على قبول هذه المقترحات، وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1923، تمَّ إعلان الجمهورية التركيّة، وكان مصطفى كمال أوّل رئيس لها وعصمت (إينونو) أول رئيس للحكومة.

اتُّخِذَ القرارُ بينما كان عددٌ من الشخصيّات المشهورة في حرب الاستقلال من أمثال: حسين رؤوف، علي فؤاد (جبسوي)، عدنان (أدفار)، رفعت (بالي) وكاظم (قره باكير) خارجَ العاصمة. كانت ردة فعلهم على الإعلان في مقابلات مع الصحافة في إستانبول غاضبةً، معتبرين أنَّ القرار غير ناضج. لقد ركَّزوا على أنَّ تسمية الدولة بالجمهورية لا يؤدِّي بحدِّ ذاته إلى الحرّية وبأنَّ الفرق الحقيقيّ كان بين المحسوبية والديمقراطية، بغض النظر عما إذا كان النظام جمهورياً أو ملكياً. استمتعت صحافة إستانبول بانتقاداتهم. لقد كانت الحكومة في إستانبول غير شعبية إلى درجة كبيرة في ذلك الوقت، ليس بسبب إعلان الجمهورية بقدر ما هو بسبب إعلان أنقرة بشكل رسميّ العاصمة الجديدة لتركيا قبل ذلك بأسبوعين. لم يؤدِّ هذا الأمر إلى جرح مشاعر الفخر لدى سُكّان العاصمة القديمة فقط، وإنَّما كان يعني أيضاً استمرارَ البطالة لعشرات الآلاف من الموظفين الرسمِّيين من بينهم. وقد أدَّت ملاحظات رؤوف الانتقادية (مع ما تضمنته من اتِّهامات للحكومة بالمحسوبيّة) إلى

اختلافات في داخل الكتلة البرلمانية لحزب الشعب، كادت أن تؤدّي إلى انشقاق في الحزب في كانون الأول/ ديسمبر.

لقد قَوِيَ الشعورُ المعادي للجمهوريين جزئيّاً بسبب القلق على مصير الخلافة. كان الكثيرُ من الناس، وخاصّةً في إستانبول، مرتبطين عاطفيّاً بالسلالة الحاكمة، ولكن كان هناك شعورٌ أيضاً بأنَّ الخلافة كانت تشكِّل القوة المحتملة الوحيدة الموازية لسيطرة مصطفى كمال على المسرح السياسيّ. لقد كان هناك خوف ـ صحيح ـ من أنَّ إعلان الجمهورية هو بمثابة دق ناقوس نهاية الخلافة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أرسل رئيس نقابة المحامين في إستانبول، لطفي فكري، رسالةً مفتوحة إلى الصحافة طالب فيها بمركز أكثر نفوذاً للخليفة؛ وفي كانون الأول/ ديسمبر أرسلت شخصيتان مرموقتان من المسلمين الهنود، أمير علي وآغا خان، رسالةً مماثلة لكلٍّ من رئيس الوزراء وللصحافة. ونُشِرَت الرسالةُ، بسبب صعوبات الاتصالات في أنقرة، في صحافة إستانبول قبل تسليمها إلى رئيس الوزراء عصمت، وقد أثار هذا الأمر غضبه وغضب مؤيِّديه في مجلس النواب. وصدر قرار إرسال «محكمة استقلال» إلى إستانبول للتحقيق فيما إذا كان لطفي فكري أو الصحيفة قد ارتكبا خيانة. تمَّت تبرئة محرِّري الصحيفة إلاَّ أنَّ فكري أُرسل إلى السجن لمدة خمس سنوات. ويشير كل هذا إلى تنامي التوتر في داخل حزب الشعب وبين أنقرة وإستانبول. وفشلت المحادثات بين الرئيس وكبار محرِّري صحف إستانبول في شباط/ فبراير في رأب الصدع.

ووقعت الكارثةُ المتوقعةُ مباشرةً بعد افتتاح الدورة البرلمانيّة السنويّة الجديدة في الأول من آذار/ مارس: تمَّ إلغاء الخلافة وصدرت الأوامر بمغادرة كلِّ أعضاء السلالة العثمانيّة للبلد. وبعد مناقشات مطوّلة في نيسان/ أبريل، تمَّ اعتماد دستور جمهوريّ جديد، حلّ محل الدستور العثمانيّ القديم العائد لعام 1876، والذي تمَّ تعديله في عام 1909 ومجدَّداً في كانون الثاني/ يناير 1921 عندما أصدر أوَّلُ برلمان قانون الجمعيات الأساسي (تشكيلاتي أساسيه قانونو)، وهو دستور الأمر الواقع لحركة المقاومة، والذي سمح لها بالعمل الفعليّ كجمهورية في داخل الإطار القانونيّ للإمبراطوريّة العثمانيّة.

انشقاق الحركة الوطنيّة: تأسيس الحزب التقدميّ الجمهوريّ

استمرّ الجناحُ الراديكاليّ لحزب الشعب وعلى رأسه مصطفى كمال وعصمت، في خلال شتاء وربيع عام 1924، بزيادة الضغط على المجموعة المعتدلة الأصغر التي يرأسها حسين رؤوف، والتي عارضت الطريقة التي أُعلنت فيها الجمهوريّة. وقد ازداد استمرار معارضة هذه المجموعة في داخل الحزب قوّةً، وأصبح واضحاً في أواخر الصيف أنّه لم يبقَ أمامَ الأقليّة من خِيار سوى إنشاء حزب معارض منفصل. حدث الانشقاق الفعليّ في إطار الخلاف حول كيفيّة تعاطي الحكومة مع عمليّة إعادة إسكان المسلمين القادمين من اليونان، وخاصّةً بالنسبة لتوزيع ممتلكات اليونانيين الذين كان عليهم المغادرة، وهو ما أدّى إلى انتشار واسع للفساد. وعندما طلب عصمت، وبعد خلافاتٍ حادّةٍ في مجلس النواب، التصويت على منح الحكومة الثقة وفاز بذلك بسهولة، ترك 32 نائباً من مناصري حسين رؤوف الحزب وأسّسوا الحزب التقدميّ الجمهوريّ (ترقي برفر جمهورية فرقاسي) في 17 تشرين الثاني/نوفمبر. ودفعت الإشاعةُ التي سَرَتْ بأنَّ الحزبَ الجديد سوف يستخدم كلمة «جمهوريّ»، حزبَ الشعب إلى تغيير اسمه ليصبح حزب الشعب الجمهوريّ.

وأصبح واضحاً، بعد أن أصدر الحزبُ الجديد بيانَه الرسميَّ وبرنامجَه، أنّه حزبٌ قد صِيغ على الطريقة الليبراليّة الغربيّة الأوروبيّة. وهو يتبنّى سياسات علمانيّة وقوميّة، مثل حزب الأكثريّة، إلاّ أنّه يعارض وبوضوح توجُّهات هذا الحزب الراديكاليّة، المركزيّة والديكتاتوريّة. وفي مقابل ذلك تبنّى الحزب الجديد اللامركزيّة، الفصل بين السلطات والتغيير الارتقائيّ لا الثوريّ. كما أنّه اعتمد سياسةً اقتصاديّة أكثرُ ليبراليّة، بقبول القروض الأجنبيّة عند الضرورة.

وكان من الواضح أنَّ المزاج العامّ في أنحاء كثيرة من الوطن، وخاصّةً في الشرق المحافظ، وفي إستانبول والمناطق التي كانت فيها مشاكل إعادة الإسكان سيِّئة بالأخصّ (مثل المنطقة المحيطة بإزمير)، كان يفضل الحزب المعارض. أدركت قيادة حزبُ الشعب الجمهوريّ الخطرَ واتّخذت إجراءات مضادّة. فتمَّ إحكام السيطرة على برلمانيي الحزب (أُلزم النواب بالتصويت في المجلس بحسب قرار الأكثرية الذي يُتَّخَذ في جلسة الكتلة المغلقة)، وتمَّ التوصُّل إلى اتفاق مع مجموعة

من نوّاب الشرق المحافظين. والأكثر أهميةً، هو استبدال عصمت، الذي كان على خلاف شخصيّ مع رؤوف منذ لوزان والذي كان يُعتبر راديكاليّاً صريحاً، بعلي فتحي (أوكيار) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يُعتبر أكثر انفتاحاً منه بكثير. ومنعت هذه الإجراءات تخلّي الكثيرين عن حزب الشعب الجمهوري.

إلاّ أنَّ هذا الخطَّ الاسترضائيّ لم يكن سوى وسيلة مؤقّتة. فقد تمَّ وضع عدد من المتشددين في الحكومة، على رأسهم وزير الداخلية رجب (باكر)، لمراقبة أعمالها، وكان من الواضح في بداية عام 1925 أنَّ الجناح الراديكالي كان يضع المزيد والمزيد من الضغوطات على فتحي للتعاطي مع المعارضة، التي كانت تبني جذور تنظيمها تدريجيّاً في إستانبول والشرق. وقد قاوم فتحي هذه الضغوطات لبعض الوقت، إلاّ أنَّ الأحداث الخارجية أعطت للجناح الراديكاليّ فرصته.

ثورةُ الشيخ سعيد والقوميّة الكُرديّة

كان الحدث الذي استخدمه المتشدِّدون والرئيس لوضع حدٍّ للمعارضة السياسيّة هو تحوُّلُ عدمِ الرضى الكُرديّ إلى ثورة مسلَّحة شمال ديار بكر في شباط/فبراير 1925.

كانت القوميّةُ الكرديّة الوافدَ الجديد نسبيّاً بين أيديولوجيّات المنطقة. لقد كان الأكراد دائماً منقسمين في خطوط عشائريّة متوازية ومنذ إخضاع الإمارات الكرديّة في عهد السلطان محمود الثاني ازداد مجتمعهم انقساماً. وقد استغلَّ السلطان عبد الحميد هذه الانقسامات بين الأكراد، إلاّ أنّه استخدم في الوقت نفسه خصائصهم القتاليّة عندما أنشأ أفواج الحميدية المماثلة للقوزاق من بعض العشائر (وليس من الكلِّ إطلاقاً) بعد عام 1891. وقد ألغت تركيا الفتاة تنظيم الحميديّة إلاّ أنَّ مشاكل الأمن والنظام أجبرتهم سريعاً على إعادة تنظيمهم في شكل ميليشيا. وقد حاربت أفواج هذه الميليشيا في حرب البلقان وفي الحرب العالمية الأولى.

أسس أعضاءٌ من النخبة الكرديّة في العاصمة، بعد الثورة الدستورية عام 1908، كرد تعاون وترقي جمعيتي (الجمعيّة الكرديّة للتعاون والتّرقّي)، وكان المصلح الديني سعيد نورسي، عضواً فيها أيضاً. إلاّ أنّه كان لهذه الجمعيّة أهداف اجتماعيّة وليست سياسيّة وبقيت بعيدة عن جماهير السكّان في منطقة جنوبي شرق

البلاد. وفي عام 1912 أنشأ عدد من الطلاب الأكراد في إستانبول جمعيّة (أمل)، التي عبّرت عن اتجاهات أكثر قوميّة.

لقد ترك ترحيلُ السكّان الأرمن من المقاطعات الأناضوليّة الشرقيّة خلال الحرب الأكرادَ أسياداً على الأرض، وقد أدّى هذا الأمر إضافة إلى انهيار الجبهة الروسية إلى اختفاء الأعداء المشتركين للأتراك والأكراد، وترك هاتين الجماعتين في تنافس مع بعضهما البعض. وتأسّست في إستانبول في عام 1918، جمعية تعالي كردستان، (كردستان تعالي جمعيتي)، مع فروع لها في كردستان نفسها موزَّعة بين كلٍّ من الأكثريّة الناطقة بلغة الكورمنجي وبين المجموعات الناطقة بالزازا إلى الشمال الغربي من ديار بكر وبين كل من السُنّة والعلويين.

لقد قام عصيان كرديّ مسلَّح في خلال حرب الاستقلال ضدَّ الوطنيين في منطقة درسيم (حالياً تونجالي)، بقيادة زعماء العشائر الذين طالبوا بحكم ذاتيّ، إلاّ أنّه تمَّ قمعه بسهولة. بشكل عامّ، ساند الأكراد حركة المقاومة، على الرغم من مساعي العملاء البريطانيين للتأثير فيهم، وعلى الرغم من حقيقة أنَّهم قد منحوا حكماً ذاتياً بموجب معاهدة سيڤر. وكان هناك ممثلون أكراد في أرضروم وفي سيواس وحتى في لجنة ممثلي الوطنيين.

كانت نسبةُ السكّان الأكراد، في داخل الحدود الجديدة للجمهوريّة (والتي مرّت عَرَضياً مباشرةً عبر مناطق الرعي التقليديّة للعشائر في جنوب شرقيّ البلاد) حوالى 20 بالمئة، إلاّ أنّهم لم يُذْكَروا في معاهدة سلام لوزان كما تمَّ تناسي الوعود بالحكم الذاتي التي قطعها لهم القادة الوطنيون، بمن فيهم مصطفى كمال نفسه، في خلال حرب الاستقلال[1]. وقد شكَّل هذا الأمر إحباطاً كبيراً للقوميين الأكراد. وفي عام 1923 أسّس ضباط الميليشيا السابقة جمعيةَ الحرية (أزدي)، التي عقدت أول مؤتمراتها في عام 1924. وكان أحد الأشخاص الذين لفتت أعمالُهم الانتباه في هذا المؤتمر هو الشيخ سعيد من بالو، الذي كان نافذاً جدّاً بين عشائر الزازا.

(1) وعد مصطفى كمال في حديثه مع الصحافيين في إزميت، الأكراد بالحكم الذاتي والاستخدام الحرّ للغتهم الخاصّة.

Cf: *Mustafa Kemal Eskişehir - İzmit konuşmalari (1923): İlk sansürsüz tam metin,* Kaynak, 1993, p.104.

لم تكن مسألةُ ممارسة نفوذ سياسيّ كبير من قبل قائد دينيّ، شيخ، قضيةً غير اعتياديّة في كردستان، حيث كانت الطريقتان الصوفيَّتان العظيمتان القادريّة والنقشبنديّة خاصّة، التنظيمين الوحيدين اللذين تمكنا من تجاوز الاختلافات العشائريّة. وكان قادة هاتين الطريقتين الصوفيَّتين غالباً ما يتمُّ استدعاؤهم لحلّ الخلافات بين مختلف العشائر، ما أكسبهم هيبةً وعلاقات وغالباً أيضاً ثروات كبيرة. لقد كان الشيخ سعيد نفسه عضواً نافذاً في الطريقة النقشبنديّة.

تدهورت العلاقات بين الأكراد وحكومة الجمهورية التركيّة بمجملها في عام 1924. وأزال إلغاء الخلافة رمزاً دينياً هامّاً كان يجمع هاتين المجموعتين بعضهما ببعض. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الجمهوريّة القوميّة، وفي مسعاها لنشر وعي قوميّ جديد، طوَّرت سياسة قمعيّة نحو الهويّة الكرديّة: حظر الاستخدام العلني للُّغة الكردية وكذلك تدريسها، وإعادة إسكان ملاّكي الأراضي الأكراد ورؤساء العشائر النافذين، وبالقوة في غربيّ الوطن. كانت أولى إشارات مقاومة هذه السياسات تمرُّداً فاشلاً من قبل حامية بيت شباب في أقاصي مناطق الجنوب الشرقي في آب/ أغسطس 1924.

وانفجرت الثورة الكبرى، التي كان الشيخ سعيد وجمعية الحرية (الأزدي) قد خطَّطا لها في أيار/مايو 1925، قبل أوانها عندما خرج حادث إطلاق نار مع الجندرمة (رجال الأمن) في مدينة بيران الصغيرة في 8 شباط/فبراير عن السيطرة. وشاركت كلُّ عشائر الزازا تقريباً وعشيرتان كبيرتان من الكورمنجي في هذه الثورة، إلاّ أنَّ الانقسامات بين الأكراد قد برزت مجدَّداً: لقد هاجم الأكراد العلويون وبعنف الثّوار السُنّة. ويمكن فهم هذا العمل انطلاقاً من الخاصّية المزدوجة للثورة. فبينما كان القادة ومن دون أدنى شك مدفوعين بالرغبة في حكم ذاتي لكردستان أو حتى استقلالها، تصرّف ضباط الصف والجنود انطلاقاً من دوافع دينيّة، مطالبين بإعادة إحياء الشريعة والخلافة. لقد دعم العلويون بشكل عامّ التوجهات العلمانيّة للجمهوريّة في مواجهة مناصري الخلافة والمؤسسة التقليديّة ـ ولسبب وجيه هو وجود تعصب ذو جذور عميقة عند السُنّة ضد العلويين.

وعلى الرغم من تهديد الثوّار لديار بكر في وقت معيّن، إلاّ أنَّ المدينة الوحيدة التي تمكن الثوار من السيطرة عليها كانت ألازغ وكان ذلك لفترة قصيرة

فقط. اتَّخذت الحكومة في أنقرة إجراءات مضادَّة قويّة مباشرةً بعدما اتضح مدى خطورة الثورة. أُعلم مجلس النواب بالوضع في 25 شباط/ فبراير. وفي اليوم نفسه، أُعلنت الأحكام العرفيّة في المقاطعات الشرقيّة لشهر واحد وتمَّ تعديل قانون الخيانة العظمى لتشمل الجرائمُ الخيانيّة الاستخدامَ السياسيَّ للدِّين. وحوالى هذا الوقت طلب رئيس الوزراء فتحي من حزب الشعب الجمهوري أن يحلّ نفسه طوعيّاً. لقد رفضوا القيام بذلك، إلا أنَّ رئيس الحزب كاظم قره باكير دعم سياسة الحكومة في الشرق بشكلٍ قويٍّ جدّاً، في كلٍّ من مجلس النوّاب والصحافة.

وفي أثناء ذلك، تعاظمت ضغوطات الصقور في داخل حزب الشعب الجمهوري ضدَّ فتحي، وكان عصمت قد عاد حينها إلى أنقرة وحضر جلسات الحكومة. وفي الثاني من آذار/ مارس خسر فتحي تصويتاً على منح الحكومة الثقة من قِبَل كتلة حزب الشعب الجمهوري، عندما انحاز مصطفى كمال نفسه إلى جانب المتشدّدين الذين طالبوا بإجراءات أكثر صرامة[2]. استقال فتحي وفي اليوم التالي أصبح عصمت رئيساً للوزراء. وكان أوّل عمل قام به هو دفع مجلس النواب لإصدار قانون الحفاظ على النظام (تقريري سكون قانونو). وقد فوّض هذا القانون الحكومة ولمدة سنتين بسلطات تسمح لها بحظر أي تنظيم أو دوريّة تعتبرها مسيئة للأمن والاستقرار، عبر إجراءات إداريّة. وسيكون هذا القانون، الذي عارضه حزب الشعب الجمهوري لاعتباره كثير المرونة، نافذاً في كل أنحاء الوطن، وليس فقط في جنوب شرقيّ البلاد. وفي الوقت نفسه، تمَّ تعيين محكمتَي استقلال، واحدة للمقاطعات الشرقية، والثانية لباقي أنحاء البلاد.

تقهقر المتمرِّدون الأكراد الآن وبسرعة نحو الجبال. وشكَّل اعتقالُ الشيخ سعيد في 27 نيسان/ أبريل حقيقةَ نهاية الثورة، على الرغم من أنَّ بعض المجموعات الصغيرة استمرّت في حرب عصابات في خلال فصل الصيف. وفي عام 1926، قامت ثورة كرديّة جديدة في منحدرات جبال أرارات، واستمرّت لسنتين، ويمكن اعتبارُها نتيجةً مباشرةً لثورة الشيخ سعيد، إلاّ أنَّها لم تنتشر.

(2) Erik-Jan Zürcher (1991) *Political opposition in the early Turkish republic: the Progressive Republican Party 1924-1925*, Leiden: E.J. Brill, p.83.
دعا مصطفى كمال في خطاب استمر لمدة ساعة في البرلمان، إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

وبعد انتهاء الثورة، تعاطت الحكومة، من خلال سلطاتها العسكريّة ومحاكم الاستقلال، بقسوة شديدة مع الأكراد. فتمَّ إعدام الكثير من قادتهم، ونُفي أعدادٌ كبيرة من الأكراد، أكثر من 20,000 بمجملهم، من جنوب شرقيّ البلاد وفُرضت عليهم الإقامةُ في غربيِّها[3]. ومنذ الآن، تمَّ رسمياً رفض وجود هوية كردية منفصلة.

لم يُستخدم قانون الحفاظ على النظام لقمع الأكراد فقط. فقد تمَّ إغلاق ثمانٍ من أهم الصحف والدوريّات (المحافظة، الليبراليّة وحتّى الماركسيّة منها) في إستانبول، وكذلك تمَّ إغلاق عدد من صحف الأقاليم، وقد تُركت صحيفتان ناطقتان باسم الحكومة فقط، صحيفة السيادة الوطنيّة (حاكميتي ملليه) في أنقرة، والجمهورية في إستانبول، كصحف وطنيّة فقط. كما تمَّ اعتقال الصحفيين البارزين في إستانبول وحوكموا أمام محكمة الاستقلال في الشرق. وتمَّ الإفراج عنهم في النهاية، إلاّ أنّه لم يُسمح لهم بمتابعة أعمالهم. وعندما تمَّ إسكات الصحافة، أوقفت الحكومة، وبتوصية من محكمة الاستقلال، الحزب التقدمي الجمهوري عن العمل في الثالث من حزيران/يونيو، وبحسب هذه المحكمة، فإنَّ أعضاء الحزب قد دعموا الثورة وحاولوا استغلال الدين لأغراض سياسيّة.

إصلاحـات وإعدامـات

بعد ضمان السيطرة التامّة على الساحة السياسيّة، باشر مصطفى كمال وحكومته برنامجاً مكثَّفاً من الإصلاحات. ويوجد تشابهٌ هامّ هنا مع المرحلة الدستوريّة الثانية، فالحركة التي ابتدأت كحملة لإحياء الدستور تمكّنت من السيطرة على السلطة (عام 1908)، ثم تقاسمت هذه السلطة، ولفترة معيَّنة (حتى عام 1913)، مع آخرين في بيئة تعدديّة وحرة نسبيّاً، ثم تمكّنت في النهاية من احتكار السلطة لذاتها، واستخدمتها لتنفيذ برنامج علمنة وتحديث راديكاليّ (1913 ـ 1918).

ويتكرَّر المثال ذاته الآن مع حركة للسيادة الوطنيّة، خرجت منتصرة (1922)، مرّت عبر فترة تعددية (حتى عام 1925) ثم أقامت نظاماً استبدادياً باشر في برنامج

(3) Robert Olson (1989) *The emergence of Kurdish nationalism and the Sheikh Sait rebellion, 1880-1925*, Austin: University of Texas, p.125.

إصلاحات. وتشهد هذه المراحل الوطنيّة الاستبداديّة التي تعود لعهدَي الاتحاديين والكماليين القمع القاسي للأقليّات أيضاً: الأرمن في الحالة الأولى، والأكراد في الثانية. ويبدو أنَّ هذا يشير إلى أنَّه عندما كان الخِيار في هاتين المرحلتين لحركة الأتراك الشبان، بين نظام ديمقراطيّ مع حركة إصلاح بطيئة، وآخر استبداديّ مع فرص أكثر لإجراءات جذريّة، كان البديل الثاني هو الأفضل لأنَّ ما يهم الأتراك الشبان في النهاية كان تعزيز واستمراريّة الدولة، والديمقراطية (أو «الدستورية» أو «السيادة الوطنيّة») هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وليست غاية في حدِّ ذاتها.

ومثل إصلاحات أعوام 1913-1918، هدفت إصلاحات الكماليين إلى علمنة وتحديث المجتمع. وفي أيلول/سبتمبر 1925 تمَّ إقفال المقامات والمزارات الدينيّة ومراكز الدراويش (التكايا)، بسبب رمزيتها الدينيّة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر حُرِّم لبس العمامة والطربوش، وهو غطاء الرأس الأحمر الذي كان لباس الرأس التقليديّ للرجل العثمانيّ منذ أيام السلطان محمود الثاني، واستُبْدِل بالقبعة على الطريقة الغربيّة. واجهت هذه الإجراءاتُ مقاومةً عنيدةً من قِبَل السكّان. لقد لعبت التكايا والمزارات دوراً هامّاً في الحياة اليومية للمسلم بينما كانت القبعة تعتبر رمزاً لأوروبا المسيحية. ولعبت محاكم الاستقلال دورها في قمع هذه المقاومة. واستناداً إلى قانون الحفاظ على النظام تمَّ اعتقال حوالى 7500 شخص وإعدام 660 آخرين[4].

وفي النصف الأول من عام 1926، تمَّ اعتماد التقويم الأوروبي، وكذلك القانون المدني السويسري والقانون الجنائي لإيطاليا موسوليني. وتمَّ إقرار عدد من القوانين لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتمَّ إلغاء كلِّ ألقاب الشرف (مثل بيك، أفندي أو باشا)، باستثناء الجيش.

تشكِّل هذه الإجراءات، إضافةً إلى إلغاء السلطنة والخلافة وإعلان الجمهوريّة أوَّل دفعةٍ من الإصلاحات الكمالية. ومن الواضح أنَّها تشكِّل امتداداً للتنظيمات وإصلاحات الاتحاديين، التي أدّت إلى علمنة معظم الأنظمة القانونيّة والتربويّة. مع إحالة دور السلطان ـ الخليفة إلى مجرَّد تحفة تذكارية وإبعاد شيخ الإسلام عن

(4) Mete Tunçay (1989) *T.C. 'de tek parti yönetiminin kurulmasi (1923-1931)*. Istanbul: Cem, p.169.
ولا يتضمن هذا الرقمُ العددَ (الأعلى بكثير) للفارّين من الجنديّة الذين نُفِّذ بهم حكم الإعدام.

الحكومة، فقد تمَّت علمنةُ الدولة نفسها إلى حدٍّ بعيد. كان الإسلام هو الدين الرسمي للإمبراطورية، واستمرّ كذلك في بداية الجمهوريّة أيضاً.

كانت الخطوة الجديدة الأساسيّة للكماليين هي العلمنة الكاملة للأحوال الشخصيّة (قانون الأسرة)، ما أثَّر، عبر إلغاءِ الزواج الشرعيّ الدينيّ وتعدُّدِ الزوجات، في الحياة اليومية للسكان. وقد ذهبوا بعيداً أيضاً في علمنة المجتمع. وحقيقة أنَّ خاصّيّة اللباس الخارجيّ للإصلاحات (مثل إصلاح القبعة) قد لعبت مثل هذا الدور الهامّ (من قِبَل مؤيِّدي هذا الإصلاح وكذلك من قِبَل أعدائه) تتناسب مع تقاليدَ تعود إلى عهد محمود الثاني الذي فرض البذلات على الطريقة الأوروبيّة، والطربوش ولباس الخدم. ويؤكِّد على أهميّة هذه التقاليد التي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا، هذا الجدال الدائر حالياً حول السماح بارتداء الحجاب من قِبَل الطالبات المسلمات.

ومثل الإصلاحيين الاتحاديين قبلهم، لم يصل الكماليون إلى حدِّ إطلاق ثورة اجتماعية اقتصادية حقيقية أو برنامج إصلاح شامل. ولم يكن هناك أيُّ مسعى لتغيير علاقات الملكية الخاصّة في الوطن.

يوم الحساب: مؤامرة إزمير

على الرغم من أنَّه قد تمَّ إسكات المعارضة السياسيّة وصحافتها عام 1925، إلاَّ أنَّ مصطفى كمال، الذي يعرف تماماً إمكانيّات خصومه وخبرتهم في التنظيمات السرّية (بالعودة إلى فترة ما قبل ثورة عام 1908)، ظلَّ يشعر بعدم الأمان. فطالما أنَّ قادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي وحزب الشعب الجمهوري السابقين ما زالوا موجودين، مع ما يتمتَّعون به من نفوذ واحترام كأبطال من حرب الاستقلال، فإنَّ بإمكانهم استغلال الاستياء السائد والناشىء عن استمرار الوضع الاقتصادي السيِّئ وعدم شعبيّة الإصلاحات.

أمضى مصطفى كمال شهرَي أيار/مايو وحزيران/يونيو عام 1926 في جولة تفتيشيّة واسعة لمناطق جنوب وغرب البلاد. وقبل أن يصل إلى إزمير بقليل في 15 حزيران/يونيو (تأخَّر بشكل غير متوقع)، كان قد تمَّ اكتشاف مؤامرة لاغتياله. أُوقف المتآمرون وتبيَّن أنَّهم عصابة صغيرة من القتلة المأجورين المحترفين،

يرأسهم نائب سابق في البرلمان الوطني (ورئيس مجموعة الدفاع عن الحقوق)، ضيا خورشيد. أُرسلت محكمة استقلال أنقرة إلى إزمير وبعد وصولها مباشرة في 18 حزيران/ يونيو بدأت موجة من الاعتقالات.

تمَّ اعتقال كلِّ الاتحاديين البارزين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وكذلك أعضاء البرلمان السابقين من حزب الشعب الجمهوري، باستثناء حسين رؤوف (أورباي) وعدنان (أدفار) اللذين كانا في خارج البلاد في ذلك الوقت. وفي خلال المحاكمة التي استمرَّت من 26 حزيران/ يونيو إلى 12 تموز/ يوليو، اتُّهم المعتقلون السياسيون بدعمهم لمؤامرة الاغتيال وبتخطيطهم لانقلاب على الدولة. وحُكم على 16 من المتهمين بالموت، على الرغم من حقيقة أن معظمهم لم يثبت تورُّطه. وتمَّ الإفراج عن الأبطال العسكريين المرتبطين بحزب الشعب الجمهوري من أمثال كاظم قره باكير، علي فؤاد (جبسوي)، رفعت (بالى) وجعفر طيار (ياغليمز)، بضغط من الرأيِّ العامّ وإشارات استياء من الجيش. إلاَّ أنَّه كان من الواضح أنَّ مستقبلهم السياسيّ قد ضاع إلى الأبد.

وقامت محاكمة ثانية في أنقرة في آب/ أغسطس ضدَّ أكثر من 50 شخصيَّةً هامّة من الاتحاديين السابقين. وكانت هذه المحاكم صورية، حتى أكثر من الأولى، حيث كانت مواضيعها الأساسيّة هي سياسات قادة الاتِّحاد والترقِّي عندما كانوا في السلطة ومعارضتهم لمصطفى كمال، أمّا مؤامرة حزيران/ يونيو 1926 فكانت موضوعاً جانبيّاً. وتمَّ شنق أربعة من المتَّهمين، بينما حُكم على كثير من الآخرين بالسجن. وحُكم على حسين رؤوف، الذي اعتبر رسميّاً المتَّهم الأوَّل، غيابيّاً بعشر سنوات سجن. أما قره كمال، والذي اعتبره المدَّعي العامّ العقل المدبِّر الفعليّ لمحاولة الاغتيال، فقد حُكم عليه غيابيّاً بالموت في خلال الفترة الأولى من المحاكمة. وعندما تمَّ اكتشاف مخبإه في إستانبول، أطلق الرصاص على نفسه.

نهاية مرحلة: «الخطاب»

أُغلقت فترةُ ما بعد الحرب المضطربّة رمزيّاً بخطاب مصطفى كمال الذي استمر 36 ساعة أمام مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، من 15 إلى 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1927. إنَّه نصّ مميَّز ومؤثِّر بشكل هائل ولذا فإنَّه يستحقُّ الدراسة.

لقد عرض مصطفى كمال خطابه على أنَّه تقرير لتاريخ الحركة القوميّة التركيّة من عام 1919 وحتى عام 1927، وقد تمَّ قبول الخاصّيّة التاريخيّة التي ادّعاها لنصّه بشكل عامّ، على الرغم من أنَّ الأجيال اللاحقة في تركيا قد ناقشت ما إذا كان ينبغي اعتبار هذا النصّ مصدراً تاريخيّاً أو مجرَّد واقعة تاريخيّة. لقد جعل مركزُ مصطفى كمال والجوُّ السياسيّ في تلك الفترة من النصّ قاعدة كلِّ الكتابات التاريخيّة التركيّة تقريباً منذ تلك الفترة حتى اليوم. وقد تُرجم الخطاب إلى الألمانية، الفرنسية والإنكليزية في عامي 1928 ـ 1929 كما كان ذا تأثير عميق أيضاً في الكتابات التاريخيّة الأجنبيّة.

إنَّ هذا الخطاب (النطق)، كما هو معروف ببساطة، ليس في الحقيقة تاريخاً لفترة 1919 ـ 1927، إذ إنَّه ينتهي مع ظهور الحزب التقدمي الجمهوري في تشرين الثاني/نوفمبر 1924. ويتعلق 1.5 بالمئة فقط من النصّ بالأحداث اللاحقة. والسبب هو أنَّ هذا الخطاب ليس فعليّاً عرضاً لتاريخ تركيا الحديث إطلاقاً، إنَّه تبرير لعمليات تطهير عامَيْ 1925 ـ 1926، كما أنَّ انتقاد قادة حزب الشعب الجمهوري السابقين هو موضوعه الأساسيّ، تماماً مثلما كانت «مذكرات» مصطفى كمال التي نُشرت في آذار/مارس 1926، تشكِّل انتقاداً لقادة لجنة الاتِّحاد والترقِّي القديمة. وفي مسعاه لإلحاق الخِزي والعار بزملائه السابقين، فإنَّه يقدِّمهم على أنَّهم كانوا دائماً شكّاكين، غير كفوئين وخونة، ويصف نفسه على أنَّه هو من قاد الحركة منذ البداية. ومن الأهمّيّة بمكان أنَّ الخطاب يبدأ مع وصوله إلى الأناضول في أيار/مايو 1919، متجاهلاً المرحلة المبكِّرة لحركة المقاومة الوطنيّة. وهو ما يشكِّل وبوضوح تحريفاً للحقيقة التاريخيّة، إنَّه يقدم النضال من أجل الاستقلال ليس كوسيلة للحفاظ على أجزاء من الإمبراطورية العثمانيّة، وإنَّما كحركة لإقامة دولة تركية جديدة.

ولقد خدم السياقُ الذي قُدِّم فيه الخطاب في تحريف الصورة التاريخيّة. لقد دعا حزب الشعب الجمهوري إلى مؤتمره في عام 1927، على أنَّه «المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجمهوري» ـ وهو وبشكل عامّ يوصف على أنَّه كذلك ـ على الرغم من أنَّه في الحقيقة كان هذا مؤتمره الأوّل. لقد أطلق عليه حزب الشعب الجمهوري مؤتمره الثاني، لأنَّه عاد إلى الماضي وتبنَّى مؤتمر سيواس عام 1919 على أنَّه مؤتمرُه الأوّل، مركِّزاً بذلك على تماثل حزب الشعب الجمهوري

(الخاطىء) مع حركة التحرير الوطنيّة ومحتكراً لتراثها. وبينما أثَّرت الفترة من عام 1923 إلى عام 1926 وبشكل حاسم في الحياة السياسيّة في تركيا بمعنىً استبداديّ للعشرين سنة القادمة، فقد حدَّد مؤتمر عام 1927 وخطاب مصطفى كمال الرؤية التاريخيّة لتكوِين الدولة التركيّة الجديدة لأجيال قادمة.

الفصل الحادي عشر

دولة الحزب الواحد الكمالي
(1945-1925)

النظام السياسيّ لتركيا الكماليّة: حزب ودولة

أصبحت الحكومة التركيّة، منذ إعلان قانون الحفاظ على النظام في آذار/مارس 1925، قائمةً على نظام الحزب الواحد الاستبدادي، وبعبارة أوضح، أصبحت حكومة ديكتاتوريّة. لقد رأينا كيف أنَّ هذا القانون والمحاكم التي أُنشئت بناءً عليه، قد اُستُخدمت في عام 1925 ـ 1926 لإسكات كلِّ المعارضين، وكيف برّر مصطفى كمال باشا في خطابه العظيم في عام 1927، عملية القمع هذه. بقي قانون الحفاظ على النظام نافذاً حتى عام 1929، عندما شعرت الحكومة بثقة كافية سمحت لها بإسقاطه. لقد أقام حزب الشعب الجمهوري، ومع سابق الإصرار والترصُّد، احتكاراً للسلطة. وفي مؤتمر الحزب عام 1931، أُعلن النظام السياسيّ لتركيا رسمياً على أنّه دولة الحزب الواحد[1].

---

(1) Mete Tunçay (1981) *Türkiye Cumhuriyetinde tek parti yönetiminin kurulmasi (1923-1931)*, Ankara: Yurt, p.308.

ويرى تونتشاي أنَّ مؤتمر الحزب عام 1931 يمثل نقطة انعطاف لأنّه أصبح هناك الآن نموذج توتاليتاري حَلَّ محلَّ المساعي الأولى للعمل مع معارضة مدجّنة. وكان مؤتمر عام 1931 هو الأول أيضاً في وضع إطار أيديولوجي متماسك بطريقة أو بأخرى (المبادىء الكمالية الستة). وكما في عام 1927، فقد تبنّى الحزب مبدأ توحيد السلطات، بدلاً من الفصل بينها.

وبعيداً عن تجربة الحزب المعارض «المطواع» عام 1930، لم يكن هناك معارضة شرعيّة فاعلة في تركيا حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت المعارضة السرّية مقتصرة على حركة شيوعيّة غير ذات أهميّة، وعلى نشاطات القوميين الأكراد الأكثر أهميّة. كانت هناك انتفاضات صغيرة مستمرة تقريباً في الجبال جنوب شرقي البلاد وثورة رئيسية واحدة في درسيم (تنجالي) عام 1937 ـ 1938. لقد تمَّ قمع هذه الثورة مجدَّداً وبأشد قسوة ممكنة، ومجدَّداً تمّت وبالقوة إعادة إسكان عشرات الآلاف من الأكراد في غرب البلاد. واستمرّت مجموعات صغيرة من المهاجرين من مختلف الأطياف السياسيّة (منهم ملكيين، ليبراليين، إسلاميين واشتراكيين) بمهاجمة النظام بكُتَيِّبات ودوريّات صدرت في أماكن بعيدة مثل باريس، صوفيا، دمشق والقاهرة، إلاّ أنَّ أيّاً منها لم يكن له أيُّ ثقل حقيقيّ[2].

كانت كلُّ السلطات، بحسب دستور عام 1924، مَنُوطةً بالبرلمان الوطني العظيم لتركيا، الذي كان يعتبر الممثل الشرعيّ الوحيد لإرادة السيادة الوطنيّة. كانت إحدى ردّات فعل حزب الشعب الجمهوري على ظهور المعارضة عام 1924 إحكام نظام الحزب الداخلي لدرجة أنَّ النقاش الحُرّ كان مسموحاً به فقط في الاجتماعات «المغلقة» لأعضاء الحزب البرلمانيين. وبعد أن يُتَّخذ قرار في أيّ موضوع في هذه الاجتماعات، كان على نواب البرلمان الالتزام بقرار الأكثرية وكان مطلوباً منهم التصويت لصالحه في البرلمان. وكان هذا يعني أنَّ التصويت في البرلمان، وحتى قبل آذار/مارس 1925، كان على قرارات مُتَّخذة مسبقاً. وفي خلال فترة الحزب الواحد أصبح هذا التصويت مجرد رسميّات. كانت المناقشات مقيّدة، وحتى داخل اجتماعات برلمانيّي الحزب، التي أصبحت بمثابة منبر تعلن فيه الحكومة قراراتها وتشرحها. وعلى الرغم من أنَّ التفاوت المسموح به بين أعضاء الكتلة النيابية كان يختلف بحسب الحقل السياسيّ المعنيّ (كان الاقتصاد يُناقش بحرِّية أكثر بكثير من الشؤون الخارجية، مثلاً، التي كانت تترك كليّاً تقريباً للحكومة)، فإنَّ هدف اجتماعاتها كان بشكل أساسيّ للتصديق على قرارات الحكومة وإعطائها شرعيّة.

(2) ويمكن إيجاد نظرة شاملة عن المجموعات والشخصيات الأكثر أهمية في كتاب:
Hakki Uyar (1998) *Tek parti dönemi ve Cumhuriyet Halk Partisi*, Istanbul: Boyut, p.99 ff.

وعلى الرغم من أنّه قد كان لحزب الشعب الجمهوري تراتبيّة تنظيميّة في أنحاء الوطن كلّها، فإنَّ أمينه العام كان يوجِّه أعضاءَ البرلمان الوطني، والحكومة، ورئيس الوزراء (الذي كان أيضاً رئيساً تنفيذيّاً في الحزب)، وكان رئيس الجمهوريّة (الذي كان أيضاً رئيس الحزب) يسيطر على الحزب. لقد كانت الدولة والحزب متماثلين إلى حدٍّ بعيد. كانت إحدى النتائج الهامّة أنَّ الحزب لم يطوِّر لنفسه أيديولوجيّة أو شخصيّة تنظيميّة مستقلّة على الإطلاق وأصبح بيروقراطيّاً على نحو ثقيل. وفشلت مساعي أمين عامّ الحزب رجب (باكر) ولفترة طويلة، في جعل الحزب أكثر استقلاليّة وفي تطوير أيديولوجيّة «كماليّة» مستقلّة، عندما أعلن عصمت (إينونو) في مؤتمر عام 1936، التطابقَ بين جهاز الدولة وتنظيم الحزب سياسةً رسمية. وكان هذا يعني، ولنأخذ مثالاً واحداً فقط، أنَّ حاكم أيِّ إقليم سوف يكون وبشكل مباشر رئيس فرع الحزب في هذا الإقليم.

جرت أربع انتخابات نيابيّة في خلال فترة الحزب الواحد، إلاَّ أنَّها كانت تؤدِّي وظيفةً فولكلوريّة. كانت لوائح المرشَّحين للمقاعد النيابية تُوضع من قِبَل رئيس الحزب، والرئيس التنفيذي والأمين العامّ ثمّ تتمُّ المصادقة عليها في مؤتمر الحزب، ولم تكن هناك إمكانيّة على الإطلاق لأيِّ مواطن حتى ولو كان عضواً فاعلاً في الحزب، أن يترشَّح للبرلمان بمبادرة منه. وعلى الرغم من السيطرة المحكمة على الانتخابات، فإنَّ حقيقة أنَّ المرأة قد أُعطيت الحقَّ في الانتخاب والترشُّح في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 1934، يبقى خطوة مهمَّة على طريق تحرُّر المرأة التركيّة. وابتداءً من آذار/ مارس 1935، اتخذت 18 امرأةً مقاعدَهنَّ في البرلمان الوطني العظيم في أنقرة، كنواب. ومن هذه الناحية على الأقلّ، فإنَّ تركيا قد لحقت بأكثر الدول الأوروبيّة تقدماً.

الديمقراطية الموجّهة: الحزب الجمهوري الحرّ

ترك النظام السياسيّ الآحاديّ الذي تأسَّس بعد عام 1925، مجالاً ضيّقاً لمناقشة الأفكار المتنافسة في داخل القيادة، ولم يترك شيئاً على الإطلاق للتعبير عن السُخط الاجتماعيّ من الخارج. وفي الوقت نفسه، أدَّى السلوك الاستبدادي لحزب الشعب الجمهوري ولممثليه المحليين والإقليميين وما لازمه من محسوبية وفساد، وانعدام للحرّيّات المدنية، وكذلك أيضاً السياسات الإصلاحيّة للحكومة، إلى استياء واسع.

وفي أواخر العشرينيات من القرن العشرين، فاقمت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، التي ضربت تركيا بشكل قاسٍ جداً وكذلك المنتجين الزراعيين الآخرين، من هذا الوضع. ولم يكن حزب الشعب الجمهوري يمتلك الوسائل الفعليّة لإدارة هذا الاستياء بنجاح (سوى كبت التعبير عنه) لأنَّ تركيبته الأوتوقراطية قد جعلته غير قادر على التواصل مع الجماهير. ولم تنعكس الأزمة في الوطن على المناقشات الحيويّة في البرلمان على الإطلاق. ولم يُشِر رئيس الحزب عصمت، عند افتتاح مؤتمر الحزب عام 1931، ولا حتى مرة واحدة إلى الأزمة الاقتصاديّة.

في عام 1930، قرَّر مصطفى كمال، الذي كان مدركاً لوجود استياء (لكن على الأرجح ليس لمدى انتشاره) من خلال التقارير وعبر جولاته التفتيشيّة المتكرِّرة في البلد، السماح وحتى تشجيع تأسيس حزب معارض إلاّ أنَّه موال في الوقت نفسه، لهدفَيْن توأمَيْن، حصرِ الاستياء الاجتماعيّ من خلاله وإيقاظ حزب الشعب الجمهوري من سباته. وربما أراد أيضاً الضغط على عصمت، الذي وبعد خمس سنوات في السلطة، قد تمكَّن تدريجياً من بناء قاعدة نفوذ خاصّة به ولم يعد دُمية بيد الرئيس فقط.

فاتح مصطفى صديقه القديم فتحي (أوكيار) بعرض تأسيس حزب جديد. لقد عاد فتحي حديثاً من جولة وظيفيّة له كسفير في باريس (حيث كان قد أُرْسِل بعد خسارته لرئاسة الوزراء في آذار/مارس 1925) وكان قد قدّم للرئيس تقريراً انتقادياً للغاية لحالة البلد ولسياسات عصمت. ناقش الرجلان هذا الاقتراح لعدّة أيّام. طالب فتحي بضمان سماح الحكومة لحزبه بالعمل وبأنَّ مصطفى كمال نفسه سيبقى محايداً. ومن جهته، طلب مصطفى كمال أن يبقى الحزب الجديد مخلصاً للمبادىء الجمهوريّة وللعلمنة. وعندما اتفق الرجلان، باشر فتحي بتأسيس الحزب الجمهوري الحر (سربست جمهورية فرقاسي). وأمر مصطفى كمال عدداً من معاونيه المقرَّبين، من بينهم صديقه القديم نوري (جونكر)، بالانضمام إلى الحزب الجديد. ولإثبات حسن نيَّته، أعلن أيضاً أنَّ أخته مقبولة، قد انضمَّت للحزب.

وفي النهاية، انضم 15 نائباً فقط للحزب الجمهوريّ الحرّ إلاّ أنّهم كانوا جميعاً أعضاء بارزين في المؤسسة الكماليّة. قدَّم الحزب بياناً بإحدى عشرة نقطة، وكانت تعكس مبادىء الحزب التقدمي الجمهوري لعام 1924، وقد تبنَّت سياسة

اقتصاديّة ليبراليّة وتشجيعاً للاستثمارات الأجنبيّة، وكذلك حُرّيّة التعبير والانتخابات المباشرة (كان ما يزال لتركيا نظام انتخابات على مرحلتين).

استُقبل الحزب الجديد بحماس واسع. وغرقت مكاتب فروعه فعليّاً بطلبات العضويّة، واستقبلت جماهيرُ حاشدةٌ بفرحة عامرة فتحي عندما زار إزمير في أوائل أيلول/سبتمبر. ووقعت مصادمات مع الشرطة، وعندما أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين جرح عدد من الأشخاص وقُتل صبيّ. كانت هذه الحادثة نقطة انعطاف هامّة في تاريخ الحزب القصير. شعر قادة حزب الشعب الجمهوري بالخطر وطالبوا مصطفى كمال بأن يصرّح علناً بأنّه كان وسيبقى رئيس حزبهم، وقد فعل ذلك في العاشر من أيلول/سبتمبر[3].

في تشرين الأول/أكتوبر، جرت انتخابات محليّة وتمكّن الحزب الجمهوري الحرّ من أن يفوز بثلاثين مقعداً من أصل 502 من المقاعد في المجلس[4]. وعلى الرغم من أنّ هذا لم يكن يشكّل إلاّ أقليّةً ضئيلة فقط من المقاعد، فإنَّ الحزب الحاكم قد تفاجأ وذُعر. ثم اتّهم فتحي، وفي نقاش مباشر في مجلس النواب، مباشرة بعد الانتخابات، الحزبَ الحاكم بمخالفات على نطاق واسع وبتزوير الانتخابات. أدّى هذا بدوره إلى هجومات عنيفة على الحزب الجمهوري الحرّ، حيث اتُّهِم الحزب وقادته بالخيانة العظمى. وقد أعلم مصطفى كمال فتحي الآن وبشكل شخصيّ أنّه لم يعد بإمكانه البقاء على الحياد في هذا الجو. لقد شعر فتحي، الذي لم يكن يرغب في قيادة معارضة سياسيّة ضد الرئيس نفسه، أنّه لم يعد أمامه من خيار سوى حلّ الحزب الجمهوري الحر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1930. وقد أمضى ما تبقّى من حياته وهو يشعر بالأسى والألم بسبب تخلّي مصطفى كمال عنه في هذا الظرف[5].

---

(3) Çetin Yetkin (1982) *Serbest Cumhuriyet Firkasi olayi*: Istanbul: Karacan, p.208.
وقد قام مصطفى كمال بذلك ردّاً على رسالة مفتوحة وُجّهت إليه من قِبَل يونس نادي رئيس تحرير صحيفة الجمهوريّة.

(4) Walter F. Weiker (1973) *Political tutelage and democracy in Turkey: the Free Party and its after math*, Leiden: E. J. Brill, p.115.

(5) وحقيقة أنَّ الكثير من الناس الذين دعموه عام 1930 قد تخلّوا عنه لاحقاً هي بالأخصّ حقيقة مرّة.
=

وبعد مُضِيِّ شهر، في 23 كانون الأول/ديسمبر، وقع حادث في مدينة مينامين، التي لا تبعد كثيراً عن إزمير. فقد اقتحمت مجموعة من الدراويش الشبّان من مانيسا على رأسهم شخص اسمه محمد معين، هذه المدينة ونشروا رايات خضراء وطالبوا بإعادة الشريعة والخلافة. وعندما وصلت أخبارهم إلى مركز الجندرمة الرئيسيّ، أرسلوا مجموعة من الجنود بقيادة ضابط الاحتياط مصطفى فهمي كوبيلاي. وعندما طالب باستسلام الدراويش، هاجموه وقطعوا رأسه، وطافوا به في الشوارع على عصا. ثم وصلت وحدة من الجندرمة وفتحت النار، وقتلت ثلاثة من زعماء الثورة، من بينهم محمد. كان الجانب الذي شكّل صدمة فعليّة للقيادة الكماليّة في هذه القضيّة، ليس عمل الدراويش بحد ذاته، وإنّما حقيقة أنّ أكثر من ألف متفرّج شاهدوا هذه الأحداث المتتابعة من دون أن يرفع أي واحد منهم صوته احتجاجاً. لقد تمّ تفسير ذلك على أنّه دعم ضمنيّ للثوّار من قبل العامّة. اتّخذت الحكومة إجراءات صارمة، فأعلنت الأحكام العرفية واعتقلت أكثر من 2000 شخص (من بينهم الكثير من مؤيّدي الحزب الجمهوري الحرّ). وتمّ إعدام 28 شخصاً، إلاّ أنّ مشروع القانون الذي يقترح تسوية مينامين بالأرض ونفي سكانها، وعلى الرغم من أنّه قد نال موافقة مصطفى كمال بالأساس، قد تمّ التخلّي عنه في النهاية[6].

التوجُّهات الديكتاتوريّة لحزب الشعب الجمهوريّ

كان مدى الاستياء والمعارضة لنظام حزب الشعب الجمهوريّ، الذي أظهرته

= Osman Okyar and Mehmet Seitdanlioğlu (1997) *Fethi Okyar'in anilari: Atatürk, Okyar ve çok partili Türkiye*, Istanbul: İş Bankasi,

وتحتوي هذه الدراسة على مذكّرات عن هذه الفترة كتبها فتحي بيه، تظهر بوضوح غضبه وإحباطه. ومع ذلك بقي هو ومصطفى كمال يتبادلان الأحاديث حتى وفاة هذا الأخير عام 1938.

(6) Murat Belge (ed.) (n.d.) *Cumhuriyet dönemi Türkiye ansiklopedisi*, Istanbul: İletişim, vol. 2, p.573.

وهو يقدّم مختصراً رائعاً «الحادثة مينامين» التي لا تزال جزءاً من المقولة العلمانية في تركيا في أوائل القرن الحادي والعشرين. كما ويقدّم حميد بوزارصلان تحليلاً هامّاً جدّاً في مقالته:
Hamit Bozarslan «Le mahdisme en Turquie: l'incident de Menemen en 1930», *REMMM*, p.91-4, 297-320.

وبحسب بوزارصلان ليس هناك أيُّ إثبات على أنّ الصوفيين الدراويش كانوا من النقشبنديين.

فترة الحزب الجمهوري الحرّ، تجربةً واقعيّةً لمصطفى كمال ومؤيّديه، الذين أحكموا، من الآن فصاعداً، قبضتهم على الوطن بوضع كامل الحياة الثقافيّة والفكريّة تحت سيطرتهم المباشرة، وبقمعهم المنظمات الثقافيّة والاجتماعيّة المستقلّة المتبقّية من عهد لجنة الاتّحاد والترقّي. لم يعد هناك من تجارب مع المعارضة، على الرغم من محاولة مصطفى كمال محاربةَ لامبالاة المجلس بحجز عدد من مقاعده (30 في انتخابات عام 1931، و16 في عام 1935) للمستقلّين. إلاّ أنَّ هذا الأمر وفي المناخ السائد، لم يكن فعّالاً بما فيه الكفاية: فحتى المقاعد الثلاثين التي تركها حزب الشعب الجمهوري شاغرة في انتخابات عام 1931 لم يكن بالإمكان ملؤها بالمرشحين المستقلّين وفي انتخابات عام 1935 انخفض عدد المستقلين إلى 13[7].

كانت أولى وأهمّ المؤسَّسات الاجتماعيّة والثقافيّة التي أُغلقت هي حركة تركيا بيتنا (ترك أوجاقلاري). لقد أُعيد تفعيل هذه المؤسسة برئاسة وزير التربية حمد الله صوفي، وقد عملت على نشر الأفكار القوميّة، والوضعيّة والعلمانيّة في الوطن من خلال المحاضرات، والحلقات العلميّة والمعارض. وعندما أُغلقت في عام 1931، كان لها أكثر من 30,000 عضو و267 فرعاً[8]. وأُسْتُبدلت منذ عام 1932 ببيت الشعب (خلق أولري) في المدن، وبغرف الشعب (خلق أودالاري) في القرى الكبرى؛ وكان الاثنان يقومان أساسيّاً بالعمل نفسه إلاّ أنّه كان مُسيطَراً عليهما بإحكام من قِبَل الفروع الإقليميّة للحزب. وكان هناك بنهاية الحرب العالميّة الثانية حوالى 500 من بيوت الشعب هذه في كافّة أنحاء البلاد.

كانت المؤسَّسة الأخرى التي أُغلقت هي اتحاد المرأة التركيّة (ترك قادينلار بيرليغي)، التي أسَّسها عام 1924 النساء اللواتي كُنَّ فاعلات في حركة المقاومة الوطنيّة. لقد قرَّرت، وفي مؤتمر استثنائيّ في أيار/مايو 1935، وبطلب من قيادة حزب الشعب الجمهوري، حلَّ نفسها رسميّاً لأنَّ أهدافها (الحقوق المتساوية للمرأة التركيّة) قد تحقَّقت بمنح حقّ التصويت للمرأة التركيّة. وأُغلقت كذلك وفي

(7) Walter Weiker, op. cit., p.160-3.

(8) Füsun Üstel (1977) *İmparatorluktan ulus-devlete Türk milliyetçiliği: Türk Ocaklari (1912-1931)*, Istanbul: İletişim, p.358-9.

وتعتمد أوستيل على عمل سابق لفرنسوا جورجون حول حركة تركيا بيتنا في خلال الجمهوريّة، في مقطعها هذا.

العام نفسه، المحافل الماسونية التركيّة، التي غالباً ما كان أعضاؤها بارزين في حركة تركيا الفتاة منذ أوائل القرن، وأُغلق أيضاً اتحاد الصحافيين.

لقد أُغلقت أيضاً في عام 1925 كلُّ الصحف والدوريّات التي تميل إلى المعارضة الليبراليّة أو الاشتراكيّة. ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك سوى الصحف المسيطَر عليها من قِبَل الحكومة، وباستثناءٍ واحدٍ، صحيفة الغد (يارِن)، التي تأسّست في عام 1929 ـ 1930 من قبل عارف (أوروج)، وهو صحافي من الجناح اليساري ـ والأكثر أهميّة ـ أنّه كان صديقاً قديماً لمصطفى كمال وفتحي. لقد سُمح ليارِن بمهاجمة السياسات الاقتصاديّة لعصمت (فكانت بذلك صحيفته نوعاً من البشير للحزب الجمهوري الحرّ)، إلاّ أنّها أُغلقت عام 1931 بعد اعتماد قانون صحافة جديد أعطى الحكومة صلاحيّات إغلاق أيِّ صحيفة تنشر أيَّ شيء يتعارض مع «السياسات العامّة للبلد».

وأخيراً، أُعطيت جامعة دار الفنون في إستانبول، عام 1933، شرعة جديدة وأُعيد تشكيلها تحت اسم جديد، جامعة إستانبول. وفي خلال هذه العملية خسر ثلثا أساتذتها، أكثر من 100 شخص، مناصبهم ولم يُترك في منصبه سوى أكثر المؤيّدين للخطّ الكمالي إخلاصاً. لقد كانت هذه العملية أُولى عمليّات التطهير التي ستطال الجامعات التركيّة في خلال الخمسين سنة القادمة. ومع ذلك، فقد تعزّزت الحياة الأكاديميّة في تركيا، ابتداءً من عام 1933، بدفقٍ من العلماء والبحّاثة الألمان الذين تركوا ألمانيا بعد وصول هتلر إلى السلطة. وقد دعت الحكومة التركيّة أيضاً 63 بروفسوراً ألمانياً للتدريس في تركيا، حيث رفعوا مستوى التعليم الأكاديمي بشكل كبير وتركوا أثراً إبداعياً في عدة أجيال من الطلاّب[9].

لقد تمَّ حشدُ كلٍّ من الصحافة والمؤسّسات التربويّة لنشر الرسالة الكماليّة. وغالباً ما تمَّ إغفال الجوّ الفكريّ والسياسيّ الخانق الناتج عن سياسات الحكومة في الكتابات التاريخية التقليدية ويجب أن يُعطى هذا الأمر بعض الاهتمام. ومع ذلك

(9) ومن أجل وصف لمستعمرة المنفيين الألمان في تركيا خلال عهد هتلر وتحليلها، راجع:
Sabine Hillebrecht (2000) *Haymatloz: Exil in der Türkei 1933-1945*, Berlin: Verein Aktives Museum.

يجب أن نشير أيضاً إلى أنَّ القيادة الكمالية قد ألهمت أعداداً كبيرة من الناس - كانوا بمعظمهم كُتّاباً، أساتذة، أطباء واختصاصيين آخرين وطلاباً - برؤيتها لتركيا المستقلَّة، العلمانيّة الحديثة. وغالباً ما عمل هؤلاء الناس، الذين رأوا أنفسهم كنخبة تحمل رسالة لتوجيه مواطنيها الجهلة، بكدٍّ واجتهاد بالغ وقدَّموا تضحيات شخصيّةً ضخمة من أجل مثاليّاتهم. إنَّ مفهوم «الواجب المقدَّس» هذا، للنخبة الكمالية هو ما يميل الكتّاب المعاصرون من اليمين واليسار، الذين يعيدون النظر في التاريخ، إلى تجاهله.

الرسالـة الكماليّة

لقد تطوَّرت مجموعة الأفكار أو المثاليّات التي تشكِّل معاً الكماليّة أو الأتاتوركيّة كما أصبح يطلق عليها في ثلاثينيات القرن العشرين، بشكل تدريجيّ. لكنَّها لم تصبح أبداً أيديولوجية متماسكة شاملة، إلاَّ أنَّ أفضل وصف لها هي أنَّها مجموعة من المواقف والآراء التي لم تُحَدَّد تفاصيلها أبداً. وكما رأينا، فقد فشلت محاولات رجب باكر للقيام بذلك. وكنتيجة لذلك، بقيت الكمالية مفهوماً مرناً، وقد كان بإمكان الأشخاص الذين يعتنقون وجهات نظر مختلفة بشكل كبير أن يطلقوا على أنفسهم لقب كماليين. لقد وُضعت المبادىء الأساسية للكمالية في برنامج الحزب لعام 1931. وكانت تقوم على الجمهوريّانيّة، العِلمانيّة، القوميّة، الشعبيّة، الدَّوْلانيّة والثوريّة (أو الإصلاحيّة).

لقد كانت العلمانيّة والقوميّة من بين الخصائص المميّزة بالطبع لأيديولوجية تركيا الفتاة على الأقل منذ عام 1913، إلاَّ أنَّهما وفي خلال ثلاثينيات القرن العشرين قد بلغا حدَّ التطرف، لم تُفَسَّر العلمانيّة على أنَّها فقط الفصل بين الدولة والدين، وإنَّما إزاحة الدين من الحياة العامة وإقامة سيطرة تامّة للدولة على المؤسَّسات الدينيّة المتبقية. وتمَّ استخدام شكل متطرِّف من القوميّة، مع ابتكار أساطير تاريخيّة ملازمة، كوسيلة أساسيّة لتكوين هويّة قوميّة جديدة، وكانت تهدف بذلك إلى أن تحلَّ محلَّ الدين من نواحٍ متعدِّدة.

وشكَّلت «الجمهوريّانيّة» مبدأً أساسيّاً منذ عام 1923 (حيث اعْتُبِرت النشاطات السياسيّة المؤيِّدة لعودة الملكيّة مخالفة للقانون). أما «الشعبية» فكانت تعني المفهوم، الذي تمَّ التركيز عليه خلال الحرب العالميّة الأولى، القائم على التضامن

الوطنيّ ووضع مصالح الوطن ككلّ قبل مصالح أيّةِ مجموعة أو طبقة. وهي تستلزم، بالمعنى السلبيّ، رفضَ المصالح الطبقيّة (وبحسب الكماليّة، لم يكن في تركيا طبقات بالمفهوم الأوروبيّ) وحظرَ النشاطات السياسيّة القائمة على الطبقة (وبالتالي جميع النشاطات الاشتراكيّة أو الشيوعيّة). أما الثوريّة ـ أو الإصلاحيّة، كما كان يفضّل أتباع أتاتورك المحافظون تفسير الكلمة التركيّة «انقلاب تشيلك» ـ فكانت تعني الالتزامَ بالتغيير المستمرّ (ولكن المنظَّم وبإشراف الدولة)، ودعمَ برنامج الإصلاح الكمالي. وكانت الدَّوْلانيّة تعني مفهوماً جديداً يعترف بسيادة الدولة في الحقل الاقتصاديّ؛ وكان على الأرجح الموضوع الذي أثار نقاشاً واسعاً في تركيا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وسوف يُعالج أدناه بمزيد من التفاصيل.

لقد دُمجت هذه المبادىء الستّة، التي يُرْمَز إليها في شعار الحزب بالأسهم الستّة (التي أوك)، في الدستور التركي عام 1937. وشكَّلت بمجملها أيديولوجية الدولة الكماليّة وقاعدة التلقين في المدارس، والإعلام والجيش. وتمَّ أحياناً وصف الكماليّة «بالديانة التركيّة». ومع ذلك، فقد افتقدت إلى التماسك كأيديولوجية، وربَّما كان الأهمَّ من ذلك، هو افتقارُها للإغراء العاطفيّ. لقد مُلئ هذا الفراغ الأيديولوجي وإلى حدٍّ معيَّن بفكرة الشخصيّة المقدَّسة التي نمت حول مصطفى كمال في خلال حياته وحتّى أكثر بعد موته وقد أُقيمت النُّصُب التذكاريّة له في المدن الرئيسيّة ابتداءً من عام 1926. لقد تمَّ تقديمه كأب للأُمّة، ومنقذها ومعلمها. وركَّز التلقين في المدارس والجامعات (حيث أصبح «تاريخ الثورة التركيّة» موضوعاً إلزامياً عام 1934) على مصطفى كمال بشكل استثنائيّ. وكانت حقيقة أنَّه لم يكن مرتبطاً بأيديولوجيّة محدَّدة يمكن التشكيك بها مثل الفاشيّة أو الاشتراكيّة الوطنيّة والماركسيّة ـ اللينينيّة، تعني أنَّ تقديس شخصيّته سيتمكّن من تجاوز التغيُّرات في المناخ السياسيّ. وحتى تاريخ وضع هذا الكتاب، فإنَّها ما تزال جزءاً هامّاً من الثقافة الرسميّة لتركيا.

الخلاف في داخل القيادة

وبينما كانت القيادة السياسيّة تسيطر سيطرة تامّة على كلٍّ من الحزب ومجلس النوّاب، فإنَّ التوتُّرات قد تصاعدت تدريجيّاً في داخل القيادة، وبالأخصّ بين

عصمت، الذي خدم كرئيس للوزراء لاثنتي عشرة سنة متتالية من عام 1925 وحتى عام 1937، والرئيس مصطفى كمال. انسحب الرئيس في سنواته الأخيرة من السياسة وترك إدارة الدولة يوماً بعد يوم في أيدي عصمت، بينما شغل نفسه في بعض مشاريع الإصلاح المحدَّدة مثل الحَرْف واللُّغة. لقد أحاط نفسه بمجموعة صغيرة من المؤيِّدين والأصدقاء الذين كان يُمضي معهم معظم لياليه يأكل، ويشرب ويناقش مشاكل البلد ومستقبلها. وغالباً ما كان الخبراء ومن مختلف ميادين الحياة يُدْعَوْن إلى هذه الجلسات في القصر الرئاسيّ في تشانكايا، والتي كانت تستمرّ عادةً من ساعات متأخِّرة في الليل حتى الفجر. وفي هذه الاجتماعات كانت الاقتراحات تُقَدَّم، والانتقادات تُسْمَع، والخطط تُرْسَم والقرارات تُؤْخَذ.

وما جعل هذا الوضع يشكِّل خطورة في المستقبل هو ابتعاد مصطفى كمال النسبيّ عن القضايا اليوميّة للحكومة. ولذلك بدأت مخططاته وقراراته تصبح وبشكل متزايد غير متناسقة مع تلك العائدة لرئيس الوزراء عصمت. وحقيقةُ أنَّ مصطفى كمال، حتى وهو في شبه تقاعد، قد بقي وبلا منازع زعيمَ البلد، كانت تعني أنَّه قد كان بإمكانه أن يتحكَّم برئيس الوزراء وحكومته إذا ما أراد ذلك بسبب نفوذ حلقة أصدقائه ومستشاريه. وكان هناك، عبر السنين، عدَّة أمثلة عن حدوث مثل هذا الأمر، في القضايا الداخليّة، الاقتصاديّة والشؤون الخارجيّة. وقد أجبر الرئيس مرتين، وزيراً في الحكومة على الاستقالة من دون استشارة عصمت. وقد أغضب تدخُّله عصمت الذي أصبح، وبشكل متزايد، حذراً لما رآه من حكومة مطبخ الرئيس في تشانكايا[10].

وأخيراً، كان هناك في أيلول/سبتمبر 1937، مشاجرةٌ علنيّة بين الرجلين، ما دفع بأتاتورك (كما أصبح يطلق عليه منذ عام 1934 مع إدخال اسم العائلة) إلى المطالبة باستقالة عصمت. فاستقال إينونو في حينه، ظاهريّاً لأسباب صحية. وحلَّ محلَّه محمود جلال (بايار)، الذي كان أمين سِرّ لجنة الاتِّحاد والترقِّي سابقاً، ورئيس تشكيلاتي محسوسة في إزمير، وأوَّل رئيس لبنك الأعمال التركي (تركيا إيش بنكاسي) الذي تأسَّس عام 1924 ووزيراً للشؤون الاقتصاديّة منذ عام 1932.

(10) Cemil Koçak (1986) *Türkiye' de millî şef dōnemi (1938-1945)*, Ankara: Yurt, p.17-19.

موت أتاتورك وعودة عصمت إلى السلطة

ربما كانت حدَّة طبع أتاتورك وسلوكه المثير للغضب والانفعال في خلال سنتي 1937 ـ 1938 عائدَيْن لتراجع صِحَّته. بصرف النظر عن نوبتَيْن قلبيَّتَيْن في عام 1923 وعام 1927، واللتين لا يبدو أنهما قد تركتا عطلاً دائماً، فقد كان بشكل عامّ بصحَّة جيِّدة حتى أوائل عام 1937، عندما بدأت عوارض تشمُّع كبديّ متقدِّمة، ناتجة عن استهلاك كثيف للكحول عبر سنوات طويلة، بالظهور بشكل واضح. لقد تمَّ تشخيص المرض رسمياً في بداية عام 1938 فقط، ومنذ آذار/مارس بدأت حالته الصِّحِّيَّة بالتراجع السريع. أُخفي مرضه عن عامّة الناس (وحتى عندما أشارت إليه إحدى الصحف في تشرين الأول/أكتوبر، فقد تمَّ إغلاقها مباشرة ولمدة ثلاثة أشهر)، إلاَّ أنَّ حلقات القيادة السياسيّة كانت واعية للنهاية الوشيكة فبدأ الصراع على السلطة.

وعلى الرغم من أحداث السنة السابقة، كان عصمت إينونو وبشكل واضح المرشَّح الرئيسيّ لخلافته، إلاَّ أنَّه كان قد أكسب نفسه الكثير من الأعداء في خلال سنوات حكمه، وكان أعضاء «حكومة مطبخ» أتاتورك أكثرهم تصميماً. لقد حاولوا إبعاده (بالعمل على تعيينه سفيراً في واشنطن)، والتخطيط لإجراء انتخابات جديدة لمجلس النوّاب، الذي سيكون عليه أن ينتخب خليفةَ أتاتورك والذي ما يزال مكتظّاً بمؤيِّدي عصمت. وكان ثمَّة حديثٌ حتّى عن صدور وصيّة سياسيّة للرئيس، يعلن فيها معارضته لخلافة عصمت له[11].

إلاَّ أنَّ كلَّ هذه المحاولات لم تؤتِ ثمارها. تُوفِّي مصطفى كمال باشا أتاتورك في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1938 في قصر دولمابهجة في إستانبول، حيث كان يرقد مريضاً في الأشهر القليلة الماضية. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر انتخب البرلمان الوطنيّ عصمت إينونو رئيساً ثانياً للجمهورية. وقامت خلافته على أربعة عوامل: رفض رئيس الوزراء بايار التعاون مع خصومه (لقد كان بايار على اتصال دائم مع إينونو في خلال هذه الفترة)؛ عدم قدرة

(11) Andrew Mango (1999) *Atatürk*, London: John Murray, p.524.
وهو يعتمد على مذكّرات حسن رضا صوياك.

خصومه على تقديم مرشَّح موثوق؛ وحقيقة أن أعضاء البرلمان، وكذلك بيروقراطيِّي الحزب، كانوا أشخاصاً اختارهم إينونو نفسه قبل سنوات؛ وقرار القيادة العسكريّة بتأييد إينونو، وكذلك قرار رئيس الأركان العامّة، الماريشال فوزي تشاقماق، بعدم ترشيح نفسه، على الرغم من أنّه قد تمَّ التوضيح له بأنَّ ترشيحه سوف يحظى بدعم واسع في مجلس النواب.

تمَّ نقل جثمان أتاتورك إلى أنقرة وسط تظاهرات شعبيّة واسعة من الحزن والحداد ودُفن مؤقَّتاً في متحف الأثنوغرافيا. وفي عام 1953، تمَّ دفنه أخيراً في ضريح ضخم تمَّ بناؤه لهذا الهدف على تلّة في ضواحي العاصمة، إلاَّ أنّه الآن في وسطها تماماً.

تـأبيـن

لقد صوّر المؤرِّخون، وبتأثير من الكتابات التاريخيّة الرسميّة للجمهوريّة التركيّة (وجوهريّاً بسبب خطاب أتاتورك العظيم نفسه)، أنَّ ظهور تركيا الحديثة كان من صنع رجل واحد. سوف يلاحظ القارىء أنَّ هذا الكتاب قد سعى إلى رسم صورة مختلفة. ومع ذلك، يبقى صحيحاً أنّه من المشكوك فيه ما إذا كان بإمكان تركيا حينها أن تستمرَّ كدولة مستقلَّة من دون إلهاماته المميّزة من براعة تكتيكيّة، وقساوة، وواقعيّة وإحساس بالهدف. لقد كان وحتى عام 1918 عضواً في الحلقة العسكريّة الداخليّة للجنة الاتّحاد والترقّي مع سمعة بأنّه كان ضابط صفّ وقائداً بارزاً وشخصية مشاكسة مفرطة الطموح. ويمكن النظر إلى حكمه بعد عام 1925 على أنّه محاولة جريئة لتحقيق قفزة تحديثيّة للمجتمع التركي من جهة، وكفترة ارتداديّة في تطوُّر المؤسَّسات السياسيّة الديمقراطيّة ونضجها في تركيا من جهة أخرى، ولكن ليس هناك أدنى شكٍّ في أنّه كان من غير ريب الرجل المناسب في المكان المناسب في خلال أعظم أزمة في تاريخ وطنه، وأنّه قد أسهم أكثر من أيِّ شخص آخر في إنقاذه وضمان بقائه واستمراريته.

عصمت إينونو «كقائد قوميّ»

لقد كانت هناك، مع وفاة أتاتورك، شكوكٌ واسعة حول ما إذا كانت هناك تغييرات سياسيّة وحول ما إذا كانت الجمهوريّة ستستمرّ. إلاَّ أنّه سرعان ما تبيَّن أنَّ عصمت إينونو كان ينوي متابعة السياسات الأساسية لسلفه. وأُعطي وضعُه كقائد

الصفة الرسميّة في مؤتمر استثنائيّ للحزب في كانون الأول/ديسمبر 1938، كما تمَّ في هذا المؤتمر تغيير شعارات الحزب حيث جُعل أتاتورك «رئيس الحزب الأبديّ»، بينما أصبح إينونو «الرئيس الدائم للحزب». وأصبح تعبير قائد الأمة (ميللي شاف)، الذي كان يطلق من وقت لآخر على أتاتورك في ثلاثينيات القرن العشرين، اللقب الرسمي لإينونو الآن.

أبقى إينونو رئيس الحكومة بايار في منصبه لعدّة أشهر، إلاّ أنَّ هذا الأخير قدَّم استقالته في 25 كانون الثاني/يناير 1939. كان السبب الرئيسي هو الاختلاف في الرأي بين الرئيس ورئيس حكومته حول السياسات الاقتصاديّة، كما أنَّ إينونو قد جعل حياة الحكومة صعبة أيضاً بوقوفه وراء عدد من الحملات الصحافيّة، والتحقيقات والدعاوى القانونيّة التي استهدفت الإدارة القائمة في عامي 1937 ـ 1938. وفي الوقت نفسه، سعى إينونو إلى توسيع قاعدته السياسيّة باتّباعه سياسة استرضائيّة نحو القادة السابقين لحركة الاستقلال والذين تمَّ تطهيرهم في عام 1926. وكان اثنان من هؤلاء علي فؤاد (جبسوي) ورفعت (بالي) قد عقدا صلحاً مع أتاتورك في سنواته الأخيرة، إلاّ أنَّ الباقين منهم قد بقوا طيَّ النسيان. وكان البعض منهم يعيش في الخارج منذ عام 1926، أما الآن فقد عادوا إلى الوطن وتبوَّأوا مقاعد برلمانية.

خَلَفَ جلال بايار في الحكومة، الدكتور رفيق صيدم الذي بقي رئيساً للحكومة حتى وفاته في تموز/يوليو عام 1942. وخَلَفَه بدوره وزير الخارجية، شُكرو سراج أوغلو، والذي بقي في السلطة حتى عام 1945، إلاّ أنّه وخلال هذه السنوات التي كانت وبالتأكيد مأخوذة بالكامل بأحداث الحرب العالميّة الثانية، كان عصمت إينونو يسيطر سيطرة كاملة على السلطة، وقام رؤساء حكوماته (الذين كانوا دائماً وفي الوقت نفسه نوّاباً لرئيس الحزب) بتنفيذ السياسات التي يحدِّدها الرئيس[12].

وهكذا فإنَّ النظام التركي في ثلاثينيّات وأربعينيّات القرن العشرين، والذي أبرزنا خصائصه السياسيّة أعلاه، كان يشابه ومن نواح متعدِّدة الأنظمة الاستبداديّة الأخرى التي انتشرت في كلِّ أنحاء أوروبا في هذه الفترة (مثل أنظمة سالازار في البرتغال، فرانكو في إسبانيا، وماتاكساس في اليونان). ومع ذلك فقد اختلف

(12) Selim Deringil (1989) *Turkish foreign policy during the Second World War: an «active» neutrality*, Cambridge: Cambridge University Press, p.56-7.

النظام التركي عن الأنظمة الأخرى، إذ إنَّه لم يكن نظاماً محافظاً لا ثقافيّاً ولا دينيّاً، بل على العكس لقد سعى إلى إحداث ثورة ثقافيّة بعيدة المدى في مجتمع دينيّ محافظ. لقد كان مثال أكثر الديكتاتوريات أهميّة في حوض البحر الأبيض المتوسط، إيطاليا الفاشيّة، مهمّاً وبالتأكيد للقيادة التركيّة. لقد أثّرت الطريقة التي يبدو أنَّ موسوليني قد تمكَّن بواسطتها من تحقيق الوحدة الوطنيّة وتنشيط المجتمع الإيطالي، في الكثيرين من الأتراك (وكما فعلت، حقيقةً، في الكثير من الدول الأوروبية الأخرى). وكان عدد من القوانين الجديدة التي نُشِرت في ظلِّ الجمهوريّة نُسَخاً مباشرة من التشريعات الإيطالية.

لقد كان هناك الكثير من التشابه بين النظام الفاشي الإيطالي والكماليين: القوميّة المتطرِّفة مع ما رافقها من تطوُّرات مثل الميثولوجيا التاريخيّة المشرعنة والخطاب العنصري؛ الخاصيّة الاستبداديّة للنظام ومساعيه لإقامة احتكار شامل تامّ للحزب الحاكم على المشهد السياسيّ، والاجتماعيّ والثقافيّ؛ تقديس الشخصيّة التي تمحورت حول موسوليني من جهة، وأتاتورك وإينونو من الجهة الثانية؛ والتركيز على الوحدة الوطنيّة والتضامن مع ما يستلزمه ذلك من رفض لفكرة الصراع الطبقي.

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ نقاط الاختلاف بين النظامين أكثر بكثير من نقاط التشابه. إذ جاءت الفاشية كحركة شعبية أصيلة (وإن كان قد تمَّ تنسيقها في هذا الاتجاه)، نتيجةَ ردَّة الفعل على تمزيق المجتمع التقليدي الذي سبَّبته الثورة الصناعية، وإلى الخطر الذي مثَّلته الحركة الاشتراكية للطبقة الوسطى؛ بينما قامت أنظمة تركيا الفتاة بفرض سياستها من فوق على مواطنين غير مبالين. وبعكس الفاشيين، لم يسعَ الكماليون أبداً إلى تحريك شعبهم بشكل ثابت وعلى مستوى واسع لتحقيق أهدافهم. ولقد تمَّت الإشارة إلى أنَّه في كل خطابات أتاتورك في تلك السنوات لم يُلْقَ أيٌ منها أمام تجمُّعات بشريّة حاشدة على الطريقة الفاشيّة. وأيضاً، وعلى الرغم من أنَّ الدولة الكماليّة كانت ومن دون شكٌ استبداديّة وشموليّة، فإنَّ وجود زعيم مطلق السلطة لم يكن مبدأً سياسيّاً موجَّهاً له شرعيَّته الخاصَّة «كمبدإ للقيادة». وقد كان أتاتورك يكره وبشدّة أن يُطلق عليه لقب الديكتاتور[13]. لقد تمَّ

(13) إنَّ التساؤل حول ما إذا كان أتاتورك ديكتاتوريّاً كان دائماً موضوعاً حسّاساً في تركيا الكمالية. وقد تعرَّض سكرتير الحزب رجب باكر باختصار لموقع القائد (الشاف) في كتابه الشهير: =

الحفاظُ وبدقّة على المظهر الخارجيّ للنظام الديمقراطيّ مع برلمان وانتخابات. وأخيراً، فإنَّ هناك فارقاً كبيراً، وربما حاسماً، مع المثال الإيطالي ألا وهو انعدام الخطاب العسكريّ والدعاية التوسعيّة (التحريريّة الوحدويّة) والسياسيّة في القضية التركيّة والسياسات الحذرة، الدفاعيّة والواقعيّة للقادة الأتراك.

السياسات الإصلاحيّة 1925 ـ 1935: العلمانيّة والقوميّة

يمكن تمييز ثلاثة مجالات في الاتجاه العلماني، الذي يشكل الخاصيّة الأساسيّة للإصلاح الكمالي. كان أوّلها علمنة الدولة، التعليم والقانون: الهجوم على المواقع التقليديّة القويّة للإسلام المؤسَّساتي أي العلماء. وكان ثانيها الهجوم على الرموز الدينيّة واستبدالها برموز من الحضارة الأوروبيّة. أمّا ثالثها فكان علمنة الحياة الاجتماعيّة مع ما استتبعها من هجوم على الإسلام الشعبي.

يمكن القول إنَّ الموجة الأولى من الإصلاحات الكمالية قد أنهت عملية علمنة الدولة، التعليم والقانون، التي بدأت في عهد محمود الثاني قبل قرن من الزمن واستمرَّت في عهد تركيا الفتاة في خلال حكمها من عام 1913 إلى عام 1918. ويمثِّل إلغاء السلطنة والخلافة، وإعلان الجمهوريّة والدستور الجديد في أعوام 1922 ـ 1924، المراحل النهائية في علمنة الدولة، وتمَّ الإقرار النهائي بهذا التطوُّر عبر حذف الفقرة التي تجعل من الإسلام دين الدولة في تركيا من دستور عام 1928[14].

كان دور الشريعة، وحتى قبل ولادة الجمهوريّة، محصوراً وبشكل كامل تقريباً في مجال الأحوال الشخصيّة (قانون الأسرة). وقد تمَّ الآن اقتطاع هذا

= Recep Peker (1935) *İnkilap dersleri notlar*i (Ankara: Ulus, p.65-6).

ولكنه تجنَّب أيَّ مناقشة للديكتاتوريّة هناك. إلاَّ أنَّ الموضوع بقي على جدول الأعمال، وهذا ما أظهره كتيِّب فضولي نشر في غوفن (إستانبول) عام 1949؛ وكان هذا كتاب:

A. Muhtar Kumral, *Atatürk diktatör müdür?*.

والذي يتكوَّن من قصص ونصوص مختارة من حياة أتاتورك، تهدف إلى إظهار أنَّه لم يكن، في الحقيقة، ديكتاتوراً. ويشكل هذا الكُتيِّب بالتأكيد ردَّ فعل دفاعيّ للكماليين عندما واجهتهم معارضة الحزب الديمقراطي المتنامية في فترة ما بعد الحرب مباشرة.

(14) إلاَّ أنَّ ما تمَّ التغافل عنه غالباً هو حقيقة أنَّ الإسلام لم يصبح دين الدولة إلاَّ في دستور عام 1924. إذ لم يتناول الدستور العثماني القديم موضوع دين الدولة.

الحقل من صلاحيات العلماء مع تبنّي القانون المدني السويسري والقانون الجزائي الإيطالي عام 1926. لقد حظر القانون الجزائي تشكيل الجمعيات على أسس دينية. أما النظام التعليمي، الذي وضع تحت إشراف وزارة التربية والتعليم في عهد تركيا الفتاة، فقد تمَّت علمنته بشكل تامّ من خلال قانون توحيد التعليم في آذار/ مارس 1924. وفي الوقت نفسه، تمَّ إلغاء المعاهد الدينية، المدارس، واسْتُبدلت بمدارس للدعاة الإسلاميين وبكلية للعلوم الدينيّة في جامعة إستانبول.

وشهد عام 1924 أيضاً إلغاء صلاحيّات شيخ الإسلام، وكذلك وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. وتمَّ إنشاء مديريَّتين لتحلاّ محلَّهما، مديريّة الشؤون الدينيّة (ديانت إشلاري مودورلوغو) والمديرية العامّة للأوقاف (أوقاف عموم مودورلوغو). وكانت هاتان المديريَّتان مرتبطتين مباشرة بمكتب رئيس الوزراء. ويُظهر إنشاء هاتين المديريَّتين وبوضوح أنَّ مفهوم الكماليين للعلمانية لم يكن يعني فصل الدين عن الدولة وإنَّما سيطرة الدولة على الدين.

وكان المجال الثاني الذي تعرَّض للعلمنة هو الرموز الدينية. وكان هذا المظهر الأهمّ للإجراءات مثل حظر اعتمار غطاء الرأس التقليديّ للرجال (الطربوش والعمامة) في عام 1925 وحصر اللباس الديني للصلاة والخدمات الدينية الأخرى في المساجد. وقد صدر الأمر بالتقيُّد بذلك في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وشجَّعت هذه الإجراءات على تهجُّم أتاتورك ومؤيِّديه على ارتداء الحجاب (على الرغم من أنَّ هذا لم يُمنع أبداً بالفعل)، ومثال آخر هو مرسوم عام 1935، الذي جعل الأحد يوم العطلة الرسميّة بدلاً من الجمعة.

ومن الواضح من تصاريح أتاتورك نفسه أنَّ إجراءاتٍ مثل حظر الملابس الدينيّة كانت مدفوعة بالرغبة في اعتبار كلِّ التعابير المرئيّة للسلطة محتكَرة من قِبَل الدولة (وخُدّامها الذين يلبسون الزيّ الموحَّد) بقدر ما كانت مدفوعة بالرغبة في علمنة المجتمع.

وكان هناك عدد من الإصلاحات الأخرى، التي لم تكن تستهدف الدين بالتحديد، إلاَّ أنَّها كانت رمزيَّة. فاعتماد التوقيت والتقويم الغربي عام 1926، واعتماد الأرقام الغربيّة عام 1928 وكذلك المقاييس والموازين الغربيّة عام 1931 لم

تعطِ تركيا صورة أوروبية فقط، بل جعلت أيضاً التواصل مع العالم الغربي أسهل بكثير. وكانت أيضاً إجراءً آخر يهدف إلى قطع العلاقات مع العالم الإسلامي. وكذلك فإنّ تغير وضع المرأة كانت له أيضاً دلالات دينيّة، أو على الأقلّ هذا ما شعر به الكثير من الناس. وتضمنت هذه التغيرات، وقبل كلّ شيء، ليس فقط التحرير الرسمي (الحق في التصويت)، وإنّما أيضاً التشجيع الفعّال على دور نموذجيّ جديد ومختلف تماماً: المرأة المحترفة، وربّانة الطائرة، ومغنّيات الأوبرا وملكات الجمال.

شكّل استخدام اسم العائلة في عام 1934 خطوة كبيرة متقدِّمة بالنسبة لعمليّات التسجيل. وقد صوّت مجلس النُّوّاب على إطلاق اسم أتاتورك (أبو الأتراك) على مصطفى باشا. وقد كان هذا اسمَ عائلةٍ حصريّاً له ولعائلته، ولكن وبما أنّه مات حتّى من دون أن يترك أيَّ عقب له لم يُطلق اسم أتاتورك على أيِّ تركيٍّ آخر.

وربّما كان الإجراء الأكثر قساوة هو اعتماد الحرف اللاتيني عام 1928. فقد كانت التركيّة العثمانيّة تُكتب بأحرف عربيّة/فارسيّة. وبينما كان هذا يتناسب مع التعابير العربيّة والفارسيّة، التي كانت تشكّل ثلاثة أرباع اللغة العثمانيّة المكتوبة المتأخّرة، فإنّها لم تكن مناسبة إطلاقاً للتعبير عن أصوات التعابير التركيّة الأصليّة، فالعربيّة غنيّةٌ بالحرف الساكن إلاّ أنّها فقيرة بالصوائت بينما التركيّة على العكس من ذلك تماماً. وكانت النتيجة أنّه كان للتركيّة العثمانيّة أحياناً أربع إشارات مختلفة لصوت واحد منفرد، بينما لم يكن بإمكانها التعبير عن الأصوات الأخرى على الإطلاق. وعندما أصبحت اللغة المكتوبة وسيلة هامّة من وسائل الاتصال مع اكتشاف وسائل إعلاميّة جديدة مثل الصحافة والتلغراف في منتصف القرن التاسع عشر، كانت هناك حاجة حقيقيّة لإصلاح الأبجديّة. وقد قام بالمحاولة الأولى، منيف باشا، أحد قادة عصر التنظيمات، في محاضرة ألقاها عام 1862[15]. ثمّ تبنّى في خلال المرحلة الدستورية الثانية عددٌ من كتّاب تركيا الفتاة ـ حسين جاهد (يلتشن)، عبدالله جودت، جلال نوري (إيلاري) ـ فكرةَ اعتماد الأبجديّة اللاتينيّة،

(15) من أجل مراجعة شاملة لكلّ محاولات تغيير الأبجدية العثمانية، راجع:
Hüseyin Yorulmaz (1995) *Tanzimattan cumhuriyete alfabe tartişmalari*, Istanbul: Kitabevi.

بينما جرّب أنور باشا نُسخة معدّلة من الألفباء العثمانية، التي قام الجيش العثماني باعتمادها. ومنذ عام 1923 كانت هناك نقاشات متقطِّعة لهذا الموضوع، في خلال المؤتمر الاقتصادي في إزمير في المجلس النيابي في شباط 1924. وكان ما يزال هناك في ذلك الوقت، معارضة قوية لاعتماد الأبجديّة اللاتينيّة في الدوائر الدينيّة والمحافظة، إلاَّ أنَّه تمَّ إسكات المعارضة منذ عام 1925. وأكثر من ذلك، تبنَّت الجمهوريات التوركية التابعة للاتحاد السوفياتي في عام 1926 الأبجدية اللاتينية، ما أعطى دفعاً متزايداً للنقاشات الدائرة في تركيا.

وفي صيف 1928، قامت لجنةٌ تحت إشراف مصطفى كمال بصياغة تقرير حول القضية وفي التاسع من آب/أغسطس أعلن الرئيس رسميّاً وللمرّة الأولى أنّ الحرف التركي سوف يحلّ محلَّ الأبجديّة العثمانيّة. وتمَّ الإعلان عن 'تعبئة أبجديّة'، وقام مصطفى كمال في الأشهر التالية بجولة في كل أنحاء البلاد لتفسير الأحرف الجديدة داعياً كل فرد إلى تعلُّم هذه الأحرف بسرعة وإلى تعليمها لأبناء وطنهم. وصدر قانون في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر جعل استخدام الأبجديّة الجديدة في الاتصالات العامة إلزامياً ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير عام 1929.

وبينما كانت هناك أسباب منطقيّة جيدة تستدعي هذا التغيير، إلا أن السبب الذي جعل مصطفى كمال وأتباعه يتبنَّونه بهذه الحماسة كان ومن دون شك أيديولوجيّاً: لقد شكّل طريقة أخرى لإبعاد المجتمع العثماني عن تقاليده العثمانيّة والشرق أوسطيّة الإسلاميّة، وإعادة توجيهه نحو الغرب. لقد تمَّ تبنِّي هذا التغيير بسرعة مذهلة واكتسب في النهاية قبولاً واسعاً، إلا أنَّ تأثيره في عملية مكافحة الأمّيّة كان مثيراً للإحباط. لقد كان هناك مسعى هائل لنشر عملية القراءة والكتابة (بالأحرف الجديدة) ومن خلال مدارس الأمّة بين البالغين، إلا أن انعدام التعليم الابتدائي في القرى كان يعني أن الأُمّيّة قد بقيت نسبيّاً عالية، حتى مقارنةً بالدول النامية الأخرى. لقد كانت نسبتها في أوائل تسعينيات القرن العشرين ما تزال تزيد عن 35 بالمئة. وبقيت الأبجديّة القديمة مستخدَمة من قِبَل الأشخاص الذين تلقَّوا تعليمهم قبل عام 1928، في مراسلاتهم الخاصة، ومدوّناتهم اليوميّة وملاحظاتهم الشخصيّة حتى ستينيات القرن العشرين.

شجَّع نجاح إصلاح الأبجديّة أولئك الذين أرادوا إصلاح اللغة بحدِّ ذاتها. فقد

ازدادت بحلول القرن التاسع عشر الهُوَّة بين اللغة العثمانية المكتوبة العائدة إلى النخبة المثقفة واللغة العاميّة المستخدمة من قبل السكان الأتراك، بشكل كبير، وتعود محاولات التقريب بين اللغة المكتوبة واللغة المحكيّة إلى منتصف القرن التاسع عشر ـ لقد لعب العثمانيون الشبان، لكونهم أوائل الصحافيين العثمانيين، دوراً رائداً في هذا المجال. وقد تمَّ تعزيز هذا الاتجاه في خلال عهد لجنة الاتِّحاد والترقِّي. لقد أيّد ضيا غوك ألب وحلقته استبدال القواعد العربيّة والفارسيّة بالقواعد التركيّة والتخلّي عن المرادفات «غير الضروريّة»، إلا أنهم قبلوا، وبعكس الصفائيين(*)، الكلمات العربية والفارسية التي أصبحت تشكّل جزءاً من اللغة اليومية.

برزت إلى المقدمة، بعد الإصلاح الأبجدي، أكثر أشكال الصفائيّة اللغويّة تطرُّفاً، وكان ذلك لعدة أسباب: في المقام الأول، شجَّع نجاح الإصلاح الأبجدي فكرة أن هذا النوع من «الثورة بمرسوم» كانت ممكنة. وفي المقام الثاني، شجَّعت طبيعة الأبجديّة الجديدة الصفائيّة اللغويّة. لقد صُمّمت لتعكس الأصوات الفعليّة للتركيّة المحكيّة، وليس لتغيير أشكال الكتابات العثمانيّة القديمة بأحرف جديدة. ونتيجة لذلك، ظهر الكثير من الكلمات العربيّة والفارسيّة كأنه غريب وحتى غير مفهوم في الأحرف الجديدة. أما في المقام الثالث، فإنَّ الحلول الجذرْية للصفائيّين ـ إلغاء كلِّ الكلمات العربيّة والفارسيّة من اللغة وإيجاد لغة تركيّة صافية ـ كانت تتوافق مع القوميّة المتطرِّفة العائدة إلى ثلاثينيات القرن العشرين.

اتَّخذ مصطفى كمال المبادرة عام 1932 لعقد أول مؤتمر للألسنيّة التركيّة. وفي خلال هذا المؤتمر كان هناك حسم لهذه القضية بين الصفائيّين والمعتدلين، وقد كسب الصفائيُّون هذا النزاع. لقد أوضح المعتدلون أن اللغة لا يمكن أن تتغيَّر بالثورة أو بمرسوم، وقد اعتُبر ذلك هجوماً غير مباشر على التغييرات الثوريّة التي قام بها الرئيس وإشارة إلى ذهنيّة معاديّة للثورة. لقد تمَّ وضع برنامج إصلاحيّ وتأسيس جمعية لدراسة اللغة التركيّة (ترك ديك كورومو). وقد بدأ أعضاء هذه الجمعية وبحماس جمع كلمات من اللغات المحليّة، والمصادر الأدبيّة القديمة وحتى من اللغات التوركية لوسط آسيا لاستبدال المفردات العثمانية.

(*) الصفائية: الحرص على صفاء اللغة والأسلوب.

وسريعاً، واجهت الحركة صعوبات. لقد تبنّى السكّان بعض هذه الكلمات الجديدة فقط، وغالباً ما كانت تستخدم إلى جانب الكلمات التي كان ينبغي أن تَحُلَّ محلَّها، مكتسبةً معانيَ مختلفة. لقد برز إلى الوجود نوع من اللغة المصطنعة، المفهومة فقط من قبل واضعيها. وقد ألقى مصطفى كمال نفسه عدداً من الخطابات غير المفهومة بشكل كامل «باللغة الجديدة» عام 1934، إلا أنه عاد عام 1935 إلى استخدام الألفاظ التقليديّة[16]. وقد أُنقذت حركة الإصلاح اللغوي من ورطتها مؤقتاً بإطلاق نظرية 'لغة ـ الشمس'. وتقوم هذه النظريّة على أنَّ كلَّ اللغات قد ٱشْتُقَّت بشكل أساسيّ من لغة بدائيّة، محكيّة في وسط آسيا، وأنَّ اللغة التركيّة كانت أقرب هذه اللغات إلى اللغة الأم، وأنَّ كلَّ اللغات قد تطوَّرت من هذه اللغة البدائيّة عبر التركيّة. وقد ٱسْتُقبلت هذه النظريّة التي اخترعها مستشرق من فيينا اسمه كفرجيك، بكثير من الشكّ من قِبَل الألسنيين الأتراك، إلاّ أنَّها حظيت بدعم مصطفى كمال، الذي أمر جمعية دراسة اللغة التركيّة بدراستها بالتفصيل. وقد تبنَّى المؤتمر الثالث للجمعيّة عام 1936 هذه النظريّة، وجُعلت مقررات تدريسها في كلية الآداب في أنقرة إلزاميّة. لقد كان هناك سبب عمليّ جيد لنجاح هذه النظريّة: إذا كانت كلّ الكلمات قد جاءت بالأساس من التركيّة، فليس هناك من حاجة لتطهير اللغة منها الآن: لقد كان بالإمكان وببساطة إعطاؤها طابعاً 'قومياً'، عبر اختلاق جذور مزيَّفة لها. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان من الواضح أن الكثير من الأتراك كانوا إلى جانب رئيسهم، مفتونين بهذه التعاليم. وقد فقدت حركة الإصلاح اللغوي، بعد موت أتاتورك عام 1938، الكثير من رونقها. لقد استمرَّت بعد الحرب العالميّة الثانية، إلاّ أنّ الحكومة لم تعد تدعمها بشكل فعّال.

وكانت الجمعيّةُ الألسنيّةُ مدينةً بوجودها وتنظيراتها، في خلال فترة عملها، لأعمال جمعية دراسة التاريخ التركي (ترك تاريخ كورومو)، التي كانت قد تأسّست

(16) أكثر الأمثلة شهرة عن خطاب باللغة التركيّة «الحقيقية» (Öztürkçe) كان خطاب أتاتورك في أثناء عشاء أقامه على شرف الضيف الزائر أمير السويد في 3 تشرين الأول/أكتوبر عام 1934، والذي يحتوي على عبارات مثل:
«Genlik baysal içinde erk surmenin gücü işte bundadir».
وهي مختلفة بالكامل تقريباً من كلمات اخترعت حديثاً.
Atatürk'ün söylev ve demeçleri II (1906-1938), Ankara: TTK, 1959, p.277-8.

قبل الجمعيّة الألسنيّة بوقت قليل، في عام 1931. وقد تبنَّت الجمعيّة التاريخيّة في مؤتمرها الأوَّل الذي عُقد في أنقرة عام 1932، «الفرضيّة التاريخيّة التركيّة» للمرَّة الأولى. تعتبر هذه النظريّة، التي دعمها مصطفى كمال بقوَّة، أنَّ الأتراك يتحدَّرون من السكّان البيض (الآريين) لوسط آسيا، والذين أجبروا بسبب الجفاف والجوع على الهجرة إلى أماكن أخرى، مثل الصين، وأوروبا والشرق الأدنى. وبعملهم هذا، أوجدوا أعظم حضارات العالم. وفي الشرق الأدنى، كان السومريون والحثّيون بالفعل أتراكاً ـ بدائيين. (وليس من المصادفة أنَّ مصرفَي الدولة الأساسيَّين اللذين أُنشئا، في ثلاثينيات القرن العشرين أُطلق عليهما اسما مصرف سومر ومصرف حتّي). واُعْتُبر كلٌّ من أتيلا وجنكيز خان منفِّذين لرسالة حضاريّة. هدفت هذه النظريّة لإعطاء الأتراك نوعاً من الفخر بتاريخهم وهويَّتهم القوميّة، المنفصلة عن ماضيهم المباشر، أي الفترة العثمانيّة. إنّ إعلان أن الحثيين (والطروادييين) أتراكٌ أصليُّون كان له ميزة إضافيّة لإثبات أنَّ الأناضول كان موطن الأتراك منذ قديم الزمان، ما يعمِّق جذور مواطني الجمهوريّة في الأرض التي يسكنونها. وقد كانت هذه واحدة من الوسائل التي حاولت من خلالها القيادة الكمالية بناء هويّة قوميّة جديدة ووحدة وطنيّة قويّة. حتى لا نقول إنَّها كانت مجرَّد شكل ساخر من التلقين. فبالنسبة للنظريّات اللسانية، هناك ما يؤكِّد أنَّ مصطفى كمال نفسه، والكثيرين من القيادات السياسيّة الوطنيّة والمؤسَّسات التعليميّة، كانوا يؤمنون بها.

شكَّلت الفرضيّة التاريخيّة، ومنذ عام 1932، الدِّعامة الأساسيّة لتدريس التاريخ في المدارس والجامعات. أما ادّعاءاتُها الأكثر تطرُّفاً فقد تمَّ التخلّي عنها بصمت ابتداءً من أربعينيات القرن العشرين، إلاً أنَّ آثارها قد بقيت حتى في الكتب المدرسيّة الحاليّة[17].

ويبدو أنَّ القوميّة المتطرِّفة التي شكَّلت الفرضيّةُ التاريخيّةُ جزءاً منها كانت تتناقض مع احترام طرق الحياة الغربيّة وتقليدها والتي كانت تشكل الخاصّيّة الأخرى للسياسة الكماليّة، ومع ذلك فإنَّها في الحقيقة قد سهَّلت اعتماد الطرق الغربيّة. إنَّ التركيز على الإرث التركي، وإن كان بمعظمه خياليّاً، كشيء مختلف

(17) Büşra Ersanli Behar (1992) *İktidar ve tarih: Türkiye'de «resmi tarih» tezinin oluşumu (1929-1937)*, Istanbul: AFA, p.203.

عن الحضارة الإسلاميّة وحضارة الشرق الأوسط للدولة العثمانيّة، قد جعل من السهل استبدال عناصر الحضارة الشرق أوسطيّة التقليديّة بعناصر غربيّة، من جهة. أما من الجهة الثانية، فقد أوجدت عند الأتراك، وخاصة أجيال الشباب، شعوراً قويّاً بالهويّة القوميّة والاعتزاز الوطني، الذي يقترب أحياناً من الشعور بالتفوُّق، ويوازي من الناحية النفسيّة الحاجة إلى اتّباع أوروبا.

كانت الخطوة الأهمّ في علمنة الحياة الاجتماعيّة هي قمع طرق الدراويش الصوفيّة التي أُعلن عنها في أيلول/سبتمبر ووُضعت موضع التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 1925. وقد لعبت هذه الأخويّات الصوفيّة دوراً دينيّاً واجتماعيّاً حيويّاً عبر التاريخ العثماني. فقد قدَّمت، على المستوى النفسي، بُعداً صوفيّاً، وعاطفيّاً كان معدوماً في تعاليم العلماء، كما أنّها قد خدمت أيضاً بكونها شبكةً تقدِّم التضامن، والحماية والارتقاء الاجتماعيّ. وقد أصبحت، وكَردّة فعل ضد الاختراق الاقتصاديّ، والسياسيّ والثقافيّ الغربيّ، أكثر فعاليّة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكما كان عليه الحال مع الدولة العثمانية، كانت العلاقات بين الأتراك الشبان والطرق الصوفيّة غير مستقرَّة. فمن جهة، يبدو أنَّ الطريقة البكتاشيّة (القريبة من المسلمين الشيعة) قد دعمت كلاًّ من لجنة الاتّحاد والترقّي وحركة المقاومة الأناضوليّة. أما الطريقة المولويّة (أتباع الشيخ جلال الدين الرومي) فقد قدمت كتيبة عسكريّة خاصّة بها في خلال الحرب العالميّة الأولى. ومن جهة أخرى، فإنَّ أعضاء الطريقة النقشبنديّة قد قادوا كلاً من الثورة المعادية للدستور عام 1909، والتمرُّد الكرديّ عام 1925. وبغضِّ النظر عن موقعهم السياسيّ، فقد جعلتهم شبكات تكيّاتهم ومراكزهم الدينية الواسعة الانتشار، والطاعة التي يُبايع فيها الأتباع مشايخهم وثقافة التضامن والسريّة الأخويّة، مستقلّين لدرجة غير مقبولة بالنسبة لحكومة قوميّة مركزيّة حديثة.

وبتوسيع الكماليين لتوجُّههم العلماني إلى ما هو أبعد من الإسلام المؤسَّساتي الرسمي، واجهوا تلك العناصر الحيويّة للديانة الشعبيّة مثل اللباس، الحجاب، المشايخ، مراكز الأولياء، الحُجّاج والاحتفالات الدينية. إنَّ الاستياء الذي سبَّبته تلك الإجراءات وما واجهته من مقاومة كان أعظم بكثير، مثلاً، من حالة إلغاء الخلافة، ومركز شيخ الإسلام والمدارس، والتي كانت مهمَّة فقط بالنسبة للمراكز الدينيّة الرسميّة العليا.

وعلى الرغم من نجاح الحكومة في كبت معظم مظاهر الدين الشعبي، على الأقلّ في المدن، إلاّ أنّها بالطبع لم تختفِ. فقد تحولت الطرق الصوفيّة ببساطة، وإلى درجة كبيرة، نحو العمل السرّي. إلاّ أنّ الكماليين وعبر فرضهم المتزامن لنظام استبدادي أخذ يفقد شعبيته بشكل متزايد ـ وخاصّة في خلال أربعينيات القرن العشرين ـ وقمعهم للإسلام الشعبي، قد سيّسوا الإسلام وحوّلوه إلى أداة بيد المعارضة. وبالإمكان القول إنّه بتحول الكماليين ضد الإسلام الشعبي، فإنّهم قد قطعوا الروابط التي تربطهم بجماهير الشعب.

كانت هناك، في خلال ثلاثينيات القرن العشرين، مساعٍ مدفوعةٌ من قِبَل الحكومة لتأميم الإسلام وتحديثه، إلاّ أنّ الاهتمام بهذا «الإصلاح التركي» كان محصوراً بجماعة صغيرة من النخبة، وكان أحد أهم مظاهره الواضحة هو استبدال الأذان العربي بأذان تركي ترافقه موسيقى نظمها المعهد الموسيقي للدولة عام 1932[18]. وقد تمّ اعتماد هذا الإجراء بعد تجارب سابقة مِن قِبَل الدولة في قراءة المولد، وهو النصّ الذي يُقرأ في الاحتفال بعيد مولد النبيّ محمد (صلعم) وفي خطبة الجمعة التي تمّ تتريكها بالكامل.

وكان الأهمّ من ذلك هو الحركةُ التي أنشأها المحدِّث الإسلامي سعيد نورسي، الذي أُطلق على أتباعه لقب بديع الزمان، في ثلاثينيّات القرن العشرين. كانت علاقات نورسي مع الأتراك الشبان عرضة للتقلّبات المتواصلة، فقد شارك في الثورة المضادّة عام 1909، إلاّ أنّه قد ساهم أيضاً في نشر أفكار تشكيلاتي محسوسةً في الحرب العالميّة الأولى، ودعم حركة المقاومة الوطنيّة إلاّ أنّه حذّر من توجُّهاتها العلمانيّة سنة 1923. واكتسب سعيد، منذ أوائل القرن العشرين، سمعةً كعالم دينيّ وخاصّةً في الشرق. وبعد تمرُّد الشيخ سعيد، تمّ اعتقاله مع الكثيرين من الأكراد البارزين الآخرين وأُعيد إسكانهم في مدينة إسبارطة في الغرب. ومنذ العشرينيات، أخذ بعرض الأفكار التي يبشِّر بها في منشورات وكُتَيّبات، جُمعت لاحقاً وعُرفت برسائل النور (رسالي نور). وقد دعا المسلمين، في هذه الكتابات، إلى اتّخاذ الوحدة الدينيّة كقاعدة لحياتهم، إلاّ أنّه دعاهم أيضاً

(18) Gotthard Jaeschke (1951) «Der Islam in der neuen Türkei: Eine rechtsgeschichtliche Untersuchung», *Welt des Islams Neue Serie*, 1, p.74-6.

إلى دراسة العلم والتكنولوجيا الحديثة وإلى استخدامها لخدمة قضيّة الإسلام، التي كانت بنظره القاعدة الحقيقيّة الأساسيّة للوحدة الاجتماعيّة.

لقد تمَّ اعتقال سعيد نورسي عدَّة مرات بين سنوات 1935 و1953، وحوكم في أثنائها لاستغلاله السياسيّ المزعوم للدين. ولكن، وبينما كان يبشّر بالتعبئة الاجتماعيّة ويرفض كلاً من العلمانيّة والقوميّة، فإنَّه لم يتورط في نشاطات سياسيّة مباشرة حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين. لقد حُظرت كتاباته في خلال الفترة الكمالية، إلاَّ أنَّ دائرة أتباعه المتنامية كانت تنسخها باليد. واستمرَّت، بعد وفاته، الحركة النورسية، كما كان يُطلق عليها، بالنموّ وأصبحت نافذة جدّاً في تركيا وبين المهاجرين الأتراك العاملين في الخارج.

وبالإجمال، فإنَّ الإصلاحات الكماليّة قد غيَّرت فعليّاً وجه تركيا. وتركت حقيقة أنَّ بلداً غير غربي ومسلم يختار أن يتخلَّى عن ماضيه وأن يسعى للانضمام إلى الغرب انطباعاً مؤثّراً في الغرب، حيث تمَّ القبول بشكل عامّ بحقيقة أنَّ تركيا جديدة وحديثة ومختلفة تماماً قد وُلدت من جديد (ولنلاحظ مثالاً على ذلك عنوان الكتب المشهورة حول تركيا التي ظهرت في ثلاثينيّات، وأربعينيّات وخمسينيّات القرن العشرين: The Turkish Transformation (Henry Elisha Alien, 1935), The New Turks (Eleanor Bisbee, 1951), The Old Turkey and the New (Sir Harry Luke, 1935), Die neue Turkei (Kurt Ziemke, 1930), Modern Turkey (Geoffrey Lewis, 1955) والكثير غيرها.

بشكل عامّ، لقد غالى هؤلاء الكُتّاب في وصفهم للتغيير الذي أصاب المجتمع التركي. لقد بدأت مدن الأقاليم تتغيَّر في أواخر ثلاثينيّات هذا القرن بشكل ملحوظ. كانت مراكز المدن القديمة لا تزال غالباً في وضع سيِّئ، إلاَّ أنَّ الكماليين كانوا قد بدأوا في بناء مدن جديدة، غالباً على طول الطريق المؤدية إلى محطة السكّة الحديدية مستخدمين الهندسة المعمارية الحديثة و«العقلانية»، ومشيّدين مواقف السيّارات العامّة، والحدائق العامّة، ودور السينما وتماثيل أتاتورك. وقد أصبح لمعظم مراكز الأقاليم الآن محطاتها الكهربائيّة الخاصّة. لقد نجح الكماليون في توسيع قاعدتهم الشعبيّة في المدن والبلدات، التي تؤيِّد مثاليّاتهم الوضعيّة، والعلمانيّة والتحديثيّة. لقد تشكَّل العمود الفِقْريّ «للثورة» الكمالية في المدن، وبشكل نموذجي، من الموظفين الإداريين، والضباط، والمعلمين، والأطباء،

والمحامين والمقاولين وأصحاب المراكز التجاريّة الكبرى. بينما شكّل الحِرَفِيُون وصغار التجّار العمود الفقري للثقافة التقليدية المضطهدة.

وفي الوقت نفسه، فإنَّ هذه الإصلاحات بالكاد أثّرت في حياة القرويِّين الذين كانوا يشكّلون الشريحة الكبرى من السكّان الأتراك. فالمزارع أو الراعي في الأناضول لم يعتمر مطلقاً الفاز (أو الطربوش)، ولذا فإنّه لم ينزعج من إلغائه. كما أنَّ زوجته لم تضع الحجاب أصلاً، ولذا فإنَّ حقيقة عدم التشجيع على ارتدائه لم تعنِ له أو لها أيَّ شيء. ولم يكن بإمكانه أيضاً القراءة أو الكتابة، ولذا فإنَّ طبيعة الخطّ كانت بالنسبة له، وبمعنى معيَّن شيئاً غيرَ ملموس، على الرغم من أنَّ الشخص الذي كان يستطيع القراءة والكتابة في القرية كان الإمام المحلِّي الذي كان يميل إلى تعزيز الروابط الدينيّة مع الأبجديّة العربيّة. لقد كان على هذا القروي أن يحمل اسم عائلته عام 1934، إلاّ أنَّ القرية بأكملها استمرَّت في استخدام الأسماء الأولى (كما مازالت الحالة اليوم) وبقي اسم العائلة للاستخدام الرسمي فقط. لقد جعل قانون الأسرة الجديد تعدُّد الزوجات غير شرعي، إلاّ أنَّ أولئك المزارعين القادرين استمرّوا في أغلب الأحيان في إحضار امرأة أخرى إلى البيت، من دون زواج رسميّ، ناسبين أولادها إلى زوجتهم الشرعيّة رسمياً إذا اضطروا إلى ذلك.

كانت هناك محاولات لتوسيع الإصلاحات لتطال القرى، لنشر التقنيّات الحديثة ولغرس الأفكار العلمانيّة والوضعيّة. وقد شكّل إنشاء «غرف الشعب» إحدى هذه المحاولات. كانت المحاولة الثانية بإنشاء «جمعيات القرى». وبدأت في عام 1935، حركة لمحو الأميّة لمحاربة الجهل في الضواحي التركيّة. كان هناك في ذلك الوقت حوالى 5000 قرية تركية فقط من بين 40,000 قرية، تمتلك مدارس (معظمها بثلاثة صفوف فقط). كان معظم هذه المدارس بدائيّاً ولم يكن فيها سوى معلّم واحد. كان الرجل المسؤول عن هذه الحملة لمحو الأمية هو المربِّي التركي البارز إسماعيل حقي طونغوتش، الذي درس الأفكار التربويّة لكلٍّ من ديوي وكرشنشتاينر في ألمانيا.

كانت المحاولة الأُولى لحلِّ مشكلة الأُميّة هي تجنيد الفلاّحين الشبان الذين تعلّموا القراءة والكتابة في الجيش، لجعلهم يتابعون برنامجاً تعليمياً لمدّة ستّة أشهر ثم إعادتهم إلى قراهم «كتربويين». وعندما تبيَّن أنَّ هذا الحلَّ لم يكن كافياً، أُعطي طونغوتش الفرصة لتنفيذ أفكاره الخاصّة ولتجربة فكرة الجمعيّات حيث يتعلّم شُبْان

القرى ليصبحوا معلمي مدارس ابتدائية، ويكتسبوا في الوقت نفسه مهارات زراعيّة وتقنيّة حديثة. كانت الفكرة تقوم على إمداد القرى بأشخاص لا يستطيعون تعليم أطفالهم القراءة والكتابة فقط، وإنّما بإمكانهم أيضاً تعريف مواطنيهم بعلم القرن العشرين وتقنيّاته على مستوى تطبيقيّ. كانت جمعيات القرى ناجحة جدّاً في أثناء تطبيقها، إلاّ أنّه ومع انطلاق التعدديّة السياسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، أصبحت هذه الجمعيّات عائقاً للحكومة، بعد أن اتّهمتها المعارضة بنشر الدعاية الشيوعيّة. وحوّلت الحكومة هذه الجمعيّات، عام 1948، إلى مؤسّسات عاديّة لتأهيل المعلّمين. وعندما وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام 1950، ألغاها كليّاً.

التطوُّرات الاقتصاديّة في عهد الحزب ـ الواحد

كان الموضوع الرئيسي الذي سيطر على السياسة التركيّة والرأي العامّ في ثلاثينيات القرن العشرين هو الاقتصاد. ويظهر إدراك القيادة التركيّة لأهمِّيّة المشاكل الاقتصاديّة بعقدها مبكراً في شباط/ فبراير عام 1923 «المؤتمر الاقتصادي التركي الأول» في إزمير. افتتح مصطفى كمال المؤتمر بخطاب أكّد فيه على أهمّيّة استقلاليّة الاقتصاد حاليّاً بعد نيل الاستقلال السياسيّ. لقد كان يخاطب بذلك، ومن دون شكٍّ، المندوبين الفرنسيين والبريطانيين في مؤتمر السلام عبر الحاضرين. لقد ناقش السياسات الاقتصاديّة في هذا المؤتمر 1100 ممثل للمزارعين، والتجار، والعمال والصناعيين. ودُمجت قراراته جزئيّاً في برنامج النقاط التسع لحزب الشعب، الذي نُشر في نيسان/ أبريل[19]. وكُرّس معظم النقاش في هذا المؤتمر للمواضيع نفسها التي اختلف حولها الأتراك الشبان في مرحلة ما قبل الحرب: الاختيار بين الليبرالية وتدخُّل الدولة في برنامج «الاقتصاد الوطني». لقد طالب المؤتمر بحماية الصناعة المحليّة، إلاّ أنّه لم يعارض الاستثمارات الأجنبية، شريطة أن لا يُعطى الأجانب الأفضلية في المعاملة. استغلّت القيادة هذا التباين في قرارات المؤتمر للمطالبة باقتصاد مشترَك، جاعلة الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الأساسية.

وقد أعلن وزير الشؤون الاقتصاديّة في ذلك الوقت، محمود عزت (بوزكورت)

---

(19) Michael Finefrock (1976) «From sultanate to republic: Mustafa Kemal and the structure of Turkish politics 1922-1924», unpublished Ph. D. Thesis. Princeton, p.313.

أنَّ السياسات الاقتصاديّة التركيّة سوف تقوم على أسس «المدرسة الاقتصاديّة التركيّة الجديدة»، التي كانت لا رأسماليّة ولا اشتراكيّة. إلاّ أنَّ ما تقوم عليه هذه المدرسة الجديدة لم يتضح على الإطلاق. أساساً، لقد اتَّبعت السياسات الاقتصاديّة في عشرينيات القرن العشرين خطّاً ليبراليّاً، بمعنى أنّها كانت تقوم على الملكية والمبادرة الفردية. إلاّ أنّها لم تكن ليبرالية أيضاً، لجهة عدم التدخل من جانب الدولة. لقد تدخَّلت الدولة فعليّاً في مجال الاستثمارات الرئيسية. وكانت أهم هذه الاستثمارات على الإطلاق تتعلّق بإقامة سكك الخطوط الحديدية. لقد تمَّ إنشاء ثمانمئة كيلومتر من هذه الخطوط بين سنوات 1923 و1929، وكان هناك في عام 1929 ثمانمئة كيلومتر أخرى قيد الإنشاء. وفي سنة 1924 قرَّرت الحكومة شراء شركات السكك الحديدية المملوكة من قبل الأجانب، والتي كانت تسيطر على غربيّ البلاد. وبحلول عام 1930، تمَّ شراء 3000 كيلومترٍ من خطوط السكك الحديدية وبقي 2400 كيلومترٍ في أيدي الأجانب. وفي النهاية، تمَّ شراؤها جميعاً من قبل الدولة التركيّة. وفي عام 1925، تمَّ شراء احتكار التبغ العثماني القديم، الذي يشكِّل الوجود الأجنبي الرئيسي الآخر في الاقتصاد. لقد تحوَّل إلى احتكار للدولة وتمَّ دمجه مع عدد من القطاعات الأخرى (الكحول، السكَّر، الكبريت والمتفجرات). وقامت الدولة بتلزيم جزئيّ لهذه الاحتكارات إلى شركات خاصّة.

لقد حاولت الدولة أيضاً تطوير البنى التحتية المالية. كان البنك العثماني ما يزال أكبر المصارف في البلاد، إلاّ أنّه تمّت إعادة تنظيم البنك الزراعي القديم في عام 1924 ـ 1925، وتمَّ تأسيس مصرفين جديدين؛ مصرف الأعمال (إيش بنكاسي) والمصرف الصناعي (صنايعي بنكاسي)، واهتمَّ مصطفى كمال بشكل خاصّ بمصرف الأعمال. وقام باستثمار المساعدات التي أُرسلت إليه من قبل المسلمين الهنود في خلال فترة النضال الوطني، في مصرف الأعمال الجديد. إلاّ أنَّ الزخم السياسيّ لهذا المصرف جاء عن طريق دمجه الإلزامي مع مصرف أكبر بكثير، هو مصرف الاعتماد الوطني (إتباري مللي بنكاسي)، الذي أسَّسته لجنة الاتّحاد والترقّي كجزء من برنامجها الاقتصادي الوطني في خلال الحرب العالميّة الأولى[20].

(20) Uygur Kocabaşoğlu (ed.) (2001) *Türkiye İş Bankasi tarihi*, Istanbul: İş Bankasi, p.112 ff.

كانت الصناعة التركيّة ما تزال ضعيفة جدّاً واستغرقت وقتاً طويلاً لتخطّي آثار رحيل اليونان والأرمن. لقد منعت نصوص معاهدة لوزان، وحتى عام 1929، تركيا من رفع تعرفتها الجمركية، كما أنَّ اختفاء التجّار اليونان والأرمن، وكما أشار بعض المؤرخين، قد جعل من الأسهل فعليّاً على الشركات الأجنبيّة اختراق الأسواق التركيّة مباشرة، بعد أن أُزيح منافسوهم الأساسيُّون من الطريق. كان لتركيا، بحلول عام 1927، أكثر من 65,000 مؤسَّسة صناعيّة، تستخدم ما مجموعه 250,000 عامل، إلاَّ أنَّ 2822 من هذه المؤسّسات فقط كانت تستخدم القوّة الميكانيكية؛ أما الأكثرية الساحقة فكانت عبارة عن معامل حرفية (أرتيزانا)[21]. وتمَّ في عام 1927، إصدار «قانون تشجيع الصناعة»، الذي اعتمد على قانون مماثل صدر في عام 1913. لقد قدَّم هذا القانون إعفاءات ضريبيّة للمؤسسات الصناعيّة الجديدة والمتوسّعة. وعندما سقطت القيود التي فُرضت في لوزان عام 1929، تمَّ رفع التعرفة الجمركية مباشرة وبشكل قاسٍ (ما أثَّر في المؤسَّسات التجارية التركيّة أكثر من تأثيره في المنتجين الأجانب). وبكلِّ الأحوال، فإنَّ الافتقار إلى الخبرة عند رجال الأعمال، وانعدام وجود السوق المزدهر، قد منع القطاع الصناعي من التوسُّع السريع.

كانت الزراعة هي القطاع الأوسع للاقتصاد التركي على الإطلاق. وكان التعافي هنا، في السنوات الأولى بعد الحرب، مذهلاً (90 بالمئة في خلال سنوات 1923 ـ 1926). وقد ساعد المزارعين إلغاءُ العُشْر عام 1925 واستبداله بضريبة على المبيعات. وفي عام 1927 و1928 ضربت الزراعةَ موجةُ جفافٍ طويلة وفي خلال الفترة بين عامي 1927 و1930، كانت نسبة النموّ في هذا القطاع 11 بالمئة فقط.

كانت السياسات الماليّة للدولة محافظة، تهدف إلى ميزانيّةٍ متوازنة، نسبةِ تضخُّم متدنية وليرةٍ قويّة عبر سياسة ماليّة محكَمة، إلاَّ أنَّ تركيا كانت تعاني من عجز في الميزان التجاري مع العالم الخارجي في خلال عشرينيات القرن وهذا ما دفع نسبة صرف الليرة التركيّة إلى الهبوط تدريجيّاً. ثم لاحقاً في عامَي 1929

(21) William Hale (1981) *The political and economic development of modern Turkey*, London: Croom Helm, p.43.

و1930 وصلت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة إلى تركيا، ومثلها ومثل كلّ المنتِجين الزراعيين، فقد تأثَّرت بقوّة. وفي خلال بضع سنوات انخفضت أسعار القمح بأكثر من الثلثين وإذا كانت نسبة مساهمة منتجي القمح (في مقابل المنتجين الصناعيين) في التجارة قد حُدِّدت بـ 100 في عام 1929، فإنَّها قد انخفضت إلى 30 في عام 1933[22]. ولأنَّه لم يكن هناك بعد نظام لضبط الأسعار فإنَّ المنتجين قد شعروا بالأثر الكامل للأزمة. وكنتيجة لخسارة القوَّة الشرائيّة عند المواطنين وللقيود والحصص النسبية المفروضة من قِبَل الحكومة، انخفض الاستيراد من 256 مليون ليرة عام 1929 إلى 85 مليون ليرة فقط عام 1932. وانخفض استيراد المواد الاستهلاكيّة بوتيرة أسرع. ونتيجةً لذلك، وعلى الرغم من انخفاض أسعار المحاصيل الزراعيّة فإنَّ العجز في الميزان التجاري التركي قد تحوَّل إلى فائض في ثلاثينيات القرن العشرين، إلاَّ أنَّ الكثير من الكماليّات الصغيرة التي اعتاد عليها المواطنون الأتراك قد اختفت ببساطة من الأسواق. وكان هذا يعني أيضاً أنَّ الاكتفاء الذاتي لم يعد مثالية سياسيّة وإنَّما أصبح حاجة ضروريّة. لقد كان هناك نجاحات في إقامة صناعات تركية مستقلة لتحلَّ محلَّ السلع المستوردة، إلاَّ أنَّها كانت محصورة بإنتاج السكَّر والمنسوجات.

وكانت الحكومة التركيّة، مَثَلُها مَثَلُ الكثير من الحكومات حول العالم، لا تدري ما يجب فعله للتعاطي مع الأزمة. وشكَّلت سنوات 1929 إلى 1932 فترة بحث. وكان الخلاف بين حزب الشعب الجمهوري، والحزب المعارض الذي أسّسه النظام عام 1930، الحزب الجمهوري الحر قائماً بالكامل تقريباً حول السياسة الاقتصاديّة، فالمعارضة تؤيِّد سياسة ليبراليّة بينما يطالب حزب الشعب الجمهوري بقيادة إينونو بدور أكبر للدولة في الاقتصاد. وفي مؤتمر حزب الشعب عام 1931 تمَّ التبنّي الرسمي لفكرة «الدَّوْلانية»[*] (دولة تشيلك) كسياسة اقتصاديّة جديدة وأحد دعائم الأيديولوجيّة الكماليّة. ولم يُحَدَّد ما كانت تعنيه هذه الكلمة بشكل واضح على الإطلاق. لم تكن بالتأكيد شكلاً من أشكال الاشتراكيّة: فالملكيّة الخاصّة بقيت قاعدة الحياة الاقتصاديّة. كانت تعني بالأحرى أنَّ الدولة

---

(22) وقد تضاف المؤشّر قليلاً في السنوات التالية.

Hale, op. cit., p.62.

(*) الدّولانية: تركيز السلطة الاقتصاديّة والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة.

تحمَّلت مسؤوليّة إقامة المؤسسات الصناعية وإدارتها عندما لم يكن بإمكان القطاع الخاصّ جمع الرأسمال الضروري. شكَّل الاتحاد السوفياتي المؤثِّر الأساسي في تشكيل سياسات الدَّوْلنة التركيّة، والذي كان قد باشر بخطته الخمسية الأولى عام 1927. وقد زارت بعثة سوفياتية تركيا في عام 1932 ووضعت تقريراً عن تطوُّر الصناعة التركيّة. وقد أوصت فيه بالتركيز على المنسوجات، الحديد والفولاذ، والورق، والإسمنت، والزجاج والصناعات الكيماويّة. وقد عرض الاتحاد السوفياتي مبلغاً من الذهب بقيمة 8 ملايين دولار لمساعدة برنامج الصناعة التركي[23]. وفي عام 1933، تمَّ الإعلان عن أوَّل خطة خمسية تركية، وقد اتَّبعت بمعظمها التوصيات السوفياتيّة. وكانت إحدى النتائج بناء مصنع نسيج ضخم «كومبينات» في قيسارية، ما خفَّف وبشكل ملحوظ من اعتماد تركيا، المنتجة والمصدرة للقطن الخام، على الأقمشة القطنية المستوردة.

كان أكثر المتحمسين الداعمين لسياسة الدَّوْلنة في تركيا (إلى جانب إينونو الذي كان هو نفسه ملتزماً بقوّة بهذا الخطّ) مجموعةٌ من الكُتّاب الشباب الكماليين الذين أصدروا مجلة الكادر (كادرو) منذ عام 1932 وحتى عام 1934. وقد ذهبت مجموعة الكادرو أبعد بكثير من قيادة الحزب. لقد أرادت تحويل حزب الشعب الجمهوري إلى نخبة مدرّبة، إلى كادر يعمل كطليعة للثورة الكمالية. لقد دافعوا عن فكرة تخطيط الدولة لمجالات الحياة الاجتماعيّة كلها، الاقتصاديّة والثقافيّة ورأوا في الدَّوْلانية بديلاً عَمَلانيّاً عن الشيوعيّة والرأسماليّة، نوعاً من «الطريقة الثالثة». وفي النهاية، لم تأخذ الدولة بأفكارهم الموسّعة، وحصرت التخطيط في الحقل الاقتصادي.

وكان هناك اتجاهان متناقضان في داخل القيادة نفسها. أحدهما يقوده عصمت إينونو، ويرى في الدَّوْلانية حلاً ثابتاً ومفضَّلاً على الرأسمالية الليبرالية في الوضع التركي، أما الآخر فيقوده رئيس مصرف الأعمال محمود جلال (بايار)، وقد رأى فيه مرحلة انتقاليّة ضروريّة حتى تتمكَّن الصناعة التركيّة من حماية نفسها. وقد احتدم الخلاف بين هاتين المجموعتين لأنَّ كلاً من وزير الشؤون الاقتصاديّة ورئيس مصرف الأعمال اضطرا إلى مواجهة فرص استثمار محدودة، فانتهى الاثنان

(23) Hale, op. cit., p.56.

معاً في متابعتهما للمشاريع نفسها. وقد حُلَّ الصراع عندما تدخَّل مصطفى كمال وعمل على تعيين جلال وزيراً للشؤون الاقتصاديّة. وتمَّ اتِّباع سياسة أكثر ليبرالية عندما عُزل عصمت إينونو واستبدل بجلال بايار عام 1937، إلاَّ أنَّه ومنذ عام 1939 سيطرت مقاربة إينونو الأكثر دَوْلانية مرَّة جديدة.

وفي ظلِّ الخطَّة الخمسيّة تمَّ تأسيس شركَتَي استثمار ماليّ كبيرتين: البنك السومري المسؤول عن الصناعة عام 1933، والبنك الحتي المسؤول عن المناجم عام 1935. وقد وُضعت معظم المؤسَّسات الاقتصاديّة المملوكة من قِبَل الدولة تحت مظلّة هاتين الشركتين المهيمنتين. وقد تمَّ إعطاؤهما كلَّ أنواع الامتيازات. فقد سُمح لهما، ومن بين أشياء أخرى، بالاستدانة من المصرف المركزي بفائدة واحد بالمئة. وقد نَظَّم عملياتهما قانون صدر عام 1938. نظريّاً، كان من المفترض على المؤسَّسات الاقتصاديّة للدولة، كما كان يطلق عليها، أن تعمل بطريقة مشابهة للأعمال العاديّة مع أكبر قدر ممكن من الاستقلالية. إلاَّ أنَّه في الواقع، كانت قراراتها تتأثَّر وبقوّة بالاعتبارات السياسيّة، التي غالباً ما كانت غيرَ عقلانية من وجهة النظر التجاريّة البحتة. وعلى الرغم من الانتقادات القاسية لإسهامات القطاع الاقتصادي التركي التابع للدولة في خلال العقود الماضية، إلاَّ أنَّه ينبغي أن نشير أيضاً إلى أنَّ جيلاً جديداً بأكمله من المديرين والمهندسين، الذين لعبوا لاحقاً دوراً هامّاً في تطوُّر الصناعة الخاصة، قد تدرَّبوا على أعمالهم في المؤسسات الاقتصاديّة للدولة.

لقد تدخلت الدولة أيضاً في القطاع الزراعي. وقد كُلِّف المصرف الزراعي عام 1932، بضبط الأسعار عن طريق تخزين وبيع المواد الزراعيّة، وقد انتقلت هذه المسؤوليّة عام 1938 إلى مكتب محاصيل الأرض (طوبراق محصولري أوفيسي).

وفي خلال النصف الثاني من ثلاثينيات القرن، كان هناك تزايد ثابت في إجماليّ الناتج القومي العام لتركيا بالتزامن مع تعافي الاقتصاد العالمي. وتعافت التجارة أيضاً، على الرغم من أنَّ معظمها الآن أصبح يتمُّ من خلال اتفاقيّات ثنائيّة بين الحكومات. كان حوالى 50 بالمئة من تجارة تركيا في سنوات ما قبل الحرب العالميّة الثانية مع ألمانيا أو حلفائها، ما أعطى مجالاً أوسع لهذا النوع من التجارة عوضاً عن الاقتصاديات الغربية الأكثر ليبرالية. ومع ذلك، فإنَّ الاقتصاد كان ما يزال في وضعيّة حسّاسة عندما وقعت الحرب العالميّة الثانية.

وكما سنرى، تمكّنت تركيا من البقاء على الحياد وظلّت بعيدةً عن الحرب حتى نهايتها، ولكن وكي تتمكّن من القيام بذلك، قامت بزيادة عدد جيشها من نحو 120,000 في زمن السلام إلى 1.5 مليون جندي (ومن دون التعبئة العامّة الرسميّة). وقد سبَّب إطعام وتجهيز هذا الجيش ضغوطات اقتصاديّة هائلة. وارتفعت حصّة وزارة الدفاع من الموازنة الوطنيّة من 30 إلى 50 بالمئة. في الأساس، لم يكن أمام الحكومة من خيار سوى تمويل هذه المصروفات عن طريق زيادة الضرائب وطبع الأموال من قِبَل المصرف المركزي، ما أدّى إلى زيادة التضخُّم. وارتفع مؤشّر أسعار السلع الاستهلاكية الرسمي من 100 إلى 459 في خلال الحرب[24]، من دون الأخذ بعين الاعتبار لأسعار السوق السوداء. وقدَّمت الحرب الفرصة المناسبة لموجة جديدة من تدخُّل الدولة في كلّ القطاعات الاقتصاديّة، والتي أُعطيت شرعيّة بواسطة «قانون الدفاع الوطني» (مللي قارونما قانونو) الذي صدر في كانون الثاني/ يناير 1940، وأعطى الحكومة سلطات غير محدودة تقريباً لتثبيت الأسعار، ومصادرة موادّ وحتى فرض أعمال السخرة. وقد اُسْتُخدمت أعمال السخرة بشكل واسع في خلال الحرب، وخاصّة في صناعة المناجم.

وأدّت حقيقة استخدام الحكومة لسلطاتها في محاربة التضخُّم بتثبيت الأسعار في مستويات متدنية غير واقعيّة، بينما تشجِّع على التضخُّم عبر سياساتها الماليّة، إلى ازدهار اقتصاد السوق السوداء، حيث أصبحت المنتجات المتوفِّرة عبر قنوات البيع المعتادة أقلّ وأقلّ. وفي النصف الثاني من الحرب استجابت الحكومة لهذه الحقيقة وتخلّت بطريقة أو بأخرى عن عملية ضبط الأسعار بين سنوات 1942 و1944. وانخفض بقوة إجماليُّ الناتج المحليّ في خلال الحرب، بعد أن كان يرتفع بثبات في خلال النصف الأخير من ثلاثينيات القرن. ولم يصل إلى المستوى الذي بلغه عام 1939 مجدداً حتى عام 1950. وانخفض مستوى المعيشة أيضاً ولم يتعافَ حتى أوائل خمسينيات القرن.

وبينما كانت الحرب تعني انخفاضاً حاداً في مستوى معيشة الأكثريّة الساحقة من المواطنين الأتراك، كان هناك استثناءات. لقد أعطت السوق السوداء من جهة، والتدخُّل الواسع للحكومة من جهة أخرى، أولئك الذين كانوا في وضع يسمح لهم

(24) Hale, op. cit., p.69

باستغلالهما (كبار المزارعين، المستوردون والتجّار والموظفون الرسميون الذين كانوا يقومون بتدبير العقود الحكومية والرُّخَص) فرصاً كبيرة للربح. لقد كان هناك استياء كبير من أثرياء الحرب هؤلاء، وتدخَّلت الحكومة بإصدارها «ضريبة الثروة» في تشرين الثاني/نوفمبر 1942. إلاّ أنَّ الطريقة التي تمَّ بها تطبيق هذا القانون كانت مخزية. كانت اللجان المؤلَّفة من موظَّفي الحكومة المحليّة الرسميين وممثلي المجالس المحليّة وغرفة الصناعة تقوم بتقدير الضريبة. لم يكن هناك نسبة ثابتة. وكانت النتيجة أنَّ هذه الضريبة كانت تُدفع بالكامل تقريباً من قِبَل التجّار في المدن الكبرى، وبالأخص إستانبول، وأنَّ الجماعات غير الإسلامية الصغيرة، والتي كانت تدفع نسباً أعلى عشر مرات من تلك التي يدفعها المسلمون، كان تدفع 55 بالمئة من مجمل عائدات هذه الضريبة. إضافة إلى ذلك، لم يكن مسموحاً لغير المسلمين بتقسيط مدفوعاتهم فكانوا يضطرون نتيجة لذلك إلى بيع أعمالهم أو ممتلكاتهم إلى رجال أعمال مسلمين ليتمكّنوا من دفع الضريبة. وأولئك الذين لم يكن بإمكانهم الدفع كانوا يُنْفَوْن أو يُحكمون بأعمال السخرة. وقد تمَّ سحب ضريبة الثروة في آذار/مارس 1944، تحت ضغط الانتقادات الموجهة من بريطانيا والولايات المتحدة، إلاّ أنّه حينها كانت ثقة الأقليّات بالدولة التركيّة قد تضررت بشكل لا يمكن إصلاحه[25].

وبعد خمسة أشهر من صدور ضريبة الثروة تمَّ اعتماد ضريبة على المنتجات الزراعية، وذلك لاقتطاع جزء من الثروة الجديدة (والتي كانت تتجمّع في أيدي كبار ملاّكي الأراضي في الضواحي) إلاّ أنَّ مراكز القوة في الضواحي قد أدَّت إلى فشل هذه الضريبة (التي هي في الواقع عودة إلى ضريبة العُشْر التي أُلغيت عام 1925) في جمع الأرباح الزائدة من كبار المزارعين، وجعلتها تقع بشكل قوي نسبيّاً على مورد رزق صغار المزارعين الذين كان مستوى حياتهم في الأساس متدنياً ومتراجعاً.

وعلى الرغم من عدم توفُّر إحصائيّات يمكن الاعتماد عليها، إلاّ أنّه كان

(25) وللاطلاع على مناقشة جيدة حديثة وتعتمد على كلّ الأدبيات الموجودة لضريبة الثروة، راجع:
Rifat N. Bali (1999) *Bir Türkleştirme serüveni (1923-1945): Cumhuriyet yillarinda Türkiye Yahudileri*, Istanbul: İletişim, p.424 ff.

هناك على الأرجح، في أوائل الخمسينيات، نقصٌ في قوّة العمل في المدن والضواحي على السواء. وسوف يتحول انتشار البطالة إلى كارثة في تركيا في السنوات الأخيرة، ولكن ليس الآن. وبحسب القوانين الاقتصاديّة، فقوّة العمل يجب أن تكون في وضع جيد للمطالبة برفع الأجور وتحسين شروط العمل. إلاّ أنَّ العكس، كان صحيحاً. وعلى خطِّ تقاليد الأتراك الشبان وقفت الدولة الكمالية إلى جانب التجّار ورجال الأعمال، الذين رأت فيهم الحُماة التقليديين للمجتمع الحديث والجديد، وقمعت الحركة العمّالية. لقد كان قانون العمل الصادر عام 1936 نسخة طبق الأصل عن القانون الفاشي الإيطالي، وبينما أعطى هذا القانون بعض الضمانات لعمّال الصناعة، ووعد العمّال ببعض أشكال التأمين (وقد بدأ هذا التوجه فعلياً عام 1946)، إلا أنه حظر أيضاً تشكيل النقابات العمالية واللجوء إلى الإضرابات. وعندما صدر قانون النقابات العمالية عام 1947، فإنَّه أيضاً لم يسمح بالاضرابات. وقد انخفضت الرواتب الفعليّة في الصناعة التركيّة في خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

العلاقات الخارجيّة

يمكن وصف السياسة الخارجيّة للجمهوريّة التركيّة في خلال الفترة من عام 1923 إلى عام 1945 بأنَّها كانت حذرة، واقعية، وهدفت بشكل عامّ إلى الحفاظ على الوضع القائم وعلى الانتصار الذي تمَّ إحرازه بصعوبة عام 1923. وكانت علاقاتها مع ديمقراطيات العالم الغربي، وحتى نهاية عشرينيات القرن، ما تزال متوترة بعد معاهدة لوزان، إذ إنَّ عدداً من المشاكل لم تكن قد حُلَّت بعد. وكان أكثرها أهمِّيّة النزاع مع بريطانيا حول المَوْصِل، وهي مقاطعة غنيّة بالنفط، ومأهولة وبشكل واسع من قبل الأكراد، مع أقليّات عربيّة وتركيّة. لقد احتلّ الجيش البريطاني المَوْصِل بعد هدنة عام 1918 ولذا ضمَّها الأتراك إلى المناطق التي طالبوا باستقلالها في «الميثاق الوطني». أصرَّ البريطانيون، في مفاوضات عامي 1923 و1924، على ضمّ الموصل إلى العراق، رافضين الاقتراح التركي باللجوء إلى الاستفتاء. وعندما لم يتمكَّن الطرفان من الاتفاق، رُفعت القضية إلى عصبة الأمم في جنيف، التي لم تكن تركيا عضواً فيها بعد. ابتدأت العصبة بمناقشة القضية في أيلول/سبتبمر 1924. وفي الوقت نفسه كانت هناك مناوشات بين القوات التركيّة

والبريطانية في شمال المقاطعة، وفي التاسع من تشرين الأول/أكتوبر وجَّهت الحكومة البريطانية إنذاراً طالبت فيه بانسحاب القوات التركيّة. تراجعت تركيا وأُقيمت حدود مؤقَّتة. وفي العام التالي في أيلول/سبتمبر 1925، قامت لجنة من عصبة الأمم بالتحقيق في الوضع على الأرض، وأعلنت، وبشكل لم يفاجىء أحداً على الإطلاق، أنَّها تفضل ضمّ الموصل إلى العراق. واتّخذت عصبة الأمم قراراً بهذا الشأن في كانون الأول/ديسمبر 1925، وفي حزيران/يونيو عام 1926 قبلت تركيا رسميّاً بهذا القرار. وحصلت في المقابل على عشرة بالمئة من عائدات نفط المقاطعة لمدة 25 عاماً. ثم تخلَّت تركيا عن هذا الحق في مقابل 700,000 جنيه استرليني حصلت عليها من بريطانيا.

كانت المشكلة الأساسية بين تركيا وفرنسا هي دفع الدَّيْن العامّ العثماني، حيث كانت فرنسا أكبر المساهمين فيه على الإطلاق قبل الحرب. وتمَّ التوصُّل في عام 1928 إلى تسوية حول الجزء من الدين الذي تتحمَّله تركيا، إلاَّ أنَّ الأزمة الاقتصاديّة العالميّة أدَّت إلى توقُّف الدفعات عام 1930. وبعد مفاوضات مطوّلة، تمَّت إعادة جَدْوَلة الدين في عام 1933 بشروط أفضل لصالح تركيا.

وبمعزل عن هذه المشاحنات الدبلوماسية الأساسية، كان هناك، في السنوات الأولى بعد لوزان، سخط مستمرّ بين تركيا والقوى العظمى. كانت تركيا محقَّة في التأكيد على حقِّها في سيادتها الكاملة، بينما أظهرت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا أنَّهما تواجهان صعوبة في التخلّي عن عاداتهما القديمة التي اكتسبتاها من خلال نظام الامتيازات. ونشأت خلافات حول رفض القوى الأوروبية نقل سفاراتها إلى أنقرة، وحول وصاية وزارة التربية والتعليم التركيّة على مدارس الإرساليّات، وحول درجة استقلالية بعثة المضايق الدولية التي تأسست في لوزان للإشراف على عمليات النقل البحري عبر البوسفور والدردنيل، وحول الخاصّيّة فوق القوميّة للبطريرك الأرثوذكسي في إستانبول. وقد حُلّت كلُّ هذه المسائل في النهاية بما يرضي تركيا.

كما شهدت أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن تحسُّناً تدريجيّاً في علاقات تركيا مع جيرانها. وتمَّ عقد معاهدة عدم اعتداء مع إيطاليا عام 1928، وتمَّت المصالحة مع اليونان جزئيّاً عبر المساعي الدبلوماسية الإيطالية. وفي تشرين

الأول/أكتوبر 1930، تمَّ توقيع معاهدة صداقة مع اليونان، كان الدافع إليها هو الخوف المشترك من سياسة بلغاريا التوسّعية. وبعد عدد من المؤتمرات البلقانية، وُضع الميثاق البلقاني عام 1934 بعضوية كلٍّ من اليونان، يوغوسلافيا، رومانيا وتركيا. وفي عام 1937 ربط ميثاق سدآباد تركيا مع جيرانها في الشرق، العراق، إيران وأفغانستان، بطريقة مشابهة.

وفي خلال مرحلة ما بعد حرب الاستقلال، وبينما كان عدم الثقة مع الغرب ما يزال قائماً، كان حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركيّة هو الحفاظ على علاقات جيّدة مع الاتحاد السوفياتي. واستمرَّت في ثلاثينيات القرن العشرين العلاقات الممتازة مع الاتحاد السوفياتي (تمَّ توقيع معاهدة صداقة مدتها عشر سنوات عام 1935) إلاّ أنّها لم تَعُد الدعامة الوحيدة للسياسة الخارجية التركيّة. فإلى جانب تقارب تركيا مع جيرانها تحسَّنت علاقاتها مع القوى الغربية بشكل ملحوظ. وقام هذا التحسن على حقيقة أنَّ تركيا كانت إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا، تدعم الآن وبشكل واضح الوضع القائم، وترفض طموحات القوى «التعديلية» مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، التي أرادت إعادة رسم خريطة أوروبا. وعلى الرغم من ذلك فقد حافظت تركيا على علاقات جيدة مع ألمانيا الهتلرية، إلاَّ أنَّها رأت في سياسة إيطاليا التوسُّعية في شرقيّ البحر الأبيض المتوسط خطراً عظيماً.

وحقيقة أنَّ حليفها، الاتحاد السوفياتي، قد انضم أيضاً إلى المعسكر المعادي للتعديليين، سهَّل عملية تقارب تركيا مع الغرب. وانضمَّت تركيا في عام 1932 إلى عصبة الأمم. وأرسلت في نيسان/أبريل 1936، مذكُرة إلى الموقّعين على معاهدة لوزان، طالبت فيها بتغيير وضع المضايق اللاعسكري، على ضوء الوضع الدولي المتفاقم، وحصلت على جلسة استماع متعاطفة. وعُقد مؤتمر في مونرو استعادت تركيا بموجب المعاهدة الناتجة عنه، سيطرتها الكاملة على المضايق. وتمَّ إلغاء لجنة المضايق. ووافقت جميع الأطراف على عدد من القيود حول مرور السفن الحربيّة عبر المضايق، إلاَّ أنَّ حركة الملاحة التجارية سوف تكون حرّة لدولٍ ليست في حالة حرب مع تركيا نفسها.

كانت المسألة الوحيدة التي حصل فيها تصادم بين تركيا وفرنسا في ثلاثينيات القرن، تتعلق بسنجق الإسكندرون، وهي المنطقة المختلطة إثنيّاً بامتياز والمعروفة

من قِبَل الأتراك القوميين بـ «حتّي» (أرض الحثيين، الذين وللتذكير كانوا يُعتبرون أتراكاً أصليين في ذلك الوقت) وتتضمَّن مدينتي أنطاكية والإسكندرون. وبقيت هذه المنطقة في الاتفاقية الفرنسية التركيّة عام 1921 وفي لوزان خارج حدود الدولة التركيّة الجديدة، إلاّ أنَّ الاستقلالية الثقافية امتدّت لتطال سكّان هذه المنطقة من الأتراك، الذين كانت لهم روابط عميقة مع تركيا وتابعوا عن كَثَب التطوُّرات في تركيا. وقد تمَّ تأسيس حزب الشعب الحتّي (حتّي خلق فرقاسى) وقد تبنَّى بعض الأشياء مثل إصلاحات «القبعة» و«الأبجدية».

أعلنت فرنسا في أيلول/ سبتمبر 1936 منح الاستقلال لسوريا وأنَّها تنوي ضمَّ حتّي للدولة السورية الجديدة. إلاّ أنَّ هذا لم يكن مقبولاً من الجماعة التركيّة. وقد عُرضت المسألة على عصبة الأمم، التي أرسلت بعثة إلى المنطقة في كانون الثاني/ يناير 1937. واستنتجت البعثة أنَّ الأتراك يشكّلون الأكثريّة. وتوسَّطت بريطانيا الآن، الحريصة على تجنب شقاق بين فرنسا وتركيا نظراً للخطر الإيطالي، وتمَّ التوصُّل إلى اتفاق أصبحت حتّي بموجبه «كياناً مستقلاً»، تمثّله سوريا في القضايا الخارجيّة. ووضعت لجنة من المحامين الدوليّين دستوراً له وأُجريت الانتخابات في نيسان/ أبريل 1938. وحدثت في خلال الانتخابات أعمال شغب دموية في كل أنحاء السنجق، ما أدّى إلى إلغاء الانتخابات. وأصبح الوضع الدولي الآن خطيراً جدّاً لدرجة أنَّ فرنسا أصبحت جاهزة للتفاهم مع تركيا وضمان دعمها ضدَّ ألمانيا النازية وإيطاليا بأي ثمن تقريباً. وفي تموز/ يوليو، جرت انتخابات جديدة بإشراف لجنة عسكرية فرنسية تركية أدَّت إلى فوز أكثرية تركية هزيلة بـ 22 من أصل 40 مقعداً في البرلمان. وفي أولى جلسات البرلمان الجديد، أُعلن استقلال جمهورية حتّي. وبعد عام بالتمام تقريباً في 29 تموز/ يوليو 1939، أعلن البرلمان وحدة هذه الدولة مع تركيا ـ على الرغم من غضب السوريين الشديد، الذين ما زالوا إلى اليوم يعتبرون هذه المنطقة سورية في خرائطهم.

تركيا في الحرب العالميّة الثانية

بقي الاعتداء المحتمل من قبل إيطاليا يشكّل الاهتمام الرئيسي للقيادة التركيّة في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وازداد هذا القلق بعد احتلال إيطاليا لألبانيا في نيسان/ أبريل عام 1939، الذي جعل كلاً من تركيا، فرنسا وبريطانيا أكثر تقارباً.

جرت محادثات حول معاهدة دفاع مشترك بين تركيا، فرنسا وبريطانيا طوال عام 1939. واستمرَّت بشكل بطيء بسبب مطالبة تركية بكميات كبيرة من المساعدات العسكريّة والمالية نظراً لضعفها ولأنها كانت مصمِّمة على استبعاد أية إمكانية لتورُّطها في حرب ضدَّ الاتحاد السوفياتي. كانت الحكومة التركيّة تأمل كثيراً ضمَّ السوفيات إلى التحالف. وجاء الإعلان المفاجىء لميثاق مولوتوف ـ ريبانتروب في آب/ أغسطس 1939، والذي قُسِّمَت بموجبه أوروبا الشرقية بين ألمانيا الهتلرية وروسيا الستالينية، بمثابة صدمة هائلة لأنقرة. لقد أصبحت فرنسا وبريطانيا الآن أكثر تلهُّفاً لضمان الدعم التركي، وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر تمَّ توقيع المعاهدة الأنغلو ـ فرنكو ـ تركية للدعم المشترك. ومعها أخذ الأتراك معظم ما يريدونه. لقد مُنِحوا قرضاً بستة عشر مليون جنيه استرليني ذهباً واعتماداً ماليّاً بقيمة 25 مليون جنيه استرليني لشراء معدات عسكرية. وفي بروتوكول منفصل ملحق بالمعاهدة، أُعفيت تركيا من أي التزام قد يتضمن توريطها في حرب مع الاتحاد السوفياتي[26].

ونصَّت المعاهدة على تعاون تركيا الفعّال مع فرنسا وبريطانيا في حال وقوع عمل عدواني من قِبَل قوّة أوروبية تؤدّي إلى حرب في البحر الأبيض المتوسط (وهذا ما يعكس وبشكل واضح الأهمّية المرتبطة بالخطر الإيطالي). وحدث ما يمكن أن يجرَّ تركيا إلى الحرب بعدما أعلنت إيطاليا الحرب على كل من فرنسا وبريطانيا في العاشر من حزيران/ يونيو 1940. إلاَّ أنَّ انهيار فرنسا في حينه، قد غيّر وبشكل دراماتيكي ميزان القوى، وعلى الرغم من التزامات تركيا، فإنَّها قد كرّست كلَّ جهودها للبقاء خارج الحرب، متَّخذة من البروتوكول المنفصل ذريعة لذلك. وقد رأت الحكومة البريطانية في تركيا مصدراً قيمّاً للقوة البشرية ومارست ضغوطاً لدفعها إلى دخول الحرب، إلاَّ أنَّ تركيا قاومت ولم يكن أمام بريطانيا من خيار سوى القبول. وبعد احتلال ألمانيا لليونان ووقوف بلغاريا إلى جانب دول المحور عام 1941، وصلت الحرب إلى حدود تركيا. وكنتيجة لذلك، عُقِدت في حزيران/ يونيو 1941، وبالتزامن تقريباً مع الاحتلال الألماني للاتحاد السوفياتي، معاهدة

(26) Deringil, op. cit., p.191 (text of the second protocol added to the «trealy of mutual assistance»).

صداقة مع ألمانيا. وفي خلال السنة والنصف سنة التالية، وهي فترة التوسُّع الألماني العظيم، حافظت تركيا على وضع حياديّ متردِّد، ودافعت عن موقفها أمام الحكومة البريطانية متحجِّجة بنقص التحضيرات والحاجة إلى المعدّات.

ازداد ضغط الحلفاء تدريجيّاً على تركيا، بعد خسارة الألمان في ستالينغراد (تشرين الثاني/نوفمبر 1942) إلاّ أنَّها كانت ما تزال معرَّضة جدّاً لهجوم ألماني. لقد تغيرت متطلبات الحلفاء من تركيا الآن، إذ أصبحوا ينظرون إليها كقاعدة متقدمة لجيوش الحلفاء وطائراتهم بدلاً من كونها مصدراً للقوة البشرية، إلاّ أنَّ الألمان هدَّدوا بأنَّ مجرد وصول طائرة مقاتلة واحدة للحلفاء سوف تعني الحرب. وفي كانون الثاني/يناير 1943، توصَّل تشرشل وإينونو إلى اتفاقية حول برنامج التحضير لوصول طائرات الحلفاء، إلاّ أنَّ التحضيرات تعرّضت للتخريب لاحقاً وأُبطئ بناء المنشآت بشكل متعمَّد من قبل الأتراك[27]. وتزايدت الضغوطات أكثر في مؤتمرٍ ضمّ إينونو، تشرشل وروزفلت في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر 1943. كان الحلفاء حالياً يمسكون وبوضوح بالورقة الرابحة وقد نبَّهوا إلى أنَّه، إذا بقيت تركيا خارج الحرب لمدّة أطول، فإنَّها تخاطر بتعرُّضها لعزلة كاملة بعد الحرب. كان التهديد الضمني بأنَّه سيكون على تركيا مواجهة الجيش الأحمر وأيّة مطالب يمكن أن يفرضها ستالين بمفرده. وأخيراً قبل إينونو الآن أن تشارك تركيا مشاركة فعّالة في الحرب إلى جانب الحلفاء، إلاّ أنَّه طالب بمخطَّط شامل لحملة من قبل الحلفاء لإخضاع البلقان أولاً. كان هذا خدعة بارعة لأنَّ قوى الحلفاء كانت على خلاف واسع حول الرغبة في حملة على البلقان، كان ستالين يعارض أيَّ تدخُّل بريطاني أو أميركي في المنطقة وكان الأميركيون يميلون للاستماع إليه.

استمرَّ الأتراك، في خلال عام 1944 بالتأجيل، على الرغم من أنَّهم قد قطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع ألمانيا في آب/أغسطس. وقد دفع موقفهم البريطانيين والأميركيين إلى الإصغاء بشكل أكثر تعاطفاً مع المطالب السوفياتية. ثم وافق الأتراك، في مؤتمر يالطا في شباط/فبراير 1945، على تغييرات مستقبلية في مواقفهم في مؤتمر مونرو. وبعد ذلك بوقت قصير، في 23 شباط/فبراير 1945، أعلنت تركيا رسمياً الحرب على ألمانيا كي تتأهَّل كعضو مؤسس للأمم المتحدة.

---

(27) Deringil, op. cit., p.149.

كان هذا عملاً رمزيّاً بشكل تامّ ولم تطلق أية طلقة من قبل الجنود الأتراك في خلال الحرب العالميّة الثانية.

وأُبقيت في خلال الحرب كلٌ من السياسة المحلية والصحافة تحت السيطرة المحكمة وتمَّ تضليلهما معاً في مسعى تركيا للبقاء في خارج الصراع. وعندما بدا أنَّ ألمانيا قد أوشكت على هزيمة السوفيات، كان هناك انبعاث جديد للدعاية المؤيّدة لتوركيا. لقد تمَّ تأسيس لجنة مؤيِّدة للتوركية في تموز/يوليو 1941 بتشجيع من الألمان، وقام عدد من الضباط الأتراك بجولة على الجبهة الشرقية بدعوة من الألمان وأُدخل بعض المؤيدين للحركة التوركية في الحكومة ـ كلُّ هذا كنوع من سياسة التأمين في حال حدوث انتصار ألماني. وعندما أصبحت الهزيمة الوشيكة للألمان واضحة، في أيار/مايو 1944، تمَّ كبت المنظمات المؤيدة للتوركية.

غالباً ما تمَّ النظر إلى سياسات تركيا في خلال الحرب على أنَّها غير أخلاقية، وأنَّها قد نكثت بمعاهدة عام 1939. وقد تأذَّت السمعة الدولية للبلد، إلاَّ أنَّ البقاء خارج الحرب كان نجاحاً مذهلاً في أعين السياسيّين من أمثال إينونو ووزراء خارجيته المتعاقبين (أولاً شكرو سراج أوغلو، ثم نومان مانامنجي أوغلو، ثم سراج أوغلو من جديد)، الذين كانوا ما زالوا يتذكَّرون بوضوح الطريقة التي سمحت بها الإمبراطورية العثمانية لنفسها بأن تُستخدم كأداة من قِبَل الألمان في خلال الحرب العالميّة الأولى، والكوارث التي جرّها هذا العمل على وطنهم.

الفصل الثاني عشر

الانتقال إلى الديمقراطيّة
(1945-1950)

تعرّضت تركيا، في خلال بضع سنوات بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، إلى تغييرات أساسية طالت نظامها السياسيّ، سياساتها الاقتصاديّة وعلاقاتها الخارجية. وسأعالج في هذا الفصل العوامل التي تقف خلف هذا التغيير والطريقة التي جاء بها.

الضغوطات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة للتغيير

لقد أصبحت حكومة عصمت باشا إينونو، مع نهاية الحرب العالميّة الثانية، غير شعبيّة إلى حدٍّ كبير، لا بل مكروهة من قِبَل الأكثرية الساحقة من السكّان الأتراك لأسباب متعدِّدة. وفي تحليلنا لهذا الاستياء، ينبغي أن نفصل بين جماهير السكّان (المزارعين، والعمّال الصناعيين)، وبين عناصر التحالف التي بنى عليها الكماليون نظامهم (الضباط والإداريين، التجّار المسلمين في المدن وملاّكي الأراضي في الضواحي).

لم يكن النظام شعبيّاً على الإطلاق بين الجماهير. فصغار المزارعين في الضواحي، والذين كانوا في ذلك الوقت ما زالوا يشكّلون حوالى 80 بالمئة من مجموع السكّان، لم يشهدوا أيَّ تحسُّن هامّ في مستوى معيشتهم، وفي الرعاية الصحية، التربية والتعليم أو الاتصالات. وإذا أخذنا شيئاً مثل استخدام الكهرباء كتعبير عن الحداثة، نلاحظ أنَّ عدد القرى التي وصلتها الكهرباء كان عشرة، أي

0,025 بالمئة من بين 40,000 قرية تركية![1] وبينما ازداد الإنتاج الإجمالي للكهرباء عشرة أضعاف بين سنة 1923 وسنة 1943، فإنّها كانت ما تزال ظاهرة للحياة المدينية، حيث كان لتركيا ما مجموعه الإجمالي تسعة أميال من خطوط التزويد بالطاقة في السنوات الأخيرة. ومن بين القدرة الإنتاجية الشاملة المقدَّرة بـ 107,000 كيلو واط عام 1945، كان 83,000 كيلو واط منها يذهب إلى إستانبول، وأنقرة وإزمير. ومع ذلك، لقد كان على الباصات الكهربائية في أنقرة أن تتوقف عندما تُضاء الأنوار[2].

من جهة أخرى، كانت الخاصّيّة الوحيدة للدولة الحديثة التي أصبح القرويون معتادين عليها في خلال الخمسة والعشرين عاماً من الحكم الكمالي هي السيطرة الفعّالة للحكومة المركزية على الضواحي. لقد أصبح رجال الأمن (الجندرمة) وجامعو الضرائب مرهوبين أكثر ومكروهين أكثر من ذي قبل. وأصبح الاستياء من الدولة، وهو بحدِّ ذاته من المظاهر التقليدية للحياة في الريف، أكثر حدّة بسبب أنَّ الدولة قد أصبحت أكثر فاعلية وحضوراً. وقد تفاقمت هذه المظاهر أيضاً بسبب أنَّ سياسات الدولة العلمانية، وخاصّة كَبْتَ التعبير عن المعتقدات الشعبية، قد قطعت أكثر الروابط الأيديولوجية أهمّيّة بين الدولة ومواطنيها.

كان العمال الصناعيون ما يزالون أقلّيّة صغيرة جدّاً في المجتمع التركي، حوالى 330,000 من عدد سكّان يبلغ حوالى 20 مليوناً، إلاّ أنَّ العدد الفعلي يعتمد على ما نفهمه من كلمة «صناعي»؛ إنَّ العدد الذي ذكرناه يتضمَّن الكثير ممَّن هم فعلاً مستخدمون في الإنتاج الحرفي[3]. لقد كان وضعهم الاجتماعي ـ الاقتصادي ضعيفاً. وحتى حزيران/يونيو 1945، كانت التنظيمات قائمة على الطبقات،

(1) Hakki Devrim, et al. (ed.) (1974) *Türkiye 1923-1973 ansiklopedisi*, Istanbul: Kaynak, vol. 2, p.583. Ten years later the number was 216 (ibid., vol. 3, p.962).

(2) Max Weston Thornburg (1949) *Turkey: an economic appraisal*, New York: Twentieth Century Fund, p.133.

(3) يبين إحصاء عام 1950 الصناعي أنَّ المجموع العامّ لعدد الأشخاص العاملين كان 353,994 في 98,828 مؤسسة صناعية، إلاّ أنَّ 96,626 من بينها كانت صغيرة وتستخدم أقل من قوة عشرة أحصنة ميكانيكية (ما يوازي ضوء دراجة نارية).
Richard D. Robinson (1963) *The first Turkish republic: a case study in national development*, Cambridge MA: Harvard University Press, p.136.

والنقابات العمالية منظوراً إليها كذلك، كانت ما تزال محظورة في تركيا، وكذلك كانت الإضرابات. وقد انهارت القدرة الشرائية للعمّال، مثل باقي الفئات التي تعتمد على رواتبها، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في خلال الحرب.

لم يكن استياء جماهير السكّان بالشيء الجديد وما كان يمكن أن يؤدّي بحدّ ذاته إلى أيّ تغيير سياسيّ. إلاّ أنَّ الأكثر أهمّيّة من هذه الزاوية كان حقيقة أنَّ حكومة إينونو قد خسرت دعم عناصر مهمّة من «تحالف الأتراك الشبان» التي قامت عليها الحركة الكمالية. لقد واجهت الحكومة، في خلال الحرب، الحاجة إلى إطعام جيش كبير وتجهيزه، وقد دفعت لتأمين هذه الحاجيات عن طريق جعل المصرف المركزي يطبع الأموال، فشجّعت بذلك التضخُمَ. وقد حاولت، من جهة أخرى، أن تخفِّف الآثار الاجتماعية لهذه السياسة عبر تحديد الأسعار وفرض ضرائب عقابية على الأرباح الزائدة من خلال ضريبة الثروة والضريبة على المحاصيل الزراعية. لقد أدّى التضخُم إلى انخفاض حادّ في القدرة الشرائية لموظّفي الدولة، الذين كان عددهم يبلغ 220,000 موظّف. وكان الانخفاض عند المراتب الدنيا من موظّفي الدولة حوالى الثُلُث؛ أمّا بالنسبة لقدامى الموظفين فقد وصل الانخفاض إلى الثُلُثين، ما أدّى إلى اضطرابات في داخل الإدارة[4].

وعلى الرغم من أنَّ الضحايا الأساسيين لضريبة الثروة عام 1942 كانوا من بين رجال الأعمال غير المسلمين، إلاّ أنَّ هذه الضريبة قد سبَّبت اضطراباً للبورجوازية التركيّة بشكل عامّ وأثارت شكوكها. لقد أظهرت أنَّ النظام الكمالي، المسيطَر عليه كما هو الحال من قبل البيروقراطيين والجيش، لم يكن داعماً، يُعتمد عليه بالكامل، لمصالح هذه المجموعة، التي أظهرت هذه الضريبة نقطة ضعفها الأساسية. لقد أصبح الآن وضع البورجوازية المحلّيّة التي كان نموُّها أولوّيةً أساسيّةً بالنسبة للاتحاديين والكماليين على السواء، قويّاً جدّاً لدرجة أنَّها لم تعد مستعدة لقبول وضعها الجديد، الذي وعلى الرغم من محافظته على امتيازاتها إلاّ أنّه حوّلها إلى طبقة لا سلطة سياسيّة لها وتعتمد أساسيّاً على الآخرين.

(4) يقدم تانر تيمور تحليلاً هامّاً للتوتُّرات التي أوجدت نفوراً في داخل لجنة الاتّحاد والترقّي في كتابه:
Taner Timur (1991) *Türkiye'de çok partili hayata geçiş*, Istanbul: İletişim, p.20 ff.

كان كبار ملاّكي الأراضي عنصراً أساسيّاً في «تحالف الأتراك الشبان» منذ الحرب العالميّة الأولى، إلاّ أنّهم غضبوا من سياسة الحكومة القائمة على تخفيضٍ زائدٍ لأسعار المحاصيل الزراعيّة لمحاربة التضخُّم في خلال الحرب، ومن «الضريبة على المحاصيل الزراعيّة» وخاصّة أيضاً من إصدار وثيقة توزيع الأراضي «قانون إعطاء أرض إلى المزارعين» في كانون الثاني/يناير 1945. وقد لعبت هذه الوثيقة الأخيرة، التي دعمها الرئيس إينونو بقوة، دوراً حاسماً في ظهور المعارضة السياسيّة في تركيا ما بعد الحرب.

انتشر الاستياء الواسع. وتوجَّه هذا السخط، بسبب تماهي حزب الشعب الجمهوري مع جهاز الدولة في ظلّ نظام الحزب ـ الواحد، نحو الحزب بقدر ما كان موجَّهاً نحو الدولة. كان إينونو مدركاً لهذه الاضطرابات، فقرَّر، متذكِّراً تجربة أتاتورك مع الحزب الحرّ عام 1930، أن يسمح بقدر من الليبرالية السياسيّة وتشكيل معارضة سياسيّة كصِمام أمان. وقد كان توجّهه وتوجُّه حكومته في هذا الاتجاه أيضاً بسبب التطوّرات الدولية.

الضغوطات الخارجيّة من أجل الديمقراطيّة

بشكل عامّ، كانت خسارة قوى المحور في الحرب العالميّة الثانية بحدّ ذاتها انتصاراً للقيم الديمقراطية. لقد برزت الولايات المتحدة الأميركية، وهي ديمقراطية رأسمالية تعدُّدية، من الحرب كقوة عالمية مسيطِرة ولم يفشل مثالها في التأثير في الكثيرين في تركيا، كما أثَّر في الدول في كلّ أنحاء العالم. وبمشاركة تركيا في نيسان/ أبريل 1945 كعضو مؤسِّس في مؤتمر سان فرنسيسكو، وفي توقيع ميثاق الأمم المتحدة، فإنَّها قد ألزمت نفسها بالمثاليّات الديمقراطيّة. إلاّ أنَّه كان هناك أسباب مباشرة تقف وراء شعور الحكومة التركيّة بضرورة الاقتراب أكثر من الغرب وخاصّةً الولايات المتحدة.

لقد شكَّلت العلاقة الحميمة مع الاتحاد السوفياتي حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركيّة في خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، إلاّ أنَّ هذه العلاقة قد ساءت أولاً بميثاق مولوتوف ـ ريبانتروب ثم لاحقاً بموقف تركيا المحايد في خلال الحرب. وقد أعلن الاتحاد السوفياتي أنّه لن يجدّد معاهدة

الصداقة مع تركيا بعد انتهائها في عام 1945، وفي حزيران/ يونيو من هذا العام، وضع مولوتوف، في محادثات مع السفير التركي، عدداً من الشروط ينبغي تحقيقها قبل توقيع معاهدة صداقة جديدة. وقد تضمَّنت هذه الشروط تصحيح الحدود بين البلدين، وإعادة المناطق في شمال شرقيّ الأناضول التي كانت روسية بين سنوات 1878 و1918، إلى الاتحاد السوفياتي، وإنشاء قوّة دفاع تركيّة - روسيّة مشتركة في منطقة البوسفور والدردنيل، من أجل حماية البحر الأسود[5].

كانت هذه الشروط، بالتأكيد، غير مقبولة بالكامل من قبل الأتراك، ولكن عندما عرض السوفيات مقترحاتهم في مؤتمر بوتسدام الداخلي للحلفاء في تموز/ يوليو، لم تُرفض مباشرة لا من قبل البريطانيين ولا الأميركيين. ذلك أنَّ سياسات تركيا في خلال الحرب لم تجعلها، قبل كلِّ شيء، محبوبة بالضبط من قبل الحلفاء الغربيين. إلاَّ أنّه تدريجيّاً، أصبحت الولايات المتحدة أكثر تعاطفاً مع الموقف التركي. فعندما قُدِّمت المطالب السوفياتية رسميّاً إلى تركيا في آب/ أغسطس 1946، نصحت الولايات المتحدة الحكومة التركيّة باتِّخاذ موقف صارم منها. وهذا ما شجّع تركيا على رفض المطالب السوفياتية، إلا أنها قامت بذلك بطريقة استرضائية، محاولة التخفيف من حِدَّة التوترات.

مع تزايد القلق من سياسات ستالين في أوروبا الشرقية، التي كانت تتصاعد مع كل نظام شيوعي يُقام هناك، بدأت الولايات المتحدة إعادة تقييم للأهمّيّة الاستراتيجية لتركيا. وعلى الرغم من أنَّ الأمم المتحدة كانت، نظريّاً، المنبر الذي تُحال إليه الخلافات الدولية، إلا أن لجوء الاتحاد السوفياتي إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن جعل العمل من خلال الأمم المتحدة مستحيلاً، فقرَّرت الولايات المتحدة العمل من جانب واحد. أطلق الرئيس ترومان، في 12 آذار/ مارس 1947، ما عُرف «بمبدأ ترومان» القائم على فكرة مساعدة الولايات المتحدة الأميركية «للدول الحرة» والدفاع عنها، وخاصّة تلك التي تهدِّد الضغوطات الخارجية وجودها، أو الأقليّات المناضلة في داخل حدودها. وكانت المناسبة لإعلان هذا

---

(5) Baskin Oran (ed.) (2002) *Türk diş politikasi: Kurtulus savaşindan bugüne olgular, belgeler, yorumlar*. Istanbul: İletişim, vol. 1 (1919-1980), p.502.

المبدأ اقتراحاً من الرئيس ترومان للكونغرس الأميركي بتقديم مساعدات عسكرية ومالية لكل من اليونان (حيث كانت الحرب الأهلية بين الشيوعيين والملكيين دائرة في ذلك الوقت) وتركيا. لقد شكَّل هذا المبدأ بداية الالتزام الأميركي بالدفاع عن الأنظمة المعادية للشيوعية في جميع أنحاء العالم. وبعد ذلك بوقت قصير، في حزيران/يونيو 1947، وُضع مشروع مارشال، القائم على الدعم المالي على نطاق هائل للدول الأوروبية لمساعدتها على إعادة بناء اقتصادياتها. وكان لهذا المشروع ثلاثة أهداف إضافية أخرى: معاونة الأوروبيين على النهوض بأنفسهم؛ الحفاظ على أسواق تصدير مربحة للصناعة الأميركية؛ والقضاء على الفقر الذي يشكل الأرضية الصالحة لانتشار الشيوعية.

لقد كان واضحاً للقيادة التركيّة أنه، ولتحقيق الاستفادة الكاملة من الدعم الأميركي السياسيّ والعسكري ومن مشروع مارشال، سيكون من المفيد لها أن تلتزم وبشكل دقيق بالمثاليّات السياسيّة والاقتصاديّة (الديمقراطية والمؤسسات الحرّة) التي يقدّرها الأميركيون. ولذا بإمكاننا القول إنَّ التغيرات السياسيّة والاقتصاديّة في تركيا بعد عام 1945 كان لها جذور محلية ودولية.

عملية نشر الديمقراطيّة

جاءت أولى الإشارات على أن الحكومة كانت تفكِّر في تغيير الاتجاه حتى قبل نهاية الحرب، وذلك عندما ركّز إينونو وبقوة على الخاصّيّة الديمقراطية البرلمانية للنظام السياسيّ التركي، في خطابه عند افتتاح السنة البرلمانية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1944. وفي 19 أيار/مايو 1945، أوضح إينونو فكرته هذه ووعد بإجراءات تجعل من النظام التركي أكثر ديمقراطية، من دون أن يوضح الآن، ما ستكون عليه هذه الإجراءات، وطرح أيضاً قانون توزيع الأراضي، الذي كان قد قُدِّم للمجلس النيابي في كانون الثاني/يناير، للمناقشة في المجلس في أيار/مايو. إذ كانت تركيا ما تزال بأكثريَّتها الساحقة أُمّة من صغار المزارعين. كانت 99.75 بالمئة من الأراضي المملوكة تتكون من مزارع تقل مساحتها عن 500 دونم (125 أكراً) من الأرض. وكانت الملكيات التي تزيد مساحتها عن 500 دونم تشكل فقط 0.01 بالمئة؛ كان معظم المزارعين يملكون أقل من 125 أكراً بكثير.

كانت هناك اختلافات مناطقية واسعة إلا أنّه في المناطق الزراعية الأكثر غنى كانت ملكية ما بين 25 و50 دونماً (6 ـ 12 أكر) تعتبر نموذجية[6]. كان للكثير من صغار المزارعين وجود هامشيّ. ولم يكن هناك ما يكفي من الأراضي المزروعة لإعالة حوالى ثلاثة ملايين عائلة فلاّحيّة، وكان امتلاك ما بين ستة واثني عشر أكر من الأرض يعني العيش على خطّ الفقر، وفي الكثير من الحالات، تحت هذا الخطّ. ونتيجةً لذلك أصبح العدد الأكبر من المزارعين ومنذ وقت طويل محاصصين وبمستوىً معيشيٍّ متدنٍ جدّاً. وكقاعدة عامّة كان كبار ملاّكي الأراضي أو الأغنياء من سكّان المدن يقدّمون للمزارعين المُعِدّات والبذور ويحصلون على نسبة ربع إلى نصف المحصول في المقابل.

كان القانون الذي تمَّ اعتماده في المجلس النيابي في أيار/مايو 1945 يهدف إلى تأمين ما يكفي من الأرض للمزارعين الذين يملكون القليل من الأرض أو لا أرضَ لهم على الإطلاق بتوزيع أراضي الدولة غير المستعمَلة، أراضي الأوقاف، الأراضي المستصلحة، الأراضي التي ليس لها مالك والأراضي المصادرة من الملاّكين الذين يملكون أكثر من 500 دونم. وبحسب المادة 17 من القانون، يمكن مصادرة حتى ثلاثة أرباع الأراضي المملوكة من قبل المزارعين الذين في عهدتهم أكثر من 200 دونم (50 أكراً) في المناطق الكثيفة السكّان. كما سيحصل المزارعون على قروض من دون فائدة لمدة عشرين عاماً.

كانت مناقشة قانون توزيع الأراضي في المجلس المناسبة الأولى لانتقاد الحكومة بشكل صريح وشديد. وقد جاءت المعارضة من أعضاء لهم ارتباطات مع ملاّكي الأراضي وكان عدنان مندريس، الذي كان هو نفسه من كبار ملاّكي الأراضي في آيدن، الناطق باسمهم. ركّزت المعارضة أوّلاً على الاعتبارات الاقتصاديّة (مدّعية أنَّ إعادة توزيع الأراضي المقترحة ستهدّد أمن المِلْكية، وستقضي على الاستثمارات وستؤدّي إلى زراعة غير فعّالة) إلاّ أنّ الطريقة الفوقيّة

(6) وقد ذُكرت هذه الأرقام في كتاب:
Kemal Karpat (1959) *Turkey's politics: the transition to a multi-party system*, Princeton: Princeton University Press, 99.
ويعطي تورنبرغ، المصدر السابق، نسباً مئوية مختلفة قليلاً: 97 بالمئة أصغر من 125 دونماً و2.3 بالمئة بين 125 و1250 دونماً.

التي عالجت بها الحكومة هذا الموضوع أدّت إلى احتجاجات حول انعدام الديمقراطية في الوطن، والتي كان مندريس مجدِّداً على رأسها.

وفي النهاية، تمّت المصادقة على المشروع بالإجماع على الرغم من النقاشات الحادّة التي رافقته - وفي هذا إشارة واضحة للنظام الذي ما يزال حزب الشعب الجمهوري مسيطراً عليه - إلاّ أنّه وبعد ذلك بوقت قصير، قدّم مندريس في السابع من حزيران/يونيو، مع ثلاثة نواب آخرين هم جلال بايار (رئيس الحكومة السابق) ورفيق كورالتان وفؤاد كوبرولو (مؤرِّخ مشهور) مذكِّرة إلى برلمان الحزب طالبوا فيها بتطبيق الدستور التركي بالكامل وترسيخ الديمقراطية. كان تقرير الأربعة هذا، كما أصبح يُطلق عليه، يهدف على ما يبدو، إلى إصلاح حزب الشعب الجمهوري وليس إلى إنشاء حزب معارض، إلاّ أنّه ومع ذلك يشير إلى بداية معارضة سياسيّة منظَّمة بعد الحرب.

رفض برلمان الحزب مقترحات الأربعة، إلاّ أنّ الأربعة أنفسهم لم يُعاقَبوا بأيّة طريقة من الطرق على تهوُّرهم. وفُسّر هذا التصرّف بشكل عامّ على أنّه إشارة على أنّ الحكومة كانت مستعدَّة للسماح ببعض التراخي في المناخ السياسيّ. وكانت هناك إشارات أخرى تصبُّ في الاتجاه نفسه. لقد بدأت بعض الصحف، وبالأخصّ جريدة الوطن الليبرالية (ذات التوجُّه الأميركي) التابعة لأحمد أمين يلمان، وجريدة الفجر اليسارية (طن) التابعة لزكريا وصبيحة سرتل، بدعم (الأربعة)، وأعطتهم مساحات على صفحاتها للتعبير عن آرائهم. وبعد مرور أسبوع على تقديم تقرير الأربعة، وعندما جرت انتخابات فرعية في إستانبول، سمحت الحكومة وللمرة الأولى بالاختيار الحرّ بين مرشَّحين مختلِفين عن حزب الشعب الجمهوري.

لقد بدأت مرحلة التعدُديّة الحزبيّة، بالتحديد، في تموز/يوليو عندما أسَّس نوري دميراي، وهو صناعي بارز من إستانبول، حزباً معارضاً هو حزب الإنماء القومي، والذي سُجِّل رسمياً في الخامس من أيلول/سبتمبر. ونصّ البرنامج السياسيّ لحزب الإنماء على الدعوة إلى تحرير الاقتصاد وتطوير المؤسَّسات الخاصّة. لم يكن لدى الحزب سياسيون ذوو تجربة بين أعضائه ولا ممثلون في مجلس النوّاب. فلم يكن لذلك فعّالاً جدّاً ولم يحصل إلاّ على دعم بسيط. أمّا الاختراق الفعلي فقد جاء بعد فترة وجيزة عندما طُرد عدنان مندريس وفؤاد

كوبرولو رسميّاً من حزب الشعب الجمهوري في 21 أيلول/سبتمبر، ولحقهما بعد فترة قصيرة رفيق كورالتان بسبب مقالاتهم الانتقادية التي نشروها في صحيفتي الفجر والوطن.

وصرّح عصمت إينونو في خطاب ألقاه في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، أنّ العقبة الأساسية أمام الديمقراطية التركيّة كانت عدم وجود حزب معارض (ومن الواضح أنّه تجاهل حزب الإنماء القومي). وأعلن أنّ الانتخابات العامّة التي ستجري عام 1947 ستكون حرّة ومباشرة ـ ما يتعارض ونظام المرحلتين الذي كان ما يزال ساري المفعول في ذلك الوقت. وقد استقال جلال بايار من حزب الشعب الجمهوري في بداية أيلول/سبتمبر. وهكذا ترك كلُّ الموقّعين على «تقرير الأربعة» الحزبَ الحاكم أو أُجبروا على تركه، وكان من الواضح أنَّ إنشاء حزب جديد كان وشيكاً. وعمل كلٌّ من بايار وإينونو معاً في التحضيرات لإطلاق حزب جديد. وقد سهَّلت، من دون شك، حقيقةُ أنَّ بايار كان من قدامى الأتراك الشبان، وأنَّه كان موثوقاً به كأحد المؤمنين الأساسيين بالعلمانية، فكرةَ قبول وجود حزب معارض من قِبَل كلٍّ من البيروقراطية الكمالية والحزب. وقد خلقت (هذه الحقيقة) مشكلة للحزب الجديد. فبينما كان من الواضح أنَّ «الأربعة» سوف يعتمدون على موافقة عصمت إينونو في خلال مرحلة تأسيس الحزب الجديد، أعطى التعاون بين بايار وإينونو انطباعاً بأنَّ تأسيس الحزب قد جاء نتيجة تواطؤ وهو اتِّهام سيكون من الصعب على الحزب الجديد أن يتخطّاه.

تمَّ تسجيل الحزب الديمقراطي رسميّاً في السابع من كانون الثاني/يناير 1946 وتمَّ الترحيب به في البدء من قِبَل حزب الشعب الجمهوري وأعضائه، الذين أخذوا الضوء الأخضر من إينونو. وما إن بدأ الحزب الديمقراطي بافتتاح فروعه، أصبح من الواضح أنَّه قد لقي تجاوباً جماهيريّاً حماسيّاً في كلِّ أنحاء الوطن. ولقد صُدمت قيادة حزب الشعب الجمهوري على الرغم من أنَّها كانت واعية لوجود استياء شعبي، من مدى التأييد الجماهيري. لقد تمَّت الدعوة لمؤتمرٍ غيرِ عاديّ في أيار/مايو 1946، اتُّخِذت فيه عدّة إجراءات ليبرالية: لقد تمَّ قبول الانتخابات المباشرة، وإلغاء مركز الرئيس الدائم للحزب، وكذلك لقب قائد الأمة. لقد بقي إينونو بالطبع رئيساً، إلاّ أنّه كان ينبغي إعادة انتخابه الآن. ومباشرة بعد المؤتمر، تمَّ تحرير قانون الصحافة وحصلت الجامعات على درجة من الاستقلالية، إلاّ أنّه

تمَّ تقريب موعد الانتخابات العامّة من تموز/يوليو 1947 إلى تموز/يوليو 1946، على أمل الإمساك بالديمقراطيين قبل أن يتمكّنوا من ترسيخ وجودهم. وقد احتجَّ الديمقراطيون وفَكَّروا حتى بمقاطعة الانتخابات (كما قاطعوا الانتخابات البلدية في فترة سابقة من هذا العام)، إلاّ أنّهم في النهاية شاركوا فيها وتمكنوا من الفوز باثنين وستين مقعداً من الـ465 مقعداً في المجلس النيابي.

كان هذا، في المظهر، نجاحاً هاماً، إلاّ أنّه لم يكن مذهلاً بالنسبة للحزب الجديد، ولكنّ الحقيقة كانت مختلفة. إذ إنّ أحد الأسباب التي أدَّت إلى عودة حزب الشعب الجمهوري بالأكثرية هو أنَّه كان هناك تلاعبٌ واسع بالأصوات. لقد كانت الإجراءات الانتخابية بعيدة جدّاً عن أن تكون مثالية: لم يكن هناك ضمان للسرّية في خلال الانتخابات الفعلية؛ ولم يكن هناك إشرافٌ موضوعيٌّ عليها، وما إن أُعلنت نتائجها، حتى تمَّ التخلص من أوراق الاقتراع، ما جعل عملية التدقيق مستحيلة. وينبغي أن نتذكّر أنّه في ذلك الوقت كان كلُّ الإداريين المحليين أو الإقليميين أعضاء في حزب الشعب الجمهوري، وكان من الصعب عليهم التمييز بين المعارضة السياسيّة والخيانة العظمى. لقد كان مدى التزوير واضحاً جدّاً ما استدعى احتجاجاً عنيفاً في كلّ أنحاء البلاد. وقد أوضح جلال بايار أنَّه، وبحسب استقصاءات الحزب الديمقراطي، فإنَّ العدد الفعليّ للمقاعد التي كسبها الحزب كانت أكثر بكثير وأنَّه قد كان هناك «أعمال شريرة» رافقت الانتخابات. وقد نُشر تصريحه هذا في الصحف التي تجاهلت إنذار الحكومة الذي يمنع وبشكل واضح أي انتقاد للانتخابات(7).

وفي مواجهة التأييد الواسع للحزب الديمقراطي، كان أمام حزب الشعب الجمهوري أحد خيارين: إمّا قمع المعارضة كما فعل في عام 1925 وعام 1930، أو متابعة المسار الليبرالي. ويبدو أنَّ الحزب، ولمدة سنة بعد انتخابات عام 1946، كان متأرجحاً بين هذين البديلين. اختار إينونو رجب باكر، الذي كان يُعتبر من أبرز المتشدّدين في الحزب والداعمين لدولة الحزب الواحد، رئيساً للحكومة في آب/أغسطس. حاول باكر إكراه المعارضة على عرض نفسها كشريك صغير للحكومة وأن تمتنع عن الهجوم الثابت الذي أطلقته ضد حزب الشعب

(7) Karpat, op. cit., p.164-5.

الجمهوري. إلاّ أنّ الحزب الديمقراطي رفض القيام بذلك. لقد سمَّم السلوكُ الفاسد لبيروقراطيي حزب الشعب الجمهوري في خلال الانتخابات، الجوَّ، إلاّ أنّه كان هناك سببٌ آخر دفع المعارضة إلى الاستمرار في انتقادها القاسي للحكومة ذلك أنَّ برنامجها السياسيّ أخذ يختلف أقلَّ فأقلَّ عن برنامج حزب الشعب الجمهوري. لقد كان الحزب الديمقراطي يؤيِّد المعتقدات الكمالية الأساسية المتعلِّقة بالقومية والعلمانية، ولذا لم يكن بإمكانه تمييز نفسه عن الحكومة في هذا المجال. والنقاط التي اختلف فيها بالأساس مع حزب الشعب الجمهوري (الليبرالية السياسيّة والاقتصاديّة) اعتُمدت وإلى درجة كبيرة من قِبَل الحزب الحاكم بين سنوات 1947 و1950. ولذا احتاج الحزب الديمقراطي إلى جوٍّ من التوتُّر العالي الثابت لتحريك الرأيّ العامّ. وهكذا فإنَّه كان يقدِّم شكاوى جديدةً في مجلس النواب كلَّ يوم تقريباً.

كانت الطريقة الأخرى التي حاول فيها كلا الحزبين تمييز نفسيهما عن الآخر اتهام بعضهما البعض بتبنّي الشيوعية. وواكبت نهايةَ الحرب العالميّة الثانية مرحلةُ تسامحٍ نسبيّ مع اليسار، بينما وجدت الحكومة أنَّه من المناسب قمع اليمين المتطرِّف (ومؤيِّدي التوركية). وقد رأت عناصر في حزب الشعب الجمهوري، حتى في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة، في المعارضة الناشئة نوعاً من «الشيوعية» التي تكرهها. وقد قام حشد من الطلاب القوميين، الذين ألهبتهم مقالات نارية نُشرت في صحافة حزب الشعب الجمهوري، في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر، بنهب مكاتب جريدة الفجر اليسارية، التي كانت تنشر مقالات للقادة المستقبليين للحزب الديمقراطي، وخرَّبت مطابعها. وقد كانت الشرطة حاضرة إلاّ أنَّها لم تتدخل. ومع ذلك ففي حزيران/ يونيو 1946، أُسِّس حزبٌ اشتراكيّ وحتى الحزبُ الشيوعي «حزب العمّال والمزارعين الاشتراكي التركي» برئاسة الشيوعي القديم الدكتور شفيق حسني دامر.

إلاّ أنَّ آثار الحرب الباردة ما لبثت أن ظهرت سريعاً، واستُخدمت في كانون الأول/ ديسمبر 1946 قوانين الأحكام العرفية لإغلاق مكاتب هذين الحزبين. وبدأ الآن كلٌّ من الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري حملات قذرة اتَّهموا فيها بعضهما البعض بكونهما متراخين مع الشيوعية. حتى إنَّ الحزب الديمقراطي قد اتُّهم بأنَّه كان مموَّلاً من موسكو. لقد شهدت سنتا 1948 و1949 حملات

مطاردة ضدَّ اليسار. كما أُعيد الاعتبار للقادة البارزين من مؤيدي التوركية مثل نِهال أتسيز وزكي فليدي طوغان، الذين حوكموا في نهاية الحرب العالميّة الثانية، وتمَّ اغتيال أكثر معارضيهم صراحة، وهو الكاتب الروائي الاشتراكي صباح الدين علي من قِبَل أحد أتباع أتسز.

لقد تطوَّرت العلاقة بين الأحزاب من سيِّئ إلى أسوأ. وكانت مناقشة ميزانية عام 1947 عدائية إلى حدٍّ كبير وفي إحدى المرّات وَصَف رئيسُ الوزراء مندريسَ بأنَّه شخص مضطرب العقل، بينما انسحب الديمقراطيون من مجلس النواب وقاطعوا اجتماعاته لعدَّة أيام. وفي كانون الثاني/يناير 1947، عقد الحزب الديمقراطي مؤتمره الأوَّل، حيث تبنَّى المجتمعون ميثاق الحرية، وهو تعبير لم يكن بالصدفة صدى للميثاق الوطني الشهير عام 1920. لقد اعتبر الحزب الديمقراطي نفسه الموجة السياسيّة الجديدة التي ستُنهي ما بدأه أتاتورك. لقد جلب أتاتورك الاستقلال الوطني وأعاد تشكيل المجتمع التركي؛ أمَّا هم الآن فسيُكمِلون هذه الإصلاحات باعتماد الديمقراطية. لقد سمح ميثاق الحريّة لأعضاء الحزب الديمقراطي في البرلمان بترك ومقاطعة المجلس النيابي ما لم تسحب الحكومة عدداً من القوانين غير الديمقراطية. وقد شكَّل هذا تهديداً خطيراً لأنَّ حكومة باكر، التي كان مشكوكاً بشرعيَّتها بسبب التلاعب بأوراق الاقتراع عام 1946، لم يكن بإمكانها تَقَبُّلُ فكرة اعتبارها معادية للديمقراطية من قِبَل الشعب والعالم الخارجي - خصوصاً بعد تنامي أهمِّيّة المساعدات الأميركية.

لقد كان الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ينتهجان وبوضوح مسارين متضاربين، إلاّ أنَّ إينونو تدخل في تموز/يوليو 1947. لقد عقد مشاورات منفصلة مع كلٍّ من باكر وبايار ثم أدلى بتصريح للصحافة. أُطلق على هذا التصريح اسم «إعلان الثاني عشر من تموز/يوليو» وفيه أعطى إينونو الشرعيّة لوجود المعارضة وطالب جهاز الدولة بأن يكون حيادياً وأن يتعاطى بتوازن وعدل مع كلا الحزبين. لقد بيَّن التدخُل الحاسم من قبل الرئيس، وبوضوح، أنَّ سياسة التعددية الحزبية كانت وستبقى. كما أنَّه كان يعني خسارة المتشدِّدين في داخل حزب الشعب الجمهوري وعلى رأسهم رجب باكر، الذي أُجبر على الاستقالة وخَلَفَه حسن سقا لرئاسة الحكومة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنَّه كان وزيراً للخارجية وقد ترأَس البعثة التركيّة إلى مؤتمر سان فرنسيسكو.

وأصبح برنامج حزب الشعب الجمهوري المنبثق عن مؤتمره الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947، أكثر قرباً من برنامج الحزب الديمقراطي. لقد تبنَّى سياسة المؤسَّسات الحرّة وقرَّر سحب المادة 17 من قانون توزيع الأراضي (وهو ما قام به المجلس النيابي لاحقاً عام 1950). لقد حاول أيضاً الردَّ على الطريقة التي لعب بها الديمقراطيون الورقة الدينية وقرَّر السماح بالتعليم الديني في المدارس وبإصلاح جمعيات القرى، التي وضعتها دعاية الحزب الديمقراطي نصب عينيها وصوَّرتها على أنها مراكزُ للتحريض الشيوعي.

إنَّ عدم انقسام الحزب بعد الانحياز الحاسم لعصمت إينونو إلى جانب الإصلاحيين وتخلِّيه عن المتشدِّدين إنَّما يعبِّر عن التماسك التنظيمي في داخل حزب الشعب الجمهوري. إلاّ أنَّ هذه السياسة الاسترضائية الجديدة لحزب الشعب قد سبَّبت مشاكل خطيرة للديمقراطيين، الذين كانوا في الأساس قد ارتبطوا معاً بمعارضتهم المشتركة لحزب الشعب الجمهوري، وليس ببرنامجٍ سياسيٍّ متماسكٍ خاصٍّ بهم. ولقد انفصلت عن الهيئة الأساسية للحزب عدَّة مجموعات من ممَثّليه في البرلمان، الذين اعتبروا قيادة الحزب الديمقراطي مغالية في الاعتدال وطالبوا بمعارضة أكثر صلابة لحزب الشعب الجمهوري. لقد شَكَّلت مجموعةٌ على رأسها المارشال فوزي تشاقماق (الذي كان عدوّاً لدوداً لإينونو منذ أن صرفه من رئاسة هيئة الأركان عام 1944) الحزب القومي. وكانت النتيجة أنَّه وبحلول عام 1949 انقسمت كتلة الحزب الديمقراطي في البرلمان إلى نصفين، إلاّ أنَّها أصبحت في الوقت نفسه هيئة أكثر تماسكاً بكثير. قام حسن سقا بتعديل وزاري وحيد في حزيران/ يونيو عام 1948، وفي عام 1949 تمَّ استبداله بشخص أكثر اعتدالاً، هو شمس الدين غون آلتاي، وهو أستاذ جامعيّ ذو ميول إسلامية معروفة.

وبقي السبب الرئيسيّ للنزاع بين الحزبين هو قانون الانتخابات الذي تمَّ تغييره عدّة مرات تحت ضغط المعارضة، التي هدَّدت بمقاطعة الانتخابات الوطنيّة التي ستجري عام 1950، إذا لم يتمَّ ضمان انتخابات حرَّة وعادلة بالكامل. لقد طالبت وبالتحديد بإشراف القضاء لا الإدارة السياسيّة على الانتخابات. وفي النهاية، تمَّ التوصُّل إلى تسوية في شباط/ فبراير عام 1950، قبل موعد الانتخابات التي جرت في 14 أيار/ مايو عام 1950.

الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي

لقد شَكَّل عام 1947، وكما في عملية الإصلاح السياسيّ، نقطةَ انعطاف في اعتماد سياسات اقتصادية جديدة. وحتى ذلك التاريخ، كان حزب الشعب الجمهوري ما يزال مشدوداً بإحكام إلى سياسة «الدَّوْلانية» (دولة تشيلك) التي اعتُمدت في الثلاثينيات. وقد تعرّضت هذه السياسة إلى انتقادات متزايدة من قِبَل كلٍّ من حلقات رجال الأعمال المحليين ومن قبل الأميركيين. وقد جعل الحزب الديمقراطي من نفسه الصوت المعبِّر عن الانتقادات المحلِّية. وقد ذهب مندريس بعيداً في بعض الأحيان في تصويره للدَّوْلانية على أنَّها من البقايا المخزية للفاشية. لقد أراد قادة الحزب الديمقراطي الأكثر اعتدالاً، مثل جلال بايار، تغيير دور الدولة في الاقتصاد من التدخُّل المباشر إلى تنسيق المبادرة الفردية ودعمها. وكان ينبغي، في نظرهم، إعطاء المؤسَّسات الخاصّة الأولوية المطلقة وعلى الدولة أن تتدخَّل فقط عندما تفشل المؤسَّسات الخاصّة أو لا يكون لها أيّ أمل في النجاح بسبب نقص الرأسمال. وفي كانون الثاني/يناير عام 1947 أسَّس عدد من رجال الأعمال في إستانبول جمعية تجار إستانبول (إستانبول تجار دارناغي)، وهي أوّل تجمُّع من نوعه غير مسيطَر عليه من قِبَل الدولة. لقد انتقدت هذه الجمعيّةُ الدَّوْلانيةَ، واعتبرتها مسؤولةً عن انعدام التطوُّر الاقتصادي في الوطن، ودعمت الأفكار التي طرحها الديمقراطيّون.

وكانت تركيا، في الوقت نفسه، في أمسِّ الحاجة إلى المساعدات المالية الأميركية، بعد أن أفقرتها سنوات التعبئة العسكريّة في أثناء الحرب. ومن أجل تسهيل هذا الأمر، قدَّمت الحكومة التركيّة طلباً للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي ولكي تصبح مؤهَّلةً لهذه العضوية، اتخذت ما سُمِّي «بقرارات السابع من أيلول/سبتمبر» لعام 1946. وقد كان هذا يعني، في الأساس، تخفيضاً لقيمة الليرة التركيّة بنسبة 120 بالمئة (وهو أوَّل الكثير من التخفيضات التي حدثت في العهد الجمهوري) إضافةً إلى عدد من الإجراءات الليبرالية الهادفة إلى دمج الاقتصاد التركي بالاقتصاد العالمي.

ووضع حزب الشعب الجمهوري عام 1946، خطة خمسية للاقتصاد الجديد. لقد كانت مشابهة لخطط ما قبل الحرب، مع التركيز على سياسة الاكتفاء الذاتي

وسيطرة الدولة (لقد جاء واضعوها من حلقة الكادر، التي كانت ناشطة في فترة 1932 ـ 34)، إلاّ أنّه تمَّ التخلُّص منها عام 1947 واعتُمد «مخطط الإنماء التركي»، الذي جاء صدىً لرغبات رجال أعمال إستانبول والحزب الديمقراطي. لقد ركَّز هذا المخطَّط على المؤسسات الحرّة، وعلى تطوير الزراعة والصناعات القائمة عليها (بدلاً من الصناعة الثقيلة)، وعلى تطوير الطرق بدلاً من السكك الحديدية وعلى تطوير قطاع الطاقة (البترول). وقد تبنَّى مؤتمر حزب الشعب الجمهوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 هذا المخطَّط بكل صدق وإخلاص.

ومنذ ذلك الوقت، لم يعد هناك أيّ اختلاف يُذكر بين السياسات الاقتصاديّة للحزب الديمقراطي ولحزب الشعب الجمهوري، مع استثناء واحد هو أنَّ الحزب الديمقراطي أراد بيع المؤسَّسات الصناعية التابعة للدولة، بينما رفض حزب الشعب الجمهوري ذلك. وكان «المؤتمر الاقتصادي» الذي عُقد في إستانبول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 (بعد المؤتمر الذي عقد في إزمير عام 1923) أكثرَ تصميماً على دعم السياسات الاقتصاديّة الليبرالية. ومن الأهمّيّة بمكان أنَّه قد تمَّ تنظيمه من قِبَل تجمُّعٍ مدنيّ، هو جمعية تجار إستانبول، وليس من قِبَل الدولة أو الحزب[8].

ومنذ عام 1948، تعزَّزت مقولةُ الديمقراطيين أكثرَ بأفعالٍ، ولاحقاً تقاريرٍ، بعثاتِ البحث عن الحقيقة الأميركية التي أصدرت تقاريرها حول احتمالات التطوُّر الاقتصادي في تركيا وكيف يمكن إعطاء المساعدات الأميركية واستخدامها. وكانت هذه البعثاتُ، وأشهرها تلك التي ترأَّسها الصناعي ماكس ثورنبرغ من قِبَل البنك الدولي، والذي صدر تقريره عام 1949، نافذةً جدّاً في الدوائر الحكومية، في كلٍّ من تركيا والولايات المتحدة الأميركية. وجاءت توصياتها متوافقة تماماً مع مخطَّط الإنماء التركي العائد لعام 1947.

وكانت سنوات 1945 و1950، سنوات ازدهار بالنسبة للاقتصاد التركي (كانت نسبة النموّ في إجمالي الدخل العام في السنة حوالى 11 بالمئة)، إلاّ أنَّه ينبغي أن لا ننسى أنَّ هذا كان تعافياً جزئيّاً من المستوى المتدني جدّاً للنشاطات الاقتصاديّة في خلال الحرب العالميّة الثانية. وكان هناك مؤشّران على أنَّ الاكتفاء الذاتي

(8) Timur, op. cit., p.96 ff.

النسبيّ لتركيا قد بلغ نهايته، وعلى أنَّ الاندماج بالاقتصاد العالمي كان يسير بخطى أسرع، هما حقيقةُ أنَّ معظم النموّ الاقتصادي كان في القطاع الزراعي وأنّه ومنذ عام 1947 تغيَّر الميزان التجاري من فائضٍ إلى عجز تجاريّ ثابت بسبب التزايد السريع لاستيراد المعدّات الصناعية. وهذا ما يعني أنَّ التوجهات الاقتصاديّة التي أصبحت من القواعد الأساسية للحزب الديمقراطي بعد عام 1950 قد بدأت فعلياً قبل أن يصل هذا الحزب إلى السلطة.

لم تتغيَّر السياسات الاجتماعية للحكومة بقدر ما تغيرت سياساتها الاقتصاديّة في خلال هذه الفترة. وعندما رُفع الحظر عن التنظيمات ذات الأساس الطبقي عام 1946، ظهر عدد من الاتحادات النقابية في الوقت المناسب لتركيا لتتمكّن من الانضمام إلى منظمة العمل الدولية (التابعة للأمم المتحدة). إلاّ أنَّ معظم النقابات كانت تمارس أعمالها على نطاق ضيِّق وكان أكثرها نشاطاً تلك المرتبطة بالشيوعيين أو الاشتراكيين. وقد استُخدمت في كانون الأول/ديسمبر عام 1946 قوانينُ الأحكام العُرْفية لإيقاف عمل النقابات العمالية إضافة إلى الحزبين الاشتراكي والشيوعي.

وصدر في عام 1947 «قانون النقابات العمالية»، الذي أعطى حقَّ تنظيم النقابات العمّالية للعمّال، إلاّ أنّه وفي الوقت نفسه حظر تعاطي النقابات بالنشاطات السياسيّة، وكذلك حظر الإضرابات. وعلى الرغم من حظر النشاطات السياسيّة على النقابات فإنَّ كلاًّ من الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري قد سعى للحصول على دعم النقابات، التي تأسست في عام 1947، ووعد الحزب الديمقراطي بمنحهم حقَّ الإضرابات إذا ما وصل إلى السلطة. في الحقيقة، لقد استغرق العمَّالَ الأتراكَ عقدٌ آخر من الزمن لاكتساب هذا الحقّ. وبمعزلٍ عن السياسات التقييدية للحكومات المختلفة، فإنَّ وضع هذه النقابات الجنينيّة كان في الأساس ضعيفاً بسبب الأعداد القليلة للعمّال الصناعيين، ومستواهم العلمي المتدنّي وفقرهم المدقع، ما جعل من المستحيل تقريباً جمع ما يكفي من رسوم الانتساب لهذه النقابات.

انتخابات 14 أيار/مايو عام 1950

لقد جاءت ذروة مرحلة التحوُّل الكاملة مع انتخابات أيار/مايو 1950. فقد جرت هذه الانتخابات من دون حادث أساسي يذكر وكانت بالفعل وبحسب الجميع

حُرّة وعادلة. كانت نسبة التصويت في الانتخابات عالية جدّاً، حيث وصلت نسبة الاقتراع إلى 80 بالمئة. وقد صُدم الرأيُ العامّ عندما أُعلنت نتائج الانتخابات: لقد حصل الحزب الديمقراطي، الذي خاض الانتخابات تحت شعار «كفى، الكلمة الآن للشعب»، على 53,4 بالمئة من الأصوات في مقابل 39,8 بالمئة لحزب الشعب الجمهوري. وكان هذا يعني، بحسب نظام الانتخابات التركي حصول الحزب الديمقراطي على 408 مقاعد في المجلس النيابي الجديد في مقابل 69 مقعداً لحزب الشعب الجمهوري. لم يفز حزب الشعب الجمهوري بأيّ مقاطعة من المقاطعات الأكثر تطوُّراً غرب البلاد ـ كانت كلُّ المقاطعات التي فاز بها تقع شرقيَّ أنقرة وسَببُ احتفاظه بها يعود بشكل رئيسيّ إلى المفاتيح الانتخابية الموالية للحزب مثل الأعيان، ورؤساء العشائر وكبار ملاّكي الأراضي، التي كانت تسيطر على الأصوات في المناطق الأقلّ تطوُّراً.

واحتُفِل بهذه النتائج في جوٍّ من التحرُّر في كلِّ أنحاء البلاد، إلاّ أنّها شكلت خيبة أمل قاسية بالنسبة لإينونو. وعلى الرغم من مساعيه لسحب البساط من تحت أقدام الحزب الديمقراطي باعتماده توجُّهات اقتصادية وسياسيّة ليبرالية بعيدة المدى، إلاّ أنَّ ذكريات سنوات الاضطهاد، التي كان عصمت باشا نفسه أحد رموزها الأساسيين، أثّرت بشكل كبير في الناخبين ـ الذين لم يثقوا «بالمظهر الجديد» لحزب الشعب الجمهوري. وربَّما كان من الصحيح القول إنَّ انتصار الحزب الديمقراطي سيكون منطقياً أكثر لو جرت الانتخابات قبل موعدها بسنتين.

ويبدو أنَّ بعض العناصر العسكريّة قد عرضت القيام بانقلاب عسكري لصالح إينونو لإلغاء الانتخابات، على الرغم من أنَّ تفاصيل ذلك لم تُعرف على الإطلاق. ولرصيد إينونو وسمعته الأبدية، أنَّه التزم بالمسار الذي وضعه منذ خمس سنوات. لقد رغب بوجود معارضة موالية ـ ولكن من دون أية سلطة فعلية. لقد كانت حساباته خاطئة، ولكنه قَبِل النتائج الآن وتنازل عن السلطة بطيبة خاطر، وبعد 14 عاماً من رئاسة الحكومة و12 سنة كرئيس، كرس نفسه قائداً للمعارضة.

لقد كان حكم الحزب الديمقراطي لتركيا ظاهرةً جديدة بالكامل في السياسة التركيّة، ليس بسبب برنامجه السياسيّ (الذي وكما أشرنا كان مماثلاً لبرنامج حزب الشعب الجمهوري، بالتأكيد بعد عام 1947) وإنّما لأنَّ الحزب، الذي تمتدُّ جذوره

إلى انقسام في داخل تحالف «الأتراك الشبان» الحاكم، كان أوَّل تنظيم سياسي في تاريخ الوطن الحديث الذي يحظى بدعم جماهيري واسع استطاع التعبير عن تأييده في انتخابات حُرّة.

وكما قيل غالباً فإنَّ التحوُّل السلمي لتركيا من دكتاتورية إلى ديمقراطية متعدِّدة الأحزاب عام 1946 والتنازل السلمي المماثل عن السلطة بعد أربع سنوات هما تجربة فريدة في الدول النامية. ومع ذلك، ينبغي أن لا نهمل حقيقة أنَّ تركيا، وعلى الرغم من كونها اقتصادياً واجتماعياً وفي الكثير من النواحي دولةً نامية، كان لها تراث من التجارب مع الانتخابات النيابية منذ عام 1876، وكذلك مع الديمقراطية المتعدِّدة الأحزاب بين سنوات 1908 و1913، وسنوات 1923 و1925 وفي عام 1930. وعلى الرغم من أنَّ الديمقراطية في تركيا لم يكن لها سوى جذور سطحية وكان من السهل قمعها، إلاّ أنَّه لم يكن على تركيا الانطلاق من نقطة الصفر.

القسم III

الديمقراطيّة المضطربة

الفصل الثالث عشر

حكم الحزب الديمقراطيّ

(1960-1950)

المجلس النيابي الجديد والحكومة الجديدة

هناك إجماع واسع بين المؤرِّخين على أنَّ الانتصار الانتخابي الساحق للحزب الديمقراطيّ في أيار/مايو 1950 يشكِّل حدّاً فاصلاً في التاريخ السياسيّ الحديث لتركيا. لقد أصبحت خاصّيّة كلٌّ من المجلس النيابي الجديد، الذي يشكِّل فيه الحزب الديمقراطيّ الأكثرية الساحقة (408 مقاعد في مقابل 69 مقعداً لحزب الشعب الجمهوري)، والحكومة الجديدة مختلفة تماماً عن السابق.

عندما ننظر إلى الخصائص الاجتماعية لنوّاب الحزب الديمقراطيّ، سوف نفاجأ بعدد من الاختلافات عن تلك العائدة للمرحلة الكمالية. لقد كان نوّابُ الحزب الديمقراطيّ بالإجمال أصغرَ سنّاً، وغالباً ما كانت لهم جذور في دوائرهم الانتخابية، وكانوا على الأرجح أقلّ تعليماً جامعيّاً، وكانت لهم على الأرجح خلفية أكبر في التجارة وفي القانون. وكان اختلافهم الأكثر تمايزاً عن حزب الشعب الجمهوري هو الغياب الفعلي للخلفية الإدارية و/أو العسكريّة لديهم. لقد كان من الواضح أنَّ شريحة مختلفة تماماً من النخبة التركيّة قد وصلت إلى السلطة[1].

(1) Frederick W. Frey (1965) *The Turkish political elite*, Cambridge, MA: MIT Press, p.356 ff.

إنَّ أوَّل الأشياء التي قام بها المجلس النيابي الجديد هو انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية. لقد كان هناك القليل جدّاً من الاختلاف حول ترشُّحه: إذ إنَّه مؤسِّس الحزب الجديد، وله سجلٌ حافل كرجل دولة يعود إلى أيام أتاتورك وكان يُنظر إليه إلى حدٍّ بعيد على أنّه معتدل. وقد كان هناك منافسة أقوى على مركز رئيس الحكومة، إلاّ أنَّ المركز ذهب إلى عدنان مندريس، الذي حظي بدعم بايار بسبب إعجاب الجماهير به. لم يصبح مندريس رئيساً للحكومة فحسب وإنَّما أيضاً رئيساً للحزب، وهو مركز كان يحتفظ به رئيس الجمهوريّة دائماً في ظل حزب الشعب الجمهوري.

لقد كان جهاز الدولة وجماعة الحزب في ظلِّ حزب الشعب الجمهوري مندمجيْن (حتى رسميّاً) إلى المدى الذي يصحُّ أن يقال فيه إنَّ الحزب كان فقط إحدى الوسائل التي تمكّنت الدولة من خلالها من السيطرة على البلاد وإدارة المجتمع. وعندما وصل الحزب الديمقراطيّ إلى السلطة انقطعت هذه الصلة. لم يكن الديمقراطيّون يثقون لا بالإدارة ولا بالجيش اللذين ورثوهما عن النظام القديم، وكرَّسوا جزءاً كبيراً من مساعيهم للسيطرة عليهما. ومع ذلك، وعبر السنين، مالت الدولة مجدداً إلى الاندماج مع الحزب، وخاصّةً في المستويات الأعلى، إلاّ أنَّ الفرق عن العهد الكمالي هو أنَّ الحزب قد سيطر على الإدارة، وليس العكس.

العلاقة بين الأحزاب

توتَّرت العلاقات بين الحزبين تقريباً منذ البداية. لقد واجه الاثنان معاً صعوبات التكيُّف مع أدوارهما الجديدة بعد 27 سنةً في السلطة وأربع سنوات من المعارضة العنيفة، على التوالي.

لقد اعتبر الحزب الديمقراطيّ نفسه ممثِّلاً لإرادة الشعب (مللي إرادة، تعبير كان يستعمل بشكل دائم من قِبَل قادة الحزب الديمقراطيّ)، ومهمَّته هي تغيير الوطن وكان يتوقع، مَثَلُه مَثَلُ حزب الشعب الجمهوري قبله، أن تكون المعارضة شريكاً صغيراً في هذه العملية. وبينما كان حزب الشعب الجمهوري، وبالطبع بعد عام 1946، يشكُّ أنَّه لم يعد يحظى بدعم واسع في الوطن، كان الحزب الديمقراطيّ يشعر أنه يمثِّل الأكثرية، وبحسب نظرته للديمقراطية فقد أعطته هذه

الأكثرية السلطة المطلقة والشرعيّة ليفعل ما يراه ضرورياً. وبحسب دستور عام 1924 لم يكن هناك من مؤسسات رقابة مثل برلمان آخر أو مجلس دستوري لموازاة سلطة المجلس النيابي وخاصّة بعد عام 1954، حيث استغلّت الحكومة هذا الوضع لتجعل حياة المعارضة صعبة جدّاً.

لقد كان حزب الشعب الجمهوري، من الناحية الأخرى، يتخبَّط في فوضى عارمة. ففي السنوات القليلة الأولى بعد خسارته، وعندما كان الاقتصاد التركي في ازدهار ويبدو أنَّ الديمقراطيين قد حقَّقوا كلَّ ما وعدوا به، لم يكن أمام حزب الشعب الجمهوري أيُّ بديلٍ سياسي يقدِّمه. وفي مؤتمَرَي الحزب عام 1951 وعام 1953، قرَّر الحزب أن يتغلَّب على ارتباكه الأيديولوجي وأن يستعيد هيبته أمام مؤيِّديه التقليديين وذلك بالتركيز على تقاليده الكمالية. وأعاد الحزب تعريفه «للسهام الستة» بتركيز أكثر على السياسات الاجتماعية، إلاّ أنَّ حزب الشعب الجمهوري بقي في حالة دفاع عن النفس لأنَّ برنامجه هذا لم يكن له جاذبية للأكثرية الساحقة من الناخبين.

وعلى الرغم من عدم تمكن حزب الشعب الجمهوري من تقديم بدائل معقولة، إلاّ أنَّه كان يواجه الحكومة بوابل من الانتقادات الدائمة لأيِّ شيء ولكلِّ شيء تفعله، وغالباً ما كان يغيِّر مواقفه في خلال هذه العملية. وقد ازداد غضب الحكومة لِما رأته من رفض حزب الشعب الجمهوري لتقبُّل شرعيّة نظام الحزب الديمقراطيّ. إلاّ أنَّه كان هناك أكثر من الغضب: لقد كان هناك خوف عميق قائم من أن إينونو، الذي بقي مركزه على رأس حزبه من دون أيَّة منافسة على الرغم من خسارته للانتخابات، لم يقبل بالفعل هذا الوضع لأنَّه كان ما يزال مدعوماً من قبل الإداريين والجيش. لقد جعل هذا التركيز على عصمت باشا (أو «الباشا الفاعل» كما كان يشير إليه الكثيرون في صحافة تلك الفترة) القادة الديمقراطيّين يشعرون بعدم الأمان على الرغم من نجاحاتهم الانتخابية[2].

لقد رفع الحزب الديمقراطيّ من نسبة الأصوات المؤيِّدة له في الانتخابات البلدية والإقليمية، التي جرت لاحقاً عام 1950، وفرض سيطرته على الإدارة بكافّة

(2) Feroz Ahmad (1977) *The Turkish experiment in democracy 1950-1975*, London: Hurst, p.37.

مستوياتها. ومع ذلك، فقد شعرت الحكومة، التي ازداد استياؤها، بالحاجة إلى ضرب المعارضة عبر التهويل عليها وإبعاد حزب الشعب الجمهوري عن عملية اتّخاذ القرار في المجلس النيابي. وقد شهدت جولة إينونو في أنحاء البلاد في أيلول/ سبتمبر 1952، مظاهرات احتجاج عنيفة من قِبَل مؤيدي الحزب الديمقراطيّ، وقد أُلغيت فجأة من قبل إينونو عندما رفض حاكم بالكشير إعطاءه إذناً لمخاطبة الناس في تلك المدينة.

قد يكون حزب الشعب الجمهوري قد خسر الناخبين، إلاّ أنَّ احتكاره الطويل للسلطة والطريقة التي اختلط بها مع الحكومة، جعلا منه عبر السنين تنظيماً قويّاً وغنيّاً. وكان من ضمن ممتلكاته التراث الماديّ لأتاتورك نفسه، والذي يتكوَّن من أراضٍ، وأموال، وحصّة معقولة في بنك العمل التركي. وقرَّرت الحكومة توجيه ضربتها اللاحقة ضدَّ هذه القاعدة التنظيمية للحزب. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1953، صادر المجلس النيابي المسيطَر عليه من قِبَل الحزب الديمقراطيّ كلَّ الأملاك الماديّة لحزب الشعب الجمهوري وحوَّلها إلى خزينة الدولة. وكذلك تحوَّلت أملاك بيوت الشعب (خلق إفلري)، وغرف الشعب (خلق أودالاري)، المرتبطين مباشرة بحزب الشعب الجمهوري، واللذين سَبَقَ أن أُقفلا في عام 1951، إلى خزينة الدولة أيضاً.

انتخابات عام 1954: تزايد أكثريّة الحزب الديمقراطيّ

لقد ظهر عدم الشعور بالثقة الأساسي عند الحزب الديمقراطيّ أيضاً في تبنّي عدد من التعديلات عام 1953، التي زادت من سيطرة الدولة على الصحافة والجامعات (ومنها حظر النشاط السياسيّ للأساتذة الجامعيين). وقُيّد قانون الصحافة مجدَّداً قبل شهرين من انتخابات أيار/ مايو عام 1954.

لم يكن هذا القلق ضروريّاً على الإطلاق، كما اتَّضح لاحقاً. لقد ضمن النجاحُ الاقتصادي للحزب الديمقراطيّ تأييدَ جماهير الشعب له، وخاصّة في الضواحي، كما أنَّ المضمون الأساسي لحملة حزب الشعب الجمهوري - انعدام الحرية والتوجهات الاستبدادية للدولة - كانت تفتقد إلى المصداقية كونها تأتي، وكما هو الحال، من حزب يرتبط وبقوَّة بالنظام الاستبدادي في الماضي. وفي

الثاني من أيار/مايو 1954 رفع الحزب الديمقراطيّ مجدَّداً من حِصَّته من الناخبين (من 53.6 بالمئة إلى 58.4 بالمئة)، بينما انخفضت حصَّة حزب الشعب الجمهوري من 39.9 بالمئة إلى 35.1 بالمئة، وكان هذا يعني بالنسبة لمقاعد مجلس النواب 503 مقاعد للحزب الديمقراطيّ، بينما بقي لحزب الشعب الجمهوري 31 مقعداً فقط. ومجدَّداً، كانت المناطق الوحيدة التي استمر فيها الدعم للمعارضة هي المناطق الأقلُّ تطوُّراً في الشرق، حيث ما زال بإمكان ملاّكي الأراضي ورؤساء العشائر تجيير أصوات الناخبين.

وكان الحزب الثالث ذو الأهمية المحدودة وهو الحزب القومي الرجعي، الذي فاز بمقعد واحد عام 1950، وقد حُظر في تموز/يوليو 1953 بسبب استغلاله للدين في السياسة، إلاّ أنّه أُعيد تشكيله بسرعة تحت اسم الحزب القومي الجمهوري. وقد حقَّق هذا الحزب نجاحاً محدوداً عام 1954: 4.8 بالمئة من الأصوات وخمسة نواب، جميعهم من مقاطعة كرشاهير، من حيث أتى قائده (والنائب الوحيد للحزب من عام 1950 إلى عام 1954) عثمان بولوكباش.

وبإمكاننا القول، بعد معرفتنا لما حدث لاحقاً، إنَّ انتخابات عام 1954 قد شكَّلت أعلى درجات النجاح التي حقَّقها الحزب الديمقراطيّ. أمّا تراجع حظوظه في السنوات التالية فقد كان عائداً لعاملَيْن أساسيَّيْن: تنامي الأزمة الاقتصاديّة واستياء شرائح من النخبة الحاكمة، خاصّةً المثقفين والجيش.

التطورات الاقتصاديّة

لم تكن نقطة الانعطاف الرئيسة في التحوُّل من اقتصاد تسيطر عليه الدولة بشكل صارم ويهدف إلى الاكتفاء الذاتي، إلى اقتصاد السوق الحرّ الليبرالي، هي وصول الحزب الديمقراطيّ إلى السلطة عام 1950، وإنَّما القرارات التي اتخذتها حكومة إينونو عام 1947 (لقد بدأت أُولى ودائع جرّارات مشروع مارشال بالوصول في أيار/مايو 1949). إلاّ أنّه يبقى صحيحاً أنَّ الديمقراطيين كانوا أكثر المؤيدين صراحة لاقتصاد السوق الحُرّ منذ عام 1946، وقد نفَّذوا وبحماس سياسات ليبرالية عند وصولهم إلى السلطة. وقد أدركوا، أكثر من حزب الشعب الجمهوري، أنَّ أيَّ توجُّه تحديثيّ جِدِّيّ في بلد مثل تركيا ينبغي أن ينطلق من قاعدة زراعية (وقد

ركّزت الكثير من التقارير الأميركية على هذه النقطة)[3]. لقد وضعوا، وللمرّة الأولى في التاريخ التركي، وتحت إشراف مندريس، مصالح المزارعين أوّلاً، واستمرّوا في سياستهم هذه حتى النهاية. وكانت الوسائل الأساسية لتحقيق هذه السياسة هي تأمين اعتمادات مالية رخيصة للمزارعين والحفاظ على أسعار عالية للمنتجات الزراعية من خلال مؤسَّسات الشراء الحكومية.

لقد كان التقدُّم في هذه السنوات الأولى، وبدعم من المساعدات الأميركية الواسعة، مذهلاً. وقد استُخدمت الاعتمادات المالية لشراء الماكينات المستوردة. لقد ارتفع عدد الجرّارات الزراعية مثلاً من 1750 إلى أكثر من 30,000 في سنوات 1948 ـ 52. وهذا ما سمح بزيادة الأراضي المزروعة من 14.5 مليون هكتار عام 1948 إلى 22.5 مليون هكتار عام 1956 ـ وقد فاقت هذه النسبةُ نسبةَ النموِّ السكّاني. وقد ترافق ذلك مع مناخ ممتاز في السنوات الثلاث الأولى من حكم الديمقراطيّين، ما أدّى إلى حصاد وافر جدّاً، ما يعني أنَّ مدخول المزارعين قد ارتفع بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أنّه كان صحيحاً أنَّ نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي قد انخفضت مقابل الإنتاج الصناعي في خلال هذه الفترة، إلاّ أنَّ المقدار الضخم من الإنتاج الزراعي قد عوَّض عن ذلك. وقد نما الاقتصاد ككلٍّ، مدفوعاً بهذا التوسع في القطاع الزراعي، بنسبة مرتفعة تراوحت بين 11 و13 بالمئة. وقد ارتفعت المداخيل في المدن أيضاً، على الرغم من أنَّ الأرباح قد ارتفعت بشكل أسرع من الأجور.

لقد كانت الأفكار الاقتصاديّة للديمقراطيين بسيطة وغير معقَّدة. لقد كانوا يثقون بالقوى الكامنة في أعمال السوق عندما يُطلق له العنان. وقد أصدرت الحكومة، وتحت تأثير أميركيّ قويّ، قانوناً لتشجيع الاستثمار الأجنبي في تركيا. وكانت تتوقع أن تبدأ البورجوازية التركيّة باستثمار الأرباح التي جمعتها في الأربعينيات، وأن يصطف الرأسماليون الأجانب للاستثمار في الاقتصاد التركي. إلاّ أنَّ مساهمات هذه القطاعات كانت مخيِّبة للآمال. لقد ظلَّ الصناعيون الأتراك في

(3) Max Weston Thornburg (1949) *Turkey: an economic appraisal*, New York: Twentieth Century Fund, p.149; James S. Barker et al. (1951) *The economy of Turkey: an analysis and recommendations for a development program*, Baltimore: Johns Hopkins Press.

هذه الفترة، مع بعض الاستثناءات، أشخاصاً يُديرون مصالحَ عائليةً غير معقَّدة بإمكانهم السيطرة عليها كلياً، وكانوا متردِّدين في الاستثمار بالقدر الذي كان يرغب فيه الديمقراطيّون. وبقي الاستثمار الأجنبي أيضاً، وعلى الرغم من كلِّ التشجيع، محدوداً للغاية. وفي خلال سنوات حكم الديمقراطيّين لم تستثمر أكثر من 30 شركةً في تركيا ولم تتجاوز حِصتّها واحداً بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصّة. ونتيجةً لذلك، جاء ما بين 40 إلى 50 بالمئة من الاستثمارات من الحكومة، من دون أن تصمد أمامها المقولات البلاغية الليبرالية. وارتفعت نسبة الاستثمار 256 بالمئة بين سنوات 1950 و1954. وكانت المجالات الأكثر أهمّيّة التي تركَّزت عليها الاستثمارات هي شبكات الطرق، والمباني الصناعية والصناعات الزراعية[4].

لقد ربطت الطرق الجديدة كلَّ أنحاء الوطن ببعضها البعض للمرة الأولى وفتحت إمكانية الوصول إلى كلِّ القرى. فقد كان لتركيا في عام 1950، حوالى 1600 كيلومتر فقط من الطرق المعبَّدة. وبسبب المساعدة الأميركية التقنية والمالية تمَّ بناء 5400 كيلومتر أخرى من الطرق السريعة (الأوتوسترادات «highways») في خلال هذا العقد، كما وتطوَّرت الطرق الأخرى على نطاق واسع. وقد سمحت الطرق الجديدة والأعداد المتزايدة للسيارات (المستوردة) وللشاحنات (التي ارتفع عددها من 53,000 إلى 137,000)، بتسويق البضائع وتوزيعها بشكل أكثر فعالية. وفي المقابل، فإنَّ بناء السكك الحديدية، الذي كان يشكِّل جزءاً هاماً من مشروع التحديث الكمالي، توقَّف بشكل نهائيّ تقريباً. إنَّ الانتقال إلى مواصلات الطرق كان يعني أيضاً تحوُّلاً من مواصلات الدولة إلى المواصلات الخاصَّة، إذ إنَّ معظم الشاحنات والباصات كانت في أيدي الأفراد بينما تمَّ بناء السكك الحديدية من قِبَل الدولة، أو سيطرت عليها الدولة لاحقاً.

إنَّ الممانعة من قِبَل المستثمرين الأفراد والرأسمال المحدود المخصَّص من قِبَلهم للاستثمار كان يعني أنَّ خصخصة مؤسسات الدولة الكبرى، التي كان يُطالب بها الديمقراطيّون بقوَّة في خلال سنوات معارضتهم، قد أصبحت موضوعاً ميتاً بالكامل تقريباً. لقد ذهبت معظم استثمارات الحكومة ضمن إطار القطاع الصناعي التابع للدولة.

---

(4) Ahmad, op. cit., p.122-46; William Hale (1981) *The political and economic development of modern Turkey*, London: Croom Helm, p.86-113.

وانخفضت فعالية الاستثمارات الواسعة لهذه السنوات لثلاثة أسباب. أولاً، لأنَّ هدف الديمقراطيّين كان تحقيق وثبة اقتصادية وقد أرادوا نتائج سريعةً وملموسةً (كان هدفهم المعلن هو الوصول إلى مستوى أوروبا الغربية في خلال 50 عاماً)، وغالباً ما كان استخدامُهم للإعانات المالية، والتسهيلات الائتمانية الرخيصة والاستثمارات، قصيرَ النظر، يهدف إلى مستويات نموٍّ عالية بدلاً من تطويرٍ طويلِ الأمد للإمكانيات الإنتاجية في الوطن. وكان يقال أحياناً، إنَّهم كانوا يخلطون ما بين التطوُّر والإنماء، ولكنَّ قدراً كبيراً من سياساتهم كانت تفرضه وجهات النظر الساذجة للقرويين الذين يشكلون القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطيّ. ثانياً، لقد كانت قيادة الحزب الديمقراطيّ، وبالأخصّ رئيس الوزراء مندريس، حسّاسة تجاه أيِّ شيء يماثل التخطيط الاقتصادي، المرتبط بنظرهم مع مساوىء الدَّوْلانية. حتى إنَّ مندريس كان يشجب التخطيط ويراه مترادفاً مع الشيوعية. ولذلك، وحتى عام 1958 على الأقلّ، لم يكن هناك تنسيق في الاستثمارات. ثالثاً، غالباً ما كانت قرارات الاستثمار مدفوعة بأهداف سياسيّة، ما أدَّى إلى إقامة مصانع في أماكن غير ملائمة اقتصادياً وفي قطاعات غير ضرورية، ما أدَّى مثلاً، إلى زيادة إنتاج كارثية للسُّكَّر، ما دفع إلى التخلص منه في الأسواق العالميّة بخسارة.

توزيع الدخل والسياسات الاجتماعيّة

كان معظمُ الناس أفضلَ حالاً في عهد الديمقراطيّين، إلاّ أنَّهم لم يستفيدوا جميعاً إلى الدرجة نفسها. من الصعب التوصل إلى أرقام دقيقة، إلاّ أنَّه من المؤكَّد أنَّ المداخيل الزراعية كانت الأسرع نموّاً، حيث كانت الاستفادة القصوى لكبار المزارعين. وقد نمت الأرباح بوتيرة أسرعِ من الأجور والرواتب في المدن، ولذلك أصبح التجّار والصناعيون أفضل حالاً نسبيّاً. ومنذ عام 1955، بدأ التضخُّم المتفاقم يؤثِّر في أصحاب الدخل المحدود. ومع ذلك، يبقى صحيحاً على الأرجح، أنَّه بنهاية العقد، نمت مداخيل هؤلاء الفعلية بشكل كبير مقارنة بسنوات ما بعد الحرب مباشرة.

لقد شهدت خمسينيات القرن العشرين بداية الهجرة الواسعة من الضواحي إلى البلدات والمدن، وذلك على الرغم من الأموال التي استُثمرت مباشرة أو بصورة غير مباشرة في القطاع الزراعي، ما أعطى حتى المَزَارِعَ غيرَ الكفوءة فرصة

الاستمرار وأبقى الكثيرَ من الناس، الذين لم يكونوا أساسيين في عملية الإنتاج الزراعي، في أراضيهم. لقد ترك أكثر من مليون شخص أراضيهم ومع نهاية العقد نمت المدن الأساسية بنسبة 10 بالمئة في السنة. وعلى الرغم من أنَّ هجرة العمال ليست ظاهرة جديدة إلاّ أنَّ نمطها قد تغيَّر، ففي السابق كان المهاجرون يقيمون في القرى بشكل رئيسيّ بينما يعملون في قسم من السنة مثلاً في مناجم أراغلي، أمّا الآن فإنَّهم ينتقلون بأعداد متزايدة للإقامة الدائمة في المدن وكانوا أحياناً يعودون إلى مزارعهم لأعمال موسمية فقط هذا إذا عادوا. لقد جاؤوا بحثاً عن العمل في الصناعات الجديدة المتطوِّرة، إلاّ أنَّ الصناعات لم يكن بمقدورها في الخمسينيات استيعاب قوَّة العمل هذه غير المؤهلة والسريعة النموّ، ونتيجة لذلك وجد قسم صغير فقط من المهاجرين أعمالاً ثابتة في الصناعة، بينما انتهى معظمهم عُمّالاً غير نظاميين أو بائعين في الشوارع. ولم تكن المدن مهيَّئةً لاستيعاب أعداد كبيرة من السكّان بطريقة نظامية وكان على معظم المقيمين الجدد أن يتدبَّروا شؤونهم بأنفسهم، وذلك ببناء منازلهم الخاصّة على أراضٍ غير مستخدمة في ضواحي المدن. وبرزت بلدات ثانوية بأكملها، أُطلق عليها اسم كجاكوندوس (بُنِيَتْ في الليل)، تفتقد للبنى التحتية: لا ماء، ولا كهرباء، ولا طرق ولا مجاري. ومع مرور الوقت اندمجت الكجاكوندوس هذه بالمدن تدريجياً. وسوف نعالج هذه الظاهرة بشكل أوسع في الفصل التالي، لأنَّها أصبحت ميزة ثابتة للحياة التركيّة في فترة الستينيات والسبعينيات التي تميَّزت بنسبة عالية جدّاً من التمدن.

العمل المنظَّم

كان معظم عُمّال تركيا ما زالوا غير منظَّمين، حتى في المؤسَّسات الصناعية التي تستخدم أكثر من عشرة عمّال، والتي كان ينطبق عليها قانون العمل عند وصول الحزب الديمقراطيّ إلى السلطة. فمن بين 375,000 عامل كان 78,000 عامل فقط أعضاء في النقابات العُمّاليّة عام 1950[5]. وكانت معظم النقابات، في السنوات ما بين صدور قانون النقابات العُمّاليّة عام 1947 وانتخابات عام 1950،

(5) Alpaslan Işikli (n. d.) «Cumhuriyet döneminde Türk sendikaciliği», in Murat Belge (ed.) *Cumhuriyet dönemi Türkiye ansiklopedisi*, Istanbul: İletişim, vol. 7, p.1828.

مرتبطة وبقوّة بحزب الشعب الجمهوري عبر «مكتب العُمّال» التابع له. لقد فرض الحزب في الواقع، عدداً كبيراً من هذه النقابات على العمّال. وكان سلاح الديمقراطيّين الأكثر تأثيراً، في تنافسهم مع حزب الشعب الجمهوري على كسب ولاء العُمّال، هو الوعد بمنحهم الحقَّ في الإضراب. إلاّ أنّه تمَّ تناسي هذا الوعد بعد الانتخابات، وأصبح موقف الحزب الديمقراطيّ من النقابات العُمّالية قمعيّاً كما كان عليه تقريباً النظام القديم.

وفي عام 1952 تمَّ تأسيس اتحاد للنقابات العمالية أُطلق عليه اسم (ترك ـ إيش) بدعم ماديّ ومعنويّ من المؤتمر الدولي للنقابات العمّالية الحُرّة، إلاّ أنَّ وضع النقابات بقي ضعيفاً. وكان المستوى المعيشي المتدنّي جدّاً لأعضاء هذه النقابات يعني أنَّ إسهاماتهم لم تكن كافية لإدارة هذه التنظيمات. في الحقيقة، كان المدخول الأساسي للنقابات يأتي من الغرامات التي يدفعها أرباب العمل إلى وزارة العمل عند مخالفتهم لقانون العمل. وكان جزء من هذه الغرامات يحوّل إلى النقابات عندما ترى الحكومة ذلك مناسباً. وقد تصرَّفت الحكومة بقسوة، وخاصة منذ عام 1957، لمنع النقابات العمّالية من إقامة اتصالات بين القطاعات الصناعية المختلفة، أو مع المنظمات الدولية.

قضية خاصّة: تشوكوروفا

وتبرز منطقة واحدة بشكل استثنائيّ لأنَّ تطوُّرها في الخمسينيات قد جعلها تتميَّز عن باقي مناطق الوطن: تشوكوروفا (الغَوْر)، وهي الدلتا المحيطة بمدينة أضنه في الجنوب. لقد بدأ تقدُّم هذا السهل المنبسط والخصب منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. لقد حوَّله رجال الأعمال الأرمن والعمال المصريون إلى منطقة إنتاج قطن أساسية. وقد أصبحت أملاك الأرمن بعد حرب الاستقلال في أيدي ملاّكي الأراضي من المسلمين، الذين أصبح لديهم عقارات كبيرة. وكما في الانحاء الباقية من تركيا، فقد أصبحت الملكية رسمية عندما أصبح التسجيل المسحي أكثر فعالية في أربعينيات القرن العشرين، وفي أوائل الخمسينيات ساعدت الظروف على إيجاد فرص قصوى لتجميع الرأسمال من قبل كبار ملاّكي الأراضي هؤلاء. لقد أدَّت الاعتمادات المالية الرخيصة واستيراد الماكينات إلى مكننة الزراعة، إلاّ أنّه وخلافاً لما كان معهوداً في معظم تركيا، كان ملاّكو الأراضي في وضع استغلّوا فيه

المكننة لإبعاد المحاصصين عن أراضيهم. لقد كان القطن يحتاج إلى رعاية موسمية فقط بالإمكان تأمينها من قِبَل العمّال المهاجرين من الجبال المحيطة ومن سهول شمالي سوريا. وهكذا تمكّن كبار مزارعي القطن من زيادة أرباحهم إلى حدّها الأقصى عندما أدّت الحرب الكورية إلى انفجار سريع في أسعار القطن (لقد كان القطن في الحقيقة هو الإنتاج الزراعي التركي الوحيد الذي استفاد من هذا الانفجار الكوري). وبهذه الطريقة أصبح منتجو القطن أثرياء جداً بطريقة سريعة. واستثمر الأذكياء منهم أموالهم سريعاً في الصناعات القطنية في أضنه وحولها، وقد أصبحت أضنه مدينة ازدهار تقليدي. وقد بدأ الكثير من كبار العائلات الثلاثين أو نحوها التي تمتلك شركات قابضة والتي تسيطر على الصناعة التركيّة اليوم، بهذه الطريقة.

تراكم المشاكل الاقتصاديّة

كانت المشكلة الأساسية للديمقراطيين، كما أشار إليها الكثير من المراقبين الأجانب، هي أنّهم حاولوا القيام بأشياء كثيرة بسرعة كبيرة وبوسائل غير كافية تحت تصرُّفهم. لقد كان برنامج التحديث يعني استيراد كميّات كبيرة من الموادّ والمعدّات وقد عانت تركيا عجزاً تجاريّاً منذ العام 1947. وقد تصاعد هذا العجز، حتى في خلال سنوات الازدهار في أعوام 1950 ـ 53، عندما كان لتركيا فائض في القمح وأصبحت ولفترة قصيرة من مصدِّري القمح الرئيسيين. وبحلول عام 1954، انتهى عهد الازدهار. لقد تحقَّق النموُّ الزراعي عن طريق تزامن توسع الأراضي المزروعة مع طقس استثنائي جيد، وليس عن طريق تطوير التقنيات الزراعية، وعمليات الريّ أو استخدام الأسمدة الزراعية. وعندما ساء الطقس، انكشف القطاع الزراعي الحسّاس، وأخذت تركيا تستورد القمح مجدَّداً. وانخفضت نسبة النموّ الاقتصادي من حوالى 13 بالمئة إلى 4 بالمئة تقريباً، وكنتيجة لذلك، أصبح العجز التجاري عام 1955 ثمانية أضعاف عجز عام 1950. ومع ذلك، أبقت الحكومة على معدلات الاستيراد والاستثمار. لقد استغلّت موقع تركيا الاستراتيجي في خلال الحرب الباردة إلى أقصاه للحصول على مساعدات مالية وشروط اقتراض سهلة. لقد استدانت من الأسواق العالميّة ومن مموِّليها (عن طريق تأخير الدفعات المستحقَّة). ووصل الدَّيْن العام الخارجي، نتيجةً لذلك، إلى 1.5 مليار دولار، أي ما يعادل ربع إجمالي الدخل القومي.

وكان بإمكان الديمقراطيّين حلُّ بعض مشاكلهم المالية على الأقل باعتماد نظام ضرائبيّ أكثرَ فعاليةً، وبالتحديد بفرض ضرائب على الثروات الجديدة في الضَواحي. لقد كان ملاّكو الأراضي الأثرياء وعدد كبير من المزارعين الموسِرين يحصلون على أكثر من خُمْس الناتج العامّ المحلّي، ويدفعون فقط اثنين بالمئة من مجموع العائدات الضريبية. إلاّ أنَّ الاعتبارات السياسيّة منعت وبشكل دائم حكومات الحزب الديمقراطيّ من اللجوء إلى هذا الخيار. وبدلاً من ذلك، استدانت من المصرف المركزي، ما كان يعني أساساً طبعَ أموال إضافية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التضخم تدريجيّاً من ثلاثة بالمئة عام 1950 إلى 20 بالمئة عام 1957، ما أثّر وبشكل سيِّئ جدّاً في أصحاب الدخل المحدود والمستهلكين في المدن[6].

لقد انعكس ضعف الاقتصاد التركي أوّلاً في الإجراءات التي اتُخِذت في أيلول/سبتمبر عام 1953، عندما وُضعت الرقابة على الاستيراد وعلى تبادل الأجنبي العملات الأجنبية ما أنهى فترة خمس سنوات من الانفتاح التدريجي والاندماج السريع في الاقتصاد العالمي. ومنذ عام 1954، بدأت المؤسَّسات المالية الدولية بتحذير الحكومة التركيّة، شارحةً لها ما سيُعْرَف لاحقاً «برزمة صندوق النقد الدولي» التقليدية: تخفيض قيمة العملة، وضع حدٍّ للأسعار الاصطناعية والمساعدات المالية، وكذلك للتقييدات على الاستيراد والتصدير ـ كانت كلُّ هذه الإجراءات تهدف إلى الاندماج الكُلّيّ في النظام العالمي الرأسمالي. قاوم الحزب الديمقراطيّ هذه الضغوطات لبضع سنوات. فحافظ على نسبة التبادل الرسمي الثابت للّيرة التركيّة (2.80 مقابل الدولار)، بينما وسّع التراجعُ الاقتصادي وتنامي التضخم الثابت الهوّةَ بين النسبة الرسمية والقيمة الفعلية للّيرة. وبدلاً من الاعتراف بالوقائع الاقتصاديّة، أحيت الحكومة قانون الدفاع الوطني العائد لعام 1940 لفرض السيطرة على الأسعار. وليس من الضروري القول، إنَّ النتيجة كانت ازدهاراً واسعاً للسوق السوداء، حيث يمكن شراء كلِّ ما اختفى من المحالِّ التجارية ـ وبثمن باهظ. وكانت نسبة الليرة التركيّة إلى الدولار في السوق السوداء عام 1958 حوالى عشر ليرات مقابل الدولار.

---

(6) Hale, op. cit., p.102.

وفي أب/أغسطس 1958 أصبحت الحكومة في حاجة ماسّة إلى قروض أجنبية جديدة فوافقت أخيراً على مطالب صندوق النقد الدولي. لقد تمَّ تخفيض قيمة الليرة، وأُعيدت جَدْوَلَةُ الديون ورُفعت الأسعار. وفي مقابل ذلك حصلت تركيا على رزمة قروض جديدة، من قِبَل كلٍّ من الولايات المتحدة الأميركية، والدول الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

إنَّ جانب الاستدانة في السياسات الاقتصاديّة للحزب الديمقراطيّ في خلال السنوات العشر التي قضاها في الحكم واضح بشكل جيِّد: لقد كانت هذه السياسات من الناحية المالية وفيما يتعلَّق بخزينة الدولة غير جيِّدة، إذ أنتجت عجزاً كبيراً، وديوناً، وتضخُّماً وسوقاً سوداء. إلاّ أنَّنا ينبغي أن لا ننسى الجانب الإيجابيّ: لقد نجح الديمقراطيّون في تحديث الزراعة التركيّة بدرجة معيَّنة وزادوا من توسيع القاعدة الصناعية للبلاد. وتعود جذور معظم المؤسَّسات الصناعية الكبرى الحالية في تركيا إلى خمسينيات القرن العشرين. لقد فتحت شبكة الطرق الجديدة البلاد على بعضها البعض وأصبحت القرى على احتكاك بالعالم الخارجي للمرّة الأولى. وكانت النتيجة نوعاً من الحركة والديناميكية اللتين كانتا جديدتين كُلّيّاً.

تزايد المعارضة والعودة إلى السياسة الاستبداديّة

شكَّلت انتخابات عام 1954 نجاحاً هائلاً لمندريس. لقد برَّر الازدهارُ الاقتصاديُّ سياساتِه وحاز الآن على الدعم الواسع من قِبَل المزارعين. إلاّ أنَّه وفي خلال السنوات القليلة القادمة، أخذ الانكماش الاقتصادي يتأكَّل ببطء شعبيَّة الحزب الديمقراطيّ. وكان هذا عائداً جزئيّاً إلى تراجع حقيقيّ في مستويات المعيشة (سبَّبه مثلاً، القيودُ التي وُضعت على استيراد المواد الاستهلاكية)، إلاّ أنَّه كان صحيحاً أيضاً أنَّه قد كان هناك ارتفاع قويّ في معدَّل توقُّعات القرويين للتطوُّر المادّيّ، وهو ما لم يكن بإمكان الحكومة تحقيقه. وقد أظهرت انتخابات عام 1957 خسارة بعضٍ من دعم الضواحي للحزب الديمقراطيّ، إلاّ أنَّه ومع ذلك حافظ ومن دون شكّ على دعم أكثرية السكّان القرويين.

كانت المشكلة الأكثر خطورة هي تهاوي دعم المثقَّفين، وبعض أعضاء الإدارة والقوى المسلَّحة. وكان سبب ذلك، بدرجة معيَّنة، تنامي الصعوبات

الاقتصاديّة وخاصّة التضخُم (الذي أصاب وبالطبع أصحاب الدخل المحدود مثل موظفي الحكومة، المعلِّمين، أساتذة الجامعات والضباط أكثر من أيِّ مجموعة أخرى في المجتمع)، إلاّ أنّه كان هناك عامل أكثر أهمّيّة وهو تنامي استبداد الحكومة. لقد جاءت هذه الحكومة إلى السلطة ببرنامج اقتصاديّ وسياسيّ ليبرالي إلاّ أنّها ومنذ عام 1954، ضحّت وبدرجة كبيرة بالأخير لإنقاذ نفسها.

لقد كان الانتصار الانتخابي بمعظمه انتصاراً شخصياً لرئيس الوزراء عدنان مندريس. لقد حلَّ الأشخاص المختارون من قِبَلِه محلَّ الكثيرين من النوّاب النافذين محليّاً في مجلس النوّاب السابق. وقد ثبّت مندريس موقعه أكثر بعد الانتخابات. ففي الأشهر التي تلت الانتخابات تمَّ طرد الكثير من المعارضين من الحزب. وانعكست الظروف المتغيِّرة أيضاً على سلوك مندريس. لقد كان من الصعب جدّاً عليه وبشكل دائم تقبُّل الانتقادات؛ أمّا الآن فقد أصبح وبالتأكيد حسّاساً تجاهها.

لقد اتُّخذ في عام 1954، عدد من الإجراءات ضدَّ البيروقراطيين، الذين كان الحزب الديمقراطيّ ما زال يشكّ في أنّهم موالون لإينونو وحزبه. وقد زادت الحكومة من سيطرتها على الإدارة بإصدارها قانوناً جديداً يسمح بالإيقاف المؤقت عن العمل لأيِّ موظَّف حكومي عنده أكثر من 25 سنة خدمة وإحالته لاحقاً إلى التقاعد المبكِر. وكان هذا ينطبق أيضاً على القضاة وأساتذة الجامعات وبذلك استكملت السيطرة السياسيّة التامّة على الهيئة الإدارية وحتى القضائية. لقد تمَّ التضييق المتزايد على الحرية الأكاديمية، التي كانت دائماً ضعيفة في تركيا.

وبدأ في عام 1955، تنامي المعارضة للخطّ الاستبدادي للحزب الديمقراطيّ وكذلك أيضاً المعارضة لمندريس في داخل الحزب. وبينما كان الحزب الديمقراطيّ، يقوم ومنذ انطلاقته تقريباً، على ائتلاف واسع، مع مؤيِّدين من كلّ الشرائح الاجتماعية، بدأت أقسام من هذا الائتلاف بالتخلّي التدريجي عن الحزب بسبب سياساته الاستبدادية تجاه الصحافة، والجامعات والقضاء.

ظهرت أُولى بوادر الاضطراب في المجتمع التركي في أعمال الشغب في أيلول/سبتمبر 1955. وأدّت المحادثات بين بريطانيا العظمى، واليونان وتركيا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر حول مستقبل قبرص إلى تنامي الشعور القومي، الذي

أسهمت الصحافة في تأجيجه. وقام مواطن يوناني من أصل تركي بوضع قنبلة في القنصلية التركيّة في سالونيكا، اليونان، على سبيل الاستفزاز[7]. وفي السادس والسابع من أيلول/سبتمبر، وقعت أعمال مُخِلَّة بالأمن على نطاق واسع في إستانبول. وبكلِّ الأحوال، قرر مندريس ووزير خارجيته زورلو، السماح بقيام مظاهرات «عفوية» من قِبَل الطلاب في إستانبول للتعبير عن الشعور الجماهيري نحو قضية قبرص في تركيا، إلاّ أنَّ هذه المظاهرات خرجت كليّاً عن السيطرة وتطوَّرت أولاً إلى أعمال تخريب ضدَّ المصالح اليونانية ثم إلى هجوم عامّ على مظاهر الغنى الواضحة من قِبَل سكّان الكجاكوندوس. لقد تمَّ نهب المحالّ التجارية اليونانية في مراكز التسوُّق الرئيسية في إستانبول وجاءت الشاحنات حتى من الأناضول لجمع الغنائم. وراقب البوليس، الذي صدرت إليه الأوامر بعدم التدخُّل بحسب مشروع المظاهرات الأساسي المخطَّط له، من دون أن يتدخَّل. أعلنت الحكومة حالة الطوارىء في المدن الثلاث الكبرى (إستانبول، أنقرة وإزمير)، وأُجبر وزير الداخلية على الاستقالة. وقد تمَّ نهب ما مجموعه 5622 من المؤسسات التجارية[8].

كان السبب الرئيسي للخلاف في داخل الحزب الديمقراطيّ، والذي أدّى إلى انشقاق الحزب، هو المطلب الذي تقدم به عدد من النواب الليبراليين في تشرين الأول/أكتوبر والقاضي بإعطاء الصحافيين الذين تحوَّلوا إلى المحكمة بحسب قانون الصحافة الحقَّ في إثبات حقيقة ما كتبوه وأنَّه ينبغي قبول ذلك كوقائع في المحكمة. وقد رفضت المجموعة البرلمانية لاحقاً في أواخر هذا الشهر، وبضغط كبير من مندريس، الاقتراح بعد جدال عنيف. وأجبرت الانتقادات المتزايدة مندريس نفسه على طرح الثقة بحكومته أمام المجموعة البرلمانية للحزب. وقد حصل على هذه الثقة، إلاّ أنَّ الشقاق في داخل الحزب أصبح الآن كبيراً جدّاً لدرجة أنَّ الجناح الليبرالي بقيادة فوزي لطفي قره عثمان أوغلو انفصل في كانون الأول/ديسمبر عن الحزب الديمقراطيّ وأسَّس حزب الحرية، الذي وبضربة واحدة أصبح أكبر الأحزاب المعارضة في مجلس النواب. ويبدو أنَّ حزب الحرية قد

(7) Ali Gevgilili (1987) *Yükseliş ve düşüş*, Yassi Ada, p.134 (with thanks to Socrates Petmezas and Vangelis Kechriotis).

(8) Melek Firat (2002) «Yunanistan'la ilişkiler», in Baskin Oran (ed.) *Türk diş politikasi: cilt 1 1919-1980*, Istanbul: İletişim, p.601.

حصل الآن على دعم كبار رجال الأعمال، الذين أرادوا الآن سياسة اقتصادية أكثر تعقيداً مع درجة أعلى من التخطيط والتي رفض مندريس تقديمها.

واستمرَّت في خلال عام 1956 التوجهات نحو الديكتاتورية. وهذا العام هو عام إعادة إحياء «قانون الدفاع الوطني» لعام 1940 للسيطرة على الأسعار والسلع. كما تمَّ تغيير قانون الصحافة مجدَّداً في حزيران/ يونيو، ليس لجعله أكثر ليبرالية (كما وعد مندريس في خلال أزمة كانون الأول/ ديسمبر) وإنَّما لتعزيز سيطرة الحكومة على الإعلام. كما صدر قانون آخر يحظر الاجتماعات السياسيّة باستثناء فترة الحملات الانتخابية.

كان موعد الانتخابات في نهاية عام 1958، إلاّ أنَّه عندما أعلنت الحكومة أنَّ الأسعار الأساسية للمنتوجات الزراعية سوف تُرفع وأنَّه سيكون هناك تأجيل لدفع الديون المستحقة على المزارعين لمدة عشرة أشهر، بدا واضحاً للجميع أنَّ الانتخابات أصبحت وشيكة. وتمَّ الإعلان عن موعد إجرائها في 27 تشرين الأول/ أكتوبر. كانت أحزاب المعارضة الرئيسية (حزب الشعب الجمهوري، حزب الحرية والحزب الجمهوري القومي) تُجري ولفترة من الوقت محادثات حول التعاون فيما بينها. إلاّ أنَّ هذه المحادثات لم تكن منتجة، وأدَّت فقط إلى إعلان مبادىء مشتركة في الرابع من أيلول/ سبتمبر، إلاّ أنَّ أيَّ تعاون فعليّ بين أحزاب المعارضة قد أصبح مستحيلاً بحسب قانون صدر في 11 أيلول/ سبتمبر يحظر وضع لوائح انتخابية مشتركة.

أدَّت الانتخابات إلى تراجع كبير في شعبية الديمقراطيّين، على الرغم من التلاعب ببعض الأصوات لصالحهم. لقد بقوا أكبر حزب، إلاّ أنَّهم خسروا الأكثرية المطلقة في البلاد. لقد حصلوا على 47.3 بالمئة من الأصوات أي ما يعادل 424 مقعداً في المجلس الجديد، بينما ازدادت نسبة أصوات حزب الشعب الجمهوري ستة بالمئة تقريباً ووصلت إلى 40.6 بالمئة من الأصوات، إلاّ أنَّها زادت عدد مقاعدهم في البرلمان بشكل دراماتيكي من 31 مقعداً إلى 178 مقعداً. أما نتائج حزب الحرية فكانت مخيِّبة جدّاً للآمال، وقد أظهرت أنَّه كان رأساً بلا جسد، أي أنَّه حزب من دون جذور تنظيمية. لقد حصل فقط على 3.8 بالمئة من الأصوات وأربعة مقاعد. وقرَّر الحزب بعد الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر

1958، الاندماج مع حزب الشعب الجمهوري. وهناك، تمكّن أعضاء حزب الحرية من تقديم أفكار جديدة كانت البلاد في أمسّ الحاجة إليها، ساعدت على إعادة تصويب سياسات حزب الشعب الجمهوري في اتّجاه العدالة الاجتماعية وضمان سلامة الديمقراطيّة. أمّا الحزب الجمهوري القومي المحافظ، والذي حصل على 7 بالمئة من الأصوات وإنّما أيضاً على أربعة مقاعد فقط، فقد اندمج بعد الانتخابات مع حزب المزارعين الصغير وشكّلا حزب المزارعين الجمهوري القومي.

قضيّة العلمانيّة

لجأ الحزب الديمقراطيّ أحياناً في انتخابات عام 1957، بسبب مواجهته لمعارضة عنيفة للغاية، وتزايد سوء الأزمة الاقتصاديّة وتهاوي التأييد له بين سكّان المدن والفئات الأكثر ثقافة، إلى التجاوب مع المشاعر الدينية، واصفاً الجمهوريين بأنهم شيوعيون وغير مؤمنين متفاخراً بعدد المساجد والمدارس الدينية التي افتُتحت في عهد الديمقراطيّين.

وهذا ما عرّض الحزب الديمقراطيّ إلى اتّهام باستخدام الدين لأهداف سياسيّة وبالتراجع عن المبادىء العلمانية للدولة. وكان حزب الشعب الجمهوري يضرب على هذا الوتر منذ أوائل الخمسينيات، إلاّ أنّه أخذ الآن المزيدُ والمزيدُ من المثقفين بتبنّي هذه المقولة. في الحقيقة، كان موقف الحزب الديمقراطيّ نحو الدين متناقضاً. لقد استغلّ مندريس الاستجابة للمشاعر الإسلامية، خاصّة في خلال الحملات الانتخابية. وقد قال في مؤتمر الحزب الديمقراطيّ عام 1958: «من دون أيّة مبالاة بصرخات المتعصّبين للثورة، لقد قمنا بتعريب الأذان. وقبلنا بالتعليم الديني في المدارس. وقد سمحنا بتلاوة القرآن عبر الراديو. تركيا دولة مسلمة وسوف تبقى كذلك»(9). إلاّ أنّه وفي الوقت نفسه لم يسعَ الحزب الديمقراطيّ إلى إعطاء الإسلام دوراً أكبر في إدارة الدولة أو تشريعاتها.

لفهم هذه المناظرة ينبغي أن نتذكر ما كان عليه مفهوم الكمالية للعلمانية. لقد كان الكماليون، مثل الاتحاديين قبلهم، منفّذين لاستراتيجية تحديثية قائمة على الرؤية الوضعية للعالم، حيث تمّ النظر إلى الدين كعائق أمام التقدم وخاصّة في

(9) A. Yücekök (1971) *Türkiye'de din ve siyaset*, Istanbul: Gerçek, p.90.

تحديث الدولة والمجتمع. لم تكن علمانيتهم تعني الفصل بين الدين والدولة بقدر ما كانت تعني إخضاع الدين ودمجه في إدارة الدولة.

كان موقف النظام من الدين في الثلاثينيات والأربعينيات قد أصبح قمعياً للغاية، إلاّ أنّه وبعد اعتماد سياسة التعددية الحزبية بدأ كلا الحزبين باستمالة أصوات المسلمين، وأصبح حزب الشعب الجمهوري نفسه أكثر تسامحاً تجاه الدين بعد مؤتمر الحزب السابع عام 1947. لقد أعاد الحزب اعتماد التعليم الديني الانتقائي في المدارس وقام بإنشاء المؤسسات التدريبية للدعاة. كما أعلنت جامعة أنقرة عن إنشاء كلية للدراسات الدينية، وسُمح في عام 1949 بإعادة فتح المزارات الدينية والأضرحة (تربة لر). وفي الوقت نفسه، احتاط حزب الشعب الجمهوري لقيام أيّ ردّة فعل دينية في السياسة، فأصدر المادة 163 من قانون العقوبات، والتي تحظر وبوضوح أيّة دعاية تهاجم الطبيعة العلمانية للدولة.

وكان الديمقراطيّون حريصين جدّاً، في سنوات ما قبل عام 1950، على التركيز على أنّهم لن يسمحوا بأيّ تغيير أساسي في القاعدة العلمانية للدولة. وقد عرَّضهم موقفهم هذا إلى ازدراء التيارات الإسلامية التي كانت تعبِّر عنها صحيفة سبيل الرشاد، التي بدأت بمهاجمة الحزب الديمقراطيّ، ودفعت إلى تشكيل عدد من الأحزاب المعارضة الأكثر راديكالية، وكان أهمّها على الإطلاق الحزب القومي.

وبعد وصولهم إلى السلطة، تابع الديمقراطيّون سياسة حزب الشعب الجمهوري القائمة على تخفيف القيود عن التعبير عن المشاعر الدينية وقدَّموا التنازلات مراعاةً لمشاعر السكّان المسلمين، بينما كانوا يواجهون في الوقت نفسه التوجُهات المعادية للعلمانية. وقد جُعل الأذان باللغة العربية قانونياً من جديد (وتمَّ اعتماده في اليوم التالي في جميع مساجد الوطن)[10]؛ كما تمَّ توسيع التعليم الديني ولم يعد للأهالي رأي بهذا الخصوص (لقد جعل الضغط الاجتماعي بالطبع، هذا

(10) في دفاعه عن قراره بالسماح للدعوة للصلاة باللغة العربية، فرَّق مندريس بين الإصلاحات الكمالية، التي استمرَّت (ولذلك يجب أن تبقى)، وتلك التي كان يُظنُّ أنّها ضرورية في أيام أتاتورك، إلاّ أنّها لم تستمرّ. وبالإمكان اليوم نقض هذه الإصلاحات من دون الإساءة إلى الطبيعة العلمانية لتركيا.

القبول عامّاً). كما تزايد عدد مدارس الدُعاة. وكان هناك تزايد ملحوظ في عدد المساجد التي تمَّ بناؤها (إن بسبب تزايد الثروة في الضواحي أو بسبب سياسة الحكومة) وسُمح مجدداً ببيع المنشورات والأدبيات الدينية. إلاّ أنَّ مفهوم الحزب الديمقراطيّ للطبيعة العلمانية للدولة لم يكن يختلف كثيراً عن مفهوم حزب الشعب الجمهوري في الخمسينيات. وعندما قام ناشطون من الطريقة الصوفية التيجانية بتحطيم التماثيل النصفية لأتاتورك بعد نجاح الحزب الديمقراطيّ في الانتخابات، اعتُقل قائدهم كمال بيلاف أوغلو، وأُرسل إلى السجن ثم وُضع لاحقاً تحت الإقامة الجبرية. وصدر قانون ضدَّ تشويه ذكرى أتاتورك عام 1951.

لم يضع الديمقراطيّون حدّاً لعملية دمج المؤسسات الدينية في الإدارة (عبر مديرية الشؤون الدينية) وبقي كلُّ داعية موظَّفاً رسمياً. إلاّ أنَّهم قبلوا بوجود تنظيمات دينية مستقلَّة، مثل الإخوان المسلمين، حتى إنَّهم أعطوهم شرعيّة عندما قبلوا بدعم الحركة النورسية في انتخابات 1954 و1957. كان موقف القيادة الديمقراطيّة من الإسلام اعترافاً واضحاً أنَّ الدين لم يكن بالضرورة يتناقض مع التطوُّر. وكان هذا الاعتراف يشكِّل بالنسبة لأكثرية النخبة المثقّفة (بمن فيهم موظفو الحكومة، والمعلمون والأكاديميون والضباط)، الذين قاموا بتدويل العقيدة الكمالية والذين هم أنفسهم مدينون بموقعهم في النخبة الحاكمة إلى حقيقة أنَّهم يمثِّلون الرؤية الوضعية ذات التوجُّه الغربي، تهديداً لسيطرتهم الثقافية واحتكارهم للمشهد السياسيّ ولمؤسسات الدولة. وهذا ما يفسِّر لماذا كانت ردّة فعلهم على التعاطف حتى مع المشاعر الإسلامية غير السياسيّة، هستيرية. وكان هناك شعور قويّ في داخل الجيش، الذي كان يعتبر نفسه المسؤول عن تراث أتاتورك، بأنَّ الحزب الديمقراطيّ قد خان التقاليد الكمالية. وكما سنرى، فإنَّ هذا سوف يكون مميتاً بالنسبة للحكومة.

لقد جعل تخفيفُ السياسات العلمانية في عهد الحزب الديمقراطيّ الإسلامَ أكثر بروزاً في الحياة اليومية في المدن، حيث أصبحت ثقافة الضواحي بكلِّ الأحوال أكثر ظهوراً من خلال عمليات التمدُّن الواسعة. وقد رأى المثقفون الأتراك في ذلك عندها - ولاحقاً - انبعاثاً جديداً للإسلام، إلاّ أنَّه وعلى الرغم من وجود مجموعات متشدِّدة ناشطة، فقد كان الإسلام يعبِّر فقط عن التقاليد الثقافية الموجودة عند أكثرية السكّان، طبقة الرعايا السابقين، التي أعادت تأكيد حقِّها في التعبير عن نفسها.

العلاقات الخارجيّة: تركيا الأطلسيّة

كانت مرحلةُ ما بعد الحرب، وخاصّةً السنوات العشر لحكم الديمقراطيّين، تشكل فترة تكثيف لجهود اندماج تركيا في النظام الرأسمالي العالمي، ليس فقط في الحقل الاقتصادي، وإنّما أيضاً في مجالات السياسة الخارجية والدفاع. لقد أصبحت تركيا في ذلك الوقت جزءاً ثابتاً - وإن يكن محليّاً - من البُنَى السياسيّة والعسكريّة للولايات المتحدة وحلفائها والتي أقيمت لضمان استمرارية وجود الديمقراطيّة والمُؤسسّات الحُرّة في بلدانها. وقد شَكّل هذا انقطاعاً أساسياً مع السياسة الخارجية الكمالية القائمة على الحيادية الحذرة.

كانت العلاقات الخارجية لتركيا في مرحلة ما بعد الحرب، بالطبع، تحت تأثير الحرب الباردة. لقد رأينا كيف أنَّ مبدأ ترومان قد وُضع وجزء منه متعلّق بتركيا. كانت تركيا، عندما جاء الديمقراطيّون إلى السلطة عام 1950، ما تزال عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وفي المجلس الأوروبي. وبعد إنشاء حلف الناتو عام 1949، بدأت حكومة حزب الشعب الجمهوري تستطلع آراء دول الناتو الرئيسية حول إمكانيات انضمامها إلى الحلف. وفي آب/أغسطس 1950، قدّمت الحكومةُ الجديدة رسمياً طلبَ انضمامها إلى عضوية الحلف. كان مندريس يعلم أنَّ عدداً من دول الناتو، وبالأخص الاسكندينافية منها، تعارض عضوية كلٍّ من اليونان وتركيا، معتبرة أنَّ هاتين الدولتين لم تكونا أطلسيَّتين ولا ديمقراطيتين، إلاّ أنَّه كان يدرك أيضاً أنّه يحمل ورقة رابحة: فعندما أرسلت الأمم المتحدة حملة عسكرية دولية إلى كوريا لمواجهة الغزو من الشمال وطالبت بإسهامات من الدول الأعضاء لصدّ الغزو في حزيران/يونيو 1950، كانت تركيا واحدة من الدول القليلة التي قدَّمت مباشرة قوات للمساهمة. كانت الدفعة الأولى، لواءً من 450 رجلاً، أُرسلوا في تشرين الأول/أكتوبر وقبل أن تنتهي الحرب كان هناك 25,000 جندي تركي يقاتلون في كوريا، وقد تعرضوا لأكثر من 6000 إصابة[11].

(11) لقد كان هناك 717 قتيلاً، 167 مفقوداً و5247 جريحاً. أُخذت هذه الأرقام من:
Türkiye 1923-1973 ansiklopedisi, Istanbul: Kaynak, 1974, vol. 3, p.950.

أكسب هذا العمل تركيا سمعة ممتازة بين حكومات حلف الناتو، إلاّ أنّه وعلى الرغم من ذلك، فقد استغرق الأمر سنة أخرى قبل إقناع الدانمارك والنرويج، اللتين كانتا تعارضان دخول تركيا الحلف، أخيراً بإسقاط اعتراضاتهما وفي 18 شباط/ فبراير 1952 أصبحت تركيا دولة كاملة العضوية في حلف الناتو.

وتمَّ الترحيب بدخول تركيا حلف الناتو واعتُبر ذلك نجاحاً باهراً في تركيا من قِبَل الديمقراطيّين والمعارضة على السواء. كانت الأسباب وراء الحماسة للناتو عقلانية وعاطفية في آن واحد. عقلانياً، لقد تمَّ النظر إليها كضمانة ضدَّ أي عدوان سوفياتي ولضمان استمرار تدفق المساعدات الغربية والقروض التي ستجعل تحديث تركيا ممكناً. وعاطفيّاً، فقد تمَّ اعتباره إشارة إلى أنَّ تركيا قد قُبلت أخيراً وبالكامل من قبل الدول الغربية وعلى قاعدة متساوية. ويبدو أنَّ هذا الشعور كان واسع الانتشار نسبيّاً. وحتى في السبعينيات كان بإمكان أيِّ شخص شراء «نبيذ الناتو» في المطاعم التركيّة.

التحالفات الإقليميّة

لقد حَدَّدت عضويةُ تركيا في كتلة غربية في أثناء الحرب الباردة وبشكل واسع موقعُها في منطقتين كانت تشكِّل جزءاً منهما: البلقان والشرق الأوسط. لقد كانت تركيا عنصراً أساسيّاً في مساعي وزير الخارجية الأميركية دَالاس لتطويق الكتلة السوفياتية بتحالفات إقليمية قائمة على الناتو.

كانت أُولى المساعي الأميركية لإقامة تحالف إقليمي في الشرق الأوسط، هي جمع تركيا ومصر معاً عام 1951 ـ 52، إلاّ أنّه لم يكن هناك حماس كافٍ في كلا البلدين لهذا الخيار. فقد ساءت العلاقات بين تركيا والدول العربية بسبب موقف تركيا من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

لقد دعمت تركيا في البدء الدول العربية لأنَّ القيادة في أنقرة كانت تتوقع أن تكون الدولة اليهودية مؤيِّدة للسوفيات. ومع تنامي العلاقات الودِّية الأميركية ـ الإسرائيلية، غيَّرت تركيا أيضاً موقفها. لقد جلست مع فرنسا والولايات المتحدة في لجنة المصالحة الفلسطينية عام 1949، واعترفت بإسرائيل دبلوماسيّاً.

كانت المحاولة الثانية لإقامة كتلة إقليمية، بعد فشل التحالف التركي ـ

المصري، هي معاهدة التعاون مع باكستان، التي وُقِّعت في آب/أغسطس 1954. وقد تبع ذلك في شباط/فبراير 1955، معاهدة تعاون ودفاع مشترك مع الصديق الوحيد لتركيا في العالم العربي، المملكة العراقية في ظلِّ رجلها القوي نوري السعيد. وقد انضمَّت كلٌّ من بريطانيا العظمى، وإيران وباكستان أيضاً إلى «حلف بغداد» هذا، بينما حصلت الولايات المتحدة على صفة مراقب.

شهدت سنوات ما بعد عام 1955 موجة متصاعدة من القومية العربية اجتاحت الشرق الأوسط، قادها أو على الأقلّ ألهمها القائد المصري جمال عبد الناصر. وعندما وقفت الولايات المتحدة في وجه مساعيه لجمع أموال لبناء سد أسوان، قام عام 1956 بتأميم قناة السويس. وهذا ما أدَّى إلى هجوم إسرائيلي - فرنسي - بريطاني على مصر. وعلى الرغم من انتصارهم العسكري، أُجبرت هذه الدول على التراجع من قبل الولايات المتحدة، التي اعتبرت عملهم غير مسؤول، واستعماراً على النمط القديم، يمكن أن يهدد مصالح الغرب في المنطقة. وكانت النتيجة خروج عبد الناصر من هذا الصراع، وعلى الرغم من خسارته العسكريّة، بمكانة عظيمة في أعين العالم العربي، وانتشرت أفكاره القومية العربية الاشتراكية في كلِّ أنحاء الشرق الأوسط العربي. كانت حكومة الحزب الديمقراطيّ تكره وبقوة عبد الناصر ورأت فيه عميلاً شيوعيّاً. وقد شعرت تركيا، في خلال أزمة القناة، أنَّ عليها أن تدعم عبد الناصر لفظيّاً على الأقلّ، إلاّ أنَّها فعلت ذلك بشكل ملتبس، واستمرَ معظم العالم العربي في نظرته إلى تركيا وحلف بغداد كعملاء للإمبريالية الغربية. وازدادت حدَّة التوتر بين تركيا وسوريا في عام 1957 لدرجة أنَّ الجيش التركي قد هدَّد بعبور الحدود، ونزلت قوات مصرية في سوريا للدفاع عنها ضدَّ عدوان تركي محتمل. وفي العام نفسه تدخَّلت القوّات البريطانية في الأردن لقمع انتفاضة ناصرية ولإبقاء الملك حسين على عرشه. وتوحَّدت في عام 1958، سوريا ومصر، بطلب من القيادة السورية، وشكَّلا الجمهوريّة العربية المتحدة التي لم تعمِّر طويلاً. ووقعت حرب أهلية بين المسيحيين المحافظين والناصريين في لبنان، ونزلت، وبطلب من الرئيس اللبناني المسيحي كميل شمعون، قوّات المارينز الأميركية في بيروت، مستخدمة قواعدها في تركيا. وكانت أسوأ الأخبار في عام 1958، من وجهة نظر الحكومة التركيّة، قيام انقلاب قومي في بغداد، نتج عنه مقتل الملك ورئيس وزرائه نوري السعيد. اتَّخذ مندريس قراراً بالتدخل العسكري

في العراق وتحرّكت القوّات التركيّة إلى الحدود. إلاّ أنَّ الضغط الأميركي القوي، والوعود بمزيد من الأموال، قد حالت دون غزو تركي.

وتحوّل في عام 1960 حلف بغداد، أو ما تبقّى منه بعد انسحاب النظام العراقي الجديد، إلى منظمة المعاهدة المركزية (CENTO) التي كانت الولايات المتحدة عضواً فاعلاً فيها. إلاّ أنّها ومثل سابقتها، لم تحقّق إلاّ القليل. وعلى العكس من دول الناتو، فإنَّ أعضاء منظمة CENTO كانوا يفتقدون للثقّة المتبادلة الضرورية لتبادل الأسرار العسكريّة ولدمج قوّات بلدانهم وبشكل فعّال في بنية متعددة القوميّات، ومن دون ذلك فإنّ فعاليتها العسكريّة محكوم عليها أن تبقى في حدودها الدنيا.

كانت مشكلة تركيا الرئيسية في البلقان مع جارتها بلغاريا ذات النظام الموالي للسوفيات. وقامت بلغاريا فجأة، وانتقاماً لإرسال قوات تركية إلى كوريا، بطرد نحو 250,000 من سكّانها المسلمين الناطقين بالتركيّة. لم يكن الأتراك مستعدّين إطلاقاً لعملية التهجير هذه وقاموا بإغلاق الحدود. وحُلَّ الخلاف أخيراً في عام 1953 عندما أُعيد فتح الحدود، إلاّ أنّه مُنع الآن البلغار المسلمون من ترك البلاد. والغريب أنَّ بلغاريا وبعد حوالى 40 عاماً أثارت أزمة ثانية كانت نسخة طبق الأصل تقريباً عن الأزمة الأولى هذه.

شجّعت الولايات المتحدة الأميركية، في البلقان أيضاً، على إقامة تحالف إقليمي بين تركيا، واليونان ويوغوسلافيا. وكان حلف البلقان هذا، الذي وُقِّع في شباط/ فبراير 1953، غير فعّال كحلف بغداد، إلاّ أنّه سمح للأميركيين بدخول غير مباشر إلى النظام الشيوعي، المعادي للسوفيات، من خلال يوغوسلافيا.

ولعلّه من المدهش، أنَّ البلد الوحيد الذي كانت علاقاتُ تركيا معه جيدة ومستقرّة في سنوات ما بعد الحرب (وكانت كذلك منذ أوائل الثلاثينيات)، هو عدوَّها القديم اليونان، على الرغم من التاريخ الدموي بينهما وخاصّة الفترة ما بين سنوات 1913 و1923. استمرّت علاقاتهما الجيدة مع انضمامهما معاً إلى حلف الناتو، حتى تنامي أزمة قبرص، التي بدأت بالانفجار عام 1954، والتي هزّت هذه العلاقة من جذورها.

كان يعيش على قبرص، الجزيرة العثمانية السابقة، أكثرية من الروم

الأرثوذكس الناطقين باليونانية والتي تشكل 80 بالمئة من السكان إلى جانب 20 بالمئة من الأقلية الإسلامية الناطقة بالتركيّة في ظلّ إدارة بريطانية منذ عام 1878. وتطوَّرت تحركات القوميين اليونان التابعين لحركة (EOKA) عام 1954، إلى أعمال شغب وهجومات إرهابية على البريطانيين. وقد دعمت الحكومة والإعلام اليونانيان هذه الأعمال، التي كان هدفها توحيد قبرص مع اليونان. وقد وجدت فكرة الوحدة هذه دعماً قوياً لها في داخل دوائر حزب العمل البريطاني.

لقد كان هذا المشروع مرفوضاً بالكامل من قِبَل الحكومة التركيّة، ليس فقط من باب التضامن مع القبارصة الأتراك، وإنَّما لأسباب استراتيجية أيضاً: لأنّه سيؤدّي فعليّاً إلى مضاعفة الحدود التركيّة ـ اليونانية. واجتمعت كلٌّ من اليونان وبريطانيا العظمى وتركيا في آب/ أغسطس 1955، لمناقشة مستقبل الجزيرة، إلاّ أنَّ هذه الاجتماعات لم تؤدِّ إلى نتائج ملموسة. دعمت تركيا فكرة الحفاظ على الوضع القائم. وفي السنوات القليلة التالية تركَّزت النقاشات على فكرة تقسيم الجزيرة. دعمت تركيا هذه الفكرة على أن تكون ثاني أفضل الحلول، إلاّ أنَّها كانت مرفوضة من قبل القبارصة اليونان، الذين أصبحوا الآن بقيادة الأسقف مكاريوس، وهو قومي يوناني وسياسي ماكر قامت السلطات البريطانية بحبسه ثم أطلقت سراحه عام 1957.

أدَّى المزيد من المباحثات في عامي 1958 و1959، أوَّلاً في زيوريخ ثمَّ لاحقاً في لندن مجدَّداً، للتوصل إلى اتفاقية أصبحت قبرص بموجبها جمهورية مستقلَّة يضمن استقلالها ووحدة أراضيها ونظامها الدستوري كلٌّ من اليونان، بريطانيا وتركيا. وقد نصّت الاتفاقية على أن تلتزم الدول الثلاث مشتركة بهذه الضمانات، وعلى أنَّه إذا لم يكن بإمكانهم العمل معاً فإنّ أيّاً من الدول الضامنة بإمكانها العمل من جانب واحد. وقد شكّلت الفقرة الثالثة، من بنود هذه الاتفاقية، القاعدة القانونية للتدخُّل التركي في السنوات اللاحقة. وأصبحت قبرص في 16 آب/ أغسطس 1960 جمهورية مستقلّة، وكان أوّل رئيس لها هو الأسقف مكاريوس.

أثبتت المشكلة القبرصية أنّها عسيرة الحلّ، وأدّت إلى توتُّر العلاقات بين تركيا واليونان حتى يومنا هذا، وسوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصول اللاحقة. وفي الوقت نفسه، شكَّلت قضية قبرص نموذجاً للطريقة التي ما زالت

تأثّر بها السياسة الخارجية التركيّة، على الرغم من اعتمادها بالإجمال على سياسة عملانية (براغماتية)، في موضوع التضامن العاطفي مع «أتراك الخارج»، أي الجماعات التركيّة التي تعيش في خارج تركيا. فغالباً ما اضّطرت هذه الجماعات، التي هي إمّا من بقايا الإمبراطورية العثمانية مثل أولئك الذين يعيشون في بلغاريا، اليونان والعراق (وفي سنجق الإسكندرون قبل الحرب)، أو في الإمبراطوريات التوركية في وسط آسيا، إلى أن تعيش في حالة قمع ـ ثقافي وديني على الأقل ـ وعلى الرغم من أنَّ الكتلة الأساسية في السياسة التركيّة، أي الجمهوريين والديمقراطيّين قد رفضوا دائماً وبشكل مؤكَّد مبدأ الوحدوية، فإنَّ مصير أتراك الخارج بقي موضوعاً عاطفيّاً بالنسبة للرأي العامّ الذي بإمكانه ممارسة ضغوطات على السياسيّين، وقد استطاع القيام بذلك في أحيان كثيرة.

الحزب الديمقراطيّ والجيش

شهد عام 1958 أيضاً أُولى الإشارات إلى أنَّ كلَّ شيء لم يكن كما يجب أن يكون بين الحكومة والقوّات المسلحة. ففي كانون الأول/ديسمبر 1957 تمَّ اعتقال تسعة ضبّاط عسكريين لتآمرهم على الحكومة. وتمَّ الإعلان عن هذه الاعتقالات في 16 كانون الثاني/يناير 1958.

لم يثق الديمقراطيّون أبداً بالجيش، بسبب الروابط المتينة بين كبار ضباطه والنظام القديم وبالأخصّ عصمت باشا، إلاّ أنّهم وبعد عمليات تطهير القيادة العسكريّة عام 1950 شعروا بارتياح أكبر، وفي الواقع، وفي معظم السنوات العشر التي قَضَوْها في الحكم، كانت الهيئة العليا للقوّات المسلَّحة موالية على ما يبدو للحكومة المنتخبة. وكانت المشكلة أنَّ هذا الواقع لم يعد يضمن للحكومة في أواخر الخمسينيات ولاء مجموعة الضبّاط بأكملها. ويكمن السبب في التغييرات الجذرية التي أوجدتها عضوية تركيا في حلف الناتو والمساعدات الأميركية للقوّات المسلحة.

لقد كان الجيش التركي في أواخر الأربعينيات يتكوَّن من قوّة بشرية هائلة (700,000 جندي) منظَّمة بحسب المبادىء البروسية الكلاسيكية العائدة لفترة ما قبل الحرب العالميّة الأولى. وكانت هناك هوّة لا يمكن ردمها بين المجنَّدين والجنود

والضبّاط. إذ لم يكن هناك من حاجة لأعداد كبيرة من الجنود من ذوي المهارات الخاصة بسبب المستوى المتدنّي جداً للمعدّات التقنية في داخل الجيش. إلاّ أنَّ هذا الوضع تغيَّر كلياً في الخمسينيات. لقد تمَّ صرف أكثر من ملياري دولار من المساعدات العسكريّة على تحديث الجيش التركي ومكننته، كما ساعدت فرق أميركية في تدريب الأفراد. واحتلَّ الضبّاط الشبان ذوو الخبرة في الهندسة أو الاتصالات المراكز الأكثر حيوية في الجيش. وغالباً ما كانوا يتلقَّون جزءاً من تدريباتهم في الخارج عبر برامج التبادل في حلف الناتو، وبذلك كان بإمكانهم أن يَرْوُوا كم كان الجيش التركي والمجتمع متخلِّفين عن الحلفاء الغربيين. ونحن نعلم الآن أنَّ المؤامرات على الحكومة ومنذ عام 1955 كانت تُدبَّر في هذه الدوائر[12].

لقد تمَّ التحقيق في الاتِّهامات المرفوعة ضدَّ الضباط التسعة المتورطين، والذين تمَّ اعتقالهم عام 1957، في محكمة عسكرية، إلاّ أنَّها لم تذهب بعيداً في تحقيقاتها ـ لأنَّ الجيش لم يكن مستعداً لنشر غسيله الوسخ بشكل علنيّ. لقد تمّت تبرئة الضبّاط وحُكِم على الواشي فقط. ومع ذلك فقد تمَّ إنذار الحكومة، وشكّل الانقلاب العسكري في العراق الصديق في تموز/ يوليو 1958 إنذاراً آخر لما يمكن أن يحدث.

سنوات مندريس الأخيرة

وفي أثناء ذلك، حافظت المعارضة، التي أنعشتها نتائج انتخابات عام 1957، على حملتها برفض وانتقاد أيِّ شيء وكلِّ شيء تقوم به الحكومة على الإطلاق. وقد أعطى الحزب الديمقراطيّ الآن إشارات على أنَّه لم يعد مستعدّاً لتحمُّل كلِّ هذا. لقد لمَّح باللجوء إلى إجراءات قمعية، وفي تشرين الأول/ أكتوبر أطلق مندريس، وفي جوٍّ من الاحتفال والتفخيم، الجبهة الوطنيّة، في مسعًى لتوسيع قاعدة الحزب الديمقراطيّ ولتحريك جماهير الشعب. كان العنصر الرئيسي في هذه الحملة هو القراءة اليومية في راديو الحكومة للوائح لا تنتهي بأسماء الأشخاص الذين انضمُّوا إلى الجبهة. لقد كانت هذه اللوائح تتضمَّن أسماء أطفال، وأشخاص

---

(12) William Hale (1996) *Türkiye'de ordu ve siyaset: 1789'dan günümüze*, Istanbul: Hil (translation of *Turkish military and politics*, London: Routledge, 1994), p.95.

متوفِّين وحتى أسماءً وهمية. وقد أثارت هذه الحملة، التي استمرَّت لمدة عام ونصف، موجة استياء عامّة لدرجة أنَّ الناس قد أسَّسوا وفي الكثير من المدن «جمعيات أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى الراديو»[13].

وأسهم عاملان في أواخر عام 1958 وأوائل عام 1959 في تعزيز موقف مندريس في الضواحي، إن لم يكن في المدن أيضاً. أوّلاً قبول برنامج الاستقرار من قِبَل صندوق النقد الدولي الذي أدَّى إلى صرف 359 مليون دولار كمساعدات وقد أدَّى هذا إضافةً إلى موسم حصاد جيِّد نسبيّاً، إلى تحسين أوضاع المزارعين، بينما أدَّى رفع الأسعار المرتبط بالبرنامج إلى تأثير قاسٍ في المدن. ثمَّ تمكن مندريس في 17 شباط/ فبراير عام 1959 من الخروج حيّاً من حادث تحطم طائرة في مطار غاتويك في لندن، حيث قُتل معظم المسافرين. وقد استُغِلَّ هذا الحادث إلى أقصاه من قبل الراديو التركي والحزب، وأقنعت معجزة نجاته الكثير من المتدينين الأتراك بأنَّ مندريس شخصية فوق البشر، اختاره الله لقيادة شعبه.

استمرّ التوتُّر عالياً بين الأحزاب. وهوجم إينونو في خلال جولة له في قلب مناطق الحزب الديمقراطيّ على بحر إيجه، واستُخدمت القوات العسكريّة في أوائل نيسان/ أبريل 1960 لمنعه من عقد اجتماع في قيساريه. وعندما رفض التراجع، انسحب الجنود. وقرَّر الديمقراطيّون في مجلس النواب، في 18 نيسان/ أبريل، إنشاء لجنة بصلاحيات واسعة للتحقيق في نشاطات المعارضة. وكان على هذه اللجنة، التي تتألَّف بأكملها من أعضاء متشدّدين من الحزب الديمقراطيّ، أن تقدِّم تقريراً بنتائج تحقيقها في مدّة ثلاثة أشهر تُمنع في خلالها كلُّ النشاطات السياسيّة خارج المجلس النيابي. حتّى إنَّ التقارير الصحفية حول مناقشات المجلس النيابي قد مُنعت أيضاً.

اعتُبر إنشاء لجنة تقصّي الحقائق غير دستوري من قِبَل أساتذة القانون في جامعات إستانبول وأنقرة. وعندما اتُّخذت إجراءات تأديبية بحق الأساتذة الجامعيين (لتدخلهم في السياسة)، قامت مظاهرات طلّابية رافقها أعمال شغب. فقرَّرت الحكومة الآن استخدام الجيش لقمع أعمال الطلّاب المخلّة بالأمن، وتمَّ إغلاق

(13) Uygur Kocabaşoğlu (n.d.) «Radyo», in Murat Belge (ed.) *Cumhuriyet Dönemi Türkiye ansiklopedisi*, Istanbul: İletişim, vol. 10, p.2743.

الجامعات. وقد قُتِل واحد من الطلاّب (على الرغم من أنَّه في الأوضاع المتوتِّرة يصدِّق الناس بشكل عامّ الأعداد المضخّمة). أدَّى استخدام الجيش لقمع المظاهرات بدوره إلى قيام مظاهرة كبيرة صامتة من قِبَل طلاّب الأكاديمية العسكريّة في أنقرة في 21 أيار/مايو. وقدَّمت الصحافة، التي لم يكن بإمكانها بسبب تقييدات الرقابة ذكر أيّ شيء عن أعمال الشغب، تغطية واسعة لمظاهرات الطلاّب في كوريا، التي أدَّت إلى إسقاط الرئيس سينغمان ري في ذلك الوقت.

وفي أثناء ذلك حاول رئيس الوزراء مندريس كسب المزيد من التأييد بمخاطبة جموع غفيرة من مؤيِّديه في مقاطعات بحر إيجه قبل عودته إلى أنقرة لاستقبال رئيس وزراء الهند نهرو الذي قام بزيارة إلى تركيا بين 20 و24 أيار/مايو. وأعلن مندريس فجأة في 25 أيار/مايو أنَّ لجنة التحقيق المعيَّنة من قِبَل مجلس النواب قد أنهت عملها في شهر واحد بدلاً من الثلاثة أشهر المقرَّرة، وأنَّها سوف تعلن نتائج تحقيقاتها قريباً. وكان معروفاً أنَّ اللجنة كانت تنظر في إمكانية وجود روابط بين حزب الشعب الجمهوري والجيش، وربَّما دفع إعلان مندريس المتآمرين في الجيش إلى العمل. وبغضِّ النظر عمّا إذا كان هذا هو السبب أم لا، فقد قامت وحدات من الجيش في صباح 27 أيار/مايو 1960 باحتلال المباني الحكومية في أنقرة وإستانبول واعتقلت كلَّ وزراء ونوّاب الحزب الديمقراطيّ، بمن فيهم مندريس ورئيس الجمهوريّة جلال بايار.

الفصل الرابع عشر

الجمهوريّة التركيّة الثانية

(1980-1960)

الانقلاب العسكريّ في 27 أيار/مايو 1960

أدرك الشعب أنَّ انقلاباً عسكريّاً قد وقع في الساعة الثالثة صباحاً من يوم 27 أيار/مايو 1960 فقط عندما أُذيع إعلان بهذا الشأن من قِبَل الكولونيل ألب أصلان تركش على الراديو التركي لاحقاً هذا الصباح. أعلن التصريح أنَّ القوات المسلّحة التركيّة قد استلمت إدارة البلاد، «لمنع قتال الأخوة» و«لتخليص الأحزاب من الوضع المتردّي الذي وضعوا أنفسهم فيه». وقد ركّز الإعلان على الطبيعة غير المنحازة لهذا الانقلاب[1].

استُقبل الانقلاب العسكري بتفجُّر الفرحة الجماهيرية في أنقرة وإستانبول، وخاصّة بين الجماهير الواسعة للطلاّب في كلتا المدينتين، وبشكل عامّ بين الأنتلجنسيا (المثقّفين). ولم يصدر عن بقية الناس ردّات فعل مماثلة. وبقيت الضواحي بشكل خاصّ محافظة على هدوء مشؤوم. لقد كانت انتفاضات الأشهر الماضية محصورة بشكل كامل تقريباً في أنقرة وإستانبول وليس هناك من وقائع تظهر انخفاضاً كبيراً في شعبية مندريس في أيِّ مكان آخر.

(1) ونجد ترجمة للنصّ الكامل للبلاغ في كتاب:
Walter F. Weiker (1963) *The Turkish revolution 1960-1961*, Washington: Brookings Institution, p.20-1.

لقد أصبح معروفاً الآن أنَّ الانقلاب جاء نتيجة سنوات من التخطيط من جانب المتآمرين، وهم مجموعة من العمداء، والروّاد والنقباء الذين كانوا في أوائل الأربعينيات من العمر. كان هناك عاملان حاسمان لنجاح الانقلاب. أحدهما كان تنصيب أنفسهم لقيادة مواقع كانت أساسية للسيطرة على السلطة (مثل الحامية العسكريّة في العاصمة)، أما الثاني فكان العمل على إيجاد ضابط كبير لترؤس حركتهم من أجل كسب دعم بقية القوات المسلحة. وقد نجحوا في النهاية في هذين المجالين. وبحلول أيار/مايو 1960 كانوا في موقع يسمح لهم بالقيام بضربتهم، وبعد عدّة محاولات فاشلة، تمكّنوا من إيجاد الضابط الكبير الذي يحتاجونه للرئاسة الصورية للانقلاب. لقد كان الجنرال جمال غورسال، وهو رئيس أركان سابق لقوات المشاة، وكان قد أُعطي إجازة دائمة في الثالث من أيار/مايو، بعد كتابة مذكرة لوزير الدفاع علّق فيها على الوضع السياسيّ. وكان غورسال شخصية أبويّة هادئة، ومعروفاً جدّاً من كلّ القوات المسلحة ومحبوباً جدّاً منها أيضاً. لقد وافق على ترؤس الانقلاب إلاّ أنّه لم يكن ملمّاً بتفاصيل تنظيمه. وعندما نجح الانقلاب، تمَّ إحضاره إلى أنقرة بطائرة حربية من منزله في إزمير.

أعلن الجيش أنَّ السلطة قد أصبحت الآن في أيدي «لجنة الوحدة الوطنيّة» وعلى رأسها الجنرال غورسال، إلاّ أنّه لم يتضح ولبعض الوقت، لا الوظيفة الحقيقية ولا هويّة أعضاء هذه اللجنة. وقد تمَّ الإعلان، بعد يوم واحد على الانقلاب، عن تعيين جمال غورسال رئيساً للدولة، ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، لقد أُعطي نظرياً صلاحيات مطلقة لم يحصل عليها حتى أتاتورك نفسه.

من انقلاب إلى ثورة: دور الأساتذة الجامعيين

منذ البداية كان الجيش مقتنعاً بأنَّ هناك حاجة لأكثر من مجرد تغيير حكومة. فمنذ اليوم الأول للانقلاب العسكري تمَّ استدعاء خمسة أساتذة قانون من جامعة إستانبول، يديرهم رئيس الجامعة صدّيق سامي أونار، إلى أنقرة وكُلّفوا بمهمّة وضع دستور جديد. وقد أصدروا في اليوم الثاني إعلاناً، اعتُبر بمثابة فتوى حديثة. وقد برّروا في هذا التصريح التدخل العسكري على قاعدة أنَّ حكومة الحزب الديمقراطيّ قد تصرّفت بشكل غير دستوري (وبالأخص في إنشائها للجنة تقصي الحقائق)، وبذلك فقد أصبحت هي نفسها غير شرعيّة. وقد وضع هذا التفسيرُ، عند قبوله من

لجنة الوحدة الوطنيّة، الجيشَ في مواجهة مباشرة مع الحزب الديمقراطيّ، ووضع نهاية لادِّعاءات الجيش بأنَّه فوق السياسات الحزبية. وفي 31 آب/أغسطس تمَّ تعليق عمل الحزب الديمقراطيّ ثمَّ تمَّ حلُّه في 29 أيلول/سبتمبر.

وفي 12 حزيران/يونيو، أصدرت لجنة الوحدة الوطنيّة، وبمساعدة فريقها من الأساتذة الجامعيين، دستوراً مؤقَّتاً، وضع الأرضية القانونية لكلٍّ من الانقلاب ولوجود لجنة الوحدة الوطنيّة. وكانت حكومة التكنوقراط، التي عيّنها الجيش بعد الانقلاب، مجرَّد أداة تنفيذية. لقد كانت كلُّ القرارات السياسيّة الهامّة تؤخذ من قِبَل لجنة الوحدة الوطنيّة عينها.

التكتُّلات في داخل لجنة الوحدة الوطنيّة

تكونت لجنة الوحدة الوطنيّة في ذلك الوقت من 38 ضابطاً (تُوفِّي أحدهم ولم يُستبدل). ظاهريّاً، كان جمال غورسال قائد اللجنة، إلاّ أنَّه في الواقع، كان الكولونيل ألب أصلان تركش، الذي يحتل مركز مستشار الرئيس، أكثر الأعضاء نفوذاً في الفترة الأُولى. وكان تركش، التركي القبرصي المولد، شخصية جذّابة وساحرة للجماهير، وأكثر اطّلاعاً من زملائه ويتقن اللغة الإنكليزية بشكل ممتاز. لم يكن معروفاً بشكل جيِّد من قِبَل عامّة الناس، إلاّ أنَّه اكتسب سمعة سيِّئة قبل 15 عاماً، في نهاية الحرب العالميّة الثانية، عندما اتُّهم بتأييده للتوركية، وربَّما أيضاً النازية (وقد تمَّت تبرئته لاحقاً). لقد كان يمثِّل الجناح الأكثر راديكالية في داخل لجنة الوحدة الوطنيّة، التي أرادت إصلاحاً شاملاً للنظام السياسيّ ولم يكن لديها أي ثقة بالأحزاب السياسيّة.

لقد كانت مجموعة تركش، من دون أدنى شكٍّ، هي التي فرضت وعبر قرار لجنة الوحدة الوطنيّة في الثالث من آب/أغسطس إحالة 235 من أصل 260 جنرالاً وحوالى 5000 مقدَّم ورائدٍ على التقاعد. وعلى الرغم من أنه كان صحيحاً أنَّ القوات المسلَّحة التركيّة كانت معروفة بزيادة عديدها، إلاّ أنَّ السبب الرئيس للتقاعد كان الشكَّ في الولاء السياسيّ لمن طالهم القرار.

بعد الجيش، جاء دور الجامعات. وعلى الرغم من أنَّه قد فُرض على تركش الاستقالة من منصبه الرسمي كمستشار للرئيس بعدما تعاظم نفوذه في أعين زملائه،

إلاّ أنَّ المجموعة الراديكالية كانت ما تزال قوية بما فيه الكفاية لتدفع باتِّجاه اتِّخاذ إجراء تمَّ بموجبه فصل 147 أستاذاً ومحاضراً جامعياً في تشرين الأول/أكتوبر. إلاّ أنَّ معايير الاختيار لم تكن واضحة، واستدعت احتجاجاً عنيفاً استقال في أثنائه كلُّ رؤساء الجامعات التركيّة.

لقد أحرج مدى الاحتجاج الأكاديمي القيادة العسكريّة وبدأت المفاوضات مباشرة للتراجع عن هذا الإجراء. وفي النهاية، عاد الأساتذة الجامعيون إلى مراكزهم، ولكن فقط في آذار/مارس 1962. أمّا الضبّاط الذين أُحيلوا على التقاعد، وتوحَّدوا في تنظيم «ضبّاط الثورة المتقاعدين»، فلم ينجحوا في مساعيهم لتحقيق الهدف نفسه لأنفسهم.

وعلى الرغم من المعارضة لأعمال التطهير، أطلق الراديكاليون في لجنة الوحدة الوطنيّة مشروعاً أكثر طموحاً في تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان هذا المشروع، وقد استُلْهِم بالتأكيد من تركش، يهدف لإقامة «الاتحاد التركي للمُثل العليا والثقافة»، والذي كان مقدَّراً له أن يقوم بأعمال وزارة التربية والتعليم، ومديرية الشؤون الدينية والأوقاف والصحافة والراديو، فيشكِّل بذلك سيطرة شمولية على كامل الحياة الثقافية في الوطن. لقد ذهب هذا المشروع بعيداً جدّاً، في كلٍّ من أعين السياسيّين المدنيين والأعضاء الأكثر اعتدالاً في لجنة الوحدة الوطنيّة، بمن فيهم الجنرال غورسال. الذي أعلن فجأة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1960 حلَّ لجنة الوحدة الوطنيّة، وتشكيل لجنة جديدة، مقصياً 14 شخصاً من الراديكاليين الأكثر شهرة، ومن بينهم تركش. لقد فرض الدستور المؤقَّت هذه الطريقة المعقَّدة، على ما يبدو، في إقالة هؤلاء الضباط من لجنة الوحدة الوطنيّة، والذي ينصّ على عدم إزاحة أعضاء لجنة الوحدة الوطنيّة من مراكزهم إلاّ في حالة سوء التصرُّف الخطير. لقد أُلحق هؤلاء الأعضاء الأربعة عشر بالسفارات التركيّة في الخارج ورُحِّلوا خارج البلاد. وقد أصبح تركش نفسه ملحقاً عسكريّاً في نيودلهي.

لجنة الوحدة الوطنيّة والجيش

تشكلت لجنة الوحدة الوطنيّة في الأساس من المتآمرين وعدد من الناس، من بينهم ضبّاط كبار مثل غورسال، كانوا يحظون باحترام الجيش. وعلى الرغم من أنَّها كانت ناجحة، وقد حظيت بدعم القوات المسلحة بأكملها للانقلاب، إلاّ

أنّها لم تمثّل هذه القوات كما يجب. لقد أصبح كبار ضبّاط الجيش في خلال عام 1960 ـ 61، قلقين وبشكل متزايد من تدخُّل لجنة الوحدة الوطنيّة في المسائل العسكريّة البحتة، وبالطريقة التي أُضعفت بها الهيكلية العسكريّة. ولمنع أيِّ عمل مستقلٍّ مستقبليٍّ من قِبَل صغار الضباط، قام كبار ضبّاط الجيش أنفسهم بتأسيس اتحاد القوات المسلحة، الذي تدخَّل في السياسة وبشكل متكرِّر في خلال سنتي 1961 و1962، بإصداره مذكّرات يحذِّر فيها السياسيّين المدنيين من العودة إلى سياسات ما قبل 27 أيار/مايو. وقد قاموا بهذا الأمر من أجل إبقاء المبادرة في أيديهم، وإحباط أيِّ عمل مستقلّ من قِبَل الضبّاط الراديكاليين الذين يعارضون أيَّ عودة للسياسة المدنية.

ولم يكن الخوف من مثل هذا العمل المستقَلّ من دون أساس بالكامل، فقد ظهر ذلك في أعمال الكولونيل طلعت آيدمير، وهو أحد المتآمرين الأساسيين في منتصف الخمسينيات، وقائد الأكاديمية الحربية في أنقرة. وقد نَفَّذَ انقلابَيْن عسكريَّيْن، في 22 شباط/فبراير 1962 وفي 21 أيار/مايو 1963، تمَّ إجهاضهما. وقد حصل على عفو في المرّة الأولى، أما في المرّة الثانية فقد تمَّ إعدامه.

وقد كان هناك في خلال فترة 1960 ـ 63 إشاعات حول اضطرابات ومؤامرات في داخل القوات المسلحة، وكان قيام انقلاب عسكري جديد ما يزال ممكناً. اعتُبر قيام انقلابات عسكرية في العراق في 8 شباط/فبراير 1963، وفي سوريا بعد شهر واحد بالتمام، إشارات خطرة، كما أنَّ العودة إلى السياسة المدنية في تركيا لم تكن بالمسألة السهلة.

العودة إلى الديمقراطيّة

شكَّل تطهير لجنة الوحدة الوطنيّة في تشرين الأول/أكتوبر 1960 إشارة واضحة إلى أنَّ السلطة قد كانت في أيدي أولئك الذين يفضّلون العودة إلى الديمقراطيّة البرلمانية. لقد بدأت بعد هذا التاريخ، بُنى الجمهوريّة الثانية توضع في مكانها بشكل سريع نسبيّاً. خطَّطت لجنة الأساتذة الجامعيين الذين كُلِّفوا بوضع دستور جديد لإنهاء عملها بالأساس في خلال شهر، إلاّ أنَّ العمل تطوَّر بشكل أبطأ مما كان متوقَّعاً، وكان السبب الرئيس لذلك هو الاختلافات في الرأي في داخل اللجنة. كان لثلاثة من أعضائها، على رأسهم رئيس اللجنة أونار، ثقة متدنّية

جدّاً بالسياسيّين وكانوا يفضّلون وضع وثيقة تفصيلية تقيِّدهم جملة وتفصيلاً، بينما كان هناك عضوان آخران (طارق ظافر طونايا وعصمت غيريتلي) يفضِّلان دستوراً يترك مجالاً واسعاً للأحزاب السياسيّة لتطوير النظام. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، تمكن أونار من إزاحة طونايا وغيريتلي من اللجنة. وبعد ذلك، تمَّ تقديم مسوَّدة دستور إلى لجنة الوحدة الوطنيّة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر.

إلاّ أنَّه، وفي الوقت نفسه، وضعت مجموعة مستقلَّة من أساتذة القانون في جامعة أنقرة، برئاسة البروفسور يافوز أباذان، مسوّدةَ دستور خاصّةً بها. وتحت إصرار هذه المجموعة، أُعطيت مهمّة إنجاز النصّ النهائي للدستور إلى برلمان تأسيسي يتكوَّن من مجلسين، مجلس أعلى ـ لجنة الوحدة الوطنيّة ـ ومجلس أدنى يتكون من 272 نائباً عن الأحزاب السياسيّة المتبقية (حزب الشعب الجمهوري وحزب المزارعين الجمهوري القومي)، ومن مجموعة من المحترفين وممثلي المقاطعات. انعقد البرلمان التأسيسي للمرّة الأولى في السادس من كانون الثاني/ يناير 1961. وبعد ذلك قامت لجنته الدستورية المكونة من 20 عضواً، والتي يترأسها البروفسور أنور ضيا قارال والبروفسور طورخان فايزي أوغلو، بالقيام بمعظم العمل.

كان النصّ الذي نتج عن هذه المداولات يختلف بشكل كبير عن دستور عام 1924. كان الهدف الأساسي لواضعي الدستور الجديد هو منع احتكار السلطة، كما فعل الحزب الديمقراطيّ (وحزب الشعب الجمهوري قبله)، وذلك بموازنة المجلس النيابي مع مؤسَّسات أخرى. في ظلّ البنية القديمة، كان للحزب الذي يمتلك الأكثرية في مجلس النواب، حرِّية مطلقة تقريباً. لقد تمَّ إنشاء مجلس ثانٍ أُطلق عليه اسمُ السنات (سناتو) مجلس الشيوخ وكان على كلِّ التشريعات أن تمرَّ في كلا المجلسين (مع آليّة لنقض فيتو السنات بأكثرية الثُلُثَيْن في مجلس النُواب). كان ينبغي انتخاب الشيوخ، من قِبَل مجموعة تُعيَّن من قِبَل الرئيس. وتمَّ إيجاد محكمة دستورية مستقلة، من صلاحياتها رفضُ أيِّ تشريع تراه غير دستوري، كما ضمن للقضاء، وللجامعات ولوسائل الإعلام الاستقلالية التامّة. وبالإضافة إلى ذلك، تمَّ اعتماد التمثيل النسبيّ للتقليل من إمكانية حصول حزب واحد على الأكثرية المطلقة في مجلس النواب. كما تضمَّن الدستور أيضاً إعلاناً كاملاً للحريات المدنية.

ومن الأهمّيّة بمكان، أنَّ الجيش قد أُعطي وللمرّة الأُولى دوراً دستوريّاً عبر إنشاء مجلس الأمن القومي الذي نصَّ عليه الدستور. وقد تمَّ إنشاء هذا المجلس فعليّاً بقانون صدر في آذار/مارس 1962. وكان دورُ هذا المجلس، الذي يرأسه رئيس الجمهوريّة (أو رئيس الحكومة في غيابه)، تقديمَ المشورة للحكومة في قضايا الأمن الداخلي والخارجي. وكان هذا المجلس يتكوَّن من رؤساء الوحدات العسكريّة، ورئيس الأركان العامّة، والوزراء المختصين، وكان له سكرتاريته الخاصّة وعدد من الدوائر. وبعد مرور عقدين على تأسيسه، وسّع مجلس الأمن القومي نفوذه التدريجي على سياسة الحكومة، وأصبح مراقِباً قويّاً، وكان يحلُّ أحياناً مكان الحكومة كمركز للسلطة الفعلية واتّخاذ القرار.

وفي 13 كانون الثاني/يناير رُفع الحظر عن النشاطات السياسيّة، وأُعطيت الفرصة لأحزاب جديدة للتّسجُل في الانتخابات التي كانت ستجري لاحقاً عام 1961. وقد تسجَّل أحد عشر حزباً جديداً (إلى جانب حزب الشعب الجمهوري وحزب المزارعين الجمهوري القومي). معظم هذه الأحزاب كانت ظرفية، إلاّ أنَّ أهمَّ الأحزاب الجديدة كان ومن دون شكّ حزب العدالة، الذي جعل من أهمّ أهدافه ردَّ الاعتبار الكامل للضبّاط الذين أُحيلوا إلى التقاعد والديمقراطيّين المعتقَلين. وقد اعتبر كلٌّ من مؤيّديه ومعارضيه أنّه يشكّل استمرارية للحزب الديمقراطيّ. ولذلك كانت علاقته مع لجنة الوحدة الوطنيّة ومنذ البداية حسّاسة للغاية. وقد ترأّس الحزبَ راغب غوموشبالا، وهو أحد الجنرالات المتقاعدين الذي استطاع بموقفه المعتدل القيامَ بالكثير لإزالة التوتُّر بين لجنة الوحدة الوطنيّة ومؤيديه الأكثر راديكالية، حتى وفاته عام 1964.

جاءت الفرصةُ الأُولى للشعب التركي للتعبير عن نفسه سياسيّاً مع الاستفتاء على الدستور الجديد في التاسع من تموز/يوليو 1961. لقد انتهى ذلك إلى تراجع كبير لقوى السابع والعشرين من أيار/مايو: لقد تمَّ قبول الدستور بنسبة 61.7 بالمئة في مقابل 38.3 بالمئة من مجموع الأصوات، إلاّ أنَّ هذه النسبة الأخيرة المعارِضة اعتُبرت عالية جدّاً نظراً للمساعي الإعلامية التي قامت بها الحكومة دعماً للدستور. لقد أظهرت أنَّه ومن دون أيّ تنظيم، ظلّت الأصوات المؤيِّدة لمندريس متماسكة إلى درجة كبيرة. وقد أكّد ذلك حقيقةُ أنَّ الدستور قد تمَّ رفضُه كليّاً في المقاطعات

الساحلية الإحدى عشرة في الغرب حيث كان الحزب الديمقراطيّ هو الأقوى قبل عام 1960.

لقد تعزَّز هذا الاتّجاه في الانتخابات النيابية التي جرت في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1961. وقد كانت هذه الانتخابات، وبحسب كلِّ المصادر، حُرَّة ونزيهة. وكان التقييد الوحيد على الأحزاب هو الميثاق الذي أجبرتهم لجنة الوحدة الوطنيّة على توقيعه في أيلول/سبتمبر، وقد وعدوا فيه بعدم تناول انقلاب 27 أيار/مايو أو محاكمات السياسيّين الديمقراطيّين السابقين في حملاتهم الانتخابية. وقد خابت آمال حزب الشعب الجمهوري التابع لإينونو بشكل كبير عندما حصل فقط على 36.1 بالمئة من الأصوات (173 مقعداً)، أكثر بقليل فقط من حزب العدالة، الذي انتزع 34.7 بالمئة من الأصوات (158 مقعداً). وقد حصل حزب تركيا الجديدة، الذي يُمكن اعتباره امتداداً لحزب الحرية الذي أسّسه منشقّون ديمقراطيون عام 1955، على 13.9 بالمئة من الأصوات، بينما انتزع حزب المزارعين الجمهوري القومي المحافظ 13.4 بالمئة. وبالإجمال، فإنَّ الأحزاب التي تُعتبر وريثة للديمقراطيين كانت ما تزال وبوضوح القوّة الأكبر في البلاد.

لقد كان الدستور الجديد أكثر ليبرالية من القديم ذلك أنَّه أجاز نشاطاً أوسع من ذي قبل للأطياف السياسيّة، اليمينية منها أو اليسارية. أوَّل الأحزاب التي ظهرت، والتي كانت وبالتأكيد خارج الإطار الكمالي القديم هو حزب العمّال التركي، الذي تأسَّس في شباط/فبراير 1961 من قِبَل عدد من النقابيين، إلاّ أنَّ القوَّة الدافعة وراءه في خلال كلِّ فترة وجوده تقريباً كان الخبير في القانون الدولي، المحامي وأستاذ الجامعة السابق، محمد علي آيبار. وقد نظَّم هذا الحزب نفسه على طريقة حزب العمّال البريطاني.

وتأتي أهمّية حزب العمّال التركي ليس من نفوذه السياسيّ أو الأصوات التي يجتذبها - فهو لم يحصل أبداً على أكثر من ثلاثة بالمئة من الأصوات في انتخابات عامّة ولم يدخل على الإطلاق في أيّ تحالف حاكم - وإنّما من حقيقة أنّه كان أوَّل حزب عقائديّ فعليّ يشارك في الانتخابات. وأدّى وجوده إلى إلزام الأحزاب الأخرى بتحديد توجهاتها بشكل أوضح من الناحية الأيديولوجية أيضاً. وفي خلال

الستينيات، اكتسب حزب العمّال التركي الكثير من المثّقفين الشبان ولعب دور المختَبر بالنسبة لليسار التركي، الذي انقسم لاحقاً إلى تكتُّلات لا تُحصى. وقد استُخدم أيضاً كملجأ شرعيّ لعدد لا بأس به من الكوادر الهامّة للحزب الشيوعي التركي المحظور، ومع ذلك فمن المغالاة القول إنّه كان تنظيماً لجبهة شيوعية.

لم تؤدِّ الحرّية السياسيّة الأوسع في ظلّ الدستور الجديد مباشرة إلى تشكيل أحزاب يمينية أو إسلامية علنية؛ وقد حصل ذلك لاحقاً. لقد استغرب الكثير من المراقبين، الذين لاحظوا الطريقة العنيفة التي هوجم بها مندريس وحكومته من قِبَل كلٍّ من الجيش وحزب الشعب الجمهوري لاستخدامهم السياسيّ للدين، أنّه لم يكن هناك عودة إلى السياسات العلمانية الصارمة، أو حتى العائدة للإسلام لسنوات ما قبل عام 1945. بل على العكس من ذلك، لقد بُذلت المساعي لسحب البساط من تحت أقدام التيارات الإسلامية بزيادة الاهتمام ببناء المساجد وترميم الأماكن المقدسة وبالتعليم الديني في المدارس. ولمحاربة التعصُّب الديني، حاولت الحكومات الأولى للجمهورية الثانية تسويق نُسخة حديثة وعقلانية للإسلام، تختلف كثيراً عن تلك التي كان يمارسها القروي العادي. لقد تمَّ تغيير مناهج معاهد الدُعاة لتتضمَّن علم الاجتماع، الاقتصاد والقانون. وقد بدأت مديرية الشؤون الدينية بنشر خطب «متنوِّرة» وتمَّ إصدار قرآن بترجمة تركية. وفي الوقت نفسه، احتاط النظام الجديد، مثلما فعلت حكومة إينونو بعد الحرب، لما يمكن أن يجرَّه هذا التسامح الكبير في حرية التعبير الديني من مخاطر: لقد حظر الاستخدام السياسيّ للدين، الذي دُمج في قانون الخيانة العظمى عام 1925 وفي القانون الجزائي عام 1949، وأصبح الآن فقرة في الدستور الجديد.

محاكمة النظام القديم

لم تكن القضية الوحيدة التي سيطرت على الرأي العام في تركيا في ذلك الوقت هي قضية الدستور وإنما مصير القادة السابقين للحزب الديمقراطيّ، الذين اعتُقلوا جميعاً بعد الانقلاب. جرت المحاكمات في جزيرة محصّنة في بحر مرمرة، قريباً من إستانبول، وأدارتها محكمة مؤلَّفة من تسعة قضاة على رأسهم القاضي سليم باشول، وقد تمَّ تعيينهم من قِبَل لجنة الوحدة الوطنيّة.

اختلفت الآراء حول شرعيّة وعدالة هذه المحاكمات[2]. كانت التغييرات الوحيدة في الإجراءات السارية هي تلك التي جعلت قرارات المحكمة نهائية لا يمكن استئنافها وأُوقف العمل بالقاعدة التي تنصّ على عدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق أشخاص عمرهم أكثر من 65 عاماً (وكان هذا التغيير يستهدف وبشكل واضح جلال بايار). أمّا بالنسبة للآخرين، فقط طُبِّقت الإجراءات بحسب القوانين السارية للجمهورية. من الجهة الثانية، لم يكن هناك قاعدة قانونية لوجود المحكمة بحد ذاتها، وكان أعضاؤها وبالتأكيد منحازين سياسيّاً ضد الحزب الديمقراطيّ. ويبدو أنَّ الإجراءات قد سارت بشكل عادل نسبيّاً، على الرغم من أنَّ القضاة لم يبذلوا أيَّ جهد لإخفاء كرههم للمتهمين.

كانت الاتّهامات بالأحرى مزيجاً غريباً. تكوَّنت القضايا التي رُفعت على المدافعين من ثلاث قضايا جنائية، تسع قضايا فساد وسبع قضايا خرق للدستور. كانت القضايا الجنائية وقضايا الفساد - بعضها كان غريباً، مثل تلك التي اتُّهم بها مندريس بقتل طفله الرضيع غير الشرعي، أو تلك التي اتُّهم بها بايار بإجباره حديقة حيوان على شراء كلب أهدي له - قد قُدِّمت في مسعىً واضح غير مُجْدٍ لتشويه سمعة هؤلاء الرجال. أمّا القضايا الدستورية فقد اعتمدت على الفقرة 146 من القانون الجزائي، التي تجعل من محاولة تغيير الدستور التركي بالقوّة، أو اللجوء إلى القوّة لإسكات المجلس النيابي، جريمة. وكان يُعتقد أنَّ الديمقراطيّين قد فعلوا ذلك عند تعيينهم للجنة تقصي الحقائق في نشاطات حزب الشعب الجمهوري وبعض الصحافة في عام 1960، وذلك على الرغم من أنَّ الفقرة 17 من الدستور السابق تنصُّ على أنَّ النواب لا يمكن أن يتعرَّضوا للمحاسبة بناء على تصويتهم. وأكثر من ذلك، يبيِّن الدستور أيضاً، أنَّه يمكن تغييره شرط توفُّر أكثرية الثُّلُثَين في مجلس النواب للقيام بذلك (وكان الحزب الديمقراطيّ يمتلك هذه الأكثرية).

وفي النهاية، تمَّت تبرئة 123 شخصاً، وحُكم على 31 بالسجن مدى الحياة وعلى 418 آخرين بأحكام أخفّ، بينما حُكم على 15 شخصاً بالموت. من بين هؤلاء، 11 شخصاً صدرت الأحكام بحقِّهم بأكثرية الأصوات وقامت لجنة الوحدة

(2) Weiker, op.cit., is fairly positive, but for instance Richard D. Robinson (1963) *The first Turkish republic*, Cambridge MA: Harvard, p.268-70 is far more critical.

الوطنيّة بتخفيف أحكامهم. أمّا أحكام الإعدام الأربعة الأخرى، والمتعلقة ببايار، ومندريس، ووزير الخارجية زورلو ووزير المالية بولادكان، فقد صدرت بالإجماع. تمَّ تخفيف حكم الإعدام على بايار بسبب كبر سنه (عاش 26 سنة أخرى بعد ذلك) وتراجع صِحَّته (وربّما أيضاً بتأثير ظهوره القويّ في خلال المحاكمة، وقد تناقض ذلك بشكل كبير مع سلوك مندريس)، أمّا زورلو وبولادكان فقد شنقوا في 16 أيلول/سبتمبر 1961، ومندريس في اليوم التالي بعد فشل محاولة انتحاره. وقد تجاهلت لجنة الوحدة الوطنيّة، في تأكيدها لهذه الأحكام، الالتماس الذي قُدِّم إليها من الكثير من الحكومات الأجنبية ومن إينونو. ويرى البعض أنَّ نتيجة الاستفتاء على الدستور المخيِّبة للآمال، والتي أظهرت مدى التأييد الذي ما زال يتمتع به مندريس في البلاد، هي التي قرَّرت مصيره. ومنذ ذلك الوقت ندم الرأي العام التركي على عمليات قتل هؤلاء السياسيّين الذين لم يتصرَّفوا وبالتأكيد بأقلّ قانونية، أو أساؤوا استخدام نفوذهم أكثر من أولئك الذين سبقوهم أو خلفوهم. وفي النهاية، أُعيد دفن كلٍّ من مندريس، وزورلو وبولادكان في مقبرة الدولة في إستانبول في أيلول/سبتمبر 1990.

السياسة: فترة انتقال

أرادت أقسامٌ من الجيش أن تتدخَّل بعد نتائج الانتخابات المحبطة في أيلول/سبتمبر 1961، إلاّ أنَّ كبار ضباط الجيش والـ (AFU) منعوها من القيام بذلك. ومورست بدلاً من ذلك ضغوط كبيرة على الحزبين الرئيسيين للدخول في تحالف على رأسه المحنّك عصمت إينونو. استجاب الحزبان للضغوطات وتمَّ تشكيل حكومة من 20 وزيراً في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، إلاّ أنَّ ذلك كان زواجَ مصلحة، لا حب. لقد كان هناك حتماً الكثير من الأحقاد والضغينة بين إينونو والجمهوريين من جهة، وبينه وبين حزب العدالة، الذي يدَّعي أنه وريث أعداء إينونو القدامى في الحزب الديمقراطيّ، من جهة أخرى، كما كان الكثير من أعضاء حزب العدالة يشكّون بوجود تواطؤ بين إينونو والجيش. إذ كان السبب في فشل التحالف المشكلة الحسّاسة المتعلّقة بصدور قانون عفوٍ عامّ عن سياسيي الحزب الديمقراطيّ السابقين - حيث كان على الحكومة أن تتعاطى بهذا الموضوع بحذر بسبب حساسيات كلٍّ من الجيش ومؤيِّدي الحزب الديمقراطيّ السابقين في

حزب العدالة ـ وبسبب مشروع التخطيط الاقتصادي، الذي كان يدعمه حزب الشعب الجمهوري والجيش بينما يعارضه وبعنف حزب العدالة.

وفي أيار/مايو عام 1962، رفض حزب العدالة اقتراحاً بتخفيف أحكام الديمقراطيّين المسجونين باعتباره غير كافٍ، وسحب وزراءه من الحكومة، عندئذٍ شكّل إينونو حكومة جديدة كانت هذه المرّة قائمة على تحالف حزب الشعب الجمهوري مع الحزبَيْن الأصغر (حزب المزارعين الجمهوري القومي، وحزب تركيا الجديدة). تمَّ الاتفاق على عفوٍ جزئيّ، إلاّ أنَّ هذا التحالف لم يعمل بطريقة أكثر انسجاماً من التحالف الأوّل. كان هناك الكثير من الاختلافات وكان أسوؤها اقتراحاً، برعاية إينونو كجزء من الإصلاحات المطلوبة في الدستور، لضريبة على الأرض. وعندما أنتجت الانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر 1963 انتصاراً واضحاً لحزب العدالة المعارض، تقرر نهائيّاً مصير التحالف إذ أراد الحزبان الصغيران الخروج من الحكومة، وعندما سحبا وزرائهما منها لم يكن أمام إينونو من خيار سوى الاستقالة. لقد قام بذلك في الثاني من كانون الأول/ديسمبر بعد عودته من جنازة الرئيس كينيدي في واشنطن.

الآن، وللمرّة الأُولى، طلب الرئيس غورسال (مدعوماً بتأييد رئيس الأركان العامة، الجنرال صوناي) من قائد حزب العدالة راغب غوموشبالا، تشكيل الحكومة، ويُظهر هذا التطور الهامّ جدّاً أنّ الجيش أخذ ينظر الآن إلى حزب العدالة على أنّه جزء عاديّ ومقبول في الساحة السياسيّة ولم يعد مطلوباً منه أن يبقى تحت وصاية إينونو. إلاّ أنَّ غوموشبالا قد فشل في محاولته، فكُلِّف عصمت إينونو مرّة جديدة، وللمرة الأخيرة، لأنَّ عمره قد أصبح الآن حوالى الثمانين، بتشكيل الحكومة. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 1963، تسلَّم السلطة ثالث تحالف لإينونو، هذه المرة حكومة أقلّيّة من حزب الشعب الجمهوري ومستقلّين. كان هذا التحالف مثل سابقَيْه ضعيفاً. وأُبقي في السلطة في خلال عام 1964 بسبب الأزمة الدولية الخطيرة التي نشأت حول قبرص في ذلك العام، إلاّ أنَّه ومع انتهاء الأزمة لم يُضَيِّع حزب العدالة أيَّ وقت لإسقاطها. فاستقال إينونو في 13 شباط/فبراير عندما فشل في الحصول على موافقة البرلمان على ميزانيته. حكمت البلاد عندها، حكومة انتقالية على رأسها دبلوماسية سابقة ونائبة مستقلّة، سعاد خيري أورغوبلو، إلى أن أُجريت الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر.

في أثناء ذلك لم يعد غوموشبالا رئيساً لحزب العدالة، لأنه توفي فجأة عام 1964. وبعد موته، كان هناك صراع مُرّ على خلافته، حاول في خلاله بعض المتنافسين تحريك المشاعر عن طريق الهجوم على الانقلاب العسكري في 27 أيار/مايو 1960. كانت ردّة فعل رئيس الأركان العامّة، صوناي، تحذيراً صارماً، ما رجّح كفّة الميزان لصالح المعتدلين في داخل حزب العدالة. وكان مرشَّحهم، مهندساً في علم المياه في الرابعة والأربعين من عمره يدعى سليمان دميرال، وانتُخب رئيساً للحزب في تشرين الثاني/نوفمبر. كان دميرال رجلاً عصاميّاً، وُلد في قرية في مقاطعة إسبارطة، وكان مسؤولاً عن بناء سدٍّ في عهد مندريس، وكان ناجحاً في عمله مع مؤسَّسة خاصّة (كان يعمل في شركة أميركية) بعد عام 1960. وقد ثبت أنَّه، إن لم يكن أكثر السياسيّين الأتراك أهمّيّة، فقد كان بالتأكيد أكثرهم ثباتاً وطول أناة في مرحلة ما بعد الحرب. كان بروز دميرال كرئيس للحزب يرمز في الوقت نفسه إلى ظهور نخبة جديدة بالكامل. تمكّن الحزب الديمقراطيّ من الفوز بأصوات سكّان الأجزاء الأكثر تطوُّراً في الريف، إلاّ أنَّ أصوله تعود إلى انشقاق في داخل النخبة الاتحادية/الكمالية، التي على الرغم من أنّه قد كان لها حقيقةً أعضاء مُنْتَقُون من النُّخبة التقليدية من مالكي الأراضي، إلاّ أنّها كانت بحدِّ ذاتها مَدِيْنِيّة المنشأ. وفي المقابل كان حزب العدالة حزباً تمكّن عَبْرَه، ومن خلاله، رجال عصاميون من الأرياف ومن البلدات المناطقية الصغيرة (السريعة النموّ) أن يصبحوا قوّة مسيطرة.

دميرال في السلطة

فاز حزب العدالة بانتصار ساحق في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 1965، وحصل على أكثرية مطلقة من مجموع الأصوات (52.9 بالمئة) ومن المقاعد في البرلمان. وانخفضت نسبة أصوات حزب الشعب الجمهوري إلى 28.7 بالمئة. بينما حصلت كلُّ الأحزاب الأخرى (حزب المزارعين الجمهوري القومي، حزب تركيا الجديدة، حزب العمال التركي والحزب الجديد، الذي انشقّ عن حزب المزارعين الجمهوري القومي) على أقلَّ من سبعة بالمئة من الأصوات. وكان واضحاً من توزيع الأصوات أنَّ حزب العدالة قد تمكّن من كسب دعم أنصار الحزب الديمقراطيّ القديم. وأثبت دميرال أنّه جاذب للأصوات من الدرجة الأولى في

الريف، حيث كان بإمكان الناس اعتباره، بسبب خلفيَّته، واحداً منهم ويرون في عمله تجسيداً لآمالهم. كان دميرال، ومثل مندريس قبله، خطيباً مفوَّهاً يجيد التحدث بلغة عامّة الشعب - وهو شيء لم يتمكن أبداً لا إينونو ولا القادة السياسيّون الكماليون الآخرون، حتى الاشتراكيون من أمثال آيبار، من القيام به.

لم يواجه دميرال، الذي يحظى بأكثرية حقيقية في مجلس النواب، أيَّ مشكلة في نَيْل ثقة مجلس النواب لحكومته. وقد هيمن على السياسة التركيّة في السنوات الخمس التالية. وكما سنرى، كانت سنوات أواسط وأواخر الستينيات سنوات جيِّدة لتركيا. كان النمو الاقتصادي عالياً وارتفعت المداخيل الفعلية بشكل مستمرّ تقريباً بمعدل 20 بالمئة في السنوات ما بين 1963 و1969. ولقد كانت إحدى أهمّ إنجازات دميرال مصالحة الجيش مع حكم من المدنيين الذين كانوا وبوضوح ورثة الديمقراطيّين الذين أطاح بهم الجيش منذ خمس سنوات فقط. إلاّ أنّه كان عليه أن يدفع الثمن: لقد مُنحت القوات المسلحة استقلالية تامّة تقريباً، وكان خضوعها لسلطات وزير الدفاع والحكومة مجرّد شكليّات فقط. وكان على دميرال في الوقت نفسه، أن يستمر في مراقبة الأعضاء الأكثر راديكالية من أتباعه الذين كانوا ما زالوا مصمّمين على الانتقام لانقلاب 27 أيار/مايو.

كان هدف دميرال الأساسي إبقاء حكومته وحزبه متضامنَيْن معاً، وقد شغَل ذلك أكثر مما ينبغي من وقته. لقد كان حزب العدالة يتكوَّن من تحالف يضم الصناعيين، صغار التجّار والحرفيين، المزارعين وكبار ملاّكي الأراضي، ومن رجعيين دينيين وليبراليين غربيي التوجُّه. لقد كان تماسكه الأيديولوجي متدنياً جدّاً. وإضافة إلى ذلك، كان دميرال وافداً جديداً نسبيّاً إلى المشهد السياسيّ وكان يفتقد إلى الشرعيّة في أعين كوادر الحزب الديمقراطيّ القدماء، الذين لم يروا فيه أكثر من مجرد وكيل عن القادة الفعليين الذين كانوا ما يزالون في السجن في ذلك الوقت. وقد تمَّ التركيز على هذا الجانب من الموضوع، عندما أُطلق سراح قادة الحزب الديمقراطيّ، بمن فيهم رئيس الجمهوريّة السابق جلال بايار، بعد صدور قانون العفو العام في آب/أغسطس عام 1966. ومنذ عام 1968 تشكّلت مجموعة ضغط حول بايار أُطلق عليها اسم «بَيْتُنا» للتأثير في سياسة حزب العدالة. ومع ذلك، تمكّن دميرال - وعكس توقُّعات معظم المراقبين - من الحفاظ على وحدة الحزب وعلى موقعه على رأس الحزب خلال الستينيات.

وغالباً ما كان يلجأ للقيام بذلك إلى تكتيكَيْن. لقد ركّز على الطبيعة الإسلامية للحزب والطريقة التي دافع بها عن القيم التقليدية، وخاصة في خلال الانتخابات (لقد تقرّب وبشكل علني من قادة الحركة النورسية، مثلاً)؛ واستمرّ في حملته الدعائية الثابتة المعادية للشيوعية وفي مضايقاته المستمرة للحركات اليسارية. كما مارس ضغطاً مستمرّاً على التنظيمات اليسارية والأفراد المنتمين للجناح اليساري، مدعوماً في ذلك من قِبَل مجلس الأمن القومي وبمساعدة منظّمة الاستخبارات القومية السيئة السُمعة، التي حلّت مكان مكتب أمن الدولة القديم عام 1963. وكانت هناك محاولة في عام 1966 ـ 67 لتطهير المدارس والجامعات من الأساتذة اليساريين. وقُدِّم للمحاكمة مترجمو الأدبيات الراديكالية أو الاشتراكية الأجنبية، حتّى وإن كانت النصوص المترجمة تعود إلى القرن الثامن عشر. وتمّ اعتقال أشخاص لنشرهم دعايات شيوعية، كانت، وبحسب أشهر قضية، تتكوّن من مقتطفات من خطاب سابق لأتاتورك نفسه.

إلاّ أنّ وضع دميرال كان يختلف بشكل أساسي عن وضع مندريس بسبب المراقبة الدقيقة والتوازنات التي جاء بها الدستور. فلقد قام القضاء المستقلّ، بما في ذلك المحكمة الدستورية، وفي الكثير من الحالات، بعمله في حماية حقوق الأفراد والتأكُد من دستورية التشريعات الجديدة في تحدٍّ للحكومة. وكان كلٌّ من الراديو والتلفزيون مستقلَّيْن وغالباً ما كانا منتقدَيْن جدّاً للحكومة (وكذلك جزءٌ كبيرٌ من الصحافة)، كما أنّ استقلالية الجامعات كانت تعني عدم إمكانية دخول الشرطة حرم الجامعة إلاّ بدعوة من رئيسها. وهكذا فقد كانت أيادي دميرال مكبّلة في الكثير من الحالات، وهو لم يحظَ مطلقاً بأكثرية الثُلُثَيْن في مجلس النوّاب والتي كانت ضرورية لتغيير الدستور وضبط الحرّيّات العامّة، على الرغم من أنّ الكثيرين في حزبه كانوا يؤيّدون مثل هذه التغييرات. وقد فقد دميرال، وبسبب سياساته هذه، شعبيته عند المثقّفين كما كان عليه حال مندريس قبلاً، إلاّ أنّ تأييده بقي قويّاً جدّاً في الريف كما أظهرت انتخابات عام 1969. لقد عانى حزب العدالة من خسائر طفيفة (إذ انخفضت نسبة الأصوات المؤيّدة له إلى 46.5 بالمئة)، إلاّ أنّه حافظ على أكثريّته في مجلس النوّاب ولم يتمكّن حزب الشعب الجمهوري من الاستفادة من هبوطه، وحصل فقط على 27.4 بالمئة من الأصوات. وشكّل دميرال حكومةً جديدة، أكثرَ اعتدالاً بقليل من الحكومة القديمة.

لم تكن مشاكل دميرال تكمن في المنتخِبين أو المعارضة وإنَّما في داخل حزبه نفسه. فقد خسر أخيراً، وعلى الرغم من كلِّ مساعيه، دعمَ الجناح الأكثر محافظةً في حزبه، الذي يمثِّل مصالح كبارِ ملّاكي الأراضي وصغار التجّار والحِرَفيين في الأناضول، بسبب اقتراحه ضريبة جديدة تُساعد على تأمين الموارد المالية من أجل تصنيع البلاد. وفي شباط/ فبراير 1970 صوّت الجناح اليميني في حزب العدالة إلى جانب المعارضة وفرض على دميرال الاستقالة. إلاّ أنّه لم يكن هناك بديل لدميرال، وعاد من جديد في آذار/ مارس على رأس حكومة جديدة. إلاّ أنَّ الخلاف حُلّ فقط شكلياً، وفي حزيران/ يونيو بدأ الجناح اليميني بالتحدُث علناً عن تركه للحزب. وقد أُجبر بعض أعضاء هذا الجناح على الاستقالة بضغط من دميرال واستقال آخرون انسجاماً مع أنفسهم. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1970، أسَّس 41 نائباً وسيناتوراً كانوا قد تركوا حزب العدالة، وعلى رأسهم الرئيس السابق لمجلس النواب فرّوخ بوزبايلي، الحزبَ الديمقراطيّ، ويذكِّرنا اسمه بالطبع بالحزب الديمقراطيّ المحظور لمندريس وبايار.

حزب الشعب الجمهوريّ ينتقل إلى يسار الوسط

ذهب حزب الشعب الجمهوري إلى انتخابات عام 1965 ببيان جديد وضعه الوافدان الجديدان إلى الحزب، طورخان فايزي أوغلو وبولنت أجاويد، ويركِّز البيان على العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي من دون أن يكون وبشكل واضح اشتراكياً. وقد حدَّد أجاويد موقع الحزب بأنّه «يسار الوسط»، وهو تعريف تمَّ استخدامه - وبالتالي إقراره - وللمرّة الأُولى من قِبَل رئيس الحزب إينونو في خطاب له في 28 تموز/ يوليو. لقد تمكَّن أجاويد من إقناع إينونو أنَّ مستقبل حزب الشعب الجمهوري متعلِّق بحشد أصوات البروليتاريا [العمّال الصناعيين]، ساكني الكجاكوندوس. وكان هذا يعني أنَّه على حزب الشعب الجمهوري أن يتنافس مع حزب العمّال، وهو ما هدف الشعار الجديد إلى تحقيقه. ومع ذلك لم يستفد حزب الشعب الجمهوري من موقفه الجديد في انتخابات عام 1965، فهو ما زال يفتقد للمصداقية كحزب تقدُميّ (بالتأكيد مع عصمت إينونو على رأسه) وبكلِّ الأحوال لقد كان الناس في البلدات المستحدثة ما زالوا أساسيّاً قرويين انتقلوا إلى المدن الكبيرة حاملين معهم قيمهم القروية. وقد صوَّتوا، وكما في القرى، لصالح

حزب العدالة. وقد أخفق حزب اليسار الحقيقي، حزب العمال، في الانتخابات تماماً مثلما فعل حزب الشعب الجمهوري. إضافة إلى أنَّ شعار «يسار الوسط» قد قدَّم لحزب العدالة كلَّ فرصة ممكنة لاستخدام أبشع التكتيكات التخويفية ضدّ الجمهوريين. لقد تمَّ استخدام شعار «يسار الوسط هو الطريق إلى موسكو» كثيراً في خلال الحملة الانتخابية.

بعد الخسارة، بدأ جدل عنيف في داخل الحزب وحمّل الكثيرون تكتيكات «يسار الوسط» مسؤولية الخسارة. إلاّ أنَّ إينونو وقف إلى جانب أجاويد والبرنامج الجديد، وانتُخب هذا الأخير سكرتيراً عامّاً للحزب عام 1966. استمرَّ الصراع الداخلي حتى المؤتمر الرابع الاستثنائي للحزب، الذي عُقد في 28 نيسان/أبريل عام 1967. اقترح أجاويد، مدعوماً من إينونو، إجراءات لزيادة سيطرة المكتب المركزي على الحزب وعلى ممثّليه في البرلمان ولزيادة الانضباط الحزبي. وعندما تمَّ اعتماد هذه الإجراءات، تركت مجموعةٌ من 47 نائباً وسيناتوراً، كانت تعارض خط «يسار الوسط»، الحزب لتشكيل حزب الاعتماد. وكان على رأسهم طورخان فايزي أوغلو، الذي كان المنافس الرئيس لأجاويد على موقع «الأمير المتوّج» في حزب الشعب الجمهوري. لقد كان طورخان ينتمي دائماً إلى الجناح التقدّمي في الحزب ومن الصعب أنَّ لا نصدق أنَّ حسده الشخصي لأجاويد كان واحداً من دوافعه لشقّ الحزب.

ويبدو أنّ الانتخابات المحلّية عام 1968، التي حسَّن حزب الشعب الجمهوري فيها حِصَّته من الأصوات في المدن الكبرى، قد أشارت إلى أنَّ الخطَّ الجديد قد بدأ يُعطي نتائجه، إلاّ أنَّ انتخابات عام 1969 كانت مجدَّداً مخيِّبة للآمال، وربَّما كان هذا يعود إلى موقف حزب الشعب الجمهوري الذي ما زال غامضاً، فبينما كان أجاويد ومناصروه يؤيِّدون وبحماس التوجُّه الجديد للحزب، يبدو أن إينونو قد قام بمراجعة أفكاره ـ فبينما لم يتنصَّل بالفعل من أجاويد، كان يركِّز وبقوّة في تصريحاته ومقابلاته على التقاليد الكمالية لحزب الشعب الجمهوري وعلى طبيعته المعادية للشيوعية.

ولم يَعُد بالإمكان وصف المشهد السياسيّ في أواخر الستينيات انطلاقاً من نشاطات وأفكار الحزبَيْن الرئيسيَّيْن لوحدهما. فقد هيَّأ دستور عام 1961 الفرص

لمزيد من التنوُّع السياسيّ، وقد تمَّ استغلال هذه الفرص بالكامل منذ أواسط الستينيات.

تنامي الراديكاليّة السياسيّة

شكلت الستينيات فترة التغيّر السريع. لقد أصبح الناس أكثر حركيّة على الصعيدين الاجتماعي والمادي. إذ كان هناك تزايدٌ في عدد الطلاّب وتنامٍ في أعداد البروليتاريا الصناعية، وكان يمكن لكليهما أن يشكِّلا الأرضية الصالحة لحزب الشعب الجمهوري المتجدِّد، لو لم يكن هذا الحزب حقيقةً، وعلى الرغم من بلاغته اللفظية حول كونه «يسار الوسط»، قد بقي ائتلافاً ذا قاعدة واسعة، ولم يجرؤ على اعتماد سياسات راديكالية. وقد ترك ذلك ثغرة لحزب العمال، ولاحقاً لليسار المناضل.

وكان حزب العدالة بدوره يعاني من توجُّهاته اليمينية. فعلى الرغم من أنَّ قاعدته الانتخابية كانت تتكوَّن من المزارعين وصغار رجال الأعمال، كانت سياساته تخدم وبشكل متزايد مصالح البورجوازية الصناعية الحديثة، وكبار رجال الأعمال. وقد ترك ذلك استياءً كبيراً عند الكثيرين من منتخِبيه، الذين أصبحوا الهدف الرئيسي لكلٍّ من الحزب الإسلامي والحزب القومي المتشدِّد اللذين تأسَّسا حديثاً.

اليسار

كان أقدم حزب يساري، وبالتأكيد، هو الحزب الشيوعي التركي. وعلى الرغم من أنَّه قد ظلَّ محظوراً لحوالى 50 عاماً، إلاّ أنَّه قد بقي له أتباعٌ قلّة مخلصون في داخل تركيا، وكان نفوذه بين أولئك المهتمِّين بسياسة الجناح اليساري في انخفاض، بسبب كلٍّ من موقفه المتشدِّد في دعم روسيا (ما أفقده ثقة الكثيرين عندما أصبح رعب عهد ستالين معروفاً، وخاصة وبالتأكيد بعد قمع حركة النضال من أجل استقلال هنغاريا عام 1956)، وبسبب تركيزه العقائدي على البروليتاريا الصناعية كقوَّة محرِّكة للثورة. وعلى الرغم من أنَّ البروليتاريا الصناعية كانت في نموّ متزايد، إلاّ أنَّها كانت نسبيّاً صغيرة. كان الحزب الشرعي الأساسي لليسار هو حزب العمّال، الذي كان يهدف أيضاً إلى نَيْل دعم البروليتاريا (وخاصّة النقابات العمّالية)، إلاّ أنَّه وفي الوقت نفسه كان له نفوذ كبير بين المثقّفين.

شهدت الستينيات كلَّ أنواع المناظرات الثقافية الحيوية المتعلِّقة بالموضوعات السياسيّة والاجتماعية، التي وجدت تعبيراتها في جمهرة من الصحف والمجلاّت الجديدة التي أصبح إصدارها ممكناً بحسب الدستور الجديد، أُولاها، كانت صحيفة الاتجاه، التي بدأت بالظهور عام 1961. لم تكن هذه نشرة ماركسية ضيّقة وإنَّما منتدى لقاعدة عريضة من مختلف الحركات الراديكالية ووجهات النظر اليسارية. وقد رأى رئيس تحريرها، دوغان أوجي أوغلو، في الاشتراكية السبيلَ الوحيد للتطوُّر في بلد نصف ـ استعماري وكان يؤيِّد تخطيط الدولة واتِّباع سياسة حماية المنتجات الوطنيّة. وكانت الصحف التي صدرت لاحقاً، مثل الثورة والأنوار، تلتزم كقاعدة عامّة، وبشكل أكثر محدودية، بنوع محدَّد من الماركسية. وغالباً ما تطوَّرت المجموعات التي تتشكَّل حول هذه المنشورات إلى تيّارات أو أحزاب.

لم يكن هذا النموّ لليسار الجديد المكوّن من الطلاب والمثقَّفين في خلال الستينيات، محصوراً وبالتأكيد في تركيا وحدها. لقد حدث في كلِّ أنحاء العالم، إلاّ أنَّ هناك سببين جعلا تطوُّره في تركيا مهمّاً بشكل خاصّ. لقد لعبت الجامعات دوراً هامّاً في إسقاط مندريس وفي صياغة دستور الجمهوريّة الثانية. وهكذا أصبح من المنطقي أن يبدأ الأساتذة والطلاّب في النظر إلى أنفسهم كقوّة محرِّكة للمجتمع. وأكثر من ذلك، لقد كانت هذه الفكرة تتطابق كلِّيّة مع المفهوم الكمالي للثورة من فوق التي تقوم بها نخبة متنوّرة.

ونشأت في كلِّ الجامعات التركيّة الأساسية جمعيات (مثل نوادي الأفكار) للنقاش السياسيّ، وكان أبرزها تلك التي قامت في كلِّية العلوم السياسيّة في جامعة أنقرة (وهي خليفة الملكية الإمبراطورية القديمة التي خرّجت الموظفين الرسميين في تركيا)، حيث كان للبروفسور صادون آرن، أحد قادة حزب العمّال، نفوذٌ في إعداد الكوادر الجديدة. وفي أواسط الستينيات، سيطر على جمعيات النقاش السياسيّ هذه طلاّب ناشطون من حزب العمّال التركي، الذين أسَّسوا الآن شبكة قومية (فدرالية جمعيات النقاش السياسيّ).

تركَّز النقاش السياسيّ الأساسي في الدوائر الماركسية في أواسط الستينيات حول تحديد المرحلة التاريخية التي تمرّ بها تركيا. كان محمد علي آيبار والكتلة

الأساسيّة في حزب العمّال التركي يعتقدون أنَّ تركيا قد أصبحت ناضجة لتقبُّل ثورة اشتراكية، والتي يمكن تحقيقها بوسائل ديمقراطية. وكانوا يتوقَّعون أن يأتي النجاح من الوعي الطبقي المتنامي والإدراك السياسيّ المتزايد للعمّال الأتراك، الذين جرت محاولات ناجحة لتنظيمهم في اتّحاد فدرالي جديد للنقابات العمّالية كان قادته أعضاء في حزب العمّال التركي. وكانت مجموعة نافذة أخرى، على رأسها ميهري بللي، تعتقد أنَّ تركيا دولة آسيوية ذات خصائص إقطاعية، وأنَّ البروليتاريا فيها ضعيفة جداً، ولا يمكن إحداث تغيير ثوري إلاّ بتحالف المثقّفين مع ضبّاط الجيش. سيطر هذا التيّار، الذي أُطلق عليه اسم (الثورة الديمقراطيّة الوطنيّة)، على فدرالية جمعيات النقاش السياسيّ في عام 1968 وحوَّلها إلى منظَّمة «الشباب الثوري».

ومنذ عام 1968، أثّرت حركات الطلاّب في ألمانيا، والولايات المتحدة وخاصّة فرنسا (حيث تمكّن الطلاّب من القيام بثورة تقريباً وأسقطوا الجنرال ديغول في أيار/مايو 1968) في حركة الشباب في تركيا. وفي الوقت نفسه، سبّب غزو السوفيات لتشيكوسلوفاكيا أزمةَ وعيٍ عند اليسار التركي، كما فعلت في الدوائر الاشتراكية حول العالم. وقد انقسم حزب العمّال التركي عندما لم يؤيِّد عدد من قادة الحزب، صادون آرن وبهيجة بوران، إدانة محمد علي آيبار للغزو. وانقسم في الوقت نفسه أيضاً، تنظيم الثورة الديمقراطيّة الوطنيّة، حول موضوع أكثر نُخبويّة يتعلَّق بما إذا كانت تركيا مجتمعاً إقطاعيّاً أو بالأحرى مجتمعاً تسيطر عليه «وسائل الإنتاج الآسيوية». هذا النقاش اللغز كما يبدو لم يكن من دون أبعاد سياسيّة. فأولئك الذين دافعوا عن الفرضية الإقطاعية رأوا في الدولة (الدولة هنا تعني الجيش) حليفاً ممكناً في تحالف تقدُّميّ لمحاربة المصالح الإقطاعية والكومبرادورية(*). أما مؤيِّدو فرضيّة وسائل الإنتاج الآسيوية فقد رأوا من جهة أخرى، أنَّ الصراع هو بين دولة قمعية (بما فيها القوّات المسلحة) والشعب. وهكذا فإنَّ التحليل التاريخي قد أصبح هو أيضاً نقاشاً غامضاً حول سؤال حيوي: الدور المحتمل للجيش في أيّة ثورة. وقد تحوّل لاحقاً أحد الأجنحة الراديكالية في الحركة، على رأسه دوغو بارينتشك، إلى الماوية.

ومنذ عام 1970، قرّر بعض الراديكاليين في تنظيم الثورة الديمقراطيّة الوطنيّة

(*) الكومبرادور، هم التّجار الأتراك ممثلو المؤسَّسات والشركات الأجنبية ووسطاؤها.

أنَّ التحرك لم يعد كافياً وأنَّ «النشاط المسلَّح» (وبمعنى آخر الأعمال الإرهابية) وكفاح المناضلين المسلَّح هو الذي يمكن أن يؤدِّي إلى الثورة. وفرّخت المجموعة الماوية المنشقّة جيشَ تحرير العمّال والمزارعين الأتراك، بينما كانت هناك مجموعات أخرى مثل جيش تحرير الشعب التركي التابع لدنيز غزميش، وجبهة تحرير الشعب التركي التابعة لماهير تشايان. بدأت هذه المجموعات حملة إرهابية، أو حرب عصابات مدينية، هدفت إلى زعزعة استقرار الوطن.

وبدأ بعض الأشخاص في دوائر اليسار الراديكالي يطالبون بالاهتمام بقضية الأقلّيّة الكردية. وعندما رأت الأكثرية أنَّ الهوية الإثنية ينبغي أن تذوب في التضامن الطبقي، أسَّس المثقَّفون الأكراد «النوادي الثقافية الثورية للشرق».

وقد تلقَّت آمال تنظيم الثورة الديمقراطيّة الوطنيّة بالتحالف مع الضبّاط التقدميين ضربةً قويّة في 15 حزيران/يونيو 1970، عندما تعاطى الجيش مع مظاهرات العمّال الحاشدة في إستانبول بقسوة بالغة. وبعد أن عانى حزب العمّال التركي والمجموعات الأخرى من اليسار الجديد، انتكاسات خطيرة، استعاد الحزب الشيوعي التركي القديم بعضاً من نفوذه بين المثقَّفين في ذلك الوقت.

اليمين

كانت نتيجة حزب المزارعين الجمهوري القومي في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 1965 سيِّئة جدّاً، إذ لم يحصل على أكثر من 2.2 بالمئة من الأصوات. ومع ذلك فقد كان مقرراً لهذا الحزب أن يلعب دوراً أساسيّاً في السياسة التركيّة في الخمس والثلاثين سنة المقبلة. وكان قيامه بذلك، وبشكل كامل، نتيجة عمل شخص واحد هو الكولونيل ألب أصلان تركش، الذي عاد إلى تركيا معلناً نيَّته التعاطي بالعمل السياسيّ. وبعد محاولة فاشلة لتأسيس حزبٍ خاصٍّ به عام 1964، انضمَّ مع عشرة من «الأربعة عشر» ضابطاً الذين صُرفوا من لجنة الوحدة الوطنيّة عام 1960، إلى حزب المزارعين الجمهوري القومي في ربيع عام 1965. وبعد وقت قصير، في آب/أغسطس توصَّل تركش إلى أن يُنتخب رئيساً للحزب. وبعد فصل القيادة القديمة، حوّل تركش الحزب إلى تنظيم هَرَمِيّ مناضل ببرنامج قوميّ متطرِّف.

وشُرحت الأيديولوجية الجديدة لحزب المزارعين الجمهوري القومي في

كُتَيِّب وضعه تركش ونُشر في أواخر عام 1965، ودُعي «بالأنوار التسعة». وكانت مبادؤه الأساسية هي القومية، المثالية، الأخلاقية، المسؤولية الاجتماعية، التفكير العلمي، دعم الحرية، دعم المزارعين، والتقنيات الصناعية والتقدمية. لم يكن برنامج تركش بعيداً، ومن جوانب عديدة، عن الكمالية في الثلاثينيات، إلاّ أنَّ العناصر التي تمَّ التركيز عليها في التنفيذ كانت قومية عنيفة (بمفهوم توركي أيضاً، حيث كانت تعني إعادة توحيد كلِّ الأتراك في آسيا)، ومعادية للشيوعية. وتمَّ تغيير اسم الحزب عام 1969، إلى حزب العمل القومي. وبمثل شهرة الحزب كانت كذلك شهرة منظَّمته الشبابية التي أُطلق عليها رسميّاً اسم «مأوى المثالية»، والتي أطلق أعضاؤها على أنفسهم اسم (الذئاب الرمادية)، تشبُّهاً بشخصية في الميثولوجيا التركيّة ما قبل الإسلام. وقد بدأوا في كانون الأول/ديسمبر عام 1968 حملة لإرهاب الطلاب، والأساتذة، والناشرين، وبائعي الكتب اليساريين، وأخيراً السياسيّين اليساريين. وقد حصلت الذئاب الرمادية على تدريب شبه عسكري في مخيمات خُصِّصت لهذا الغرض، وكانت مهمَّتها، مثل منظَّمات هتلر، إخضاع الشارع اليساري.

كان تركش، وحتى عام 1969، مؤيِّداً صريحاً للعلمانية، إلاّ أنَّه غيَّر اتجاهه في أثناء حملته الانتخابية في ذلك العام، وأخذ يركِّز على الإسلام كجزء من التراث الوطني التركي. وقد كان هذا بالنسبة لتركش، وليس بالضرورة لأتباعه، حركة تكتيكية واضحة هدفت إلى كسب الأصوات. أمّا الحزب اليميني الرئيسي الثاني، الذي ظهر في ذلك الوقت، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك. انتُخب في عام 1969 البروفسور نجم الدين أربكان رئيساً لاتِّحاد غرف التجارة والصناعة في حملة جعل من نفسه فيها الصوت المعبِّر عن صغار رجال الأعمال الذين انتقدوا دميرال وحزب العدالة واعتبروهم خاضعين لكبار رجال الأعمال وبالأخصّ للرأسمال الأجنبي. وقد ظهرت النكهة الدينية في خطاب أربكان عندما اتَّهم حزب العدالة بكونه أداة في أيدي الماسونيين والصهاينة وقد أدار ظهره للإسلام. وقد ترك حزب العدالة في العام نفسه وانتُخب نائباً في المجلس النيابي كمرشَّح مستقلّ عن قونيه، معقل المحافظين الدينيين في تركيا. وقد أسَّس أربكان في كانون الثاني/يناير 1970، مع اثنين مستقلَّين آخرَيْن، حزبَه الخاصّ، حزب النظام القومي (مللي نظام برتيسي).

وقد شكَّل فريقا حزب العمل القومي وحزب النظام القومي تهديداً خطيراً

لسلطة دميرال. ليس بسبب أنَّ أيّاً منهما كان قادراً على أن يحلَّ محلَّ حزب العدالة كحزب الجماهير اليميني، وإنَّما بسبب أنَّهما معاً إضافة إلى المنشقّين عن حزب العدالة الذين انضمُّوا لاحقاً إلى بوزبايلي في الحزب الديمقراطيّ الجديد، يمكنهم تهديد سيطرته على مجلس النواب. وليس هناك من أدنى شكٍّ في أنَّ مجموعات الأجنحة اليسارية قد بدأت بالعنف السياسيّ في أواخر الستينيات. لقد كانت هناك صدامات عنيفة مع الشرطة والجنود في خلال زيارتَي الأسطول السادس الأميركي في تموز/يوليو 1968 وشباط/فبراير 1969، وقد سقط قتلى في خلالهما. كان هناك هجومات بالقنابل، سَرِقات واختطاف. إلاّ أنَّه ومنذ نهاية عام 1968، وبشكل متزايد في خلال عامَيْ 1969 و1970، واجه عنفَ اليسار وتخطَّاه، عنفُ المقاتلين اليمينيين، وبالأخص الذئاب الرماديّة التابعين لتركش.

الإنذار العسكري في 12 آذار/مارس عام 1971

يبدو أنَّ حكومة دميرال قد أصبحت في أوائل عام 1971 مشلولةً بعد أن أضعفتها الانشقاقات. لقد كانت عاجزة عن العمل لمنع العنف في حرم الجامعات وفي الشوارع، ولم تكن تأمل في تمرير تشريعاتها الإصلاحية، على الصعيدين الاجتماعي والمالي، في مجلس النواب. كان هذا هو الوضع عندما سلَّم رئيسُ الأركان العامة في الجيش رئيسَ الوزراء في 12 آذار/مارس عام 1971 مذكِّرة، ترقى فعليّاً إلى مستوى الإنذار من قِبَل القوّات المسلَّحة. لقد طالبت بتشكيل حكومة قوية وذات مصداقية تكون قادرة على إنهاء «الفوضى» والقيام بإصلاحات تتناسب و«روح الكمالية». وإذا لم يتمَّ تنفيذ هذه المطالب، سوف يقوم الجيش «بتنفيذ واجباته الدستورية» ويستلم السلطة بنفسه. وسرعان ما سرت شائعات بأنَّ القيادة العليا قد اتَّخذت إجراءات فعلية مسبقة للقيام بانقلاب عسكري من قِبَل صغار الضبّاط على نسق انقلاب أيار/مايو عام 1960. وظهر تأكيد لهذه الشائعات عندما أُحيل عدد من الضبّاط إلى التقاعد بعد ذلك مباشرةً، إلاّ أنَّه لم يتمَّ أبداً التأكُّد من وجود مثل هذه المؤامرة.

كان ردُّ فعل السياسيّين المباشر على هذا الإنذار سلبيّاً. لقد استقال دميرال مباشرة وشجب إينونو وبقوّة أيَّ تدخُّل عسكريّ في السياسة. إلاّ أنَّ قادة الحزبين سرعان ما اتَّخذوا مواقف أكثر توفيقية. طلب دميرال من حزبه أن يحذر وأن يبقى

هادئاً واعتمد موقف الترقُّب والمراقبة، بينما أعلن إينونو دعمه للحكومة الجديدة المعيّنة من قبل الجنرالات عندما بدا واضحاً أنَّها ستكون برئاسة نهاد أريم، وهو عضو في الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري وصديق مقرّب من إينونو لسنوات طويلة. أغاظ دعم إينونو لأريم أجاويد لدرجة أنَّه استقال من السكرتارية العامّة للحزب.

رحّب الكثيرون من اليسار أوّلاً بالإنذار آملين بأنَّه سيكون مثل انقلاب عام 1960 موجهاً ضدَّ حكومة الجناح اليميني. وسرعان ما تبيَّن أنَّ هذا الموقف كان خطأً جسيماً. لقد كان «انقلاباً» من قبل القيادة العليا، وليس من قبل مجموعة الضبّاط الراديكاليين، وكانت هذه القيادة مأخوذة في ذلك الوقت بشبح الخطر الشيوعي.

شكّل أريم حكومة تكوَّنت بأغلبيّتها من التكنوقراطيين من خارج المؤسَّسات السياسيّة. وقد أعلن بأنَّ حكومته ستُعيد الأمنَ والاستقرار وستُصدر عدداً من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصاديّة المنتظَرة منذ زمن طويل. وقد وَضع أتيلا قره عثمان أوغلو، وهو اقتصادي تقدمي بارز عَمِل لصالح البنك الدولي، برنامجاً إصلاحيّاً. وقد تضمَّن هذا البرنامج إصلاح الأراضي، وضريبة الأراضي، وتأميم صناعة المناجم وإجراءات لحماية الصناعة التركيّة بفرضِ جَعْل 51 بالمئة من المؤسَّسات المشتركة تركية. اصطدم هذا البرنامج الإصلاحي بمعارضة عنيدة من قبل مصالح ثابتة في الزراعة والأعمال. وقد دعم كبارُ الصناعيين فقط وأكثرهم اطِّلاعاً من أمثال وهبي كوتش ونجاة إيزاجي باش، اقتراحات الإصلاح هذه، واعتبروها ضرورية إذا أردات تركيا أن تلحق بالدول الصناعية في القريب العاجل.

كان من الممكن لأريم، بدعم واضح من الجيش، أن يمرِّر برنامجه على الرغم من مقاومة اليمين له، إلاّ أنَّ انتباه الجيش كان في مكان آخر. لقد تجدَّدت في نيسان/ أبريل الهجومات الإرهابية وقرر مجلس الأمن القومي في 27 نيسان/أبريل فرض حالة الطوارىء في إحدى عشرة مقاطعة، بما فيها كلُّ المدن الكبرى اعتباراً من اليوم التالي؛ وكان ينبغي تجديده كلَّ شهرين لسنتين متتاليتين. بدأ الجيش في ظلِّ حالة الطوارىء اعتقالَ أشخاص يُشتبه في أنَّهم إرهابيون. كان يمكن تبرير هذا العمل بحدِّ ذاته، إلاّ أنَّ الجيش، الذي كانت له اليد الطولى في ظلِّ حكومة

أريم، استغلَّ هذا الوضع لفرض مطاردة حقيقية ضدَّ أيِّ شخص متعاطف مع اليسار أو حتى الأفكار التقدمية الليبرالية. وقد أصبح اضطهاد اليسار أكثرَ خطورةً بعد أن قام أعضاء من حزب جبهة تحرير الشعب التركي باختطاف وقتل القنصل الإسرائيلي في إستانبول، إفرايم إلروم، في 22 أيار/مايو. لقد تمَّ اعتقال حوالى 5000 شخص من بينهم الكثير من المثقفين البارزين (كُتّاب، صحافيون وأساتذة جامعيون)، وكلِّ الأعضاء القياديين في حزب العمّال التركي والكثير من النقابيين البارزين. وكانت هناك تقارير واسعة حول عمليات تعذيب، في كلٍّ من السجون وما أُطلق عليه اسم «المختبرات»، وغرف التعذيب في مراكز الاستخبارات التركيّة.

ويبدو أنَّ «العصابات المضادّة» قد لعبت دوراً في قمع اليسار، وهي تنظيم مدني يميني سِرّي كان يُدْفَع له ويُسَلَّح من قِبَل الجيش. وكان قد تأسَّس عام 1959 بمساعدة أميركية لتنظيم المقاومة في حال سيطر الشيوعيون على السلطة. وقد أصبح وجوده معروفاً من قِبَل عامّة الشعب بعد عشرين عاماً، عندما كان أجاويد رئيساً للوزراء (وقد قامت عمليات مماثلة في الثمانينيات في دول أخرى من دول الناتو، مثل تنظيم «غلاديو» في إيطاليا، ولقيت شيوعاً كبيراً)[3].

لقد أُغلق حزب العمّال في 20 تموز/يوليو، عندما تمَّ تمرير اقتراح في المؤتمر الرابع للحزب، يعبِّر عن الدعم «للتطلُّعات الديمقراطيّة للشعب الكردي». وقد تعرَّض حزب النظام القومي التابع لنجم الدين أربكان للمصير نفسه في أيار/مايو. وقد اعتُبر إغلاق حزب النظام القومي إثباتاً لعدم تحيُّز الحملة المعادية للإرهاب، ولكن في الحقيقة لم يتمَّ تقديم أربكان للمحاكمة وقد سُمح له بمتابعة نشاطاته في تشرين الأول/أكتوبر 1972، عندما عاد حزب النظام القومي إلى العمل تحت اسم آخر، حزب السلامة القومية. وقد تُرك إرهابيو اليمين وحزب العمل القومي، الذين كانوا ينشطون برعايته، وبشكل واضح لوحدهم.

وفي أثناء ذلك لم تُحرز حكومة أريم سوى تقدُّم بسيط جدّاً في برنامجها الإصلاحي. وعندما أظهر أريم استعداده للتسوية مع المحافظين في مجلس النواب ولقبول بعض وزراء دميرال القدماء في حكومته، استقال 11 من التكنوقراط

(3) Mehmet Ali Birand (1987) *The generals coup in Turkey: an inside story of 12 september 1980*, London: Brassey's Defence Publishers, p.42-4.

الإصلاحيين من الحكومة في كانون الأول/ديسمبر. وحلَّ سياسيون من اليمين محلَّهم. فقد اقترحت حكومات أريم عدداً من التعديلات الدستورية التي هدفت إلى جعل الدستور أقلَّ ليبرالية، وتمَّ تمريرُها في مجلس النوّاب بدعم الأحزاب اليمينية. وقد تمَّ تغيير 44 مادّة بشكل عامّ. لقد سنحت الفرصة للحدِّ قانونياً من الحُرّيات المدنية المذكورة في المادة 11 من الدستور؛ وانتهت استقلالية الجامعات وحرّية الراديو والتلفزيون؛ وتمَّ تقييد حرية الصحافة وكذلك سلطات المحكمة الدستورية. وفي المقابل، ازدادت سلطات مجلس الأمن القومي لتتضمَّن إعطاءَ نصائحَ غيرِ مرغوب فيها للحكومة، وكانت هذه النصائح، في هذه الظروف، مُلْزِمة. وإضافةً إلى ذلك، تمَّ استحداث «محاكم أمن الدولة» الخاصّة، والتي حاكمت أكثر من 300 شخص قبل إلغائها عام 1976[4].

وقد حدثت بعض هذه التغييرات من خلال خليفة أريم. فلقد استقال أريم في نيسان/أبريل 1972 عندما رفض مجلس النوّاب إعطاءه الحق بالحكم عن طريق المراسيم الاشتراعية كما أراد هو ورئيس الجمهوريّة صوناي. وقد خلفه فريد مالن، وهو أحد قادة حزب الاعتماد، الذي تعاون، حتى أكثر مما فعل أريم نفسه، مع دميرال وحزب العدالة. كان الحزب الوحيد الذي لم يرتبط بسياسات وحكومات أريم ومالان هو حزب الشعب الجمهوري. وقد أثمرت مواقف أجاويد المبدئية في داخل الحزب عندما تمكَّن من إبعاد إينونو عن رئاسة الحزب وخَلَفَه في هذا المنصب في مؤتمر صاخب للحزب في أيار/مايو 1972. وفي تشرين الثاني/نوفمبر استقال إينونو من الحزب الذي ساهم في إنشائه قبل 50 عاماً.

ويكمن السبب في أن السياسيّين بشكل عامّ، ودميرال بشكل خاصّ تمكّنوا، ببطء وإنَّما بثقة، من استعادة سيطرتهم على الحكومة وقراراتها منذ عام 1971 وحتى عام 1973، في المأزق الذي كان يواجهه الجيش. إذ إنَّه (أي الجيش) لم يُرد أن يُمسك بزمام السلطة بنفسه، بعد أن رأى الضرر الذي ألحقه هذا النوع من العمل باليونان بعد سيطرة الطُّغمة العسكريّة هناك عام 1967. ومن ناحية أخرى،

(4) لقد تمَّت إعادة إنشاء محاكم أمن الدولة بعد الانقلاب العسكري عام 1980 وستلعب دوراً هامّاً في قمع الحركات الكردية والإسلامية في تسعينيات القرن العشرين.

كان من الصعب عليهم التدخُّل بمذكِّرات وإنذارات يومية لإبقاء السياسيّين على الخطّ من دون أن يخسروا مصداقيتهم، وهكذا تزايدت تدريجياً فرص السياسيّين.

كشفت الأحزاب عن أنيابها في خلال الانتخابات الرئاسية عام 1973. لقد انتهت فترة حكم الرئيس صوناي، الذي خلف غورسال عام 1966 (بسبب تراجع صحّة هذا الأخير)، في عام 1973، وقد رشَّح الجيش رئيس الأركان العامّة الجنرال فاروق غورلر لخلافته. إلاّ أنَّ الأحزاب قد توافقت فيما بينها على أنَّه ينبغي أن لا يكون هناك عُرْف بأن يخلف رئيسُ الأركان العامّة رئيسَ الجمهوريّة (كما حدث مع صوناي)، وتمَّت هزيمة غورلر. وقد تبيَّن أنَّ إيجاد مرشَّح بديل كان عملاً أكثرَ صعوبةً. وبعد 15 دورة اقتراع، تمكَّنت الأحزاب أخيراً من التوافق على مرشَّح هو السيناتور والأدميرال المتقاعد فخري كوروترك. وقد عيَّن بدوره الاقتصادي نعيم طالو رئيساً لحكومة انتقالية تأخذ البلاد إلى أوَّل انتخابات حُرّة بعد انقلاب 12 آذار/مارس، تلك هي انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 1973.

جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة. لقد أصبح حزب أجاويد الجديد المظهر، حزب الشعب الجمهوري، أكبرَ حزب بعد أن نال 33.5 بالمئة من الأصوات في مقابل 29.5 بالمئة نالها حزب العدالة التابع لدميرال (بانخفاض قدره حوالى 15 بالمئة). لم يحصل أيٌّ من الأحزاب على الأكثرية المطلقة - وقد استمرّ هذا الوضع لمدَّة عشر سنوات تقريباً - وهكذا كانت حكومة الأقلية أو التحالف حتمية. وبعد محادثات مطوَّلة، تمَّ تشكيل حكومة في كانون الثاني/يناير 1974، قائمة على تحالف مفاجىء بين حزب الشعب الجمهوري التابع لأجاويد وحزب السلامة القومية التابع لأربكان، وعلى الرغم من أنَّه كان زواج مصلحة إلاّ أنَّه كانت له قاعدة مشتركة هي عدم الثقة بالنفوذ الأميركي والأوروبي وبكبار رجال الأعمال.

لم يمضِ على هذا التحالف في السلطة سوى بضعة أشهر عندما وقعت الأزمة القبرصية. لقد أصبح أجاويد بطلاً قومياً بين ليلة وضحاها من خلال تعاطيه الناجح مع الأزمة وغزوه لقبرص. وقد أراد استخدام شعبيَّته الجديدة لكسب أكثرية مطلقة في انتخابات مبكِّرة ولذلك استقال في 16 أيلول/سبتمبر 1974. كان هذا سوء تقدير كبيراً. لقد كان قادة الأحزاب الأخرى، الذين يعرفون تماماً أنّ أجاويد سيتفوق عليهم جميعاً، مستعدِّين للذهاب إلى أبعد مدى ممكن لتجنُّب انتخابات

مبكِّرة، وبعد أشهر من المساومات والتشريفات، عُيِّنت في خلالها حكومة انتقالية برئاسة البروفسور سعدي إيرماك، تمكن دميرال أخيراً من إقامة تحالف من حزب العدالة، وحزب السلامة القومية، وحزب العمل القومي، وحزب الشعب الجمهوري وعدد من المنشقّين عن الحزب الديمقراطيّ، أعلن عن نفسه للشعب باسم «الجبهة الوطنيّة».

تمكّن دميرال من الحصول على تعاون الأحزاب عبر رشوتهم فقط بمناصب وزارية. وكنتيجة لذلك تضمّن الفريق الجديد 30 وزيراً. وقد حصلت أحزاب التحالف، وخاصّةً حزب السلامة القومية وحزب العمل القومي، اللذين كانا يدركان جيّداً اعتماد دميرال عليهما، على نفوذ يتخطّى بكثير حدود تمثيلهما. لقد استغلُّوا «وزاراتهم» بطريقة غير مسبوقة: إذ تمَّ صرف الآلاف من الموظَّفين الرسميين أو أُنزلت رتبهم واستُبدلوا بموالين حزبيين: ظلَّ التحالف متماسكاً حتى انتخابات عام 1977. وأظهرت هذه الانتخابات، التي جرت في جوٍّ من تزايد العنف والأزمة الاقتصاديّة، عودةً إلى نظام الحزبين في تركيا. استفاد حزب الشعب الجمهوري من شعبية بولنت أجاويد الشخصية، وحصل على 41.4 بالمئة من الأصوات، وهي أعلى نسبةٍ يحصل عليها في انتخابات حُرّة. وارتفعت أيضاً أصوات حزب العدالة إلى 36.9 بالمئة. ومجدَّداً كان هناك مأزق. وما لبثت محاولة أجاويد لتشكيل تحالف من حزبه والمستقلِّين أن فشلت. فشكَّل دميرال عندها تحالف «الجبهة الوطنيّة» الثاني، حيث كان نفوذ كلٍّ من حزب السلامة القومية وحزب العمل القومي أعظم من ذي قبل، وثبت هذا التحالف وسط تزايد الفوضى حتى كانون الأول/ ديسمبر، عندما أدَّى انشقاقٌ لممثلي حزب العدالة إلى سقوطه.

وكوفيء المنشقّون عندما شكَّل أجاويد في كانون الثاني/ يناير عام 1978 حكومة من حزب الشعب الجمهوري والمستقلِّين. وقد أُعطي جميع المستقلِّين مراكز وزارية. استمرَّت حكومة أجاويد في الحكم حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1979، إلاّ أنَّها لم تُنجز إلاّ القليل. لم تستطع وبالتأكيد السيطرة على حدّة العنف المتصاعد. لم تكن القيادة العسكريّة مرتاحة لما رأته من موقف أجاويد «المتساهل» مع الإرهاب والانفصاليين الأكراد، وكان هناك مؤشّرات قوية إلى أنَّ القيادة العليا في الجيش قد قرَّرت في صيف عام 1979 بدء التحضير لانقلاب عسكري، اعتبرته

الآن حتمياً[5]. لقد جعلت هجومات المعارضة الضارية حياة حكومة أجاويد صعبةً للغاية، وبالأخصّ دميرال، الذي أنكر حتى شرعيّة الحكومة ورفض أن يُطلق على أجاويد لقبَ «رئيس الوزراء». أدّت مساعي الحكومة إلى تطهير الوزارات والمؤسسات المدنية، التي قسّمتها «الجبهة الوطنيّة» بين أفرادها، إلى شلل جُزئيّ للإدارة. ولم يتمكّن أجاويد أيضاً من الحصول على أيِّ دعم من اليسار. لقد تراجعت في الواقع علاقته مع اليسار والنقابات العمّالية بسبب الطريقة التي اتّبعتها الحكومة في التركيز على الأمن والاستقرار وفرض حالة من التقشُّف.

أظهرت انتخابات مجلس الشيوخ (السنات) في تشرين الأول/أكتوبر 1979 انخفاضاً في شعبية حزب الشعب الجمهوري. فبدأت نتيجةً لذلك الانشقاقات في مجلس النواب. وقد خسر أجاويد الأكثرية التي يتمتَّع بها وكان عليه الاستقالة. وعاد دميرال إلى السلطة، إلاّ أنَّ ما أراح الكثيرين هو أنّه عاد بحكومة أقلّيّة مدعومة من حزبه والمستقلّين ومن دون حزب السلامة القومية وحزب العمل القومي.

كانت حكومات التحالف لفترة ما بين عامي 1973 و1980 وبدون أيِّ استثناءات ضعيفة. واتَّضح أنَّ الحلَّ الوحيد الذي كان يمكن أن يأتي بحكومة تتمتَّع بأكثرية واسعة ومستقرَّة، هو تحالف حزب العدالة مع حزب الشعب الجمهوري، إلاّ أنّه كان يصعب تحقيقه. لقد أصبح النظام السياسيّ مشلولاً تدريجيّاً بسبب أنَّ الحزبَيْن الرئيسين، حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، لم يكونا قادرَيْن على التعاون بعد استعادة الديمقراطيّة عام 1973، فأعطيا بذلك المجموعات المتطرِّفة الصغيرة نفوذاً لا يتناسب وحجمها. كانت عدم مقدرة الأحزاب الكبرى على التعاون تعود جزئيّاً إلى عوامل أيديولوجية (لقد أصبحت الأحزاب الآن أكثر «عقائدية» ممّا كان عليه مثلاً الحزب الديمقراطيّ وحزب الشعب الجمهوري في خلال الخمسينيات)، وجزئيّاً أيضاً إلى التنافس الشخصي بين القادة. إضافة إلى شعور كلِّ حزب بأنّه كان على بعد خطوة واحدة من الحصول على الأكثرية المطلقة وأنَّ التعاون سوف يُسيء فقط إلى موقفه في الانتخابات القادمة. لقد تبيَّن وبوضوح شلل النظام السياسيّ الناتج عن هذه الأزمة عندما لم يتمكَّن المجلس النيابي بالمطلق من

(5) Mehmet Ali Birand, op. cit., p.84 ff.

انتخاب خليفة لرئيس الجمهوريّة كوروترك عندما انتهت فترة حكمه عام 1980، حتى بعد 100 دورة من التصويت. وكان هذا الشلل يعني أنَّ أيَّ حكومة لن تكون قادرة على اتِّخاذ إجراءات فعّالة لمواجهة المشكلتين العسيرتين اللتين واجهتهما تركيا في السبعينيات، العنف السياسيّ والأزمة الاقتصاديّة.

العنف السياسيّ

لقد أصبح العنف السياسيّ في أواخر السبعينيات مشكلةً فعليّة. وقد تصارعت مجموعات من الشباب اليساري المتطرف مع تنظيم الذئاب الرمادية والمتشدِّدين اليمينيين، للسيطرة على الشوارع وحرم الجامعات. ولم يواجهوا أيَّ مشكلة في حشد الشباب الذين كانت فرص العمل معدومة أمامهم بسبب الأزمة الاقتصاديّة التي ضربت تركيا في السبعينيات، والنظام الذي جعل التعليم العالي متوفِّراً فقط لعشرين بالمئة من المئتي ألف طالب الذين يتخرَّجون من الثانويات في كلِّ عام.

لم يكن الصراع بين اليمين واليسار متكافئاً. فلقد أصبحت الشرطة والقوى الأمنية في خلال حكومات الجبهة القومية لسنوات ما بين عامي 1974 و1977، الحاميَ الخاصّ لحزب العمل القومي التابع لتركش، وقد بقيت في ظلِّ حكومة أجاويد عام 1978 ـ 79، مختَرَقَةً من قِبَل الفاشيين الذين دعموا مجموعات الذئاب الرمادية وحَمَوها. ولم تتمتَّع مجموعات اليسار المتفرِّقة بمثل هذه الحماية. ولم يكتف أجاويد، بوصفه القائدَ الوحيد لحزب يسار الوسط، بنبذ سياسات وأساليب اليسار المتطرف فقط، بل إنه لم يكن قادراً أيضاً على تحمُّل ترك حزب الشعب الجمهوري عُرْضَةً للاتِّهامات برعاية العُنف السياسيّ.

ارتفعت أعداد ضحايا العنف السياسيّ بسرعة: من حوالى 230 ضحية عام 1977 (سقط 39 منهم بعد أن فتح رجلٌ مسلَّح غيرُ معروف النّار على مظاهرة العمّال في الأوّل من أيار في ساحة تكسيم في إستانبول) إلى ما بين 1200 و1500 بعد سنتين. وكان ما جعل التطرُّف السياسيّ في تركيا عنيفاً بشكل استثنائي هو حقيقة أنّه يُخفي وراءه ثقافةً تقليدية لَعِبَ الشرفُ والعارُ، وهو تناقضٌ شديد بين عائلة الشخص أو عشيرته الخاصّة والغرباء، والثأرُ دوراً بارزاً فيها. لقد أُعطيت الصراعات التقليدية مضموناً سياسيّاً. كانت القضية الأكثر سوءاً في كهرمان ماراش

في كانون الأول/ديسمبر عام 1978، حيث جرت سلسلة من أسوأ المذابح ضد العلويِّين (الذين كانوا يؤيِّدون اليسار بشكل عامّ)، قامت بها الذئاب الرمادية وتركت أكثر من مئة قتيل. ما لم يترك لأجاويد، الذي يعارض التدخُّل العسكري بأيِّ حالٍ من الأحوال، أيَّ بديل سوى إعلان حالة الطوارىء في 13 مقاطعة (توسعت لاحقاً لتطال 20 مقاطعة)، إلاّ أنَّه بذل أقصى جهده لضبط السلطات العسكريّة وعَرَضَ إجراءاته على أنَّها «حالة طوارىء ذات وجه إنساني» - وهو دمجٌ غير متناسب على الإطلاق.

كان هناك مثال آخر على تقاطع الانقسامات التقليدية مع الانقسام اليميني - اليساري، وهو تأسيس حزب العمال الكردستاني الماركسي - الجديد من قِبَل الطالب في جامعة أنقرة عبد الله أوجلان عام 1978. وكان هدفه إقامة دولة كردية اشتراكية في جنوب شرقيّ البلاد.

وتغيَّرت طبيعة العنف عام 1979 - 80، فلم يَعُدْ يتكوَّن بشكل حصري من قتل متبادَل بين متطرِّفي الجناحَيْن اليميني واليساري، وإنَّما اتَّخذ مظهر قَتل الشخصيات العامّة. فقد قُتل في أيار/مايو 1980 نائب رئيس حزب العمل القومي، وتبعه في تموز/يوليو مقتل رئيس الوزراء السابق نهاد أريم وكمال توركلر، الرئيس السابق لاتحاد النقابات العمّالية الثورية. وعلى الرغم من إعلان حالة الطوارىء فقد شعر الجيش أنَّه يفتقد للحرّية اللازمة للتعاطي مع هذه المشكلة.

بدا أنَّ السلطات لم تعد قادرةً على استعادة الأمن. فقد أصبحت أحياء بكاملها، وخاصّةً في البلدات المستحدثة، تحت سيطرة إحدى المجموعتين المتنافستين وتمَّ إعلانها «مناطق محرَّرة». كان أشهر مثال على الإطلاق هو مدينة فاتسا الصغيرة على البحر الأسود، حيث قام محافظ المدينة من الجناح اليساري ومعاونوه بالتبرُّؤ رسميّاً من سلطة الحكومة وإعلان قيام جمهورية سوفياتية مستقلَّة. وفي النهاية، انتهت هذه التجربة الغريبة عندما أُرسلت القوّات العسكريّة[6].

إلاّ أنَّ المَدَّ المتصاعد للعنف السياسيّ لم يكن العامل الوحيد أو الأكثر أهمّيّة الذي أدّى إلى سقوط النظام السياسيّ للجمهورية الثانية وللتدخُّل العسكري. ينبغي

(6) Clement H. Dodd (1983) *The crisis of Turkish democracy*, Beverley: Eothen, p.20.

النظر إلى هذا التطوُّر في مقابل تفاقم الأزمة الاقتصاديّة، التي كان لها أثرٌ عميقٌ في زعزعة استقرار المجتمع. ولفهم هذا لا بُدَّ لنا الآن من تفحُّص التطوُّرات الاقتصاديّة والاجتماعية في الستينيات والسبعينيات.

الاقتصاد: التخطيط والاستعاضة عن الاستيراد

لقد وضعت لجنة الوحدة الوطنيّة وحزب الشعب الجمهوري اللوم على انعدام التخطيط عند الديمقراطيّين (والذي تطوَّر في حالة مندريس إلى بغض شديد للكلمة بحدِّ ذاتها) ما أدّى إلى الفوضى الاقتصاديّة والمالية في نهاية الخمسينيات. وكان لكليهما أُلفة طبيعية مع مفهوم التخطيط. كان للجمهوريين تُراثهم الدَّوْلاني، وبالنسبة للضبّاط، حيث إنَّ الكثير من الجمهوريين ضبّاطٌ أو كانوا كذلك، كان التخطيط بالنسبة إليهم طريقة حياة. كما أنَّ مفهوم المزيد من التخطيط الاقتصادي كان أيضاً مدعوماً من البورجوازية الصناعية الحديثة، التي كان يمثِّلها على الصعيد السياسيّ حزب الحرية، الذي انفصل عن الحزب الديمقراطيّ عام 1955. كان هذا الفريق ما يزال ضعيفاً جدّاً لفرض سياساته الخاصة في أوائل الستينيات، إلاّ أنَّ المثاليّات الإنمائية للبيروقراطيين (مع خليفتهم من حزب الشعب الجمهوري) والجيش أَعْطَوْه الدعم اللازم.

وقد وجدت الرغبةُ في التخطيط والتنسيق الإنمائيين تعبيراً عنها منذ البداية في المادة 129 من الدستور ولاحقاً في القانون 91 الصادر في أيلول/ سبتمبر 1960، وفي مكتب تخطيط الدولة، الذي أُعطي صلاحيّات واسعة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبدأ مكتب تخطيط الدولة بالتعاون مع المستشارين الأجانب بوضع خطط إنمائية خمسية. إلاّ أنّه كان هناك ومنذ البداية مجالٌ واسعٌ للخلاف حول دور مكتب تخطيط الدولة وموقعه. انطلق حزب الشعب الجمهوري من وجهة نظره الدَّوْلانية في تحديده لدور مكتب التخطيط ورأى أنَّ سياساته مُلْزِمَةٌ لكلِّ القطاعات، إلاّ أنَّ ذلك لم يكن مقبولاً من الأحزاب الأخرى، وكان على إينونو أن يقدِّم عدداً من التنازلات المتعلّقة بصلاحيّات مكتب التخطيط.

لقد تراجع نفوذ مكتب التخطيط أكثر في ظلِّ حكومة حزب العدالة بعد عام 1965. وقد أعلن أنَّ الخطة الخمسية الثانية، التي بدئ العمل بها عام 1968، كانت

مُلْزِمة للقطاع الحكومي، إلاّ أنّها كانت بمثابة الدليل فقط بالنسبة للقطاع الخاصّ. وبينما كان حزب الشعب الجمهوري، الملتزم بتقاليده الدَّوْلانية، يرى دور الدولة كدور موجِّه، كان حزب العدالة المحافظ على تقاليد الحزب الديمقراطيّ، يرى في الدولة تابعاً للمؤسسات الخاصّة.

لقد هدفت السياسات الإنمائية للجمهورية الثانية، وحتى النهاية تقريباً، إلى الاستعاضة عن الاستيراد عن طريق التصنيع. كانت تركيا ما تزال تعتمد على الاستيراد في كلِّ السلع الصناعية تقريباً ما عدا المواد الغذائية المصنّعة، والمنسوجات والحديد والصُّلب: لقد كانت كلُّ السِّلع المعمِّرة تأتي من الخارج. ومن الجهة الأخرى، أوجد تنامي الثروة لدى السكّان في خلال الخمسينيات طلباً متزايداً على هذه السلع بالأخصّ. وقد أعطى الاطِّلاع الأشمل على العالم الخارجي وعلى طريقة الحياة الغربية (وخاصّةً الأميركية) أهمّيّة أكبر لاقتناء سلعٍ مثل السيّارات، البرّادات والمكانس الكهربائية.

شجَّعت الحكومات المتلاحقة، إضافةً إلى الحوافز الاستثمارية المباشرة، مثل الدعم المالي والتخفيض الضريبي، على إيجاد صناعة وطنية عبر ثلاث طُرُق أساسيّة: عبرَ سياسةِ تقييدٍ واسعة للاستيراد وضرائبَ جمركية عالية تهدف إلى استبعاد المنتجات الصناعية الأوروبية والأميركية؛ وعبرَ التلاعب بسعر صرف العملة (فبإبقاء سعر صرف الليرة التركيّة عالياً بشكل مصطنع، تمكَّنت المؤسَّسات التي كان مسموحاً لها بشراء الدولار أو المارك الألماني من الحكومة، من شراء الموادّ الأولية الأجنبية بسعر رخيص نسبيّاً)؛ وبإيجاد سوق داخلية ذات قدرة شرائية. وقد نُفِّذَ هذا الشرط الأخير بدفع أسعار مضمونة عالية للمزارعين (أعلى من الأسعار العالميّة بكثير) وبالسماح بإعطاء رواتب عالية للعمّال الصناعيين.

وكقاعدة عامّة اتَّخذ التصنيعُ البديل عن الاستيراد شكلَ مشاريعَ مشتركة، قَدَّمت من خلالها الشركات الأجنبية التكنولوجيا والمعلومات الضرورية، وفي معظم الأوقات المكوِّنات الأساسية والموادَّ الأوَّليّة. أمّا الجانب التركي فكان يقدِّم الرأسمال، وقوّة العمل، ونظام التوزيع، والعلاقات مع المسؤولين التي لا تقلُّ أهمّيّة. وقد أصبح الجيش، في الستينيات والسبعينيات، وعبر جمعية التعاضد العسكري المتبادل، وصندوق التقاعد للضباط، مستثمِراً رئيساً في الصناعات الجديدة.

لقد جعل التوجيه الداخلي وتقييد الاستيراد عملية المنافسة بين الشركات الأجنبية وشركائهم الأتراك شبه معدومة. كما كان هناك أيضاً منافسة ضئيلة جدّاً بين المنتجين الأتراك. وقد أُقيمت احتكارات محدودة في كلِّ قطاع تقريباً، حيث كانت كلُّ اثنتين أو ثلاث من الشركات القابضة المتنافسة، تقوم بتأسيس مصنع للسيارات، وشركة لإنتاج الأدوات المنزلية، وشركة لتوزيع المشروبات الغازية، ويقومون بتقاسم السوق فيما بينهم. وفي ظلِّ هذه الإجراءات المريحة، تمكّنت بعض الصناعات، التي ما كان بإمكانها المنافسة في سوقٍ عالمي مفتوح، من تحقيق أرباح ضخمة على الساحة الداخلية. لقد توزَّعت الصناعات الجديدة بشكل غير متساوٍ بين المناطق، إذ كانت الأكثرية الساحقة منها قائمة في منطقة إستانبول، مع تجمُّعات أصغر حول إزمير وأضنه.

لقد كانت استراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد، على صعيد النموّ الاقتصادي ناجحة جدّاً لبعض الوقت. فبعد انطلاقة متردِّدة تلت انقلاب عام 1960، وبعد مرحلة عدم الثقة التي لحقت بها، انتعش الاقتصاد عام 1962 ووصل معدل النموّ السنوي بين عامي 1963 و1976 إلى 6.9 بالمئة.

كان دور مؤسسات الدولة الاقتصاديّة في القطاع الصناعي ما زال مهمّاً. لقد جاء حوالى 40 بالمئة من مجمل الإنتاج الصناعي من هذا القطاع، على الرغم من أنّه كان بعيداً جدّاً عن الفعالية. وعلى نقيض كلِّ التوقُّعات، بقيت القرارات الصناعية في قطاع الدولة، بما فيها تحديد أسعار المنتجات، تحت التأثير السياسيّ، وقد نتجَ عن هذا العامل إضافة إلى الفائض الهائل في القوّة العاملة (لقد تضاعفت القوّة العاملة إلى 650,000 في الستينيات والسبعينيات) خسائرُ فادحة، وصلت إلى حدِّ خسارة تسعة مليارات ليرة تركية لعام 1977 وحده. وقد ظهر عدم كفاءة قطاع الدولة في حقيقة أنّه، بينما كان ما بين نصف أو ثُلُثَي الاستثمارات المالية الثابتة قد أُنفقت في هذا القطاع، تراجعت حِصَّته في القيمة الإجمالية المضافة من أكثر من النصف إلى الثُلُث في هذه المرحلة.

كان العامل الرئيسي في السياسة الإنمائية هذه، هو أنَّ الصناعات الجديدة كانت تعتمد وبشكل أساسيّ على استيراد القطع والمواد الأجنبية لتأمين الإنتاج، وبالتالي على توفُّر احتياطات مالية أجنبية لتغطية هذه النفقات. وكان هذا يعني أنَّ

الحصول على هذه الاعتمادات المالية (والتي كانت بأكثريَّتها حكومية)، هو الذي يحدِّد استمرارية عمل مؤسسة معيَّنة وليس نوعية البضائع الصناعية والتجارية. وانطلاقاً من أنَّ تركيا كانت تعاني من عجز ثابت في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات في خلال هذين العقدين (كما كان متوقعاً من اقتصاد يعتمد على التصنيع إلاّ أنَّه لم يكن موجَّهاً نحو التصدير) أصبح تأمين الدولارات والماركات الألمانية الضرورية مشكلة أساسية. لقد تمَّ حلُّ هذه المشكلة جزئيّاً بواسطة المساعدات الأجنبية، وخاصَّةً الأميركية، التي وصلت إلى 5.6 مليار دولار أميركي على مدى عشرين عاماً. إلاّ أنَّ التحويلات الكبيرة من العمّال الأتراك، الذين انتقلوا إلى أوروبا، كانت تغطِّي وبشكل متزايد هذا العجز. وقد وصلت هذه التحويلات إلى ذروتها عام 1974 وبلغت ما مجموعه 1.462 مليون دولار[7].

الأزمة الاقتصاديّة في أواخر السبعينيّات

لقد سبق وأشرنا إلى أنَّ الأزمة الاقتصاديّة المتنامية هي التي أثَّرت في الحكومات في أواخر السبعينيات أكثر من الاضطراب الاجتماعي أو حتّى العنف في الشوارع.

لقد جعل تضافُرُ عجزٍ ثابت في ميزان المدفوعات مع صناعة تعتمد على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي على توفُّر الاحتياطات المالية الأجنبية، الاقتصادَ التركي حسّاساً جدّاً. وقد أدَّت أزمة النفط عام 1973 ـ 74 إلى رفع أسعار النفط أربعة أضعاف في السوق العالميّة. وكان هذا يعني بالنسبة لتركيا، التي ومنذ الخمسينيات قد أصبحت تعتمد وبشكل متزايد على النفط كمصدر للطاقة، ارتفاعاً هائلاً في فاتورة الاستيراد، التي كان يجب أن تدفع بالدولار. وقد ذهب ثُلُثا مداخيل تركيا من العملات الأجنبية، في نهاية السبعينيات، وبعد صدمة ثانية في أسعار النفط عام 1979 ـ 80، لدفع فاتورة النفط. وانخفضت في الوقت نفسه السوق الغربية للمنتجات التركيّة بسبب الكساد في أوروبا. وقد كان من الممكن، ولوقت قصير، الحفاظ على النموّ الاقتصادي باستنزاف الاحتياطات المالية الأجنبية في المصرف المركزي وباستخدام تحويلات العمّال الأتراك في ألمانيا. إلاّ أنَّ هذه

(7) Suzanne Paine (1974) *Exporting workers: the Turkish case*, London: Cambridge University Press.

الموارد أخذت بالانخفاض السريع بعد عام 1974، من ناحية بسبب تراجع وضع العمّال الأتراك في أوروبا، ومن ناحية ثانية بسبب فقدانهم الثقة بالوضع في تركيا. إذ أخذوا، وبشكل متزايد، يبقون أموالهم في ألمانيا.

حاولت حكومات تحالف الجبهة الوطنيّة مواجهة المشكلة بتوقيع قروض يورو ـ دولار قصيرة الأجل ومكلفة جدّاً (أصبح أكثر من نصف دَيْن تركيا، في نهاية العقد، يتكوَّن من هذا النوع من القروض)، وبطبع الأموال. وقد حاولت أيضاً الحفاظ على الاحتياطات المالية الأجنبية الثمينة بفرض قيود على الاستيراد. لقد أصبح النفط الضروري للصناعة ولإنتاج الطاقة الكهربائية نادراً، وأصبح انقطاع التيّار الكهربائي لحوالى خمس ساعات في اليوم، عام 1979، هو القاعدة، حتى في أواسط الشتاء.

أدّى ارتفاع أسعار الطاقة والسياسات المالية غير المسؤولة للحكومات المتعاقبة إلى ارتفاع نسبة التضخُّم. لقد كان التضخُّم سارياً بحوالى 20 بالمئة في السنة في خلال الفترة الأولى من السبعينيات، إلاّ أنَّ نسبته في عام 1979 ارتفعت إلى 90 بالمئة وأكثر. حاولت الحكومةُ خفضَ نسبة التضخُّم بالتحكُّم بالأسعار عبر مكتب تحديد الأسعار (الذي ظلَّ قائماً من عام 1973 وحتى عام 1980). وكانت النتيجة سوقاً سوداء ضخمة. وكان الإجراء الآخر المتَّخذ لإبقاء التضخُّم منخفضاً هو إعطاء قيمة تبادل عالية اصطناعية للِيرة التركيّة في مقابل العملات الأجنبية. كان هناك عدد من إجراءات تخفيض قيمة العملة إلاّ أنَّها جاءت متأخِّرة جدّاً، وكانت النتيجة أن توسعت السوق السوداء لتتضمَّن العملة. كما أشعل تقييدُ عمليّات الاستيراد للحفاظ على العملات الأجنبية، السوقَ السوداء أكثر، وشجَّع التهريبَ على نطاق واسع، بينما كانت رفوف المحالّ التجارية فارغة.

لقد كان من الواضح أنَّ هناك حاجة لإجراءات جذرية لإخراج تركيا من المستنقع المالي والاقتصادي. بدأت حكومة أجاويد عام 1978 محادثات حول اعتمادات مالية جديدة مع صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية وطالت المحادثات بسبب مطالب الإصلاح الاقتصادي القاسية التي وضعها الدائنون، إلاّ أنّه تمَّ التوصل إلى اتفاقية في تموز/يوليو 1979، تسمح بإعطاء اعتمادات مالية جديدة بقيمة 1.8 مليار دولار. وكان هذا يعتمد على تبنّي

الحكومة التركيّة لرُزمة إصلاحات تتضمَّن إلغاء القيود على عمليّات الاستيراد والتصدير؛ وإيقاف الدعم المالي؛ وتحرير قيمة الفائدة؛ ورفع الأسعار؛ وتخفيض المصاريف الحكومية.

وعندما عاد سليمان دميرال إلى السلطة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1979، جعلت حكومته الجديدة من تنفيذ هذا البرنامج أولويَّتها المطلقة. أُعطيت هذه المهمّة إلى مساعد وزير الشؤون الاقتصاديّة، المسؤول عن التخطيط، تورغوت أوزال. وقد أَطلق في كانون الثاني/يناير 1980 بدايةَ العمل بحزمة الإصلاحات، وبعد ذلك بدأت الاعتمادات المالية بالوصول. تناول جزء من الإصلاحات تخفيضاً قاسياً لقيمة الليرة التركيّة بنسبة 48.6 بالمئة. إلاّ أنَّه أصبح واضحاً، في خلال ربيع عام 1980، أنَّ هناك مقاومةً واسعة لما أُطلق عليه اسم «الحل التشيلي» (نسبة إلى السياسات التي اعتمدها الجنرال بينوشيه في تشيلي بعد انقلابه العسكري على الرئيس ألليندي). جعلت النشاطاتُ الفعّالة المستمرّة للنقابات العمّالية، وخاصّة اتّحاد النقابات العمالية الثورية (DİSK)، تنفيذَ رزمة أوزال الاقتصاديّة أمراً مستحيلاً. لقد احتلَّ أعضاء من اتِّحاد النقابات العمّالية الثورية عدداً من المصانع بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وكان هناك إضرابات في كل مكان، وغالباً ما ترافقت بصدامات مع الشرطة أو الجيش.

نهاية الجمهوريّة الثانية

كانت التطورات التي أدَّت إلى نهاية الجمهوريّة الثانية وإلى التدخل العسكري الثالث في السياسة التركيّة في خلال عشرين عاماً متعدِّدة الأوجه: تزايد مشاكل الأمن والنظام، الانفصالية الكردية، نظام سياسي يبدو أمام طريق مسدود بالكامل واقتصاد بالٍ. وقد أُضيف إلى ذلك كلِّه ما بدا للكثيرين، ومن بينهم الكثيرون في الجيش، من خطر المسلمين المتطرِّفين. لقد شجَّعت الثورةُ الإسلامية في إيران في كانون الثاني/يناير 1979، حزبَ السلامة القومية ومجموعات إسلامية أخرى يبدو أنَّها كانت تتلقّى مساعدات من إيران. لقد أصبحوا ظاهرين وبشكل متزايد، وفي 6 أيلول/سبتمبر 1980 قاموا بتظاهرات شعبية حاشدة في قونيه، طالبوا في خلالها بالعودة إلى الشريعة، ورفضوا أن ينشدوا النشيد الوطني التركي على الرغم من أنَّ

نصّه قد كُتب عام 1921 من قِبَل محمد عاكف (أرسوي)، وهو شاعر إسلامي له مكانة مبجلة جداً في الأوساط الإسلامية المتشددة[8].

اعتبر خطر المتشدّدين الإسلاميين، بشكل عام، السبب المباشر للتدخل العسكري، إلاّ أنَّ السبب، وبكل الأحوال، كان مزيجاً من العوامل التي ذكرت أعلاه، والتي دفعت رئيس الأركان للسيطرة على السلطة بعد أن فقد الجيش تدريجياً الثقة بقدرة السياسيّين على إدارة البلاد بشكل فعّال. لقد بدأت التحضيرات للانقلاب العسكري، وكما رأينا، في صيف عام 1979، وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وفي اجتماع في إستانبول، قرر معظم كبار الجنرالات توجيه إنذار إلى السياسيّين (شديد الشبه بإنذار 12 آذار/مارس 1971). وقد أُعلن هذا الإنذار في الثاني من كانون الثاني/يناير 1980، إلا أنه ومن وجهة نظر الجنرالات، أظهرت الأشهر الستة الأولى من عام 1980، ومع حالة الغموض اللامتناهية للانتخابات الرئاسية، أن السياسيّين لم يصغوا. ولذلك قام الجيش في الساعة الثالثة من صباح يوم 12 أيلول/سبتمبر 1980، بالاستيلاء على السلطة مجدداً.

التغيُّر الاجتماعي: الأَحياء المستحدَثة و«العمّال الضيوف»

كانت النزاعات بين الأحزاب السياسيّة المختلفة قد انتهت منذ وقتٍ طويلٍ بالنسبة لمعظم المواطنين الأتراك. كانت حياتهم تتأثّر بأشياء مختلفة: العنف في الشوارع بالطبع، وإنّما أيضاً بتنامي الثروة في الستينيات وأوائل السبعينيات، ثم فقدان السلع وارتفاع الأسعار بعد ذلك، والتصنيع والهجرة الواسعة في خلال هذه الفترة.

وقد تضافرت عواملُ مثل النموّ السكّاني السريع في تركيا، وانعدام فرص العمل في الزراعة، وجاذبية الصناعات الجديدة، لزيادة تدفُّق السكّان من الضواحي

---

(8) لقد أثار نص محمد عاكف، ذلك النشيد الوطني الذي يحمل عنوان مسيرة الاستقلال، (İstiklâl Marşi)، وعنوانه الثانوي الثاني، إلى جيشنا البطل، (Kahraman Ordumuza)، مشاعر دينية قوية ومعادية بعنف للغرب. وأكثر ما يعبِّر عن ذلك هي تلك الأسطر من المقطع الثالث: «حدودي هي مثل قلبي مملوءة بالإيمان. لا تخافي يا أمتي! كيف يمكن لهذا الوحش بسنٍّ واحدة الذي يسمونه حضارة أن يخنق مثل هذا الإيمان؟» وإنّه لمن المستغرب كيف أنَّ هذه الجمهوريّة التركيّة العنيفة في علمانيّتها قد تبنَّت قصيدةً إسلامية معادية للغرب لتكون نشيدها الوطني لثمانين عاماً.

إلى المدن الكبيرة، والذي بدأ في الخمسينيات. لقد هاجرت أعداد كبيرة من الناس إلى إستانبول، أنقرة، إزمير وأضنه. وهناك ظهرت الأحياء المستحدثة كجاكوندوس (التي كانت تبنى في الليل) والتي سريعاً ما اتَّخذت نِسَباً ضخمة واستمرّ نموُّها. ويتكوَّن اليوم أكثر من نصف المساحة المبنية في العاصمة أنقرة، من الكجاكوندوس، ويعيش فيها أكثر من نصف السكّان.

وعلى الرَّغم من أنَّه كان يُطلق على الكجاكوندوس اسم الأحياء الفقيرة، إلاّ أنَّ هذا الوصف مضلِّل. لقد كانت البيوت صغيرة وبدائية، ولكنَّها مع ذلك أفضلُ من البيت القروي العادي بشكل عامّ، وكانت محاطة عادة بحديقة صغيرة. كانت أحياء الكجاكوندوس تفتقد لأيِّ نوع من البُنى التحتية. وتكوَّنت الروابط الأولى مع المدينة «الرسمية» عادة من خدمات الباص (التي كانت أوّلاً خدمات خاصّة، وأصبحت لاحقاً بلدية أيضاً) وتوصيل الرسائل البريدية. ولقد تمكَّن سكان هذه الأحياء، المنظَّمين في جمعيّاتهم الخاصّة، من الاستخدام الفعّال للتنافس بين الأحزاب قبل الانتخابات للحصول على وعود من السياسيّين المحليين، وكانت النتيجةُ التدريجية ربطَ هذه الأحياء المستحدَثة بتيّار الشبكة الكهربائية البلدية وجَرّ المياه إليها، وإقامة المجاري وربطها بنظام الطرق. وقد قامت البلديّات بمساعٍ متعدِّدة وإنَّما غير فعّالة لإعادة توزيع هذه المناطق وغالباً ما حاولت نقلَ سكّان هذه الأحياء إلى مبانٍ ضخمة شُيِّدت حديثاً، إلاّ أنَّ تأمين المنازل كان دائماً أقلَّ من الطلب.

السبب الآخر الذي يجعل من تسمية «الأحياء الفقيرة» غير دقيقة، أنَّه وبعكس سُكّان الأحياء الفقيرة في معظم مُدُن الغرب، الذين كانوا في أدنى المراتب الاجتماعية ولا يشعرون غالباً بأنَّهم جزء من المجتمع، كان سكّان الأحياء التركيّة، وما زالوا، يرتقون السلم الاجتماعي ويتوجَّهون نحو الاندماج. والفرق الآخر هو أنَّ النسيج الاجتماعي لجماعات الأحياء قد بقي بشكل عامّ قويّاً جدّاً، وساعد على ذلك حقيقة أنَّ سكّان الحيّ كانوا يتكوَّنون عادة من أشخاص جاؤوا من منطقة واحدة في الضواحي (حتى ولئن كانت هذه المنطقة تبعد 500 ميل). وبقيت العلاقات بين سكّان البلدات المستحدَثة وقراهم الأصليّة قويّة، إذ كان السكّان يعودون إلى قراهم للزواج مثلاً، أو للاستثمار في الأرض.

وكما أشرنا سابقاً، قِلَّة فقط من المهاجرين وجدت أعمالاً دائمة في الصناعات

الجديدة. كان على الكثيرين منهم تأمين معيشتهم في أعمال مؤقّتة، كعمال مُياومين، أو، بائعين في الشوارع أو بوّابين. وكقاعدة عامّة، كان بضعة أعضاء في البيت الواحد يُسهمون في تأمين دخل العائلة. وقد عملت أعداد كبيرة من نساء هذه الأحياء كخادمات في الأحياء البورجوازية. وعلى الرغم من ذلك، قرّر المهاجرون عادة البقاء في المدينة، وكانوا يعودون إلى قراهم للمساعدة في وقت الحصاد فقط.

لقد كان الكثير من الناس الذين تركوا قرى أجدادهم للذهاب إلى المدينة، يخوضون غِمارَ مغامرة أكبر في خلال الستينيات. كان الأتراك الأوائل الذين ذهبوا للعمل في ألمانيا (عام 1957) خِرِّيجي المعاهد المهنية الذين ذهبوا للتدريب، إلاّ أنَّه ومنذ بداية الستينيات، بدأ العمّال الأتراك بالانتقال إلى ألمانيا بأعداد متزايدة باضطراد. كانت هذه الحركة في البداية مدفوعة بعامل «السحب» بدلاً من «الدفع». كانت الصناعة الألمانية المزدهرة تعاني من نقص في الأيدي العاملة منذ أوائل الخمسينيات. إذ كانت أعداد كبيرة من الرجال الألمان قد قتلوا في الحرب وجعل الستار الحديدي السوفياتي من المستحيل تجنيد عمّال مهاجرين من بولندا، كما كانت ألمانيا تفعل منذ أواخر القرن التاسع عشر. ولذلك بدأت بإحضار العمّال من مناطق البحر الأبيض المتوسط الأوروبية الأفقر (إيطاليا، يوغوسلافيا واليونان) لبعض الوقت. كانت ردّات الفعل الأولية في تركيا على التوجُّه الألماني نحو جذب العمّال، والذي بدأ بذروته بعد توقيع معاهدة ثنائية ألمانية ـ تركية عام 1961، متردِّدةً في الواقع. كان أوَّلُ الذاهبين إلى ألمانيا هم العمّال المَهَرة من المدن، إلاّ أنَّ التجنيدات اللاحقة قد جرت وبشكل متزايد بين سكّان المدن الجُدُد الذين هاجروا حديثاً من الأرياف (مكوِّنين بذلك نمطَ مرحلتَيْن من الهجرة). ولاحقاً تمَّ تجنيدُ العمّال مباشرة من بلدات المقاطعات. وتعبِّر الأرقام عن قِصَّتها الخاصّة: كان هناك عام 1962، 13,000 عامل تركي في ألمانيا؛ وأصبح هناك عام 1970، 480,000، وبقدوم عام 1974 وصل العدد الإجمالي إلى 800,000. وبينما كان التوجُّه الأساسي للهجرة نحو ألمانيا، ذهب العمال الأتراك أيضاً إلى بلجيكا، هولندا، فرنسا، سويسرا وبريطانيا. وكان هناك في نهاية السبعينيات أكثر من 2.5 مليون تركي يعيشون في أوروبا الغربية.

كانت الأكثرية المطلقة من المهاجرين في البداية تنوي العودة إلى وطنها في

خلال بضع سنوات. لقد جاؤوا بمفردهم من دون زوجة أو أطفال، وسكنوا غالباً في فنادق كئيبة وقاموا بتوفير كلِّ قرش. إلاّ أنَّه وتدريجيّاً، بدأ الأمل بالعودة المنتظرة إلى تركيا يخبو؛ وحيث إنَّ الحياة في أوروبا كانت وبشكل غير متوقَّع غالية، فإنَّ توقعاتهم (وتوقعات عائلاتهم) قد ارتفعت كما أنَّ البطالة في تركيا قد جعلت العودة إلى هناك مستحيلة تقريباً. ومنذ أوائل السبعينيات بدأ المزيد والمزيد من العمال بنقل عائلاتهم إلى ألمانيا. وتوقَّفت عمليةُ استقدام العمّال المنظَّمة من تركيا بعد أزمة النفط عام 1973 عندما ضرب الكساد الاقتصادي أوروبا إلاّ أنَّ عدد الأتراك في أوروبا استمرَّ في الارتفاع، بانضمام المزيد والمزيد من الأقرباء لأزواجهم أو آبائهم. واستمرَّت الهجرة غير الشرعيّة، التي كانت من مظاهر أوائل فترة الستينيات، بعد عام 1973. لقد أصبح الكثيرُ من الناس، مع تصاعد البطالة في تركيا، فريسةً سهلة للوسطاء عديمي الضمير الذين نظَّموا، أو تظاهروا أنَّهم ينظِّمون، الدُّخول غير الشرعي إلى الدول الأوروبية. كان العمّال غير الشرعيين يقومون بالأعمال الوضيعة المتدنِّية الأَجر من دون أيِّ ضمانات اجتماعية. وقد جعلهم وضعهم غير الشرعي عُرضةً لكلِّ أنواع الضغوطات. ومع ذلك، فإنَّ قصص نجاح أولئك الذين حقَّقوا الإنجازات في ألمانيا قد ضمن بقاء ألمانيا أرض الميعاد بالنسبة للكثيرين من الأتراك.

كانت تأثيرات هجرة العمال الأتراك في تركيا، وخاصّةً في الأرياف التركيّة كثيرة ومتنوِّعة. لقد كان هناك وبشكل لا يُمكن إنكارُه جرعات من الثروة، يمكن رؤيتها في المنازل الجديدة الفخمة، في الجرّارات الزراعية، السيّارات والأدوات المنزلية (أحياناً قبل أن تكون الكهرباء قد وصلت إلى القرية). وقد أدَّى ظهور الثروة الجديدة إلى اضطراب علاقات النفوذ والأنظمة الاجتماعية في الأرياف. كما أدَّى أيضاً إلى إيجاد رؤية أكثرَ مادِّيَةً وأقامت أنماطاً استهلاكية شعبية جديدة. فضلاً عن أن الهجرة قد أوجدت أيضاً وعياً جديداً بالعالم الخارجي، على الرغم من أنَّ ذلك لم يكن بالضرورة وعياً عميقاً بهذا العالم. ومالت جماعات المهاجرين في أوروبا إلى أن تُصبح بشكل عامّ أكثرَ تقليديةً عند تواجهها مع محيط غير مألوف لمجتمع صناعيّ. وقد ازداد هذا التوجُّه قوةً عندما بدأت العلاقات بين المهاجرين والسكّان المضيفين بالتراجع. عندما بدأ استقدام العمّال، قام كلٌّ من الصناعيين والحكومات بالسعي لإيجاد صورة إيجابية للمهاجرين (لقد أطلقوا عليهم لقب «العمال الضيوف» - وهو

تعبير حمل لاحقاً مضموناً سلبياً في أعين المهاجرين أنفسهم)، إلاّ أنّه وعندما بدأت البطالة بالارتفاع بعد أزمة النفط، بدأ الاستياء يعمُّ بين السكّان المُضِيفين. وقد أصبح هذا الاستياء أكثرَ قوةً في الثمانينيات.

النقابات العمّاليّة والضمان الاجتماعيّ

شكّلت هجرةُ الكثير من العمّال الأكثر نشاطاً ومهارةً معوِّقاً لحركة العمل في تركيا. ومع ذلك، لم تشهد الستينيات فقط ظهور صناعات نامية محلّية، وإنّما شهدت أيضاً حركة عمّالية جِدِّية. لقد وعد الدستور الجديد العمّال بالحق في الإضراب والقيام بعقد صفقات جماعية. وفي تموز/يوليو عام 1963 صدر قانون جديد يوضح هذه الحقوق بمزيد من التفاصيل. وكانت النقابات العمّالية ناجحة جدّاً في الدفاع عن مداخيل العمّال. كما كانت حمايةُ الأسواق التركيّة تعني منحَ ارتفاع كبير نسبيّاً في الأجور لشراء الابتعاد عن الاضطرابات الاجتماعية، لأنّها يُمكن أن تتحوّل وبسهولة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية. لقد ارتفعت الأجور الفعلية في الصناعة بحوالى 50 بالمئة في الستينيات والسبعينيات، وهو شيء كان يمكن أن يكون مستحيلاً لو كانت الصناعة التركيّة موجّهةً نحو التصدير وعُرضةً للمنافسة من الدول الصناعية الحديثة الأخرى (مثلاً في الشرق الأقصى).

إلاّ أنّه ينبغي القول إنّ هذه المكاسب كانت مقتصِرَةً على جزء محدود من قوّة العمل. لقد تحوّل العمّال في الجزء الحديث من الاقتصاد المتميِّز بمؤسّساته الصناعية الكبيرة، في خلال الستينيات والسبعينيات إلى نوعٍ من الأرستقراطية العمّالية. بينما كانت النسبة الأوسع بكثير من قوّة العمل، والتي كانت تعمل في المؤسّسات الصغيرة، غير منظّمة بشكل عامّ وتكسب أجوراً أدنى بكثير. ذلك أنّ هامش الربح الأدنى للصناعيين الصغار لم يسمح لهم وببساطة بتقديم زيادات الأجور نفسها التي تدفعها الصناعات الكبيرة. وبعد عام 1975، لم يعد بإمكان، حتى كبار المستخدمين، دفع زيادات أجور حقيقية. كما أنّ ضغط النقابات العمّالية لم يؤتِ ثماره، وكانت النتيجة ارتفاع موجة الاضطرابات العمّالية، في الإضرابات والاعتصامات في أواخر السبعينيات.

من الصعب جدّاً تقدير عدد العاطلين عن العمل في ذلك الوقت: لأنّه لم

يكن هناك نظام للتعويض عن البطالة، لم يكن هناك دافع لتسجيل العاطلين عن العمل. إلاّ أنّ هناك مؤشّراتٍ على أنّ النسبة المئوية لأعداد العاطلين عن العمل من القوّة العمّالية. والتي ظلّت مستقرّة نسبيّاً بحوالى 10 بالمئة في الستينيات وأوائل السبعينيات بسبب الهجرة الجماعية، ارتفعت بشدة في أواخر السبعينيات.

لقد تمكّن اتحاد النقابات العمالية (ترك ـ إيش) وبسبب الضغط الأميركي، من اكتساب منافع مادّيّة لأعضائه. وقد كان يضمُّ أطيافاً سياسيّةً متنوّعة، إذ كانت بعض النقابات وبعض القادة النقابيين داعمين حزب العمال التركي، وآخرون حَزب الشعب الجمهوري والبعض الآخر حَزب العدالة. وكقاعدة عامّة، لم يتدخّل الاتحاد في السياسة، وكان يسعى إلى علاقات جيّدة مع أيّ جهة كانت في السلطة. وقد انفصل عنه عام 1967 عدد من النقابات العمّالية على رأسها أناس مرتبطون بحزب العمّال بسبب رفضهم تعاون (ترك ـ إيش) مع حكومة دميرال اليمينية المتطرّفة. وقد حدث الانفصال الفعلي بسبب رفض (ترك ـ إيش) دعم إضراب العمّال في مصانع الزجاج في إستانبول، وسرعان ما انقسمت الحركة النقابية العمّالية وبشكل عميق بين (ترك ـ إيش) واتحادٍ نقابيٍّ جديد هو اتحاد النقابات العمّالية الثورية. كانت المنافسة بين هذين التنظيمين عنيفةً منذ البداية، كلٌّ ينافس لصالح العمّال بعرض مطالبَ لرفع الأجور أكثر من الآخر. وفي أواخر السبعينيات، قُدِّر عدد الأعضاء في (ترك ـ إيش) بين مليون و1.3 مليون عضوٍ، بينما كان لاتحاد النقابات العمالية الثورية ما بين 300,000 إلى 400,000 عضوٍ[9].

أعلن دستور عام 1961 تركيا «دولة اجتماعية» (وهي إعادة تفسير معاصرة لمبدأ الشعبية الكمالي القديم)، وقد قام السياسيّون في خلال الستينيات ببعض المساعي للحفاظ على هذا الوعد ولتحسين ظروف العمل والأوضاع المعيشية لجماهير الشعب. وتمّ في عام 1965 تأسيس جمعية الضمانات الاجتماعية كخطوة

(9) Alpaslan Işikli (1836) «Cumhuriyet döneminde Türk sendikaciliği», in Murat Belge (ed.) *Cumhuriyet dönemi Türkiye ansiklopedisi*, Istanbul: İlestişim, n.d., vol. 7.
لقد كانت النقابات التركيّة غالباً ما تبالغ بشدّة بعدد المنتسبين إليها، ومن المستحيل معرفة الأرقام الحقيقية الدقيقة.

أُولى لتطوير دولة الرفاهية. لقد أمَّنت ضماناً للرعاية الصحّيّة، وضماناً ضدَّ حوادث العمل وضماناً للحياة. وصدر بعد سنتين قانونُ عملٍ جديدٌ يستبدل ذلك الصادر عام 1936. وقد توسَّع ليشمل كلَّ أصحاب الدخل المحدود، وليس أولئك الذين يعملون في مؤسَّسات عندها عشرة موظفين أو أكثر فقط، كما كان عليه الحال في القانون القديم. وتمَّ تحديد ساعات العمل الأسبوعية بثمانٍ وأربعين ساعةً وتمَّ تقييد (وليس حظر) عمل الأطفال.

لقد كان لموظَّفي الدولة صندوق تقاعدهم فتمَّ اعتماد مشروع تقاعد للعاملين الأحرار عن طريق تأسيس باغ كور (Bağkur) عام 1972. ومع ذلك، ظلَّت تغطية نظام الضمان الاجتماعي، وحتى في نهاية هذه الفترة، تتناول أجزاء معينة من المجتمع. وكان لسبعين بالمئة فقط من العمال الصناعيين وحوالى 60 بالمئة من الموظَّفين الأحرار في المدن شكلٌ معيَّن من أشكال الضمان الاجتماعي. بينما لم يكن هناك لأكثر من نصف السكان الأتراك، والعمّال الزراعيين وعائلاتهم أيُّ شكل من أشكال الضمان الاجتماعي.

العلاقات الخارجيّة في الجمهوريّة الثانية

كانت السياسة الخارجية لكلِّ حكومات الجمهوريّة الثانية مرتبطةً وبقوّة بالمبادىء التي وُضعت بعد الحرب العالميّة الثانية. وبقي حجرُ الزاوية في هذه السياسة علاقاتٍ حميمةً مع الولايات المتحدة التوجُّه نحو الديمقراطيّات الغربية. وقد هدفت سياسات الحكومات المتلاحقة إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لتركيا في أعين حلفائها الغربيين، من أجل إبقائهم ملتزمين بالدفاع عن تركيا من جهة، وللحصول منهم على مساعدات عسكرية واقتصادية من جهة أخرى. إلاّ أنَّه عكَّر هذه الاستمرارية أزمات حول الصواريخ، وإنتاج الأفيون، وأزمة قبرص، وحقوق الإنسان والقضية الأرمنية. وإضافةً إلى ذلك، كانت السياسات المتبعة في خلال هذه الفترة، من قِبَل استراتيجيّ السياسة الخارجية في أنقرة تتعارض وبشكل متزايد مع توجُّهات الرأي العامّ في تركيا.

كانت تركيا مرتبطةً بالولايات المتحدة ليس فقط بعضويتها في الناتو، وإنَّما أيضاً بست وخمسين اتفاقيةً منفصلةً، منها ثلاثٌ عُقدت قبل عام 1950، و31 في

عهد مندريس و22 في فترة أوائل الستينيات[10]. وقد عُقدت اتفاقيةٌ شاملة عام 1969 لتحلَّ محلَّ هذه الاتفاقيّات ولتجديدها في الوقت نفسه. لقد مَنحت معاهدةُ عام 1954 حول التسهيلات العسكريّة، الأميركيين الحقَّ في إقامة قواعد ومنشآت عسكرية في تركيا. وقد دفع الجيش التركي تكاليف بناء هذه المنشآت وصيانتها وقد بقيت تابعة للأراضي التركيّة، إلاّ أنَّ الأميركيين قاموا بإدارتها. ومنذ عام 1954 كانت تركيا قاعدةً لصواريخ جوبيتر النووية.

لقد كان هناك تطوُّران متناقضان في خلال الستينيات: لقد جعل ارتفاع تكاليف المعدّات العسكريّة والأجور المرتفعة للضبّاط تركيا تعتمد بشكل أكبر على المساعدات المالية الأجنبية من جهة؛ ومن جهة أخرى، سمح الدستور الليبرالي الجديد لمثقّفي الجناح اليساري، مثل أولئك المرتبطين بصحيفة يون وحزب العمّال، بانتقاد اعتماد تركيا على أميركا والناتو بشدَّة متزايدة. لقد احتجُّوا على هذه القواعد وعلى الامتيازات المُعطاة للجنود الأميركيين: حصانة من القانون والمحاكم التركيّة في أثناء القيام بعملهم، خدمات بريدية خاصة بهم، واستيراد بضائع من دون ضريبة جمركية عبر محلات (PX). لقد ذكَّرت هذه الامتيازات القوميين الأتراك (وفي تركيا كان الكثير من أتباع الجناح اليساري قوميين متحمّسين) بنظام الامتيازات الذي كان معمولاً به في عهد الإمبراطورية العثمانية. وفي خلال الستينيات والسبعينيات عَلَت الصرخة من أجل «تركيا مستقلة» وتركيا محايدة أكثر فأكثر، وكان هناك تظاهرات جماهيرية ضد السفن الزائرة من الأسطول السادس الأميركي.

لقد بقيت الحكوماتُ التركيّة المتلاحقة بشكل عامّ ملتزمة بالتحالف ودافعت عنه في الداخل. وقد وُضِعَت (الحكومات) في وضع صعب عندما بدا أنَّ التطورات أخذت تُظهر أنَّ الناتو كان منظَّمةً تخدم المصالح الاستراتيجية الأميركية وليس المصالح التركيّة. كانت المرة الأولى التي حدث فيها ذلك عام 1962 ـ 63.

(10) وللاطّلاع على مناقشة لهذه الاتفاقيات الثنائية، راجع:
Çağri Erhan (2002) «Türkiye ile ABD arasindaki ikili anlaşmalar», in Baskin Oran (ed.), *Türk diş politikasi: cilt 1 1919-1980*, Istanbul: İletişim, p.556.
وبحسب أورخان، فإنَّ العدد الفعليّ لهذه الاتفاقيات غير معروف لغاية الآن.

فقد أذعن الرئيس كينيدي، في خلال المفاوضات التي أعقبت أزمة الصواريخ الكوبية، للمطالب الروسية القاضية بسحب الصواريخ المتمركزة في تركيا في مقابل عدم وضع الاتحاد السوفياتي لصواريخ في كوبا. لم يكن هذا بالتضحية الكبرى لأنَّ نظام جوبيتر كان قديماً بكلِّ الأحوال وكان الأميركيون ينوون استبداله بنظام بولاريس المتمركز في الغوّاصات، إلاّ أنَّ سحب الصواريخ أعطى لتركيا الشعور بأنَّها لم تكن سوى بيدقٍ في اللعبة الأميركية.

كان إنتاج الأفيون، مصدراً آخراً للإزعاج. ففي أواخر الستينيات أصبحت المخدِّرات الثقيلة مشكلةً أساسيّةً وكان قسم كبير من الأفيون والهيرويين المستخدمَيْن في أميركا يُنتجان في غربيِّ الأناضول. مارست الحكومة الأميركية ضغوطاتٍ على تركيا لحظر زراعة الخشخاش، إلاّ أنَّ حكومة دميرال المتداعية لم يكن بإمكانها أن تظهر بموقع الخاضع للضغوطات. إلاّ أنَّه وعندما تمَّ توقيف العمل مؤقّتاً بالديمقراطيّة عام 1971، عقدت حكومة نهاد أريم اتفاقية تحظر زراعة الخشخاش بعد عام 1972 في مقابل مساعدات مالية للمزارعين. وقد كان هذا القرار غيرَ شعبيّ على الإطلاق: فلم يكن هناك أي محصول آخر يمكن أن يعطي المزارعين ما يماثل المدخول المتأتي من الأفيون. لم تكن تركيا نفسها تعاني من مشكلة المخدِّرات، ولذلك فقد ساد شعور بأنَّ المصالح التركيّة تأتي بعد المصالح الأميركية. وكان إلغاء هذا القرار أوَّلَ الأشياء التي قام بها أجاويد عندما وصل إلى السلطة عام 1974.

قبرص مجدداً

إنَّ أكثر الأزمات جِدِّيَةً على الإطلاق في علاقات تركيا الخارجية كانت ترتبط بقضية قبرص.

لقد قام رئيس قبرص الأسقف مكاريوس وحكومته عام 1964 بخطوات تغيير دستور الجزيرة بشكل يَحِدُّ من استقلالية الأقلّيّة التركيّة. وقد مورس الضغط على السكّان الأتراك وحوصر عددٌ من القرى التركيّة. وَرَدّت حكومة إينونو بخرق طائراتها العسكريّة للأجواء القبرصية والتهديد بالاحتلال إذا لم يتراجع مكاريوس. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت البحرية التركيّة تمتلك في ذلك الوقت القدرات التقنية لتنفيذ مثل هذا الإنزال، إلاّ أنَّه تمَّ منعُه بكلِّ الأحوال بِرَدَّة فعل أميركية

بشكل رسالة من الرئيس جونسون إلى رئيس الوزراء إينونو. وقد حذَّر جونسون في هذه الرسالة بأنَّ احتلالاً تركياً يمكن أن يدفع بالاتحاد السوفياتي إلى الصراع وأنَّ دول الناتو لن تنحاز وبشكل مباشر إلى جانب تركيا إذا ما حدث ذلك. كما أنَّه أشار إلى أنَّه لن يسمح باستخدام المُعِدّات العسكريّة المقدّمة من الولايات المتحدة في أيّة عملية احتلال. وقد تسرَّبت الرسالة إلى الصحافة وسبَّبت موجة معادية للأميركيين. وقد بدا مرّةً جديدة أنَّ الناتو لم يكن مؤهَّلاً لحماية المصالح التركيّة.

وقد اشتعلت هذه الأزمة، التي أُخمدت عام 1964، مجدَّداً عام 1967 عندما قامت حكومة الجنرالات الجديدة المعيَّنة في أثينا بتشجيع القوميين اليونان في قبرص على تصعيد تحرُّكهم من أجل توحيد الجزيرة مع اليونان الأمّ. مارس الأتراك ضغوطاً على الحكومة اليونانية ـ وقد بدا ولبضعة أيام في تشرين الثاني/ نوفمبر أنَّه لا مناصَ من الحرب، إلاّ أنَّ القيادة العسكريّة تراجعت وتمَّ نزع فتيل الأزمة من جديد. إلاّ أنَّه وعندما بدأ القادة العسكريون اليونان يشعرون بدنو أجلهم عام 1974، نظَّموا انقلاباً عسكريّاً ضد مكاريوس في قبرص من قِبَل الحرس القومي القبرصي، الذي تابع بإعلان الوحدة مع اليونان. طالبت حكومة أجاويد في أنقرة تدخل القوى التي ضمنت استقلال قبرص ونظامها الدستوري عام 1960 (تركيا، بريطانيا العظمى واليونان). كان أجاويد مصمِّماً على أن يُظهر أنَّ بإمكان تركيا أن تعمل بشكل مستقلّ، وعندما رفض البلدان الآخران القيام بأيِّ عمل، أمر القوّات المسلَّحة التركيّة بالتدخل العسكري لوحدها. نزلت القوات التركيّة في شمالي قبرص في 20 تموز/ يوليو وأقامت جسراً متقدِّماً حول كيرانيا (جيرنا). تمَّ الاتفاقُ على وقفٍ لإطلاق النار بعد يومين، ولكن عندما استمرَّ العنف الإثني في قبرص، بدأت القوات التركيّة هجوماً ثانياً في 14 آب/ أغسطس، وقد وقع في خلاله حوالى 40 بالمئة من الجزيرة تحت السيطرة التركيّة.

وقد تمَّ بعد هذه الأعمال (التي أطلقت عليها الحكومة التركيّة اسم «عمليات السلام») تقسيمُ الجزيرة. وقد ترك اليونانيون الذين يعيشون في الشمال والأتراك الذين يعيشون في الجنوب منازلهم. كما وأُجبر بعض القرويين اليونانيين على ترك أراضيهم بقوّة السلاح من قِبَل الجيش. وكان يتمُ إسكان جميع اللاجئين في القطاع الآخر، وقد تمَّ في عام 1983 الإعلان الرسمي باستقلال جمهورية شمال قبرص التركيّة، التي لم يعترف بها سوى تركيا.

لقد حافظ أجاويد وبنجاح، في أعين الأكثرية الساحقة من الأتراك، على حقوق الأقلّيّة التركيّة في قبرص وربّما على حياتها أيضاً، إلاّ أنّ هذا العمل قد عزل تركيا على الصعيد الدولي. أعلنت الولايات المتحدة الأميركية حظراً على السلاح، والذي تمّ رفعه تدريجيّاً فقط بعد عام 1978. وكردّة فعل، أغلقت الحكومة التركيّة عدداً من القواعد العسكريّة الأميركية. وكان هناك في الأمم المتحدة أكثرية ثابتة تطالب بانسحاب القوّات التركيّة وإعادة توحيد قبرص.

محاولات لتصويب المسار

كان هناك محاولات لتخفيف الاعتماد على الارتباط الأميركي بتطوير علاقات مع أوروبا، والاتحاد السوفياتي، وبدرجة أقلّ، مع العالم الإسلامي. لقد أصبحت تركيا عضواً مساعداً في المجموعة الأوروبية عام 1964. وتشير الاتفاقية، التي وُقّعت قبل عام إلى دور تحضيريّ (على مرحلتين) مدّته 17 عاماً، تصبح تركيا بعده في وضع يسمح لها بالتقدُّم إلى طلب العضوية الكاملة. وبينما كان الطريقُ إلى العضوية الكاملة، كما تبيَّن، أطولَ ممّا تمّ الإعلان عنه (وربما لا نهاية له)، انتعشت العلاقات الاقتصاديّة مع المجموعة الأوروبية، التي حلّت محلَّ الولايات المتحدة كأهمّ شريك تجاريّ لتركيا في الستينيات. وكان أجاويد مهتمّاً بشكل خاصّ بإعادة توجيه السياسة الخارجية التركيّة نحو أوروبا (الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندينافية المحكومة من قِبَل الاشتراكيين)، ما أفقده شعبيته المُطْلَقة في واشنطن. كانت العلاقات مع العالم الإسلامي، وخاصّة العرب، تشكِّل مشكلة عويصة بسبب علاقات تركيا مع إسرائيل. أسفرت حرب الأيام الستة عام 1967 عن تصاعدٍ في الدعم للفلسطينيين بين الأتراك اليساريين، إلاّ أنّ سياسة الحكومة استمرَّت كما في السابق. وقد شجّعت أزمةُ النفط عام 1973 ـ 74، التي حملت صعوبات للاقتصاد التركي وثروة كبيرة لدول الخليج، الحكومةَ على دراسة إمكانيّات التعاون التركي ـ العربي. وكان هذا التوجُّه مرغوباً فيه أيضاً من وزراء أربكان في حزب السلامة القومية لأسباب أيديولوجية، إلاّ أنّ هذه السياسة لم تُثمر إلاّ القليلَ جدّاً. لم تكن الصناعة التركيّة موجَّهة نحو التصدير وكان هناك القليل من التقاليد التجارية مع شبه الجزيرة العربية، ولذلك فإنّ مخططات المشاريع

المشتركة (الخبرة التركيّة والمال العربي) وصلت بالكامل تقريباً إلى لا شيء. وقد حدث التطوُّر الفعلي في هذا المجال بعد صدمة أزمة النفط الثانية فقط عام 1979 ـ 80.

الإرهاب الأرمنيّ

شكَّل ظهور الإرهاب الأرمني في السبعينيات، والذي كان يستهدف بشكل رئيسي الدبلوماسيين الأتراك، مأزقاً منفصلاً لوزارة الخارجية التركيّة والحكومة بشكل عامّ. استهدف الهجومُ الأوَّل القنصلَ العامّ التركي في لوس أنجلوس (وهي مدينة فيها جالية أرمنية كبيرة) في 27 كانون الثاني/يناير 1973. وبدا هذا العمل عملاً فردياً بدافع الانتقام، إلاّ أنَّه تمَّ تأسيس «الجيش السِّرِّي الأرمني لتحرير أرمينيا» في بيروت عام 1975. كان مؤسِّسه هو بادروس أوهانسيان، وهو أرمني في الثامنة والعشرين من عمره من الموصل في العراق وقد استخدم اسماً مستعاراً هو هاغوب هاغوبيان. وقد قام الجيش الأرمني السرِّي في السنوات العشر التالية باغتيال أكثر من 30 دبلوماسيّاً تركيّاً في كلِّ أنحاء العالم، وجرح ما يزيد عن ذلك[11]. كما قام بهجومات إرهابية أيضاً على المسافرين في مطار أورلي قرب باريس، وفي مطار أزانبوغا في أنقرة (وكلاهما عام 1982) وعلى السيّاح الأتراك ومكاتب شركات الطيران. لم يكن الجيش السِّرِّي الأرمني مدفوعاً فقط بالانتقام لقتلى عام 1915، فقد طالب أيضاً بالاعتراف التركي بارتكاب إبادة جماعية ضد الأرمن وبإقامة دولة أرمنية في شمال شرق الأناضول. وكان للجيش السِّرِّي

(11) ظاهريّاً، يبدو مستغرباً أن يتحول، وبعد 60 عاماً على الحدث، جيلٌ شابٌ من الأرمن، وُلد بعد الحرب العالميّة الثانية، إلى مناضلين وأن يرفعوا قضية أجدادهم. هناك تفسيران لذلك، ليسا بالضرورة مترابطين، الأوَّل، هو أنَّ الحرب الأهلية في لبنان، الذي يحتضن مجموعة أرمنية هامة، قد أشعلت العداء الإسلامي ـ المسيحي. أمّا الثاني والأعمق، فهو أنَّ الأرمن الذين نَجَوا من أحداث عام 1915 وأبناءهم قد كرَّسوا كلَّ طاقاتهم لبناء حياة جديدة والاندماج في الدول المُضيفة، وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة. لقد نجحوا بامتياز لدرجة أنَّ ذكرى عام 1915 بالنسبة «للجيل الثالث» هي الشيء الوحيد تقريباً الذي يحدِّد هويتهم الأرمنية. وقد وُصِفَت عملية إعادة اكتشاف هذا الماضي من قِبَل مراهق أميركي ـ أرمني بطريقة حيوية نابضة بالحياة في كتاب:
Peter Balakian's (1998) *Black dog of fate*, New York: Broadway.

الأرمني ومنذ البداية علاقات جيّدة مع المجموعات الفلسطينية المقاتلة (التي قامت بتدريب رجاله) ومع تُجّار المخدرات (الذين زَوَّدُوه بالأموال لشراء السلاح). وظلَّ مركز قيادته في بيروت، حتى الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام 1982. ويبدو أنَّ مركز قيادته قد انتقل بعد ذلك إلى قبرص.

وفي الوقت نفسه، وبينما كان الجيش السِّرِّي الأرمني يغتال الدبلوماسيين مارست الجاليات الأرمنية في فرنسا والولايات المتحدة (وهما الدولتان اللتان تحتضنان أكبر الجماعات الأرمنية على الإطلاق) الضغط على حكومتيهما للاعتراف «بالإبادة الجماعية للأرمن» عام 1915. وقد لاقت هذه الحملة نجاحاً كبيراً في كلا الدولتين، ما أدَّى إلى توتُّر العلاقات التركيّة مع الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس ميتران ومع الكونغرس الأميركي.

الفصل الخامس عشر

الجمهوريّة الثالثة: تركيا منذ عام 1980

I ـ السياسة 1980–1989

الانقلاب العسكريّ ونتائجُه: استئصال النظام السياسيّ القائم من جذوره

لقد أَعلن أوّلُ بلاغ رسميّ أُذيع باسم القيادة العسكريّة، في الساعة الرابعة والنصف من صباح 12 أيلول/ سبتمبر 1980، أنَّ القوّات المسلَّحة قد استولت على السلطة السياسيّة لأنَّ مؤسَّسات الدولة لم تعد تؤدّي وظيفتها بشكل فعّال[1]. كما أعلن أيضاً حلَّ البرلمان، وعَزَلَ الحكومة ورَفَعَ الحصانة عن أعضاء المجلس النيابي. وقد تمَّ بعد ذلك مباشرة تعليقُ عمل كلّ الأحزاب السياسيّة واتّحادَي النقابات العمّالية الراديكالية (اتحاد النقابات العمّالية الثورية، «الاشتراكي»، واتحاد النقابات العمّالية القومي، «اليميني القومي المتشدِّد»). واعتقل قادة الأحزاب السياسيّة، باستثناء ألب أصلان تركش الذي تحوَّل إلى العمل السّرّي إلاّ أنَّه سلَّم نفسه بعد ذلك بيومين. أُعلنت حالة الطوارىء في كلِّ أنحاء البلاد ولم يُسمح لأحد بمغادرتها.

وقد كان واضحاً منذ البداية تقريباً أنَّ الجيش كان يتوقَّع العودة في النهاية

---

(1) شرّعت القيادةُ العسكريّة في بلاغها رقم واحد عملها بالإشارة إلى واجب القوّات المسلَّحة بحسب القانون في الخدمة الداخلية (İç Hizmet Kanunu) لحماية الشعب. التعبير الأساسي في البلاغ هو «الوحدة الوطنيّة والتماسك» (millî birlik ve berbaberlik)، والذي ظلَّ المفهوم السياسيّ الرئيسي للجيش في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

إلى النظام الديمقراطيّ (وقد أُعلن سيناريو من ثماني نقاط حول هذا الموضوع في الأول من تشرين الثاني، على الرغم من أنَّه لم يُحدِّد وبشكل واضح أيُّ موعد زمنيّ لذلك) من جهة، وأنَّه ينوي فرض تغييرات جذرية على النظام السياسيّ، قبل إعادة تسليم السلطة مجدَّداً إلى السياسيّين، من جهة أخرى. وقد كانت التغييرات التي أوجدها تتكوَّن، وفي كثير من النواحي، من إبطال عمل سابقيه، مرتكبي جريمة انقلاب 27 أيار/مايو 1960. ومن الأهمّيّة بمكان أنَّه قد تمَّ إلغاء يوم 27 أيار/مايو كعطلة رسمية، إلى جانب الأول من أيار[2].

لقد رأى الجنرالات أنَّ واجبهم هو إنقاذ الديمقراطيّة من السياسيّين وتطهير النظام السياسيّ، وقد ذهبوا، في تنفيذهم لذلك، إلى أبعدَ بكثير مما قام به غيرهم في مناسبات سابقة. إذ إنَّهم لم يكتفوا بإرسال النوّاب إلى بيوتهم وبإلغاء الأحزاب السياسيّة، وإنّما عزلوا أيضاً كلَّ المحافظين وأعضاء المجالس البلدية (أكثر من 1700 بمجملهم). وقد تركَّزت كلُّ السلطات في أيدي الجيش، وأكثر تحديداً في أيدي مجلس الأمن القومي وعلى رأسه رئيس الأركان الجنرال كنعان أفرن، الذي أُعلن رسمياً رئيساً للدولة في 14 أيلول/سبتمبر. وبعد أسبوع، عيَّن مجلس الأمن القومي، الذي أصبح يتكوَّن الآن من أعضائه العسكريين فقط، حكومةً من 27 وزيراً برئاسة الأميرال المتقاعد بولنت أولوصو. وقد كانت هذه الحكومة تتكوَّن من البيروقراطيين والضبّاط المتقاعدين ولم يكن هناك سياسيّ ناشط أو حتى سابق بين أعضائها. وكانت وظيفتها الأساسية التشاور مع مجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته، وقد احتفظ مجلس الأمن القومي بحقِّ فصل الوزراء الأعضاء. لم يكن مجلس الأمن القومي يعمل من خلال الحكومة فقط، وإنَّما أيضاً من خلال قادة المناطق والقادة المحليين، الذين أُعطوا في حالة الطوارىء المعلنة سلطاتٍ واسعة جدّاً. لقد أصبحوا مسؤولين عن التعليم، والصحافة، وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمّالية. ولم يتردَّدوا في استخدام صلاحيّاتهم وخاصةً في إستانبول، مركز الحياة الثقافية والصحافة، وقد أدَّى ذلك إلى سلسلة متواصلة من إغلاق الصحف واعتقال الصحافيين ورؤساء التحرير. حتّى إنّه قد تمَّ في وقت من

(2) Clement H. Dodd (1983) *The crisis of Turkish democracy*, Beverley: Eothen, p.47.

الأوقات إغلاق صحيفة الجمهوريّة الموقَّرة، التي أُسست عام 1924 بقرار من أتاتورك نفسه.

وقد أعلن الجنرال أفرن بوضوح تامّ أنّه، وبحسب رأيه، لم يعد هناك من مكان للسياسيين السابقين في تركيا المستقبلية. تمَّ إطلاق سراح دميرال وأجاويد في تشرين الأول/أكتوبر. وحُوِّل أربكان وتركش إلى المحاكمة (بتهمة التخطيط لتغيير النظام الدستوري في الجمهوريّة التركيّة)، وصدر في النهاية حكم بالبراءة في كلتا الحالتين. وفي حزيران/يونيو 1981، تمَّ حظر المناقشة العلنية لكلِّ القضايا السياسيّة. وصدر في عام 1982 قرارٌ من مجلس الأمن القومي يمنع قدامى السياسيّين، على طريقة أورويل، من المناقشة العلنية للماضي، والحاضر والمستقبل. وتمَّ حلُّ الأحزاب القديمة، التي كانت قد أُوقفت عن العمل بعد الانقلاب، بشكل رسميّ في 16 تشرين الأول/أكتوبر، وتمَّت مصادرة ممتلكاتها. وقد حاول الجنرالات، في تعصُّبهم لفرض انقطاع جذري مع الماضي، تدمير هذا الماضي نفسه: لقد اختفت أرشيفات الأحزاب، بما فيها تلك التي تعود للثلاثين سنة السابقة من عمر حزب الشعب الجمهوري (وكانت قد تمَّت مصادرة الأقسام الأقدم من قبل حكومة الحزب الديمقراطيّ في الخمسينيات ولم يُعرف مكان تواجدها) وربَّما تمَّ التخلص منها.

قمع الإرهاب ـ والمعارضين

وفي أثناء ذلك اكتسحت البلادَ موجةٌ من التوقيفات. وكما رأينا، فقد تمَّ التحضير للانقلاب العسكري لأكثر من عام قبل تنفيذه، وقد تمَّ ومن دون أدنى شكّ وضع لوائح «بغير المرغوب فيهم» مسبقاً. وقد تمَّ اعتقال 11,500 شخص في الأسابيع الستة الأولى بعد الانقلاب: وقد ارتفع هذا العدد إلى 30,000 في نهاية عام 1980، وإلى 122,000 موقوف بعد عام واحد. وبعد عامين من الانقلاب، في أيلول/سبتمبر 1982، كان هناك 80,000 ما يزالون في السجن، منهم 30,000 ينتظرون المحاكمة[3].

(3) Dodd, op. cit., p.45.

كان الأثر الإيجابي لهذه السياسة هو انخفاض أعداد الهجومات الإرهابية ذات الدوافع السياسيّة بأكثر من 90 بالمئة. وعلى الرغم من أنَّ الحملة المعادية للإرهاب كانت ما تزال متحيِّزة ضد اليسار إلاّ أنَّها قد أصبحت الآن وبطريقة معينة أكثر إنصافاً عما كانت عليه في خلال فترة 1971 ـ 1973 السابقة: فقد تمَّ أيضاً اعتقال الكثيرين من أعضاء عصابات الشوارع المجرمة، وهم «المثاليون» التابعون لتركش، والمعروفون شعبياً باسم الذئاب الرمادية.

أمّا الجانب السلبي فكان أنَّها قد تحقَّقت بكلفة اجتماعية وإنسانية ضخمة. لم يكن الإرهابيون المشبوهون هم الذين تمَّت ملاحقتهم واعتقالهم فقط. لقد كان وباختصار كلُّ من عبَّر، وإن بطريقة غامضة، عن وجهات نظر يسارية (أو في بعض الحالات إسلامية) قبل أيلول/سبتمبر 1980، عُرضةً لأن يقع في ورطة، وكان من بين هؤلاء نقابيون، سياسيون شرعيون، أساتذة جامعات، معلمون، صحافيون ومحامون محترفون. لقد وُضعت الجامعات تحت سيطرة مركزية صارمة عبر إنشاء مفوضية التعليم العالي، التي كانت تعيِّن وبشكل مباشر كلَّ رؤساء الجامعات والعمداء[4]. وقد تمَّ في أواخر عام 1982 فصلُ أكثر من 300 أكاديمي، وتبعتها موجة ثانية من الفصل في أوائل عام 1983. وقد استقال كثيرون آخرون برغبتهم لأنَّ أولئك المفصولين كانوا يخسرون أيضاً تقاعدهم وحقَّهم في التعيين مجدَّداً في أيِّ وظيفة في القطاع العام.

وقد كان التعذيب مستخدماً بشكل واسع إن في خلال عمليات استجواب المعتقلين مباشرة بعد اعتقالهم، أو لاحقاً في أثناء سجنهم، وغالباً ما كان يتمُّ اللجوء إليه كوسيلة من ضمن هذه الإجراءات. وقد لفتت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية، منظمة العفو الدولية، الانتباه مراراً إلى الاستخدام الواسع للتعذيب وإلى آثاره القاتلة في بعض الأحيان، وقد قامت الحكومات التركيّة، وخاصّةً المدنية منها منذ عام 1983، وبضغط دولي بتحرُّكات لتحسين صورة بلدها في هذا المجال. فتمَّ إحضار عددٍ من الضبّاط ورجال الشرطة أمام المحكمة. إلاّ أنَّ سيطرة الحكومة المدنية على جهاز الأمن بقيت ضعيفة. لقد كان التعذيب شائعاً بشكل أساسيّ في خلال فترة احتجاز الناس قبل تقديم أيِّ اتِّهامات ضدهم.

(4) رسميّاً، حتى رؤساء الجامعات كانوا يعيَّنون مباشرةً من قِبَل رئيس الجمهوريّة.

وكانت فترة الاحتجاز هذه بعد الانقلاب محدَّدة بتسعين يوماً، إلاّ أنّه وفي خلال الثمانينيات والتسعينيات تمَّ الاعتراف بهذه المشكلة وتمَّ تقصير فترة الحجز تدريجيّاً.

وإلى جانب الأعداد الكبيرة من المحاكمات في قضايا فردية، تمَّ تنظيم عدد من المحاكم الجماعية ضد حزب السلامة القومية، وحزب العمل القومي، وحزب العمّال التركي، واتّحاد النقابات العمّالية الثورية، وتنظيم الجناح اليساري المتطرف وحزب العمّال الكردستاني.

كانت المحاكمات تجري في معظم القضايا أمام محاكم عسكرية وفي ظلّ قانون الطوارىء. وبالإجمال، فقد صدر، في السنتين اللتين تلتا الانقلاب، 3600 حكم بالإعدام، نُفِّذ منها فعليّاً عشرون حكماً فقط[5]. وكان هناك أيضاً عشرات الآلاف من الأحكام الأخفّ.

الدستور الجديد

وبالنسبة لإعادة تشكيل الحياة السياسيّة، اتّبع العسكر، وإن بدرجات متفاوتة الإجراءات نفسها العائدة لعام 1960 ـ 61. لقد اجتمع وللمرّة الأولى في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، مجلسٌ استشاريّ مكوَّنٌ من 160 عضواً. وقد تمَّ تعيين أعضائه من قِبَل مجلس الأمن القومي، 40 منهم بشكل مباشر، و120 بعد تسميتهم من قِبَل الحكام الجدد، الذين تمَّ تعيينهم بدورهم من قِبَل الجيش. وقد انتخب هذا المجلس لجنةً دستوريةً مكوَّنةً من 15 عضواً على رأسها البروفسور أورخان ألديكاتشت، والتي قدَّمت أوَّل مسوَّدة للدستور الجديد في 17 تموز/ يوليو 1982.

لقد كانت هذه الوثيقة، وفي كثير من جوانبها، تشكِّل نقضاً للتطوُّرات الدستورية لعام 1960. لقد ركَّزت السلطات في أيدي السلطة التنفيذية، وزادت من صلاحيّات رئيس الجمهوريّة ومجلس الأمن القومي. كما أنَّها قيَّدت أيضاً حرية الصحافة، وحرية النقابات العمّالية (حاظرةً الإضرابات السياسيّة، الإضرابات التضامنية والإضرابات القومية) وحقوق وحُرِّيّات الأفراد. وقد تمَّ تضمين الحقوق

(5) Dodd, op. cit., p.45.

والحُرِّيات الاعتيادية (مثل حُرِّية التعبير عن الرأي وحُرِّية إنشاء الجمعيات) في الدستور، إلاّ أنَّه تمَّ التوضيح أنَّه يمكن إلغاء هذه الحقوق، أو تعليقها أو تقييدها على قاعدة سلسلة طويلة من الاعتبارات، بما فيها المصلحة القومية، النظام العام، الأمن القومي، الخطر على النظام الجمهوري وعلى الصحّة العامّة.

خضع الدستور الجديد إلى استفتاء عامّ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1982، ارتبط قبول الدستور أو رفضه بشخص الجنرال أفرن مباشرةً، لأنَّ هناك مادَّةً مؤقَّتة في الدستور (في خلال مرحلة الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني) تنصّ على أنَّه سوف يصبح رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات مباشرة بعد الموافقة على الدستور. لقد كان أفرن ما يزال محبوباً من جماهير الشعب بسبب سيطرته على الإرهاب السياسيّ، ولذا فإنَّه كان يُفترض من هذا الارتباط إعطاء بعض الحماس لموضوع الدستور، لأنَّه بغير ذلك سوف يكون مجرَّد نصّ نظريّ في أعين رجل الشارع.

ومع ذلك، لم يترك الجنرالات أيَّ فرصة للفشل. لقد جعل التصويت إلزامياً وكل من يختار أن لا يصوِّت - أو يهمل هذه المسألة - لم يكن عليه دفع غرامة فقط وإنَّما يخسر أيضاً الحقَّ في التصويت لمدة خمس سنوات. وأكثر من ذلك، فقد صدر مرسوم في 20 تشرين الأول/أكتوبر يحظر أيَّ انتقاد للدستور، أو لموادِّه المؤقَّتة أو للخطابات التي ألقاها الجنرال أفرن لصالح التصويت بنعم. وبطريقة التحضير هذه، حصل الاستفتاء على النتيجة المتوقَّعة - تصويت «بنعم» بنسبة 91.4 بالمئة. ولم تُسَجَّل نسب تصويت عالية رافضة للدستور سوى في الجنوب الشرقي الكردي من البلاد.

الديمقراطيّة على طريق ضيّق

بعد اعتماد الدستور وتنصيب أفرن رئيساً للجمهورية، بدأ الجنرالات عندها العمل في المرحلة الثانية من برنامجهم في إعادة البناء السياسيّ. لقد صدر في آذار/مارس قانون الأحزاب السياسيّة الجديد. ومُنع النشطاء السياسيّون قبل أيلول/سبتمبر 1980، من العمل السياسيّ لمدة عشر سنوات. لقد أصبح بالإمكان تشكيل أحزاب جديدة الآن، إلاّ أنَّ مؤسِّسيها يحتاجون إلى موافقة مُسبقة من مجلس الأمن القومي. وقد مُنع الطلاّب والمعلمون والموظَّفون الرسميّون من الانتساب لعضوية

الأحزاب، ولم يُسْمَح للأحزاب الجديدة بمدِّ جذورها في المجتمع لأنّه لم يكن مسموحاً لها إنشاء فروع للمرأة أو للشباب، أو تطوير علاقاتها مع النقابات العمّالية أو فتح فروع لها في القرى. تمَّ تأسيس 15 حزباً، إلاّ أنَّ العسكر اعتبر 12 منها غيرَ مقبولة، وحتى بعد تغييرات عديدة للوائح أسماء المؤسسين. وكان الخلفاء البارزون لحزب العدالة التابع لدميرال («حزب تركيا العظمى» و«حزب الطريق القويم»)، ولحزب الشعب الجمهوري (الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي) من بين الأحزاب الممنوعة. وفي النهاية، كانت الأحزاب الثلاثة التي سُمح لها بالمشاركة في انتخابات 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1983 هي التالية:

- حزب الديمقراطيّة القومية (ميلليتجي ديمقراسي برتيسي)، وهو حزب مرتبط وبشكل قوي بالجنرالات ومدعوم من قِبَلهم، وعلى رأسه الجنرال المتقاعد تورغوت صونالب؛
- الحزب الشعبي (خلقجي برتيسي)، على رأسه نجدت قلب، وهو الحزب الأقرب للجناح الكمالي التقليدي التابع لحزب الشعب الجمهوري؛
- حزب الوطن الأمّ (أنا وطن برتيسي)، على رأسه تورغوت أوزال، وهو الرجل الذي كان خلف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أُطلق عام 1979 - 80، والذي خدم أيضاً كوزير فوق العادة مسؤولاً عن الاقتصاد في ظلِّ النظام العسكري إلى أن أُجبر على ترك منصبه نتيجةَ فضائح مالية.

لقد وقفت القيادة العسكريّة وبشكل واضح تقريباً إلى جانب حزب الديمقراطيّة القومية، وبدرجة أقلّ الحزب الشعبي. وقد تحوَّل ذلك، ويا للمفارقة، إلى أحد أهم مصادر قوة أوزال. لقد سمح له ذلك بأن يقدِّم نفسه على أنّه الديمقراطيّ الحقيقي الوحيد، وبالتالي أن يجذب أصوات أولئك الذين أرادوا، وبعد ثلاث سنوات، أن لا يتدخَّل العسكر في السياسة. حقَّق حزب الوطن الأم في الانتخابات انتصاراً ساحقاً، إذ نال أكثر من 45 بالمئة من الأصوات. كانت نتائج الحزب الشعبي جيِّدة نسبيّاً إذ نال 30 بالمئة من الأصوات، بينما جاء حزب الجنرالات، حزب الديمقراطيّة القومية، ضعيفاً في المرتبة الثالثة وبنسبة أكثر قليلاً من 23 بالمئة. لقد كان القانون الانتخابي الجديد يميل وبشكل قوي لصالح الأحزاب الكبيرة بسبب أنَّ المشرّعين قد شهدوا النفوذ غير المتناسب للأحزاب

الصغيرة قبل عام 1980، والذي كان واحداً من الأسباب وراء انهيار النظام السياسيّ. ونتيجةً لذلك أعطت الخمسة والأربعين بالمئة حزب الوطن الأم أكثرية ساحقة في المجلس النيابي الجديد.

بعد هذه النتيجة المفاجئة، أصبح أوزال مباشرة رئيساً للوزراء، على الرغم من أنَّ الجيش المُمَثَّل الآن «بالمجلس الرئاسي» (وهو ما أصبح عليه مجلس الأمن القومي بعد الانتخابات) كان يراقب الأمور عن كَثَب. لقد أصبحت الحكومة الجديدة معروفة «بحكومة المهندسين». وكان أوزال نفسه قد درس الهندسة (مثل دميرال قبله) وكان هناك أيضاً تسعة مهندسين آخرين في الحكومة.

كان حزب الوطن الأم، التي اعتمدت الحكومة على دعمه، يشكِّل تحالفاً غريباً من التيارات الأيديولوجية ومجموعات المصالح التي انضمَّت إلى الحزب جزئيّاً لأنَّه لم يكن أمامهم مكان آخر يذهبون إليه في ظل السياسات التقييدية العسكريّة. لقد اجتذب الحزب دعم حزب العدالة السابق، والذي كان بحد ذاته تحالفاً للبورجوازية الصناعية الحديثة، ودعم المزارعين وصغار رجال الأعمال في الأناضول، ودعم حزب السلامة القومية المتشدِّد وحزب العمل القومي الفاشي.

لقد كانت شخصية أوزال حاسمة بالنسبة للحزب؛ في الحقيقة كان من المشكوك فيه بقاء هذا التحالف لوقت طويل من دونه. لقد كان يرتكز على دعم كلا المعسكرين: لقد كان مديراً ناجحاً في المؤسسات الصناعية الخاصّة في السبعينيات وكان على علاقة جيِّدة جدّاً بكبرى دوائر رجال الأعمال، التي كانت معجبة بليبراليته الاقتصاديّة، من جهة. وكان معروفاً، من جهة أخرى، بارتباطاته بالطريقة الصوفية النقشبندية وقد كان أخوه قورقوت عضواً قياديّاً في حزب السلامة القومية (وقد حاول تورغوت أوزال نفسه مرّةً أن يصبح ممثِّلاً لهذا الحزب أيضاً). وقد أثبت أوزال مهارته في الاستفادة من صراع الكتل ضدَّ بعضها البعض في داخل حزب الوطن الأمّ.

وقد كان أوزال، وقبل كل شيء، ومثل دميرال قبله، الرجل السياسيّ الذي يمكن للرجل العادي التركي أن يجد نفسه فيه: فهو آتٍ من ملاطية، وهي بلدة في منطقة متخلِّفة، وكان رجلاً عصاميّاً، يجسِّد مسارُ عمله آمالَ وطموحاتِ أعدادٍ

لامتناهية من المزارعين، وسكّان الأحياء المستحدَثة، وصغار التجّار وآخرين من الموظَّفين الأحرار، والذين كان بإمكانه أن يخاطبهم بلغتهم الخاصّة. وكان شعار حملته الانتخابية، الذي يصوِّر هذه الشريحة من المجتمع (العمود الرئيسي للخيمة، وبتعبير آخر دِعامة المجتمع)، قد ابتكر لإطرائهم.

الليبرالية التدريجية

بدأت في عهد أوزال عملية تزايد الديمقراطيّة البطيئة (أو «توسيع الطريق»). وعلى الرغم من تعاون أوزال مع القيادة العسكريّة، إلاّ أنَّه كان مصمِّماً على إعادة السيادة للسياسة المدنية على العسكريّة. وقد صوَّتَتْ أكثريّةُ حزب الوطن الأم في المجلس النيابي، قبل الانتخابات البلدية في آذار/مارس 1984، لصالح السماح لبعض الأحزاب، التي حُظرت في السنة السابقة، بالمشاركة. كان هذا العمل خدعه لتجزئة المعارضة (التي كانت تعارض هذه الخطوة)، إلاّ أنَّها كانت تؤذي أيضاً حزب الوطن الأمّ. جاءت نتائج الانتخابات المحلِّية كالتالي: تراجعت شعبية حزب الوطن الأمّ بنسبةٍ بسيطة جدّاً عمّا كانت عليه قبل خمسة أشهر، إذ حصل على 41.5 بالمئة من الأصوات. حلّ في المركز الثاني الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي الجديد والذي يرأسه البروفسور أردال إينونو، وهو ابن الراحل عصمت باشا إينونو، وحصل على 23.5 بالمئة. وجاء ثالثاً حزب الطريق القويم الجديد أيضاً، والذي كان الجميع يعلم أنه حزب دميرال، على الرغم من أنَّ دميرال نفسه كان ما زال محروماً من الحياة السياسيّة، وكان في واجهة الحزب سياسيون آخرون. وقد حصل هذا الحزب على 13.5 بالمئة من الأصوات. أمّا حزب الرفاه، والذي كان يجسِّد حزب السلامة القومية التابع لأربكان، فقد حصل على 4.5 بالمئة من الأصوات. أمّا الحزبان الآخران اللذان شاركا في الانتخابات العامة عام 1983، فقد تبيَّن الآن وبوضوح أنَّهما مصطَنَعان، إذ حصل الحزب الشعبي على أقلّ من تسعة بالمئة وحزب الديمقراطيّة القومية على سبعة بالمئة فقط.

أَوْجَدَت الانتخاباتُ مشهداً سياسيّاً غريباً للغاية خسرت فيه أحزاب المعارضة في البرلمان وبوضوح شرعيَّتها، بينما لم يكن عدد من الأحزاب الذي يمتلك نسبة لا بأس بها من المقترعين خلفهم، ممثَّلين على مستوى الوطن ككلّ. حُلّت هذه المشكلة على

جبهة اليسار عندما اندمج الحزب الشعبي مع الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، إلاّ أنَّه ظهر في الوقت نفسه منافس جديد على وراثة حزب الشعب الجمهوري القديم، مع تأسيس الحزب الديمقراطيّ اليساري، والذي كان يقوده من خلف الستار بولنت أجاويد، وتتصدَّر قيادتَه زوجتهُ رخصان ـ التي أصبحت رئيسة الحزب. رفضت أجاويد أيَّ عملية إعادة إحياء لحزب الشعب الجمهوري القديم، واصفةً الحزب الشعبي الاجتماعي بأنَّه نُخبويّ وعلى الطراز القديم. وبدلاً من ذلك فضَّل أجاويد وزوجته الانطلاق من نقطة الصفر بحزب جديد، هو الحزب الديمقراطيّ اليساري، وحاولا تقديمه على أنَّه حزب العمال الحقيقي الوحيد. وفي أيار/ مايو عام 1986، أخذ قادة حزب الديمقراطيّة القومية درساً من نتائج الانتخابات وقرَّروا حلّ الحزب. وقد انضَمَّ معظم نوابه إلى حزب الوطن الأمّ على الرغم من أنَّ بعضهم قد فضَّل حزب الطريق القويم. وفي كانون الأول/ ديسمبر انشقّ 18 عضواً من كتلة إينونو وانضمُّوا إلى الحزب الديمقراطيّ اليساري التابع لأجاويد، ما أعطى هذا الحزب تمثيلاً برلمانيّاً أيضاً.

عودة الحرس القديم

وفي أثناء ذلك كان قدامى القادة السياسيّين يُلقون بظلِّهم المتزايد على الحياة السياسيّة، ليس فقط في إدارتهم لعدد من الأحزاب من خلف الستار، وإنَّما أيضاً بإطلاق تصريحات سياسيّة (وهو ما زال غير شرعيّ بشكل رسميّ). لقد قرَّر أوزال قبول تحدِّيهم. فأعلن عن استفتاء لتغيير الدستور، بشكل يسمح لقدامى السياسيّين بلعب دور سياسي مرَّة جديدة. وفي الوقت نفسه، قام هو نفسه مع حزب الوطن الأمّ بحملة ناشطة ضد مثل هذه العودة. وقد خسر في الاستفتاء الذي جرى في السادس من أيلول/ سبتمبر 1987، بأقلّ هامش ممكن: 50.24 بالمئة «نعم» مقابل 49.76 بالمئة «لا».

دفعت نتائج الاستفتاء أوزال إلى إعلان انتخابات عامّة مبكِّرة، ستجري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وكان عنده سبب وجيه جدّاً للقيام بذلك: فأكثر من مليونَيْ شخص لم يصوِّتوا في الاستفتاء الدستوري عام 1982 لن يكون مسموحاً لهم الانتخاب حتى عام 1988. وكان يُظَنّ أنَّه يُتوقَّع لهم أن يصوِّتوا مع المعارضة. وقبل موعد الانتخابات غيَّر حزب الوطن الأم قانون الانتخابات مجدَّداً. كان النظام

الانتخابي القائم حاليّاً يتضمَّن ضرورة الحصول على نسبة أصوات معيَّنة تؤهِّل الحزب للتمثيل المناطقي والتمثيل العامّ في البلاد. فالحزب الذي لا ينال في الانتخابات النسبة الضرورية للتمثيل في مقاطعة معيَّنة يخسر كلَّ أصواته في هذه المقاطعة، وتتوزَّع هذه الأصوات بشكل نسبيّ بين الأحزاب الكبيرة. وقد تمَّ الآن أيضاً التلاعب بأساس النظام التمثيلي النسبي لصالح الأحزاب الأكبر؛ وبهذه الطريقة تمكَّن حزب الوطن الأم من الاحتفاظ بأكثريَّته المطلقة في المجلس النيابي، على الرغم من أنَّه لم يحصل في انتخابات 29 تشرين الثاني/ نوفمبر إلاّ على 36.3 بالمئة فقط من الأصوات. أمّا الحزب الشعبي الاجتماعي فقد حقَّق نتيجةً جيِّدة. لقد اعتُبر قائده، أردال إينونو بشكل عامّ رجلاً لطيفاً وصادقاً، ولكنَّه سياسيّ محنَّك، ولذلك كانت مفاجأة عندما أدَّت حملة انتخابية صعبة وماكرة، خاضها حول شعار الليمونة المعصورة (التي تشير إلى وضع أكثريّة السكّان بعد سبع سنوات من «برنامج تثبيت الأمر الواقع»)، إلى إكساب الحزب الشعبي الاجتماعي 24.8 بالمئة من الأصوات. وجاء حزب دميرال، حزب الطريق القويم ثالثاً، وحصل على 19.2 بالمئة من الأصوات. وفشلت كلُّ الأحزاب الأخرى في الحصول على نسبة الأصوات المطلوبة التي تؤهِّلها للتمثيل؛ وكان أفضلها حزب أجاويد، الحزب الديمقراطيّ اليساري الذي حصل على 8.5 بالمئة. تمكَّن السياسيّون الجدد (أوزال وإينونو)، على اليمين واليسار، من تخطِّي تحدِّي الحارسين القديمين (دميرال وأجاويد). وكما سيُظْهِرُ المستقبل، فإنَّ حصانَي الحزب القديمين هذين قد سقطا، ولكنَّهما لم يخرجا من السباق.

شهد عام 1987 المزيد من التوسع في المشهد السياسيّ بتأسيس أحزاب راديكالية و«خضراء»، سعت إلى وضع قضايا مثل الاهتمام بالبيئة وحقوق النساء والمثليين على الأجندة السياسيّة، إلاّ أنَّ هذه الموضوعات في بلد مثل تركيا محكوم عليها بأن تبقى ملهاة لأعضاء النخبة. وأظهر اليسار الأكثر تقليدية، الذي كان ما يزال في المنفى في أوروبا، أيضاً إشارات حياة. وفي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر اندمج الحزب الشيوعي التركي القديم، الذي يرأسه الآن نابي ياغجي (والمعروف باسمه العسكري حيدر قوتلو)، مع حزب العمال التركي المعاد تشكيله برئاسة بهيجة بوران، في اجتماع عُقد في بروكسل لتشكيل الحزب الشيوعي الموحَّد لتركيا. إلاّ أنَّ الآنسة بوران توفِّيت بعد أربعة أيام فقط.

كانت المادتان 141 و142 من القانون الجنائي ما تزالان تجعلان السياسة الشيوعية غير شرعيّة في تركيا، إلاّ أنَّ رئيس الوزراء أوزال ألمح إلى أنَّ هذه القيود يمكن أن تُرفع. قرر قائدا الحزب الشيوعي التركي الموحَّد، قوتلو وخليفة بهيجة بوران، نهاد صركن، اختبار نِيَّة الحكومة، وعادا إلى تركيا في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد تمَّ اعتقالهما بمجرد وصولهما إلى مطار أنقرة، على الرغم من أنَّه كان برفقتهما طائرة مملوءة بالصحافيين والبرلمانيين الأوروبيين. صدرت أوامر الاعتقال في الغالب من قِبَل الجيش لا الحكومة. وقد كانت هذه الحادثة إحدى إشارات تزايد الاختلاف بين القادة العسكريين وأوزال، الذي كان قد سطع نجمه في حزيران/ يونيو عندما أَسْقَط بوصفه رئيساً للوزراء، قرارَ الهيئة العسكريّة بتعيينه الجنرال تورومتاي، وليس الجنرال الأقدم أوزتورون، كرئيس جديد للأركان.

هبوط حزب الوطن الأم

حاول شابٌ مسلَّحٌ بمسدَّس ولأسباب شخصية كما يبدو قتل أوزال عندما كان يلقي خطاباً من على المنبر في مؤتمر حزب الوطن الأم في حزيران/ تموز 1988. تعرَّض أوزال لرضَّة بسيطة في إبهام يده وبقي سيِّد الموقف. وبعد أقلّ من عام على الانتخابات العامّة، ولأسباب ما زالت غير واضحة، قرَّر أوزال القيام باستفتاء آخر، وهذه المرة حول سؤال ساذج نسبيّاً، يتعلَّق بإمكانية إجراء الانتخابات البلدية لعام 1989 بشكل مبكِّر. وقد ربط رصيده الشخصي بهذا السؤال قائلاً إنَّه سيفكر بالاستقالة إذا لم يحصل على أكثرية «نعم» من الأصوات. وعندما جرى الاستفتاء في 25 أيلول/ سبتمبر، كانت النتيجة هزيمةً واضحة لأوزال (65 بالمئة «لا» مقابل 35 بالمئة «نعم»). ومع ذلك بقي رئيس الوزراء في منصبه معلناً أنَّ 35 بالمئة هي أقلُّ بقليل فقط من نسبة 36.3 بالمئة التي نالها حزبه في الانتخابات الأخيرة ولذلك فإنَّ قاعدة سلطته قد بقيت من دون أن تُمَسّ.

وعندما جرت الانتخابات المحلّيّة (حسب برنامجها الزمني المقرَّر) في آذار/ مارس عام 1989، أظهرت النتائج أنَّ دعم حزب الوطن الأم قد تآكل بشكل قاسٍ. لقد جاء الحزب الشعبي الاجتماعي الآن أوّلاً وحصل على 28.2 بالمئة من الأصوات. وحلَّ حزب الطريق القويم ثانياً بنسبة 25.6 بالمئة، وحزب الوطن الأم حلّ ثالثاً بنسبة 21.9 بالمئة. كان أوزال قد ربط مجدّداً منصبه كرئيس للوزراء

بنتيجة الانتخابات، إلاّ أنّه بقي مجدَّداً في منصبه بغضِّ النظر عن النتيجة، حتّى إنّه أعلن ـ ما أثار غضب المعارضة ـ أنّه ينوي أن يترشَّح لرئاسة الجمهوريّة عندما تنتهي فترة الرئيس أفرن في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1989. قاطعت المعارضة جلسة المجلس النيابي المخصَّصة لانتخاب الرئيس، إلاّ أنَّ أكثرية حزب الوطن الأم ضمنت لتورغوت أوزال انتخابه كثامن رئيس للجمهورية التركيّة، المدنيّ الثاني فقط الذي احتلّ هذا المنصب (بعد بايار).

كان السبب الرئيسيّ وراء تراجع شعبية أوزال وحزبه، ومن دون شكّ، استمرار ارتفاع نسبة التضخُم (التي عادت إلى مستوى ما قبل عام 1980، لتصل إلى حوالى 80 بالمئة) والتراجع في قدرة المواطن الشرائية، الذي سبَّبته. لقد تراجعت القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود العاديين بنسبة 47 بالمئة منذ عام 1980. وكان السبب الآخر هو الفساد والمحسوبية التي أحاطت بالنظام. ويبقى صحيحاً ومن دون شكّ أنَّ حزب الوطن الأم قد أدخل دينامية جديدة في كلٍّ من الاقتصاد والإدارة. لقد اكتسب الرجالُ الجُدُد الذين أحضرهم أوزال، وكانوا غالباً يتمتَّعون بخلفية في إدارة الأعمال، وكان الكثيرون منهم يحملون شهادات إدارية أميركية وألمانية، سمعةً طيِّبةً «في تنفيذ ما يجب القيام به»، والذي كان يتعارض وبشكل قويّ مع الشلل التامّ تقريباً لحكومات أواخر السبعينيات. إلاّ أنَّ الجانب السيِّئ أنَّ أوزال، ومثل معاصريه في مناصبهم رونالد ريغن ومارغريت ثاتشر (اللذين كان يحترمهما بشكل كبير)، كان يؤمن بنظام رأسمالي غير مقيَّد وحُرّ للجميع. وهذا ما أدّى، كما في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وبشكل أكبر منهما في الواقع، إلى عدد من الفضائح المالية. واضطرت مجموعة كبيرة من وزراء حزب الوطن الأم وقادته، عبر السنين، إلى الاستقالة بسبب انكشاف تورُّطهم في هذه الفضائح. وتَزايد انتقادُ عائلة أوزال نفسها واتُّهِمَت بمحاباة الأقارب والفساد في نشاطاتها التجارية، التي تراوحت بين التلفزيونات التجارية والطائرات واستيراد سيارات الجاكوار. وعندما حقَّق أحد أبناء الرئيس مبلغاً طائلاً من المال في سوق أسهم إستانبول، عند شراء أسهم مؤسَّسات أُعطيت لاحقاً عقوداً مع الحكومة، كان هناك شكٌّ في أن البصيرة وحدها كانت السبب في ذلك. وبعد انتخابات عام 1989، تمكَّن أوزال من تخفيف حدَّة الانتقادات بإبعاد أعضاء عائلته عن الحكومة.

كانت الأكثرية التي يتمتع بها أوزال في المجلس النيابي تعني أنَّ أحزاب

المعارضة لم تكن تُقْلِقُه كما ينبغي. كانت مشكلته الأساسية في التكتُّلات في داخل حزبه، التي تزايدت عندما انخفض موقع الحزب الانتخابي (ووصل إلى أدنى مستوياته حوالى 8 بالمئة في أوائل التسعينيات). وفي عام 1988، توصَّلت الكتلة الإسلامية، والكتلة القومية المتشدِّدة في الحزب إلى اتِّفاق، تمَّ الإعلان عنه باسم «الحلف المقدَّس». سمح هذا الاتفاق لهاتين الكتلتين بالحصول على أكثرية المقاعد في اللجنة المركزية للحزب، حيث كان وزير الدولة كاتشجيلر من الجناح الإسلامي، الناطق الأساسي باسمهم. وكان على رأس الجناح الليبرالي في الحزب، الذي يمثِّل قطاعَ رجال الأعمالِ الحديثَ، مسعود يلماز، الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة، إلاّ أنَّه استقال في شباط/فبراير عام 1990، بسبب تدخُّل أوزال المستمر في قضايا السياسة الخارجية.

عيَّن تورغوت أوزال، عندما انتُخب رئيساً للجمهورية، يلدريم أكبولوت، وهو سياسي (ومثقَّف) من دون هويّة سياسيّة له تاريخٌ طويل في خدمة الحزب، خليفةً له في رئاسة الحكومة. إلاّ أنَّه كان واضحاً للجميع أنَّ السلطة الفعلية كانت في يد الرئيس. وفي الوقت نفسه، بدأ أوزال يبتعد ببطء عن «الحلف المقدَّس» ويعزِّز الجناح الليبرالي في حزب الوطن الأم. وقد دعمت زوجة الرئيس النافذة «سمرا» الليبراليين (فكانت تدخِّن السيجار وتشرب الويسكي علناً لتظهر موقفها). وفرض أوزال، وفي وجه معارضة عنيفة من الحلف وحتى من أعضاء من عائلته، تعيينَ زوجته رئيسةً لفرع الحزب الكبير والحسّاس في إستانبول في نيسان/أبريل عام 1991. وفي الوقت نفسه، عاد مسعود يلماز مجدَّداً وحصل، وبدعم من الرئيس، على منصب رئيس الحزب (في 17 حزيران/يونيو 1991) كما انتزع رئاسة مجلس الوزراء من أكبولوت.

وقد تزاوج هذا الابتعاد عن المحافظين بين سنوات 1989 و1991، باتِّباع إصلاحات أكثر ليبرالية. وربَّما كان هذا التغيُّر الجزئي في السياسة نابعاً من إدراك أوزال أنَّ اليسار لم يعد يشكِّل خطراً (هذا إذا كان بالفعل قد شكَّل مثل هذا الخطر) بعد انحلال الاتحاد السوفياتي، وأنَّ الحركات السياسيّة الإسلامية، التي كانت تكتسب قوَّة في أنحاء متعددة من العالم العربي وفي الجمهوريات التوركية في أواسط آسيا، ربَّما كانت أكثر خطورة. وربَّما أدَّى تزايد الجهادية الإسلامية في

تركيا نفسها إلى تنامي القلق، حتى من قِبَل حكومة متعاطفة مع الدين مثل تلك التابعة لحزب الوطن الأم. لقد أقلقت الجيش بالتأكيد، الذي أصدر أكثر من مرّة انتقادات شبه واضحة للحكومة وحثّها على الحفاظ على التراث العلماني لأتاتورك.

II ـ الدين، السياسة والدولة

بيوت المتنوِّرين

لقد تأثَّر تفكير الكثيرين في حزب الوطن الأم، ومنهم أوزال نفسُه، بأيديولوجية «بيوت المتنوِّرين»، (أيدِنلار أوجاق)، وهو تنظيم تأسَّس عام 1970 من قِبَل أشخاص نافذين في عالم الأعمال، والجامعات والسياسة. وكان هدفُه كسر احتكار مثقَّفي الجناح اليساري للمناظرات الاجتماعية، والسياسيّة والثقافية في تركيا. لقد أقام مؤتمرات وأصدر منشورات، عارضاً الحلول لكلٍّ أنواع التساؤلات في عالم الثقافة، والتعليم، والحياة الاجتماعية والاقتصاديّة[6]. وقد انتشر هذا النظام بجهود مفكِّره ورئيسه القائد إبراهيم حافظ أوغلو، الذي أُطْلق عليه اسم التركيب التركي ـ الإسلامي (ترك-إسلام سانتيزي) وكانت فكرته الأساسية أنَّ الإسلام يحمل جاذبية خاصة للأتراك بسبب عدد من التماثلات البارزة (المفترضة) بين ثقافتهم ما قبل الإسلام والحضارة الإسلامية، وهم يسيرون معاً في شعور عميقٍ بالعدالة، ووحدانيةِ الإله، وإيمانٍ بالروح الخالدة، وتركيزٍ قويّ على الحياة العائلية والأخلاق. كانت مهمَّة الأتراك خاصّةً للغاية، أن يكونوا «جنود الإسلام». فقد تمَّ وبحسب هذه النظرية، بناء الثقافة التركيّة على دعامتين: عنصرٍ تركيّ يعود تاريخه إلى 2500 عام وعنصرٍ إسلاميّ عمره 1000 عام.

وقد أصبحت هذه الأيديولوجية شعبية جداً، في أواخر السبعينيات، عند

(6) وفي مناخ الاستقطاب السائد في أواخر سبعينيات القرن العشرين أصبحت بيوت المتنوّرين مرتبطةً بقوّة بحزب العمل القومي التابع لألب أصلان تركش وقد نشطوا بشكل رئيسيّ ضدّ أجاويد وحزب الشعب الجمهوري التابع له. وكان كلٌّ من تورغوت وقورقوت أوزال أعضاء في هذا التنظيم في هذه الفترة.
Cf. Hugh Poulton (1997) *Top hat, grey wolf and crescent: Turkish nationalism and the Turkish republic*, London: Hurst, p.179-81.

اليمين السياسيّ في حزب السلامة القومية، وحتى أكثر في حزب العمل القومي التركي. وعلى الرغم من التقاليد العلمانية للضبّاط الأتراك، فقد استهوى التركيب التركي-الإسلامي قادةَ عسكريين بارزين أيضاً، من بينهم الجنرال/ الرئيس كنعان أفرن. كان الجيش محكوماً بأن يرى في الاشتراكية والشيوعية أكثر الأعداء اللدودين لتركيا، وكان يرى في التلقين القائم على مزيج من القومية العنيفة ونسخة من الإسلام الصديق للدولة ترياقاً فعّالاً. وليس من المصادفة أنَّ «الدين والأ-خلاق» قد أصبحا، في ظلِّ الحكومة العسكريّة بعد عام 1980، جزءاً أساسيّاً من منهاج كلِّ المدارس. كان هذا التعليم الديني محصوراً بالسُّنة في محتواه، وتمَّ تقديمُ القومية وحبِّ الأهل، والدولة والجيش على أنَّها واجب ديني. وقد أصبحت هذه الأيديولوجية بعد عام 1983، المبدأ الموجِّه في حزب الوطن الأم التابع لأوزال. وهناك تمَّ ربطها بإيمان قويّ بالابتكارات التقنية للَّحاق بالغرب (أو بحسب تعبير أوزال، «لنتخطى عصراً»)[7].

النفوذ المتنامي للإسلام غير الرسميّ

بدأت الصحافة الكمالية وتلك ذات التوجُّه الاشتراكي، ومنذ عام 1984، بِلَفْتَ الانتباه الدائم إلى تنامي التيّارات الإسلامية الذي تجسَّد في بناء المساجد الجديدة؛ والتنامي الضخم في أعداد مدارس تدريب الأئمة ـ الخطباء، التي سُمح لخِرِّيجيها الآن بدخول الجامعات؛ وكذلك في تنامي المحتويات الدينية للكتب المدرسية وللراديو والتلفزيون المسيطَر عليهما من قِبَل الدولة؛ وتزايد أعداد الكتب الإسلامية المنشورة والمكتبات الدينية والحوادث في خلال شهر الصوم في رمضان، حيث تمَّت مهاجمة أشخاص كانوا يدخِّنون أو يشربون. أمّا أعنف الانتقادات فقد تمَّ الاحتفاظ بها للطريقة الواضحة التي شارك فيها أعضاء من الحكومة في الاحتفالات

---

(7) Poulton, op. cit., p.184-6

لقد كان الأعضاء الأساسيون في المكاتب المشرفة على الإعلام والتعليم العالي وكذلك على رؤساء الجامعات ووزراء التربية والتعليم، جميعُهم أعضاء في بيوت المتنوّرين، بعد الانقلاب العسكري عام 1980. ويظهر أتيان كوبو أثر التركيب في الكتب المدرسية التركيّة بشكل مقنع في كتابه:

Etienne Copeaux (1998) *Türk tarih tezinden Türk-Islam sentezine*, Istanbul: Tarih Vakfi/Yurt.

الدينية. لقد تمَّ النظر إلى كلِّ هذه التطوُّرات كمحاولات متعدِّدة لتدمير الطبيعة العلمانية للدولة، إلاّ أنَّ تركيا قد بقيت (وما زالت إلى اليوم)، قانونيّاً ومؤسَّساتيّاً، جمهورية علمانية.

ستخيف إمكانية التسامح الديني، بالطبع، المثقّفين ذوي الاتّجاهات العلمانية، إلاّ أنّنا إذا اتَّخذنا وجهة نظر أكثر بعداً، فبإمكاننا القول أيضاً إنَّها إثبات على درجة نجاح التحديث في تركيا حيث خسر العلمانيون والنخبة الوضعية احتكارهم للمناظرات الفكرية. إنَّ الكثيرين من أعضاء طبقة الرعايا القديمة قد تعلَّموا الآن وأصبح بإمكانهم وضعُ مشاريعَ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ خاصّةٍ بهم تتحدّى تلك التابعة للعلمانية، مستفيدين في ذلك من وسائل الاتصالات (الكتب، الصحف، الشرائط المسجلة، والفيديو، والراديو والتلفزيون، والحلقات الدراسية والمؤتمرات ومنذ أواسط التسعينيات وبشكل متزايد أيضاً الإنترنت) وبشكل عامّ من طريقةٍ معالجةٍ كانت ولوقت طويل بعيدةً عن متناولهم. إنَّ ما يمكن أن يجعل التيّارات الإسلامية تشكِّل خطراً على الدولة والمجتمع القائمين، كان ولا يزال الاستياء السائد بين من لا يملكون شيئاً، الذي أوجدته سياساتٌ زادت الاختلافات وبشكل كبير بين الأغنياء والفقراء. لقد استولى، كما في الكثير من الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا، كذلك أيضاً في تركيا، الإسلامُ المسيَّس على دور اليسار كصوت معبِّر عن المُعدمين. ولقد تمكَّنت هذه الحركات الإسلامية من لَعِبِ هذا الدور بهذا القدر من النجاح جزئيّاً بسبب مدى احتضان حكومات أفرن وأوزال لها، فأعطتها بذلك شرعيَّتها، إلاّ أنَّه لو لم يتزايد الاستياء بين جماهير سكّان المدن إلى هذه الدرجة في الثمانينيات لبقيت هذه الحركات فتيلاً من دون أيِّ متفجرات مرتبطة به.

وقد تركَّز جدل العلمانيين، في أواخر الثمانينيات، حول موضوع واحد بالأخصّ: حظر ارتداء الحجاب في المباني الحكومية، وخاصّةً في الجامعات. وقد تظاهر الطلاب المسلمون، وأكثرهم من الإناث، ضدَّ هذا الحظر. وقد مرَّر حزب الوطن الأم، الذي يتعاطف جناح «حلفه المقدَّس» مع المحتجِّين، قانوناً يسمح بارتداء الحجاب، إلاّ أنَّ رئيس الجمهوريّة أفرن أحاله إلى المحكمة الدستورية، التي أعلنت عدم دستوريته. وأخيراً، صدر قانون في كانون الأول/ ديسمبر عام 1980، يرفع الحظر ويترك لرؤساء الجامعات تقرير ما إذا كان يجب

السماح بارتداء الحجاب. إلاّ أنَّ الجدال قد ترك الكثير من الانفعال والمرارة، وقد قام، متشدِّدون إسلاميّون، في عام 1990، باغتيال اثنين من العلمانيين البارزين، البروفسور معمَّر أكسوي (رئيس جمعية القانون التركي) وبحرية أوتشوك، وكلاهما أعضاء في الحزب الشعبي الاجتماعي.

استمرَّ الاستقطاب (التضادّ) السريع في أوائل التسعينيات بين العلمانيين والإسلاميين. كان هناك على الجانب الإسلامي مجموعات ناشطة أكثر راديكالية، لا علاقة لها بحزب الرفاه التابع لأربكان، مثل تنظيم «الصوت الأسود» من أتباع الخوجه جمال الدين قابلان، الذي عمل على نشر فكرة إقامة دولة إسلامية من ألمانيا، حيث كان يقيم، مستخدماً أساليبَ استُخدمت سابقاً بنجاحٍ من قبل الزعيم الإيراني آية الله الخميني، ومعلناً نفسه خليفة في أثناء هذه العَملية. وقد أُخذ قابلان بشكلٍ جِدِّيّ لبعض الوقت في أواسط الثمانينيات، عندما كانت ذكريات حملة الخُميني لإسقاط الشاه ما تزال في الأذهان، إلاّ أنَّ حركته لم تلقَ أبداً تجاوباً جماهيرياً. وكانت هناك مجموعات أكثر سرِّية تعمل في تركيا، وهي تنظيم «المغيرين من الشرق الإسلامي العظيم» وحزب الله.

وفي كانون الثاني/يناير عام 1993 قَتَلَ انفجار سيّارة مفخّخة أكثر الصحافيين شهرةً على الإطلاق في تركيا، أوغور مومجو، الذي نشر تقارير مكثَّفة حول ارتباطات المتشدِّدين الإسلاميين بإيران والمملكة العربية السعودية. نزل العلمانيون على أثر هذا الاغتيال الأخير إلى الشوارع. لم تكن نقمة الجمهور تطال عمليّات الاغتيال بحدِّ ذاتها فقط، وإنَّما أيضاً الاحتجاج على المساعي الفاشلة للشرطة والنيابة العامة للدولة في البحث عن القتلة. وكانت ردَّة فعل الكثير من الليبراليين السابقين وحتى الاشتراكيين من بين المثقَّفين الأتراك، الذين شعروا بالخطر المُحْدِق بطريقة حياتهم من قبل الإسلاميين، بإعادة التحوّل نحو الكمالية التقليدية في أوائل التسعينيات.

الاضطرابات السُّنّية - العلوية (التضادّ)

لقد تزايد أيضاً الاستقطاب (التضادّ) بين الأكثرية السُّنّية والأقلّيّة العَلَوِيّة، التي دعمت تقليدياً السياسات العلمانية. وقد شعر العلويون بالخطر المتزايد من قِبَل الحركات السُّنّية الجهادية فقرَّر بعضُ العلويين اتّخاذ موقف مؤيِّد للعلمانية ولحقوق

غير المؤمنين. كانت المناسبة احتفال سيواس في الثاني من تموز/ يوليو 1993، في عِيد بير سلطان عبدال العلوي، حيث استُغِلَّ خطاب الكاتب عزيز نيسين (الذي اشترك في ترجمة أجزاء من كتاب سلمان رشدي، آيات شيطانية، إلى اللُّغة التركيّة) الذي قال فيه إنَّه شخصياً لا يؤمن بالقرآن، من قِبَل المتشدِّدين الإسلاميين المحليين لإشعال مشاعر الجماعة السُّنّية. وتأجَّجت هذه المشاعر أيضاً من قِبَل محافظ سيواس الإسلامي، ما دفع حشداً من الناس إلى إضرام النار في فندق، وأدَّى ذلك إلى وفاة 36 علويّاً من المغنيّن والكُتّاب وطالبة ألمانية حرقاً. اتَّخذت الدولة مجدَّداً موقفاً غامضاً. لقد تمَّت محاكمة أولئك الذين حرَّضوا الناس على العنف (والذين كان يمكن رؤيتهم بوضوح على أشرطة الفيديو التي تمَّ تصويرها من قِبَل الشرطة)، إلاّ أنَّ المدَّعي العامّ طلب في الوقت نفسه التحقيق مع عزيز نيسين، الذي اتُّهِم بالاستفزاز. وأخذ العلويون، وبسبب تهديدات التيّارات السُّنّية المتطرِّفة يحدِّدون هويَّتهم الخاصّة وبشكل أساسيّ من خلال توجُّهاتهم الدينية لا السياسيّة في كلٍّ من تركيا وأوروبا. وقد ظهر ذلك في تزايد أعداد التنظيمات العلوية وتنامي قوَّتها، والتي ترافق نموُّها مع تراجع الأحزاب المدعومة تقليديّاً من قِبَل العلويين، وبالأخصّ حزب الشعب الجمهوري. وقد ظهر تصاعد حِدَّة التوتُّر بين العلويين والأكثرية السُّنّية بوضوح في أواخر عام 1994 عندما هاجم العلويون محطة تلفزيون تجارية بعد ملاحظات ازدرائية ساخرة من قِبَل أحد مذيعيها، إلاّ أنَّ الحادث الأكثر خطورة وقع في 12 آذار/ مارس عام 1995، عندما أدَّى هجوم على مقهى في مقاطعة غازي عثمان باشا العلوية في إستانبول، إلى أعمالِ شغبٍ واسعة النطاق. ولم تهدأ المنطقة إلاّ بعد أن حلَّ الجيش محلَّ الشرطة (التي لم يكن العلويون يثقون بها على الإطلاق) في الشوارع.

إنَّ التيار الإسلامي الذي تزايدت أهمّيّته بسرعة في أوائل التسعينيات، هو التيّار التابع للخوجه فتح الله غولن، قائد الجناح المعتدل في الحركة النورسية. لم يكن هذا التيّار (وليس كذلك الآن) حركة سياسيّة، وإنَّما كان ينشر أفكاره بشكل أساسيّ من خلال التعليم. لقد أنشأ فتح الله غولن شبكةً واسعة من المدارس الابتدائية والثانوية وحتى الجامعات، التي تسعى إلى تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا الغربية مقرونة بالقِيَم الإسلامية. وقد امتدَّت هذه الشبكة كذلك إلى أواسط آسيا والبلقان، وهي تمتلك وسائل إعلامٍ خاصّةٍ بها، مثل صحيفة الزمان وقناة التلفزيون

سمانيولو (درب اللَّبّانة). كان فتح الله غولن يدعم وبقوّة الدولة العلمانية، وبينما توتَّرت علاقاته مع حزب الرفاه الإسلامي، فإنَّه قد أصبح ذا نفوذ قويّ في دوائر سياسيّة أخرى، مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، اللذين كان قادتهما يتودَّدون إليه. حتى إنَّ قائد الحزب الديمقراطيّ اليساري، أجاويد، الذي كان علمانيّاً مخلصاً، قد عبَّر عن احترامه لغولن، إلاّ أنّه ومع الموجة العامّة لقمع التيّارات الإسلامية، والتي ابتدأت عام 1997، اتُّهِم غولن أيضاً بالتحريض على الكُره الديني، ممّا اضطره في النهاية لِلُجوء إلى الولايات المتحدة، واستمرّ من هناك في قيادة الحركة.

III ـ السياسة 1989–2002

مزيد من الإجراءات الديمقراطيّة

باشرت الحكومة في الفترة الممتدَّة من عام 1989 إلى عام 1991 (والتي كانت بالطبع فترة الانشغال وإلى حدٍّ كبير بأزمة الخليج، التي سيأتي عنها الكثير لاحقاً) في تحرير تدريجيّ للنظام السياسيّ. وقد أُعلن في نيسان/ أبريل عام 1989 عن عدد من الإصلاحات، كان أهمها تخفيض الفترة التي قد يبقى فيها الفرد محتجزاً عند الشرطة من دون أيّ اتهامات (من 15 يوماً إلى 24 ساعة) ـ وحيث كانت تجري معظم عمليّات التعذيب. إلاّ أنَّ هذه الإجراءات لم تذهب أبعد من مجرد إعلانها. وكان الأكثر فعاليّةً منها تلك الإجراءات التي اتُّخذت بعد سنتين، في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل عام 1991. لقد اعتمدت الحكومة حزمة من التعديلات الدستورية التي تعاطت جزئيّاً مع النظام السياسيّ (زيادة عدد النواب في المجلس النيابي، انتخابات رئاسية مباشرة، وتخفيض سنّ الاقتراع إلى 18)، وجزئياً أيضاً مع حقوق الإنسان. فبطلب من الحكومة وافق المجلس النيابي على السماح باستخدام اللغة الكردية على الصعيد الشخصي، كما وافق على إلغاء المواد 141 و142 و163 (التي تحظر السياسة على أساس الطبقة الاجتماعية أو الدين) من القانون الجنائي. إلاّ أنَّ هذه التقييدات بقيت جزءاً من الدستور[8]. وقد أدّى ذلك، ومن بين أشياء أخرى،

(8) وكان هذا ظاهرة متكرِّرة في خلال السنوات العشر الأخيرة. لقد تمَّ تحديث النظام القانوني وجعله ليبراليّاً بدرجة كبيرة، ولكن غالباً ما كان هناك انعدام للتزامن بين التغييرات التي طرأت على القوانين المختلفة المعتمدة في الوقت نفسه.

إلى نقض الحظر المفروض على اتحاد النقابات العمّالية بعد 11 عاماً (في 17 تموز/يوليو). وبقي استخدام الإرهاب لنشر المثاليّات السياسيّة الآن ولوحده عملاً إجرامياً. ولكن ينبغي القول إنَّ قانون محاربة الإرهاب الجديد، الذي تمَّ اعتماده في الوقت نفسه، كان يُعَرِّف مفهوم «الإرهاب» بشكل واسع جدّاً. وبحسب المادة الثامنة من القانون الجديد فإنَّ التصريحات اللفظية أو المكتوبة يمكن اعتبارها أيضاً عملاً إرهابيّاً. وقد تمَّت في السنوات التالية محاكمة أعداد لا تُحصى من النقابيين، والمحامين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحافيين والكُتّاب على أساس هذه المادة.

انتخابات عام 1991: عودة دميرال إلى السلطة

كان هناك توقُّعات بإجراء انتخابات مبكِّرة لبعض الوقت، وقد أشارت الأحزاب المعارضة مِراراً وتكراراً إلى أنَّ الأكثريّةَ التي تتمتَّع بها الحكومة في مجلس النوّاب قائمةٌ على أساس قانون انتخابي غير مُنْصِف، وإلى أنّ كلَّ استطلاعات الرأي، تُظهر، بكلِّ الأحوال، أنْ الحكومة قد خسرت معظم دعمها. وكان واضحاً أنَّ هذه الانتخابات قد أصبحت وشيكة، عندما تمَّ الإعلان عن زيادة أجور كريمة (وغير مسؤولة) لموظَّفي الحكومة وأسعار عالية مضمونة للمنتجات الزراعية. وقد جرت الانتخابات في 20 تشرين الأول/أكتوبر عام 1991.

وكما كان متوقَّعاً، فإنَّ منافس حزب الوطن الأم الأساسي، حزب الطريق القويم التابع لدميرال، قد فاز في الانتخابات بنسبة 27 بالمئة من الأصوات. إلا أنّه، وفي مفاجأة للجميع، لم يكن حزب الوطن الأم بعيد جدّاً عنه وحصل على 24 بالمئة من الأصوات، وهي نتيجة تعادل على الأقل ضِعْفَيْ ما كان متوقَّعاً بحسب معظم استطلاعات الرأي في عام 1990 - 91. كانت نتيجة الحزب الشعبي الاجتماعي مخيِّبة للآمال وحصل على 20 بالمئة من الأصوات. وقد تضمَّن ذلك أصوات حزب العمّال الكردستاني الشعبي، الذي خاض مرشَّحوه الانتخابات على لوائح الحزب الشعبي الاجتماعي، إذ لم يكن مسموحاً له بالمشاركة لأنَّه لا يوجد عنده مرشحون في كلِّ المقاطعات. ومن بين الأحزاب الأخرى، كان حزب الرفاه لأربكان هو الأفضل وحصل على 17 بالمئة من الأصوات، إلاّ أنَّ هذا كان عائداً

إلى تحالف تكتيكي مع قومِيِّي تركش المتشدِّدين. وإذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار، يتضح أنَّ دعم اليمين المتطرف لم يُحرز أيَّ تقدم.

لقد أوضح قادة الحِزبَيْن المعارِضَيْن الرئيسيَّين، قبل الانتخابات، أنَّهم سوف يَسْعَوْن إلى عزل الرئيس أوزال إذا ما فازوا في الانتخابات. وبعد الانتخابات تمَّ التخلِّي بهدوء عن هذا الموضوع وبقي الرئيس في منصبه. وكانت العلاقات بينه وبين رئيس حكومته متوِّترة منذ البداية لأنَّ الأحزاب التي دعمت الحكومة الجديدة كانت موحَّدة أوّلاً وأخيراً برغبتها في تفكيك إرث الانقلاب العسكري لعام 1980. كان برنامج الحكومة الجديدة يحمل طابعاً في منتهى الليبرالية ويعد بتغييرات دستورية والمزيد من الحريات الأكاديمية، وحُرِّيّة الصحافة، ونشر للديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان (وكان هذا يشكِّل في الحقيقة استمرارية للسياسة الليبرالية التي أطلق أوزال مسيرتها).

تمتَّعت الحكومة الجديدة في أشهرها الأولى، بشهر عسل حقيقي مع الصحافة والرأي العام، إلاّ أنَّ هذا لم يَدُمْ طويلاً. لقد تمَّ تطويق الحكومة بعد ستة أشهر. لقد اتخذت «إجراءات لبناء الثقة» مباشرة بعد وصولها إلى الحكم، مثل إغلاق سجن أسكي شهير، وهو أكثر السجون السياسيّة سوءاً في تركيا، إلاّ أنَّ حزمتها الليبرالية ما لبثت أن انهارت أمام معارضة عنيدة من الجناح اليميني لحزب الطريق القويم. ولمنع هزيمة هذه الحزمة في مجلس النواب، كان على الحكومة سحبُها من جدول أعمال المجلس في الوقت الراهن.

كانت الآراء المعارضة للِّيبراليّة منتشرة. وكانت أعداد القتلى من السياسيّين في الحملة التي يقودها اليسار الثوري المعروف بشكل عامّ باسم (دف سول) في ارتفاع مستمرّ، ووصلت إلى أكثر من عشرة شهرياً. كان الضحايا بشكل عامّ من القضاة، ورجال الشرطة والضباط المتقاعدين، الذين كانوا متورِّطين في أعمال استخباراتية أو في إدارة حالة الطوارىء. وكان العصيان الكردي المسلَّح في جنوب شرقي البلاد يتصاعد بشكل مخيف كما كان الاقتصاد حسّاساً للغاية، إضافةً إلى ارتفاع نسبة التضخُّم. كما أعاق التدخُّل المستمر للرئيس أوزال وسياسته في وضع العصيّ في الدواليب عمل الحكومة. لقد كان يُوقف دائماً التشريعات وقرارات

الحكومة برفضه توقيع القوانين أو المراسيم الجديدة. كما أنَّه كان ينتقد علناً وباستمرار سياسات الحكومة.

وكان لأوزال مشاكله أيضاً. فقد كان منخرطاً في داخل حزب الوطن الأم في صراع على السلطة مع مسعود يلماز، الذي كان يتصرَّف باستقلالية أكثرَ وأكثر. وقد حاول أوزال، في مؤتمر استثنائيّ للحزب في نهاية عام 1992، إزاحته عن رئاسة الحزب، إلاّ أنَّ هذه المحاولة قد أُجهضت. ومنذ تلك اللحظة كان حزب الوطن الأم في حالة من الاهتياج وسادت الإشاعات بأنَّ عائلة أوزال سوف تنشىء حزباً منفصلاً بدعم من «الحلف المقدس». وربَّما لو عاش تورغوت أوزال أطول ممّا فعل، لحدثَ شيء من هذا القبيل. إلاّ أنَّه وفي مجرى الأحداث، كما سنرى، لم يحصل هذا الأمر.

بدأ ظهور التصدُّع في المشهد السياسيّ التركي أكثر فأكثر في أوائل التسعينيات. رأى الجناح الديني في حزب العمل القومي، مدى تعلُّق الناس بأفكار التركيب التركي ـ الإسلامي، فانفصل ليؤسِّس حزب الوحدة الكبرى، وحدث انشقاق في الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي، عندما أعاد الرجلُ الثاني في الحزب، دنيز بايكال، الذي حاول من دون أيِّ جدوى إسقاط أردال إينونو، إنشاءَ حزب الشعب الجمهوري. وقد اجتمع عددٌ من قدامى الحزب الديمقراطيّ التابع لمندريس لإعادة إطلاق حزبهم بعد حظر استمر 32 عاماً، بينما أطلق آيدن ابن مندريس حزبه الخاصّ، «حزب التغيير العظيم».

وفاة تورغوت أوزال

شكَّل الموت المفاجىء (نوبة قلبية) للرئيس تورغوت أوزال في 17 نيسان/ أبريل عام 1993، صدمةً كبيرة للرأي العامّ التركي، تجاوزت الانقسامات السياسيّة، التي وبكلِّ الأحوال كانت تتعلَّق بالاختلافات الشخصية أكثر من تعلُّقها بالأفكار. كان هناك شعور عامّ أنَّه، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في شعبيته في أواخر الثمانينيات، وعلى الرغم من كلِّ الفضائح وكلِّ الصراعات في خلال سَنَتَيْ رئاسته، كان يحتلُّ مركزاً مميَّزاً في التاريخ الحديث لتركيا، وقد أُطلق عليه في الكثير من التعليقات، الرجل الثاني العظيم (بعد أتاتورك) في تحديث تركيا. وينبغي القول إنَّ سنوات ما بعد وفاته مالت إلى تأكيد وجهة النظر هذه. فبينما

أصبح الفساد، الذي هو جزء من تراث عهد أوزال، ظاهراً أكثر فأكثر، يبقى صحيحاً أيضاً أنَّ الشجاعة والحسم اللذين أظهرهما أوزال في أفضل أوقاته قد فُقِدا وبحزن منذ وفاته.

وبعد شهر بالتمام من وفاة أوزال، أقسم سليمان دميرال اليمين كتاسع رئيس للجمهورية. لم يكن هناك إجماع على أنّ قبول دميرال بهذا المنصب كان عملاً حكيماً. لقد كان من سياسيِّي مقاتلي الشوارع، ومع ذكرى استخدام أوزال لامتيازاته الرئاسية التي ما تزال في الأذهان، كان الكثير من الناس يفضِّل شخصية «فوق الأحزاب» بشكل واضح وأكثر تمثيلية للرئاسة. والأكثر من ذلك، لقد ترك قرار دميرال، فراغاً في السلطة على رأس الحزب الذي قاده مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة لفترة 28 عاماً. وقد تحوَّل انتخابُ خليفةٍ له على رئاسة الحزب، وبالتالي على رئاسة الحكومة مباشرة، إلى صراع مثير، عندما سحب المرشَّح الأكبر لخلافته، رئيس المجلس النيابي حسام الدين جاندروك، ترشيحه، في الظاهر بسبب خوفه من تدخُّل دميرال في عمله كرئيس للحكومة. وفازت طانسو تشيللر، امرأة، وبروفسورة سابقة في الاقتصاد ووزيرة دولة للشؤون الاقتصاديّة في حكومة دميرال الأخيرة.

أعطى انتخاب تشيللر صورة حديثة وشابّة لكل من الحزب والوطن. ويبدو أنَّ هذه التطوُّرات مصحوبةً بسيطرة يلماز على حزب الوطن الأم كانت تبشِّر بتغير الحرس القديم في المشهد السياسيّ، الذي ما زال مسيطَراً عليه مِنْ شخصيّات مثل دميرال، أجاويد، أربكان وتركش الذي احتلَّ مركزاً مرموقاً لأكثر من 30 عاماً. وعلى الرغم من أنَّ تشيللر قد دخلت المعترك السياسيّ بدفع من دميرال وبإشرافه، إلاّ أنَّ سياستها كانت أقرب إلى أوزال، في كلٍّ من المضمون (تأييد مطلق للولايات المتحدة وإيمان أعمى تقريباً في عمل السوق الحُرّ) والأسلوب (دراماتيكي، مغامر وطامح للشهرة). وتماماً مثلما كان الوضع مع يلماز وأوزال، تراجعت علاقتها مع الرئيس دميرال بسرعة.

كان هناك تغيير أيضاً في قيادة الشريك الآخر في التحالف، الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي: تقاعد أردال إينونو من السياسة وخَلَفَه في أيلول/سبتمبر 1993 مراد قره يالتشن. محافظ سابق لأنقرة، وقد أصبح الآن أيضاً نائباً لرئيس الوزراء (وإنَّما ليس عضواً في البرلمان).

سيطرت ثلاث قضايا على فترة بقاء طانسو تشيللر في الحكومة، وسنتناول كل منها بالتفصيل أدناه: الاقتصاد، المسألة الكردية (مع ما يرافقها من مشاكل لحقوق الإنسان) والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وكما كانت الحالة مع حكومات التحالف كلِّها في تركيا، كانت هذه الحكومة أيضاً في خطر انهيار دائم. على جبهة اليسار، كان الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي في تحدٍّ دائم مع الحزب الديمقراطيّ اليساري لأجاويد وحزب الشعب الجمهوري لبايكال، لإثبات قِيَمِه الديمقراطيّة ـ الاجتماعية، وهو ما كان مستحيلاً في تحالف يُسيطر عليه حزب الطريق القويم المحافظ؛ أمّا على جبهة اليمين فقد كان هناك ضغط من جميع دوائر رجال الأعمال، والجيش ومن بعض الدوائر السياسيّة لدمج حِزْبَي الوطن الأم والطريق القويم، المتماثِلَيْن تقريباً في برنامجيهما، في شيء يمكن تسميته بـ«تركيبة طريق الوطن» (المشتقَّة من «حزب الوطن الأم» و«حزب الطريق القويم»). إلاّ أنَّ هذا لم يكن ممكناً إلاّ إذا كان كلٌّ من تشيللر و يلماز مستعدَّيْن للاستقالة أو أُجبرا على ذلك.

سيطرة الإسلاميِّين

لقد جاء التحدِّي الأكبر على الإطلاق من حزب الرفاه الإسلامي. وقد أصبح حجم التحدّي واضحاً من خلال الانتخابات البلدية التي جرت في 27 آذار/مارس 1994، وبالكاد تمكَّن حزب الطريق القويم من أن يبقى أكبر الأحزاب، إذ حصل على 21.4 بالمئة فقط بفارق بسيط عن حزب الوطن الأم الذي حصل على 21 بالمئة من الأصوات. إلاّ أنَّ الرابح الفعلي كان حزب الرفاه الذي حصل على 19.1 بالمئة من الأصوات. لقد حصل هذا الحزب أيضاً على 17 بالمئة من الأصوات في انتخابات عام 1991، إلاّ أنَّ ذلك كان ضمن لوائح انتخابية مشتركة مع الحزب اليميني المتطرِّف، حزب العمل القومي، الذي خاض الانتخابات الآن مستقلاً وحصل على 8 بالمئة من الأصوات لوحده. ولذا، فقد أصبح واضحاً أنّ الدعم للإسلاميين قد تضاعف تقريباً. وكان هذا النجاح عائداً إلى تنظيمات الحزب الشعبية الممتازة بقدر ما هو عائد إلى الرسالة التي يحملها، والتي تمَّ تلخيصها بشعار حملته الانتخابية، العدالة فقط. كانت المكاسب الانتخابية الأعظم لحزب الرفاه في المناطق المدينية. لقد فاز حزب الرفاه في ستٌ من المدن التركيّة الكبرى

الخمسة عشرة، بما في ذلك إستانبول وأنقرة. وقد أظهر ذلك أنَّ الحزب قد حقَّق اختراقاً هاماً. إذ إنَّه لم يَعُد حزب صغار رجال الأعمال بشكل ساحق، وإنَّما أصبح صوت الشرائح الأكثر فقراً من السُّكّان في المناطق المعدمة أيضاً. كما أنّه كان مؤشّراً أيضاً على أنَّه في تركيا، وكما في الكثير من البلدان الأوروبية الأخرى، فإنَّ ظاهرة «المُنْتَخِب المتقلّب»، الذي لم يعد له ولاءات أيديولوجية قوَيّة وإنَّما يمكن كسبه وانتقال تأييده من حزب إلى آخر، قد اكتسبت أهمّيّة. وسوف يصبح هذا التوجُّه أكثر وضوحاً في خلال العقد التالي. لقد أصبحت الأنتلجنسيا العلمانية، التي كانت تتمركز أيضاً في المدن الكبرى، في حالة من الذعر بعد سيطرة حزب الرفاه على المدن، إلاّ أنَّه وبعد بعض الإسراف في النتائج المباشرة للانتخابات، والتي كانت تعود بشكل رئيسيّ إلى بعض الشباب المتحمِّسين الذين رفعوا شعار «لقد حان الآن دورنا» عاد الوضع إلى الهدوء، وقام وبشكل تدريجي نوعٌ من التوازن في المدن، إن لم يكن على المستوى الوطني.

كان بإمكان يسار الوسط دائماً، وبشكل كبير بسبب من الدعم التقليدي الذي يحصل عليه من الطائفة العلوية، الاعتمادُ على 25 بالمئة من الأصوات على الأقلّ، إلاّ أنَّ الانقسامات الداخلية ضمن اليسار قد تركت آثارها: لقد حصلت الأحزاب «الديمقراطيّة ـ الاجتماعية» الثلاثة على التالي: 13.6 بالمئة (الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي)، 8.8 بالمئة (الحزب الديمقراطيّ اليساري) و 4.6 بالمئة (حزب الشعب الجمهوري). وقد بدا واضحاً أنَّ غرور الأنا عند كلٍّ من قره يلتشن، وأجاويد وبايكال قد جعل عمليّة إعادة توحيد اليسار صعبةً للغاية، إلاّ أنَّه وبعد كارثة الانتخابات قامت حركة من القاعدة في داخل حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطيّ الاجتماعي لإجبار القيادة على الاندماج حتى وإن كان على قيادتَي الحزبين أن تستقيلا لتحقيق ذلك. وقد تُوِّجت هذه الحركة بالنجاح بعد عام في 18 شباط/فبراير 1995، عندما، وبعد نقاشات مطوّلة حادّة واتِّهامات متبادلة، تنحَّى قائدا الحزبين (مؤقَّتاً على الأقلّ) وأُعيد توحيدُهما تحت الراية الموقَّرة لحزب الشعب الجمهوري، وقد قاد الحزبَ الموحَّدَ وزيرُ الخارجية السابق حكمت تشاتين. إلاّ أنَّ الحزبَ الديمقراطيّ اليساري، كان وبشكل كامل حزبَ بولنت أجاويد (وكان الناس يتندَّرون أنَّه كلَّما أُصيب أجاويد بنزلة صدرية تبقى مراكز الحزب مغلقة) وقد تبيَّن أنَّ حركةً مماثلة في هذا الحزب كانت مستحيلة.

لم تغيِّر الانتخابات وضعَ الحكومة. وقد بقي التحالفُ، وفوق كلِّ شيء، التزامُ الأحزاب في داخل التحالف، ضعيفاً جدّاً. وقد ظهر ذلك في المشاكل التي واجهتها الحكومة في أهمِّ قانونَيْن أرادت وضعهما في كتاب النظام الأساسي: قانون الخصخصة (الذي وبعد عدد من الانطلاقات الفاشلة صدر أخيراً في مساء يوم في تشرين الثاني/نوفمبر 1994 عندما كان حوالى تُلث أعضاء المجلس النيابي مسمَّرين إلى شاشة التلفزيون يشاهدون مباراة كأس أوروبا في كرة القدم بين غلاطه سراي وبرشلونة)، وحزمة الليبرالية السياسيّة، التي كانت ما تزال على جدول الأعمال منذ عام 1989. وقد تبيَّن أنَّه من الصعب جدّاً الحصول على أكثرية الثُّلُثين لهذه الحزمة، والتي تتضمَّن بشكل أساسيّ إلغاءَ عدد من الإجراءات التقييدية من الدستور، كانت القيادة العسكريّة قد فرضتها عام 1982. وقد انضمّ المحافظون في حزب الطريق القويم الحاكم إلى حزب العمل القومي وحزب الوطن الأم في معارضة الإجراءات التي تسمح بمنح موظَّفي الدولة حقَّ الالتحاق بالنقابات أو حقَّ الأحزاب السياسيّة في تأسيس منظَّمات شبابية، بينما جعل كلٌّ من حزب الرفاه والأجنحة اليمينية في حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم موافقتَهم مشروطةً بشطب المادة 24 التي تضمن الطبيعة العلمانية للنظام السياسيّ. وكان هذا بدوره مرفوضاً كلِّيّاً من الديمقراطيّين الاجتماعيين. وقد أصبحت الليبراليةُ أكثرَ إلحاحاً عندما جعل الاتحاد الأوروبي توقيعَ الاتحاد الجمركي مع تركيا مُعْتَمِداً عليها بشكل واضح. وأخيراً، وبعد مساومات كبيرة خلف الأضواء، وافقت أكثرية الثُّلُثين الضرورية في مجلس النوّاب على الحزمة الليبرالية في 23 تموز/يوليو 1995. وقد احتوت هذه الحزمة على تغييرات في مقدِّمة دستور عام 1983 و14 مادةً منه. وكانت تغييرات مقدِّمة الدستور تعني إلغاء الفقرة التي تمجِّد الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر 1980. أمّا التغييرات في الموادّ فقد أعطت التجمُّعات والنقابات العمّالية الحقَّ في العمل السياسيّ، سامحةً لموظَّفي الدولة بالانضمام إلى النقابات العمّالية، وللأحزاب بإنشاء فروع للشباب وللنساء. وكذلك خُفِّض سِنُّ الاقتراع من 21 إلى 18 عاماً. لقد تمَّ أخيراً نبذُ إرث الانقلاب العسكري، إلاّ أنَّ الحزمة كانت عبارة عن تسوية وبقي الناس الذين كانوا في موقع السلطة في خلال فترة الحكم العسكري يتمتَّعون بالحصانة. كما أنَّ المادة الثامنة السَّيِّئة السُّمعة من قانون مكافحة الإرهاب قد بقيت أيضاً كما هي بعد أن أوضح الجيش أنَّه يعتبر «من غير الملائم» حذفها.

كانت الظاهرة الجديدة في المشهد السياسيّ هي بروز الحركة الديمقراطيّة الجديدة، التي أسَّسها وقادها أحدُ ملوك صناعة النسيج، جم بوينر. لقد دخل معترك السياسة مقلِّداً كبار رجال الأعمال الآخرين في حوض البحر الأبيض المتوسط من أمثال برنارد تابي في فرنسا وسيلفيو برلسكوني في إيطاليا، وقد لفت الكثير من الانتباه بأسلوبه الجديد غير الرسمي، واتصالاته التقنية الحديثة وأحياناً بآرائه الجريئة. وكان دعمُه للسوق الحر الليبرالي أقلّ مفاجأة من تأييده للحرية الدينية الكاملة وإيجاد حلٍّ سياسي للمشكلة الكردية. وتمكَّن بوينر، مثل أوزال قبله بعقد تقريباً، من جذب جماهيرَ من خلفيّات مختلفة، إلاّ أنَّ الدعم الأساسي له جاء من قطاع الأعمال الحديث. في البداية، قال بوينر إنّه يريد لحركته الديمقراطيّة الجديدة أن تبقى حركة واسعة للتغيير، لا حزباً، إلاّ أنَّ هذا الوضع قد تغيَّر في أثناء الحملة الانتخابية لعام 1995 إلى حزب اعتيادي. إلاّ أنّه لم يعطِ سوى انتباهٍ ضئيل للمسائل التنظيمية ولإقامة قواعد داعمة، وبعد النتائج الضعيفة التي أظهرتها هذه الحركة في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 1995 فإنَّها ما لبثت أن تلاشت. ومع ذلك كان بوينر نموذجاً لاتِّجاه معين، بمعنى أنَّ مآثره قد شجَّعت أعضاءَ أثرياء في المجتمع المدني التركي على أخذ المبادرة بأيديهم وأن لا يتركوا السياسة للسياسيِّين المحترفين وينتظروا منهم حلَّ مشاكل البلاد.

زادت إعادةُ توحيد الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي (وهو شريك صغير في تحالف مع اليمين) وحزب الشعب الجمهوري (حزب معارض) من التوتّرات داخل التحالف الحاكم. في البدء طالب حزب الشعب الجمهوري بتشكيل حكومة جديدة. كانت تشيللر مستعدَّةً لإجراء تغييرات حكومية إلاّ أنَّها ترفض سماع كلمة تشكيل حكومة جديدة، التي كانت تتضمَّن إعادة المحادثات حول وثيقة التحالف. وقد استمرّت التوتُّرات في التصاعد في داخل التحالف، في خلال الصيف وفي الخريف، وخاصّة عندما بدأت النقابات العمّالية تحرُّكاً جماهيريّاً من أجل زيادة الأجور. وانسجاماً مع برنامجها للتقشُّف، عرضت طانسو تشيللر في البدء زيادات أقلّ بكثير من التضخُّم المتصاعد، إلاّ أنَّ الجناح الديمقراطيّ الاجتماعي في الحكومة لم يكن بإمكانه تحمُّل نتائج سياسة متشدِّدة نحو من هم، قبل كلِّ شيء، القاعدةُ الانتخابية الطبيعية له. وأخيراً انفصل التحالف في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، إلاّ أنّهم قرَّروا البقاء كحكومة انتقالية إلى حين التمكُّن من إجراء الانتخابات.

لقد أكدَّت انتخابات 24 كانون الأول/ديسمبر 1995 الاتِّجاهات التي برزت في آذار/مارس 1994. لقد زاد حزب الرفاه الإسلامي من قوَّته، وأصبح الآن أكبر حزب بعد أن حصل على 21.4 بالمئة من الأصوات ـ وهو خطٌّ فاصل حقيقي في تاريخ تركيا الحديث. وجاء حزب الوطن الأم ثانياً بنسبة 19.7 بالمئة، إلاّ أنَّ هذه النسبة كانت تتضمَّن حِصّة القوميِّين المتشددين الإسلاميِّين في حزب الوحدة العظمى، الذين خاضوا الانتخابات بلوائح مشترَكة معه. انشقَّ بعد الانتخابات حزب الوحدة العظمى وكان له سبعة مقاعد في البرلمان الجديد (من أصل 550 مقعداً). وحصل حزب الطريق القويم التابع لتشيللر على نتيجة أفضل بكثير مما كان متوقَّعاً له، مع عدد أصوات أقلّ بقليل من السابق (19.2 بالمئة من الأصوات) ولكنَّه حصل على مقاعد نيابية أكثر من حزب الوطن الأم[9]. وبالكاد تمكَّن اليسار من المحافظة على كُتلته الأساسية بنسبة 25 بالمئة، مع 14.7 بالمئة ذهبت إلى الحزب الديمقراطيّ اليساري للسياسي العتيق أجاويد، في حين تمكَّن حزب بايكال، حزب الشعب الجمهوري من أن يتخطَّى بالكاد نسبة العشرة بالمئة الأساسية للتمثيل. لم يتمكَّن حزب العمل القومي من الحصول على النسبة الأساسية المطلوبة (بسبب انفصال جناحه الإسلامي وتشكيله لحزب الوحدة العظمى)، وكذلك لم يتمثَّل في مجلس النوّاب حزب الشعب الديمقراطيّ الكردي

(9) أن يكون بإمكانه أن يحصل على مقاعد أكثر مع نسبة أصوات أقلّ قليلاً يعود إلى طبيعة النظام الانتخابي المطبَّق في تركيا. إذ تحتاج الأحزاب إلى نسبة 10 بالمئة من الأصوات لتمر في المقاطعة الانتخابية. ثمَّ تحتاج لتَمُرَّ في الانتخابات الوطنيّة العامّة إلى نسبة 10 بالمئة أساسية أخرى من مجموع الأصوات. وهذا ما يمكن أن يؤدِّي إلى نتائج غريبة في مناطق يسودها الاستقطاب السياسيّ الساحق. لنفترض أنَّ هناك منطقة في الجنوب الشرقي حصل فيها حزب الشعب الديمقراطيّ الكردي على نسبة 60 بالمئة من مجموع الأصوات وجاء حزب العمل القومي التركي المتشدِّد ثانياً وحصل على نسبة 25 بالمئة. بينما حصلت الأحزاب الأخرى على أقلَّ من نسبة العشرة بالمئة المطلوبة. وهنا إذا كان الحزب يتمتَّع بدعم مناطقي فقط، من دون الدعم الوطني المطلوب، فلن يكون بإمكانه تجاوز النسبة الوطنيّة المطلوبة. وهكذا ستضيع أصواته وسيحصل الحزب القومي المتشدِّد على كلّ المقاعد (هذا إذا افترضنا أنَّه قد تجاوز النسبة الوطنيّة الأساسية). وبتعبير آخر، سيتمُّ «تمثيل» القوميين الأكراد من قِبَل القوميين الأتراك في أنقرة. وإذا لم يحصل حزب العمل القومي على نسبة الأصوات الوطنيّة المطلوبة، فإنَّ كلَّ مقاعد هذه الناحية ستُوزَّع بطريقة نسبية على الأحزاب التي تحصل على هذه النسبة الوطنيّة.

والحركة الديمقراطيّة الجديدة التابعة لبوينر. وقد أبلى حزب الشعب الديمقراطيّ الكردي بلاءً حسناً في جنوب شرقي البلاد حيث حلَّ ثانياً في أكثر الأماكن، بعد حزب الرفاه، وأوّلاً في بعضها الآخر، إلاّ أنّه فشل في جذب أصوات الأكراد الذين يعيشون في المدن الكبرى.

واتَّضح، بعد الانتخابات، أنَّ تحالف حزبَي الوطن الأم ـ الطريق القويم هو الحلُّ المنطقي للخروج من الأزمة، إلاّ أنَّ الاختلافات الشخصية بين القائدين يلماز وتشيللر جعل ذلك صعباً للغاية. التزم الرئيس دميرال بالعُرف البرلماني، بإعطاء نجم الدين أربكان، كقائد لحزب الأكثرية، الفرصة الأولى لتشكيل الحكومة. وعلى الرغم من أنَّ الأحزاب الكبرى الأخرى قد أعلنت وبوضوح أنَّها لن تنضمَّ أبداً إلى الإسلاميين، اقترب حزب يلماز، الوطن الأم، كثيراً من عقد اتفاق مع أربكان. وقد أُجهض هذا الاتفاق في اللحظة الأخيرة تحت ضغط شديد من الجيش ومجموعة رجال الأعمال، وقد تمَّ بعد ذلك تشكيل تحالف غير مستقرّ بين حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم. كان هذا التحالف الذي لم يَعِشْ طويلاً مشلولاً بالكامل تقريباً منذ البداية بسبب الاختلافات الداخلية في خلال فترة الأشهر الأربعة التي أمضاها في الحكم. وجاءت نهايته عندما قرَّر حزب الوطن الأم دعم تحقيق برلمانيّ حول فساد مزعوم من جانب طانسو تشيللر، طالب به حزب الرفاه. أثار هذا العمل الذي اعتبرته تشيللر «خيانة من جانب شركائها» سخطها الشديد، فأعلنت سحب حزبها من هذا التحالف. وأخيراً استقال رئيس الوزراء يلماز في السادس من تموز/يوليو. لقد أصبح واضحاً الآن أنّه لا يمكن تشكيل حكومة مستقرَّة من دون مشاركة الإسلاميين، وطُلب من أربكان مرَّة جديدة تشكيل الحكومة. لم تستطع طانسو تشيللر هذه المرة مقاومة إغراء السلطة. كان لها أسبابها المغرية الخاصة للاستماع لاقتراحات أربكان، لأنَّ حزب الرفاه قد عرض توقيف التحقيق البرلماني في معاملاتها المالية في مقابل دعمها له. وتمَّ تشكيل الحكومة في 20 تموز/يوليو، على أن يصبح أربكان رئيساً للحكومة في السنتين الأُولَيَيْن قبل أن يتنازل عن منصبه لتشيللر. كان هناك في تركيا ذُعر في الدوائر العلمانية أقلّ بكثير عمّا كان عليه الحال بعد انتخابات آذار/مارس 1994. حتى إنَّ دوائر الأعمال ذات التوجُّه الغربي قد أعطت الآن الأولوية لحكومة مستقرّة على حساب حكومة علمانية. تذمَّر الجيش وأظهر حذره بفصل ضبّاط اعتبرهم

«غير موثوقين» (بسبب توجُّهاتهم الإسلامية)، ولكنَّه لم يُظْهِر أيَّ إشارات لتمرُّد مفتوح. لقد أرسلت حقيقةُ أنَّ تركيا، المفترض أن تكون علمانية، قد أصبحت محكومةً الآن من قِبَل رئيس حكومة إسلامي - بسرعة كبيرة بعد إنهاء الوحدة الجمركية التي كان من المفترض أن تمنع ذلك - موجاتٍ من الصدمات عبر العالم الغربي، الذي تبنَّى موقف الانتظار والترقُّب الحذر.

إلاّ أنَّ الحكومة الجديدة (التي أُعطيت المراكز الحسّاسة فيها مثل وزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الاقتصاد لأشخاص من حزب الطريق القويم «العلماني») وفي الأشهر الأولى من حكمها، ذهبت إلى أبعد ما يمكن لتجنُّب المواجهات ولتكون جديرة بالاحترام. إذ يبدو أنَّ الخطاب الإسلامي القَويّ الذي استُخدم من قِبَل حزب الرفاه وهو في المعارضة، والذي طالب بإلغاء الفائدة، ووقف عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي (الذي وُصف بأنَّه مؤامرة يهودية - ماسونية - كاثوليكية) وقطع العلاقات مع إسرائيل، قد تمَّ تناسيه الآن.

وبدا بعد ستّة أشهر أنَّ التحالف قويّ جدّاً ومستقرّ. لقد تسامحت معه مجموعة رجال الأعمال، بدلاً من أن تدعمه؛ وعانى من ضغينة العسكر؛ وهوجم بعنف وبثبات من قِبَل مجموع الصحافة المتداولة التي كان مسيطَراً عليها في تركيا من قِبَل مجموعتين (مجموعة دوغان التي تصدر ملليات وحريات، ومجموعة بلغين، التي تصدر الصباح وياني يوزيل)، وكانتا تسيطران على 66 بالمئة من السوق، وتمتلكان كذلك أقنية تلفزيونية مهمّة. لم يكن من الصعب معرفة الأسباب التي دفعت هذا التحالف إلى التماسك الجيد: لم يكن بإمكان طانسو تشيللر إسقاطه واتِّهامات الفساد تحوم فوق رأسها مثل سيف ديموقليس، وكان بإمكان أربكان الانتظار بينما كانت شعبيَّته في تنام مستمرّ. لقد أعطته الانتخابات الفرعية عام 1996 أكثر من ثلاثين بالمئة من الأصوات.

28 شباط/فبراير 1997: إحياء الكماليّة

إنّ الموقع المنيع على ما يبدو لأربكان وحزبه قد دفعهم إلى شعور خاطىء بالأمان. لقد قام بعض النوّاب والمحافظين الراديكاليين، وليس قادة الحزب، بإعطاء تصريحات نارية، وبحلول عيد رأس السنة عام 1997 كانت العلاقات بين الحكومة والجيش قد بدأت تراجعاً سريعاً. جاءت أُولى المواجهات عندما نظَّم

محافظ سنجان (بالقرب من أنقرة) الإسلامي «ليلة القدس» في دعم للفلسطينيين، حيث ألقى سفير إيران في تركيا خطاباً معادياً للغرب. لقد تمَّ استدعاء السفير ووُجِّه إليه احتجاج رسمي، إلاّ أنّه وبعد ثلاثة أيام، في الرابع من شباط/ فبراير، عَبَرَ رتل طويل من حاملات الجند ببطء وسط سنجان، في الظاهر في طريقه لمناورة عسكرية. وبعد ذلك بوقت قليل، أعلن الجيش تشكيل «قوة ضاربة في الغرب» من القوات البحرية لجمع معلومات حول تهديدات محتملة للدولة من المتشدِّدين الإسلاميين. ثم قُدِّمت للحكومة في 28 شباط/ فبراير لائحة مطوَّلة من المطالب (رسميّاً «نصائح») هدفت إلى ضبط نفوذ الإسلاميين في الاقتصاد، والتعليم وفي داخل جهاز الدولة. وكان المطلب الأكثر وضوحاً يتعلَّق بفرض إلزامية ثماني سنوات من التعليم الابتدائي في مدارس الدولة. كانت الفكرة من وراء ذلك جعلَ مدارس الدُعاة وأئمة المساجد في المرحلة المتوسِّطة (التكميلية) بلا عمل. كانت هذه المدارس المتوسِّطة شعبية جدّاً بين الشرائح الأكثر فقراً من السكّان لأنَّها كانت تقدِّم تعليماً مجّانيّاً وآمناً (في أعين المحافظين المسلمين). كان بإمكان خرِّيجي هذه المدارس الالتحاق بالمعاهد التربوية ولاحقاً بالجامعات، ولأنَّ هذه المدارس كانت تخرِّج أعداداً أكبر بكثير مما يمكن استخدامُه في المؤسَّسات الدينية، كان معظم هؤلاء الخرِّيجين يبحثون عن أماكن في أقسام أخرى من جهاز الدولة «العلماني». وقد أوجد هذا خطراً في أعين الجيش والكثير من الأتراك العلمانيين، حيث يخترق أناس يحملون أجندة إسلامية مؤسَّسة الدولة وتدريجيّاً قد يسيطرون عليها. قبلت الحكومة رسميّاً مقترحات 28 شباط/ فبراير في 13 آذار/ مارس، إلاّ أنّها لم تفعل الكثير حيالها. وفقد الجيش صبره بعد ستة أسابيع، وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي استمرّت لمدة تسع ساعات، عرض كبار قادة الجيش مطالبهم مجدداً، وإنَّما هذه المرة بشكل إنذار. لقد أصبح هناك الآن حرب مفتوحة تقريباً بين حزب الرفاه والجيش. وقد قام جنرال من أرضروم بإعطاء ملاحظات ازدرائية حول ذهاب أربكان للحجِّ في مكَّة وحول الحكومة السُعوديّة، وعندما طالبت الحكومة الجيش بالتحقيق في سلوكه، رفض ذلك.

استطاع أربكان الإفلات من اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة في 20 أيار/ مايو، إلاّ أنَّ الجيش استمرّ في تحريك قطاعات مختلفة من المجتمع ضدَّ

الحكومة. التقت النقابات العمالية مع اتّحاد أرباب العمل في «الجبهة من أجل العلمانية» في 21 أيار/مايو، وفي اليوم نفسه طالب المدَّعي العامّ العلماني المتعصِّب في المحكمة العليا في أنقرة، أورال ساواش، بإغلاق مكتب حزب الرفاه لأنَّه «قد أصبح بؤرة للنشاطات الإجرامية»[10]. وبعد خمسة أيام فصل الجيش 161 ضابطاً بسبب الشكّ في ميولهم الإسلامية. وفي حزيران/يونيو بدأ الجيش بإرسال مذكرات للصحافيِّين وموظَّفي القضاء حول خطر المتشدِّدين الإسلاميين. ونتيجة الضغوط المستمرّة، بدأت أعداد متزايدة من حزب الطريق القويم التابع لتشيللر بترك الحزب. وكان واضحاً في أواسط حزيران/يونيو أنَّ هذا الدفق لم يعد بالإمكان صدُّه، وفي 18 حزيران/يونيو استقال أربكان. كان من المفترض برأيه وبرأي التحالف أنَّ تحل تشيللر في منصبه، ولكن بدلاً من ذلك، طلب الرئيس دميرال من قائد حزب الوطن الأم مسعود يلماز تشكيل الحكومة، على الرغم من غضب أربكان وتشيللر. وتحت ضغط شديد من الجيش، شكَّل يلماز تحالفاً مع حزب أجاويد، الحزب الديمقراطيّ اليساري، والحزب الديمقراطيّ التركي التابع لحسام الدين جاندروك، وتجمُّع مؤيِّدي دميرال الذين انفصلوا عن حزب الطريق القويم. وهكذا نجح الجيش في تنفيذ ما أُطلق عليه في تركيا في ذلك الوقت «بأول انقلاب عسكري في فترة ما بعد الحداثة».

كانت الوظيفة الأساسية للحكومة، وبشكل واضح، هي تنفيذ الإصلاحات التي طالب بها الجيش. وقد قامت بذلك إلى حدٍّ معيَّن (لقد تمَّ تمرير قانون التعليم الذي يجعل التعليم الابتدائي إلزامياً لمدة ثماني سنوات في 16 تموز/يوليو)[11]، إلاّ أنَّ الانقسامات سرعان ما بدأت بالظهور. فقد عبَّر كلٌّ من يلماز وأجاويد، في خلال عام 1998، عن سُخطهما من التدخُّل المستمرّ للجيش في

(10) *Turkish Probe*, 10 October 1997, p.248.

(11) إنَّ زيادة التعليم الإلزامي بنسبة 60 بالمئة بين ليلة وضحاها قد أوجد مشاكل هائلة، بينها عدم توفُّر الأعداد الكافية من المعلِّمين، الازدحام الشديد للطلاب في الصفوف، ونقص موادّ التدريس. وقد أشار بعض النقّاد إلى أنَّ هذا عائد أيضاً إلى أنَّ تركيا تصرف فقط 2.1 بالمئة من الناتج العامّ الإجمالي على التعليم، وهو ما يعادل ثُلُث ما تصرفه مصر، أو تونس أو الأردن.
(*Turkish Probe*, 12 Septembre 1997, p.244).

السياسة. إلاّ أنَّه في كل مرّة كان يحدث فيها ذلك، كان رئيس الأركان العامّة في الجيش الجنرال قرضاي يوبّخهما، وكان يفرض عليهما التصريح العلني عن دعمهما للجيش.

استمرت إجراءات قمع الإسلاميين في تتابع سريع. ففي 16 كانون الثاني/ يناير 1998 حظرت المحكمة الدستورية حزب الرفاه ومُنع أربكان شخصيّاً من العمل السياسيّ لمدة خمس سنوات، وهو حكم رُفع لاحقاً إلى حظر لمدى الحياة. وفُتحت في شباط/ فبراير قضيّةٌ ضدَّ محافظ إستانبول المحبوب شعبيّاً، والعضو في حزب الرفاه، رجب طيب أردوغان. لقد اتُّهم بالتحريض على الحقد الديني بسبب أنَّه قد اقتبس، في خلال حملة انتخابية، مقاطع من قصيدة لضيا غوك ألب عمرها 80 عاماً، قارن فيها بين الحراب ومآذن تركيا. وقد حُكم عليه بعد شهرين بالسجن لمدة عشرة أشهر. وقد حُوكم كذلك عدد من المحافظين الآخرين من حزب الرفاه، كما فُتحت قضيّة ضدّ جمعيّة رجال الأعمال المسلمين (رسميّاً، والمستقلّة).

وفي أثناء ذلك أعاد الإسلاميون تنظيم صفوفهم. وفي 23 شباط/ فبراير 1997، أسَّس 41 نائباً سابقاً من حزب الرفاه، حزب الفضيلة، وعندما انضمَّ إليه معظم زملائهم، برز حزب الفضيلة كأكبر تجمُّع في البرلمان بحوزته 140 مقعداً. كانت حكومة يلماز مشغولة بمساعيها لإرضاء الجيش من دون أن تنفِّر قسماً هامَّاً من أتباع حزب الوطن الأم. وفي الوقت نفسه، كان عليها اتِّخاذ إجراءات طارئة لإنقاذ الاقتصاد. كانت نسبة التضخُّم في تموز/ يوليو 1997، وهو الشهر الذي استلمت فيه الحكم، هي الأعلى منذ تأسيس الجمهوريّة، وفي آب/ أغسطس 1998 ضربت الأزمة المالية الروسية تركيا بشدة. سعت الحكومة كجزء من الحلّ إلى خصخصة طارئة، وحولَ واحدٍ من هذه المشاريع انفجرت فضيحة فساد طالت يلماز نفسه، فاضطرّ نتيجة لذلك إلى الاستقالة في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، وإلى الإعلان عن انتخابات جديدة في 18 نيسان/ أبريل 1999.

وبما أنَّ هذه هي الانتخابات الأولى بعد انقلاب عام 1997، كان الكلُّ متشوِّقاً لمعرفة ما إذا كان هناك حركة ارتدادية قوية للإسلاميين. وكان الرئيس دميرال قد أعلن عما يمكن اعتباره تصريحاً فظيعاً للغاية كونه صادراً عن قائد منتخَب لبلد ديمقراطي، عندما قال في 24 آب/ أغسطس عام 1998، إنَّه إذا ما فاز حزب الفضيلة وحزب

الطريق القويم في الانتخابات القادمة، «فلن تقف الدولة مكتوفة الأيدي»[12]. ولكن لم يكن هناك حركة ارتدادية. لقد خسر حزب الفضيلة حوالى ربع المؤيِّدين القدماء لحزب الرفاه، وحصل على 15.4 بالمئة من الأصوات في انتخابات نيسان/ أبريل 1999. ما تزال هذه نتيجة مُعْتَبَرة، إلاّ أنّها كانت تعني مركزاً ثالثاً غيرَ متوقع بالكامل خلف الحزب الديمقراطيّ اليساري لأجاويد (22.1 بالمئة) وحزب العمل القومي (18 بالمئة). وحصلت الأحزاب التقليدية في يمين ـ الوسط، حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، على 13 و12 بالمئة لكلٍّ منهما بالتتابع. كان هناك انقسام جغرافي واضح: لقد صوَّت الغرب المتطوِّر لصالح الحزب الديمقراطيّ اليساري، وقلب الأناضول لصالح حزب العمل القومي بينما حافظ حزب الفضيلة على معظم الشرق غير المتطوِّر. ويبدو أنَّ هناك عاملين قد حدَّدا هذه النتيجة. كان الأول هو القبض المثير على زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان في شباط/ فبراير، ما أعطى امتيازاً هائلاً لأجاويد الذي أشرف على هذه العمليّة بوصفه رئيساً للوزراء. هذا بالإضافة إلى ما هو معروف عامّة عن الأمانة والاستقامة الشخصية لأجاويد، والتي تتعارض بقوة مع فضائح الفساد التي أحاطت بيلماز وتشيللر، وهذا ما يفسِّر نجاح الحزب الديمقراطيّ اليساري. كانت مضاعفة أصوات حزب العمل القومي أكثر مفاجأة. فالرجل الذي أسَّس حزب العمل القومي منذ 30 عاماً تقريباً، «القائد» ألب أصلان تركش، قد توفي في 4 نيسان/ أبريل 1997، وبعد معركة طويلة وعنيفة على خلافته، أصبح دولت باهتشلي، وهو عضو قديم في الحركة «المثالية» العنيفة، رئيساً للحزب. وقد تحرَّك باهتشلي في اتجاهين في وقت واحد. فمن جهة جاهد لإعطاء حزب العمل القومي صورة أكثر حداثة وتحضُّراً، مبعداً نفسَه عن راديكاليّة الماضي وعنفه، إلاّ أنّه من جهة ثانية غازل عن قصد الأصوات الإسلامية، مدافعاً مثلاً عن الحقِّ في ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات ـ وهو شيء كان وما يزال يشكِّل هاجساً بالنسبة للكماليين. هذا، بالإضافة إلى حقيقة أنَّ حزب العمل القومي لم يتلوَّث لا بفضائح أيام أربكان ـ تشيللر ولا بتلك العائدة ليلماز، ما جعل الحزب يجتذب الأصوات المتقلِّبة، التي أصبح لتركيا فيها الآن أكثر من أيِّ وقت مضى.

---

(12) *Turkish Probe*, 30 January 1999, p.312.

كانت الحكومة التي شُكِّلت بعد الانتخابات تقوم على تحالف بين الحزب الديمقراطيّ اليساري، وحزب العمل القومي وحزب الوطن الأم، وبرئاسة السياسيّ العريق بولنت أجاويد، الذي أصبح الآن في السبعينيات من عمره. وقد يبدو مستغرباً تحالف قوى اليمين المتشدِّد واليسار الديمقراطيّ في كتلة واحدة، إلاّ أنَّه في الحقيقة كان هناك الكثير من الأرضيّة الأيديولوجية المشتركة بينهما. فكلا الحزبين كانا قوميَّين بعنف ويؤمنان بدولة قوية.

كانت الحكومة الجديدة مشغولة كليّاً بمساعيها لإنقاذ الاقتصاد التركي. وقد تمَّ توقيع اتفاقية نوايا مع صندوق النقد الدولي في الثاني من تموز/يوليو ألزمت فيه الحكومةُ نفسَها بسياسة ماليّة مضغوطة إلى أبعد الحدود وبالخصخصة في مقابل الحصول على قروض ماليّة. وقد لفتت بعض الصحف الانتباه إلى حقيقة أنَّ هذه هي المرة السابعة التي تُوَقِّع فيها تركيا مثل هذه الاتفاقية. وكانت الحكومة ما زالت تركِّز على هذا الموضوع مستبعدة كلّ شيء آخر تقريباً عندما ضرب زلزال قوي (7.4 درجات على مقياس ريختر) منطقة مكتظَّةً بالسكّان حول خليج إزميت شرقي إستانبول، في الساعة 3.02 صباحاً من يوم 17 آب/أغسطس 1999. كان الخراب هائلاً ووصلت حصيلة القتلى الرسمية إلى 15,000. في الحقيقة، ربما قُتل ضعفا هذا العدد، حيث إنَّ سجلاّت السكّان في الضواحي اللامتناهية حيث عاش المهاجرون من المناطق النائية في غابةٍ غيرِ منظَّمة من المباني السكنية، كان يشوبها الكثير من العيوب.

في الأيام الأولى بعد الكارثة، كانت الدولة والحكومة على ما يبدو في ضياع حول ما ينبغي القيام به. وبينما أعطى السياسيّون في أنقرة تطمينات سخيفة، ظلت مواقف وكالات شؤون الإغاثة سلبية. لم يتمَّ إطلاق أيِّ عمليّة إنقاذ منظمة في الأربع والعشرين ساعة الأولى الحاسمة. اهتمَّ الجيش بضحاياه الخاصّة (في القاعدة البحرية في غولجوك المدمَّرة)، إلاّ أنَّه لم يُستخدم لإنقاذ حياة المدنيين. عرضت مجموعة من الدول - من بينها اليونان وإسرائيل - المساعدة وأرسلت فرقاً متخصصة وموادَّ طبيّة، إلاّ أنَّ جهودهم قد قُوبلت بتعاون محدود من قِبَل الحكومة. لقد أُوقفت موادُّ الإغاثة في الجمارك، وحاول وزير الصحة القومي المتطرِّف عثمان دورموش، إيقاف المساعدات الأجنبية، قائلاً إنَّ الأتراك الفعليين لا يحتاجون إلى دماء أجنبية. ومما له دلالته، أنَّ المنظَّمة الوحيدة التي أبلت بلاءً

حسناً، وفي الحقيقة تصرَّفت تصرُّفاً بطوليّاً، هي منظَّمة (AKUT) التي لم تكن مرتبطة بالدولة. وبعد عدّة أيّام، بدأت وكالات إغاثة الدولة عملها بطريقة أكثر تنسيقاً وفعاليّة، إلاّ أنَّه عندها كان الوقت متأخِّراً بالطبع بالنسبة للكثير من الضحايا. أغضب الفشل الظاهر لمؤسَّسات الدولة بعد الزلزال، السكّان، وعرَّض الدولة لسيل من الانتقادات في وسائل الإعلام. وبشكل فريد في تركيا، لم يُعفَ الجيش، من غضب الناس.

وقد أعاق التعافي من هذه الكارثة زلزالٌ ثانٍ أخفُّ بقليل من الأوَّل، ولكنَّه أيضاً خطير (7.2 درجات على مقياس ريختر) وقع في منطقة أبعد إلى الشرق، في دوزجى في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

وبينما كانت الحكومة تجاهد على الصعيد الاقتصادي، ومع التكاليف البشرية والماديّة للزلزالين (والتي قُدِّرت بأكثر من 25 مليار دولار)، استمرَّت عمليّة إحياء الكمالية بكامل قوَّتها. اتُّهِم حزب الفضيلة بأنَّه استمرارية مباشرة لحزب الرفاه، وفي أيار/مايو، فتح أورال ساواش الذي لا يكلُّ ولا يتعب قضيّةً ضده. وبعد أكثر من سنتين بقليل، في 22 حزيران/يونيو 2001، حظرت المحكمة الدستورية بالفعل عمل هذا الحزب. وقد دفع ذلك الخلافات في داخل حزب الفضيلة، بين المحافظين الذين كانوا يفضِّلون خطّاً إسلاميّاً صارماً، والمعتدلين الذين أرادوا تحويل الحزب إلى حركة واسعة في يمين الوسط والتخلّي عن الخطاب الإسلامي، إلى السطح. وعندما خسر المعتدلون، انشقُّوا عن الحزب بقيادة عبد الله غول ورجب طيب أردوغان وأسَّسوا حزب العدالة والتنمية[13] في 14 آب/أغسطس 2001. واختار الإسلاميُّون مجدَّداً اسماً جديداً لهم، وكان هذه المرّة حزب السعادة. وكان هذا الانشقاق ربَّما هو ما كان يهدف إليه الجيش منذ البداية، إلاّ أنَّه سوف يندم عليه.

ما لبثت ذكريات الماضي الأسود الإسلامي أن عادت في كانون الثاني/يناير عام 2000، عندما تمَّ اكتشاف سلسلة من «بيوت الرعب» حيث انتُشلت جثامين

(13) AK بالتركيّة تعني أيضاً أبيض، نظيف أو شفّاف.

عشرات من رجال الأعمال والمثقّفين المُخْتَفِين. كان هذا من عمل حزب الله، وهو مجموعة إسلامية راديكالية متشدِّدة ألهمته ثورة الخميني في إيران وحركة الأخوان المسلمين في مصر. لقد بدأ هذا التنظيم عمله في أوائل الثمانينيات من قِبَل رجل يدعى حسين أوليوأوغلو وكان يعمل بالتنافس مع حزب العمال الكردستاني (PKK) في جنوب شرقيّ البلاد. انشقَّ حزب الله، وطوّر أحدُ أقسامه ومركزه في باتمان، علاقاتٍ قويّةً مع جهاز الأمن، الذي استخدمه في حربه ضدَّ حزب العمّال الكردستاني. ومنذ أوائل عام 1993 تمَّ تفكيك تنظيم حزب الله في ديار بكر بموجة من الاعتقالات، إلاّ أنَّ مفوض الشرطة المسؤول عن هذه العمليّات سرعان ما تمَّ نقلُه. وقد تعرَّضت لجنة التحقيق البرلمانية التي تشكلت عام 1995، إلى ضغوطات لتقييد عملها، وتمَّ لاحقاً دفن تقريرها، إلاّ أنَّه عندما تمَّ كسب الحرب ضد حزب العمّال الكردستاني، لم يعد هناك من حاجة لحزب الله، وتبع ذلك عملية ملاحقة واسعة في أوائل عام 2000، وقد تمَّ حينها اكتشاف حقول الموت وتمَّ قتل أوليو أوغلو[14].

تلقَّى النضال الطويل لفرض القانون والأمن على حساب الاعتبارات السياسيّة ومبرِّرات وجود الدولة دفعةً قويّةً مع انتخاب نجدت سيزار، رئيس المحكمة الدستورية، رئيساً عاشراً للجمهورية في 5 أيار/مايو عام 2000. وقد بذل أجاويد أقصى إمكانياته لإعادة انتخاب منافسه القديم سليمان دميرال رئيساً، لأنَّه رأى فيه عاملَ استقرار، وخاصة في العلاقة مع الجيش، إلاّ أنَّ هذا الأمر كان يحتاج إلى تعديل دستوري. وكان شريكُه في التحالف مسعود يلماز، الذي كانت له طموحاته الخاصّة، غيرَ مستعدٍّ لدعم مثل هذا التعديل. لقد تمَّت تسمية سيزار باعتباره شخصاً له مقام محترم ولكن من دون أيِّ قاعدة نفوذ سياسي، وسرعان ما اكتشف السياسيّون أنَّهم قد جلبوا مشكلة لأنفسهم. لقد أدخل سيزار أسلوباً جديداً: فقد أعطى تعليماته لسائقه الخاص باحترام أضواء المرور، وهو تجديد جلب له دعاية إيجابية واسعة، إلاّ أنَّه كان هناك تجسيد لأسلوبه كذلك في الإدارة. إذ لم يكن قد مرّ على بقائه في مكتبه أكثر من بضعة أشهر عندما رفض توقيع مرسوم رئاسيّ

(14) انظر: *Turkish Probe*, 30 January 2000, p.368.
للاطلاع على تحليل للحركة وتاريخها.

يسمح بطرد الموظّفين الرسميّين على خلفيّة سياسيّة (الشكّ بميول إسلامية متشدّدة). لقد حدَّد بذلك طابع سياسته العامّ. ففي السنوات اللاحقة، رفض الرئيس سيزار مجدَّداً ومجدَّداً توقيع قوانين ومراسيم كانت برأيه تتنافى وحكم القانون. وقد اتَّخذ موقفاً مستقلاً تجاه الحكومة وناقداً لها. وقد توَّج ذلك في شجار هائل في شباط/ فبراير 2001، عندما واجه الرئيسُ رئيسَ حكومته بملفّات حول الفساد في الدوائر الحكومية واتّهمه بأنَّه قد تغاضى عن ذلك لأسباب سياسيّة، في خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي. غضب أجاويد لذلك كثيراً ـ وبطريقة غير مسبوقة ـ أعلم الصحافة بما قيل في اجتماع مجلس الأمن القومي. أدّى هذا الخلاف بين الرئيس ورئيس حكومته إلى أزمة اقتصادية واسعة لأنَّ المستثمرين قد فقدوا ثقتهم في استقرار الحكومة التي وقَّعت الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

ركَّزت الحكومة بشكل كامل في خلال سنتي 2001 و2002، مساعيها للتصدي للأزمة الاقتصاديّة والمالية. لقد أحضرت إلى الحكومة كمال درويش، وهو مدير تركي في البنك الدولي ويتمتع بسمعة دوليّة طيبة، وأعطته صلاحيات واسعة. نجح درويش نجاحاً باهراً في الكثير من مساعيه ومهَّد الأرضيّة لاستقرار طويل الأمد إلاّ أنَّ مصداقية التحالف الحاكم في أَعْيُن السكّان الأتراك كانت قد تبخَّرت ولم يكن بالإمكان استعادتها في الوقت اللازم.

عودة الإسلاميين

في النهاية لم تُؤَدِّ الأزمة الاقتصاديّة والمالية إلى زوال حكومة أجاويد، وإنَّما سلوك رئيس الوزراء. لقد كانت هناك إيحاءات قويّة بأنَّه لم يكن صحيح الجسد كما أنَّه كان في أوقات معيَّنة، غير متزنٍ عاطفيّاً وخاصّة في فترة خلافه مع سيزار في شباط/فبراير 2001، إلاّ أنَّه في السنة التالية أصبح وضعه الصحي مشكلة أكبر وأكبر. وقد كان واضحاً في أوائل عام 2002 أنَّه كان بالكاد قادراً على الوقوف أو الحديث لفترة طويلة من الزمن. وعندما رفض دخول المستشفى للمعالجة أو التنازل عن الحكم وتسليم رئاسة الحكومة، حدث تمرُّد عليه في حزبه، أدَّى إلى انحلال تحالفه. انشقَّ الخارجون عن الحزب الديمقراطيّ اليساري وأسَّسوا حزباً خاصّاً بهم (حزب تركيا الجديدة) ولم يَعُدْ من خيار أمام أجاويد سوى الدعوة لانتخابات مبكّرة. ألقى درويش (الذي بقي لغاية الآن بعيداً عن السياسة الحزبيّة)

بثقله أوّلاً إلى جانب الحزب الديمقراطيّ اليساري، إلاّ أنّه ما لبث أن أدرك وبسرعة أنّه رأس من دون جسد فغيَّر موقفه وانحاز إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض التابع لدنيز بايكال.

جرت الانتخابات في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر وكانت النتائج مذهلة. لقد كانت استطلاعات الرأي قد أشارت إلى أنَّ أحزاب التحالف الحكومي لن تتمكّن من الحصول على نسبة العشرة بالمئة الأساسية، وهذا ما كان. كما كانت استطلاعات الرأي قد أشارت أيضاً إلى أنَّ الجناح المعتدل في الحركة الإسلامية، حزب العدالة والتنمية التابع لرجب طيب أردوغان، سوف يكون الرابح الرئيسي، إلاّ أنَّ حجم انتصاره عندما تحقَّق كان مدهشاً. لقد حصل الحزب على أكثر من 34 بالمئة من الأصوات وكسب الأكثرية المطلقة في المجلس النيابي. وكان حزب الشعب الجمهوري لدنيز بايكال، الحزب الوحيد الآخر الذي دخل المجلس النيابي، بنسبة تزيد قليلاً عن 19 بالمئة من الأصوات. لقد تقلّص دعم أجاويد بنسبة 95 بالمئة، إلاّ أنَّ المنشقِّين الذين أسَّسوا حزب تركيا الجديدة قد أخفقوا تقريباً إخفاقاً مماثلاً. ومن بين الأحزاب التقليدية تمكّن حزب الطريق القويم من تحقيق ما يقرب من نسبة العشرة بالمئة من الأصوات الأساسية المطلوبة للتمثيل في المجلس النيابي.

لقد كان ذلك بمثابة زلزال سياسي، وكانت له أسباب عدة. كان أحدها رفض المقترعين لأحزاب التحالف الحكومي. وقد اعتُبر هؤلاء مسؤولين عن انهيار النظام المالي. أمّا الآخر فكان وجود الأصوات المتقلّبة، لقد كان وجود مثل هذه الأصوات واضحاً في 1995 و1999، إلاّ أنّه يبدو الآن أنَّ الولاءات للأحزاب التقليدية قد اختفت بالكامل تقريباً. لقد كان المقترعون مستعدّين لاتّباع أيِّ شخص يمكن أن يشكل أملاً لهم. وهنا كانت شخصية رجب طيب أردوغان مهمَّة بشكل حاسم. لم يكن أردوغان قائداً ساحراً للجماهير مع إرث من الطبقة العاملة يروق لعامّة الشعب فقط، ولكنَّه قد فرض نفسه أيضاً عندما كان محافظاً شعبيّاً وناجحاً جدّاً لإستانبول في السنوات من عام 1994 إلى عام 1998. وهكذا كان «خارج النظام» عام 2002 (بسبب إدانته «بالتحريض على الكره الديني» لم يكن بإمكانه حتى ترشيح نفسه) ولكن كانت له في الوقت نفسه مصداقيّته كإداريٍّ ناجح.

لقد صوّت الأتراك لأردوغان لأنَّهم كانوا يؤمنون بأنّه قادر على وضع حدٍّ للفقر والفساد، وليس لأنَّهم أرادوا دولة إسلامية. وقد ظهر ذلك وبشكل مقنع في حقيقة أنَّ حزب العدالة والتنمية قد هزم الإسلاميين «الحقيقيين» التابعين لحزب السعادة حتى في عقر دارهم في قونيه، حيث حصلوا على أكثر من 30 بالمئة من الأصوات عام 1999.

IV ـ الاقتصــاد

إعادة هيكلة الاقتصاد:

التوجُّه نحو التصدير بدلاً من الاستعاضة عن الاستيراد

لقد كرَّست حكومة أوزال حِصّة الأسد من انتباهها لإعادة بناء الاقتصاد. فقد كان أوزال هو المهندس الفعلي لحزمة الإصلاح الاقتصادي بالاتِّفاق مع صندوق النقد الدولي التي وُضعت في حكومة دميرال الأخيرة، وأُعلنت في كانون الثاني/ يناير عام 1980. لقد جعل قمعُ النقاباتِ العمّالية واليسار السياسيّ من قِبَل الجيش بعد أيلول/ سبتمبر 1980 من الممكن تنفيذَ ما أُطلق عليه «برنامج الاستقرار».

لقد جدَّد عالَمُ الأعمال الدوليّ والمجموعاتُ المالية، وصندوقُ النقد الدولي، والبنكُ الدولي ومنظَّمةُ التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعين ثقتهم بتركيا، فاْستُأْنِفَ تدفُّق الاعتمادات المالية التي حُرِمَت منها حكومات ما قبل عام 1980. وقد نما الدَّيْن الوطني، نتيجةً لذلك، من 13.5 مليار دولار عام 1980 إلى 40 مليار دولار عام 1989، ووصل بحلول عام 1994 إلى 70 مليار دولار. وقد وصلت قيمة مدفوعات خدمة الدَّيْن السنوية في نهاية العقد إلى 7 مليار دولار (10 بالمئة من مدخول التصدير)، إلاّ أنَّ هذه المدفوعات لم تطرح مشاكل حقيقية.

كانت أهداف البرنامج ثلاثية الأوجه: لتحسين ميزان المدفوعات، لمحاربة التضخم ولإيجاد اقتصاد سوق حُرّ موجَّه نحو التصدير. كانت الوسائل التي استُخدمت لتحقيق هذه الأهداف تخفيضاً قاسياً ومستمرّاً لقيمة الليرة التركيّة لجعل المنتجات التركيّة المصدَّرة قادرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية؛ ورفعاً كبيراً لمعدلات الفائدة لتخفيض الاستهلاك وبالتالي التضخُّم؛ تجميد الرواتب والأجور (لزيادة القدرة التنافسية ولخفض نسبة التضخُّم)؛ ورفع الأسعار عن طريق إلغاء أو

تخفيض الدعم المالي للدولة. وقد تمَّ تشجيع التصدير عبر مجموعة من الإجراءات المحددة: دعم مالي للمصدِّرين، تبسيط إجراءات التصدير البيروقراطية المعقَّدة وإلغاء الرسوم الجمركية على المواد المستوردة المخصَّصة للصناعات المعدَّة للتصدير.

تحقَّق رفع معدلات الفائدة برفع كلِّ القيود والضوابط المتعلقة بهذه النسب في تموز/يوليو عام 1980. ولكنَّ ذلك لم يؤدِّ إلى زيادة الاستثمار أو الرأسمال المضارب للصناعة التركيّة التي كانت متلهِّفة للتوسُّع. لقد كانت معظم البنوك إمَّا مملوكةً من قِبَل الدولة، ومقيَّدةً بالتالي بقوانين صارمة، أو مملوكةً من قِبَل الشركات القابضة التي كانت تستثمر اعتمادات البنوك المالية في شركاتها الإنتاجية الخاصّة. استغلَّ سماسرة البورصة الفرصة لنقل الأسهم وسندات الخزينة، التي لا تلمسها المصارف الكبرى، لأفراد من العامّة يبحثون عن «مدخول ثانٍ»، والذين كانوا يشترونها بحماس.

دخل سماسرة البورصة أيضاً عالم المصارف، محاولين جمع اعتمادات مالية عن طريق تقديم نسبة فائدة عالية جدّاً (تصل إلى 140 بالمئة). وعندما حاولت الحكومة، في نهاية عام 1981، فرض بعض النظام على السوق وأدخلت حدّاً أدنى من المعيار القياسي لقيمة الاعتمادات المالية، انهار أكثر من 300 مؤسَّسة للسمسرة. وساد نوع من الذعر، وقُتِل عدد من السماسرة من قِبَل زبائنهم بينما فرَّ كثيرون آخرون من البلد. وقد انهار في 22 حزيران/يونيو 1982، بنك (بانكر كاستللي) الذي يحتل المرتبة الحادية عشرة بين أكبر المصارف في تركيا، وهرب مالكه جوهر أوزدن إلى الخارج. وقد اضطر تورغوت أوزال ووزراء عدَّة آخرون إلى الاستقالة نتيجة لذلك.

كان أحد الأسباب التي جعلت السماسرة الماليين المشبوهين ناجحين إلى هذا الحد (لفترة قصيرة من الوقت) هو أنَّ الناس العاديِّين كانوا يبحثون بيأس عن وسيلة للتغلُّب على التضخُم. لقد كان من الواضح أنَّ أعباء السياسة الاقتصاديّة الجديدة قد وقعت على أكتاف أصحاب الدخل المحدود، في كلٍّ من الصناعة والخدمة المدنية. وقد سبَّب ارتفاع الأسعار، وتجميد الأجور وارتفاع معدلات الفائدة معاً انخفاضاً في القدرة الشرائية الفعلية تراوح بين 40 و60 بالمئة، وأصاب معظمَ أصحاب الدخل المحدود في السنوات ما بين 1979 و1989.

كان الرابحون الأساسيّون في فترة السنوات العشر هذه هم كبار عائلات مالكي الشركات القابضة. بعض هؤلاء، مثل مجموعة كوتش أو مجموعة إيزاجي باش، كانت لهم جذور تمتدُّ إلى العشرينيات من القرن العشرين؛ وبعضها الآخر مثل مجموعة تشوكوروفا ومجموعة صابنَجي (الذي كان مقرَّباً بشكل خاص من أوزال) قد بدأ صعودها في الخمسينيات. وشكّلت شركات البناء مثل آنكا و(STFA)، التي استفادت بشكل كبير من ازدهار عمليّات البناء في الدول العربية المُنتجة للنفط في أوائل الثمانينيات، «الجيل» الثالث من الشركات القابضة واستغلّت الفرصة لإنشاء فروع لها في قطاعات أخرى. كانت كلُّ هذه المؤسَّسات تقريباً مملوكة من قِبَل العائلات وقد أُنشئت كشركات قابضة، لها مصارفها الخاصّة، وشركات تأمينها، وشركاتها التجارية والشركات المُنتجة. كان الاستيراد والمشاريع المشتركة مع المؤسَّسات الأجنبية لإنتاج البضائع هي الأعمال الأساسية في مرحلة الاستعاضة عن الاستيراد. أمّا الآن، فقد أصبحت الشركات القابضة موجَّهة وبازدياد نحو التصدير، من دون إيقاف نشاطاتها السابقة.

حاولت الحكومة أن تُبقي أسعار الموادّ التصنيعية منخفضةً وذلك بتشجيع المنافسة في السوق المحلّيّة عبر إلغاء القيود على الاستيراد. وكان الفرق واضحاً وبشكل مباشر في المحالّ التجارية، وخاصّة بعد نقص البضائع عام 1979 ـ 80. أصبحت أحدث البضائع الاستهلاكية الأوروبية، واليابانية والأميركية متوفِّرة الآن في تركيا. وكان بالإمكان استيراد الكماليات بحُرِّيَة، إلاّ أنّها كانت تخضع لضريبة خاصّة، وكانت عائداتها تستخدم في برنامج الإسكان. وكانت النتيجة انتعاش الاستهلاك. لم يكن استهلاك البضائع الكمالية مقتصراً على أولئك الذين ازدادت ثروتهم في تلك السنوات (الأشخاص الذين يعملون في الاستيراد والتصدير السريعي النموّ، وفي قطاعات المصارف، الاتصالات والسياحة). لقد انغمست تلك الشرائح من الطبقة الوسطى التي انخفض مدخولها بالمعنى الحقيقي (كلُّ العاملين في قطاع الدولة، مثلاً) في الإسراف بالشراء. ولم يكن بإمكانهم القيام بذلك إلاّ عَبْرَ نظام واسع جدّاً من الشراء عن طريق الائتمان (كريدت). كان هناك جوع هائل للتكنولوجيا، الكماليات وزخارف الحياة الحديثة بشكل عامّ، والشعور (الذي كان غالباً ما يُعَبَّر عنه) «لم أكن أعيش» ويجب أن أستغلَّ الفرصة.

لقد تمَّ تشجيع المستثمرين الأجانب. ولم يعودوا يواجهون إجراءات

تمييزية؛ لقد أصبح بالإمكان استعادة الرأسمال المُسْتَثْمَر وتصدير الأرباح؛ وقد أُعطي المستثمرون معاملة تفضيلية في رسوم الاستيراد؛ وتمَّ إنشاء مناطق تجارية حُرّة في أربعة أماكن مختلفة (حول مرافىء إزمير ومرسين وبالقرب من أضنه). وقد كان بإمكان الكثير من المؤسَّسات التي أقامت مصانع في هذه المناطق إعادة تصدير منتجاتها.

شجَّعت الحكومة أيضاً الاستثمار في البُنى التحتية وفي المشاريع ذات المنفعة العامّة أيضاً. لقد تمَّ تحديث شبكات الاتِّصالات والطرق (بإقامة جسر ثانٍ على البوسفور وحلقة من الطرق تحيط بإستانبول للمساعدة على تخفيف ازدحام السير بين أوروبا وآسيا)، وقد أقيم أوتوستراد حديث، أُطلق عليه اسم (TEM) (ممر السيارات إلى ما وراء أوروبا)، استَبْدَلَ، أو على الأقل خفَّف الضغط عن الطريق القديم على خطَّيْن الذي يصل بين المناطق المدينية في إستانبول (التي يبلغ عدد سكّانها الآن حوالى العشرة ملايين) وأنقرة (وعدد سكّانها حوالى خمسة ملايين)، وقد بدأ إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفياتي إلى تركيا يترك آثاراً هامّة في تلوث الهواء في المدن الكبرى في أواخر الثمانينيات، وقد حلَّ محلَّ الفحم والفحم الحجري الرديء الذي كان يُستخدم سابقاً.

ولأنَّ الحكومة كانت في أمسِّ الحاجة للعملة النقدية حاولت جعل المتعاقدين يوافقون على العمل على قاعدة صيغة (شيِّد ـ شغِّل ـ وحوِّل). وكان هذا يعني أنَّ على المستثمِر الأجنبي أن يبني مشروعاً معيَّناً (جسراً، فندقاً، أو محطة توليد طاقة كهربائية) وأن يشغِّله حتى يغطِّي تكاليفَه وهامشَ الربح المحدَّد. ثم يُصار بعدها إلى انتقال هذا المشروع للحكومة التركيّة لتشغيله. وغالباً ما استُخدمت هذه التقنية في القطاع السياحي. لقد أدركت حكومة أوزال أنَّ واحدةً من المصادر الطبيعية الرئيسة لتركيا، سواحلها ومناظرها الخلابة، لم تُستغل بشكل جيِّد من قبل، ولذا فقد تمَّ اتِّباع سياسة نشطة لبناء صناعة سياحية في تركيا في خلال الثمانينيات. وبحلول أواخر الثمانينيات، أمسكت تركيا بجزء مُعْتَبَر من سوق الأعياد في البحر الأبيض المتوسط وأصبحت مَقْصَداً شعبيّاً للرحلات السياحية الجماعية المنظَّمة من شمالي أوروبا. وقد ضربت أزمة الخليج عام 1990 ـ 91 التجارة السياحية في تركيا بقوّة، إلاّ أنّها تعافت بسرعة في عام 1992، وقد ساعدها في ذلك هذه المرّة الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة. لقد كان متوقَّعاً، عندما

وُضعت المخطَّطات الأُولى لتوسع القطاع السياحي، أن تسعى تركيا لبلوغ قِمّة هذا السوق وأنّه ينبغي فرض قوانين إنشائية صارمة للحفاظ على الجمال الطبيعي للسواحل. وكما تبيَّن، حَدَثَ عكسُ ذلك. لقد توجَّهت تركيا نحو سياحة جماهيرية بميزانية متدنية إلى متوسطة، واستُغلَّت أجزاءٌ كبيرة من سواحلها بشكل تجاريّ حيث أُقيمت الفنادق، والقرى والمنتجعات السياحية المماثلة لتلك الموجودة في إسبانيا، واليونان وقبرص ولم تنافسها تركيا بشكل أساسي سوى في الأسعار. وبحلول أواسط التسعينيات استقبلت تركيا أكثر من سبعة ملايين سائح في السنة وحلَّت السياحة مكان تحويلات العمّال من الخارج كمصدر أساسي للعملة الصعبة. وفي نهاية العقد تضاعفت أعداد السيّاح مجدَّداً، وبرزت تركيا كثالث أكبر مركز سياحي على البحر الأبيض المتوسط بعد إسبانيا واليونان.

كان المشروع الآخر الذي تمَّت متابعته بحماس من قِبَل الحكومة هو مشروع جنوبي شرق الأناضول الضخم (GAP)، الذي تمَّ وضعه في الأساس في الستينيات ويقوم هذا المخطَّط على إنشاء مجمع كامل من السدود على نهرَيْ دجلة والفرات بما فيها محطات لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع للرَّي، لإنتاج الطاقة للصناعة التركيّة ولِرَي 1.6 مليون هكتارٍ في سهل حرّان، ما يؤدّي إلى مضاعفة المناطق المروية في تركيا. وقد تمَّ افتتاح القسم الأساسي من المشروع، سدّ أتاتورك الضخم على الفرات شمالي غرب أورفه، عام 1992. ولأسباب سياسيّة (لتفادي التوصل إلى اتفاقية مع الدول الواقعة على مجرى هذا النهر، سوريا والعراق، حول تقاسم مياهه) تمَّ تنفيذ هذا المشروع مع السدّ من دون أيِّ مساعدة مالية من المنظَّمات الدولية.

وبعد انطلاقة متعثِّرة (فقد تقلَّص الاقتصاد في الحقيقة في عام 1980 ـ 81)، حقَّق برنامج الاستقرار الكثير من أهدافه. لقد نمت عمليّات التصدير بمعدل 22 بالمئة في السنة في خلال السنوات من عام 1980 إلى عام 1987. كان المجموع الإجمالي للصادرات عام 1979، 2.3 مليار دولار؛ إلاّ أنّه وبحلول عام 1988، وصل مجموع الصادرات إلى 11.7 مليار دولار. وقد تغيَّرت طبيعة الصادرات في خلال هذه السنوات العشر. ففي عام 1979، كان حوالى 60 بالمئة من الصادرات يتكوَّن من منتجات زراعية، وهبطت هذه النسبة إلى 20 بالمئة عام 1988. وارتفعت في خلال الفترة نفسها نسبة المنتجات الصناعية في إجمالي الصادرات من أقلّ من

45 بالمئة إلى أكثر من 72 بالمئة. وكان للنسيج، من بين المنتجات الصناعية، أهمّيّة خاصّة، حيث أسهم بأكثر من رُبع القيمة الإجمالية للصادرات.

تغيَّرت أماكن توجُّه الصادرات أيضاً. تزامنت أواخر الثمانينيات مع الانتعاش الثاني لأسعار النفط العالميّة. وبعكس عام 1974، تمكّنت الصادرات التركيّة هذه المرّة، مدعومةً من الحكومة، من أن تستفيد بشكل كامل من الثروة الجديدة في الدول العربية المنتجة للنفط. وبين سنوات 1982 و1985 تجاوزت قيمة الصادرات التركيّة إلى الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا قيمة صادراتها إلى المجموعة الأوروبية، وكانت إيران أكبر سوق منفرد فيها. وبعد ذلك، أعاد النمط القديم فرض نفسه وعادت دول المجموعة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي لاحقاً، لتصبح مرَّةً جديدة السوق الأساسي للصادرات التركيّة. وقد نما إجمالي الناتج القومي بمعدل 4.5 بالمئة في خلال السنوات الأولى (حتى عام 1985). وفي عام 1987 أصبحت نسبة النموّ أعلى (7 إلى 8 بالمئة). ومنذ عام 1988، أصبحت نسب النموّ غريبة الأطوار وغير متوقعة. وحتى أزمة عام 1994، تراوحت نسبة النموّ بين 1.5 و9 بالمئة. وقد ارتفعت الواردات أيضاً (من 5 مليار دولار عام 1979 إلى 14.4 مليار عام 1989) وكانت تتجاوز وبشكل ثابت نسبة الصادرات في خلال كلّ هذه الفترة. وقد تمَّ ردم هُوَّة ميزان المدفوعات من قِبَل تحويلات العمّال الأتراك في أوروبا. كما شجّع الاستقرار السياسيّ ونسب الفائدة الجذّابة التي كانت أعلى من نسبة التضخُّم، العمّال على وضع أموالهم في المصارف التركيّة.

وقد تضافرت نسب الفائدة المرتفعة مع تجميد الأجور لتخفيض التضخُّم إلى ما بين 30 و40 بالمئة في الجزء الأول من الثمانينيات. ثمَّ ارتفع التضخُّم من جديد، ووصل في عام 1988 إلى مستوى ما قبل عام 1980، أي حوالى 70 بالمئة. لم يكن السبب الأساسي هو زيادة طلب المستهلكين وإنَّما استمرار العجز الحكومي المالي الكبير. وقد تسبَّبت عدة عوامل بذلك: الفشل في إيقاف تنامي أعداد الموظفين الرسميّين الكبير؛ نظام الضرائب غير الكفء الذي ترك الأرباح الهائلة للشركات القابضة الصناعية، للموظفين الأحرار خاصّة، من دون أن تُمَسّ؛ والأكثر أهمّيّة، استمرار وجود قطاع صناعي ضخم للدولة، غير كفء ويتعرَّض لخسارة كبيرة. لقد أعلنت حكومة أوزال عدّة مرات عن نيتها خصخصة القطاع الصناعي التابع للدولة (كما فعلت حقيقة كلُّ الحكومات منذ أوائل الخمسينيات)،

إلاّ أنَّ برنامج الخصخصة كان يسير بشكل بطيء للغاية. لقد كانت معظم صناعات الدولة قديمة الطراز وتعاني من زيادة العاملين لدرجة أنَّ المستثمرين لم يكونوا مهتمّين بها. كان الأكثر فعالية هو إلغاء عدد من احتكارات الدولة، ما أدّى مثلاً، إلى إنشاء أعداد كبيرة من شركات الطيران الخاصّة ومحطّات التلفزيون. وفي كلا القطاعين كان أفراد من عائلة أوزال من بين الروّاد الأوائل. كان وضع القنوات التلفزيونية والراديو التجاري استثنائيّاً بالفعل. كانت قنوات التلفزيون الأولى، مثل ستار ـ 1 (لاحقاً إنترستار) تبثُّ من ألمانيا وتُستقبَل في تركيا عبر أقراص الأقمار الصناعية. وسريعاً ما أصبح لجميع الشركات القابضة الأساسيّة، وخاصّةً التي تنشر الصحفَ الكبرى، قنواتُها التلفزيونية الخاصّة. وقد تمَّ التساهل في هذا الشأن، على الرغم من أنَّ المادة الدستورية التي تُعطي للحكومة حقَّ احتكار البثّ لم تتغيَّر إلاّ بعد سنوات لاحقة عام 1993.

كان عام 1989، ومن عدة نواحٍ، نقطة انعطاف هامّة للتطورات الاقتصاديّة في الجمهوريّة الثالثة. وكان هذا جزئيّاً بسبب جفاف خطير ضرب المُنْتِجين الزراعيِّين (والمصدِّرين) بعنف. لم تحظَ الزراعة إلاّ بالقليل من الانتباه نسبيّاً في سنوات حكم أوزال وقد أظهر الجفاف مدى تخلُّف هذا القطاع من الناحية التقنية. لقد كان يستخدم 60 بالمئة من القوة العاملة التركيّة، إلاّ أنَّ مساهمته في إجمالي الناتج العامّ كانت فقط بين 15 و20 بالمئة، حتى في السنوات الجيّدة. كانت العواملُ الأخرى التي أبطأت النموّ هي ارتفاعَ نسبة الفائدة (كانت تتخطّى نسبة التضخُّم المرتفعة)، تخفيضَ قيمة استثمارات الدولة وقيمةَ التبادل العالية للِّيرة التركيّة. وقد هبط التخفيض التدريجي للِّيرة إلى أقلّ من نسبة التضخُّم، ولذا كانت قيمة الليرة عام 1990 تزيد عن قيمتها الفعلية بنسبة 40 بالمئة. وكان السبب أنَّ أعداداً كبيرة من العمّال الأتراك في أوروبا كانوا يُوْدِعُون أموالَهم في المصارف التركيّة (تجذبهم نسبة الفائدة العالية)، ونتيجةً لذلك كانوا يَصْرِفون المارك الألماني، والفرنك الفرنسي والجيلدر الهولندي بالليرة التركيّة. وقد ازدادت نسبة تخفيض الليرة التركيّة عام 1991 ـ 92 مجدَّداً فوصلت قيمة الليرة إلى مستويات أكثر واقعية.

واحدة من النقاط الهامّة التي ينبغي أن تبقى في أذهاننا عند دراستنا لسياسة الميزانية المالية في عهد أوزال هي المدى غير الاعتيادي الذي تمكَّن بواسطته

أوزال من تحويل دخل الدولة إلى «صناديق مالية» منفصلة (فون). كان هذا النظام يتكون من رسوم لهدف محدد ضيق، وكانت هذه الرسوم تفرض كضريبة إضافية على مواد ونشاطات مختلفة ومتعددة. كان أحد النماذج هو «صندوق الإسكان». لقد كان هذا الصندوق يتغذى ليس فقط من الرسوم على استيراد السلع الكمالية، وإنّما أيضاً من رسم المئة دولار المفروض على كلِّ مواطن تركي يسافر إلى الخارج. كان هذا الصندوق والعديد من أمثاله، يبقى خارج الموازنة العامّة وغير خاضع بالتالي لرقابة المجلس النيابي. وبهذه الطريقة أقام أوزال «ميزانية الظِّلّ»، التي كان يستخدمها هو ومساعدوه بالطريقة التي يَرَوْنَها مناسبة.

لقد أدَّت السياسات الاقتصاديّة للثمانينيات إلى زيادة الهُوّة بين الأغنياء والفقراء بشكل كبير. فمن جهة، قامت طبقة جديدة بالكامل من رجال الأعمال الأثرياء جدّاً في الغالب. وكانت الثروات تُجْمَع من عمليات الاستيراد، والتصدير والبناء. وقد قام الأغنياء الجدد أيضاً باستخدام ثرواتهم بطرق لم يكن أحد يفكِّر فيها في تركيا من قبل والتي تذكُرنا بأميركا اللاتينية. ومن جهة أخرى، انخفضت وبشدّة، في نهاية الثمانينيات، القدرة الشرائية للأكثرية الساحقة من السكّان، وكان هناك فقرٌ حقيقيّ في الكثير من المنازل التركيّة. وقد أُضيف إلى ذلك ارتفاعٌ حادّ في عدد العاطلين عن العمل (على الرغم من أنَّ أيَّ تقدير لعدد العاطلين عن العمل في تركيا هو بالضرورة، وكما أشرنا سابقاً، تَخْمِينيّ لأنَّه ليس هناك تسجيل رسميّ لعدد العاطلين أو تقديم مساعدات مالية لهم).

لقد أعطى تنامي الليبرالية في النظام السياسيّ مزيداً من النفوذ للنقابات العمّالية منذ عام 1988. وقد ازدادت الاضطرابات العمالية وخاصّة في عام 1990 - 91. ففي كانون الثاني/يناير 1991 أعلن مليون ونصف المليون من الموظَّفين إضراباً عامّاً. واستطاعت النقابات تعويض أعضائها عن انخفاض قدرتهم الشرائية منذ عام 1980، ولكن وكما في السابق، استفاد فقط أولئك الذين يعملون في القطاع الصناعي الحديث والكبير وفي مؤسَّسات الدولة الاقتصاديّة. لقد كانت أعمال العائلات الصغيرة، والتي تشكِّل العمود الفقري للاقتصاد التركي، ما تزال بأكثريَّتها خارج إطار العمل النقابي. ولسوء حظّ العمّال المنظَّمين، فقد شهدت الثمانينيات المزيد والمزيد من الأعمال التي كانت تُلْزَّم إلى متعاقدين صغار، الذين كانوا يعملون بهامش ربح ضيِّق للغاية. ومنذ عام 1989، ازداد عدد الذين أعلنوا

إفلاسهم من هذه الفئة بشكل كبير. كما كان ما يزال محظوراً على الموظفين الرسميين في تركيا الانضمام إلى النقابات.

اختارت حكومة حزب الوطن الأم أن تغمض عَيْنَيها في مواجهة تنامي الأزمة الاقتصاديّة. كان المشروع السادس من الخطّة الخمسية (لفترة أعوام 1990 ـ 94)، والذي تمَّ اعتماده عام 1989، غيرَ واقعي بالكامل، إذ كان يهدف إلى نسبة نموّ عالية، نسبة تضخم 15 بالمئة وعجز أقلّ في الموازنة. فقد تبيَّن، مع تباطؤ الاقتصاد العالمي في نهاية الثمانينيات، أن نسب النموّ المتوقَّعة غير ممكنة التحقيق (إذ أصبحت تركيا الآن أكثر تأثُراً بالتوجُهات الاقتصاديّة العالميّة بسبب توجُه اقتصادها نحو التصدير)، ودخلت البلاد في مرحلة أصبح فيها النموّ الاقتصادي متقلّباً للغاية، بينما كان كلٌّ من التضخم، والعجز في الموازنة والبطالة في ارتفاع مستمرّ.

وكان لخلفاء أوزال في تحالف دميرال ـ إينونو لأعوام 1991 ـ 93 سياسات اقتصادية أقلّ وضوحاً. فقد حاول كلٌّ من حزب الطريق القويم والحزب الديمقراطيّ الاجتماعي حمايةَ مصالح أتباعهم التقليديين. وقد دافع الحزب الديمقراطيّ الاجتماعي، إلى حدٍّ ما، عن مصالح الموظفين الرسميِّين والعمّال، وخاصّةً في قطاعات الدولة، بينما كان حزب الطريق القويم، يمثِّل، وحتى أكثر من حزب الوطن الأم، صغارَ رجال الأعمال التقليديين والمزارعين. وقد أدّى التنافس بين حزبَيْ يمين الوسط الكبيرين، حزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم، أيضاً إلى ازدياد التوتُّر بين اثنين من كبار تنظيمات أرباب العمل في تركيا ـ جمعية الصناعيين الأتراك، التي تمثِّل الأعمال الكبرى، فكانت أقرب بالتالي إلى حزب الوطن الأم؛ واتحاد غرف التجارة والصناعة، الذي يمثِّل الأعمال الصغيرة والمتوسِّطة فكان بالتالي أقربَ إلى توجُهات حزب الطريق القويم.

الأزمات الماليّة المتكرِّرة: 1994–2002

لقد كانت السياسات الاقتصاديّة أقلّ أهمّيّة للتحالف الحكومي عمّا كانت عليه بالنسبة لأوزال. وقد كانت طانسو تشيللر هي التي وضعت الاقتصاد مجدَّداً في رأس جدول أعمالها. كان هدفها الأوّل خصخصة القطاع الصناعي للدولة، ليس فقط لكونها من أتباع تاتشر، أو لأنَّها كانت أيديولوجيّاً تعارض تدخُل الدولة،

وإنَّما أيضاً بسبب أنَّها قد رأت في ذلك حلاً لعدم كفاءة قطاع الدولة ولعجز الموازنة المستشري. وقد أظهرت تشيللر أكثر من مرّة أنَّها ترى وبوضوح نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد التركي. ومع ذلك، فإنَّ حكومتها لم تتَّخذ أيَّ إجراءات جدِّية في خلال الأشهر الستّة الأولى من رئاستها للحكومة. حاولت الحكومة الإبقاء على النموّ الاقتصادي بالمحافظة على نسبة فائدة متدنِّية نسبيّاً وبدعم قيمة صرف الليرة التركيّة في الوقت نفسه. وقد كانت ناجحة في ذلك: وصلت نسبة نموّ الناتج القومي العامّ (GNP) إلى 7.3 بالمئة عام 1993، إلاّ أنَّ عدم التوازن الأساسي في الاقتصاد قد أوجد توتُّراً ضمنيّاً. فعاجلاً أو آجلاً كان لا بُدَّ من حدوث شيء، وقد حدث ذلك في بداية عام 1994. فقد قامت منظَّمتان أميركيتان، يقوم عملهما على تحديد التصنيف الائتماني للدول والشركات، واللذين تأخذ المصارف الدولية بتقديراتهما بشكل عامّ، بتخفيض تصنيفهما لتركيا مرَّتَيْن متتاليتين، من «مرتبة الاستثمار» إلى «محفوف بالمخاطر». وكانت النتيجة انهيار الليرة التركيّة (من 17,000 للدولار إلى 30,000 في خلال أيام) وانطلقت نسبة الفائدة ارتفاعاً. لقد كان ذلك بداية أوّل كساد من أصل ثلاثة أساسية كان على تركيا أن تتعرَّض لها في السنوات السبع التالية. بقيت الحكومة سلبية حتى الانتخابات المحلِّية في 27 آذار/ مارس، إلاّ أنّها أعلنت مباشرة بعد ذلك، في الخامس من نيسان/ أبريل، عن برنامج استقرار قاسٍ. كان البرنامج يتكون بشكل رئيسيّ من إجراءات مباشرة قصيرة المدى (زيادة الضرائب، تخفيض الإنفاق، رفع نسبة الفائدة، وارتفاع كبير في أسعار المنتجات والخدمات الحكومية) وقد وُضعت أيضاً مخطَّطات لإصلاحٍ ضريبيّ، ولإنشاء مصرف مركزي مستقلّ، ولزيادة التصدير وتسريع وتيرة الخصخصة.

لقد خفَّضت هذه الإجراءات القصيرة المدى عجز الموازنة (ولكن لم تُلْغِه). وفي الوقت نفسه أدّى الانهيار المطلق للّيرة إلى توقُّف انتعاش الاستيراد، ما ساعد أيضاً على إعادة التوازن للميزان التجاري. أرضت هذه الإجراءات صندوق النقد الدولي، الذي أصبح جاهزاً لإعادة إقراض الأموال لتركيا، ولكن لم يكن هناك مساعدات مالية طارئة وشيكة لا من صندوق النقد الدولي ولا من البنك الدولي. وكان هذا يناقض بشدّة تجربة المكسيك، حيث إنَّها عندما مرَّت بأزمة مماثلة تقريباً في هذا الوقت تمَّت كفالتها بضغط قويّ من الولايات المتحدة. أمّا تركيا فكان عليها أن تواجه الأزمة لوحدها.

لم تخسر الليرة كثيراً من قيمتها في خلال ما تبقّى من عام 1994. وقد وصلت نسبة التضخُم في نهاية العام إلى 150 بالمئة (أساساً بسبب رفع الأسعار من قِبَل الحكومة)، إلاّ أنَّها بدأت بالانخفاض في أوائل عام 1995. أمّا على الجانب الآخر فقد أغرقت هذه الإجراءاتُ الاقتصادَ التركي، الذي كان قد أخذ يُظهر إشارات ركود في بداية العام، في كساد كبير. انخفض إجماليُّ الناتج القومي بنسبة 6 بالمئة وخسر أكثر من 600,000 شخص أعمالهم، وواجه أولئك الذين بقوا في وظائفهم انخفاضاً حادّاً في قدراتهم الشرائية. ولم تستطع النقابات العمّالية، ولا اتحاد النقابات العمالية (ترك ـ إيش) ولا اتحاد النقابات العمالية الثورية (Disk)، التي كانت تراوغ فقد كانت بين تشريعات تقييدية وتضاؤل في عدد الأعضاء ونقص في الموارد المالية، فلم تستطع أن تقدِّم أيَّ مقاومة جدّية. كان أكثر الاتحادات النقابية استعداداً للمواجهة هو الاتحاد النقابي الإسلامي (حق ـ إيش)، الذي أصبح أكثر نفوذاً في التسعينيات، إلاّ أنَّه في النهاية كان عاجزاً مثل الآخرين. لقد بدا أنَّ معنويّات الحركة العمّالية في الفترة الراهنة كانت في الحضيض، حتى إنَّ حقيقة أنَّ نظام الضمان الاجتماعي لم يَعُدْ باستطاعته القيام بواجباته لأنَّ أرباب العمل لم يقوموا بدفع ما يتوجَّب عليهم، لم يدفع بهم إلى الشوارع.

وبينما أصابت الإجراءات المضادَّة المباشرة للدولة بعض النجاح، تقدَّمت الإصلاحات البنيوية التي تمَّ الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي بشكل بطيء للغاية. فقد تمَّت أخيراً الموافقة على قانون الخصخصة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، إلاّ أنَّه بعد ذلك سار البيع الفعليّ لممتلكات الدولة بخطىً حَلَزونية. لقد كانت شركة طيران الدولة، ومنشآتها الأرضية التابعة لها، وكلُّ ما له علاقة بالعمليات السياحية، والصناعات البترو ـ كيميائية، ومحطّات توليد الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، كلُّها مخصَّصةً لخصخصةٍ سريعة، إلاّ أنَّه، بين كانون الأول/ ديسمبر 1994 وأيار/ مايو 1995، لم يتمَّ بيع سوى ما قيمته 65 مليون دولار من الممتلكات. كانت بعض عمليات الخصخصة، مثل بيع مصنع لإطارات السيّارات إلى شخص إيرانيّ ومنشآت اللحوم والأسماك التابعة للدولة إلى الاتحاد النقابي الإسلامي (حق ـ إيش)، حسّاسة للغاية من الناحية السياسيّة ما اضطر الحكومة إلى إلغائها. ومع ذلك أظهر الاقتصادُ التركي مرّةً جديدة مرونته وقدرته

في مواجهة سوء الإدارة، وبدأ التعافي الاقتصادي التدريجي في أواخر ربيع 1995. وفي نهاية السنة كان النموّ قويّاً مجدّداً واستمرّ التعافي في خلال عام 1996. إلاّ أنّه لم تتمّ مواجهة أيٍّ من المشاكل الأساسية إذ بقيت نسبة التضخُّم أعلى من 80 بالمئة، وتزايد العجز التجاري بسرعة، مباشرة بعد أن بدأ التعافي يأخذ مجراه. وقد أُعلن عن برنامج لمكافحة التهرب الضريبي في أيار/ مايو، إلاّ أنّه لم يتحقّق، وعندما جاءت الحكومة التي يرأسها الإسلاميون إلى السلطة، باشرت في اتّخاذ سياسات شعبية شكّلت انقطاعاً تامّاً مع سياسات تشيللر العائدة لعام 1994 ـ 95. فما إن وصل أربكان إلى السلطة، حتى أعلن عن رفع رواتب موظفي الدولة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة، بنسبة 50 بالمئة، ورفع معاشات المتقاعدين لغاية 130 بالمئة. كان واضحاً للجميع أنّه لم يكن هناك في الميزانية المالية للدولة ما يغطّي هذا النوع من الكرم، إلاّ أنّ الحكومة أعلنت وبسرور أنّها سوف تجمع 50 مليار دولار كعائدات إضافية من خلال الخصخصة، وإلغاء السوق السوداء وبيع أراضي الدولة. افتقدت هذه السياسة الاقتصاديّة وبوضوح للمصداقية. لم تتمّ مواجهة المشاكل البنيوية للاقتصاد التركي (الديون، التضخم، وعدم كفاءة القطاع الحكومي)، فعانت البلاد في عام 1998 من انكماش اقتصادي حادّ. كان السبب المباشر هو الأزمة المالية الروسية في ذلك العام. وقد جاء ذلك بعد الأزمة المالية في شرق آسيا، ما أدّى إلى تقويض الثقة بما يسمّى «بالأسواق الناشئة» بشكل عامّ. إلاّ أنّ الأزمة الروسية قد ضربت تركيا بشكل أكثرُ قَسْوَةً لأنّ السوق الروسية كانت مهمّة للتجارة التركيّة. وقد انخفض إجمالي الناتج العام بنسبة 6.4 بالمئة في عام 1999[15].

أطلقت حكومةُ أجاويد، التي جاءت إلى السلطة بعد انتخابات نيسان/ أبريل 1999، برنامجُ إصلاح اقتصاديّ أبعد مدىً بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الذي، وبخلاف عام 1994، كان مستعدّاً للمساعدة هذه المرّة). ويتكوّن هذا البرنامج، الذي تمّت الموافقة عليه في كانون الأول/ ديسمبر 1999، من تقليص الإنفاق الحكومي، الخصخصة والإعلان المسبق لقيمة تبادل الليرة. وقد حُدِّد

(15) Mehmet Emin Yildirim (forthcoming) «The Turkish economy between 1950 and 2000: policy and performance», *Philologiae et Historiae Turcicae Fundamenta V*, Berlin: Klaus Schwarz.

هدف التضخُّم بخمسة وعشرين بالمئة لعام 2000، ثم ينخفض إلى عشرة بالمئة عام 2002. وتمَّ ربط زيادة الأجور بنسبة التضخُّم المتوقَّعة لا الفعلية. أعطى هذا البرنامج نتيجةً لفترة من الوقت. إذ انخفضت نسبة التضخُّم والفائدة بشكل كبير، وارتفعت نسبة الاستثمارات وساد جوٌّ من التفاؤل، إلاَّ أنَّه لم يبقَ طويلاً. استغلَّ المستهلكون الأجواء الجديدة وأسرفوا في مصروفاتهم، فارتفعت نسبة العجز الحالية، وكان على الحكومة أن تستدين بنسب غير تفضيلية. لقد أصبح من الواضح أنَّه لم يَعُدْ بالإمكان الحفاظ على النسبة المُثْبَتة لقيمة الليرة بالنسبة للدولار، وتوقَّفت المصارف الأجنبية، الخائفة من انهيار ماليّ فجائيّ، عن إقراض المصارف التركيّة. لقد كانت هذه هي القشّة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لبعض المصارف التركيّة. لقد اتَّبعوا سياسةً غير مسؤولة في كلٍّ من عمليّات التسليف والاقتراض، إذ اقترضت المصارف التركيّة بكثافة من الخارج لشراء سندات الدَّين الحكومية بفائدة ذات نسب عالية، ولكنَّها أيضاً قامت بعمليات إقراض أموال من دون تمييز، لأنَّ الحكومة قد قدَّمت بعد أزمة عام 1994 ضمانة مفتوحة لكلِّ الإيداعات المصرفية. وكان لدى مصارف الدولة مشكلة إضافية (وقد كانت موجودة لعقود طويلة) لقد استخدمها زعماء السياسة لتأمين اعتمادات ماليّة رخيصة للقطاعات الهامّة سياسيّاً، مثل الزراعة، الأعمال الصغيرة وبناء المساكن.

لقد تمَّ في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000 تجنُّب بشِقِّ النفس لعملية تخلُّص من الليرة على نطاق واسع، إلاّ أنَّ الخلاف العلني بين رئيس الجمهوريّة سيزار ورئيس الحكومة أجاويد، حول الرفض المزعوم لهذا الأخير لمكافحة الفساد في شباط/فبراير 2001، أدى، بين ليلة وضحاها، إلى فقدان الثقة، فانهار البرنامج. فقدت الليرة نصف قيمتها وانكمش الاقتصاد في عام 2001 ـ 2002 بنسبة وصلت ربما إلى 9 بالمئة، وكما أظهرت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2002، لم تتمَّ مسامحة النخبة السياسيّة على هذا الفشل. ومع ذلك، وبتعابير اقتصادية بحتة، لم يكن إرث حكومة أجاويد سلبيّاً بالكامل. فقد تمَّ اتِّخاذ خطوات هامّة، تحت إشراف وزير الاقتصاد كمال درويش، لإعادة بناء النظام المالي. لقد أصبح المصرف المركزي مستقلاًّ، وتقلَّص النفوذ السياسيّ في القطاع المصرفي. كما تمَّ تغيير قانون الإجراءات المالية. كانت كلُّ هذه الإجراءات تهدف إلى «زيادة الشفافية» (وهو تعبير صندوق النقد الدولي لمحاربة الفساد).

V ـ المشكلة الكردية

الحرب ضد حزب العمال الكردستانيّ (PKK)

كانت المشكلة السياسيّة التي هَيْمَنَت على الأجندة التركيّة أكثر فأكثر مع مرور السنين، تتعلّق بحقوق الجماعة الكردية. لقد تكثّفت بعد الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر عام 1980، عمليّات قمعِ أشكالِ التعبير عن الهوية الكردية. حتى إنَّ استخدام اللغة الكردية في الأحاديثَ الخاصّة كان ممنوعاً بشكل رسميّ. كان الناس يُحَوَّلون بشكل دائم إلى القضاء بتهمة «إضعاف المشاعر القومية»، وكانت أشهر القضايا هي تلك المتعلّقة بالكاتب إسماعيل باشيكجي (وهو ليس بكردي)، وبالمغني المشهور إبراهيم طاتليساس («الصوت العذب»)، الذي حُوكم بتهمة «الدعاية الانفصالية» عندما أعلن أنَّه يأسف لعدم قدرته على غناء أغنية فولكلورية بلغته الكردية الأصلية.

وعلى الرغم من إجراءات النظام العسكري الشديدة القَسوة، تمكَّن قادة أكثر الحركات الكردية راديكالية، حزب العمال الكردستاني، المعروف عالميّاً بـ(PKK)، والذي أسَّسه عبد الله أوجلان في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1978، من الهرب من تركيا. لم يكن حزب العمال الكردستاني أوَّل تنظيم كردي ظهر في السبعينيات. فحتى عام 1980 كان هناك تنظيمات أخرى أقلّ أهمّيّة وأكثر عقائدية، إلاّ أنَّ حزب العمّال كان الوحيد الذي استهدف عن وعي الشبابَ الفقير وغيرَ المتعلّم في القرى والبلدات، الذين كانوا يشعرون أنَّهم منبوذون من قِبَل المجتمع، مع برنامج بسيط وتركيز قوي على العمل (المسلح). استقرَّ أوجلان في أيلول/سبتمبر عام 1980 في دمشق، وأسَسَّ بدعم من الحكومة السورية، مخيّمات في سهل البقاع في لبنان، حيث قام ضبّاط سوريون وفلسطينيون بتدريب أتباعه. وعقد حزب العمّال الكردستاني في تموز/يوليو 1981، أوَّل مؤتمر رسمي له على الحدود اللبنانية ـ السورية.

وقد أطلقت الحرب العراقية ـ الإيرانية ابتداءً من عام 1982، يد تنظيمات الأكراد في شمال العراق، مثل الحزب الديمقراطيّ الكردستاني لمحمود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني لجلال طالباني، لأنَّ العراق احتاج إلى جنوده على الجبهة في الجنوب. لم تكن العلاقات بين حزب العمّال الكردستاني الماركسي

والحزب الديمقراطيّ الكردستاني المحافظ التابع للبرزاني ودّيّة على الإطلاق، إلاّ أنَّ هذا الأخير قد سمح مع ذلك لأتباع أوجلان بالعمل انطلاقاً من المناطق التي يسيطر عليها حزبه جنوبي الحدود التركيّة ـ العراقية. فأصبح بذلك أمام حزب العمال الكردستاني طريقان للتسلُّل إلى تركيا: مباشرة من سوريا وعبر كردستان العراق. وأعلنت الاحتفالاتُ المحظورةُ بعيد رأس السنة الكردية (النيروز) في 21 آذار/ مارس 1984، بدء انطلاق نشاطات حرب عصابات حزب العمّال الكردستاني في جنوب شرقي تركيا. وقد أصبح النيروز، ومنذ ذلك الحين، مناسبة لتكثيف العمليات العسكريّة للحزب. بدأت الهجومات العسكريّة الفعلية على المراكز العسكريّة التركيّة في 15 آب/ أغسطس 1984 مع ضربات متزامنة على أروخ وشمدينلي، وهما مكانان يبعدان 200 كيلومتر عن بعضهما البعض.

ازدادت نسبة أعمال حزب العمال الكردستاني تدريجيّاً. ومنذ عام 1986، اتَّخذت السلطات التركيّة إجراءات مضادّة تضمَّنت تسليح بعض القرويين ودفع مرتَّبات لهم لمقاومة هجمات حزب العمّال (وقد أُطلق عليهم اسم «حُرّاس القرى»). لم يكن هذا نجاحاً تامّاً. فقد اختار رؤساء العشائر أسماء المتطوعين، وغالباً ما كان لهؤلاء ماضٍ عنيف أو إجرامي. وقد تمَّ تجنيد حوالى 18,000 من حُرّاس القرى، ولكن عندما قاد حزب العمال الكردستاني حملةً مكثَّفةً ضدهم عام 1987، تبيَّن أنَّ حُرّاس القرى ببنادقهم القديمة التي تعود للحرب العالميّة الثانية، ليسوا بمستوى مقاتلي حزب العمال المزوَّدين بكلاشينكوفات(*). لقد قُتل الكثيرُ من حراس القرى، وفي الكثير من الحالات ارتُكبت المجازر بحقِّ عائلاتهم بأكملها، بمن فيهم النساء والأطفال. وشكَّل فقدان المعنويّات عند حُرّاس القرى مشكلةً كبيرة، وهدَّد الجيش باتِّخاذ إجراءات مضادّة عنيفة من أجل إيقاف عمليات الفرار الواسعة من تأدية هذه الخدمة[16]. ولم تكن المساعي التي قام بها الجيش التركي لإغلاق الحدود وملاحقة المقاتلين في الجبال فعّالة جدّاً. كانت المشاكل الرئيسة على الجانب التركي تكمن في نقص في المعدات العسكريّة لمواجهة حرب العصابات (هليكوبتر، اتصالات لاسلكية) وانعدام

(*) أسلحة فردية أوتوماتيكية حديثة من صنع الاتحاد السوفياتي.

(16) İsmet İmset (1992) *The PKK: a report on separatist violence in Turkey 1973-1992,* Ankara: TDN, p.107 ff.

التنسيق بين أجهزة المخابرات، والجيش والشرطة. ولحلِّ هذه المشاكل وتحسين عملية التنسيق، تمَّ تعيين ضابط المخابرات السابق، خيري قوزاقجي أوغلو حاكماً خاصّاً (سوبر والي) في ثماني مقاطعات رُفعت لاحقاً إلى إحدى عشرة مقاطعة[17]. إلاّ أنَّ التنسيق بقي يشكِّل مشكلة وفي خلال السنوات القليلة المقبلة خسر الحاكم الخاصّ تدريجيّاً معظمَ صلاحيّاته للسلطات العسكريّة. وابتداءً من عام 1992، بدأ الجيش تغيير تكتيكاته العسكريّة بشكل شامل، وذلك عندما بدأ الجيش التركي تأسيس وجود دائم له في سلاسل الجبال القاسية بدلاً من العمل من الثكنات العسكريّة في المدن. وقد سمح ذلك تدريجيّاً للجيش بالإمساك بزمام المبادرة في أواسط التسعينيات.

لم يكن حزب العمّال الكردستاني يحتكر التمثيل القومي الكردي في هذه الفترة. لقد كان هناك تنظيمات وأحزاب أخرى تناضل من أجل استقلال أكراد تركيا، إلاّ أنّها رفضت وحشية حزب العمّال الكردستاني ضدَّ كلٍّ من القرويين الأكراد الذين تعاونوا مع الأتراك وضدَّ التنظيمات الكردية الأخرى. وقد عقدت ثمانية من هذه التنظيمات تحالفاً معادياً لحزب العمّال الكردستاني (يدعى توغر) عام 1988. وقد ازداد هذا التحالف قوّة بانضمام منشقّين إليه من قيادة حزب العمّال، إلاّ أنَّ نفوذه بقي محصوراً ضمن مجموعات المهاجرين الأكراد في أوروبا، وبقي حزب العمّال الكردستاني التنظيم الوحيد الذي يتمتَّع بدعم شعبيّ في داخل الأناضول.

تغيَّرت صورة عبد الله أوجلان في تركيا من خلال مقابلة مثيرة مع صحيفة مللييات اليومية الصادرة في إستانبول في حزيران/ يونيو 1988. فقد ثبت في النهاية، أنَّ الرجل الذي وُصف لسنوات بأنه عدوّ تركيا الأوّل (وقد كان كذلك بمعنىً معيَّن) والشيطان الحقيقي، كان رجلاً من لحم ودم وكان من أنصار فريق غلاطه سراي لكرة القدم. وازدادت أيضاً قيمة حزب العمّال الكردستاني لأنَّه قد تخلّى بعد عام 1988 عن تكتيكاته الإرهابية ضد القرويين في جنوب شرقي البلاد، التي

(17) وكانت هذه المقاطعات الإحدى عشرة تشكِّل «منطقة استثنائية»، معروفة برمزها (OHAL) في تركيا. وقد تمَّ تخفيض عدد المقاطعات تدريجيّاً في الـ (OHAL) منذ عام 2000، إلى أن تمَّ إلغاء هذه المنطقة نهائيّاً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

اعترف أوجلان الآن بأنّها كانت غلطة. وقد عقد حزب العمّال الكردستاني عام 1989 تحالفاً مع عدد من المجموعات المسلحة المدينية التابعة للجناح اليساري المتطرِّف (اليسار الثوري وآخرين)، ما زاد من قدرته على النفاذ إلى داخل المدن التركيّة الكبرى. إلاّ أنَّ العادة القديمة من الصعب أن تتغيَّر. لقد كانت هناك عودة إلى التكتيكات الإرهابية عام 1993 ـ 99، عندما أمر أوجلان بنفسه بالقيام بحملة اغتيالات ضد مدرِّسي القرى في جنوب شرقي البلاد. قُتل العشرات من المدرِّسين. وقد وقع هؤلاء بين المطرقة والسندان: فقد كان عليهم إمّا أن يعيشوا في خوف دائم على حياتهم، أو أن يخاطروا بمقاضاتهم إذا ما تخلَّوْا عن مراكزهم. وقد ألحقت هذه الحملة الأذى بصورة أوجلان وحركته.

حافظت السلطات التركيّة ولوقت طويل على زعمها بأنَّ حزب العمَّال الكردستاني يعمل من خلف الحدود، ولكن عندما استمرَّت أعداد الحوادث بالارتفاع على الرغم من كلِّ مساعي إغلاق الحدود، كان عليها أن تعترف بأنَّ حزب العمّال الكردستاني يعتمد على دعم محلِّيّ وأنَّ «عمليّات الاختطاف» التي تتناقلها الصحف بشكل ثابت كانت في الحقيقة شواهد على انضمام أشخاص إلى حركة المقاومة المسلَّحة. فرض هذا الوضع على الجيش التركي المواجهة التقليدية مع المتمرِّدين. لقد كان من الواضح أنَّ معظم السكّان المحليِّين يؤيِّدون حزب العمّال الكردستاني وأنَّ المقاومة قد اندمجت وببساطة مع سكّان القرى. ومثل الكثير من الجيوش في مثل هذا الوضع، صَبَّ الجيش جامَ غضبه على المدنيين المحليين.

وقد وقع أكثر الحوادث شيناً من هذا النوع في تشرين الأول/أكتوبر 1993، عندما قامت وحدات من الجيش بقصف مِدْفَعِيّ لبلدة «لِيس» انتقاماً لمقتل قائد قوّة شرطة ديار بكر، بختيار آيدن. كان التكتيك التقليدي الآخر الذي استخدمه الجيش التركي ضد المقاتلين الأكراد، وبشكل متزايد في أوائل التسعينيات هو اتباع سياسة «الأرض المحروقة»: كان يتمّ إخلاء القرى الجبلية من سكّانها ثم تدميرها في مسعىً للقضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني. لقد تمَّ إفراغ حوالى 500 قرية في نهاية عام 1993، وفي عام 1995، تبعتها 900 قرية أخرى. ووصل العدد الإجمالي في عام 1996 إلى 3000 قرية. كان يعاد إسكان القرويين أحياناً في قرى آمنة أو مخيّمات، إلاّ أنّه في أغلب الأحيان كانوا يُتْرَكُون لحال سبيلهم. وقد انتهى

المطاف بمعظمهم في المدن الكبرى. كان على ديار بكر أن تستقبل أكثر من نصف مليون لاجىء وقد أصبحت مكتظّة بالكامل.

استمرَّت القوّة البشرية المستخدمة من قِبَل الجيش التركي في حربه ضدّ حزب العمال بالتزايد - من 150,000 عام 1991 إلى 250,000 عام 1994 - إلاّ أنَّ أعداد الإصابات تصاعدت بوتيرة أسرع. وبحسب الإحصاءات الرسمية قُتِل ما بين سنوات 1984 و1990 حوالى 2500 شخص، ووصل العدد بحلول عام 1994 إلى 7000، وارتفع العددُ الرسمي في نهاية عام 1996 إلى 17,000 شخص. ووصل الرقم النهائي، عند انتهاء الصراع عام 1999 إلى حوالى 30,000 نسمة.

كانت المعارك تجري خلف الحدود مع العراق، في مسعىً لقطع خطوط الإمدادات والاختراقات العسكريّة لحزب العمّال. وقد قامت الطائرات الحربية التركيّة بقصف مخيَّمات في شمال العراق. وقد حاولت الحكومة في أنقرة أيضاً إقامة تحالفات أكثر فعاليّة مع الحركات الكردية في العراق، وخاصّة حزبي البرزاني والطالباني. كانت هاتان الحركتان تسيطران، منذ حرب الخليج في كانون الثاني/ يناير 1991، على الأجزاء الشمالية من كردستان العراق؛ كان الحزب الديمقراطيّ الكردستاني يسيطر على المنطقة المتاخمة مباشرة للحدود التركيّة، بينما يسيطر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على المنطقة الأقرب إلى الجنوب الشرقي. قامت القوات التركيّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 بهجوم مُشْتَرَك مع الأكراد العراقيين ضد حزب العمّال الكردستاني. أدّى ذلك مؤقّتاً إلى خروج حزب العمّال الكردستاني من شمالي العراق، إلاّ أنَّ أثره كان محدوداً، وقد ثبت ذلك بحقيقة أنّه عندما قام الجيش التركي بغزو واسع النطاق للمنطقة في آذار/ مارس 1995 (في ما يسمَّى «بالعملية الفولاذية») من أجل إزالة حزب العمال الكردستاني من المنطقة مرّة جديدة؛ شارك في هذه العمليات 35,000 جندي و13 جنرالاً. وبعد انسحاب هؤلاء الجنود، بدأت المفاوضات مع البارزاني حول إقامة حزام أمنيّ على نَسَق الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان، ولكن وعلى الرغم من أنَّ البرزاني كان جاهزاً لقبول الأموال والأسلحة التركيّة، إلاّ أنّه كان ضدَّ أي وجود عسكري تركي في منطقته. وفي أثناء ذلك، عاد مقاتلو حزب العمّال الكردستاني ببطء إلى منطقة الحدود وعادت الحرب كما كانت عليه في السابق.

المشكلة الكرديّة والسياسة القوميّة

وضع تصاعد حدَّة العمليّات في جنوب شرقي تركيا المشكلة الكردية على الأجندة السياسيّة في أنقرة. فقد تمَّ في تشرين الثاني/نوفمبر فصلُ ستّةٍ من نوّاب الحزب الشعبي الاجتماعي بسبب مشاركتهم في مؤتمر حول كردستان في باريس. واحتجاجاً على ذلك استقال تسعة نوّاب من الحزب. أسَّس عشرة نوّاب من الخمسة عشر هؤلاء (الستّة المفصولون والتسعة المستقيلون) حزب العمّال الشعبي الذي خاض حملة من أجل حقوق الأكراد في حزيران/يونيو 1990. اعتبرت الأكثريةُ الشوفينية المتعصِّبة في السياسة التركيّة ممثلي حزب العمّال الشعبي خونةً، وكانوا منذ البداية هدفاً لكل أنواع المضايقات الصغيرة. وتحوَّلت احتفالات تنصيب الأعضاء الجُدُد في المجلس النيابي عام 1991 إلى فضيحة عندما تحدَّث عدد من نوّاب حزب العمّال الشعبي باللغة الكردية. وقد أجابوا أيضاً، عندما سئلوا في استفتاء عن أيِّ لغة أجنبية يجيدون، بأنَّها اللغة «التركيّة». وطُلب من المحكمة الدستورية حظر حزب العمال الشعبي على قاعدة أنَّهم انفصاليون. وقد حدث هذا في النهاية - في تموز/يوليو 1993 - إلاّ أنّه في حينها كان كلُّ أعضاء الحزب ما عدا واحداً قد انتقلوا إلى حزب آخر، حزب الديمقراطيّة، متجنِّبين بذلك خسارة مقاعدهم عندما صدر قرار حلِّ حزب العمّال الشعبي. وقد اضطُهِد حزبُ الديمقراطيّة بقدر ما اضطُهِد سَلَفُه. وقد اغتيل أحد ممثِّليه البرلمانيين في أيلول/سبتمبر عام 1993، وتمَّ تفجير مركز الحزب الرئيسي في أنقرة في شباط/فبراير عام 1994. وقد رفع مدَّعي عامّ أنقرة الأساسي، نصرت دميرال، في كانون الأول/ديسمبر 1993، قضية ضدَّ حزب الديمقراطيّة في المحكمة الدستورية، وفي آذار/مارس 1994 رُفعت الحصانة عن برلمانيي الحزب بإصرار من رئيسة الوزراء تشيللر، التي افتخرت في خلال الحملة الانتخابية في ذلك الشهر، بأنَّها قد «طردت حزب العمّال الكردستاني من المجلس النيابي». وتمَّ توقيفهم، مباشرةً بعد ذلك، في داخل مبنى المجلس النيابي. وقد حُظر عمل الحزب في حزيران/يونيو عام 1994. وكان ستّةٌ من نوّاب حزب الديمقراطيّة قد تركوا البلاد وذهبوا إلى أوروبا؛ بينما حُوكم النوّاب السبعة الذين اعتُقلوا في آذار/مارس، وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1994 صدرت بحقِّهم أحكامٌ بالسجن وصلت لغاية 15 عاماً. وعمد أعضاء حزب الديمقراطيّة السابق في البلاد إلى تأسيس حزب يخلفه مجدَّداً،

وهو حزب الشعب الديمقراطيّ، الذي أبلى بلاء حسناً في مناطق الجنوب الشرقي، في انتخابات عام 1995، إلاّ أنّه فشل في أن يترك أيَّ انطباع في المقترعين الأكراد في المدن الكبرى. وقد لعب أعضاء حزب الديمقراطيّة المنحلّ الذين ذهبوا إلى أوروبا دوراً مركزيّاً في تشكيل «البرلمان الكردي في المهجر»، الذي اجتمع للمرّة الأولى في لاهاي في 12 نيسان/ أبريل عام 1995. لم يُحلَّ حزب الشعب الديمقراطيّ (ولو على سبيل التجربة من جانب المدَّعي العامّ) إلاّ أنَّ عدداً من قادته صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن في حزيران/ يونيو عام 1997.

لقد تركت الحرب في جنوب شرقي البلاد أثراً عميقاً في كامل المجتمع التركي. وقد أدرك عددٌ لا بأس به من الناس يعملون في السياسة، وفي عالم الأعمال وكذلك في الحلقات الثقافية والأكاديمية، أنَّ حلاًّ سياسيّاً سلميّاً للمسألة الكردية هو الطريق الوحيد للخروج منها. وكان الرئيس أوزال، وهو نفسه نصف كردي، أوّل أعضاء المؤسسة السياسيّة الذين نادوا علناً بتقديم تنازلات للأكراد. وقد أصدر هو نفسه، ومن دون التشاور مع حكومته، مرسوماً يرفع الحظر عن استخدام اللغة الكردية في التخاطب والموسيقى. ويبدو أنّه كان يفكّر، قبل وفاته بوقت قصير، بتقديم تنازلات سياسيّة. وأخذت طانسو تشيللر، وبعد تسلُّمها لرئاسة الحكومة بوقت قصير، تتحدَّث عن «البحث عن حلٍّ شبيه بحلِّ الباسك» (في إشارة إلى عمليّة التنازل عن السلطة في إسبانيا، حيث أُعطيت درجةٌ كبيرة من الاستقلالية لمناطق مثل كتالونيا وريف الباسك في مرحلة ما بعد فرانكو). وقد طالب رئيس رابطة الصناعيين الأتراك خاليص كوميلي بعقد محادثات، وكذلك فعل جم بوينر. إلاّ أنّه لم يكن هناك أيُّ سلطة لمؤيِّدي الحلِّ السياسيّ في وجه الضغوطات من جانب المؤسَّسة الأمنية، وكبار القادة العسكريين، والأكثرية اليمينية في المجلس النيابي، والإعلام المتعصِّب ورأي عامّ يتمُّ استقطابُه بازدياد. وكان الموقف الرسميّ، الذي يتمُّ ترداده إلى ما لا نهاية من قِبَل دميرال وتشيللر، هو أنّه ينبغي هزيمة حزب العمّال الكردستاني عسكريّاً قبل إجراء أيِّ محادثات.

ويبدو أنَّ حزب الرفاه، من بين كلِّ الأحزاب الرئيسة، كان الأكثر ميلاً لاتِّخاذ موقف أكثر ليونة. وقد ألمح أربكان وبشكل غير مباشر إلى إمكانيّة إجراء محادثات، وعندما ذهب نائب عن «فان» من حزب الرفاه إلى شمالي العراق في محاولة لتحرير جنود أتراك في قبضة حزب العمال الكردستاني، دعمه الحزب،

على الرغم من أنَّ الإعلام قد اتَّهمه بالخيانة وبُوشر في فتح تحقيق ضدّه. إلاّ أنَّه كان على أربكان أيضاً أن يدرك أنَّه ليس في استطاعته، في الوقت الراهن، التأثير في طريقة تعاطي الجيش مع الوضع.

الانتصار على حزب العمّال الكردستاني

أعطت الضغوطات العسكريّة والسياسيّة تركيا في النهاية الانتصار الذي كانت تنشده على حزب العمّال الكردستاني. بعد إزاحة أربكان (وتشيللر) عن رئاسة الحكومة، بدأت حكومة أجاويد ـ يلماز الجديدة، التي كانت تحت السيطرة التامّة للجيش في المسائل الأمنية، بتوجيه إنذارات مبطَّنة باتجاه سوريا. فهذا البلد، وقبل كلِّ شيء، ما زال يقدِّم المأوى لعبد الله أوجلان ولمركز قيادة حزب العمّال الكردستاني ومخيَّمات تدريبه. وربَّما كانت سوريا ترى في أوجلان نوعاً من العائق أمامها. فقد تُركت القيادة السورية، قبل كلِّ شيء، في العراء بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأخذت تُدرك الآن ضرورة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي حليف مقرَّب من تركيا. وفي الوقت نفسه، كانت سوريا محشورة بين إسرائيل وتركيا، وكان التعاون العسكري بين هاتين الدولتين يتزايد باستمرار. ولذا، عندما هدَّدت تركيا بالحرب عام 1998، أعلم السوريون أوجلان أنَّه قد استهلك فترة إقامته ووضعوه في طائرة. وبعد أن بقي حوالى الشهر في موسكو، أحضره بعض البرلمانيين الإيطاليين من الجناح اليساري إلى روما. وهناك وُضع تحت الإقامة الجبرية ريثما يُدرس طلب لجوئه السياسيّ، وبعد أن فشلت مساعيه للذهاب إلى ألمانيا أو هولندا، ترك أوجلان روما قاصداً جزيرة كورفو اليونانية. وبدورها قامت الحكومة اليونانية، الخائفة من مواجهة مع تركيا، بشحنه إلى سفارتها في نيروبي (كينيا). إلاّ أنّه قد تمَّ إقناعه، وبطريقة معيَّنة، بترك حَرَم السفارة، فاعتقله الكوماندوس التركي وخطفه في 16 شباط/فبراير عام 1999، على الأرجح بمساعدة جهاز الاستخبارات الأميركية (CIA)، الذي يقيم أكبر مراكزه في المنطقة في نيروبي.

وقد سُجن أوجلان، بعد عودته إلى تركيا، في جزيرة على بحر مرمرة، وهذا هو المكان الذي حُوكم فيه أيضاً وحُكم عليه في النهاية بالموت شنقاً (وقد خُفِّض الحكم إلى السجن مدى الحياة عام 2002). كان سلوك أوجلان خلال

محاكمته لافتاً للنظر ومصدر إلهام للكثير من مؤيّديه. لقد كان كلّ شيء إلاّ جريئاً وبطوليّاً. إنّ الانطباع الذي صدر عنه بالأحرى، هو صورة رجل محطّم، خَنُوع وفي بعض الأحيان حزين. لقد طالب بالتفاهم والتسامح وأعلن أكثر من مرّة حبَّه الكبير للشعب التركي.

لقد سبق لأوجلان أن أعلن، في أثناء بقائه في روما، أنَّ حزب العمّال الكردستاني سوف يسعى للتوصُّل إلى حلٍّ سلميّ للصراع. وقد تمّت إعادة تأكيد هذا الموقف الآن من قِبَل قيادة حزب العمّال الكردستاني، التي أعلنت أنَّها ستستمرّ باعتبار «أبو» قائداً لها، وأنَّ اتِّفاق وقف إطلاق النار الذي أُعلن عنه في آب/أغسطس 1988 سوف يبقى ساري المفعول أيضاً. وقد جاء تغيير اسم الحزب من حزب العمّال الكردستاني (PKK) إلى مؤتمر الحرية والديمقراطيّة الكردي (KADEK) عام 2002، ليرمز إلى مرحلة الانتقال من النضال العسكري إلى النضال السياسيّ.

حقوق الإنسان و«الدولة الخفيّة»

وضع الاستقطابُ السياسي الحقوقَ المدنية للمواطنين الأتراك تحت مزيد من الضغط. فقد اضطُهد المزيدُ والمزيدُ من الناس في ظلّ قانون مكافحة الإرهاب. وربَّما كان الأسوأ من ذلك هو «تنفيذ الإعدام من دون أمر قضائي» ـ إطلاق النار على المتَّهَمين الذين، وبحسب زعم الشرطة، قد قاوموا الاعتقال ـ وتزايُد أعدادِ الاغتيالات التي يبقى المنفِّذون لها غير معروفين.

كان الارتباط بين المافيا اليمينية والدولة من الموضوعات التي أثَّرت في كلٍّ من المسألة الكردية وحقوق الإنسان. لقد أصبحت الجريمة المنظَّمة في تركيا (وبشكل أساسي المخدرات وتهريب الأسلحة) مهمّة وبشكل متزايد في خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وقد كانت في أيدي مجموعتين متميِّزتين من عائلات المافيا. كانت الأولى كردية. وقد دعم بعضُ «رجال الأعمال» البارزين فيها حزبَ العمّال الكردستاني وموّلوه أيضاً، لم يفعل ذلك البعضُ الآخر، بينما لعب معظمهم الدورين معاً ضدَّ الوسط. أمّا المجموعة الثانية فقد تكوَّنت من «مثاليين» سابقين، العصابات المسلَّحة المرتبطة بحزب العمل القومي التابع لألب

أصلان تركش. وقد كان لهؤلاء دائماً صلات حميمة مع جهاز الأمن. وقد سرت شائعات الآن بأنَّهم يخدمون الحكومة في «حربها القذرة» ضدَّ الأكراد. وقد تصدَّرت العلاقات بين المافيا والدولة الصفحات الأولى للصحف أوَّلاً في عام 1995، عندما أُطلق الرصاص على أوغور كلتش، ابنة عرّاب مشهور في المافيا (وزوجة سابقة لعرّاب آخر)، وأُرْدِيت قتيلةً بعد أن شهدت بأن سمرا أوزال، زوجة الرئيس السابق، كانت وراء إطلاق الرصاص على مدير سابق لمصرف حكومي من قِبَل أعضاء المافيا، وقتله. ثم اتُّهمت طانسو تشيللر، في ربيع عام 1996، بتحويل أموال بطريقة غير شرعيّة من الموازنة «لمصاريف أمنية» غير محدَّدة في الأسابيع الأخيرة قبل انتخابات عام 1995 (وكان هذا واحداً من الاتِّهامات التي سبَّبت سقوط تحالفها مع يلماز). وبحسب تقرير استخباراتي سُرِّب من قِبَل مخابرات أمن الدولة (على الأرجح لتقويض تحالف تشيللر مع أربكان)، فإنَّ هذه الأموال قد صُرفت على «عصابة الدولة» غير الرسمية المتورِّطة في أعمال سرّية ضد حزب العمّال الكردستاني ومؤيِّديه، وكانت بإشراف تشيللر ووزير داخليَّتها (الرئيس السابق للشرطة) محمد أغار. ويبدو أنَّ وجود صلات حميمة بين الدولة والجريمة المنظمة قد تأكَّدت عندما تعرَّضت سيارة لحادث سير في مدينة سوسورلوك الغربية في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر. كان هناك أربعة ركّاب في السيارة: ضابط كبير في الشرطة، زعيم كردي مؤيِّد للحكومة (ونائب عن حزب الطريق القويم)، ملكة جمال سابقة وعبد الله تشاتلي، إرهابي سابق مع «المثاليين»، وقد قتلَ سبعةَ طلاّب يساريين قبل عام 1980، وكان متورِّطاً، بشكل غير مباشر، في محاولة اغتيال البابا. كان من المفترض أن يكون هارباً، إلاّ أنَّه اتَّضح أنَّه يحمل جواز سفر دبلوماسيّاً رسميّاً. كما اتَّضح أنَّ هؤلاء الأربعة كانوا في طريق عودتهم من منتجع على البحر، حيث كان ينزل وزير الداخلية أغار أيضاً. وقد بدأت كلٌّ من المعارضة وأقسام واسعة من الرأي العامّ تتذمَّر بغضب من «عملية اليد النظيفة» على الطريقة الإيطالية[18]. إلاّ أنَّ يَدَ المافيا امتدَّت بعيداً: فعندما طالبَ قائدُ المعارضة

(18) (Mane pulite) الأيادي النظيفة، كان اسم الحملة التي قادتها هيئة قضاة ميلانو في إيطاليا ضد روابط الفساد بين الدولة ورجال الأعمال. وكان سبب إطلاقها اكتشاف شبكة سياسيّة - صناعية يمينية، ممثَّلة في المحفل الماسوني «Propaganda Due (p-2)» وقد كان بعض الموظفين الرسميين الماليين من الفاتيكان متورِّطين فيها أيضاً.

يلماز بفتح تحقيق شامل، هُوجم من قِبَل عضو سابق في الذئاب الرمادية في خلال توقُّفه في بودابست في طريق عودته من برلين، وعانى من نزيف في الأنف. وما كان مخيفاً بشكل خاصّ هو حقيقة أنَّ هذا «الإنذار» قد جاء في خلال توقُّف لم يكن مُدْرَجاً، ما يعني أنَّ هناك مساعدة من الداخل.

VI ـ العلاقات الدوليّة

تركيا، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ

رحَّبت الدوائر الحكومية الأميركية بانقلاب أيلول/سبتمبر عام 1980 وتفهمَّته (مع قدر كبير من الارتياح). وتطوَّرت العلاقات السياسيّة بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا، في خلال السنوات القليلة التالية، في اتِّجاه مختلف للغاية عن تلك العلاقات التي كانت قائمة بين تركيا وأوروبا. لقد تركَّز الانتباه في أوروبا، وبشكل أكثر تحديداً في الاتحاد الأوروبي (الذي كانت تركيا تتمتَّع بوضعية الزمالة فيه) وفي المجلس الأوروبي، على وضع حقوق الإنسان في تركيا، بينما كان الأمن هو الموضوع الأساسي في الولايات المتحدة الأميركية. إنَّ تركيز المنظَّمات الأوروبية لهذه الدرجة على حقوق الإنسان كان جزئيّاً بسبب القرب النسبي لتركيا من أوروبا، وجزئيّاً أيضاً لحقيقة أنَّ الكثير من الأتراك يعيشون في أوروبا، وخاصّةً عندما حاول اللاجئون السياسيّون الأتراك التأثير في الرأي العامّ. إلاّ أنَّ الموقف القاسي لمؤسَّسات المجتمع الأوروبي كان وبشكل أساسيّ نتيجةَ عمل تحالف الديمقراطيّين الاجتماعيين (والذين كان لأجاويد في نظرهم مكانة هامّة) مع ممثلي اليونان. إذ تمَّ في أيار/مايو عام 1981 توقيف عضوية تركيا في المجلس الأوروبي، وفي تموز/يوليو 1982 تمَّ الإعلان عن تحقيق رسمي حول حقوق الإنسان في تركيا.

إلاّ أنَّ علاقات تركيا التجارية مع أوروبا لم تتأثَّر بأيِّ طريقة من الطرق، فقد استمرَّت التجارة مع الاتحاد الأوروبي والتي كانت بشكل عامّ أكثر أهمّيّة من تجارتها مع الولايات المتحدة. وقد تحسَّنت العلاقات السياسيّة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1983، لأنَّ الاتحاد الأوروبي قد فقد صبره من السياسات اليونانية. قدَّمت تركيا طلباً رسميّاً لعضويَّتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل عام 1987. وبينما لم يغلق الاتحاد الأوروبي الباب أمامها بالكامل، إلاّ

أنَّ ردَّه على الطلب التركي كان يرقى إلى الرفض، على الأقلّ في الوقت الراهن. وكان ما قُدِّم عوضاً عن العضوية الكاملة، هو وحدة جمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تقدَّمت المحادثات حول الوحدة الجمركية ببطء وبصعوبة بسبب مطالبة الاتحاد الأوروبي بإذعان تركيا الكامل للتشريعات الأوروبية حول الملكية الفكرية، الكارتل والتجارة الحُرّة. وفي المقابل طالبت تركيا بتعويض مالي، ثم حُلَّ أكثر هذه المشاكل عام 1993 ـ 94، إلاّ أنَّ الاقتصاد التركي في حينها كان قد أصيب بالكساد بعد إجراءات 5 نيسان/أبريل. كما وأنَّ كلَّ العملية قد شابها الشكّ في الوقت نفسه بسبب محاكمة البرلمانيين الأكراد. وعلى العكس من الحكومات الأوروبية، كان البرلمان الأوروبي، مَثَلُه مَثَلُ الكثير من برلمانات الدول الأعضاء، منتقداً وبشدَّة لسجلِّ حقوق الإنسان في تركيا، وكانت هذه المحاكمات هي القشّة الأخيرة التي قسمت ظهر البعير. وقد بدأ البرلمان الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 1994، إجراءات الإقصاء ضدَّ تركيا. وتمَّ تأجيل المحادثات حول الوحدة الجمركية حتى آذار/مارس 1995. ثمَّ أخيراً، تمَّ توقيع البروتوكولات الضرورية، إلاّ أنَّ تصديقها من قِبَل البرلمان الأوروبي كان يعتمد على تطبيق مزيد من الليبرالية السياسيّة، التي وكما رأينا، قد طال انتظارُها. وقد فتحت التعديلات الدستورية لتموز/يوليو 1995 الطريق أمام التصديق. استمرَّ البرلمان الأوروبي في تردُّده، إلاّ أنَّ كلاً من الأتراك أنفسهم والأميركيين من جانبهم قد ضغطوا بشكل كثيف من أجل التصديق، وكانت حُجَّتهم الأساسية أنَّ ذلك سوف يثبِّت تركيا بشكل قويّ في أوروبا وسوف يمنع «المتشدِّدين الإسلاميين» من الوصول إلى السلطة. ومن المفارقات، أنَّه وبعد أسبوعين من تصديق البرلمان الأوروبي على الوحدة الجمركية في 13 كانون الأول/ديسمبر، برز «المتشدِّدون الإسلاميون» كأكبر حزب في الانتخابات التركيّة. وفي خلال ستة أشهر أصبحوا في السلطة.

لوكسمبورغ، هلسنكي وكوبنهاغن: أو هل تنتمي تركيا إلى أوروبا؟

إذا كان الأوروبيون قد أملوا في أن يرضي الاتحاد الجمركي الطموحات التركيّة في المستقبل المنظور، فهم لم يخطئوا كثيراً. لقد كان الاتحاد الجمركي يشكل بالنسبة لتركيا الخطوة ما قبل الأخيرة نحو العضوية الكاملة (وكما كان في الحقيقة متوقَّعاً في معاهدة أنقرة لعام 1963)، وقد استمرّت في الضغط على

الاتحاد الأوروبي ليعترف بذلك. وفي النصف الثاني من التسعينيات، كان على الاتحاد الأوروبي تقديم بعض الأجوبة حول شكله وحجمه المستقبليين، لأنَّ دول أوروبا الشرقية التي تخلّصت من الحكم الشيوعي عام 1989 ـ 90، تريد الآن أن تبدأ مفاوضات جادّة حول عضويّتها. بدأت عملية دراسة ملفّات الدول المرشّحة للانضمام في قمّة للاتحاد الأوروبي في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ ديسمبر عام 1997، إلاّ أنَّ مقرَّرات هذه القمّة كانت بغيضة بالنسبة للأتراك. لقد قرَّرت القمّة فتح باب المفاوضات أمام عشر من دول أوروبا الشرقية وقبرص، ولكن ليس أمام تركيا. لقد استمرّت بالاعتراف بحقِّ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد، إلاّ أنَّ المفاوضات سوف تبدأ فقط عندما تتمُّ الاستجابة للشروط السياسيّة. وكانت هذه الشروط تتكون مما يسمَّى «معايير كوبنهاغن» التي وضعها الاتحاد الأوروبي عام 1993[19]، حيث طُلب أن تتعاون تركيا مع الأمم المتحدة حول قبرص وأن ترفع خلافاتها مع اليونان حول بحر إيجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

لم يأتِ قرار القمّة بمفاجأة تامّة. فقد سبق للسياسيين الديمقراطيّين المسيحيين اليمينيين، بمن فيهم رئيس وزراء ألمانيا منذ فترة طويلة هلموت كول، أن قالوا علناً بأنّهم لا يعتبرون تركيا دولة أوروبية. حتى إنَّ الديمقراطيّين المسيحيين في البرلمان الأوروبي قد أعلنوا رسمياً في 4 آذار/ مارس 1997، أنَّ تركيا ليست حتى بمرشَّحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد اغتاظ الرأي العامّ التركي للمعاملة المختلفة التي طُبِّقت على تركيا، وهي أقدم عضو مساعد في الاتحاد الأوروبي، وعلى المرشَّحين الجدد من أوروبا الشرقية. قطعت الحكومة التركيّة الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي، وقد وصلت العلاقات التركيّة مع الاتحاد الأوروبي عام 1998 إلى أدنى مستوياتها. وقد ساهم رئيس وزراء تركيا يلماز في هذا الجوِّ من الغضب الشديد عندما أعلن وفي مناسبات مختلفة بأنَّ ألمانيا كانت

(19) «تتطلَّب العضوية أن تكون الدولة المرشَّحة قد حقَّقت استقرار المؤسَّسات الضامنة للديمقراطية، لحكم القانون، لحقوق الإنسان واحترام الأقليّات وحمايتها، ووجود اقتصاد سوق فاعل وكذلك القدرة على التعايش مع الضغوطات التنافسية وقوى السوق في داخل الاتحاد. كما أنَّ العضوية تستلزم قدرة الدولة المرشَّحة على القيام بالتزامات العضوية والتي تتضمَّن الالتزام بالأهداف السياسيّة، الاقتصاديّة والمالية للاتحاد».
(www.mfa.gov.tr/grupa/ad/adab/copenhagen.htm).

تبحث عن «مساحة للحياة» (وهو تعبير استخدمه هتلر) في أوروبا الشرقية وأنّ رئيس وزراء ألمانيا كول هو عدوٌّ للأتراك. تركت ردّة الفعل التركيّة القاسية جدّاً انطباعاً. وبعد رحيل كول من رئاسة الوزراء، اتّخذت ألمانيا في ظلّ رئيس وزرائها الديمقراطيّ الاجتماعي الجديد شرودر، المبادرة من أجل التقارب وإقامة علاقات وديّة، وفي القمّة التي عقدت في هلسنكي في كانون الأول/ ديسمبر عام 1999، أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بعضوية تركيا المستقبلية في الاتحاد الأوروبي. كما أنه أعطى تركيا أيضاً مدخلاً إلى ما يسمّى ببرنامج ما قبل الانضمام، التي استفادت منه دول أوروبا الشرقية. وقد ركّزت تركيا، في السنوات اللاحقة، على الاستجابة لمعايير كوبنهاغن، وقد غيّرت في خلال هذه العملية تشريعاتها وحتى دستورها، إلاّ أنّها لم تستطع اللحاق بالمرشحين الآخرين. وعُرضت في قمّة الاتحاد الأوروبي في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، عضوية الاتحاد على عشر دول جديدة لعام 2004. وأكثر ما تمكّنت تركيا من تحقيقه هو اتّفاق على مراجعة طلب عضويتها في كانون الأول/ ديسمبر 2004، وأنّ المفاوضات سوف تبدأ عندها من دون أيّ تأخير، إذا ما استجابت للمعايير[20].

العلاقات الإقليميّة

سيطر على الوضع في الشرق الأوسط في سنوات 1980 ـ 88، أوّلاً الثورة الإيرانية ثم الحرب الإيرانية ـ العراقية. نظرت الحكومة العسكريّة التركيّة (1980 ـ 83) إلى الثورة الإسلامية في إيران بعين الشكّ، خائفة من تأثيرها في المجموعات الإسلامية في داخل تركيا. كما أنّ هجوم الإيرانيين على أتاتورك وسياساته لم يساعد، وقد تضايق الرأي العامّ التركي عندما رفض ممثلو إيران الزائرون وضع الإكليل المعتاد على ضريح أتاتورك. ومع ذلك حافظت تركيا على سياسة حياد متردّدة في خلال الحرب، التي وقعت عندما احتلّ العراق جنوبي إيران عام 1982. وأصبحت إيران، التي كانت تعاني من حظر تجاري أميركي، أهمّ سوق تصدير

(20) لقد اشترت تركيا الكلمتين «من دون تأخير» بالموافقة، بوصفها عضواً في الناتو، على استخدام منشآت الناتو من قبل قوّة التدخل السريع الأوروبية الجديدة (والتي لم تشارك فيها تركيا لأنّها ليست من دول الاتحاد الأوروبي).

لتركيا عام 1983 ـ 84، إلاّ أنّه وفي الوقت نفسه سمحت تركيا للعراق بضخٍّ نفطه عبر خطِّ الأنابيب المزدوج الذي يمرّ بالأراضي التركيّة وصولاً إلى المحطة النهائية على البحر الأبيض المتوسط.

وتحسَّنت في أواخر الثمانينيات، وبشكل تدريجي، علاقات تركيا مع إيران، بينما تراجعت علاقاتها مع العراق وسوريا. وكان سبب هذا التراجع هو الخلاف الذي تصاعد ببطء حول استخدام مصادر المياه في نهرَيْ دجلة والفرات، وقد أصبح هذا الخلاف أكثر حدّة مع إنشاء مشروع جنوب شرقي الأناضول، مع سدِّه الضخم الجديد على نهر الفرات، الذي شارف على نهايته. كانت سوريا وهي دولة تقع على مجرى النهر وتحتاج إلى الماء من أجل مشاريعها الزراعية، في وضع حسّاس. لقد حاولت ممارسة الضغط على تركيا بدعم حرب العصابات الكردية التابعة لحزب العمّال الكردستاني، الذي سُمح له بالعمل انطلاقاً من أراضيها، وكانت المساومة المطروحة أنَّها سوف تستغني عن حزب العمّال الكردستاني إذا قُدِّمت لها ضمانات حول الموارد المائية. وكما رأينا، فإن هذه السياسة قد أُجهضت وأُلزمت سوريا بالتضحية بحزب العمال الكردستاني من دون أن تحصل على أيِّ شيء في المقابل.

بقيت علاقات تركيا في خلال الثمانينيات، مع المنطقة الأخرى التي تشكِّل جزءاً منها، أي البلقان، متوتِّرةً كما في السابق. لقد بدأت الأمم المتحدة، ولأكثر من مرّة، مفاوضات حول إيجاد حلٍّ للمشكلة القبرصية، إلاّ أنَّها كانت تصل كلَّ مرّة إلى طريق مسدود بسبب الخلاف حول مدى الاستقلالية التركيّة في الدولة الفيدرالية المستقبلية. استمرّ ذلك في إفساد العلاقات التركيّة ـ اليونانية، التي كانت قد توتّرت أيضاً بسبب الاختلافات حول حقوق النفط في الرصيف القارّي في بحر إيجه. وبدأت الدولتان بالتنقيب عن النفط في المياه المتنازع عليها عام 1982، بحماية الأساطيل البحرية التابعة لكلٍّ منهما. وتوسَّع الخلاف أيضاً ليطال المجال الجوّي فوق بحر إيجه، الذي ادَّعت اليونان ملكيَّته بينما رأت تركيا أنّه دولي. وقد قامت الطائرات التركيّة بطلعات تجريبية فوق بحر إيجه لإثبات الادِّعاء التركي. ويبدو أنَّ العلاقات قد تحسَّنت، بعد مصالحة فجائية بين أوزال ورئيس وزراء اليونان باباندريو، إلاّ أنَّ هذه العلاقات لم تصبح أكثر حميميّة إلى أن وصل جيل جديد من السياسيّين إلى الحكم في اليونان في أواسط التسعينيات.

ونشأت فجأة أزمة مع بلغاريا، الجار الأوروبي الآخر لتركيا، عام 1989، عندما صعَّدت حكومة بلغاريا الشيوعية سياسة الاندماج القسري ضد الأقلّية الإسلامية - التركيّة، فقطع 344,000 بلغاري تركي الحدود لاجئين إلى تركيا. وهذا ما أدَّى إلى تصاعد كبير للحماس القومي في تركيا، إلاّ أنَّ البلد لم يكن في وضع يسمح له بإيواء مثل هذا العدد من اللاجئين. وقد عاد معظم هؤلاء اللاجئين إلى بلغاريا في خلال العام التالي عندما لم يجدوا عملاً أو مأوى لهم في تركيا.

درع الصحراء وعاصفة الصحراء

أصبحت تركيا، عندما قام العراق باحتلال الكويت في آب/أغسطس عام 1990، واحدةً من أكثر الدول نشاطاً وحماساً في دعمها لتحالف الأمم المتحدة برئاسة أميركية، الذي فرض أوّلاً عقوبات على العراق، ثم أعلن الحرب عليه في كانون الثاني/يناير عام 1991. كان الدعم القويّ للتحالف (والذي تضمَّن توقيف كلّ التجارة مع العراق وقطع تدفُّق إمدادات النفط عبر خط الأنابيب على الأراضي التركيّة) هو نتيجة السياسة الشخصية للرئيس أوزال (الذي أُعطي صلاحيّات استثنائية طارئة للتعاطي مع الأزمة في 17 كانون الثاني/يناير عام 1991). لقد أدرك أوزال أنَّ تركيا قد خسرت معظم أهمِّيّتها الاستراتيجية كموقع محصَّن ضدَّ الاتحاد السوفياتي، الذي كان يشكِّل ورقة المساومة الأكثر أهمِّية في السعي للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي، وبشكل عامّ في ضمان الدعم الغربي. لقد رأى في مشاركة تركيا في التحالف طريقة للتركيز على وضع تركيا كقاعدة في الشرق الأوسط، وربَّما فرض أيضاً دخول تركيا إلى المجموعة الأوروبية، بالطريقة نفسها التي ضمن بها مندريس عضوية تركيا في حلف الناتو عندما أرسل جنوده إلى كوريا. لم يدعم هذه السياسة لا أحزاب المعارضة ولا الرأي العام التركي. وقد تزايدت المعارضة لموقف أوزال المفرط في تأييده للأميركيين عندما أعطى الأميركيين حقَّ استخدام قاعدتهم العسكريّة الأساسية في تركيا، المطار العسكري في إنجيرليك إلى الشرق من أضنه، للقيام بغارات قصف ضدَّ العراق. وقد وضع ذلك تركيا في خطِّ المواجهة، وجعلها هدفاً محتملاً لسلاح الطيران العراقي. وعلى الرغم من كلِّ ذلك، إضافة إلى النقمة الجماهيرية العارمة، لم يقم حلفاء تركيا في الناتو بأيِّ حركة تقريباً للمساعدة في الدفاع عن تركيا. لقد أرسلت كلٌّ

من بلجيكا، وألمانيا وإيطاليا عدداً من الطائرات العسكريّة الخفيفة القديمة بالكامل والتي كانت موضوعة أصلاً في التقاعد. وأرسلت هولندا فقط وحدات من صواريخ باتريوت أرض ـ جوّ الحديثة.

وفي خلال الأحداث، تخلَّصت تركيا من الهجوم العراقي، وبدأت مشكلتها الحقيقية عندما انتهت الحرب فعليّاً. شجَّع الرئيس الأميركي بوش، في خلال الحرب، قادة الأكراد في العراق على الثورة ضد نظام صدام حسين في بغداد. وعندما سحقت قوّاتُ التحالف الجيشَ العراقي في الجنوب، قام الأكراد بما طُلب منهم، وأطلق البرزاني والطالباني معاً عصياناً مسلَّحاً في الشمال. وقد أوقف الأميركيون هجومهم بإصرار من حلفائهم في الشرق الأوسط (بمن فيهم تركيا)، الذين لم يريدوا أن يشاهدوا عراقاً مجزءاً ودولة كردية قائمة، تاركين نظام صدام حسين في مكانه. وقد سمح له ذلك بقمع تمرُّد الأكراد بواسطة ما تبقى من قواته.

وكانت النتيجة فرار أعداد ضخمة من الأكراد عبر الحدود نحو إيران، كما حاولوا الهرب عبر الحدود الشمالية باتِّجاه تركيا. وهذا ما لم تُرِده تركيا. لقد كانت تعاني من مشكلة خطيرة مع الجماعة الكردية الخاصّة بها، وقد كانت مقتنعة بأنَّها إذا ما تركت نصف مليون لاجىء كردي يدخلون أراضيها، فإنَّ العالم سيترك الوضع كما هو وينسى كل ما يتعلَّق بذلك. وكان لتركيا تجربةٌ تُظهر أنَّ مثل هذا الأمر قد يحدث: لقد كان ما يزال هناك في مخيَّمات قريبة من ديار بكر 36,000 لاجىء كردي هربوا من العراق عندما قصفهم صدام حسين بالغازات السامة عام 1988. ولذا أُعطيت الأوامر للقوّات العسكريّة التركيّة بإيقاف الأكراد بضعة أميال بعيداً عن الحدود التركيّة، وقد أدّى ذلك إلى حملة انتقادات ـ غير مبرّرة ـ متصاعدة في الغرب ضد تركيا.

وبدلاً من فتح الحدود، أطلق رئيس تركيا مخطَّطاً (تبنّاه بسرعة رئيس وزراء بريطانيا، جون مايجور) لإقامة حزام أمني في شمالي العراق، حيث يتمُّ حماية الأكراد وتُمنع الطائرات العسكريّة العراقية من الطيران فوقه. نظَّمت الأمم المتحدة عمليّات قوّة تدخُل (أُطلق عليها في البدء اسم «مطرقة التوازن»، ولاحقاً «تأمين الراحة II»)، وتتكوَّن من قوّات أميركية بريطانية وفرنسية، لمنع أيِّ محاولة عراقية لقمع الأكراد في الحزام الآمن. وكانت وحدات الطيران العسكري تستخدم قواعد

إنجيرليك وباتمان، بينما كانت قوّات المشاة متواجدة في سيلوبي. وبعد 30 أيلول/ سبتمبر اقتصرت هذه القوّات على وحدات سلاح الجوّ.

لقد كلّفت حرب الخليج تركيا ثمناً باهظاً (أكثر من 6 مليارات دولار في موارد ضائعة)، وعلى الرغم من أنّه قد تمَّ التعويض عن هذه الخسارة بمساهمات من ألمانيا واليابان، إلاّ أنَّ المكسب السياسيّ الذي كان يعوِّل عليه الرئيس أوزال لم يتحقَّق. واستمرّ مخطَّط تحقيق عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي مشروعاً محيّراً كما كان من قبل.

تركيا وسقوط الإمبراطوريّة السوفياتيّة

حمل انهيار الكُتلة السوفياتية في خلال سنوات 1989 ـ 1991 معه بشائر وأخطاراً لتركيا. لقد تطوَّرت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفياتي، وخاصّةً في الحقل الاقتصادي، بسرعة في خلال عهد «البريسترويكا»، عهد الانفتاح الذي بدأه الرئيس غورباتشوف. وقد تمَّ بين سنوات 1987 و1990، توقيع 30 اتفاقية مختلفة ونمت التجارة من 350 مليون دولار إلى 1.9 مليار دولار في السنة. وكان بإمكان الأزمة الاقتصاديّة الخطيرة التي نشأت في الاتحاد السوفياتي والدول التي انبثقت عنه منذ عام 1990، أن تهدِّد أكثر أسواق التصدير التركيّة الواعدة. لقد تضرَّر الاقتصاد التركي حقيقةً بشكل قويّ من جرّاء الأزمة الروسية لعام 1993 ـ 94، كما رأينا.

وكانت التغييرات تحمل معها بشائر عظيمة كذلك. لقد أعلنت الجمهوريات غير الروسية التابعة للاتحاد السوفياتي استقلالها الواحدة تِلْوَ الأخرى، وكانت إحدى النتائج بروز خمس جمهوريات توركية جديدة: أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان وقيرغيزستان.

كانت ردّات الفعل التركيّة الأولى، إنْ على الصعيد السياسيّ أو على صعيد الرأي العامّ، حماسيّةً جدّاً. لقد تحدَّث الرئيس أوزال عن قدوم «القرن التوركي» وعن «العالم التوركي [أو التركي، لأن اللغة التركيّة لا تميِّز بين الكلمتين] الذي يمتدّ من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم». كانت تركيا أوَّل الدول التي اعترفت دبلوماسياً بهذه الجمهوريات. وقد جاءت بعثات من أواسط آسيا والقوقاز في سنتي 1991 و1992 وذهبت، وحصلت على تغطية إعلامية واسعة. شجَّع

الغرب، وخاصة الأميركيون، تركيا على تطوير سياسة وسط آسيوية فاعلة. وكان الاعتقاد السائد في واشنطن هو أنَّ انحلال الاتحاد السوفياتي قد أوجد فراغاً سياسيّاً في المنطقة، وبالإمكان ملؤه فقط إمّا من قِبَل تركيا أو الجمهوريّة الإسلامية الإيرانية. وقد رأى الأميركيون في هذا الخيار الأخير كارثة عظمى ولذلك فقد شجَّعوا تركيا وساعدوها لإقامة علاقات مع الدول الجديدة، ولتلعب دوراً نموذجيّاً (دولة علمانية مع نظام سياسي متعدِّد الأحزاب واقتصاد السوق).

واستجابةً لذلك، طوَّرت تركيا فعلاً سياسة وسط آسيوية فاعلة. لقد تمَّ توقيع أكثر من 300 اتفاقية من كل الأنواع بين تركيا والجمهوريات التوركية المختلفة، وتغطِّي هذه الاتِّفاقيات مواضيع متنوعة مثل الملاحة الجوية المدنية ومنع التعدُّد الضريبي؛ وتمَّ تنظيم ثلاثة مؤتمرات «توركية»؛ وأُقيمت وكالة خاصّةٌ للتعاون والتنمية التوركية (TIKA) تابعة لوزارة الشؤون الخارجية؛ واعتُمدت مشاريع مشتركة في المجالين المالي والمصرفي؛ وحصل أكثر من 7000 طالب من وسط آسيا وأذربيجان على منح تعليمية للدراسة في تركيا ـ على الرغم من الازدحام الخانق في الجامعات التركيّة. وقد شارك القطاع الخاصّ بكثافة في ذلك أيضاً. فقد عملت مئات الشركات التركيّة في الجمهوريات الجديدة، وخاصّةً في قطاع البناء، وكذلك كأصحاب محالّ تجارية ومطاعم. وقُدِّر حجم المصالح التركيّة في هذه الدول الجديدة ما بين 2.5 و4 مليار دولار ـ والتي، عرضيّاً، ما تزال أقلّ مما هو مُسْتَثْمَر في الفدرالية الروسية. وبحلول عام 2002 برزت روسيا، بدلاً من أواسط آسيا، كسوقٍ مهمّ جدّاً للصادرات التركيّة، واحتلَّت المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا وقبل الولايات المتحدة. وكانت المجموعات الدينية التركيّة، التي تتنافس مع البعثات الدينية لكلٍّ من المملكة العربية السعودية، إيران وباكستان، ناشطة جدّاً في أواسط آسيا. فقد سرت شائعات بأنَّ فرع «فتح الله جِلار» التجديدي من الحركة النورسية، قد أسَّس حوالى 300 مركز تعليمي هناك.

ومع ذلك، كان هناك إدراك تدريجيّ بأنَّ هناك حدوداً واضحة لما يمكن لتركيا تحقيقه في أواسط آسيا. ففي المقام الأوّل، ربما كانت فكرة وجود «فراغ» ناشيء عن الانسحاب الروسي سراباً. لقد كانت اقتصاديّات جمهوريّات آسيا الوسطى وشبكات مواصلاتها واتصالاتها مندمجة مع الفدرالية الروسية لدرجة أنَّ مجرَّد تفكيك هذه الروابط بسرعة قد يؤدِّي إلى كارثة. ففي عام 1990 كان ما بين

80 و86 بالمئة من تجارة الاستيراد، وما بين 85 إلى 98 بالمئة من تجارة التصدير لجمهوريّات وسط آسيا هي مع ما تبقّى من الاتحاد السوفياتي. إضافة إلى وجود أقليّات روسية كبيرة في جمهوريّات وسط آسيا (ففي كازاخستان يشكّل الكازاخ أنفسهم مجموعة كبيرة، ولكنَّهم ليسوا الأكثرية)، وقد قامت موسكو بتدريب النخبة السياسيّة في هذه البلدان، وكانت النتيجة ثقافة سياسيّة هي أقرب إلى روسيا منها إلى تركيا. وتبقى روسيا، حتى في ظروفها الحاليّة الصعبة [حتى عام 2002 عند إصدار هذا الكتاب، لأنَّ وضعها قد تغيَّر بعد ذلك] قوة عسكريّة وماليّة أعظم بكثير مما تطمح إليه تركيا. وكلُّ هذا، كان يعني، أنَّ روسيا قد تمكَّنت تدريجيّاً من إعادة تأكيد وضعها كقوّة مهمّة في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، لقد كان واضحاً، أنَّه على الرغم من وجود ارتباط عاطفي مع تركيا، فإنَّ وضع تركيا وأهمِّيتها في وسط آسيا، على المدى الطويل، يعتمدان على فعاليتِّها كمصدرٍ للمساعدات الاقتصاديّة أوّلاً (أو ممرٌّ للمساعدات الغربية) وكقوّة سياسيّة إقليمية ثانياً. وقد كانت تركيا أقلّ من ناجحة في هذين المجالين. لم يتحقَّق أيُّ تدفُّق كبير للمساعدات حتى في المناطق المجاورة مباشرة لحدود تركيا، كما أنَّ الأحداث قد أثبتت أنَّ تركيا لم تكن قادرة على إيقاف الهجوم الأرمني ضدَّ أذربيجان أو على حماية حكومة إلشي باي المؤيِّدة لتركيا في باكو ضدَّ خصومها المؤيِّدين لموسكو.

كان المشروع الذي له الأولويّة المطلقة في أعين الحكومة التركيّة ونُظر إليه على أنَّه يحقِّق مصلحة قوميّة حيويّة هو بناء خطوط أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي التركيّة. وكان ينبغي أن تكون خطوط الأنابيب هذه قادرة في المستقبل على نقل النفط من حقول بحر قزوين، والغاز من حقل تانجيز الضخم في كازاخستان إلى المستهلكين الغربيِّين. عرضت كلٌّ من روسيا وتركيا مشاريع متنافسة لخطوط الأنابيب عبر الأراضي الروسية إلى محطة نوفوروسيسك على البحر الأسود، وعبر الأراضي الجورجية إلى باطومي. وكانت تركيا تأمل أن يؤدِّيَ هذا الخيار الأخير في النهاية إلى بناء خطٍّ فرعي يصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط التركيّة. ويمكن لهذا أن يعطي تركيا سيطرة على ما قد يصبح طريق إمداد الطاقة للغرب، ويخفِّف في الوقت نفسه الازدحام في البوسفور، حيث أصبحت الحوادث الخطيرة لناقلات النفط أكثر تكراراً. وقد

ربحت تركيا أخيراً المعركة بدعم قوي من حكومة الولايات المتحدة ومن الأميركيين المساهمين في نادي النفط في بحر قزوين. إذ تمَّ أخيراً توقيع اتفاقية مدِّ «خطوط أنابيب باكو - جيهان» بين تركيا، جورجيا وأذربيجان بإشراف العين الساهرة للرئيس كلينتون في إستانبول في 18 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1999. وبدأ العمل في أيلول/سبتمبر 2002 على هذا الخطّ، والذي سيصبح المنفذ الرئيسي لنفط بحر قزوين. لقد كان ذلك انتصاراً للأميركيين على الأقلّ بقدر ما كان انتصاراً للأتراك، لأنّه قد حطّم السيطرة الخانقة لروسيا على مصادر الطاقة في حوض بحر قزوين، كما وعزل العدوَّ القديم للولايات المتحدة، إيران. إنَّ مدَّ خطوط الأنابيب عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج العربي كان سيكون أرخص وأقصر، إلاّ أنّه قد تمَّ رفضه مع ذلك. وقد حدث كلُّ ذلك في وقت أصبح فيه واضحاً أنَّ حوض بحر قزوين قد يتطوَّر إلى مصدر طاقة بديل عن الشرق الأوسط ما سيجعل أوروبا والولايات المتحدة أقلّ اعتماداً على دول الخليج مع مشاكلها السياسيّة المستقبلية الفعلية.

لقد أوضحت الجمهوريات التوركية بأنَّها تقدِّر استقلالها المستجدّ، ولكنَّها غير مستعدَّة لأن تعادي موسكو بالقيام بتحرُكات نحو وحدة تركية أو بوضع نفسها تحت وصاية أنقرة. كانت الحركات الداعية لتأييد تركيا على الصعيد السياسيّ موجودة في معظم أنحاء العالم التوركي لحوالى قرن من الزمان. وقد انتعشت هذه الحركات لدرجة معيَّنة في مجال كلٍّ من الحربين العالميتين (وفي كلتا الحالتين بدعم من ألمانيا) وفي خلال الحرب الباردة (بدعم من الأميركيين)، إلاّ أنَّها لم تتمكّن أبداً من أن تصبح قوّة مسيطرة في أيِّ مكان.

وقد تباينت ردّات فعل الأقسام المختلفة من المؤسَّسة السياسيّة التركيّة على التطوُرات المخيِّبة للآمال لسنوات ما بعد عام 1992. كان الانفتاح نحو وسط آسيا يشكِّل بالنسبة للسياسيين المنتخَبين هِبَة من عِنْدِ الله، إذْ إنَّه قد حوَّل الانتباه عن الوضع الاقتصادي المتردِّي والصراع العنيف المتصاعد مع حزب العمّال الكردستاني. لقد لعب كلٌّ من الرئيس تورغوت أوزال، بين عام 1990 وعام 1993، ورئيسة الوزراء طانسو تشيللر، من عام 1993 إلى عام 1995، ورقة الوحدة التركيّة باستمتاع. لقد ادَّعت تركيا في أيلول/سبتمبر عام 1993 ومجدَّداً في عام 1995 أنَّ وضعها كناطق باسم الأتراك (هي من عيَّنت نفسها) يسمح لها بمقعد شبه

دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أنَّ خليفة أوزال سليمان دميرال قد اعتمد موقفاً أكثر حذراً، إلاّ أنّه هو أيضاً كان يعزف وبثبات على وتر «الأخوة التركيّة». وقد أقام الكثير من هؤلاء السياسيّين المنتخبين ادِّعاءات مبالغاً فيها حول مستقبل التعاون التوركي، ولذلك فقد وجدوا صعوبة كبرى في تفهم النفوذ المستمرّ لروسيا وما رأَوه من جبن من قبل الدول التوركية.

إلاّ أنّه كان هناك أيضاً توجُّه آخر ضمن صانعي السياسة الخارجية التركيّة ـ المحترفين في وزارة الشؤون الخارجية، ولدرجة معيَّنة أيضاً، قيادة القوات المسلَّحة. وقد تأثَّر هذا التوجُّه الآخر بتقييم واقعي لمصالح تركيا القومية أكثر بكثير من تأثّره برؤية الوحدة التركيّة، ولذا فإنّه قد شكَّل استمرارية للسياسات التقليدية للجمهورية. لقد بقيت الأولوية المطلقة لتركيا في أذهان استراتيجيي وزارة الشؤون الخارجية، هي علاقتَها مع الغرب، والاتحاد الأوروبي بشكل خاصّ. ويمكن رؤية علاقة تركيا مع أواسط آسيا من هذا المنظار: بمعزل عن الدفاع عن المصالح الأمنية والاقتصاديّة التركيّة في أواسط آسيا، فإنَّ تقديم تركيا كنافذة أوروبا على وسط آسيا يشكِّل ورقةً للمساومة تعطي تركيا قوّة فعّالة في صراعها من أجل أن تُقبل كشريك متساوٍ من قِبَل الأوروبيين.

العلاقات الإقليميّة بعد عام 1991

بقيت تركيا معزولة نسبيّاً في الشرق الأوسط. وبقيت علاقاتها مع العالم العربي باردةً بسبب علاقات التقارب المتزايدة مع إسرائيل، والتي تضمَّنت تعاوناً عسكريّاً. وعندما جاء أربكان إلى السلطة، كانت العلاقات الخارجية هي الحقل الوحيد حيث يمكن لرئيس وزراء إسلامي، كان عليه تقديم تنازلات واسعة إلى الجيش وإلى شركائه الداخليين في التحالف، أن يُظهر أنَّ حكومة حزب الرفاه كانت مختلفة. وبحسب ذلك، فقد كانت أُولى زياراته الخارجية إلى الدول الإسلامية، بما فيها ـ وهذا ما أغضب الأميركان ـ إيران وليبيا. لم يقم أربكان بأيِّ حركة لإضعاف علاقاته مع الناتو والاتحاد الأوروبي، وما كان بإمكانه بالتأكيد أن يفعل ذلك. حتى إنَّ الجيش قد ضغط عليه لتوقيع اتفاقية تعاون عسكري مع إسرائيل. لقد كانت سياسته الخارجية بشكل أساسيّ رمزية.

وإذا كانت تركيا قد واجهت صدوداً في علاقاتها مع الدول التوركية في

وسط آسيا، فإنَّ السياسة الخارجية التركيّة قد حققت أيضاً وبالفعل بعض النجاحات الحقيقية والصلبة في مجالها الحيوي الخاصّ - في البلقان ومنطقة البحر الأسود - منذ نهاية الحرب الباردة. لقد وضعت العلاقات التركيّة الجيِّدة وحتى الودِّية مع بلغاريا، ومقدونيا وألبانيا ما بعد الشيوعية، حدّاً نهائيّاً لعزلة تركيا في البلقان، كما أنَّ إنشاء منظَّمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود المكوَّنة من عشر دول أعضاء(*)، إضافةً إلى تركيا، في عام 1992 - وهي من بنات أفكار صاحب السُلطة في وزارة الشؤون الخارجية شوكرو إلكداغ، على الرَّغم من أنَّ الرئيس أوزال قد انتحل هذه الفكرة - قد أعطى تركيا المبادرة في تطوير علاقاتها في منطقة البحر الأسود. وما هو ذو أهمّيّة أنَّ هذه المنظَّمة كانت تتضمَّن دولاً إسلاميّة وأخرى غير إسلاميّة.

وقد أثبتت تركيا دورها كقوّة فاعلة في البلقان بمشاركتها في كلٍّ من عمليّات حفظ السلام في البوسنة وفي الحرب ضدَّ صربيا من أجل كوسوفو. كما وتحسنَّت علاقاتها مع عدوَّتها القديمة اليونان بشكل دراميّ في أواخر التسعينيات. وكانت الاحتكاكات بين فنّاني ومثقَّفي البلدَيْن في تزايد منذ بعض الوقت (لقد اجتمع يلماز مع رئيس الوزراء اليوناني سيميتيس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، كما واجتمع رئيس الأركان العامّة التركي مع نظيره اليوناني في نيسان/ أبريل عام 1998)، إلاّ أنَّ زلزال 17 آب/ أغسطس عام 1999 هو الذي أحدث بالفعل الاختراق الأساسيّ. لقد انتهزت الحكومة اليونانية الفرصة لفرض انفتاحٍ مع الأتراك. وقد كان الصليب الأحمر اليوناني وتنظيمات المتطوِّعين اليونانيين من بين أوائل الذين عرضوا المساعدة، وقد استُقبل كرمُهم باهتمام شديد من قِبَلِ الصحافة التركيّة. وقد تبع ذلك اتصالات في المجال الرياضي، حيث قدَّمت كلٌّ من تركيا واليونان طلباً مشتركاً لاستقبال دورة بطولة أوروبا في كرة القدم لعام 2008. وفي عام 2002 عبَّرت اليونان عن دعمها القوي لعضوية تركيا المستقبلية في الاتحاد الأوروبي.

كان لا بُدَّ من أن تسودَ، على المدى الطويل، المقاربةُ الواقعيّة لوزارة الشؤون الخارجية على رؤية السياسيّين المنتخَبين القوميّة الأكثر رومانسيّة. وكان

(*) تضمُّ منظَّمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود كلاّ من: تركيا، بلغاريا، ألبانيا، اليونان، رومانيا، مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، أذربيجان وأرمينيا.

هناك أسبابٌ كثيرة لذلك. فلم يكن بإمكان تركيا منافسة روسيا، من ناحية القوّة السياسيّة. ومن المشكوك فيه أيضاً ما إذا كان الغرب يحتاج حتى إلى وسيط للتعاطي مع الجمهوريّات الجديدة أو العكس بالعكس. وبالمقارنة مع أوروبا، فإنَّ جمهوريّات آسيا الوسطى لا تملك سوى القليل لتقديمه إلى تركيا، وكسوق للصادرات أيضاً، فإنَّ الفدرالية الروسية أكثر أهمّيّة لتركيا من أيّ واحدة من الجمهوريّات التوركية. إلاّ أنّه وقبل كلّ شيء، فإنَّ العلاقة بين تركيا والدول التوركية، مع الاستثناء المحتمل لأذربيجان (التي هي جغرافيّاً ولغويّاً أقرب إلى تركيا من بقية الجمهوريّات الأخرى)، ليس سوى ظاهرة من دون أيّ جذور تاريخية حقيقية. إذْ إنَّ وسط آسيا لم يلعب دوراً هامّاً في تشكيل السياسة الخارجية التركيّة لقرون عدّة. ومن هذه الناحية، فقد كان ذا مغزى أنَّ محنةَ البوسنيين والشيشان المسلمين قد هزَّت الرأيَ العامّ في تركيا أكثر بكثير ممّا هزّته في محنة الشعب الآذري. إنَّ العلاقات مع المقاطعات العثمانية السابقة في البلقان وعلى طول شواطىء البحر الأسود، هي علاقات حقيقية ويتمُّ الشعور بها بقوّة، على العكس من تلك القائمة مع أواسط آسيا. إذْ تتقاسم هذه الدول تُراثاً مشتركاً وبطرق متعدِّدة، نتيجة لأنماط الهجرة التي سادت في القرنين الماضيين، فلكلٍّ واحد من ثلاثة سكّان أتراك جذور عائلية في هذه المناطق. وكلُّ الأسباب الاقتصاديّة، والسياسيّة، والثقافية والتاريخية تشير إلى اتّجاه واحد، وبالتحديد فإنَّ جدول أعمال السياسة الخارجية التركيّة سوف يُحدَّد دائماً من خلال علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، ومن خلال بروزها كلاعب إقليميّ أساسيّ في البلقان ومنطقة البحر الأسود، كما سيُثبت أنَّ وسط آسيا ذو أهمّيّة هامشية بالنسبة لتركيا.

الخاتمة: سيناريوهات متعدِّدة لتركيا

في نهاية عام 2002، تُوِّجت فتاة في العشرين من عمرها «ملكة جمال العالم» في لندن. وقد تربَّت (وما زالت تعيش) في إحدى مقاطعات هولندا، ولم تكن هذه الفتاة تمثِّل هولندا وإنّما البلد الذي جاء منه أهلها ـ تركيا، البلد الذي يحكمه حزب سياسيّ إسلاميّ. وسيكون من الصعب أن نجد حدثاً مماثلاً أكثر رمزيّة لوضع تركيا المعقَّد في العالم ـ تشكِّل جزءاً من أوروبا ولكنَّها أيضاً خارجَها،

تشكِّل جزءاً من العالم الإسلامي ولكنها ليست مثل أية دولة إسلامية أخرى.

يبدو أنَّ تركيا الآن ولعقود من الزمن على عتبة أن تصبح جزءاً من مجموعة الدول الصناعية، من دول الرفاه الديمقراطيّة التي تشكِّل العمود الفقري للعالم الحديث. لقد ظلَّ الخبراء ولعقود يتحدَّثون عن إمكانيّات تركيا، عن مصادرها الطبيعية والإنسانية، وانتظروا التحقُّق الكامل لهذه الإمكانيات لجهة الإنماء الاقتصادي والنفوذ السياسيّ. وبطريقة أو بأخرى، لم يحدث ذلك تماماً على الإطلاق. وعلى الرَّغم من أنَّ تركيا قد خطت خطوات واسعة في كلٍّ نواحي الإنماء ـ في الصحة، التعليم، الثروة، الاتِّصالات والتشريعات ـ فإنَّ ذلك لم يكن أبداً بالقدر الكافي. لقد كان هناك دائماً عوامل تعوق الإنماء أو حتى أعادت البلاد خطوات إلى الوراء: الحروب الداخلية، الأزمات الدولية، أو سوء الإدارة المالية. وقد تمكَّنت تركيا دائماً من تخطِّي هذه المصاعب في مسارها المحتوم، إلاّ أنَّه عندها يكون الضرر قد حصل. وتذكِّرنا دائماً، مساعيها للانضمام إلى دول أوروبا الأساسيّة بشكل خاصّ، بقصة السلحفاة والأرنب. فمهما ركض الأرنب بسرعة، وفي الوقت الذي يدرك فيه تقريباً السلحفاة، تكون هذه الأخيرة قد تحرَّكت خطوات إلى الأمام وتصبح مجدَّداً بعيدة المنال.

وفي الوقت الذي نكتب فيه هذه السطور، من السهل جدّاً أن نكون متفائلين مرّة جديدة. فبعد الكساد الاقتصادي القاسي الثالث في خلال سبع سنوات، تعافى الاقتصاد بسرعة. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي على نطاق عالمي، تُحقِّق تركيا نسبة نموٍّ كبيرة تصل ما بين 5 ـ 6 بالمئة في السنة؛ وينخفض التضخُّم بسرعة وتُحقِّق الحكومة فائضاً في الميزانية الأساسية (من دون احتساب الفائدة وخدمة الدَّيْن). لقد حدث هذا سابقاً، ولكنَّ الإصلاحات البنيوية التي تحقَّقت بين سنوات 1999 و2002 قد زادت من إمكانية تثبيت الإنماء هذه المرّة. وتُظهر الحكومة الجديدة وبالتأكيد عدم رغبتها في العودة إلى السياسات الاقتصاديّة الشعبية السيِّئة السُّمعة الماضية، التي اشترت الحكومات المتعاقبة من خلالها الدعم السياسيّ بمصاريف غير مسؤولة على الأجور وضمان الأسعار.

تتمتَّع حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة بتفويض قويّ نسبيّاً. ويماثل مستوى دعمها في البلاد وأكثريَّتها البرلمانية تلك التي استطاع بواسطتها تورغوت

أوزال الشروع في إعادة بناء تركيا منذ أوائل الثمانينيات وحتى منتصفها. وعلى العكس من حكومات التحالف الضعيفة في العقد الأخير، مع خلافاتها الداخلية المستمرّة، فإنَّ الحكومة الجديدة في وضع قويّ من المحتمل أن يسمح لها بالبدء في فرض سيطرة سياسيّة على جهاز الدولة (بما فيه الجيش). ويمكن أن يشكّل هذا بداية تحوُّل تركيا إلى مجتمع مدنيّ حقيقيّ، يأخذ الفردَ بعين الاعتبار الفعلي ويُخْضِع مبرِّرات الأعمال غير العاديّة لمصالح المواطنين. وبتعبير آخر، سيصبح بإمكانها ولو متأخرةً تحويل الأتراك من رعايا إلى مواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ حقيقة تَمَكُّن حزب العدالة والتنمية من الفوز بأصوات الجماهير الفقيرة المعدمة ببرنامج معتدل، يقبل النظام العلماني وتوجُّه تركيا الغربي، قد يكون مهمّاً في المجال العالمي. فهو قد يُثبت، في زمن تنامي الراديكالية الدينية وتزايُد الهلع من الإسلام في الغرب، أنَّ الديمقراطيّة التعدُّدية ممكنة في مجتمع إسلامي. إلاّ أنَّ التساؤل الذي يُطرح هو إلى أيِّ حدٍّ يمكن لهذا النموذج أن يُتَّبع من قِبَل دول الشرق الأوسط الإسلامية الأخرى، وهو تساؤل مفتوح، لأنَّ بُنية المجتمع التركي تختلف كثيراً عن بُنية، لنقل مثلاً، الدول العربية أو دول آسيا الوسطى.

إنَّ المشاكل التي ما زالت تؤدِّي إلى توتُّرات في داخل المجتمع التركي، وما زالت تنتظر حلاً، هي الهُوَّةُ الواسعةُ بين الأغنياء والفقراء، وانعدامُ الإجماع حول معنى العلمانية وطبيعةُ القومية التركيّة. وحلُّ هذه المشكلة الأخيرة مرتبط بدقة وبالتأكيد بحلِّ المشكلة الكردية، وبتعبير آخر كيف يُمكن إرضاء رغبات شرائح واسعة من الجماعة الكردية في التعبير عن هُوِيَّتها الخاصّة من دون أن نُعَرِّض للخطر استمرار وجود تركيا في داخل حدودها الراهنة. نحتاج هنا إلى خطوات جريئة جديدة، إلاّ أنَّ نهاية الحرب المفتوحة بين الدولة التركيّة وحزب العمّال الكردستاني قد فتحت على الأقلّ «نافذة من الفرص» للقيادة السياسيّة للبدء في معالجة هذه القضية. إنَّ خسارة كلٍّ من القوميين المتعصبين في حزب العمل القومي والكماليين المتشدِّدين من نوع أجاويد لنفوذهم في انتخابات عام 2002 يساعد وبالتأكيد في تحسين فرص إيجاد الحلّ.

لقد أصبح من الواضح في الوقت الراهن أنَّ تركيا قد فشلت في مسعاها للحصول على موعد محدَّد من الاتحاد الأوروبي لبدء المفاوضات النهائية لعضوية تركيا الكاملة فيه، ولكن يبدو أنَّ هناك إجماعاً بين الحكومات الأوروبية على إبقاء

الباب مفتوحاً لعضوية تركيا في المستقبل. وهذا في غاية الأهمّيّة بالنسبة لتركيا لأنَّ الكثير من التغييرات التي حققتها في السنوات العشر الأخيرة، وخاصّةً ليبرالية المناخ السياسيّ والتشريعات، كانت بسبب رغبتها في أنْ تصبح عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. وما على المرء سوى أن ينظر إلى التطوُّرات في الأنظمة السياسيّة لجيران تركيا الذين يفتقدون لأدنى احتمال في العضوية، مثل روسيا وأوكرانيا شمالاً، أو سوريا، والعراق أو مصر جنوباً، لإدراك أهمّيّة هذه الإمكانيّة.

هذا هو السيناريو المتفائل، ولكن، وكما في تاريخ تركيا المعاصر دائماً، فليس من الصَّعب أيضاً أن نتصوَّر سيناريو الكابوس البديل. ما زال الاقتصاد سريع العطب بدرجة كبيرة. لم يَعُدِ المستثمرون الأجانب بَعْدُ بأعداد كبيرة. وستستغرق عملية إعادة الثقة بالنظام المالي التركي وقتاً، ومن الضروري، من أجل استقرار طويل الأمد، أن تؤسِّس الحكومة نظام ضرائب عادلاً وفعّالاً، وهو شيء يتخطّى إمكانيّات أيِّ حكومة في الوقت الراهن. ولن يكون من السهل تقرير مصير مؤسَّسات الدولة الاقتصاديّة والتخفيض العامّ لحجم جهاز الدولة، ولكنَّ هذا أمرٌ لا مفرَّ منه إذا كان على تركيا تحقيق إمكانيّاتها.

وقد تكون هناك مشكلة في العلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية والدولة، وبالأخصّ الجيش. فالخلافات حول سلسلة كاملة من الموضوعات محكوم عليها بالظهور ولن يكون هناك حتى تخفيف للاستفزاز من أيّ من الجانبين. وستتطلّب إدارة هذه العلاقة قدراً كبيراً من الحكمة السياسيّة، وإذا ما بدأت كلّ من الدولة أو القيادة السياسيّة تشكِّك علناً بشرعيّة الآخر، فإنَّ استقرار تركيا يمكن أن يقوّض بسرعة كبيرة، ولن يكون بالإمكان التنبُّوء بنتائج ذلك.

ويمكن كحقيقةِ أنَّ الحرب ضد حزب العمّال الكردستاني قد تمَّ كسبُها الآن، أن تؤدِّي وبسهولة إلى رضىً ذاتيّ وإلى اعتماد زائد على القمع، والنتيجة أنَّ الفقر والشعور بالإقصاء سوف يستمرّان في تشكيل مزيج مُمِيت. وعندها سوف يظهر إلى الوجود آجلاً أم عاجلاً حزب عمّال كردستانيّ جديد.

وعلى الرغم من أنّه يبدو أنَّ معظم حكومات أوروبا وأكثرها أهمّيّة يميل بالتأكيد إلى دعم دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في تاريخ مستقبليّ معيَّن، إلاّ أنَّ هناك نموّاً سريعاً لآراء تعارض مثل هذه الفكرة. ويعود هذا جزئيّاً إلى خوفٍ عامّ من

الإسلام، الذي كان دائم الوجود هناك، إلاّ أنَّه ازداد الآن كثيراً، أوّلاً بسبب الهجرة الواسعة لأشخاص من أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب آسيا، ثمَّ بسبب الأعمال الإرهابية في أيلول/سبتمبر عام 2001. إنَّ حقيقة أنَّ تركيا هي دولة إسلامية تجعل منها بالأساس دولة غير أوروبية في أعين الكثير من الناس. وقد أصبح سياسيو الجناح اليميني في دول الاتحاد الأوروبي الأساسيّة، في السنوات القليلة الماضية، أكثر وضوحاً في قولهم إنَّ تركيا لا تنتمي إلى أوروبا بسبب أنّها لم تشارك في تراث هذه القارة «المسيحي والإنساني». كما أنَّ مقاومة انضمام تركيا تعود جزئيّاً أيضاً إلى الطريقة التي تعاطت معها النُخبة السياسيّة الأوروبية في توسيع الاتحاد الأوروبي بعشر دول من دول أوروبا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط. إنَّ هناك شعوراً عامّاً بأنَّ هؤلاء السياسيّين لم يستشيروا الرأيَ العامَّ في هذه القضية ولا حاولوا أن يشرحوا لشعوبهم فوائد مثل هذا التوسُّع، وقد كان لذلك بالتأكيد أثر سلبيّ في وجهة نظر الناس حول عملية التوسُّع بهذا الشكل. وقد تدفع تركيا ثمن مثل هذا العمل. وقد يُحيلها ذلك إلى وضعٍ شبيه بوضع المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة على المدى الطويل. وإذا ما كان على الباب الأوروبي أن يبقى مغلقاً، فإنَّ أهمَّ دافع للديمقراطية في تركيا سوف يُسحب في النهاية من تحت قدميها. وسوف يصبح عندها النظامُ القائمُ على مجموعة من اقتصادات السوق الحُرّ مع دولة أوتوقراطية (استبدادية) قويّة، وهو النموذج الذي تقدِّمه دولٌ مثل روسيا، والصين ومجموعةٌ من دول شرق آسيا، أكثرَ جاذبيّة إلى حدٍّ بعيد للكثيرين في تركيا.

وفي مكانٍ ما بين السيناريو المتفائل والكابوس هناك مسارُ «تخطِّي العوائق». وقد أصبح الأتراك في خلال الخمسين سنة الماضية، أسيادَ تخطِّي العوائق وبإمكانهم من دون أدنى شكٍّ الاستمرار على هذه الطريق. إلاّ أنَّ الأمثلة الراهنة من شرق آسيا وأميركا اللاتينية، تشير على ما يبدو، إلى أنَّه في زمن العولمة، ومع التحرُّكات الفورية لرأس المال، فإنَّ تكاليف التخطّي الفردي للعوائق هي أكبر بكثير ممّا كانت عليه في السابق.

وأيّاً يكن ما يخبِّئه المستقبل، فمن المهم أن ندرك، كما آمل أن يكون هذا الكتاب قد فعل، الإنجازات العظيمة للأتراك. فلقد أظهروا الآن، وبعد حوالى قرنين من الزمن، تكيُّفاً هائلاً وإصراراً على اللحاق بحضارات العصر المسيطرة.

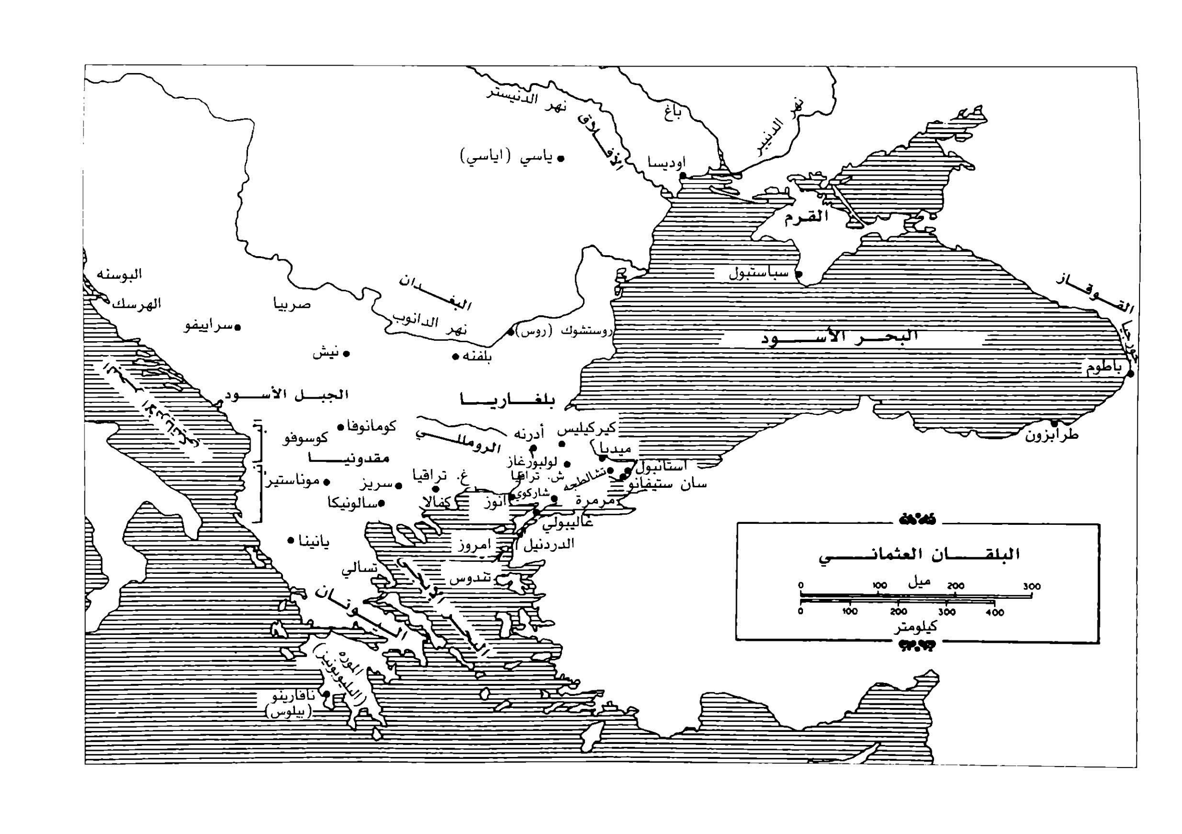
لقد كان عليهم أن يتعاطوا مع الاضطرابات التي سبَّبتها الحروب، والهجرة الواسعة والخراب الاقتصادي، إلاّ أنّهم مع ذلك تمكّنوا من بناء دولة - قوميّة قويّة مع اقتصاد ديناميكي على جيرانها وحلفائها أخذها جِدِّيّاً بعين الاعتبار. كما أنَّ تركيا ومَثَلُها مَثَلُ كلِّ الدول الحديثة، سواءُ أكانت قوميّة أم استعماريّة، فإنَّ لها صفحات سوداءَ جدّاً في تاريخها الحديث وينبغي الاعتراف بذلك. إلاّ أنّه وفي الوقت نفسه، فإنَّ إنجازات مؤسِّسي تركيا الحديثة ينبغي أن تحظى أيضاً بمثل هذا الاعتراف. إذْ إنَّ الكمالية كمثال للتطوُّر تنتمي بالتأكيد إلى المرحلة الانتقالية. ومن الخطأ أن نرى في الكمالية وصفة لحلِّ مشاكل تركيا في القرن الحادي والعشرين، إلاّ أنَّه في البحث عن جذور تركيا الحديثة ينبغي على كلِّ مؤرِّخ العودة دائماً إلى ذلك الجيل المميَّز من الناس الذين وُلدوا حوالى العام 1880، والذين من دونهم ما كان بإمكان تركيا على الأرجح أن تستمرَّ في الوجود. ولم يكن هناك، في فترة نموِّهم، مسابقات ملكات جمال، ولذا ليس بإمكاننا تقدير أعمال تركيا بهذه العلامة الفارقة. ومن أجل إدراك عظم إنجازاتهم - وإنجازات خلفائهم - ينبغي أن نتذكر أنَّ فكرة أن يكون التركي، منذ 100 عام مضى، سائقاً للقطار، أو مهندساً أو موظَّفاً في مصرفٍ ما، كانت فكرة خيالية حتى في تركيا نفسها[21]، وقابِلْ ذلك الآن ببلد يَعُجُ بالمصرفيِّين، والمهندسين، والصناعيِّين، والمعماريِّين والأطباء الاختصاصيِّين الأتراك (ذكوراً وإناثاً) الذين نراهم أمامنا اليوم.

---

(21) وقد ظهر ذلك بوضوح في مذكرات جلال بايار. لقد كان من أوائل الذين انخرطوا في مهنة المصارف الحديثة. وتعرَّضت مبادرته القائمة على إنشاء مدرسة لتدريب العاملين في خطوط السكك الحديدية في إزمير في خلال الحرب العالميّة الأولى، للسخرية من قِبَل المسيحيين المحليين والأجانب على السواء.

(Celâl Bayar (1967) *Ben de Yazdim*, Istanbul: Baha, vol. 5, p.1555-8, and Ethem Eldem (1999) *A history of the Ottoman Bank*, Istanbul: Ottoman Bank, p.515).

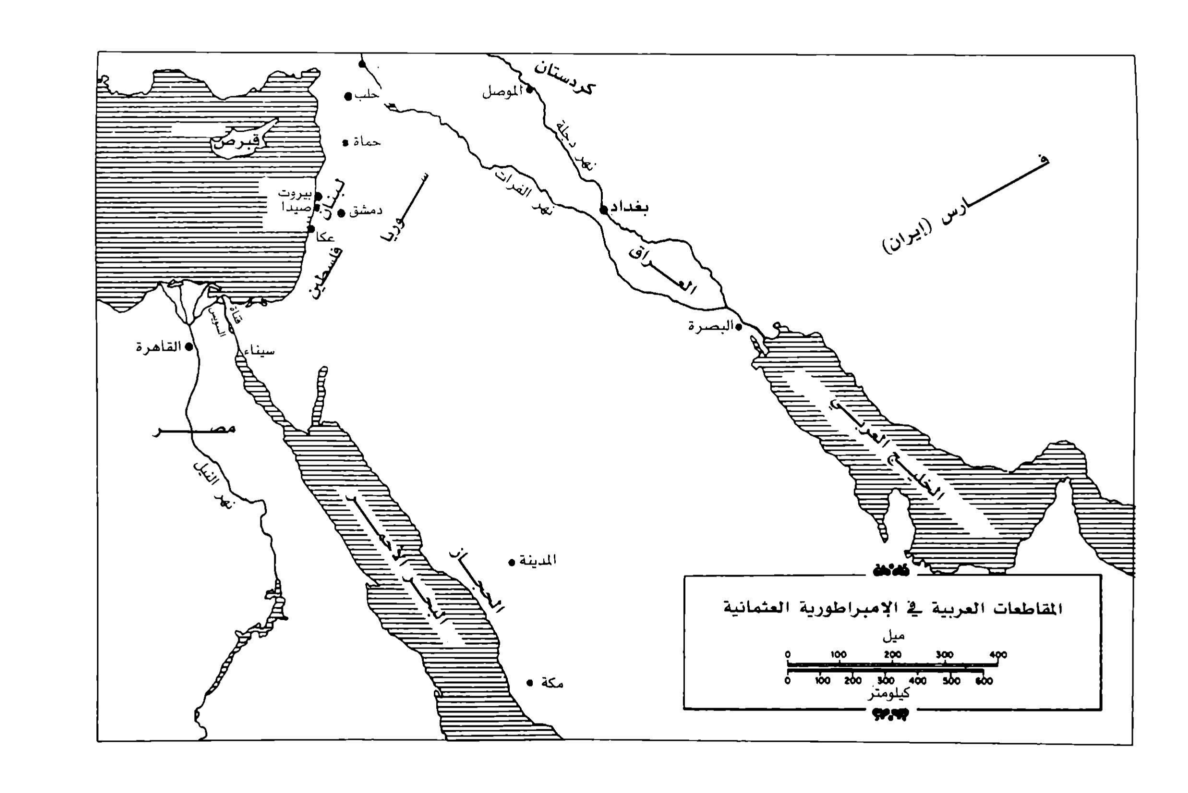
أما أدهم ألدم فقد أظهر أنَّ 53 بالمئة من موظَّفي المصارف كانوا من العثمانيين، وكان المسلمون يشكّلون 19 بالمئة منهم (في مقابل 72,5 بالمئة من المسيحيين و8 بالمئة من اليهود). وكان المسلمون يتقاضَوْن أدنى الأجور المدفوعة، إذْ كانوا يحصلون فقط على 39 بالمئة من متوسِّط الأجر. ولم يرتقوا، تقريباً أبداً، إلى أعلى من مجرد القيام بالأعمال الوضيعة.



البلقان العثماني
ميل
0 100 200 300
0 100 200 300 400
كيلومتر
نهر الدنيستر
باغ
نهر الدنيبر
ياسي (اياسي)
الأفلاق
اوديسا
القرم
سباستبول
القوقاز
جورجيا
البوسنه
الهرسك
سرايبفو
صربيا
البغدان
نهر الدانوب
روستشوك (روس)
البحر الأسود
باطوم
نيش
بلفنه
البحر الأدرياتيكي
الجبل الأسود
بلغاريا
كومانوفا
كوسوفو
مقدونيا
الروملي
أدرنه
كيركيليس
ميديا
طرابزون
لولبورغاز
ش. تراقيا
غ. تراقيا
تشاتالجه
استانبول
سان ستيفانو
موناستير
سريز
كفالا
شاركوي
انوز
مرمرة
سالونيكا
غاليبولي
يانينا
امروز
الدردنيل
تسالي
تندوس
اليونان
الموره (البلوبونيز)
نافارينو
(بيلوس)



القوقاز
ما وراء القوقاز
البحر الاسود
البوسفور
استانبول
ازميت
أراغلي
سامسون
فاتسا
طرابزون
باطوم
أردخان
الكسندربول
(غومرو)
قارص
سرقامش
أرارات
دوغوبايزيد
أرضروم
مودانيا
بورصة
إينونو
بلكاسير
آيفالك
كوتاهيه
أسكي شهير
تشوروم
أماسيا
أنقره
سيفوس
(تونتشلي)
درسيم
إزمير
اوشاق
أفيون - قره حصار
كرشهير
آيدن
ماندريس
قونيه
الوزيغ
بالو
فان
بتليس
ساسون
ملاطيه
دياربكر
بيت الشباب
ماراش [كهرمان]
سلسلة جبال طوروس
تشوكوروفا
أضنه
[شانلي] أورفه
كيليكيا
الاسكندرون
أنطاكيه (حتي)
سهل حوران
قبرص
الأناضول
ميل
0 50 100 150
0 50 100 150 200
كيلومتر
البحر الأبيض المتوسط



المقاطعات العربية في الإمبراطورية العثمانية
ميل
0 100 200 300 400
0 100 200 300 400 500 600
كيلومتر
كردستان
الموصل
حلب
حماة
قبرص
بيروت
صيدا
لبنان
دمشق
عكا
فلسطين
سوريا
نهر دجلة
نهر الفرات
بغداد
العراق
البصرة
فارس (إيران)
القاهرة
سيناء
مصر
نهر النيل
المدينة
مكة

تقييم المصادر والمراجع

أهداف عمليّة التقييم

يهدف الوصف التالي للأدبيّات حول تاريخ تركيا الحديث إلى خدمة كلٍّ من تقييم المصادر التي استُخدمت في وضع هذا الكتاب، وللتوجيه العمليّ نحو المزيد من القراءة. وهو يقتصر بالأساس على الدراسات المتخصِّصة، التي تمثِّل «أحدث ما أُنجز» في هذا المجال. وقد نُظِّمت العناوين تقريباً بحسب تسلسل المواضيع التي تمَّ التعاطي بها في هذا الكتاب، إلاَّ أنَّ الكثير من العناوين المستخدمة هنا تبقى وثيقة الصلة بأكثر من فترة أو موضوع واحد. هناك بالتأكيد الكثير من العناوين الأخرى المتوفِّرة، والقارىء الذي يرغب في أن يتعمَّق في موضوع معيَّن ننصحه بمراجعة فهرس الكتب المدرج هنا. أمّا الأعمال غير المتضمَّنة هنا فهي سِيَرُ الأشخاص (باستثناء تلك العائدة لأتاتورك)، المذكّرات والروايات، وغنيٌّ عن القول إنَّ هذه أيضاً غالباً ما تكون مهمّةً للمؤرِّخ. كما تَمَّ أيضاً إغفال الكتب التي تتعاطى حصريّاً بالمقاطعات البلقانية أو العربية التابعة للدولة العثمانية.

وأيُّ متخصِّص في تاريخ تركيا يريد الاطِّلاع على دراسة نظامية للمنشورات الصادرة حديثاً لن يجد أفضل من مراجعة (الدراسات التركية السنوية) **Türkologische Anzeiger**، التي تصدر في فيينا منذ عام 1975 (بالأساس كجزء من، **Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes**) وتغطِّي الكتب والمقالات الصادرة بلغات متعدِّدة.

تواريخ عامّة لتركيا الحديثة

لو كان مؤلِّف وناشرو هذا الكتاب يعتقدون أنَّ كتب التاريخ العامّة الموجودة حول تاريخ تركيا الحديث كافية تماماً، لما تمَّ ووضع هذا الكتاب طبعاً. إنَّ الوضع بعيد جدّاً عن أن يكون مُرضياً؛ إذ إنَّ مخزون كتب التاريخ الحديث العامّة التي تتعاطى مع الإمبراطورية العثمانية وتركيا في القرنين الأخيرين هي ضئيلة بالفعل. ويبقى العمل التقليدي ضمن هذا التصنيف ومن دون شك كتاب برنارد لويس **قيام تركيا الحديثة** *The emergence of modern Turkey* (London: Oxford University Press, 1961)، وقد نُشر هذا الكتاب بالأساس عام 1961 وأُعيد تنقيحه في عام 1968. ويعالج كتاب لويس بشكل بارع وأنيق اقتحام الأفكار الغربية التدريجي للإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر وردّات الفعل العثمانية/التركية على ذلك. إنَّ مصدر قوة هذا الكتاب هو رؤية المؤلف وسعة أفق تفكيره واستخدامه الواسع للمصادر العثمانية والتركية. كما أنَّ اهتمام الكاتب بالرواية التي يعرضها تجعل قصته المرويّة مفعمة بالحياة والحيويّة. أمّا نقطة الضعف الرئيسة في هذا الكتاب فهي أنّه بالكامل تقريباً تاريخ للثقافة والأفكار، مع اهتمام قليل

جدّاً بكلٍّ من السياسة politics (في مقابل التدبير policies أو التدابير) أو التطوُّرات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وقد تمَّ إعداد الكتاب في أواخر الخمسينيات، وحتى في نسخته المنقّحة، يبقى هذا الكتاب بالضرورة قديماً ويحمل آثار الاعتقاد القويّ بالتقدُّم من خلال التحديث بحسب النموذج الغربي القابل للتطبيق عالمياً والذي كان سائداً في تلك السنوات. ومع ذلك فإنَّ كتاب قيام تركيا الحديثة، هو كتاب تقليديّ (كلاسيكيّ: classic) على كلِّ طالب جِدّيّ لتاريخ تركيا الحديث قراءته.

الكتاب التاريخي الآخر بالحجم نفسه، كتاب ستانفورد وإيزال شوّ، **تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة**،
Stanford and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and modern Turkey*, vol II: *Reform, revolution and republic: the rise of modern Turkey, 1808-1975* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).
وقد اجتاز هذا الكتاب اختبار الزمن بدرجة أقلَّ من الأوّل. تُركِّز معالجة ستانفورد شوّ على مجالات تخصُّص، تشكّل دراسة عهد سليم الثالث وعبد الحميد الثاني أقوى أقسامها. الكتاب بحد ذاته حقل معلومات (وإن لم تكن كلُّها دائماً صحيحة) كما أنَّ فهرس مصادره ومراجعه مفيد للغاية كمرشد لمزيد من المطالعة، إلاّ أنَّ نصَّ الكتاب يفتقد إلى التماسك وتعاني الأقسام التي تتعاطى مع السنوات المئة الأخيرة من تحيُّز بارز للقومية التركية، والذي يظهر مثلاً في معالجة المسألتين الأرمنية والكردية. ويرى شوّ مثل لويس، أنَّ الجوهر الأساسي لتاريخ تركيا الحديث هو صراع بين الظلمة والنور: المحدثون والمؤيِّدون للغرب من جهة، والرجعيُّون المتعصّبون دينياً من جهة أخرى.

ومن بين كتب التاريخ العامّة الأقلّ مستوىً، كتاب جوفري لويس (1974)، **تركيا الحديثة**، Geoffrey Lewis, *Modern Turkey* (London and Tonbridge: Ernest Benn)، الذي نشر أولاً عام 1955 ثم أُعيد تنقيحه بالكامل عدّة مرّات، وهو شيء ينبغي ذكره. لقد كُتب بشكل جيّد ويمكن الاعتماد عليه، وهو يركّز بقوة على تاريخ الجمهورية السياسي. ثم يأتي وبحجمه تقريباً كتاب رودريك دايفسون، **تركيا: تاريخ مختصر**،
Roderic Davison, *Turkey: a short history*, 2nd edition, Huntingdon: Eothen, 1988.
(وقد نُشر أوّلاً من قِبَل Prentice Hall, New Jersey, 1968). يغطّي هذا الكتاب كلَّ التاريخ العثماني والتركي ولذلك فهو يقدّم تفاصيل أقلَّ بكثير عن فترة الجمهورية من كتاب جوفري لويس، بينما يقدّم معلومات أكثر عن القرن التاسع عشر. وقد أُضيف في النسخة الثانية الصادرة عام 1988، فصلٌ جديدٌ يغطّي تاريخ تركيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إلاّ أنَّ الفصول الأخرى قد تُركت كما هي ولذلك فهي بالية. أمّا فهرس المصادر والمراجع المفيد فقد أُضيف إليه بعض الكتب من دون أن تتمَّ مراجعته. أمّا كتاب فيروز أحمد (1993) **صُنعُ تركيا الحديثة**، Feroz Ahmad, *The making of modern Turkey* (London: Routledge). فقد تطوَّر من بحث حول دور الجيش في السياسة التركية. وقد وُضع هذا الكتاب من قِبَل اختصاصي، معترف به، في تاريخ تركيا في القرن العشرين، وهو غنيٌّ بالتفاصيل ونفاذ البصيرة، إلاّ أنَّ توجُّهه كماليّ مخلص وهو يشابه من هذه الناحية كتابَيْ لويس وشوّ.

الكتاب الهامّ والمثير للأفكار هو كتاب تشايلار كيدر، **الدولة والطبقة في تركيا: دراسة في**

التـطـوّرات الـرأسـمـالـيـة، Cağlar Keyder, (1987). *State and class in Turkey: a study in capitalist development*, (London and New York: Verso) وهو بحثٌ تاريخيٌ أكثر ممّا هو كتاب، وهو يقترح تفسيراً لتاريخ تركيا الحديث من زاوية اندماج تركيا في النظام الرأسمالي العالمي (مدرسة التبعية). من الصعب فهمه في بعض الأماكن من قِبَل غير علماء الاجتماع، والكتاب مهمّ بسبب التباين العامّ بينه وبين أعمال «المحدثين» من أمثال برنارد لويس، ستانفورد شوّ ورودريك دايفسون.

لقد سيطرت وجهات نظر المؤرّخين الكماليين، القومية، العلمانية والتحديثية، على كتابة تاريخ تركيا الحديث، في تركيا، بسبب سيطرتهم على التاريخ الرسمي المعبَّر عنه في كتب التاريخ المعدّة للمدارس والجامعات. وقد ازدهرت ومنذ السبعينيات، محاولات وضع كتب تاريخ مدرسية على قاعدة الأبحاث التاريخية التعديلية، وبمقاربة ماركسية على الأغلب. والمثال الأكثر بروزاً على ذلك هو المجلّدات الأربعة حول تاريخ تركيا، تحرير سينا أكشين (Sina Akşin)، وبالأخص المجلّدان الأخيران منهما، **تاريخ تركيا 3: الدولة العثمانية**، Türkiye tarihi 3: *Osmanli devleti 1600-1908*, (Istanbul: Cem, 1988)؛ و**تاريخ تركيا 4: تركيا الحديثة**، Türkiye tarihi 4: *Çağdaş Turkiye, 1908-1980*, (Istanbul: Cem, 1989).

اللذان يتناولان تاريخ تركيا حتى عام 1980. تفتقد هذه المجلدات إلى القليل من التماسك، كما أنّ نوعية الإسهامات المقدَّمة من الكثير من المؤلفين غير متساوية قليلاً، على الرغم من أنّها بشكل عامّ جيدة جداً. النقطة القوية فيها هي تضمُّنها لفصول عن الفنّ والتعليم، ما يجعلها بالفعل تاريخاً شاملاً. أمّا نقطة ضعفها فهي انعدام موادّ المصادر الأجنبية.

القراء القادرون على قراءة التركية ينبغي عليهم بالتأكيد مراجعة الموسوعتين التاريخيتين الممتازتين، تحرير مراد بلج، **موسوعة تركيا من التنظيمات إلى الجمهورية**،

Murat Belge, ed. *Tanzimat'tan cumhuraiyet'e Türkiye ansiklopedisi*, (Istanbul: İletişim, 1986, 6 Vols);

و**موسوعة تركيا في خلال عهد الجمهورية**،

Cumhuriyet dönemi Türkiye ansiklopedisi, (Istanbul: İletişim, 1983, 10 Vols).

وقد كُتبت هذه المجلّدات بشكل أساسي من زاوية الجناح اليساري أو الاشتراكي، وهي تمثّل ومن دون شكّ تحفة فنية في كتابة التاريخ الحديث في تركيا.

وينبغي ذكر عملين، ليسا بالضرورة من التاريخ العامّ، كأدوات لا يمكن الاستغناء عنها في حقول تخصُّصها. كتاب طارق ظافر تونايا، **الأحزاب السياسية في تركيا**،

Tarik Zafer Tunaya, (1952) *Türkiye'de Siyasî partiler 1859-1952*, (Istanbul: n.p.).

الذي يقدم تقريراً شاملاً عن الأحزاب السياسية في تركيا ويعطي تفاصيل عن شخصياتها، برامجها وتاريخها. إنَّه ما يزال عملاً مرجعيّاً معيارياً. أما الطبعة الثانية التي نُشرت في ثلاثة مجلدات في الثمانينيات فهي تحتوي على المزيد من المواد ولكن أيضاً المزيد من الأخطاء. أمّا كتاب نيازي بركس، **تطور العلمانية في تركيا**،

Niyazi Berkes, *The development of secularism in Turkey*, (Montreal: McGill University Press, 1964).

فهو كتاب غني حول تاريخ تركيا الفكري، ويغطّي القرنين الأخيرين.

الاندماج وأولى محاولات التحديث (1792 ـ 1908)

هناك القليل جداً من المصادر حول أوضاع الإمبراطورية العثمانية عشية الإصلاح والاندماج في أواخر القرن الثامن عشر. لقد كان كتاب هـ. جب وهارولد بوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**: دراسة في أثر الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية في الشرق الأدنى،

H. Gibb and Harold Bowen, *Islamic society and the West: a study of the impact of Western civilization on Moslem Culture in the Near East*, (London: Oxford University Press. 1951-1957), vol. 1, parts 1 and 2.

(وهما القسمان الوحيدان اللذان تمّ نشرهما) شكّل، ولوقت طويل، الرواية التقليدية للإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر، إلاّ أنّه قد انتُقد بقسوة من قِبَل أجيال المؤرّخين الشباب. راجع: كنموذج لهذا الانتقاد مقالة روجر أوين (1975)، «الشرق الأوسط في القرن الثامن عشر ـ مجتمع 'إسلامي' في انحطاط»،

Roger Owen. (1975), «The Middle East in the eighteenth Century - an 'Islamic' society in decline: a critique of Gibb and Bowen's Islamic society and the West», *Review of Middle Eastern Studies*, 1, p.101-12.

وحديثاً، بدأ القرن الثامن عشر وبالأخصّ بدأ التساؤل حول كم كانت التغييرات في القرن التاسع عشر استمرارية لعمليّة محلّيّة بدلاً من كونها بتأثير الغرب يحظى باهتمام المؤرّخين. والعمل الذي حدَّد الوجهة في هذا المجال، هو، كتاب توماس ناف وروجر أوين (محرّران) (1977)، **دراسات في التاريخ الإسلامي في القرن الثامن عشر**،

Thomas Naff and Roger Owen (eds), (1977), *Studies in eighteenth century Islamic history*, (Carbondale: Southern Illinois University Press).

ولكنّ أفضل الأعمال التعديلية في هذا المجال تتكوّن من التواريخ المناطقية، التي تعتمد على موادّ أرشيفيّة محلّيّة.

لقد وجدتُ الفصول التمهيدية في كتاب كارتر فندلي (1980)، **الإصلاحات البيروقراطية في الإمبراطورية العثمانية: الباب العالي 1789-1922**،

Carter Findley, *Bureaucratic reform in the Ottoman Empire: the Sublime Porte, 1789-1922*, (Princeton: Princeton University Press),

وكتابه الصادر عام (1989)، **الموظّفون الرسميون المدنيون العثمانيون: تاريخ اجتماعي**،

Ottoman civil officialdom: a social history, (Princeton: Princeton University Press).

مفيدةً بشكل خاصّ كموجِّه في هذا الحقل من الدراسات. فهذه الكتب، التي تدمج الأدبيات الحديثة ذات الصلة، تركِّز انتباهها على واقع المجتمع العثماني، متجنِّبةً بذلك واحدة من اثنتين من أكثر أخطاء الكتابات التاريخية القديمة حول الإمبراطورية العثمانية: الاعتماد الزائد على وثائق الحكومة المركزية، التي تدفع إلى التركيز على المعايير بدلاً من الوقائع وعلى الدولة بدلاً من المجتمع.

أمّا الكتاب حول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من تاريخ الإمبراطورية والذي يدمج الكثير من نتائج التاريخ الثقافي والاجتماعي الحديث، ويركِّز عليها بدلاً من التركيز على التطوّرات السياسية هو كتاب دونالد كواترت (2000) **الدولة العثمانية 1700-1922**،

Donald Quataert, *The Ottoman Empire 1700-1922*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

ما يزال كتاب ستانفورد شوّ، **بين القديم والجديد: الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث، 1781–1807**،

Stanford Shaw, *Between old and new: the Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1781-1807*, (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

يشكّل الدراسة الكلاسيكية للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (والثورة الفرنسية)، وجوهر هذا الكتاب معروض أيضاً في التاريخ العامّ، الذي ذُكر أعلاه، للمؤلّف نفسه. وتعود المناقشات حول مدى تأثير أفكار الثورة الفرنسية في العثمانيين إلى مقالة برنارد لويس الشهيرة، ولكن المثيرة للجدل (1953)، «أثر الثورة الفرنسية في تركيا».

Bernard Lewis, «The impact of the French Revolution in Turkey», *Cahiers d'histoire mondiale*, Vol. 1, no. 1, PP. 105-25.

وحول سياسات الإصلاح للسلطان محمود الثاني والتنظيمات، تُعتبر كُتب كارتر فندلي التي ذُكرت أعلاه، لا غنى عنها. إذ يحتوي المجلّد الأول على تاريخ المؤسسة البيروقراطية المتغيِّرة، بينما الثاني هو تاريخ اجتماعي لأعضاء هذه المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك يشكّل كتاب دايفسون، **الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية 1851–1876**،

Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire* 1851-1876, (New York: Gordian, 2nd edition, 1973).

معالجةً تفصيليّةً للمرحلة الثانية من إصلاحات التنظيمات، من المنشور الإصلاحي لعام 1856 إلى إعلان الدستور عام 1876، مركّزاً على السياسة المتَّبعة والإدارة. لقد كان دايفسون أعظم المختصّين في أيّامه حول تحديث الإمبراطورية في القرن التاسع عشر، وقد نُشرت مجموعةٌ من مقالاته البحثية الدقيقة في كتاب: **أبحاث في التاريخ العثماني والتركي 1744–1923: تأثير الغرب**،

Roderic Davison, *Essays in Ottoman and Turkish history 1744-1923: the impact of the West*, (Austin: University of Texas Press, 1990).

ويشكّل كُتيِّب خليل إينالجك (1976)، **تطبيق التنظيمات وآثارها الاجتماعية**،

Halil İnalcik, *Application of the Tanzimat and its social effects*, (Lisse: Peter de Ridder, 33 page pamphlet, reprint from *Archivum Ottomanicum V* (1973), pp.97-128),

عملاً رائداً في محاولة تقدير الأثر الفعلي للإصلاحات في المقاطعات (بالتمايز عن التصريحات السياسية لإستانبول). وقد تمّ اتِّباع هذا الخط في عدد من المقالات من قِبَل مؤلّفين متنوّعين ركّزوا بالأساس على المقاطعات العربية والمصادر العربية. ويقدّم كتاب كريستوف نويمن،

Christoph Neumann, *Das indirekte Argument: Ein Plädoyer für die Tanzimat Vermittels der Historie, Die geschichtlich Bedeutung von Ahmed Cevdet Paşas Ta'rih*, (Münster: Lit, 1994),

تحليلاً هامّاً جدّاً لكيفية كتابة أحد كبار رجال التنظيمات البارزين لتاريخ المرحلة السابقة لدعم قضية الإصلاح. وهو معبِّر جدّاً عن طريقة تفكير الإصلاحيين.

وعلى صعيد الوضع الديني في الإمبراطورية، ما يزال كتاب فردريك هاسلوك، (1929)، **المسيحية والإسلام في ظلّ السلاطين** Frederick W. Hasluck, *Christianity and Islam under the sultans*, (Oxford: Clarendon, 2 vols) يستحق المطالعة على الرغم من قدمه، بسبب مدى اعتماده على تجارب المؤلّف الشخصيّة. وتشكّل أكثر الأقليّات الإسلامية أهمّيّة في داخل الإمبراطورية، العلويون، والطريقة الصوفية البكتاشية المرتبطة بهم، موضوع كتاب آخر قديم

أيضاً، إلاّ أنّه ما يزال بلا منازع، هو كتاب جون بيرج، **الطرق الصوفية البكتاشية** John Kingsley Birge, (1937), *The Bektashi order of dervishes*, (London: Luzac, reprinted in 1994). ويصف بيرج معتقدات البكتاشية وشعائرها بتفاصيلها الدقيقة. ويُطرح التساؤل حول الدور التقليدي المعزوّ لهذه الملّة في كتاب بنجامين برود وبرنارد لويس، (محرّران)، **المسيحيون واليهود في الإمبراطورية العثمانية**،

Benjamin Braude and Bernard Lewis (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (New York: Holmes, 1982).

وهناك دراستان أكثر حداثة عن اليهودية العثمانية والتركية وهما، كتاب ستانفورد شوّ، **اليهود في الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية**،

Stanford Shaw, *The Jews of the Ottoman Empire and Turkish Republic*, (New York: New York University Press, 1991),

ومجموعة غنيّة من المقالات، وهي نتيجة مؤتمر في جامعة برانديز عام 1987، نشرها أفيغدور لافي، Avigdor Levy, *The Jews of the Ottoman Empire*, (Princeton: Darwin, 1994)، ويحتوي هذا المجلّد على الكثير من المعلومات التي تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث كان عدد اليهود يصل إلى حوالي 400,000 نسمة.

وتشكُل الإصلاحات التعليمية والتربوية الهامّة للقرن التاسع عشر (وبالحقيقة لأوائل القرن العشرين أيضاً) موضوع كتاب عثمان أرغين الهامّ البارز، **تاريخ التعليم في تركيا**، علماً أنّه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل.

Osman Ergin, *Türkiye maarif tarihi*, (vols 1-5, Istanbul: Eser; 1977; originally published in 1934).

وحديثاً كان هناك اهتمام متزايد ملحوظ بالإصلاحات التعليمية لفترة التنظيمات وعهد عبد الحميد. ويمكن إيجاد مراجعة بالإنكليزية، تعتبر «**تحفة فنية**» في هذا المجال، وهي مقالة محمد ألكان (2000)، «الحداثة من الإمبراطورية إلى الجمهورية والتعليم في خلال العملية القومية»،

Mehmet Alkan, «Modernization from empire to republic and education in the process of nationalism»

المنشورة في كتاب كمال كاربات (محرّر)، **الماضي العثماني وتركيا اليوم**, Kemal Karpat (ed.), *Ottoman past and today's Turkey*, (Leiden: E.J. Brill). ويمكن الاطّلاع على دراسة عصرية جذّابة لتطوُّر التعليم الحديث في تركيا (إمبراطوريةً وجمهوريةً) في كتاب نجدت ساكا أوغلو، **تاريخ التعليم من العهد العثماني إلى يومنا الحاضر**،

Necdet Sakaoğlu, *Osmanli' dan günümüze eğitim tariki*, (Istanbul: Bilgi University Press, 2003).

أمّا تحديث الجيش، والذي كان الدافع الأساسي خلف حركة الإصلاح برمّتها، فيُعالج في كتاب إريك زوركر (محرّر)، **تسليح الدولة: التجنيد العسكري في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**،

Erik Jan Zürcher (ed.), *Arming the state: military conscription in the Middle East and Central Asia 1775-1925*, (London: I.B. Tauris, 1999).

ويشكّل هذا الكتاب مجموعة من المقالات حول الإمبراطورية العثمانية، ومصر وإيران.

وللأسف، لا يوجد مثيل لكتاب خالد فهمي عن الدولة العثمانية، **كلّ رجال الباشا: محمد علي، جيشه وبناء مصر الحديثة**،

Khaled Fahmy, *All the Pasha's men: Mehmed Ali, his army and the making of modern Egypt*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997),

وهو دراسة منقطعة النظير عن «النموذج العسكري الجديد» لجيش محمد علي باشا.

ونجد نقاشاً مثيراً لتاريخ الإصلاحات في كتاب المؤرِّخ المفكِّر المستقلّ لتركيا إيلبر أورتايلي، **أطول قرون الإمبراطورية**،

İlber Ortayli, *İmparatorluğun en Uzun yüzyili*, (Istanbul: Hil. 2nd edition, 1987).

إنَّ أهمّيّة حركة معارضة العثمانيين الشباب معترَفٌ بها بشكل عام من قِبَل أولئك المهتمّين بالتاريخ الثقافي للشرق الأوسط، وتحليل شريف ماردين لأفكار قادة هذه الحركة في كتابه **تَكَوُّن أفكار العثمانيين الشبان: دراسة في تحديث الأفكار السياسية التركية**،

Şerif Mardin, *The genesis of Young Ottoman thought: a study in the modernization of Turkish political ideas*, (Princeton: Princeton University Press, 1962).

ما يزال أفضل دراسة لهذا الموضوع.

وقد تمَّت، وبالتفصيل، دراسة النظام الدستوري القصير الأجل لعام 1876، والذي بدا أنَّه قد حقّق رغبات العثمانيين الشبان في كتاب روبرت ديفروه، **المرحلة الدستورية العثمانية الأولى: دراسة في دستور مدحت والبرلمان**،

Robert Devereux, *The first Ottoman constitutional period: a study of the Midhat constitution and parliament*, (Baltimore: Johns Hopkins, 1964).

وجاء أهمّ تقييم «للمسألة الشرقية» المعقّدة جدّاً، والتي لعبت دوراً كبيراً في كلّ السفارات الأوروبية في القرن التاسع عشر، وفي تفكير سياسيّي التنظيمات، في كتاب ماثيو أندرسون، **المسألة الشرقية 1774-1923 دراسة في العلاقات الدولية**،

Matthew S. Anderson, *The Eastern Question 1774-1923: a study in international relations* (4th edition London: Macmillan, 1972).

ونجد دراسة حالة مُبْدِعة وموثَّقة بشكل جيِّد، تروي لنا قصة كيف تمكّن العثمانيون في النهاية من نزع فتيل واحدة من أكثر جوانب المسألة الشرقية خطورة، وهي الأزمة اللبنانية، في كتاب أنجين أكارلي، **السلام الطويل: لبنان العثماني 1861-1920**،

Engin Akarli, *The long peace: Ottoman Lebanon 1861-1920*, (London: I.B. Tauris, 1993).

لقد دفع التوجُّه العامّ بين المؤرخين للابتعاد عن تاريخ الدولة المركزية وعن السياسة والسياسات، إلى موجة من الكتابات المتعلّقة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للقرن التاسع عشر في الإمبراطورية العثمانية. والعمل المَرجعيّ التقليدي للفترة التي تصل إلى الحرب العالمية الأولى هي كتاب خليل إينالجك مع دونالد كواترت (محرِّران)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 1300-1914**،

Halil İnalcik With Donald Quataert, (eds), *An economic and social history of the Ottoman*

Empire 1300-1914, (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).
وبالرغم من عنوانه، فإنَّ الكتاب لا يتناول الفترة حتى تاريخ 1450 أو القطاع الصناعي المديني قبل عام 1600، إلا أنه يمثل تحفة فنية في الفترات والموضوعات الأخرى. يغطي خليل إينالجك الفترة حتى عام 1600؛ وتغطي ثريا فاروقي القرن السابع عشر؛ وبروس ماك غوين القرن الثامن عشر؛ ودونالد كواترت القرن التاسع عشر. وقد أضاف شوكت باموك فصلاً عن التاريخ المالي للدولة العثمانية. وقد كتب هذا المؤلف الأخير أيضاً كتاب **الإمبراطورية العثمانية والرأسمالية الأوروبية، 1820-1913: التجارة، الاستثمار والإنتاج**،

Şevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European capitalism, 1820-1913: trade, investment and production*, (Cambridge and London: Cambridge University Press, 1987),
والذي يجب الاطّلاع عليه. ويتكوَّن كتاب شارل عيساوي، **التاريخ الاقتصادي لتركيا 1800-1914**،

Charles Issawi, *The economic history of Turkey 1800-1914*, (Chicago: Chicago University Press, 1980),
من نُخبة مختارة من النصوص الأوّليّة مع مقدِّمات، تعرض مقاربة «كلاسيكية» بكلِّ معنى الكلمة، بينما يمثِّل كتاب روجر أوين **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي 1800-1914**،

Roger Owen, *The Middle East in the world economy 1800-1914*, (New York: Methuen, 1982).
تياراً أكثر معاصرة للتفكير التاريخي. ويعيد رشاد قصبة في كتابه **الدولة العثمانية والاقتصاد العالمي: القرن التاسع عشر**،

Reşat Kasaba, *The Ottoman Empire and the world economy: the nineteenth century*, (Albany: State University of New York Press, 1988),
تحديد دور البورجوازية المحلِّية المسيحية.

وقد أسهم المؤلِّف نفسه أيضاً بمجموعة من 17 بحثاً (ظهر منها سبعة في وقت سابق) حرَّرها حوري إسلام أوغلو ـ إينان، وصدرت في كتاب بعنوان: **الدولة العثمانية والاقتصاد العالمي**،

Huri İslamoğlu-İnan (ed.), *The Ottoman Empire and the world economy*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
والتي تدرس عدداً من المسائل الهامّة على قاعدة دراسة الحالات ومن وجهة نظر «النظام العالمي الحديث» لفليرشتاين.

وحول موضوع جمع الوثائق الحكومية هناك مرجعان يستحقّان المراجعة وهما كتاب جان ـ لويس باكه غرامون وبول ديمون (محرِّرون)، **الاقتصاد والمجتمع في الإمبراطورية العثمانية (أواخر القرن الثامن عشر ـ بداية القرن العشرين)**،

Jean - Louis Bacqué Grammont and Paul Dumont (eds), *Economies et sociétés dans l'Empire ottoman (fin du XVIIIe -debut du XXe siècle)*, (Paris: CNRS, 1983).
وكتاب خليل إينالجك وعثمان أوكيار، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لتركيا (1071 ـ 1920)**،

Halil İnalcik and Osman Okyar, *Social and economic history of Turkey (1071-1920)*, (Ankara: Meteksan, 1980),
والذي يحتوي أيضاً على مواد هامّة حول نواحٍ مختلفة من التاريخ الاقتصادي العثماني المتأخِّر. ويمكن إيجاد أمثلة جيِّدة عن إعادة التقييم الانتقادية للصورة القديمة الموحَّدة حول انحطاط الاقتصاد العثماني في القرن التاسع عشر، في مقالة تشايلار كيدر، «الإمبراطورية العثمانية: التحولات في القرن التاسع عشر»،

Çağlar Keyder, «Ottoman Empire: nineteenth century Transformations», *Review*. Vol. XI, no. 2, Spring, Binghamton: Fernand Braudel Center, PP. 169-78, (1988).

وبشكل خاصّ أيضاً في كتاب دونالد كواترت، **الصناعة العثمانية في عصر الثورة الصناعية،**

Donald Quataert, *Ottoman manufacturing in the age of the industrial revolution*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993),

والذي يثبت فيه وبشكل مقنع تكيُّف الصناعة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر. وقد قام كواترت أيضاً بتحرير كتاب، **الصناعة في الإمبراطورية العثمانية وتركيا 1500-1950،**

Donald Quataert (ed.), *Manufacturing in the Ottoman Empire and Turkey 1500-1950*, (Albany: State University of New York Press, 1994),

والذي يغطّي أيضاً بعضاً من المواد نفسها.

كما أنّ كتاب جاك طوبي، **المصالح والإمبريالية الفرنسية في الإمبراطورية العثمانية (1895-1919)،**

Jacques Thobie, *Interêts et imperialisme français dans l'Empire ottoman (1895-1919)*, (Paris: Sorbonne 1977),

وعلى الرغم من أنّه يعالج الفترة الأخيرة فقط، فهو دراسة نموذجية. وتبقى إحدى الدراسات الأقدم، كتاب أ. دي فاليه، **أبحاث حول التاريخ المالي لتركيا منذ عهد السلطان محمود الثاني حتى يومنا هذا،**

A. du Velay, *Essai sur l'histoire financière de la Turquie depuis le règne du Sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours*, (Paris: Arthur Rousseau 1903),

عملاً معيارياً كمرجع للتاريخ المالي للإمبراطورية. وقد دُرس تاريخ الدَّيْن العثماني، أزمة الديون وحلّها، وبشكل تفصيلي في كتاب كريستوفر كلاي، **ذَهَبٌ للسلطان: المصرفيون الغربيون والمالية العثمانية 1856-1881،**

Christohper Clay, *Gold for the Sultan: Western bankers and Ottoman finance 1856-1881*, (London: I.B. Taruis, 2000).

ويلعب في هذه الرواية المصرف العثماني الإمبراطوري الفرنسي - البريطاني دوراً حيوياً. وقد درس أدهم ألْدَمْ تاريخ هذا المصرف في كتابه، **تاريخ المصرف العثماني،**

Etham Eldem, *A history of the Ottoman Bank*, (Istanbul: Osmanli Bankasi, 1999).

وقد بدأ التاريخ الاجتماعي، بمعنى تاريخ ظروف الحياة والعمل للطبقة العاملة، يحظى بالاهتمام حديثاً فقط. ويُعتبر دونالد كواترت، والذي سبق وتعرفنا مرّات كثيرة على أعماله، من الروّاد في هذا الحقل. إذ يتكوّن كتابه **الانحلال الاجتماعي والمقاومة الشعبية في الإمبراطورية العثمانية، 1881-1908: ردّات الفعل على الاختراق الاقتصادي الأوروبي،**

Donald Quataert, *Social disintegration and popular resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908: reactions to European economic penetratoin*, (New York and London: New York University Press, 1983).

من عدد من دراسات الحالة للتطوُّرات الصناعية والتجارية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهو يركِّز على المظاهر الاجتماعية. أمّا كتاب دونالد كواترت وإريك زوركر (محرران)، **العمّال والطبقة العاملة في الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية 1840 - 1950،**

Donald Quataert and Erik Jan Zürcher (eds), *Workers and working class in the Ottoman*

Empire and the Turkish Republic 1840-1950, (London: I. B. Tauris, 1995),

فيركّز على العمّال الصناعيين وتنظيماتهم. أمّا موضوع العبيد، أدنى مراتب السُلَّم الاجتماعي في المجتمع العثماني، فيُدْرَس من قِبَل إيهود تولدانو، **تجارة الرقيق في الإمبراطورية العثمانية، 1840–1890**،

Ehud Toledano, *Osmanli köle ticareti 1840-1890*, (Istanbul: Yurt, 1994).

وهو ترجمة لرسالة في الدكتوراه من جامعة برنستون عام 1980.

التاريخ الديموغرافي هو حقل آخر جديد نسبيّاً. والأعمال التي استخدمت وبشكل واسع معلوماتٍ ديموغرافية هي كتاب كمال كاربات، **السكّان العثمانيون 1830 ـ 1914: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية**،

Kemal Karpat, *Ottoman population 1830-1914 demographic and social characteristics*, (Madison: University of Wisconsin Press, 1985).

والذي يعطي بالأساس أعداداً ولا يقدّم سوى القليل في عملية التحليل، إلاّ أنّه مفيد جدّاً وبرغم ذلك فقط. وكتاب جاستن مكارثي، **العالم العربي، تركيا والبلقان (1878 ـ 1914): كُتَيِّب عن الإحصائيات التاريخية**،

Justin McCarthy, *The Arab world, Turkey and the Balkans (1878-1914): a handbook of historical statistics*, (Boston: G.K. Hall, 1982).

أما كتاب هذا الأخير، **المسلمون والأقليات: سكّان الأناضول العثماني ونهاية الإمبراطورية**،

Justin Mc Carthy, *Muslims and minorities: The population of Ottoman Anatolia and the end of the empire*, (New York: New York University Press, 1983),

فيشكّل المحاولة الوحيدة لإعادة بناء دراسة عن سكّان الأناضول العثماني من السجلاّت العثمانية. وقد هاجمه النقّاد الأرمن بقسوة. وكتاب المؤلّف نفسه، **الموت والتهجير: التطهير العرقي للمسلمين العثمانيين، 1821–1922**،

Justin McCarthy, *Death and exile: the ethnic cleansing of Ottoman Muslims, 1821-1922*, (Princeton: Darwin, 1995),

وعلى الرغم من أنّه يروي القصّة من جانب واحد، فإنّه يركّز على جانب من التاريخ العثماني تمّ تجاهلُه في أغلب الأحيان على الرغم من أهمّيته الحيوية (من بين سكّان تركيا عام 1923، جاء حوالي الثُلث من عائلات هُجّرت قسريّاً).

لم يُوَثَّق عهد السلطان عبد الحميد، الذي استمرّ من عام 1876 وحتى عام 1909، بشكل جيّد. وقد تمّ النظر إليه ولوقت طويل على أنّه عهد استبداد رجعي وجمود. كان لويس أوّل من نادى بإعادة تقييم تلك الفترة ورأى فيها ذروة التنظيمات. وقد تبنّى شوّ لاحقاً هذه الفكرة في مقالات عدّة وفي جزء من تاريخه المذكور أعلاه والذي يتعاطى مع هذه الفترة. وهناك فهرس للمصادر التي تتحدّث عن الموضوع في آخر كتاب شوّ (الصفحات 453–54)، وفي مقالة جان دني، «عبد الحميد الثاني (الغازي) (عبد الحميد)»،

Jean Deny, «Abd al-Hamid II (Ghazi) (Abdülhamid)» *Encyclopaedia of Islam*, 2nd edition, Leiden: E.H. Brill, Vol. 1, pp.63-5, 1954, (reprinted 1960).

هناك دراسة حديثة مهمّة جدّاً حول الأُسس الأيديولوجية للنظام، والطريقة التي حاول بها أن يعرض صورته في الداخل والخارج، وهي كتاب سليم درينجيل، **الميدان المحمي جيداً: الأيديولوجية وشرعنة السلطة في الإمبراطورية العثمانية 1876–1909**،

Selim Deringil, *The well-protected domains: ideology and the legitimation of power in the Ottoman Empire 1876-1909*, (London: I.B. Tauris, 1998).

وقد جُمِعتْ معلوماتٌ عن معارضة الأتراك الشبّان لعبد الحميد بشكل أفضل بكثير. ويُعتبر كتاب أرنست رامسور، **الأتراك الشبان: مقدمة لثورة عام 1908**،

Ernest Ramsaur, *The Young Turks: prelude to the revolution of 1908*, (New York: Russell & Russell, 1957),

ومنذ وقت طويل كتاباً كلاسيكياً لهذه المرحلة، على الرغم من أنّه قد تمّ تخطّيه الآن من قِبَل تاريخ شوكرو هاني أوغلو ذي المجلّدَيْن (1995 و2001)، عن **حركة الأتراك الشبّان في المعارضة**،

Şükrü Hanioğlu, *History of the Young turk movement in opposition: The Young Turks in opposition*, (Oxford: Oxford University Press, 1995),

والتحضير للثورة: الأتراك الشبان 1902-1908،

_____, *Preparing for a revolution: the Young Turks 1902-1908*, (Oxford: Oxford University press, 2001).

بالاعتماد على أبحاث أرشيفية تفصيلية مئة بالمئة في الكثير من البلدان، فإنّهما سيبقيان وبالتأكيد الدراسات النهائية حول هذا الموضوع.

وقد تمّت دراسة قضية تنامي القومية التركية في خلال عهد عبد الحميد في كتاب دافيد كوشنر، **بزوغ القومية التركية 1876-1908**،

David Kushner, *The rise of Turkish nationalism 1876-1908* (London: Frank Cass. 1977).

عهد تركيا الفتاة (1908-1950)

كانت ثورة الأتراك الشبان والمرحلة الدستورية الثانية موضوع عدد من الدراسات الممتازة. الأحداث الثورية بحدّ ذاتها تمّت دراستها في كتاب أيكوت قانصو، **ثورة عام 1908 في تركيا** ,Aykut Kansu *The revolution of 1908 in Turkey*, (Leiden: E.J. Brill, 1997)، الذي يجب أن يُقرأ إلى جانب كتاب «فيروز أحمد» الأقدم، **الأتراك الشبان: جمعية الاتحاد والترقي في السياسة التركية 1908-1914**،

Feroz Ahmad, *The Young Turks: the Committee of Union and Progress in Turkish politics 1908-1914*, (Oxford Clarendon Press, 1969).

وهذا الأخير هو تاريخ تفصيلي، ولكنه سياسي بشكل حصري، للسنوات من عام 1908 إلى 1913، بينما يحتوي كتابه **من الاتحاديين إلى الكماليين**،

Feroz Ahmed, *İttihatçiliktan Kemalizme*, (Istanbul: Kaynak, 1985),

المؤلّف من مجموعة مقالات، على مادّة قيّمة عن الفترة اللاحقة (1913 إلى 1918). أما كتاب سينا أكشين، **الأتراك الشبان والاتحاد والترقي**،

Sina Akşin, *Jön Türkler ve İttihat ve Terakki*, (Istanbul: Remzi, 1987),

والذي نُشر أوّلاً عام 1980، فما يزال أفضل الكتب التاريخية عن المرحلة الدستورية الثانية، بينما تغطّي رسالة الدكتوراه (Ph. D) الخاصّة به، بعنوان، **حادثة 31 آذار/مارس**.

Sina Akşin, Ph.D. thesis, *31 Mart Olayi*, (Ankara: Ankara Üniversitesi Siyasal Bilgiler Fakültesi, 1970),

المرحلةَ الحاسمة للثورة المضادّة عام 1909 وتقدّم أفكاراً قيّمة حول خاصّية حركة تركيا الفتاة. أمّا كتاب حكمت بايور، **تاريخ الثورة التركية**، ومع أنّه يعاني من تحيُّز ضدّ الاتحاديين وهو يتكوَّن من ثلاثة أقسام

في عشرة مجلدات وقد نشرت للمرة الأولى عام 1940 . Hikmet Bayur, *Türk inkilâli tarihi*, (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1983)، فإنَّه لا يزال منجمَ معلومات عن هذه المرحلة، وسيبقى كذلك من دون شك من دون أن يَبُزَّه أحد. وقد تمَّ ملء ثغرة هامَّة في الكتابة التاريخية عن المرحلة الدستورية الثانية بظهور كتاب علي بيرنيجي، **حزب الحرية والائتلاف**، Ali Birinci, *Hürriyet ve İtilâf Firkasi*, (Istanbul: Dergah, 1990)، الذي يقدم دراسة عن المعارضة الليبرالية.

وقد دُرِسَتْ محاولات الأتراك الشبان لإقامة «اقتصاد وطني» في خلال الحرب العالمية الأولى، من قِبَل ظافر طوبراق، **«الاقتصاد الوطني» في تركيا**،
Zafer Toprak, *Türkiye'de «Millî İktisat» 1908-1918*, (Ankara: Yurt, 1982).
ويغطِّي الصحافي التركي البارز، أحمد أمين يالمان التطوُّرات السياسية والاجتماعية لسنوات الحرب، وقد كان شاهد عيان عبر الأحداث، في كتابه **تركيا في الحرب العالمية**،
Ahmet Emin Yalman, *Turkey in the World War*, (New Haven: Yale University Press, 1930).

ونتيجةً لاستمرار أزمة هويّة المجتمع التركي، كانت النقاشاتُ الفكرية لعصر الأتراك الشبّان (والتي، ولدرجة معيَّنة، ما تزال مستمرّة) موضوعَ أعدادٍ لا تُحصى من الكتب والمقالات. ويُعتبر كتاب نيازي بركس، **تطوُّر العلمانية** الذي ذُكر أعلاه، واحداً من أكثر المقدِّمات أهمّيّة. بعضُ الأعمال الأخرى التي ينبغي مراجعتها هي، كتاب حلمي ضيا أولكن، **تاريخ الفكر الحديث في تركيا**،
Hilmi Ziya Ülken, *Türkiye'de çağdaş düşünce tarihi*, (Istanbul: Ülken, 1979),
الذي يُعطِي مقدِّمات منفصلة عن كلِّ المفكِّرين الأكثر بروزاً؛ وكتاب طه بارلا، الذي يقدِّم دراسةً عن المفكِّر الأيديولوجي البارز في حركة الأتراك الشبّان، بعنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي لضيا غوك ألب 1871-1924**،
Taha Parla, *The social and political thought of Ziya Gökalp, 1871-1924*, (Leiden: E.J. Brill, 1985);

ودراسة ماسامي أراي في كتابه **القومية التركية في عصر الأتراك الشبّان**،
Masami Arai, *Turkish nationalism in the Young Turk era*, (Leiden: E.J. Brill, 1992),
والذي يتناول بالأساس تحليلاً لمضامين المراجعات القومية لعصر تركيا الفتاة؛ وينبغي ذكر كتاب فوسون أوستال، **القومية التركية من الإمبراطورية إلى الدولة ـ القومية: حركة تركيا بَيْتُنا**،
Fusun Üstel, *İmparatorluktan ulus-devlete Türk milliyetçiliği: Türk Ocaklari 1912-1931*, (Istanbul: İletişim, 1997),
الذي يقوم بدراسة التنظيمات القومية الأساسية. وكذلك ينبغي ذكر كتاب فرنسوا جورجون، **في أصول القومية التركية: يوسف أكتشورا (1871-1935)**،
François Georgeon, *Aux origines du nationalisme turc: Yusuf Akçura (1871-1935)*, (Paris, 1980);
وكذلك دراسة شريف ماردين الممتازة، **الاستمرارية والتغيُّر في أفكار الأتراك الشبّان**،
Şerif Mardin, *Continuity and change in the ideas of the Young Turks*, (Roberts College, School of Business Administration and Economics Occasional Papers, 1969),
وكذلك كتابه **التفكير السياسي عند الأتراك الشبّان**،

Şerif Mardin, *Jön Türklerin Siyasi fikirleri 1895-1908*, (Ankara: Türkiye İş Bankasi, 1964).

ومن بين الكتب الأقدم، كتاب أوريال هايد، **القومية التركية والحضارة الغربية**،

Uriel Heyd, *Turkish nationalism and Western civilization* (London: Luzac, 1950),

وهو يتناول أيضاً ضيا غوك ألب وأفكاره، وما زال مفيداً. وهو يحتوي على سيرة حياة مختصرة ولكنّها ممتازة، لغوق ألب. ويقدِّم لنا تلميذ هايد السابق، دايفيد كوشنر مراجعة مختصرة وإنّما متماسكة لبدايات الحركة القومية في مرحلتها الثقافية الأوَّلِيّة في كتابه، **نشوء القومية التركية 1876–1908**،

David Kushner, *The rise of Turkish nationalism 1876-1908*, (London: Frank Cass, 1977).

ودُرس التيّار الإسلامي من قِبَل إستير دابوس في كتابه **سبيل الرشاد: بحثٌ مقارَن في المعارِضة الإسلاميّة قبل وبعد العهد الكَماليّ**

Esther Debus, *Sebilürrşad: eine vergleichende Untersuchung zur islamischen Opposition der vor-und nachkemalistischen Ära*, (Frankfurt am Main: Peter Lang, 1991).

وكما هو واضح من عنوان الكتاب، فإنَّ هذه الدراسة غير محصورة بعهد تركيا الفتاة.

وبالنسبة للتاريخ العسكري للحرب العالمية الأولى، فقد كان لتركيا تاريخها العسكري الرسمي، وهو كتاب فخري بالين، **الحرب التركية في الحرب العالمية الأولى**،

Fahri Belen, *Birinci Harbinde Türk Harbi*, (Ankara: Genelkurmay Harb tarihi ve Stratejik Etüt Başkanliği, 5 vols., 1963-1967).

ويعتمد كتاب إدوارد إريكسون، على هذا الكتاب بشكل رئيس وعلى مصادر عسكرية تركية أخرى، وهو بعنوان: **أُمِروا أن يموتوا: تاريخ الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى**،

Edward Erickson, *Ordered to die: a history of the Ottoman army in the First World War*, (Westport: Greenwood, 2001).

وككتاب تاريخ عسكريٍّ صافٍ، يحلُّ كتاب موريس لارشِي محلَّ الكتب الأقدم ويبقى كتاباً هامّاً وهو بعنوان: **الحرب التركية في الحرب العالمية**،

Maurice Larcher, *La guerre turque dans la guere mondiale*, (Paris, 1926),

وهو يقدِّم أيضاً المعلومات الأساسية. ويُبْرز يهودا والاش جانباً هامّاً من مساعي الحرب يتعلَّق بدور الضباط الألمان، تحليل المساعدة العسكرية: البعثات العسكرية البروسية الألمانية في تركيا.

Jehuda L. Wallach, *Anatomie einer Militärhilfe: die preussich-deutschen Militärmissionen in der türkei 1835-1919*, (Düsseldorf: Droste, 1976).

وكذلك كتاب أولريش ترامبنار، **ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، 1914–1918**،

Ulrich Trumpener, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918*, (Princeton: Princeton University Press, 1968).

وكانت القضية الأرمنية موضوع نقاش حادّ لأكثر من ثلاثة أرباع القرن، ويقدِّم غوين داير عرضاً شاملاً لهذا الجدال في مقالته، «'المُزَيِّفون' الأتراك و'المُضَلِّلون' الأرمن: الكتابة التاريخية والمجازر الأرمنية»،

Gwynne Dyer, «Turkish 'falsifiers' and Armenian 'deceivers': historiography and the Armenian massacres», *Middle Eastern Studies*, 12, p.99-107, 1976.

ولم تتوقَّف منذ العام 1976 مساعي المحازبين وتمَّ إصدار عشرات من المنشورات التركية والأرمنية. وأكثر الأعمال أهمّيّة على الجانب الأرمني، وتلك التي تستخدم مواداً لم تُستخدَم من قبل، هي تلك

العائدة لفاهكن ن. دادريان. لقد نشر نتائج أبحاثه حول وثائق المحكمة العسكرية العثمانية في فترة ما بعد الحرب وما توصّلت إليه في أماكن عدة، غير أنّ أكثرها شموليّة كان كتابه، **تاريخ الإبادة الأرمنية: الصراع الإثني من البلقان إلى الأناضول**،

Vahakn N. Dadrian, *The history of the Armenian genocide: ethnic conflict from the Balkans to Anatloia*, (Providence/ Oxford: Berghahn, 1995).

ويبدو أنّ دادريان قد فسّر أحياناً معيّنة العنف عام 1915 وكأنّه وبطريقة معيّنة، متأصّلٌ في الإسلام أو في الثقافة التركية. وقد اطّلع القارئ التركي على مقاربة دادريان من قِبَل تانر أكتشام، وبشكل أساسيَ في كتابه، **حقوق الإنسان والقضية الأرمنية: من الاتحاد والترقي إلى النضال التحرري**،

Taner Akçam, *Insan haklari ve Ermeni sorunu: İttihat ve Terakki'den kurtuluş savaşina*, (Ankara: İmge, 1999),

إلاّ أن أكتشام قد أضاف أبحاثاً أصيلة خاصّة به من الأرشيف الألماني.

وكان وضع إستانبول في مرحلة ما بعد الحرب هو موضوع كتاب سينا أكشين في كتابه، **حكومات إستانبول والنضال الوطني**،

Sina Akşin, *İstanbul hükümetleri ve millî mücadele*, (Istanbul: Cem, 1983),

الذي يدرس سياسات حكومة السلطان. بينما يركّز نور بيلج كريس في كتابه، **إستانبول في خلال احتلال الحلفاء 1918–1923**،

Nur Bilge Criss, *Istanbul during the allied occupation 1918-1923*, (Leiden: E.J. Brill, 1999),

على سياسات القوى المحتلة.

وكانت دبلوماسية سنوات ما بعد الحرب، التي أدّت أوّلاً إلى معاهدة سيفر ثم إلى معاهدة لوزان، هي موضوع كتاب بول هلمريخ بعنوان: **من باريس إلى سيفر: تقسيم الإمبراطورية العثمانية في مؤتمر السلام عام 1919–1920**،

Paul C. Helmreich, *From Paris to Sèvres: the partition of the Ottoman Empire at the peace conference of 1919-1920*, (Columbus: Ohio State University Press, 1974),

الذي يعالج دبلوماسية القوى العظمى. أمّا كتاب صلاحي رامْسْدان سونيال، **الدبلوماسية التركية 1918–1923: مصطفى كمال والحركة القومية التركية**،

Salahi Ramsdan Sonyel, *Turkish diplomacy 1918-1923: Mustafa Kemal and the Turkish national movement*, (London and Beverley Hills: Sage Publications, 1974).

فيركّز على دبلوماسية القوميين الأتراك. أمّا ستيفانوس يراسيموس فيركّز في كتابه، **العلاقات التركية ـ السوفياتية من ثورة أكتوبر إلى النضال القومي**،

Stefanos Yerasimos, *Türk-Sovyet ilişkileri Ekim Devriminden millî mücadeleye*, (Istanbul: Gözlem, 1979),

على العلاقة الحاسمة بين القوميين والبلشفيك.

أمّا موضوع «النضال القومي»، وتاريخ حركة المقاومة الوطنية في الأناضول، فقد تعاطت به مجموعة واسعة من الكتب، من بينها كتاب ستانفورد شوّ، الضخم من ستّة مجلّدات بعنوان: **من الإمبراطورية إلى الجمهورية: حرب التحرير التركية 1918–1923: دراسة وثائقية**،

Stanford Shaw, *From empire to republic: the Turkish war of liberation 1918-1923: a documentary study*, (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2000).

وهو أكثر الكتب شُموليّة باللغة الإنكليزية، ونجد بعض المداخلات المفيدة الأخرى في كتاب م. طيب غوك بيلجين من مجلّدين بعنوان: **من بداية النضال القومي**،

M. Tayyib Gökbilgin, *Millî mücadele başlarken*, (Ankara: Türkiye İş Bankası, 1959, 1965).

والذي يعتمد على مواد أرشيفيّة من الحكومة العثمانية، والصحف والمذكّرات؛ وكتاب صلاح الدين طانسل من أربعة مجلّدات بعنوان، **من موندروس إلى مودانيا**،

Selahattin Tansel, *Mondros'tan Mudanaya 'ya Kadar»* (Ankara: Başbakanlik Kültür Müsteşrliği, 1973-1975),

الذي يستخدم موادَ من أرشيف مؤسَّسة دراسة الثورة التركية في أنقره. ويشكّل كتاب صباح الدين سِلِك، **احتلال الأناضول**،

Sabahettin Selek, *Anadolu ihtilâli*, (Istanbul: Cem, 6th edition, 1976),

محاولةً هامّةً في كتابة تاريخية تعديلية من قِبَل صحافي بارز في الجناح اليساري. ويستحقّ كتاب بول ديمون القصير والرائع، **مصطفى كمال يكتشف تركيا الحديثة**،

Paul Dumont, *1919-1924 Mustafa Kemal invente la Turquie moderne*, (Brussels: Complexe, 1983),

القراءةَ أيضاً. ويغطّي كتاب بولنت تانر، **إدارة المؤتمرات المحلّية في تركيا**،

Bülent Tanör, *Türkiye'de yerel konger iktidarlari (1918-1920)*, (Istanbul: AFA, 1992),

المرحلةَ الانتقاليّةَ لحركات «الدفاع عن الحقوق» المناطقية. أمّا كتاب إريك زوركر، **العامل الاتحادي: دور لجنة الاتحاد والترقي في الحركة القومية التركية 1905-1926**،

Erik J. Zürcher, *The Unionist factor: the role of the Committee of Union and Progress in the Turkish national movement 1905-1926*, (Leiden: E.J. Brill, 1984).

فيتناول دراسة السياسة الداخلية للحركة القومية، مركِّزاً على الاستمرارية بين الإمبراطورية والجمهورية. ويتضمَّن كتاب ل. كارل براون، **التراث الإمبراطوري: الأثر العثماني في البلقان والشرق الأوسط**،

L. Carl Brown, *Imperial legacy: the Ottoman imprint on the Balkans and the Middle East*, (New York: Columbia 1996),

مجموعةً من المقالات الهامّة والمبتكرة لأنّها تضع تجربة تركيا ما بعد الحرب في إطار دراسة مقارَنة، وهو ما نحتاج إلى المزيد منه.

أمّا المظاهر العسكرية البحتة لحرب الاستقلال فهي موضوع كتاب تاريخي متعدِّد المجلّدات وُضع من قِبَل قسم التاريخ العسكري في الأركان العامّة، مثل ذلك الذي وُضع عن الحرب العالمية الأولى.

والشكر لله، هناك أخيراً الآن دراسة أكاديمية عن سيرة حياة مؤسِّس تركيا الحديثة، مصطفى كمال باشا أتاتورك. وذلك هو كتاب أندرو مانغو، **أتاتورك**،

Andrew Mango, *Atatürk*, (London: John Murray, 1999),

والذي يعتمد على كلّ المصادر المطبوعة المتوفِّرة وهو مكتوب بطريقة استثنائية رائعة. وهو ينسخ كلاً من كتاب شوكت ثريّا أيدمير، من ثلاثة مجلّدات، بعنوان: **الرجل الوحيد: مصطفى كمال**،

Şevket Süreyya Aydemir, *Tek adam: Mustafa Kemal 1881-1919*, (Istanbul: Remzi, 6th edition, 1976),

وكتاب لورد كينروس [باتريك بَلْفُور]، **أتاتورك: انبعاث أمّة**،

Lord Kinross, *Atatürk: the rebirth of a nation*, (London: Weidenfeld & Nicolson, 1964).

واعتمد أيدمير على مجموعات من الأوراق الخاصّة بينما تحدَّث كينروس إلى الكثيرين من معاصري أتاتورك. أمّا كتاب أ. ل. ماكفي، **أتاتورك**،

A.L. Macfie, *Atatürk*, (London: Longman, 1994),

فهو قصير جداً - وهو عبارة عن مقالة في السِّيرة الذاتية وليس سِيرة حياة كاملة - إلاّ أنّ معالجته للموضوع هي انتقادية ومنعشة.

ولا يُعْتَبَر كتاب علي قازانجي غل وإرغون أوزبودون (محرِّران)، **أتاتورك: مؤسس دولة حديثة**،

Ali Kazancigil and Ergun Özbudun (eds.), *Atatürk: founder of a modern state*, (London: C. Hurst & Company 1981),

سيرةً ذاتيّةً لأتاتورك وإنَّما مجموعة من المقالات، التي يُنصح بقراءتها، حول أفكاره وإرثه. والأمر نفسه صحيح أيضاً بالنسبة لكتاب يعقوب لندو (محرِّر)، **أتاتورك وتحديث تركيا**،

Jacob Landau (ed.) *Atatürk and the modernization of Turkey*. (Boulder: Westview, 1984).

وبالنسبة لأولئك المهتمِّين بشكل خاصّ بالكتب الصادرة عن أتاتورك، فإنَّ مجلَّدات مظفَّر غوكمان الثلاثة تعرض لهذه الكتب، وهي بعنوان: **بيبليوغرافيا تاريخ أتاتورك وإصلاحاته**،

Muzaffer Gökman, *Atatürk ve devrimleri tarihi bibliografyasi*, (Istanbul: Millî Eğitim Bakanliği, 1963-1977),

وهو يعرض لأكثر من عشرة آلاف عنوان بلغات كثيرة مختلفة.

وتشكِّل المعارضة الداخلية لمصطفى كمال في خلال فترة النضال من أجل الاستقلال، موضوعَ دراسة موسَّعة تعتمد بالأساس على المحاضر الرسمية لجلسات المجلس النيابي، صدرت في كتاب أحمد دميرال، **المعارضة في المجلس النيابي الأوّل: المجموعة الثانية**،

Ahmet Demirel, *Birinci meclis'te muhalefet: ikinci grup*, (Istanbul: İletişim, 1994).

أمّا العمل الذي ينبغي مراجعته للاطِّلاع على التطوُّرات السياسية في أوائل الجمهورية فهو كتاب، ماتا تونجاي، **تأسيس نظام الحزب الواحد في الجمهورية التركية**،

Mete Tuncay, *T.C. 'nde tek-parti yönetimi'nin kurulmansi (1923-1931)*, (Istanbul: Cem. 2nd edition, 1989),

بينما يُعتبر العمل الآخر للمؤلف نفسه بعنوان: **تيارات الجناح اليساري في تركيا**،

Mete Tuncay, *Türkiye'de sol akimlar (1908-1925)*, (Istanbul: BDS, 2vols., 4th edition, 1991),

والذي تمّ تنقيحه وتوسيعه منذ صدور طبعته الأولى عام 1967، مرجعاً تقليدياً حول تاريخ اليسار السياسي (في خلال مرحلة ما قبل الجمهورية وفي خلالها). ويقابل هذا الكتاب عمل آخر معروف جداً مؤلِّفه من الجناح اليميني المتطرِّف، فتحي تاوات أوغلو، وهو بعنوان: **نشاطات الاشتراكيين والشيوعيين في تركيا**،

Fethi Tevetoğlu, *Türkiye'de sosyalist ve komünist faaliyetler (1910-1960)*. (Ankara: Komünizmle Mücadele, 1967).

ويعالج كتاب إريك زوركر، **المعارضة السياسية في أوائل الجمهورية التركية: الحزب التقدمي الجمهوري 1924-1925**،

Erik J. Zürcher, *Political opposition in the early Turkish republic: the Progressive Republican Party 1924-1925*, (Leiden: E.J. Brill, 1991),

الانقسام في داخل الحركة القومية وقمع أتاتورك للمعارضين السياسيين له بعد ثورة الأكراد عام 1925. وحول هذه الانتفاضة والمسألة الكردية بشكل عامّ على القارىء مراجعة كتاب الأنثروبولوجي مارتن فان برونيسن، **الآغا، الشيخ والدولة: البناء الاجتماعي والسياسي لكردستان**،

Martin Van Bruinessen, *Agha, Shaikh and state: the social and policital structures of Kurdistan*, (London: Zed Books, 1992).

والكتاب هو نسخة منقَّحة لرسالة في الدكتوراه عام 1978. الكتاب الآخر باللغة الإنكليزية حول هذا الموضوع هو كتاب روبرت أولسون، **نشوء القومية الكردية وثورة الشيخ سعيد، 1880-1925**،

Robert Olson, *The emergence of Kurdish nationalism and the Sheikh Said rebellion, 1880-1925*, (Austin: University of Texas Press, 1989),

وهو مهمّ لإعطائه تفاصيل دقيقةً عن أحداث الثورة ولنفاذ بصيرته في صناعة القرار في السياسة البريطانية، إلاّ أنّه لا يُعتمد عليه فيما يتعلّق بالتاريخ التركي. وللاطّلاع على تاريخ الحزب الكمالي الحاكم في السلطة يمكن مراجعة كتاب حقي أويار، **مرحلة الحزب الواحد وحزب الشعب الجمهوري**،

Hakki Uyar, *Tek parti dönemi ve Cumhuriyet Halk Partisi*, (Istanbul: Boyut, 1998).

وقد تمّ تحليل التيّار الإسلامي الذي تطوّر إلى أكبر متحدٍّ عنيد للكمالية في كتاب شريف ماردين، **الدين والتغيير الاجتماعي في تركيا الحديثة: قضية بديع الزمان سعيد نورسي**،

Şerif Mardin, *Religion and social change in modern Turkey: the case of Bediüzzaman Said Nursi*, (New York: State University of New York Press, 1989),

وهو غنيٌّ بالأفكار النيِّرة الجديدة، ما إن يتجاوز المرء مصطلحات علم الاجتماع في الفصل الأول.

لقد وُضع الكثير من الكتب في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين على تحوُّل تركيا الاجتماعي، الأيديولوجي والسياسي. حافظ بعضها على قيمته بسبب رواياته التي تعتمد على شهود العيان أو كمصدر لمعلومات لم تَعُدْ متوفِّرة. والكتب الجديرة بالاهتمام هي التالية: كتاب أليوت غرينال ميرز، **تركيا الحديثة: تفسير سياسي ـ اقتصادي 1908-1923**،

Elliot Grinnell Mears (ed.), *Modern Turkey: a politico-economic interpretation 1908-1923*, (New York: Macmillan, 1924);

وكتاب هنري أليشا ألن، **التحول التركي: دراسة في التطورات الاجتماعية والدينية**،

Henry Elisha Allen, *The Turkish transformation: a study in social and religious development*, (Chicago: University of Chicago 1935, reprinted New York: Grenwood Press, 1968);

وكتاب أوغست ريتر فون كرال، **دولة كمال أتاتورك: تطوُّر تركيا الحديثة**

August Ritter von Krall, *Das Land Kamal Atatürks: Der Werdegang der modernen Türkei*, (Vienna: Wilhelm Braumüller, 1937);

وكتاب كورت زيمكه، **تركيا الجديدة: التطوُّر السياسي 1914-1929**

Kurt Ziemke, *Die neue Türkei: polistische Entwicklung 1914-1929*, (Stuttgart: Deutsche Verlagsanstapt, 1930).

وقد شُرحت التجربة مع المعارضة المدجَّنة (التي ثبت أنّها لم تكن مدجّنة على الإطلاق) عام 1930 في كتاب والتر فيكر، **الهيمنة السياسية والديمقراطية في تركيا: الحزب الحُرّ ودماره**،

Walter F. Weiker, *Political tutelage and democracy in Turkey: the Free Party and its aftermath*, (Leiden: E.J. Brill, 1973),

وهو من عمل عالم سياسي أكثر منه مؤرِّخاً، إلاّ أنّه ومع ذلك يبقى مفيداً لهذا السبب بالذات. وقد وُصفت فترة حكم الحزب الواحد في ظل أتاتورك وإينونو ببراعة من قبل جميل كوتشك في كتابه، **مرحلة القائد القومي في تركيا**،

Cemil Kouçak, *Türkiye'de millî şef dönemi (1938-1945)*, (Ankara: Yurt, 1986).

وكانت حيادية تركيا في خلال الحرب العالمية الثانية موضوع كتاب سليم درينجيل القائم على أبحاث جيّدة، **سياسة تركيا الخارجية في خلال الحرب العالمية الثانية: الحياد «الإيجابي»**،

Selim Deringil, *Turkish foreign policy during the Second World War: an «active» neutrality*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989),

الذي يأخذ جانباً متعاطفاً جدّاً مع سياسات إينونو. وتمّ تحليل مِيزة أقلّ إشراقاً في مرحلة إينونو، هي ضريبة الثروة التمييزية عام 1942، من قِبَل رفعت بالي في كتابه، **قصة التتريك (1923-1945): يهود تركيا في العهد الجمهوري**،

Rifat N. Bali, *Bir Türkleşme serüveni (1923-1945): cumhuriyet yillarinda Türkiye Yahudileri*, (Istanbul: İlestişim, 1999),

وهو أفضل معالجة لغاية الآن للطريقة التي أثّرت فيها سياسة الدمج القومية في الجمهورية على الأقلّيات. وقد وُصفت الحركة المؤيِّدة للتوركية، التي هدّدت ولبعض الوقت بأن تصبح في خلال الحرب العالمية الثانية ومجدَّداً في خلال الحرب الباردة، قوّةً سياسية جدّية، مع شخصيّاتها القيادية ومنشوراتها في كتاب يعقوب لاندو، **الحركة المؤيِّدة للتوركية في تركيا: دراسة في التحريرية الوحدوية**،

Jacob M. Landau, *Pan-Turkism in Turkey: a study of irredentism*, (London: C. Hurst & Company, 1981).

أصبح متوفِّراً الآن طبعة ثانية من هذا الكتاب صدرت عام 1995، أُضيفت إليها التغييرات التي حدثت نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي بعنوان جديد، **الحركة المؤيِّدة للتوركية: من التحريرية الوحدوية إلى التعاون**.

Jacob M. Landau, *Pan-Turkism: from irredentism to cooperation*, (London: Hurst, 1995).

ويشكّل كتاب محمود غول أوغلو، في خمسة مجلَّدات (1968-1971)، بعنوان: **تاريخ النضال الوطني**،

Mahmut Gologlu, *Millî mücadele tarihi*, (Ankara: Private, 1968-1971),

وتتمَّته بعنوان، **تاريخ الجمهورية التركية**، (في ثلاثة مجلَّدات)

_____, *Türkiye cumhuriyeti tarihi*, (Ankara: private, 3 vols., 1972),

تاريخاً للفترة بأكملها من عام 1919 إلى عام 1945؛ وتعتمد هذه المجلدات على المصادر التركية وبالأخصّ سجلّات محاضر مجلس النواب الوطني.

ونجد مناقشةً نقديّةً هامّةً للأيديولوجية الكمالية وعلاقتها بالتحديث والديمقراطية في كتاب لافنت كوكر، **الحداثة، الكمالية والديمقراطية**،

Levent Köker, *Modernleşme, Kemalizm ve demokrasi,* (Istanbul: İletişim, 1990).

وتشكّل مرحلةُ ما بعد الحرب، مرحلةُ الانتقال إلى سياسة التعدُّدية ـ الحزبية وإلى الليبرالية الاقتصادية، موضوعَ كتاب كمال كاربات، **السياسة التركية: الانتقال إلى نظام التعدُّدية الحزبية**،

Kemal Kerpat, *Turkey's politics: the transition to a multi-party system,* (Princeton: Princeton University Press, 1959).

وهو أوّل دراسة تاريخية جدّية للجمهورية من قِبَل مؤلف تركي بلغة أجنبية، كُتبت عندما كان الديمقراطيون ما يزالون في السلطة. والجدير بالملاحظة أنَّ كاربات يقترح في نهاية كتابه عدداً من الإصلاحات، التي تمَّ تنفيذها بعد الانقلاب العسكري لعام 1960 (والذي لم يتنبأ به المؤلِّف)، وحول الموضوع نفسه كتب تانر تيمور تحليلاً مختصراً وإنّما مثيراً للمرحلة الانتقالية كما يراها اليسار السياسي، في كتابه، **الانتقال إلى حياة التعددية ـ الحزبية في تركيا**،

Taner Timur, *Türkiye'de çok partili hayata geçiş,* (Istanbul: İletişim, 1991).

الديمقراطية المضطربة (1950 ـ 1992)

يقدِّم كتاب فيروز أحمد، **التجربة التركية في الديمقراطية 1950–1975**،

Feroz Ahmad, *The Turkish experiment in democracy 1950-1975,* (London: C. Hurst & Company, 1977).

مراجعةً موثّقةً جيداً لمرحلة ما بعد الحرب، استخدم فيها الإعلام التركي في تلك المرحلة والمقابلات مع من لهم علاقة. وهو يُظهر إشارات تدلُّ على أنّه كُتب في وقت كان ما يزال يُنظر فيه إلى أجاويد وسياساته كأملِ تركيا العظيم في المستقبل.

أعاد ازدهار العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين إحياء اهتمام الأميركيين بتركيا وأدّى إلى صدور فيض من المنشورات الجديدة بعضها ما زال يحتفظ بأهمّيته بسبب وصفه الأوّلي للمجتمع التركي. وينبغي ذكر الكتب التالية، على ما أعتقد: كتاب ريتشارد د. روبنسون، **الجمهورية التركية الأولى: دراسة حالة في التطوُّر القومي**،

Richard D. Robinson, *The first Turkish republic: a case study in national development,* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963);

وكتاب إليانور بيزبي، **الأتراك الجدد: رواد الجمهورية**،

Eleanor Bisbee, *The New Turks: pioneers of the republic, 1920-1950.* (Philadelphia: University of Pennsylvania, 3rd edition, 1956);

وكتاب روبرت وورد ودانكوارت روستو (محرّران)، **التحديث السياسي في اليابان وتركيا**،

Robert E. Ward and Dankwart A. Rustou (eds), *Political modernization in Japan and Turkey,* (Princeton: Princeton University Press, 1964),

وهو واحد من الكتب القليلة النادرة للدراسات المقارنة حول تركيا الحديثة. وعلى الرغم من أنَّ كتاب فردريك فراي ليس محصوراً بالمرحلة المباشرة بعد الحرب، إلاّ أنّه يشكّل تحليلاً لخلفية النوّاب في المجالس النيابية التركية القومية ولسلوكهم، ويخصّص الكثير من الانتباه إلى الفوارق بين الكماليين والمجالس النيابية في مرحلة ما بعد الكمالية، وهو بعنوان: **النخبة السياسية التركية**،

Frederick W. Frey, *The Turkish political elite,* (Cambridge, MA: MIT, 1965).

وتمَّ شرح الانقلاب العسكري الذي أنهى عَقْداً من حكم الحزب الديمقراطي في كتاب والتر فيكر، **الثورة التركية 1960-1961: مظاهر السياسة العسكرية**،

Walter F. Weiker, *The Turkish revolution 1960-1961: aspects of military politics*, (Washington DC: Brookings Institution, 1963),

وهو دراسة معتدلة نوعاً ما ويمكن الاستفادة من مقابلتها مع كتاب روبنسون.

لقد تمَّ التعاطي مع «الجمهورية التركية الثانية»، في سنوات ما بين الانقلابيْن العسكريَّيْن لعام 1960 و1980، من قِبَل عدد من كتب التاريخ العامّة المذكورة أعلاه. وقد تمّت دراسة هذه المرحلة من التصنيع، والتغيُّر الاجتماعي السريع وتزايد عدم الاستقرار السياسي في كتاب كمال كاربات، (محرر)، **التغير الاجتماعي والسياسة في تركيا: تحليل تاريخي بنيوي**،

Kemal Karpat, *Social change and politics in Turkey: a structural historical analysis*, (Leiden: E.J. Brill, 1973),

وكذلك أيضاً في كتاب أرغون أوزبودون، الذي يحمل عنواناً مماثلاً تقريباً، إلاَّ أنَّه مختلف تماماً، وهو بعنوان: **التغيُّر الاجتماعي والمشاركة السياسية في تركيا**،

Ergun Özbudun, *Social change and political participation in Turkey*, (Princeton: Princeton University Press, 1984).

الكتاب الأوَّل هو عبارة عن مجموعة من المقالات، بينما الثاني هو دراسة من قِبَل عالم سياسي. ومن المفيد الاطِّلاع على كتاب يعقوب لاندو، **السياسة الراديكالية في تركيا الحديثة**،

Jacob Landau, *Radical politics in modern Turkey* (Leiden: E.J. Brill, 1974),

إلاَّ أنَّه في الغالب ليس إلاَّ فهرساً جافّاً للمجموعات الراديكالية اليمينية واليسارية الفاعلة في تركيا في تلك الفترة. وقد كانت هذه أيضاً موضوعات أوتمار أورنغ، إلاَّ أنَّه تعاطى فقط مع المجموعات القانونية، وتجنَّب غير القانونية منها، **تركيا في حقل التوتُّر الأيديولوجي المتطرِّف (1973-1980) بحث في العلاقات السياسيّة**،

Otmar Oehring, *Die Türkei im Spannungsfeld extremer Ideologien (1973-1980): eine Untersuchung der politischen Verhältnisse*, (Berlin: Klaus Schwarz, 1984).

ويقدم إيغور ليبوفسكي دراسة مفيدة تركِّز على حزب العمّال التركي، في كتابه، **الحركة الاشتراكية في تركيا 1960-1980**،

Igor Lipovski, *The socialist movement in Turkey 1960-1980*, (Leiden: E.J. Brill, 1992),

إلاَّ أنَّه يجب مقابلته مع المذكّرات المنشورة لزعماء هذه الحركة مثل محمد علي أيبار، سعدون آرن أو كمال سولكر.

وربَّما كان أكثر الموضوعات المختَلَف عليها هو دور الإسلام في السياسة التركية، وهو موضوع دراسة عميقة ومتنوِّرة لبينّاز طوبراق بعنوان: **الإسلام والتطوُّر السياسي في تركيا**،

Binnaz Toprak, *Islam and political development in Turkey*, (Leiden: E.J. Brill, 1981),

وكذلك لمجموعة من المقالات من تحرير ريتشارد تابر بعنوان: **الإسلام في تركيا الحديثة: الدين، السياسة والأدب في دولة علمانية**،

Richard Tapper (ed.), *Islam in modern Turkey: religion, politics and literature in a secular state*, (London: I.B. Tauris, 1991),

وهو يعرض لنتائج ورشة عمل أُقيمت في (SOAS) في جامعة لندن عام 1988 وتحتوي على مقالات

هامّة عن القضايا المعاصرة، ومن وجهة نظر علم الاجتماع بشكل عامّ. أمّا كتاب هـ. فيدل، فهو قصير، إلاّ أنّه يقدّم تحليلاً هامّاً للدور الاجتماعي والسياسي للإسلام. **طريق تركيا بين العلمانية والإسلام**،

H. Wedel, *Die türkishe Weg zwischen Laizismus und Islam*, (Opladen: Institut fur Türkeistudien, 1991).

أمّا الدراسة التي تمهّد لأرضيّة جديدة في تحليلها الأنتروبولوجي المُلهم للعلاقة بين الحداثة ونموّ الحركات الإسلامية، فهي كتاب غونتر سويفرت، الذي يُنصح بالاطّلاع عليه بشدّة.

Günter Seufert, *Politischer Islam in der Türkei: Islamismus als symbolische Repräsentation einer sich modernisierenden muslimischen Gesellschaft*, (Stuttgart: Franz Steiner, 1997).

لقد أدّى تنامي الوعي الذاتي للطائفة العلوية إلى وفرة منشورات في السنوات القليلة الماضية، وبخاصّة في تركيا، ولكنّ هناك دراسةً مهمّةً بشكل خاصّ لمراقب أجنبي هو كارين فورهوف، بعنوان: **الهوية العلوية**،

Karin Vorhoff, *Alevitische Identität*, (Berlin: Klaus Schwarz, 1995).

ويتكوّن كتاب إيرفنغ شيك وأحمد توناك، **تركيا في المرحلة الانتقالية: رؤى جديدة، 1923 إلى اليوم**،

Irving Schick and Ahmet E. Tonak, *Turkey in transition: new perspectives, 1923 to the present*, (London: Oxford University Press, 1986),

من مجموعة هامّة من مقالات المفكِّرين اليساريين الأتراك الذين حُرِموا من الحياة الأكاديمية بعد انقلاب عام 1980. كتاب آخر من المقالات التي تستحقّ القراءة وتعود إلى فترة 1960-1971 هي كتاب وليم هال (محرِّر)، **مظاهر من تركيا الحديثة**،

William Hale (ed.), *Aspects of modern Turkey*, (London: Bowker, 1976),

والذي يحتوي نتائج مؤتمر عُقد في دورهام عام 1973، قَدَّم في خلاله عددٌ من المراقبين البريطانيين المرموقين لشؤون تركيا موضوعاتٍ متنوّعة.

إنّ انقلاب مذكرة عام 1971، هو موضوع قطعة تحقيق ممتازة رواها وزير الخارجية اللاحق إسماعيل جم (إبكتشي)، بعنوان: **12 آذار/ مارس**،

Ismail Cem (İpekçi), *12 Mart*, (Istanbul: Cem, 1972).

وقد عولجت الاضطرابات السياسية في تركيا في أواخر سبعينيات القرن العشرين وانقلاب عام 1980، في كتاب جورج هاريس، **التعايش مع الإسلام السياسي في تركيا: الحركات الإسلامية كتمثيل رمزيّ لمجتمع إسلامي يُقصي نفسه**،

George S. Harris, *Turkey, coping with crisis*, (Boulder: Westview Press, 1985),

والذي يحتوي أيضاً على فهرس مفيد للمصادر والمراجع. ويدرس كليمونت دود الفترة نفسها في كتابه، **الديمقراطية والإنماء في تركيا**،

Clement Dodd, *Democracy and development in Turkey*, (London: Eothen, 1979).

وككتابِ تاريخٍ سياسيّ بَحْت (وتحليل للنظام السياسي)، فإنّه بالأحرى ذو بُعْدٍ واحد في معالجته.

وقد شهدت السبعينيات تدفُّقاً ضخماً للدراسات الأنتروبولوجية من قِبَل بحّاثة مثل نرمين عباداں ـ أونات، وفاطمة منصور وتشيدم كايتشي باشي (من بين آخرين)، إلاّ أنّها تقع خارج نطاق

هذا العمل، ومع ذلك تبقى مهمة جداً لأنّها تركز على أشياء مثل القرية التركية، نواحي الأحياء الفقيرة، الحياة العائلية ودور العلاقات الجنسية sex والجنس gender في المجتمع.

لقد ازدهرت كُتَيِّباتِ دراساتِ المناطق في ألمانيا، والتي يبدو أنَّها لم تَعُدْ مألوفةً بطريقة معيَّنة في الولايات المتحدة، مع نماذج جيِّدة نُشرت من قِبَل وارنر كونديغ - شتاينر، وبخاصة وولف ديتريش هوتروث.

وكان التاريخ الاقتصادي للجمهورية الثانية هو الموضوع الأساسي في كتاب وليم هال، **التطوُّرات السياسية والاقتصادية في تركيا الحديثة،**

Willian Hale, *The political and economic development of modern Turkey*, (London: Croom Helm, 1981),

والذي كان أقوى في مرحلة ما بعد عام 1960، عنه في الفترة السابقة لها. المعالجة الأكثر وثوقاً للدراسة الاقتصادية هي كتاب زفي يهودا هرشلاغ، **الاقتصاد التركي المعاصر،**

Zvi Yehuda Hershlag, *The contemporary Turkish economy*, (London: Routledge, 1988),

الذي يذهب بروايته أبعد من انقلاب عام 1980 وإنشاء «الجمهورية التركية الثالثة»، بينما يظلّ كتاب المؤلّف نفسه بعنوان، **تركيا، تحدي الإنماء،**

______, *Turkey, the challenge of growth*, (Leiden: E.J. Brill, 1968),

مفيداً للمرحلة السابقة. وتشكِّل تقاريرُ فرق التحقيق الأميركية، التي زارت تركيا مباشرة في مرحلة ما بعد الحرب، منجمَ معلومات عن حالة الاقتصاد التركي في حينه: **تركيا: تقييم اقتصادي**

Max Weston Thornburg, *Turkey: an economic appraisal*, (New York: Twentiech Century Fund, 1949), and James S. Barker (ed.), *The economy of Turkey: an analysis and recommendations for a development program*, (Baltimore: Johns Hopkins, 1951).

وقد عُرِضت وجهة نظر منتقدة للسياسات الاقتصادية التركية ولبرنامج صندوق النقد الدولي المحفز على الاستقرار، في كتاب برش بربر أوغلو، **تركيا في أزمة: من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد،**

Berch Berberoglu, *Turkey in crisis: from state capitalism to neocolonialism*, (London: Zed Books, 1982).

وكانت الستينيات والسبعينيات أيضاً السنوات التي وصلت فيها الحركة العمّالية إلى عصرها الذهبي في تركيا. وأهم المصادر عن الحركات العمّالية والاتحادات النقابية ما تزال رسالة الدكتوراه غير المنشورة وعدد من المقالات باللغة التركية والفرنسية لمحمد شهموس غوزال، وكمال سولكر، **الحركة العمّالية في تركيا في مئة سؤال،**

Mehmet Şehmus Güzel and Kemal Sülker, *Yüz soruda Turkiye'de iş çi hareketleri*, (Istanbul: Gerçek, 3rd edition, 1976).

وكان أويا سنجر مؤثراً جداً في كتابه، **الطبقة العاملة في تركيا،**

Oya Sencer, *Turkiye'de işçi sinifi*, (Istanbul: Habora, 1969),

إلاَّ أنَّ المعلومات التي يقدِّمها يجب أن تُعالج بحذر.

وأدّت ظاهرة هجرة العمل الواسعة للعمّال الأتراك إلى أوروبا الغربية منذ أوائل الستينيات إلى

بروز فيض من الكتب والمقالات في الدول المضيفة، إلاً أنَّ هناك القليل حول التقييم العامّ لهذه المشكلة. ويُعَدُّ كتاب سوزان باين، من أكثر الكتب المعروفة، وهو بعنوان: **تصدير العمّال: الحالة التركية**،

Suzanne Paine, *Exporting workers: the Turkish case*, (London: Combridge University Press, 1974).

إلاً أنَّ عمر هذا الكتاب الآن هو أكثر من خمسة وثلاثين عاماً وقد تغيَّرت خصائص الهجرة منذ ذلك التاريخ بشكل راديكالي. ومشكلة القدم هذه نفسها تنطبق أيضاً على أشهر كتب نرمين عبادان - أونات حول الموضوع نفسه، وكتابها بعنوان: **العمّال الأتراك في أوروبا 1960–1975: إعادة تقييم اجتماعي-اقتصادي**،

Nermin Abadan-Unat, *Turkish workers in Europe 1960-1975: a socio-economic reappraisal*, (Leiden: E.J. Brill 1976).

إلاً أنَّ عبادان - أونات استمرَّت في الكتابة عن هجرة العمّال في خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وتستحقّ كتبها ومقالاتها القراءة. وهناك مقالتان حديثتان تقدِّمان مناقشة غنيّة حول هذا الموضوع وهما، أوّلاً مقالة رينوس بانِنكس، «مراجعة نقدية للنظرية والتطبيق: الحالة التركية».

Rinus Penninx, «A Critical review of theory and practice: the case of Turkey», *International Migration Review*, 16 (4), 1982, p.819-36;

ومقالة أرجان يوغور، «السياسة، الإنتاجية، الإنماء والاستخدام في تركيا، 1960–1989 وآفاق التسعينيات»،

Ercan Uygur, «Policy, productivity, growth and employment in Turkey, 1960-1989 and prospects of the 1990s», *Mediterranean Information Exchange System on Internationl Migration and Employment* (MIES), 90(4), 1990, a publication of the ILO in Geneva.

ومن جنيف أيضاً دراسة فيليب مارتن، **القصة غير المنتهية: هجرة العمّال الأتراك إلى أوروبا الغربية**،

Philip Martin, *The unfinished story: Turkish labour migration to Western Europe*, (ILO, 1991).

والمستغرب، هو أنّني لم أتمكّن من إيجاد دراسة واحدة عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية لهجرة العمّال (وإعادة هجرتهم) على تركيا نفسها.

وقد تمّت دراسة الدور الهامّ للجيش في السياسة التركية في مقالتين أساسيَّتين، مقالة دانكوارت روستو، «الجيش وتأسيس الجمهورية التركية»،

Dankwart A. Rustow, «The army and the founding of the Turkish republic», *World Politics*, 7, 1959, p.513-52,

التي تعطي الخلفية التاريخية إلاً أنّها لا تتنبأ بالانقلاب العسكري بعد أقلّ من سنة، ومقالة جورج هاريس، «دور الجيش في السياسة التركية»،

George S. Harris, «The role of the military in Turkish politics», *Middle East Journal*, 1, 1965, p.54-66 and 169-76.

وكلا المقالتين بالتأكيد قديمتان نسبيّاً وينبغي استكمالهما بمواد جديدة. أمّا المسعى الحديث فهو دراسة من قِبَل أحد صحافيي تركيا البارزين، محمد علي بيراند، بعنوان: **قمصان من الفولاذ: التركيبة البنيوية للقوات المسلحة التركية**،

Mehmet Ali Birand, *Shirts of steel: an anatomy of the Turkish armed forces*, (London: I.B. Tauris, 1991),

القائمة على مقالات شخصية وقوية خصوصاً في تعاطيها مع ذهنية وثقافة سلك الضباط. أما كتاب وليم هال، **السياسة التركية والجيش**،

William Hale, *Turkish politics and the military*, (London: Routledge, 1994),

فهو في وقتٍ واحد مراجعة تاريخية ومحاولة لوضع التجربة التاريخية مع الجيش في إطار مقارَن.

ولم تحظَ السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية لجمهورية ما بعد الحرب إلاّ بانتباه ضئيل لمثل هذا المجال الاستراتيجي. وربّما كانت أفضل المداخل هي كتاب كمال كاربات (محرّر)، **سياسة تركيا الخارجية في مرحلة التحوُّل 1950-1974**،

Kemal Karpat (ed.), *Turkey's foreign policy in transition 1950-1974*, (Leiden: E.J. Brill, 1975),

والذي يتكوَّن من مجموعة من المقالات. أمّا التحالف الحاسم مع الولايات المتحدة فكان موضوع كتاب جورج هاريس، **التحالف المضطرب: المشاكل التركية ـ الأميركية بمنظار تاريخي**،

George S. Harris, *Troubled alliance: Turkish - American problems in historical perspective*, (Washington: American Enterprise Institute, 1972).

بينما تمَّت معالجة العلاقات مع دول الشرق الأوسط الأخرى في كتاب فيليب روبنز، **تركيا والشرق الأوسط**،

Philip Robins, *Turkey and the Middle East*, (London: Royal Institute of International Affairs, 1991),

وهو كتاب سطحي ولكنه مفيد، ولم تُستخدم فيه أيُّ مصادر تركية. أمّا كتاب كليمونت دود، **سياسة تركيا الخارجية: آفاق جديدة**،

Clement H. Dodd (ed.), *Turkish foreign policy: new prospects*, (Huntingdon: Eothen, 1992),

فهو كتاب صغير جدّاً لدراسات تقدّم مدخلاً جيِّداً للمشاكل والاحتمالات في علاقات تركيا الخارجية اليوم، إلاَّ أنَّ هناك الآن الكثير من المقالات التي تدرس وضع تركيا الجيوبوليتيكي الجديد والتحدِّيات التي تواجهها باللغات الفرنسية، والألمانية، والإنكليزية والتركية. ويقدم مجلّدا باسكن أوران (محرّر)، مراجعةً شاملة للسياسة الخارجية للجمهورية، وهما بعنوان: **السياسة الخارجية التركية: الحقائق، الوثائق والآراء منذ حرب التحرير حتى يومنا الحاضر**،

Baskin Oran, *Türk diş politikasi: kurtuluş savaşindan bugüne olgular, belgeler, yorumlar*, (Istanbul: İletişim, 2002).

وهناك نقص في المواد البحثية الجيدة عن الفترة منذ الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر 1980، والذي حُلِّل بطريقة تفصيلية في كتاب محمد علي بيرند، **انقلاب الجنرالات في تركيا: قصة من الداخل لأحداث 12 أيلول/سبتمبر 1980**،

Mehmet Ali Birand, *The generals coup in Turkey: an inside story of 12 September 1980*, (London: Brassey's Defence Publishers, 1987).

استمرت بعض الكتب المذكورة أعلاه (مثل تلك العائدة لكيدر، شيك وهاريس، وهرشلاك حول الاقتصاد) في قصَّتها إلى الثمانينيات. وقد كتب كليمونت دود إضافة إلى كتابه الديمقراطية والإنماء، كتاباً بعنوان: **أزمة الديمقراطية التركية**،

Clement Dodd, *The crisis of Turkish democracy*, (Beverley: Eothen, 1983),

والذي تمّ تنقيحُه مجدّداً عام 1990. أمّا كتاب فرانك تاشو، **تركيا: السلطة، الديمقراطية والإنماء**،

Frank Tachau, *Turkey: authority, democracy and development*, (New York: Praeger, 1984),

فيقدّم تحليلاً للبُنى التي أقرّها الجيش بعد عام 1980. وقد قُدّم وصفٌ قصيرٌ للأحزاب التي برزت بعد الذوبان السياسي التدريجي لفترة ما بعد عام 1983، في كتاب ماتين هربر ويعقوب لاندو (محرّران): **الأحزاب السياسية والديمقراطية في تركيا**،

Metin Herper and Jacob M. Landau (eds), *Political parties and democracy in Turkey*, (Lodon: I.B. Tauris, 1991).

لقد تخصّص ماتين هربر الغزير الإنتاج، في تحليل واحدة من أكثر المشاكل إرباكاً لتركيا المعاصرة: دور الدولة في المجتمع، راجع كتابه، **تقاليد الدولة في تركيا**،

Metin Herper, *The state tradition in Turkey*, (Huntington: Eothen, 1985),

وكتابه الآخر الذي حرّره مع أحمد أوين، **الدولة، الديمقراطية والجيش: تركيا في ثمانينيات القرن العشرين**،

Metin Herper and Ahmet Evin (eds), *State, democracy and the military: Turkey in the nineteen eighties*, (Berlin/ New York: Walter de Gruyter, 1988).

لقد سمحت الليبرالية منذ عام 1989 للباحثين في تركيا بالكتابة عن الأكراد ومشاكلهم للمرّة الأولى منذ أكثر من 70 عاماً. وكانت النتيجة عدداً من الإصدارات، الكثير منها متحيّز بامتياز. ونجد مراجعة شاملة للتطوُّرات الحديثة، وخاصّةً تلك المتعلّقة بدور حزب العمّال الكردستاني، في كتاب مايكل غونتر، **الأكراد في تركيا: المأزق السياسي**،

Michael M. Gunter, *The Kurds in Turkey: a political dilemma*, (Boulder: Westview, 1990).

ولا يمكن الاستغناء عن كتاب عصمت إيمسات، **حزب العمّال الكردستاني: تقرير عن العنف الانفصالي في تركيا 1973-1992**،

İsmet İmset, *The PKK: a report on separatist violence in Turkey 1973-1992*, (Ankara: Turkish Daily News, 1992),

بسبب ما يقدّمه من وقائع عن حركة المقاومة المسلحة الكردية. وقد نُشرت حديثاً، مراجعة مفصّلة وممتازة عن المشاكل التي تُواجه الأكراد ليس فقط في تركيا وإنّما أيضاً في الدول المجاورة مثل العراق وإيران، وهي كتاب دافيد ماك دوويل، **التاريخ الحديث للأكراد**،

David McDowell, *A modern hisotry of the Kurds*, (London: I.B. Tauris, 1996).

وهناك كتابان حول التطوُّرات الأيديولوجية للفترة الأكثر حداثةً في التاريخ التركي والتي تستحق أن تقرأ، أوّلهما كتاب هيوغ بُولتون، **القبّعة الكبيرة، الذئب الرمادي والهلال: القومية التركية والجمهورية التركية**،

Hugh Poulton, *Top hat, grey wolf and crescent: Turkish nationalism and the Turkish republic*, (London: Hurst, 1997),

والذي يتناول أيضاً الفترات اللاحقة؛ وثانيهما كتاب ستيفان ياراسيموس (محرّر)، **المجتمع المدني في قبضة القومية: دراسات حول الثقافة السياسية في تركيا المعاصرة**،

Stefane Yerasimos (ed.), *Civil society in the grip of nationalism: studies on political culture in contemporary Turkey*, (Würzburg: Ergon, 2000),
الذي أثار موجة من الغضب في الدوائر القومية في تركيا.

وسوف يجد القارىء، إلى جانب الكتب المذكورة أعلاه، وكما وجدتُ أنا، أنَّ الاعتماد هو على المنشورات التركية بالنسبة للقضايا المعاصرة والتي تعبِّر عادة عن وجهات نظر حزبية قوية، أو على الدوريات والمجلّات المتخصِّصة الجديدة. وهناك دوريَّتان مفيدتان جدّاً تصدران أسبوعياً باللغة الإنكليزية من أنقره: التحقيق التركي (Turkish Probe)، التي تُصدرها الصحيفة اليومية، أخبار اليوم، والقريبة تقليدياً من جناح دميرال في حزب الطريق القويم، والمجلّة الأقرب قليلاً إلى جناح اليسار، الموجز (Briefing) التي تُصدرها (EBA)، (Ekonomik Basin Ajansi). أما المجلّات المتخصِّصة التي وجدتها أكثر فائدة في وضع هذا الكتاب، فهي:
Keesing's Historich Archief, (Amsterdam: Keesing, from 34/1980 onwards),
التي تصدر لها أيضاً نسخة باللغة الإنكليزية وتقدِّم ما بين تحقيقين أو ثلاثة في السنة عن الأحداث في تركيا اعتماداً على أهمِّ الصُّحف الأوروبية؛ وكذلك،
Facts on File Yearbook (New York: Facts on File; from 40/ 1980 onwards),
التي تعرض اختصارات مكثّفة عن تقارير الصُّحف الأساسية؛ والعرض الشامل لأهمّ الأحداث الذي يُنشر في نهاية كلِّ مجلَّد من مجلَّة الشرق الأوسط،
Middle East Journal (Washington, DC: Middle East Institute, 34/1, from 1980 onwards);
وكذلك،
Aktueller Informationsdienst Moderner Orient, (Hamburg: Deutsches Orient Institut, 6/1980 onwards),
وتعرض مجموعة لأهم الأحداث الشهرية من الصحافة الناطقة بلغات أجنبية. ومن أجل التقارير الاقتصادية البحتة، فإنَّه لا يمكن الاستغناء عن منشورات (التحقيقات ورسائل القراء) Ekonomik Basin Ajansi (وكالة الصحافة الاقتصادية) الصادرة في أنقره. ومن المجلّات التي تركِّز بشكل عامّ على الشرق الأوسط المعاصر، هناك منشورات the Middle East Research Project (MERP), the Middle East Economic Digest، وهما يستحقّان الذِّكر.

وعلى القارىء المعاصر الذي يريد حقّاً أن يبقى على اطِّلاع على آخر الأحداث مراجعة مواقع الأنترنت التي تركِّز على تركيا سواءً تلك العِلميّة أو الوكالات الحكوميّة، وبالتأكيد تلك الخاصة بمجموعات المعارضة، لأنَّ الحرب الإعلامية بين تركيا وأعدائها قد امتدَّت بالتأكيد إلى الإعلام الإلكتروني. كما أنَّ الانتساب إلى عضوية لائحة النقاش التاريخي/التركي، وهي واحدة من الكثير من اللوائح التاريخية (H) يمكن أن يكون مفيداً جدّاً لأولئك المهتمِّين بالتاريخ العثماني والتركي الحديث.

سِيَـر الأعـلام

بعض الشخصيّات الهامّة

في التاريخ العثمانـيّ والتركـيّ

سنقدّم بعضَ المعلومات حول السِّيَر الذاتية لعدد من الشخصيات الهامّة التي مرَّ ذكرُها في هذا الكتاب وذلك لمنفعة القارىء، وبحسب الترتيب الأبجدي. إلاّ أنَّه ينبغي أن نتذكّر أنّ أسماء العائلات قد أصبحت إلزامية في تركيا فقط بعد عام 1934 وأنَّه لغاية ذلك التاريخ كانت هذه الأسماء الاستثناء لا القاعدة. كان الناس يعرفون قبل عام 1934 بالأسماء التي تُعطى لهم عند الولادة أو بالاسم الذي يُعطى لهم في مرحلة مبكّرة من العمر (مثلاً عند دخولهم المدارس). وقد كان للأشخاص على الأغلب اسم آخر لاحق أيضاً يدلُّ على صفة خاصّة للشخص أو لعائلته. وبالإضافة إلى ذلك، كان كثير من الشخصيّات البارزة يحمل لقباً (بك أو باشا في حالة الإداريين والضبّاط أو أفندي في حالة العلماء). ولنأخذ مثلاً على ذلك، فإنَّ أوّل رئيس للجمهورية التركية قد أُعطي اسم مصطفى عند ولادته واسم كمال في المدرسة الابتدائية. وسيصبح معروفاً عند زملائه الطلاب باسم كمال أو سالانيكلي كمال (أي كمال من سالونيكا). وأصبح يُطلق عليه منذ تخرُّجه من الكليّة العسكرية وحتى عام 1916 كمال بك، إلاّ أنَّه عندما ترقّى إلى رتبة عميد أصبح اسمه كمال باشا. وبعد انتصاره في حرب الاستقلال أُضيف إلى اسمه كلمة غازي. وأصبح منذ عام 1934 معروفاً رسمياً باسم كمال أتاتورك («أبو الأتراك»).

وقد رُتِّبت لوائح الأشخاص بحسب الترتيب الأبجدي التركي، وسنجد كلَّ شخص بحسب اسمه الأكثر استخداماً. فمثلاً، أحمد توفيق باشا، آخر صدر أعظم في الإمبراطورية العثمانية سنجده تحت اسم «توفيق» لأنَّه في السنوات التي كان فيها دبلوماسيّاً ورجل دولة عرفه الجميع باسم توفيق باشا. وقد عاش ما يكفي ليرى استخدام أسماء العائلات في تركيا، ولذا فقد أصبح اسمه قبل وفاته بوقت قصير توفيق أوكداي. إلاّ أنَّ لا أحد في تركيا يتذكّره بهذا الاسم ولذا فإنَّ تسجيله تحت الحرف «أ» سيكون نوعاً من التعسُّف. ولتسهيل عمليّة المراجعة ـ المتبادلة، فقد أُضيف اسم [توفيق أوكداي] بهذا الشكل إلى الاسم الأساسي في اللائحة. أمّا الأشخاص الذين كان مدخلهم الأساسي إلى الشهرة هي أعمالهم بعد عام 1934، فقد سُجّلوا بحسب أسماء عائلاتهم الجديدة.

- د. **عبدالله جودت (1869–1932)**. ولد في عربكير من أصل كردي. تخرج من مدرسة الطُّبّ العسكرية. نُفي إلى طرابلس الغرب عام 1896 لانخراطه في حركة تركيا الفتاة. هرب إلى أوروبا عام 1897. ونشر كتابه العثماني (العثمنلي) في جنيف. عمل قبل عام 1899 كدبلوماسي يمثل السلطان. وفُصل عندما بدأ التحرك مجدَّداً من أجل الإصلاح. ونشر منذ عام 1904 مجلّة الاجتهاد، أولاً في جنيف، ثم في القاهرة. واستمر بعد الثورة بالكتابة والنشر في إستانبول. وقد كتب وترجم ما مجموعه 66 كتاباً. معروف بإلحاده. وكان أوّل عثماني يدعم فكرة اعتماد الحرف اللاتيني.

- **السلطان عبد العزيز (1830–1876)**. السلطان العثماني الثاني والثلاثون وابن محمود الثاني. استلم الحكم من عام 1861 وحتى عام 1876، حيث تمَّ عزلُه بعد انقلاب عسكريّ. تابع أوّلاً سياسات سلفه عبد المجيد، داعماً الإصلاحات الغربية. إلاّ أنّه انحاز إلى جانب المحافظين بعد عام 1871، الذين كانوا يعتمدون على الدَّعم الروسي. وهو أوّل عثماني من الأسرة المالكة يزور أوروبا الغربية (1867). وقد انتحر بعد عزله.

- **السلطان عبد الحميد الثاني (1842–1918)**. السلطان العثماني الرابع والثلاثون والابن الثاني للسلطان عبد المجيد. استلم الحكم منذ عام 1876 وحتى عام 1909. وقد خَلَفَ في عام 1876 أخاه مراد الخامس عندما أُعلِن أنّ هذا الأخير قد أُصيب بالجنون. أعلن قيام الدستور وإنشاء البرلمان عام 1876 إلاّ أنّه عطّل كليهما بعد أقلّ من سنتين. أسَّس نظاماً استبدادياً، أصبح وبالتدريج أكثر قمعية منذ عام 1880. دعم الحركات الإسلامية. وبقي على العرش لتسعة أشهر بعد الثورة الدستورية لعام 1908، إلاّ أنّه عُزل بعد فشل الثورة المضادة في نيسان/ أبريل 1909.

- **السلطان عبد المجيد (1823–1861)**. السلطان العثماني الحادي والثلاثون، ابن محمود الثاني. استلم الحكم من عام 1839 وحتى عام 1861، متابعاً إصلاحات والده على الطريقة الغربية. وفي خلال فترة حكمه أصبح الباب العالي المركز الرئيس للسلطة بدلاً من القصر.

- **عبد المجيد أفندي (1868–1941)**. آخر خليفة (1922–1924)، وابن عبد العزيز. دعم الوطنيين في خلال حرب الاستقلال. مارس واجباته كخليفة ديني بحت (وشكّل هذا تجديداً) بشكل جدّيّ. وقد عُزل ومُنع من دخول البلاد في آذار/مارس عام 1924. وقد عاش في سويسرا وفرنسا منذ ذلك الحين. معروف بمواهبه الفكرية والفنية (فقد كان رسّاماً موهوباً).

- **أحمد رضا بيه (1859–1930)**. ابن أحد أعضاء البرلمان العثماني الأوّل. درس الزراعة في فرنسا. وعُيّن عند عودته مديراً للتعليم في بورصه. هرب إلى فرنسا عام 1889، وبدأ من هناك حملة لإعادة الدستور والبرلمان. نشر في باريس، ومنذ عام 1895 جريدة المشورة، صوت المعارضة الأساسي. وقد ترأس الجناح القومي الأكثر تطرُّفاً في حركة المعارضة المهاجرة (لجنة الاتّحاد والترقّي)، إلاّ أنّ قناعاته العلمانية الوضعية قد أبعدته عن الكثير من زملائه الناشطين. انتُخب بعد ثورة عام 1908 عضواً في اللجنة المركزية للجنة الاتّحاد والترقّي ولرئاسة المجلس الثاني في البرلمان، إلاّ أنّه لم يمتلك أيَّ سلطة فعلية. وعُيّن في عام 1912 عضواً في مجلس الشيوخ. وبعد معاهدة وقف إطلاق النار عام 1918، شارك في مساعي إقامة «المؤتمر الوطني».

- **يوسف أكتشورا (1878–1935)**. ولد في فولغا التتار. نُفي إلى طرابلس الغرب بسبب نشاطاته المؤيّدة لتركيا الفتاة عندما كان يدرس في الكلية العسكرية في إستانبول. هرب إلى فرنسا وتخرَّج هناك من كلية العلوم السياسية في باريس. أسهم في كتابة مقالات مؤيّدة للقومية التركية، والحركات التوركية في الصحف المعارضة. مؤلف بيان القومية التوركية «ثلاثة أنواع من السياسة» (1904). وشكّل القوّة الدافعة لحركة تركيا بيتُنا. انضمَّ إلى القوميين في الأناضول. انتُخب عضواً في البرلمان الوطني بشكل مستمرّ من عام 1923 إلى عام 1939. كان رئيساً للجمعية التاريخية التركية وبروفسوراً محاضراً في التاريخ التركي في جامعة إستانبول في ثلاثينيات القرن العشرين.

- **محمد عاكف [محمد عاكف أرسوي] (1873-1936)**. ابن دكتور في القانون الإسلامي، درس العربية والفارسية، وكذلك الفرنسية. تأهَّل كجراح بيطري. إلاّ أنّه أصبح بعد ثورة عام 1908، مهتمّاً بالأدب ونشر قصائد ومقالات. دَرّس الأدب في جامعة إستانبول، واكتسب في الوقت نفسه شهرة كداعية ملتزم بالوحدة الإسلامية. وترك في عام 1913 وظيفته في المديرية العامة للشؤون البيطرية. عمل لدى «المنظمة الخاصّة» في الحرب العالمية الأولى، ناشراً الدعاية الإسلامية. عضوٌ في أوَّل مجلس نيابي وطني (ومؤلِّف النشيد الوطني الجديد، «مسيرة الاستقلال»، عام 1921)، إلاّ أنّه ترك تركيا عام 1926 بسبب توجُّهات الجمهورية العلمانية. وكان حتى عام 1936 يُدَرِّس التركية في جامعة القاهرة. ومات بعد عودته إلى تركيا عام 1936 بوقت قصير.

- **علي باشا [محمد أمين علي] (1815-1871)**. دخل المحكمة العُليا كمتدرِّب بعمر 15 عاماً. عُيِّن سكرتيراً للسفارة التركية في فيينا عام 1835. أصبح تحت حماية رشيد باشا. وعمل مترجماً رسميّاً لدى المجلس الإمبراطوري. عُيِّن سكرتيراً للسفارة في لندن ولاحقاً سفيراً فيها (1841). واُخْتِير سبعَ مرّات سفيراً للشؤون الخارجية بعد عام 1846. وخمسَ مرّات صدراً أعظم بعد عام 1852. وعمل بالتوافق مع فؤاد باشا على وضع برنامج الإصلاح.

- **كمال أتاتورك [الغازي مصطفى كمال باشا] (1881-1938)**. ابن موظَّف رسميّ صغير في جمارك سالونيكا، وقد درس في المدارس العسكرية الابتدائية والثانوية هناك وفي موناستير تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1904. التحق، بعد أن حاول تأسيس جمعية سرِّيّة خاصّة به، بلجنة الاتحاد والتّرقّي عندما عُيِّن في مقدونيا عام 1907. عضو في الحلقة الداخلية للضباط الاتحاديين. لعب دوراً بارزاً في جيش العمل عام 1909. ويبدو أنّه كان ينتمي لكتلة جمال باشا في داخل لجنة الاتحاد والترقي. خدم في طرابلس الغرب عام 1911 وشارك في حرب البلقان (1912-1913). عُيِّن ملحقاً عسكريّاً في صوفيا (1913-1914). اكتسب شهرة في أثناء دفاعه عن جبهة أنافرتا في حملة غاليبولي. رُقِّي إلى رتبة عميد (وجُعل باشا) عام 1916. وأنهى الحرب قائداً للجبهة السورية. عاد إلى العاصمة وحاول الانخراط في العمل السياسي من دون إحراز أيّ نجاح. انطلق كرئيس لحركة المقاومة الوطنية في الأناضول، عندما عيَّنته الحكومة مفتّشاً من الجيش الثالث (شرقي الأناضول). انتُخب رئيساً للّجنة التمثيلية لمنظمة الدفاع عن الحقوق في المؤتمر الإقليمي في أرضروم وفي المؤتمر الوطني في سيواس في أيلول/سبتمبر عام 1919. وأصبح منذ نيسان/أبريل عام 1920 رئيساً للبرلمان القومي في أنقره. وحّد تنظيمات المقاومة الإقليمية في تنظيم وطني واحد، وقاده إلى الانتصار في حرب الاستقلال (1920-1922) ضدَّ الأرمن، اليونانيين، الإيطاليين، الفرنسيين والبريطانيين. واحتكر السلطة في خلال سنوات 1923-1925 لحزبه الجديد، حزب الشعب، ولنفسه، مستولياً على ما تبقّى من حركة الدفاع عن الحقوق. ألغى السلطنة (1922) وأقام الجمهورية التركية (1923) وأصبح رئيسها الأول (1923-1938). باشر في مشروع طمُوح من الإصلاحات التي هدفت إلى تحديث تركيا وعلمنتها وإيجاد هوية قومية جديدة. وبعد وفاته بقي رُفاته في المتحف الإثنوغرافي في أنقرة، إلى أن تمَّ الانتهاء من بناء ضريحه الذي دُفن فيه عام 1953.

- **نهال أتسيز (1905-1975)**. تخرَّج كطبيب عسكري. عمل أستاذاً ثانويّاً وأستاذاً مساعداً في كليّة الآداب في جامعة إستانبول. نُفي إلى ملاطية عام 1933 لنشره مقالات عنصرية في مجلة أتسيز

(من غير اسم). شجّع السياسات الداعية للجامعة التركية من خلال مجلة أورخون التي أسّسها هناك وفي أدرنة. مؤيّدو الجامعة التركية مثل أتسيز أقوياء النفوذ بين سنوات 1939 و1943 ومجدَّداً أيضاً في خلال الحرب الباردة. حُوكم وأُدين بالعنصرية عام 1944، إلاّ أنّه أُخلي سبيله عام 1945. أثّر في جنود وسياسيين راديكاليين مثل تركش.

- **محمد علي آيبار (1910–1995)**. تخرَّج من كلية الحقوق في جامعة إستانبول عام 1939. ذهب إلى فرنسا للدراسة، إلاّ أنّه عاد عندما وقعت الحرب. محاضر في القانون الدولي في جامعة إستانبول (1942). أُقيل من منصبه في عام 1946 بسبب نشاطاته السياسية. وقد حُكم عليه، في عام 1947، بالسجن مدة ثلاث سنوات ونصف السنة. رئيس حزب العمّال التركي، 1962–1969. انتُخب عضواً في البرلمان الوطني عام 1965. استقال من رئاسة الحزب وتركه عام 1969 نتيجة نزاع بسبب إدانته للغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا. برز مرشّحاً لحزب الوحدة عام 1971، إلاّ أنّه لم يُنتَخب.

- **طلعت آيدمير (1917–1964)**. جنديّ. عُيِّن رئيساً للأكاديمية العسكرية في أنقرة بعد عودته من كوريا عام 1960. وناشطٌ منذ أواسط الخمسينيات في التآمر ضد حكومة الحزب الديمقراطي، إلاّ أنّه كان خارج البلاد في فترة انقلاب أيار/مايو عام 1960. حاول القيام بانقلاب عسكري على حسابه الخاصّ في 22 شباط/فبراير عام 1962. وعندما أُجهض هذا الانقلاب أُحيل على التقاعد، ولكن في 20 أيار/مايو 1963 حاول مجدَّداً. وبعد بعض القتال العنيف في أنقرة، فشلت المحاولة. فحوكم آيدمير، وأُدين وأُعدم في تموز/يوليو عام 1964.

- **بهاء الدين شاكر (1877–1922)**. طبيب صِحّة. عمل مع أحمد رضا والدكتور ناظم في باريس على إنعاش لجنة الاتّحاد والترقّي. وكان محرّراً لصحيفة الحزب (شورى أمة) مجلس شورى الأمة. وعلى الرغم من أنّه لم يُعَيَّن في أيّ منصب سياسي رسمي بعد الثورة، إلاّ أنّه كان من أكثر الاتّحاديين نفوذاً. عضو في اللجنة المركزية (1912–1918)، ورئيس المكتب السياسي للتنظيم الخاصّ 1914–1918. وغالباً ما اعتُبر الرجل الذي كان وراء تهجير الأرمن. قتل من قِبَل أرمني عام 1922.

- **جلال بايار [محمود جلال بيه] (1884–1987)**. ابن أحد المهاجرين من بلغاريا. احترف أوّلاً العمل المصرفي، وعمل في بنك الشرق الألماني (Deutsche Orientbank) في بورصة. التحق بلجنة الاتّحاد والترقّي عام 1907. وكان منذ عام 1908 وحتى عام 1918 السكرتير المسؤول عن فرع اللجنة في إزمير (وعمليّاً رئيسه). عمل في «التنظيم الخاصّ». ساعد على تنظيم المقاومة الوطنية في إزمير والتحق بقوّات المقاومة المسلحة عام 1919. كان قائد القوات الوطنية في بورصة. انتخب نائباً في آخر برلمان عثماني عام 1919. ترأس عدّة مفوّضيّات في أنقرة في خلال سنوات (1920–1923). أوّل مدير لمصرف الأعمال عام 1924، عُيِّن وزيراً للشؤون الاقتصادية في سنوات (1932–1937)، ورئيساً للوزراء (1937–1939). أحد مؤسّسي الحزب الديمقراطي عام 1946. ثالث رئيس للجمهورية (1950–1960). حُكم عليه بالموت عام 1961، إلاّ أنّ الحكم لم يُنفَّذ بسبب كِبَر سِنّه. وأُفرج عنه بعد صدور عفوٍ عامّ سنة 1966.

- **بكير سامي [باكير سامي كوندوخ] (1865–1933)**. من أصل شركسي. درس في مدرسة غلاطه

سراي الفرنسية وفي كُلّيّة العلوم السياسية في باريس. عمل أوّلاً لدى وزارة الخارجية في سفارات مختلفة، ثم عُيِّن حاكماً على فان، وطرابزون، وبورصة، وبيروت وحلب. انتُخب نائباً عن آخر برلمان عثماني عام 1920. التحق بالوطنيين بعد إغلاق البرلمان. عُيِّن مفوَّضاً للشؤون الخارجية (1920-1921). استقال بعد أن رفض البرلمان التسوية التي توصّل إليها في مؤتمر لندن. اعتُقل بعد اكتشاف مؤامرة إزمير عام 1926 إلاّ أنّه أُطلق سراحه.

- **مهري بللي (1915-)**. تخرَّج من الجامعة كاقتصادي. وعمل منذ ذلك الحين في الكُلّيّة نفسها. أحد قادة الحزب الشيوعي التركي المحظور. حُكم عليه بالسجن مدة سبع سنوات عام 1954 بسبب عمله السرّيّ. صعد إلى المقدّمة في الستينيات كمؤيِّد أساسي «للثورة الديمقراطية القومية»، التي ترى أنَّ الثورة في تركيا ممكنة فقط من خلال عمل النخبة التقدمية. ترك البلاد بعد الانقلاب العسكري في 12 آذار/ مارس عام 1971.

- **بهيجة بوران (1911-1987)**. تخصَّصت في علم الاجتماع في الولايات المتحدة. دَرَّست علم الاجتماع في جامعة أنقرة. طُردت بسبب إسهاماتها في دوريّات للجناح اليساري. حُكم عليها بالسجن 15 عاماً سنة 1950 لاحتجاجها على إرسال قوّات إلى كوريا. عادت للكتابة والنشر عام 1960. أحد مؤسّسي حزب العمّال التركي عام 1961. أحد مفكّري هذا الحزب. انتُخبت عضواً في البرلمان عام 1965. انتُخبت أميناً عامّاً للحزب عام 1970. خلفت آيبار كرئيس للحزب في العام نفسه. حُكم عليها غيابيّاً بالسجن مدة 13 عاماً سنة 1971 بعد حظر الحزب. ماتت في المنفى.

- **فروخ بوزبايلي (1927-)**. محامٍ. أحد الأعضاء البارزين في حزب العدالة. رئيس المجلس النيابي، 1965-1970. استقال من منصبه ومن الحزب عام 1970، بعد أن قام بالتصويت مع أربعين آخرين ضد الموازنة وفرضوا على دميرال الاستقالة. واصل عمله السياسي وأسس الحزب الديمقراطي.

- **محمود أسعد بوزكورت (1892-1943)**. تخرَّج من كلية الحقوق في إستانبول وتابع دراساته في لوزان وفرايبورغ. وعندما احتلَّ اليونانيون مسقط رأسه إزمير عام 1919، عاد إلى تركيا وانضمَّ إلى المقاومة. ومنذ عام 1920 وحتى وفاته عام 1943 عمل كنائب عن إزمير في البرلمان القومي. عمل مفوَّضاً للشؤون الاقتصادية (1922-1923) ووزيراً للعدل (1924-1930). أدخل القانون العائلي الجديد (السويسري) عام 1926. تقلَّد منصب بروفسور في القانون الدستوري والدولي إلى جانب مراكزه السياسية.

- **عثمان بولوك باش (1913-2002)**. تخرَّج من قسم الرياضيات في جامعة نانسي (فرنسا) عام 1937. عمل كمدرِّس. دخل عالم السياسة سنة 1946، عندما أصبح مفتشاً عامّاً للحزب الديمقراطي المعارض. استقال من الحزب الديمقراطي سنة 1947 وأسّس مع زميله المارشال فوزي تشاقماق الحزب القومي عام 1948. وأصبح بعد عام 1950 النائب الوحيد عن الحزب في البرلمان. وعندما أُغلق الحزب سنة 1954، أسَّس الحزب القومي الجمهوري، والذي عُرف منذ عام 1958 باسم حزب المزارعين القومي الجمهوري، وبعد نزاع مرير، انفصل عن الحزب وأسَّس الحزب القومي مرّةً جديدة عام 1962، والذي توحَّد لاحقاً مع حزب المزارعين القومي

الجمهوري. وعندما انتخب الحزب ألب أصلان تركش زعيماً له، استقال من الحزب وأسَّس للمرة الثالثة الحزب القومي. انسحب من العمل السياسي عام 1973.

- **حسين جهيد [حسين جهيد يلتشن] (1874-1957)**. تخرَّج من أكاديمية الخدمة المدنية. ومنذ ذلك الحين احترف مهنة التعليم، بينما كان في الوقت نفسه يطوِّر مهاراته الكتابية. كان كاتباً نشيطاً ومترجماً قبل ثورة عام 1908، وصَعِد إلى المقدِّمة بعدها، كعضو في البرلمان وكمحرِّر لصحيفة الطنين اليومية، والتي كانت تربطها بلجنة الاتحاد والترقّي روابط قوية. نُفي إلى مالطا عام 1920، وحَرَّر بعد إخلاء سبيله صحيفة الطنين مجدَّداً من عام 1922 إلى عام 1925، وكان داعماً للإصلاحات ولكنَّه عارض الميول الاستبدادية للقيادة الجمهورية. اعتُقل عام 1925 ونُفي إلى تشوروم. وبعد إخلاء سبيله، حاول كسب معيشته كرجل أعمال، ولكنَّه فشل. عارض يالتشن صفائية(*) الجمعية اللسانية التركية بعد عام 1933. ونتيجةً لذلك، بقي وحتى عام 1943 طيَّ النسيان، محاولاً كسب عيشه من منشوراته. انتُخب عام 1943 عضواً في البرلمان القومي وأعاد إصدار صحيفة الطنين مجدَّداً. وعُيِّن عام 1948 رئيساً لتحرير صحيفة أولوس (الأمة) الناطقة باسم حزب الشعب الجمهوري. عارض الحزب الديمقراطي واتُّهم وحُكم عليه بالسجن 26 شهراً في عام 1954.

- **محمد جاويد (1875-1926)**. ابن أحد تُجّار الدونمة (يهودي سِرّاً) من سالونيكا. تخرَّج من أكاديمية الخدمة المدنية عام 1896. عمل كمحاسب في دوائر حكومية عديدة. مدير معهد خاصّ في سالونيكا. أحد الأعضاء الأوائل في جمعية الحُرّية العثمانية، التي اندمجت لاحقاً مع لجنة الاتّحاد والترقّي. انتُخب عضواً في برلمان سالونيكا بعد الثورة. عُيِّن عدّة مرّات وزيراً للمالية ومرّةً واحدة وزيراً للأشغال العامّة. دَرَّس الاقتصاد في أكاديمية الخدمة المدنية وفي الجامعة في الوقت نفسه. هرب من البلاد سنة 1919. اشترك في محاولات إعادة لجنة الاتّحاد والترقّي إلى العمل بعد حرب الاستقلال. أُعدم عام 1926 لدوره المزعوم في مؤامرة إزمير. صديق مقرب لحسين جهيد.

- **أحمد جمال باشا (1872-1922)**. من الأعضاء الأوائل في جمعية الحُرّية العثمانية، لاحقاً لجنة الاتّحاد والترقّي، وذلك عندما كان رائداً في الجيش المقدوني. انتُخب عضواً في اللجنة المركزية للجنة الاتّحاد والترقّي بعد الثورة الدستورية. عُيِّن مديراً للشرطة في أشقودره (1909)، حاكماً على أضنه (1909)، وعلى بغداد (1911). عين مديراً للشرطة في إستانبول بعد انقلاب عام 1913، والذي كان هو أحد مدبِّريه. عُيِّن وزيراً للأشغال العامة والبحرية. وكذلك قائداً للجيش الرابع (على جبهة سيناء) وحاكماً عامّاً على سوريا في خلال الحرب العالمية الأولى. هرب إلى ألمانيا عام 1918. عمل مستشاراً عسكريّاً في أفغانستان. اُغتِيل من قِبَل أرمني في تبليسي عام 1922.

- **أحمد جودت باشا (1822-1895)**. باحث ورجل دولة. جاء إلى إستانبول عام 1839، حيث درس مع كبار العلماء. كان محسوباً على مصطفى رشيد باشا، وقد وضع بالتعاون مع فؤاد

(*) الصفائية: الحرص على صفاء اللغة والأسلوب.

باشا، الذي كان مقرَّباً منه بشكل خاصّ، أوّل كتاب قواعد عثماني حديث في أربعينيات القرن التاسع عشر. عمل في الكثير من الوظائف التعليمية المختلفة. وجُعل وزيراً عام 1865، وحاكماً على حلب. وكان مسؤولاً، كرئيس «لمجلس القضاء الشرعي» منذ عام 1868، وبشكل رئيسيّ عن جمع قوانين الشرع الإسلامي وتنسيقها في «المجلّة». عُيِّن كأوّل وزير عدل في الإمبراطورية. وقد خدم بعد ذلك في إدارة المقاطعات (حاكماً على بورصة، وماراش ويانينا) وفي الحكومة المركزية. وعُيِّن في العشرين سنة الأخيرة من عمره وزيراً للعدل خمسَ مرّات، وأربعَ مرّات وزيراً للتربية والتعليم، وثلاثَ مرّات وزيراً للأوقاف، ومرّةً واحدة وزيراً للشؤون الداخلية ومرّة كذلك وزيراً للتجارة. وهو مؤلّف أكثر كتب التاريخ العثماني أهمّيّة في القرن التاسع عشر، وهو عبارة عن عشرة مجلّدات بعنوان: «تاريخ جودت» الذي يغطّي سنوات 1774-1826.

- **المارشال فوزي تشاقماق [مصطفى فوزي باشا] (1876-1950)**. تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1898. احترف العمل العسكري الصافي في الجيش العثماني، وأنهى الحرب برتبة جنرال كامل. عُيِّن وزيراً للحربية في حكومتَيْ علي رضا باشا وصالح باشا المؤيِّدتيْن للوطنيين بعد الحرب. انضمَّ إلى الوطنيين في أيار/مايو 1920. وانتُخب عضواً في البرلمان القومي لأعوام 1920-1924. وعُيِّن وزيراً للحربية ورئيساً للأركان العامّة عند الوطنيين، ولاحقاً، (رئيساً للأركان العامّة) للجمهورية حتى تقاعده عام 1944. رُقِّيَ إلى رتبة مشير (مارشال) بعد الانتصار في سقاريا عام 1921. محافظ للغاية في المسائل العسكرية، وكان معارضاً لتحديث القوّات المسلحة. انضمَّ إلى الحزب الديمقراطي المعارض عام 1946 وخاض الانتخابات الرئاسية عام 1946 كمرشَّح للمعارضة ضد إينونو. ترك الحزب الديمقراطي عام 1948 لينضمَّ إلى الحزب القومي الجديد، الذي بقي رئيساً فخريّاً له حتى وفاته.

- **طانسو تشيللر (1946-)**. وُلدت في إستانبول. درست الاقتصاد في جامعة البوسفور في إستانبول. حصلت على شهادة الماجستير من جامعة نيو هامبشير في الولايات المتحدة وعلى شهادة الدكتوراه من جامعة كوناتيكت. وبعد ذلك درست في جامعة يال لفترة وجيزة. وجمعت مع زوجها ثروة في الثمانينيات من العمل المصرفي والعقارات. كانت بروفسوراً في الاقتصاد في جامعة البوسفور عندما أقنعها دميرال بدخول معترك العمل السياسي في تشرين الثاني/نوفمبر 1990. وأصبحت وزيرة دولة للشؤون الاقتصادية. وانتُخبت في حزيران/يونيو 1993 رئيسة لحزب الطريق القويم خلفاً لدميرال. وهذا ما جعلها أيضاً أوّل رئيسة للوزراء في تركيا. وسقط تحالفها الانتخابي في تشرين الأول/أكتوبر 1995. وعادت، بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر 1995، نائبةً لرئيس الحكومة في تحالف مع حزب الوطن الأم. وعندما سقط هذا التحالف بعد أربعة أشهر في حزيران/يونيو 1996، قَبِلَت منصب نائب رئيس الحكومة في تحالف مع أربكان عن حزب الرفاه، والذي استمرَّ لمدة سنة.

- **سليمان دميرال (1920-)**. وُلد في قرية في مقاطعة إسبارطة. تخرَّج كمهندس في علم المياه (الهيدروليكا). وكان مسؤولاً عن برنامج بناء السدود في عهد مندريس. ودخل بعد عام 1960 عالم الأعمال، وعمل لدى مؤسَّسة أميركية. انتُخب رئيساً لحزب العدالة عام 1964. عُيِّن رئيساً للحكومة في سنوات (1965-1971)، (1974-1978)، (1979-1980) و(1991-1993). مُنع من العمل السياسي عام 1980. قاد حزب الطريق القويم من خلف الستار في أعوام (1984-

1987)، ورسمياً بعد ذلك التاريخ. انتُخب كتاسع رئيس جمهورية لتركيا 1993-2002. سياسي مُقْتَدِر وخطيب مُفَوَّه.

- **بولنت أجاويد (1925-)**. وُلد في إستانبول، ابن بروفسور في القانون وكان أيضاً عضواً في المجلس النيابي. درس الأدب، إلاَّ أنَّه لم يُكْمِل دراسته. عمل أوَّلاً موظَّفاً في مطبعة للحكومة بعد انتخابات عام 1950، ثم عمل في صحيفة حزب الشعب الجمهوري، أولوس (الأمة). درس الإعلام والسياسة في الولايات المتحدة الأميركية. انتُخب عضواً في البرلمان عام 1957. وعُيِّن وزيراً للعمل في حكومة تحالف إينونو في أعوام 1961-1965. وضع الإطار القانوني للعمل النقابي في تركيا. أصبح أميناً عامّاً لحزب الشعب الجمهوري (1966). أطلق سياسة «يسار الوسط» لحزبه. عارض التدخل العسكري عام 1971. حلَّ محلَّ إينونو في رئاسة الحزب عام 1973. عُيِّن رئيساً للوزراء عام 1973-1974 ومجدَّداً عام 1978-1979. اتَّخذ قرار احتلال قبرص عام 1974. مُنع من العمل السياسي عام 1980. وفشلت مساعيه في إعادة توحيد اليسار السياسي في حزب اليسار الديمقراطي التابع له. فاز في انتخابات عام 1999. بقي رئيساً للحكومة حتى عام 2002، عندما سُحِق حزبُ اليسار الديمقراطي حزبُه، في الانتخابات.

- **أنور باشا (1881-1922)**. عضوٌ بارز في لجنة الاتّحاد والتّرقّي منذ عام 1906. أحد «أبطال الحرية» لعام 1908. قائد الجناح العسكري للجنة الاتّحاد والتّرقّي، وخاصّة بعد انقلاب عام 1913، عندما رُقِّي إلى رتبة جنرال وعُيِّن وزيراً للحربية. نفَّذ خطّة إعادة تنظيم الجيش العثماني بمساعدة الألمان، فأصبح مقرَّباً جدّاً منهم. سعى وبنشاط للمشاركة العثمانية في الحرب. هرب إلى ألمانيا بعد هزيمة الإمبراطورية عام 1918. وحاول منذ ذلك التاريخ تنظيم حركة ثورية إسلامية عالمية وإعادة تثبيت نفسه في الأناضول بدعم سوفياتي. وعندما فشل في ذلك عام 1921، ذهب، بعد أن أصبح مقتنعاً بالقومية التوركية، إلى آسيا الوسطى، أوَّلاً بدعم من السوفيات ولكن لاحقاً لمحاربة الروس دفاعاً عن القومية التوركية. مات في أثناء مناوشات مع الجيش الأحمر. أُعيد دفنُه في إسطنبول عام 1997.

- **نجم الدين أربكان (1926-)**. تخرَّج من الجامعة التقنية في إستانبول (ITU) كمهندس (1948). درس في ألمانيا. درَّس في (ITU) كبروفسور منذ عام 1962. برز إلى الأمام كرئيس لاتّحاد غرف التجارة والصناعة، حيث كان متحدِّثاً باسم مؤسَّسة صغيرة محافظة. انتُخب عضواً في البرلمان كمستقلّ عام 1969. وأسَّس في عام 1970 حزب النظام القومي، الذي كانت له مسحة إسلاميّة متشدّدة. أُغلق الحزب عام 1971، ثمَّ عاد وظهر من جديد باسم حزب الإنقاذ القومي عام 1973. وأصبح أربكان نائباً لرئيس الحكومة ووزير دولة عام 1973، عندما انضمَّ حزبه إلى التحالف الحاكم مع حزب الشعب الجمهوري التابع لأجاويد. خدم في حكومة الجبهة القومية لدميرال (1977). مُنع من الحياة السياسية عام 1980، وعاد لرئاسة حزب الرفاه بعد عام 1987. وأصبح حزبه في أوائل التسعينيات أكبر حزب في تركيا، وترسَّخ هذا الاتّجاه في انتخابات كانون الأول/ديسمبر عام 1995. وأصبح في تموز/يوليو عام 1996 أوَّل رئيس حكومة إسلامي للجمهورية التركية. استقال عام 1997 تحت تأثير ضغط قويّ من الجيش. ومُنع من العمل السياسي عام 1998.

- **نهاد أريم (1912-1980)**. تخرَّج من كُلّيّة الحقوق عام 1936. ودرس بعد ذلك في باريس حتى

عام 1939. حاضر في جامعة أنقرة (كبروفسور منذ عام 1942). عمل كمستشار للبعثة التركية في مؤتمر سان فرنسيسكو عام 1945. انتُخب عضواً في البرلمان عام 1946. عُيِّن وزيراً للاتّصالات ونائباً لرئيس الوزراء في حكومة ساكا وغونال تاي (1945-1950). كان رئيساً لتحرير صحيفة حزب الشعب الجمهوري (أولوس) الأمة وخليفاتها في الخمسينيات، ولكنّه أيضاً عمل مع حكومة الحزب الديمقراطي كمستشار في القضية القبرصية. عين في الهيئة الدستورية عام 1960. واستقال، بعد التدخل العسكري في آذار/ مارس 1971، من حزب الشعب الجمهوري ليترأس حكومات «الحزب-الأعلى» (1971-1972).

- **كنعان أفرن (1918-** **)**. تخرَّج من المعهد العسكري عام 1938 ومن الأكاديمية العسكرية عام 1949. رُقِّيَ إلى رتبة جنرال عام 1964. عُيِّنَ قائداً للقوّات البرِّيَّة عام 1977. ورئيساً للأركان العامّة عام 1978. وكان رئيساً للزُمرة العسكرية التي استلمت السلطة في أيلول/ سبتمبر 1980. أصبح رئيساً للدولة وقائداً أعلى للقوّات المسلَّحة، (1980-1982). انتُخب كسابع رئيس للجمهورية عام 1982 (مع اعتماد الدستور الجديد)، وبقي في منصبه حتى عام 1989. تقاعد من الجيش عام 1983.

- **دامات (صهر العائلة المالكة) فريد باشا (1853-1923)**. رجل دولة ودبلوماسي عثماني. تزوَّج من ابنة السلطان عبد الحميد. عُيِّن عضواً في مجلس الدولة. وأصبح باشا في عام 1888. دخل مجلس الشيوخ (السنات) عام 1908. عضو بارز في حزب الحُرِّيّة والتفاهُم. عُيِّن خمس مرّات صدراً أعظم بعد عام 1918. وكانت سياساته مؤيِّدة للبريطانيين ومعادية للوطنيين؛ ولهذا السبب كان عليه أن يترك تركيا عام 1923 ومات في المنفى في نيس.

- **علي فتحي بيه [فتحي أوكيار] (1880-1943)**. التحق بلجنة الاتّحاد والتّرقّي في سالونيكا عام 1907. أصبح عضواً في الحلقة الداخلية وأميناً عامّاً للّجنة عام 1911. وبعد اختلافه مع أنور وتركه الجيش عام 1913، عمل عضواً في البرلمان، وسفيراً في صوفيا ووزيراً (1917). أسَّس حزب الشعب الليبرالي العثماني عام 1918. اعتُقل في مالطا من قِبَل البريطانيين، والتحق بالوطنيين بعد إخلاء سبيله عام 1922. عضو في البرلمان، ومفوَّضٌ للشؤون الداخلية، ترأس الحكومة مرَّتين (1923 و1924-1925). وعمل بعد ذلك سفيراً، باستثناء ثلاثة أشهر في عام 1930 عندما ترأس، بطلب من أتاتورك، الحزب الجمهوري الحُرّ. أحد أصدقاء أتاتورك القُدامى والمقرَّبين.

- **طورخان فايزي أوغلو (1922-1988)**. من أصل شركسي. تخرَّج من كُلِّيّة الحقوق في جامعة إستانبول عام 1945. وأصبح بروفسوراً في كُلِّيّة العلوم السياسية عام 1955. وعميداً لها عام 1956. أحد مؤسِّسي مجلة فوروم (المنبر) والتي كتب فيها مقالات تنتقد حكومة الحزب الديمقراطي، واستقال بعد أن أوقفته الحكومة عن العمل عام 1957. دخل البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 1957. عُيِّن رئيساً لجامعة الشرق الأوسط التقنية بعد انقلاب عام 1960. عُيِّن عضواً في البرلمان التأسيسي ورئيساً للجنته الدستورية. عُيِّن وزيراً للتربية والتعليم (1961)؛ وزير دولة (بدون حقيبة) (1961-1962)؛ ونائباً لرئيس الحكومة (1962-1963). استقال من حزب الشعب الجمهوري بسبب سياسة يسار الوسط التي اتّبعها. أسَّس حزب الاعتماد. وتحوّل لاحقاً أكثر نحو اليمين، وانضمَّ إلى تحالف الجبهة القومية التابع لدميرال.

- **فؤاد باشا [كاتشجي زاده محمد فؤاد] (1815-1868)**. سليل عائلة بيروقراطية مشهورة. درس الطِّبَ وتعلَّم الفرنسية. دخل مكتب الترجمة التابع للمحكمة العُليا في عام 1837. أصبح محظِياً لدى رشيد باشا. عُيِّن رئيساً للمترجمين عام 1838. عُيِّن سكرتيراً أوّل للسفارة في لندن، ثم سفيراً في مدريد. ومترجماً للمجلس الإمبراطوري عام 1845. عُيِّن خمس مرّات وزيراً للشؤون الخارجية بعد عام 1851. ومرَّتين صدراً أعظم (عام 1861 و1863). تعاون مع علي باشا في سياسات الإصلاح في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر.

- **علي فؤاد باشا [علي فؤاد جبسوي] (1882-1968)**. كان رفيقَ دراسة لمصطفى كمال في الأكاديمية العسكرية وأقربَ أصدقائه. كان عضواً في لجنة الاتّحاد والتّرقّي، ولكنَّه تابع مهنته العسكرية البحتة. رُقِّيَ إلى رُتبة عميد (وأصبح بالتالي باشا) عام 1918. أُرسل إلى الأناضول في أوائل عام 1919، حيث أصبح أحد قادة المقاومة وعضواً في البرلمان الوطني. عُيِّن قائداً للجبهة الغربية (1919-1920). أُرسل إلى موسكو كمبعوث قومي (1920-1921). أحد مؤسِّسي الحزب التقدمي الجمهوري المعارض عام 1924. اعتُقل بعد مؤامرة إزمير عام 1926 ولكن أُخلي سبيله. تصالح مع أتاتورك قبل موت هذا الأخير وحصل على مقعد في البرلمان مجدداً. عُيِّن وزيراً للأشغال العامة (1939-1943)، ورئيساً للمجلس النيابي (1947-1950).

- **«ضيا غوك ألب» [محمد ضيا] (1876-1924)**. وُلد في ديار بكر. تعلَّم الفرنسية بنفسه. درس في المعهد البيطري في إستانبول. أُبعد، وسُجن ونُفي إلى مدينته الأصلية بسبب نشاطاته المؤيِّدة للأتراك الشبان. عاش هناك من عام 1899 وحتى عام 1908. أسس فرعاً للجنة الاتّحاد والتّرقّي بعد الثورة. ذهب إلى سالونيكا حيث أصبح عضواً في اللجنة المركزية وبدأ الكتابة في مجلة الأقلام الشابّة (غنتش قلملر) الانتقادية. درّس الفلسفة في جامعة إستانبول. ناشط في حركة تركيا بيتُنا. أدخل علم الاجتماع لدوركهايم إلى الإمبراطورية وأصبح الأيديولوجي القومي التركي البارز في المرحلة الدستورية الثانية. نُفي إلى مالطا بعد الحرب العالمية الأولى. عمل مع الوطنيين في ديار بكر وأنقرة. وانتُخب عضواً في البرلمان عام 1923.

- **راغب غوموشبالا (1897-1965)**. كان عسكريّاً حارب في الحرب العالمية الأولى وأُسر من قبل البريطانيين عام 1918. التحق بالمقاومة الأناضولية عندما أُطلق سراحه بعد سنتين. لعب دوراً بارزاً في قمع الثورة الكردية عام 1925. عمل في مناصب مختلفة في الأركان العامّة (من بينها رئيس الاستخبارات العسكرية) حتى رُقِّيَ إلى رتبة جنرال عام 1948. كان قائداً للجيش الثالث في فترة انقلاب عام 1960. عُيّن رئيساً للأركان العامة في حزيران/ يونيو عام 1960. واحدٌ من الكثيرين من كبار الضباط الذين تقاعدوا لاحقاً في العام نفسه. مؤسِّس حزب العدالة عام 1961 ورئيسه لغاية وفاته عام 1965. انتخب عضواً في البرلمان الوطني في إزمير عام 1961. لعب دوراً أساسيّاً في المصالحة بين حزب العدالة والجيش.

- **شمس الدين غون آلتاي (1883-1961)**. درس في المعهد العالي لتدريب المعلّمين وفي سويسرا. احترف التعليم الثانوي. انتسب إلى لجنة الاتّحاد والتّرقّي. عُيِّن بروفسوراً

للُغة التركية والتاريخ الإسلامي في جامعة إستانبول عام 1914. عُيِّن عميداً لكلية الشريعة. دخل معترك السياسة عام 1915، عندما انتُخب عضواً في البرلمان. برز إلى المقدِّمة بعد معاهدة وقف إطلاق النار عندما قاد الطلاّب في تظاهرة احتجاج وطنية. عمل مع الحركة السرِّيّة الوطنية في إستانبول. انتُخب عضواً في البرلمان الوطني، (1923-1954). وعُيِّن رئيساً للوزراء، (1949-1950). أصبح بعد انقلاب عام 1960 عضواً في المجلس التأسيسي، وبعد عام، عضواً في مجلس الشيوخ. تابع غونل تاي مهنته الأكاديمية إلى جانب عمله السياسي ونشر العديد من الكتب حول الإسلام، وكان من المفسِّرين المجدِّدين للإسلام.

- **جمال غورسال (1895-1966)**. قاتل في الحرب العالمية الأولى. أُخذ أسيراً من قِبَل البريطانيين في فلسطين عام 1918. أُخلي سبيله بعد عام واحد. عاد إلى إستانبول، ولكنَّه سُرعان ما انضمَّ إلى الوطنيين في الأناضول. تابع دراساته في الأكاديمية العسكرية بعد حرب الاستقلال. وعُيِّن جنرالاً عام 1946، وقائداً للجيش عام 1958. أُجبر على التقاعد من قِبَل حكومة الحزب الديمقراطي لنشره مذكِّرة انتقادية في 3 أيار/مايو عام 1960. أُحضر من قِبَل المتآمرين لترؤّس انقلاب 27 أيار/مايو 1960. وترأس، بعد الانقلاب، لجنةَ الوحدة الوطنية. أصبح عضواً في مجلس الشيوخ بعد انتخابات عام 1961. انتُخب رابع رئيس للجمهورية في 26 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1961. تُوفِّيَ وهو في الوظيفة بعد أن أمضى سبعة أشهر في غيبوبة.

- **خالد أفندي [محمد سعيد] (1761-1822)**. ابن قاضٍ. كان من الكتّاب الناجحين في عهد سليم الثالث، وتوّج عمله بتعيينه سفيراً لدى فرنسا نابليون عام 1802. وكان خالد يُعتبر القوة الدافعة خلف العرش في خلال السنوات الأُولى من عهد محمود الثاني. حذر ومحافظ، وقام بحماية كلٍّ من الإنكشارية ونخبة الفناريوت اليونان. وفي النهاية نُفي إلى قونية وقُطع رأسه بأوامر سلطانية.

- **حمد الله صبحي [حمد الله صبحي تانري أوفر] (1886-1966)**. يتحدَّر من عائلة من الباشوات. اكتسب شهرة بعد ثورة عام 1908، بسبب مقالاته وخطبه الوطنية. كان بروفسوراً للفنون الجميلة في جامعة إستانبول. مؤسِّس حركة تركيا بيتنا عام 1913. وكان، وحتى إغلاقها بعد عشرين عاماً، القوّة الدافعة خلف هذه الحركة. انتُخب عضواً في البرلمان الوطني منذ عام 1920. عُيِّن مفوَّضاً للتربية والتعليم ولاحقاً وزيراً للتربية.

- **د. حسين زاده علي [حسين زاده علي طوران] (1864-1942)**. من الأتراك الآذريين، وُلد في باكو. درس أولاً في سانت بطرسبرغ، ثم لاحقاً منذ عام 1890 في مدرسة الطِّبّ العسكرية في إستانبول. وهناك أصبح واحداً من أوائل أعضاء لجنة الاتّحاد والتّرقّي الأصلية. اضطر للهرب إلى أذربيجان، ولكنه عاد عام 1910 وأصبح بروفسوراً في مدرسة الطِّبّ العسكرية. كان واحداً من المنظِّرين والدُّعاة النافذين المتحمِّسين للقومية التوركية.

- **عصمت إينونو [مصطفى عصمت بيه] (1884-1973)**. تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1906.

التحق بلجنة الاتّحاد والتّرقّي عندما كان يخدم في أدرنه (مع قره باكير) عام 1907. كان مقرَّباً من أنور. عمل رئيساً للأركان تحت قيادة مصطفى كمال باشا على الجبهة الشرقية عام 1916. عمل مع الحركة الوطنية السرّيّة عندما كان موظّفاً في مكتب الحرب عام 1919–1920. انتقل إلى أنقرة في نيسان/أبريل عام 1920. عُيِّن قائداً للجبهة الغربية عام 1921. ترأس البعثة التركية لمفاوضات السلام في لوزان. أوّل رئيس حكومة للجمهورية (1923–1924). وقد عُيِّن مجدداً رئيساً للحكومة في سنوات 1925–1937. أوّل من طرح برنامج الدولة الاقتصادي في الثلاثينيات من القرن العشرين. خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية (1938–1950). أبقى تركيا خارج الحرب العالمية الثانية. أدخل ديمقراطية التعدُّدية الحزبية بعد عام 1945. وأصبح قائداً للمعارضة (1950–1960)، ورئيساً للوزراء مجدَّداً (1961–1965). قاد المعارضة ضد حكومات حزب العدالة (1965–1971). استقال من حزب الشعب الجمهوري عام 1972. وعلى الرغم من أنّه معروف باسم عصمت باشا، فإنّه لم يكن باشا عثمانيّاً حقيقيّاً، وحصل على رتبة جنرال عندما عمل مع الوطنيين فقط.

- **أردال إينونو (1926-   )**. الابن الأكبر لعصمت. تخرَّج من كُلّيّة الفيزياء في جامعة أنقرة عام 1947. أنهى رسالة الدكتوراه (Ph.D.) في كاليفورنيا عام 1951. عمل في جامعة برنستون (1951–1952)، وجامعة أوك ريدج (1959–1960)، وجامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في أنقرة منذ عام 1960. عُيِّن رئيساً لجامعة (METU) عام (1970–1971). أحد علماء تركيا البارزين، كان أحد مؤسِّسي الحزب الديمقراطي الاجتماعي عام 1983. وأصبح في عام 1991 نائباً لرئيس الوزراء بصفته قائداً لفريق مشارك في تحالف دميرال الحاكم.

- **عزت باشا [أحمد عزت فرغاش] (1864–1937)**. تخرَّج من الأكاديمية الحربية عام 1887. عُيِّن رئيساً للأركان العامّة بعد ثورة عام 1908. خلف محمود شوكت باشا كوزير للحربية عام 1913. عمل بشكل رئيسيّ على جبهة القوقاز في خلال الحرب العالمية الأولى. خلف طلعت باشا على الصدارة العظمى عام 1918. عمل في حكومات عدّة في عامَيْ 1919 و1920. وعلى الرغم من كونه وطنيّاً إلاّ أنّه لم ينضمَّ مطلقاً إلى المقاومة في الأناضول.

- **قبرصلي كامل باشا (1832–1913)**. بدأ عمله المِهني كمترجم في خدمة خديوي مصر. اكتسب شُهرةً كإداري في المقاطعات. عُيِّن أربع مرات صدراً أعظم بعد عام 1884. خصم عنيد للجنة الاتّحاد والتّرقّي، حاول سحقها عندما كان في السلطة عام 1912. وكان كامل باشا معروفاً بتوجُّهاته المؤيِّدة للإنكليز.

- **كاظم باشا قره باكير (1882–1948)**. ابن باشا عثماني. تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1905. التحق بلجنة الاتّحاد والتّرقّي في أدرنه عام 1907. عسكري صِرْف بلغ أوج وظيفته في تعيينه قائداً لفيلق الجيش القوقازي برتبة عميد عام 1918. وعُيِّن قائداً للجيش التاسع في شرقي الأناضول في آذار/مارس 1919. شكّلت قوّاته العمود الفقري لحركة المقاومة الوطنية. هزم الأرمن عام 1920. انفصل عن مصطفى كمال بسبب احتكار هذا الأخير للسُلطة وأسَّس الحزب التقدمي الجمهوري عام 1924. اعتُقل وحوكم بسبب ارتباطه بمؤامرة إزمير عام 1926، إلاّ أنّه أُخلي سبيله. عاش في حالة تقاعد إلى أن عاد ودخل المجلس النيابي بعد موت أتاتورك عام 1938. وانتُخب رئيساً للمجلس النيابي عام 1946.

- **وهبي كوتش (1901–1996)**. ابن تاجر مسلم في أنقرة. وقد ازدهرت أعمال والده في خلال الحرب العالمية الأُولى بسبب حماية الاتحاديين. استلم وهبي أعمال والده عام 1926. انتقلت مراكز مؤسَّسته عام 1937 إلى إستانبول وأصبحت المؤسَّسة شركة مساهمة. وقامت الشركة في الثلاثينيات من القرن العشرين بتنفيذ مشاريع بناء للحكومة. ومنذ أواخر الأربعينيات، بدأت باستيراد منتجات صناعية وأخذت تنتج سلعاً استهلاكية بترخيص أجنبي. وفي عام 1963، اندمجت مجموعة شركات كوتش في شركة قابضة، كانت–ولا تزال–أكبر تجمُّع صناعيّ في تركيا.

- **رفيق كورالتان (1889–1974)**. محام مُتَدَرِّج، عمل كمدع عام وقائد شرطة في ظلّ لجنة الاتّحاد والتّرقّي. أحد مؤسّسي تنظيم الدفاع عن الحقوق الوطنية في طرابزون عام 1918. انضمَّ إلى الوطنيين ودخل المجلس النيابي عام 1920. بقي عضواً في المجلس النيابي حتى عام 1935 عندما بدأ مسيرته الإدارية مجدَّداً (عمل كحاكم مقاطعة). عاد وانتُخب عضواً في المجلس النيابي عام 1943. واحد من الأربعة المؤسِّسين للحزب الديمقراطي عام 1946. انتُخب رئيساً للمجلس النيابي 1950–1960. حُكم عليه بالإعدام عام 1961، إلاَّ أنَّ الحكم خُفِّض إلى السجن المؤبَّد، وتمَّ إخلاء سبيل كورالتان في النهاية بعفوٍ عامّ صدر عام 1966. وقد كان من الأشخاص البارزين ضمن الحزب الديمقراطي، ولكنَّه لم يكن من النافذين فيه.

- **فخري كوروترك (1903–1987)**. تخرَّج من الأكاديمية البحرية عام 1923. عمل ملحقاً للبحرية في عدَّة سفارات. رُقِّيَ إلى رتبة أميرال عام 1950، وقائداً عامّاً للقوّات البحرية عام 1957. ترك البحرية عام 1960 وعُيِّن سفيراً لبلاده في موسكو، ثم مدريد. انتُخب عضواً في مجلس الشيوخ (1968) وأصبح سادس رئيس للجمهورية (1973–1980).

- **فؤاد كوبرولو [محمد فؤاد بيه] (1890–1966)**. يتحدَّر من أسرة الصدور العظام المشهورة التي حكمت الإمبراطورية العثمانية في خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. درس القانون، ولكنَّه ترك الجامعة قبل أن يتخرَّج. درس الأدب، التاريخ والفلسفة بمفرده. عُيِّن أستاذاً محاضراً للأدب التركي عام 1913. صارع من أجل تطبيق القواعد الأكاديمية الأوروبية في تدريس الأدب والتاريخ. أحد مؤسِّسي التركلوجي في تركيا (ومؤسِّس جمعيّة التركولوجيات عام 1924). وعلى الرغم من تركيزه على الاستمرارية بين ثقافات آسيا الوسطى والثقافة العثمانية–التركية، إلاَّ أنَّه عارض الفرضيات التاريخية القومية الأكثر تطرُّفاً. دخل المعترك السياسي (إلى جانب عمله الأكاديمي) عام 1934 عندما انتُخب عضواً في المجلس النيابي. واحد من الأربعة المؤسّسين للحزب الديمقراطي عام 1946. عُيِّن وزيراً للخارجية في أوَّل حكومة لمندريس بعد عام 1950. استقال من الحزب الديمقراطي عام 1957. وفشلت مساعيه للعودة مجدَّداً إلى عالم السياسة بعد انقلاب عام 1960.

- **السلطان محمود الثاني (1784–1839)**. السلطان العثماني الثلاثون وابن عبد الحميد الأوّل. لقد حلَّ الفرق الإنكشارية في عام 1826، بعد أن قوّى وبحذر سيطرته على السلطة بين عامي 1808 و1826، واضعاً أتباعَهُ في المراكز الأساسية ومقوّضاً مركز الأعيان. وباشر بعد ذلك في برنامج إصلاحات على الطريقة الغربية في كلّ أقسام الإدارة. عزَّز سيطرة الحكومة المركزية على الأجزاء الرئيسة من الإمبراطورية إلاَّ أنَّه خسر اليونان، وصربيا، ومصر و(مؤقَّتاً) سوريا.

- **السلطان محمد الخامس [رشاد] (1811-1918)**. السلطان العثماني الخامس والثلاثون وابن عبد المجيد. خلف أخاه الأكبر عبد الحميد عام 1909. وقد ترك في خلال السنوات التسع من حكمه كلَّ السلطات في أيدي السياسيين، وبالأخصّ لجنة الاتّحاد والترقّي، التي حاولت تسويقه كسلطان «قومي» وكخليفة. وقد تُوُفِّيَ قبل نهاية الحرب. وكان شاعراً ثانوياً.

- **السلطان محمد السادس [وحيد الدين] (1861-1929)**. السلطان العثماني السادس والثلاثون والأخير، ابن عبد المجيد. خلف أخاه محمد الخامس في الثالث من تموز/يوليو عام 1918. حاول بعد توقيع اتفاقية الهدنة وفرار قادة الاتّحاديين، السيطرةَ الكاملة على الحكومة. اتّخذ موقفاً استرضائياً للحلفاء وعارض أولاً الاتّحاديين ثم لاحقاً الوطنيين الأناضوليين. قَبِلَ معاهدة سيفر عام 1920. عُزل في تشرين الأول/أكتوبر عام 1922 بعد انتصار الوطنيين. ترك البلاد على متن سفينة حربية بريطانية. حاول تنصيب نفسه خليفة في الحجاز، وعندما فشل، استقر في الريفيرا الإيطالية. توفي في سان ريمو.

- **فريد مالن (1906-1988)**. خرّيج أكاديمية الخدمة المدنية. ظلَّ موظَّفاً إدارياً في الدائرة المالية (الخزانة) إلى أن انتُخب عضواً في المجلس النيابي عن حزب الشعب الجمهوري عام 1950. خسر مقعده في البرلمان عام 1954، ولكنَّه استعاده في عام 1957. عُيّن عضواً في المجلس التأسيسي عام 1960، ووزيراً للمالية في أعوام 1962-1965. وكان في الوقت نفسه عضواً في مجلس الشيوخ عن حزب الشعب الجمهوري. انفصل عن حزب الشعب الجمهوري بسبب استراتيجية يسار الوسط التي اتّبعها الحزب، مع فايزي أوغلو. انضمَّ إلى حزب الاعتماد. عُيّن وزيراً للدفاع في حكومة نهاد أريم عام (1971-1972). أصبح رئيساً للوزراء عام 1972-1973.

- **عدنان مندريس (1889-1961)**. ابن أحد ملاّكي الأراضي من آيدن. حارب في الحرب العالمية الأولى. انضمَّ إلى المقاومة المسلّحة ضد اليونان عام 1919. دخل المعترك السياسي عام 1930، كرئيس محلّيّ للحزب الحُرّ الجمهوري التابع لفتحي أوكيار. لفت انتباه قادة حزب الشعب الجمهوري وانضمَّ إلى حزبهم. انتُخب عضواً في البرلمان عام 1931، وظلَّ نائباً لمدة 15 عاماً، وكان يَدْرُس الحقوق في الوقت نفسه. من أكثر الداعمين علانية للتغيير عام 1945، وأحد مؤسِّسي الحزب الديمقراطي. عُيّن رئيساً للوزراء في سنوات 1950-1960، مسيطراً بالتدريج على الحزب الديمقراطي ومطوِّراً لاتّجاهات استبدادية. اعتُقل بعد الانقلاب العسكري عام 1960، أُحيل للمحاكمة، وحُكم عليه بالموت ونُفِّذ فيه الحكم في 17 أيلول/سبتمبر عام 1961 بعد محاولة انتحار فاشلة.

- **أحمد شفيق مدحت باشا (1822-1884)**. ابن قاضٍ. دخل مكتب المجلس الإمبراطوري ككاتب متمرّن عام 1836. اكتسب شهرة كموظف إداري كُفء ومتطوِّر. عُيّن رئيساً لمجلس الدولة عام 1868، إلاّ أنَّه اختلف مع علي باشا. وعُيّن صدراً أعظم لثلاثة أشهر عام 1872. أحد مهندسي انقلاب عام 1876، ما جعله صدراً أعظم مجدَّداً. أحد الواضعين الأساسيين للدستور العثماني. نُفي إلى الطائف في الجزيرة العربية من قِبَل السلطان عبد الحميد عام 1877 وقُتل هناك بأوامر من السلطان عام 1884.

- **السلطان مراد الخامس (1840-1904)**. السلطان العثماني الثالث والثلاثون، أكبر أبناء عبد المجيد.

معروف بليبراليته، نُصِّبَ على العرش عام 1876 من قِبَل الدستوريين، إلاً أنَّ عدم استقراره العقلي، أجبرهم بعد 93 يوماً على استبداله بشقيقه الأصغر عبد الحميد.

- **ميزانجي مراد بيه (1853-1912)**. وُلد في تبليسي ودرس في روسيا. دَرَّس التاريخ في أكاديمية الخدمة المدنية (المُلكية) في إستانبول. ونشر في الوقت نفسه صحيفة الميزان. وبعد مشاكل متكرِّرة مع مراقب المطبوعات فرّ إلى مصر عام 1895. التحق بقيادة لجنة الاتّحاد والتّرقّي في جنيف عام 1896 واستولى على قيادة الحركة من أحمد رضا. تمَّ إقناعه من قبل عملاء عبد الحميد بالعودة إلى إستانبول في آب/أغسطس 1897، وهو شيء لم تسلم منه سمعته بشكل كامل على الإطلاق. نُفي من قِبَل الاتّحاديين بعد إجهاض الثورة المضادّة عام 1909.

- **بيرقدار مصطفى باشا (1750-1808)**. ابن أحد الإنكشاريين من روستشوك. اكتسب سمعةً لنفسه في خلال الحرب الروسية عام 1768. أصبح أكبر أعيان روستشوك مع ملكيات عقارية واسعة. عارض مساعي السلطان سليم الثالث لإضعاف الأعيان، إلاً أنّه تقرّب من السلطان لاحقاً وأعطي لقب وزير، وقيادة جبهة الدانوب في الحرب الروسية عام 1806. وبعد سقوط السلطان سليم، حشد المعارضة ضدّ النظام الجديد واستولى على إستانبول في حزيران/يونيو عام 1808. نَصَّب السلطان محمود الثاني على العرش وأخذ المبادرة بتوقيع «وثيقة التفاهم» بين السلطان وكبار الأعيان. مات في تمرد الإنكشارية في تشرين الثاني/نوفمبر 1808.

- **مصطفى صبحي (1883-1921)**. تخرَّج من كُلّيّة الحقوق في جامعة إستانبول، ومن كُلّيّة العلوم السياسية في السوربون. دَرَّس في معهد تدريب المعلمين. نُفي إلى سينوب من قِبَل لجنة الاتّحاد والتّرقّي بسبب ميوله الليبرالية. هرب إلى روسيا عام 1914. وبعد ثورة أكتوبر عام 1917 عمل على نشر الشيوعية بين أسرى الحرب الأتراك في روسيا. حضر المؤتمر الشيوعي الأول (1919) وأسَّس الحزب الشيوعي التركي في باكو عام 1920. أغرق في البحر من قِبَل القوميين (طرابزون، 1921).

- **نامق كمال بيه (1840-1888)**. ابن أحد علماء القصر الفلكيين. عمل في مكتب الترجمة التابع للباب العالي، وهناك تعرَّف على الشيناسي وبدأ الكتابة في صحيفة هذا الأخير. أحد مؤسِّسي حركة العثمانيين الشباب عام 1865. هرب إلى أوروبا عام 1867، حيث عمل كرئيس تحرير لصحيفة المعارضة الحرية. عاد إلى إستانبول عام 1870، ولكنَّهُ نفي إلى قبرص عام 1873. وتمَّ استدعاؤه عام 1876 لوضع الدستور، ولكن عبد الحميد سُرعان ما نفاه بعد ذلك مجدَّداً، إلى لسبوس هذه المرة. وعمل في سنواته الأخيرة حاكماً للسبوس، ورودس وكايوس.

- **د. سالانيكلي ناظم (1870(؟)-1926)**. أحد الأعضاء الأوائل في لجنة الاتّحاد والتّرقّي عام 1889. تخرَّج من كُلّيّة الطِّبّ ودرس في باريس. وأعاد مع بهاء الدين شاكر، إحياء لجنة الاتّحاد والتّرقّي التابعة لأحمد رضا في باريس. خطَّط لدمج جمعية الحرية العثمانية في سالونيكا مع لجنة الاتّحاد والتّرقّي عام 1907. أصبح عضواً في اللجنة المركزية بعد الثورة، وأميناً عامّاً للّجنة حتى عام 1911. أحد أكثر أعضاء الحلقة الداخلية للجنة الاتّحاد والتّرقّي نفوذاً. انضمَّ إلى الحكومة كوزير للتربية والتعليم عام 1918. فرَّ من البلاد قبل الهدنة. أُعدم في عام 1926 لدوره المزعوم في مؤامرة إزمير.

- **الغازي عثمان باشا (1832-1897)**. ينتمي لعائلة أناضولية فقيرة. خدم بامتياز في عدد من الوظائف العسكرية، إلاّ أنّه اكتسب شهرة وطنية في دفاعه عن بْلِفْنَه ضد الجيش الروسي الغازي عام 1876. وتبوّأ بعد الحرب منصب السر عسكر لسبع سنوات. وكان مثل اللورد تشامبرلن واحداً من أكثر الأشخاص نفوذاً في حاشية عبد الحميد.

- **تورغوت أوزال (1927-1993)**. وُلد في ملاطيه. تخرّج من جامعة العلوم التطبيقية في إستانبول كمهندس إلكتروني ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة. أصبح مستشاراً تقنيّاً لسليمان دميرال عام 1965، ورئيساً لمؤسّسة تخطيط الدولة عام 1967. وذهب بعد انقلاب عام 1971 للعمل مع البنك الدولي في واشنطن. عمل في القطاع الخاص في خلال سنوات (1973-1979). عُيِّن في الحكومة من قِبَل دميرال عام 1979، مع مسؤوليّة خاصّة عن رزمة الإصلاح الاقتصادي. عُيِّن رئيساً للوزراء في ظلّ حكم الجنرالات، (1980-1982). اضطرَّ إلى الاستقالة بسبب فضيحة مصرفية. مؤسّس حزب الوطن الأمّ عام 1983. عُيِّن رئيساً للوزراء في سنوات (1983-1989). ثامن رئيس للجمهورية منذ عام 1989 وحتى وفاته عام 1993.

- **رجب باكر (1888-1950)**. تدرّب كضابط عسكريّ. حارب على جبهات عدّة في خلال الحرب العالمية الأولى. وعاد بعدها إلى الأكاديمية لإنهاء تعليمه. انضمَّ إلى الوطنيين عام 1920 وأصبح أميناً عامّاً للبرلمان الوطني. أصبح منذ عام 1923 عضواً في مجلس النوّاب، وفي الوقت نفسه أميناً عامّاً لحزب الشعب. عُيِّن وزيراً للمالية (1924)، ووزيراً للداخلية (في نهاية عام 1924). استقال احتجاجاً على سياسات فتحي المعتدلة. عُيِّن وزيراً للدفاع (1925)، ورئيساً للمجلس النيابي (1928)، ووزيراً للمواصلات (1928-1930). من المؤيِّدين الأقوياء لنظام الحزب الواحد الاستبدادي ولسياسات الدَّوْلانية في الثلاثينيات من القرن العشرين. عُيِّن وزيراً للداخلية (1942-1943). وقد اتَّخذ كرئيس للوزراء (1946-1947) موقف المواجهة الحاسمة مع المعارضة، ولكنَّه اضطرَّ للاستقالة عندما انحاز إينونو إلى جانب «الحمائم» عام 1947.

- **حسين رؤوف بيه [رؤوف أورباي] (1881-1964)**. ابن أميرال عثماني من أصل شركسي. ضابط بحرية، أصبح بطلاً قوميّاً عندما كان قائداً للسفينة الحربية الحميدية عام 1913. خدم في البحرية وكعميل عثماني في بلاد فارس في خلال الحرب العالمية الأولى. عضوٌ في البعثة العثمانية لمحادثات السلام في برست-ليتوفسك. رئيس البعثة التي فاوضت على اتّفاقية الهدنة في مودروس. ذهب إلى الأناضول لتنظيم المقاومة الوطنية في أيار/مايو عام 1919. رئيس المجموعة القومية في آخر برلمان عثماني (1920). نُفي إلى مالطا عام 1920. وعُيِّن بعد عودته عام 1922، مفوَّضاً ثم رئيساً للوزراء في الحكومة القومية. وقاد منذ عام 1923 المعارضة في حزب الشعب ضد مصطفى كمال باشا وعصمت. أسَّس الحزب الجمهوري التقدمي عام 1924. اتُّهم بكونه العقل المدبِّر لمؤامرة إزمير عام 1926. حُكم عليه بالسجن عشر سنوات (غيابيّاً). عاش في الخارج حتى عام 1936. وعُيِّن سفيراً في لندن، (1942-1944).

- **مصطفى رشيد باشا (1799-1857)**. ابن أحد الكُتّاب. بدأ عمله في السفارة كمَخْميّ لصهره سعيد علي باشا. عُيِّن سفيراً للدولة العثمانية في باريس ولندن، وكذلك وزيراً للشؤون الخارجية عام 1836. قاد الكتلة المؤيِّدة للبريطانيين عند الباب العالي واتَّخذ مبادرة الاتفاقية التجارية عام 1838 والمنشور الإصلاحي عام 1839. عُيِّن صدراً أعظم لستّ مرّات بعد عام 1845. مهندس

إصلاحات الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

- **الأمير (البرنس) صباح الدين (1877-1948)**. وُلد في إستانبول، كأحد أعضاء الأسرة المالكة. انتقل إلى فرنسا مع والده الدامات محمود جلال الدين باشا، وانضمَّ عام 1899 إلى الأتراك الشبان. وكأحد اتباع أدموند دسمولين فإنَّه كان يفضّل حدّاً أدنى من التدخُّل الحكومي ويؤيّد المبادرة الفردية. أسَّس تنظيمه الخاصّ (جمعية المبادرة الفردية واللامركزية) عام 1906 فأحدث بذلك انشقاقاً في داخل حركة الأتراك الشبان. شخصيّة مركزيّة في حركة المعارضة (من ضمن الأتراك الشبان) للاتّحاديين بعد عام 1908. اعتُقل على خلفية مقتل محمود شوكت باشا عام 1913. نُفي من تركيا عام 1924 كأحد أفراد السلالة العثمانية.

- **حجي عمر صابنجي (1906-1966)**. مؤسِّس ثاني أكبر تجمُّع صناعي وتجاري في تركيا. تلقَّى تعليماً في القرية فقط. عمل كحمّال في أضنه (1918-1926). دخل تجارة القطن. افتتح أوّل محلج قطن حديث في أضنه عام 1938. وقد توسَّعت أعماله، منذ ذلك الحين، إلى كلّ القطاعات: نسيج، زيوت، مطّاط وإطارات وبناء. وأسَّس عام 1947، آق بنك، وهو واحد من البنوك الرئيسة في تركيا. ودُمجت مصالح عائلته عام 1967 في شركة صابنجي القابضة. وقد ترأس الشركةَ بعد وفاة حجي عمر، ابنُه شكيب. وبسبب علاقاته القوية مع عائلة أوزال، فقد توسَّعت أعمال مجموعته بسرعة في خلال انتعاش الليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين، متحدّياً مجموعة كوتش بكونها الشركة القابضة الصناعية الرئيسة في تركيا.

- **الكولونيل صادق بيه (1860-1940)**. تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1882. ودرَّس فيها، وقاد سنة (1907-1908)، خليّة لجنة الاتّحاد والتّرقّي في حامية موناستير. لعب دوراً رئيساً في ثورة عام 1908، إلاّ أنَّه اختلف مع قادة اللجنة سريعاً بعد ذلك. أسَّس حزب الحرية والتفاهم ومجموعة الضباط المخلصين الذين وضعوا لجنة الاتّحاد والتّرقّي خارج السلطة عام 1912. اضطرّ إلى مغادرة البلاد بعد انقلاب الاتّحاديين عام 1913 وعاش أوّلاً في باريس، ثم في القاهرة. عاد إلى تركيا بعد توقيع الهدنة. أُبعد عن تركيا كواحد من 150 شخصاً غير مرغوب فيهم عام 1923. عاش في رومانيا مدّة 22 عاماً، رافضاً عفوَ حكومة أنقرة، ولم يَعُدْ إلى تركيا إلاّ بعد تبرئته. وتُوفّيَ في ليلة عودته إلى تركيا. صوفي متشدّد وعضو في طريقة الحلواتي الصوفية.

- **كوتشوك (صغير) محمد سعيد باشا (1838-1914)**. ترعرع في أرضروم. انتقل إلى إستانبول وحصل على وظائف متعاقبة في الإدارة عند الباب العالي. انطلق عمله السياسي عندما تمَّ تعيينه رئيساً لسكرتارية القصر بعد صعود عبد الحميد إلى العرش، وكان يحظى بثقته. وأُعطي رتبة وزير عام 1877، فعُيِّن وزيراً للداخلية. وعُيِّن في عام 1879 صدراً أعظم للمرَّة الأولى من بين تسع مرّات، كانت ثلاث منها بعد الثورة الدستورية عام 1908. كتب الكثير من المقالات الصحفية والمذكرات.

- **سعيد حليم باشا (1863-1921)**. حفيد محمد علي باشا المصري. وُلد في القاهرة وتعلَّم في أوروبا. عُيِّن عضواً في مجلس الدولة عام 1888، ورئيساً لهذا المجلس ووزيراً للشؤون الخارجية عام 1911. خَلَفَ محمود شوكت باشا كصدر أعظم بعد اغتيال هذا الأخير عام 1913.

عارض دخول الدولة العثمانية الحرب ولكنَّه استمرَّ في منصبه كصدر أعظم حتى عام 1916، عندما استقال لصالح طلعت وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ. اعتُقل من قِبَل البريطانيين عام 1919 ونُفي إلى مالطا. ذهب إلى روما بعد إخلاء سبيله، حيث قُتل من قِبَل أحد الأرمن. كاتب نشيط في القضايا الاجتماعية والإسلامية.

- **بديع الزمان سعيد نورسي (1876-1960)**. وُلد في نورس، إحدى مقاطعات بِتْلِيس، ابن أحد رجال الدين الفقراء من أصول كردية. تلقَّى علوماً دينية تقليدية. أصبح عضواً فاعلاً في الطريقة الصوفية النقشبندية. ذهب إلى إستانبول عام 1896، ومرّة جديدة مباشرة قبل ثورة عام 1908. في البدء كان على علاقات جيِّدة مع الأتراك الشبان، ولكنَّه التحق بعد الثورة بالاتِّحاد المحمَّدي المتشدِّد. وعاش، بعد الثورة المضادّة في نيسان/أبريل 1909، في الشرق لبضع سنوات، ولكنه عاد عام 1911 إلى إستانبول ويبدو أنَّه قد دخل في حاشية السلطان محمد الخامس. وخدم في خلال الحرب العالمية الأُولى في التنظيم الخاصّ كداعية. أُخذ أسير حرب في روسيا، (1915-1917). وعاد بعد الحرب والتحق بجمعية رفعة كردستان. انضمَّ إلى الوطنيين، ولكنَّه ما لبث أن اختلف معهم في كانون الثاني/يناير 1923 بسبب سياستهم العلمانية. اعتُقل بعد الاضطرابات الكردية عام 1925. نُفي أوّلاً إلى قرية بالقرب من إسبارطه ثم لاحقاً إلى أسكي شهير (1935)، وقَسْطَمونو (1936)، ودينزلي (1943) وأميرداغ بالقرب من أفيون (1944). أُخلي سبيله بعد وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام 1950. اعتُقل وحُوكم مرّات عدّة بسبب استخدامه المزعوم للدين في السياسة، إلاَّ أنَّ أفكاره، التي شُرحت في عدد من الكُرّاسات التي جُمعت تحت اسم رسائل النور، كانت تدور فعلاً حول إعادة التسلُّح بنوع من الأخلاقيّة الإسلاميّة، بالتزاوج مع الاعتماد على التقنية والعلم الغربيين. اكتسب شعبيةً واسعة في تركيا، وما تزال في تزايد اليوم.

- **حسن حسني ساكا (1881-1960)**. تخرَّج من أكاديمية الخدمة المدنية عام 1908. درس في فرنسا. دخل المعترك السياسي عندما انتُخب نائباً في آخر برلمان عثماني عام 1920. وبعد نيسان/أبريل 1920 أصبح عضواً في البرلمان الوطني في أنقرة. عُيّن عضواً في البعثة التركية إلى مؤتمر لوزان. وعُيّن وزيراً للشؤون الاقتصادية (1923)، ووزيراً للتجارة (1924)، وزيراً للمالية (1925) ووزيراً للخارجية في أيلول/سبتمبر 1944. كان ممثِّلاً لتركيا في مؤتمر سان فرنسيسكو عام 1945. خلف رجب باكر على رئاسة الحكومة عام 1947، عندما سحب إينونو دعمه للمتشدِّدين في حزبه. بقي ساكا في المجلس النيابي حتى انتخابات عام 1954.

- **شكرو سراج أوغلو [محمد شكري بيه] (1887-1953)**. عمل بعد تخرُّجه من أكاديمية الخدمة المدنية عام 1909، أُستاذاً في المدارس الثانوية. وذهب في خلال الحرب العالمية الأُولى إلى جنيف لدراسة العلوم السياسية. وهناك أسَّس، وبالتعاون مع محمود عزت بوزكورت، تنظيماً طلابيّاً وطنيّاً. عاد وحارب الجيش اليوناني في غربي الأناضول. انتُخب نائباً عن إزمير في المجلس النيابي الثاني. عُيِّن وزيراً للتربية والتعليم (1924-1925)، ووزيراً للمالية (1927-1930). أسَّس المصرف المركزي (1930). وعُيِّن وزيراً للعدل (1933-1939) وأخيراً وزيراً للخارجية (1939-1942)، ورئيساً للوزراء في السنوات الصعبة في خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، (1942-1946).

- **رفيق صيدم [د. إبراهيم رفيق بيه] (1881-1942)**. تخرَّج من مدرسة الطِّبّ العسكرية عام

1905. تابع دراساته في ألمانيا. ذهب إلى الأناضول مع مصطفى كمال باشا في أيار/مايو 1919، كأحد كبار ضباط الصِّحّة. ترك الجيش وشارك في مؤتمرات أرضروم وسيواس. انتُخب نائباً في المجلس النيابي عام 1920. وعُيِّن وزيراً للصحّة في عام 1923 وحتى عام 1937، ووزيراً للشؤون الداخلية (1938-1939) ورئيساً للوزراء في عهد إينونو (1939-1942).

- **سليم الثالث (1761-1808)**. السلطان العثماني الثامن والعشرون، ابن السلطان مصطفى الثالث. كان مهتمّاً بالحالة الأوروبية وراسل ملك فرنسا لويس السادس عشر حتى قبل وصوله إلى الحكم. حاول تطبيق نظام إصلاحي عُرف بالنظام الجديد، والذي تكوَّن بشكل أساسي من مساعٍ تقليدية لمحاربة الفساد، ولكنَّه كان يحتوي أيضاً على بعض التجديدات المُلْهِمة من أوروبا. وفشلت مساعيه لتعزيز السلطة المركزية على الأعيان، كما فشلت مساعيه لاستبدال فرق الإنكشارية بجيش حديث على الطريقة الأوروبية. أُنزل عن العرش بثورة الإنكشارية عام 1807 وقتل عام 1808.

- **زكريا سرتال (1890-1980)**. وُلد كأحد أبناء الطائفة اليهودية في سالونيكا. تخرَّج من كُلّيّة الحقوق في جامعة إستانبول ومن السوربون. درس الصحافة في جامعة كولومبيا. عمل لدى الحكومة التركية بعد عودته عام 1923، إلاَّ أنَّه ترك احتجاجاً على قوانين الرقابة. وبعد أن كان يعمل في عدد من الدوريّات، بدأ إصدار صحيفة الفجر (طن) عام 1936. اعتُقل عدّة مرّات بسبب آرائه اليسارية. وقد سُلِبَتْ مكاتب صحيفته ومطابعها من قِبَل مجموعة من الغوغائيين اليمينيين في كانون الأول/ديسمبر عام 1945. وترك سرتال تركيا عام 1950 ولم يَعُدْ أبداً. وقد أمضى زكريا معظم حياته الصحفية مع زوجته صبيحة، التي كانت خلفيَّتها أيضاً مماثلة لخلفيته وقد اعتنقت الماركسية بشكل أكثر تشدُّداً من زوجها.

- **أحمد نجدت سيزار (1940-)**. عُيِّن قاضياً عام 1962 بعد تخرُّجه من كلّيّة الحقوق في جامعة أنقرة. حصل على درجة الماجستير في القانون المدني عام 1978. رئيس القضاة في المحكمة الدستورية منذ عام 1988. انتخب عاشر رئيس للجمهورية في أيار/مايو 2000. متمسّك بقوّة بسلطة القانون. وهذا ما دفعه إلى التصادم مع أجاويد وسياسيين آخرين.

- **جودت صوناي (1899-1982)**. جندي، حارب في الحرب العالمية الأولى ووقع أسيرَ حرب في أيدي البريطانيين في فلسطين، 1918. انضمَّ إلى الوطنيين بعد عودته عام 1920. رُقّي إلى رتبة جنرال عام 1949. وعُيِّن رئيساً للأركان العامّة بعد انقلاب عام 1960 وحتّى عام 1966. عُيِّن في مجلس الشيوخ عام 1966 من أجل أن يصبح من الممكن وصوله إلى رئاسة الجمهورية، خامس رئيس للجمهورية، (1966-1973).

- **د. شفيق حسني [شفيق حسني دامر] (1887-1958)**. درس الطب في باريس، حيث تأثّر بالأفكار الاشتراكية والراديكالية. وأسَّس عند عودته حزبَ العمّال والمزارعين وحاول نشر الاشتراكية في مقالات نشرها في مجلَّتَيْ آيدنلك وكورتولوش. أُدين لنشاطاته السياسية في سنوات 1925، 1926، 1952. أمضى فترة (1929-1939) في خارج البلاد. شارك في المؤتمرَيْن الشيوعيَّين السادس والسابع. وأسَّس بعد عودته حزبَ العمّال والمزارعين الاشتراكي التركي عام 1946، والذي تمَّ إغلاقه في العام نفسه.

- **محمود شوكت باشا (1856-1913)**. ضابط عثماني من أصول عربية. عين قائداً للجيش الثالث (المقدوني) بعد ثورة عام 1908. وأصبح بعد قمع الثورة المضادّة عام 1909 وزيراً للحربية وقائداً للجيش الأوّل، والثاني والثالث. استُبدل من قِبَل الليبراليين عام 1912، ولكنّه أصبح صدراً أعظم بعد انقلاب الاتّحاديين عام 1913. واغتيل بعد مضي ستة أشهر على تعيينه.

- **إبراهيم شينازي (1826-1871)**. بدأ حياته الوظيفية كاتباً في مستودع الأسلحة. أصبح واحداً من محظيي رشيد باشا. أُرسل إلى فرنسا لمتابعة تعليمه. وعاد عام 1853 إلى إستانبول حيث عُيِّن عضواً في المجلس التربوي. عَدُوٌّ لعلي باشا الذي فصله بعد وفاة رشيد. نشر في عام 1860 صحيفته الخاصّة، التي أصبحت وبسرعة وسيلة انتقادية للحكومة. ونتيجة لذلك اضطر إلى مغادرة البلاد عام 1865. المعلم الخاصّ لنامق كمال.

- **محمد طلعت باشا (1874-1921)**. عضوٌ في أوّل لجنة اتّحادٍ وترقٍّ في أدرنة بعد عام 1890. نُفي إلى سالونيكا عندما افتُضح أمرُ هذا التنظيم من قِبَل شرطة السلطان عام 1896. مؤسِّس جمعية الحرية العثمانية في سالونيكا عام 1906. أكثر الأعضاء المدنيين أهمِّيّة في لجنة الاتّحاد والترقّي بعد الثورة. كان نائباً عن أدرنة في كلّ المجالس النيابية التابعة للجنة الاتّحاد والترقّي. عُيِّن وزيراً للداخلية (1913-1917)، وصدراً أعظم (1917-1918). فرَّ إلى ألمانيا عام 1918. اغتيل من قِبَل أحد الأرمن في برلين عام 1921 بسبب تورُّطه في اضطهادهم.

- **تكين ألب [مويز كوهين، مونيس تكينالب] (1883-1961)**. وُلد في سريز من عائلة يهودية متزمِّتة. درس في مدرسة التحالف الإسرائيلية ثم في مدرسة الحقوق في سالونيكا. بدأ كتابة مقالات في الصحف عام 1905. انضمَّ إلى لجنة الاتّحاد والتّرقّي عام 1908. انتقل إلى إستانبول عام 1912. درَّس القانون والاقتصاد في جامعة إستانبول، إلاّ أنّه كسب معيشته من تجارة التبغ. قومي تركي عنيد على الرغم من خلفيته، كثير الكتابة عن القومية التركية وعن القومية التوركية وعن الاقتصاد القومي.

- **أحمد توفيق باشا [توفيق أوكداي] (1845-1936)**. ينتسب إلى العائلة الملكية في القرم. كان له عمل دبلوماسي طويل ومميَّز، تُوّج بتعيينه في منصب وزير للشؤون الخارجية من عام 1895 حتّى عام 1909. وعُيِّن صدراً أعظم لشهر واحد عام 1909، وأربع مرات بين أعوام 1918 و1922. وكان توفيق باشا آخر صدر أعظم للإمبراطورية العثمانية.

- **ألب أصلان تركش (1917-1997)**. وُلد في قبرص. تخرَّج من الكُلّيّة العسكرية. انخرط في عملٍ دعائي للقومية التوركية (ومؤيّد لألمانيا) في الحرب العالمية الثانية. اعتقل عام 1944، إلاّ أنّه أخلي سبيله بعد الاستئناف. تخرَّج من الأكاديمية العسكرية عام 1954. خدم في الأركان العامّة ومع الناتو. أحد المنظّمين الأساسيين للانقلاب العسكري عام 1960. راديكاليٌّ رئيسٌ في لجنة الوحدة الوطنية. واحدٌ من الضبّاط الراديكاليين الأربعة عشر الذين فُصلوا من لجنة الوحدة الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1960. عُيِّن ملحقاً عسكرياً في نيودلهي. واستلم بعد عودته قيادة حزب المزارعين القوميين الجمهوري عام 1965. ثمّ ما لبث هذا الحزب أن تحوّل إلى حزب العمل القومي المتطرّف، الذي مثّله تركش في المجلس النيابي في سنوات (1969-1980). عُيِّن تركش نائباً لرئيس الوزراء في حكومة الجبهة القومية لدميرال في سنوات (1974-

1977). اعتُقل بعد انقلاب عام 1980 وأُبعد عن الحياة السياسية. عاد إلى المعترك السياسي من جديد عام 1987.

- **كمال توركلر (1926–1980)**. لم يُكمل دراسته في كُلّيّة الحقوق في جامعة إستانبول. صعد إلى العلاء في نقابة عُمّال المعادن في إستانبول، التي أصبح رئيساً لها عام 1945. وكان تركلر من بين مؤسِّسي اتّحاد النقابات اليساري عام 1967، والذي أصبح لاحقاً رئيساً له. اغتيل من قِبَل أتباع الجناح اليميني عام 1980.

- **سعاد خيري أورغوبلو (1903–1981)**. وُلد في دمشق، ابن آخر شيخ للإسلام، خيري أفندي. تدرَّب كمحام. عمل لدى اللجنة المشرفة على تبادل السكّان بين اليونان وتركيا (1925–1929). عُيِّن قاضياً في إستانبول (1929–1932). انتُخب نائباً في المجلس النيابي عام 1935. وعُيِّن وزيراً للجمارك (1943–1946). وعُيِّن سفيراً في بون، ولندن، وواشنطن ومدريد (1952–1961). وعُيِّن في مجلس الشيوخ (1961)، وكُلِّف بتشكيل حكومة الحزب-الأعلى عام 1965، والتي استمرَّت حتّى الانتخابات في أواخر تلك السنة. وأُعطي التكليف نفسه عام 1972، ولكنه استقال عندما طُلب منه إجراء تغييرات في حكومته. انسحب من الحياة السياسية عام 1972.

- **قره واصف (1872–1931)**. تخرَّج من الكُلّيّة الحربية عام 1903. رُقّيَ إلى رتبة كولونيل، قائد فرقة. أصبح عضواً في لجنة الاتّحاد والترقّي قبل عام 1908. كان من بين أركان جيش العمل عام 1909. عضو في الحلقة الداخلية للضباط الاتّحاديين. أسهم في إنشاء القره قول عام 1918. كان عضواً في آخر برلمان عثماني وفي اللجنة النيابية للوطنيين. نُفي إلى مالطا عام 1920. وساعد عند عودته عام 1922 على تأسيس المجموعة الثانية المعارضة. حُوكم ولكن أُفرج عنه في خلال عمليات التطهير عام 1926. مات (ربما منتحراً) عام 1931.

- **أحمد أمين يلمان (1888–1973)**. ينتسب إلى إحدى عائلات الدونمة اليهودية في سالونيكا. تخرَّج من جامعة كولومبيا. حاضر في علم الاجتماع والإحصاء في جامعة إستانبول (1914–1920). نُفي إلى مالطا (1920–1921). أصدر صحيفة الوطن عام 1923، وأدخل أسلوباً صحافيّاً أكثر حداثة على الطريقة الأميركية. اعتُقل (وأُغلقت صحيفته) عام 1925. دخل حياة رجال الأعمال كمستورد للسيارات والتركتورات الأميركية. وتعاون لبعض الوقت مع زكريا سرتال في صحيفة (الفجر) الطن. أعاد إصدار صحيفة الوطن عام 1940. دعم وبقوة في خلال الحرب العالمية الثانية قضيّة الحلفاء. أيَّد الحزب الديمقراطي بعد عام 1946. وتمكّن من أن ينجو وبأعجوبة من محاولة لاغتياله من قِبَل أحد الإسلاميين المتشدِّدين عام 1952. وتحوَّل ضد مندريس في أواخر الخمسينيات. حُكم عليه بالسجن 15 شهراً عام 1959. أنهى عمله الصحفي عام 1962. وبدأ منذ ذلك الحين بكتابة أعمدة في الصحف، ومقالات ومذكّرات.

- **مسعود يلماظ (1947–)**. تخرَّج من كُلّيّة العلوم السياسية في جامعة أنقرة (الملكية) عام 1971. حصل على شهادة الماجستير من كولونيا، في ألمانيا. وعمل منذ ذلك الوقت في الصناعة الخاصّة وفي مؤسَّسات الدولة. أحد مؤسِّسي حزب الوطن الأمّ عام 1983. انتُخب نائباً عن رايز. عُيِّن وزيراً للشؤون الخارجية (1987–1990)، ورئيساً للوزراء في عام 1991 ومجدَّداً عام 1996. قائد الجناح الليبرالي في داخل حزب الوطن الأم.

- **ضيا باشا [عبد الحميد ضيا] (1825-1880)**. ابن أحد موظَّفي الجمارك، دخل مكتب المراسلات التابع للباب العالي عام 1842. وجعله رشيد باشا عام 1855 سكرتيراً ثالثاً للقصر، إلاَّ أنَّ علي باشا فصله بعد وفاة رشيد. ثم خدم كإداري في المقاطعات إلى حين هربه إلى فرنسا عام 1867. أصدر في فرنسا صحيفة معارضة بالتعاون مع نامق كمال. وعُيِّن بعد عودته عام 1872، عضواً في مجلس الدولة. وعُيِّن بعد انقلاب عام 1876 سكرتيراً خاصّاً للسلطان الجديد، مُراد الخامس، إلاَّ أنَّه أُبعد عن هذا المنصب بعد 24 ساعة فقط.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

المحتويات

الديمقراطية المضطربة



د. عبداللطيف الحارس

من مواليد طرابلس، لبنان، عام 1952.

أستاذ محاضر في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة اللبنانية، منذ العام 1985 - 1986.

رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب – الفرع الثالث، الجامعة اللبنانية.

حائز على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (PH.D) من جامعة كولومبيا في نيويورك عام 1985.

ماجستير تربية في تدريس التاريخ (M.Ed)، كولومبيا، 1982.

ماجستير آداب في التاريخ الحديث والمعاصر (M.A)، كولومبيا، 1981.

الإسهامات الفكرية:

له العديد من الكتب المنشورة باللغة الإنكليزية منها :

Lebanese Nationalism: A Historical Perspective,
Lebanese University Press & Library, 1991.

The Legacy of Fouad Shihab: Background and Perspectives,
Lebanese University Press & Library, 1993.

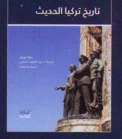
إضافةً إلى مجموعة من المقالات والكتب المترجمة، منها:

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، خليل إينالجك، ج1،
دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

التاريخ المالي للدولة العثمانية، شوكت باموك،
دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005.

وبعض الأبحاث التي قدمت في عدة مؤتمرات ثقافية، منها بحث بعنوان:

المناطق اللبنانية في الحرب العالمية الأولى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قدّم في مؤتمر حول لبنان في الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918. عقده قسم التاريخ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية الفرع الثاني، بمشاركة الجمعية التاريخية اللبنانية (16 و 17 شباط/ فبراير 2005).



تاريخ تركيا الحديث

تتبنى هذه الطبعة لكتاب إريك زوركر التاريخي الدقيق، المنقّحة بشكل جيّد والتي استقبلت بالترحاب، الأفكار الرئيسة المتعلقة باستمرار اندماج تركيا في الغرب، واستمرارها بتحديث الدولة والمجتمع.
يبدأ هذا الكتاب انطلاقاً من إقامة تركيا علاقات تفاهم مع أوروبا مباشرة بعد الثورة الفرنسية، ثم يتناول ما تعرضت له الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر من نجاحات ومآسٍ، ويقدم تفسيراً جديداً لدور مصطفى كمال أتاتورك، الأب المؤسس لتركيا. ويركّز الكاتب في عرضه لفترة ما بعد عام 1950 على موضوعات مثل تنامي السياسات الشعبية؛ الهجرة الداخلية والخارجية؛ الانقلابات العسكرية؛ سجل حقوق الإنسان في تركيا؛ التحول من الدولانية إلى اقتصاد السوق الموجّه نحو التصدير؛ علاقات تركيا المتقلبة بالشرق الأوسط وأوروبا؛ تنامي الحركات الإسلامية؛ القضية الكردية؛ طبيعة النزاع حول الهوية التركية. لقد تميّز تاريخ تركيا الحديث بتحولات سياسية خطيرة وبارتقاء سريع لكل مظاهر الحياة الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية؛ والأكثر أهميّةً بلا مراء هو انبعاث الإسلام السياسي — الذي هزّ المعتقدات الأساسية للدولة الكمالية — مع نجاح "حزب الرفاه الإسلامي" في التسعينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من توافق ذلك مع التوجهات السائدة في العالم الإسلامي، إلا أن التطورات الأخيرة ميّزت تركيا عن غيرها؛ فلقد برز "حزب العدالة والتنمية" المعتدل كقوة مسيطرة في السياسة التركية واستخدم سلطته لتسريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تحتاج إليها تركيا لتحقيق طموحها الذي طال انتظاره المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إنّ قراءة هذا الكتاب لتشكّل، في زمن التحولات المستمرة في المنطقة، حاجة أساسية لكل المهتمين بتركيا المعاصرة ومؤسساتها.

"... إنه إضافة ذات قيمة للأعمال الأكاديمية".

أندرو مانغو، TLS.

"كتب بطريقة رائعة واستثنائية ويقدم رؤية مميزة في حقل الدراسات التركية".

دونالد كواترت، جامعة ولاية نيويورك في بنغهامتون.

"كتاب له قيمة كبيرة جداً ينبغي أن يثير اهتمام مجموعة واسعة من القراء...
ويستجيب ككتاب جامعي لحاجة حقيقية: لا يوجد مثيل فعلي له".

ويليام هال، SOAS، جامعة لندن.

موضوع الكتاب دراسات عثمانيّة

ISBN 9959-29-479-1
9 789959 294791

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com